



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



اشرافيية
عليه صلوات الله
عليه و آله

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

الأخبار الأختار

في فهم نقيب الأخبار

كاتب

المكرّم العلامة محمد غفر الله عنه

الشيخ محمد باقر الجليلي

الجزء الثاني عشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملاذ الاخيار فى فهم تهذيب الاخبار

كاتب:

محمد بن حسن شيخ طوسى (شيخ الطائفه)

نشرت فى الطباعة:

مكتبه آيه الله المرعشى النجفى العامه - قم

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٤٢	ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار المجلد ١٢
٤٢	اشاره
٤٣	كتاب النكاح
٤٣	١ باب الشئ فى النكاح
٤٣	[الحديث ١]
٤٣	[الحديث ٢]
٤٤	[الحديث ٣]
٤٥	[الحديث ٤]
٤٥	[الحديث ٥]
٤٥	٢ باب ضروب النكاح
٤٦	اشاره
٤٦	[الحديث ١]
٤٦	[الحديث ٢]
٤٦	[الحديث ٣]
٤٧	[الحديث ٤]
٤٧	[الحديث ٥]
٤٨	[الحديث ٦]
٤٨	[الحديث ٧]
٤٨	[الحديث ٨]
٤٨	[الحديث ٩]
٤٩	[الحديث ١٠]
٤٩	[الحديث ١١]
٤٩	[الحديث ١٢]
٥١	[الحديث ١٣]

٥١	[الحديث ١٤]
٥٣	[الحديث ١٥]
٥٣	[الحديث ١٦]
٥٥	[الحديث ١٧]
٥٥	[الحديث ١٨]
٥٦	[الحديث ١٩]
٥٦	[الحديث ٢٠]
٥٧	[الحديث ٢١]
٥٨	[الحديث ٢٢]
٥٨	[الحديث ٢٣]
٥٨	[الحديث ٢٤]
٥٩	[الحديث ٢٥]
٦٠	[الحديث ٢٦]
٦٠	[الحديث ٢٧]
٦٠	٣ بابُ تَفْصِيلِ أَحْكَامِ النَّكَاحِ
٦٠	اشاره
٦١	[الحديث ١]
٦١	[الحديث ٢]
٦١	[الحديث ٣]
٦٣	[الحديث ٤]
٦٤	[الحديث ٥]
٦٤	[الحديث ٦]
٦٥	[الحديث ٧]
٦٥	[الحديث ٨]
٦٥	[الحديث ٩]
٦٦	[الحديث ١٠]

٦٦	[الحديث ١١]
٦٨	[الحديث ١٢]
٦٨	[الحديث ١٣]
٦٩	[الحديث ١٤]
٦٩	[الحديث ١٥]
٦٩	[الحديث ١٦]
٦٩	[الحديث ١٧]
٧٠	[الحديث ١٨]
٧٠	[الحديث ١٩]
٧٠	[الحديث ٢٠]
٧١	[الحديث ٢١]
٧٢	[الحديث ٢٢]
٧٢	[الحديث ٢٣]
٧٢	[الحديث ٢٤]
٧٣	[الحديث ٢٥]
٧٣	[الحديث ٢٦]
٧٤	[الحديث ٢٧]
٧٤	[الحديث ٢٨]
٧٤	[الحديث ٢٩]
٧٤	[الحديث ٣٠]
٧٥	[الحديث ٣١]
٧٥	[الحديث ٣٢]
٧٥	[الحديث ٣٣]
٧٦	[الحديث ٣٤]
٧٦	[الحديث ٣٥]
٧٦	[الحديث ٣٦]

٧٦	[الحديث ٣٧]
٧٧	[الحديث ٣٨]
٧٧	[الحديث ٣٩]
٧٧	[الحديث ٤٠]
٧٨	[الحديث ٤١]
٧٨	[الحديث ٤٢]
٧٨	[الحديث ٤٣]
٧٨	[الحديث ٤٤]
٧٩	[الحديث ٤٥]
٧٩	[الحديث ٤٦]
٧٩	[الحديث ٤٧]
٧٩	[الحديث ٤٨]
٨٠	[الحديث ٤٩]
٨٠	[الحديث ٥٠]
٨٠	[الحديث ٥١]
٨٠	[الحديث ٥٢]
٨١	[الحديث ٥٣]
٨٢	[الحديث ٥٤]
٨٣	[الحديث ٥٥]
٨٤	[الحديث ٥٦]
٨٤	[الحديث ٥٧]
٨٤	[الحديث ٥٨]
٨٥	[الحديث ٥٩]
٨٦	[الحديث ٦٠]
٨٦	[الحديث ٦١]
٨٦	[الحديث ٦٢]

٨٨	[الحديث ٦٣]
٨٩	[الحديث ٦٤]
٨٩	[الحديث ٦٥]
٩٠	[الحديث ٦٦]
٩١	[الحديث ٦٧]
٩١	[الحديث ٦٨]
٩١	[الحديث ٦٩]
٩٣	[الحديث ٧٠]
٩٣	[الحديث ٧١]
٩٣	[الحديث ٧٢]
٩٥	[الحديث ٧٣]
٩٥	[الحديث ٧٤]
٩٧	[الحديث ٧٥]
٩٨	[الحديث ٧٦]
٩٩	[الحديث ٧٧]
١٠٠	[الحديث ٧٨]
١٠٠	[الحديث ٧٩]
١٠٠	[الحديث ٨٠]
١٠٢	[الحديث ٨١]
١٠٢	[الحديث ٨٢]
١٠٤	[الحديث ٨٣]
١٠٤	[الحديث ٨٤]
١٠٤	[الحديث ٨٥]
١٠٥	[الحديث ٨٦]
١٠٥	[الحديث ٨٧]
١٠٥	[الحديث ٨٨]

- ١٠٧ اشاره -
- ١٠٧ [الحدِيث ١] -
- ١٠٨ [الحدِيث ٢] -
- ١٠٩ [الحدِيث ٣] -
- ١٠٩ [الحدِيث ٤] -
- ١٠٩ [الحدِيث ٥] -
- ١١٢ [الحدِيث ٦] -
- ١١٢ [الحدِيث ٧] -
- ١١٢ [الحدِيث ٨] -
- ١١٢ [الحدِيث ٩] -
- ١١٣ [الحدِيث ١٠] -
- ١١٤ [الحدِيث ١١] -
- ١١٤ [الحدِيث ١٢] -
- ١١٤ [الحدِيث ١٣] -
- ١١٤ [الحدِيث ١٤] -
- ١١٤ [الحدِيث ١٥] -
- ١١٥ [الحدِيث ١٦] -
- ١١٥ [الحدِيث ١٧] -
- ١١٥ [الحدِيث ١٨] -
- ١١٦ [الحدِيث ١٩] -
- ١١٦ [الحدِيث ٢٠] -
- ١١٦ [الحدِيث ٢١] -
- ١١٧ [الحدِيث ٢٢] -
- ١١٧ [الحدِيث ٢٣] -
- ١١٧ [الحدِيث ٢٤] -

١١٨	[الحديث ٢٥]
١١٨	[الحديث ٢٦]
١١٨	[الحديث ٢٧]
١١٨	[الحديث ٢٨]
١١٩	[الحديث ٢٩]
١١٩	[الحديث ٣٠]
١٢٠	[الحديث ٣١]
١٢١	[الحديث ٣٢]
١٢١	[الحديث ٣٣]
١٢٢	[الحديث ٣٤]
١٢٣	[الحديث ٣٥]
١٢٣	[الحديث ٣٦]
١٢٣	[الحديث ٣٧]
١٢٣	[الحديث ٣٨]
١٢٤	[الحديث ٣٩]
١٢٥	[الحديث ٤٠]
١٢٥	[الحديث ٤١]
١٢٦	[الحديث ٤٢]
١٢٦	[الحديث ٤٣]
١٢٦	[الحديث ٤٤]
١٢٦	[الحديث ٤٥]
١٢٨	[الحديث ٤٦]
١٢٨	[الحديث ٤٧]
١٢٨	[الحديث ٤٨]
١٣٠	[الحديث ٤٩]
١٣٠	[الحديث ٥٠]

١٣١	[الحديث ٥١]
١٣٢	[الحديث ٥٢]
١٣٢	[الحديث ٥٣]
١٣٤	[الحديث ٥٤]
١٣٤	[الحديث ٥٥]
١٣٤	[الحديث ٥٦]
١٣٥	[الحديث ٥٧]
١٣٦	[الحديث ٥٨]
١٣٦	[الحديث ٥٩]
١٣٦	[الحديث ٦٠]
١٣٦	[الحديث ٦١]
١٣٦	[الحديث ٦٢]
١٣٧	[الحديث ٦٣]
١٣٧	[الحديث ٦٤]
١٣٨	[الحديث ٦٥]
١٣٩	[الحديث ٦٦]
١٣٩	[الحديث ٦٧]
١٤٢	[الحديث ٦٨]
١٤٢	[الحديث ٦٩]
١٤٢	[الحديث ٧٠]
١٤٣	[الحديث ٧١]
١٤٤	[الحديث ٧٢]
١٤٤	[الحديث ٧٣]
١٤٥	[الحديث ٧٤]
١٤٥	[الحديث ٧٥]
١٤٥	[الحديث ٧٦]

١٤٦ ----- ٥ باب مَنْ يَخْرُومُ بِكَأْحُهُنَّ بِالْأَنْسَابِ دُونَ الْأَنْسَابِ -----

١٤٦ ----- اشاره -----

١٤٨ ----- [الحديث ١] -----

١٤٩ ----- [الحديث ٢] -----

١٤٩ ----- [الحديث ٣] -----

١٤٩ ----- [الحديث ٤] -----

١٤٩ ----- [الحديث ٥] -----

١٥٠ ----- [الحديث ٦] -----

١٥١ ----- [الحديث ٧] -----

١٥١ ----- [الحديث ٨] -----

١٥١ ----- [الحديث ٩] -----

١٥٢ ----- [الحديث ١٠] -----

١٥٢ ----- [الحديث ١١] -----

١٥٣ ----- [الحديث ١٢] -----

١٥٤ ----- [الحديث ١٣] -----

١٥٤ ----- [الحديث ١٤] -----

١٥٥ ----- [الحديث ١٥] -----

١٥٥ ----- [الحديث ١٦] -----

١٥٥ ----- [الحديث ١٧] -----

١٥٦ ----- [الحديث ١٨] -----

١٥٦ ----- [الحديث ١٩] -----

١٥٧ ----- [الحديث ٢٠] -----

١٥٨ ----- [الحديث ٢١] -----

١٥٨ ----- [الحديث ٢٢] -----

١٥٨ ----- [الحديث ٢٣] -----

١٥٨	[الحديث ٢٤]
١٥٩	[الحديث ٢٥]
١٥٩	[الحديث ٢٦]
١٥٩	[الحديث ٢٧]
١٦١	[الحديث ٢٨]
١٦١	[الحديث ٢٩]
١٦١	[الحديث ٣٠]
١٦٢	[الحديث ٣١]
١٦٣	[الحديث ٣٢]
١٦٤	[الحديث ٣٣]
١٦٤	[الحديث ٣٤]
١٦٥	[الحديث ٣٥]
١٦٦	[الحديث ٣٦]
١٦٦	[الحديث ٣٧]
١٦٦	[الحديث ٣٨]
١٦٦	[الحديث ٣٩]
١٦٧	[الحديث ٤٠]
١٦٧	[الحديث ٤١]
١٦٨	[الحديث ٤٢]
١٦٩	[الحديث ٤٣]
١٧٠	[الحديث ٤٤]
١٧٠	[الحديث ٤٥]
١٧٠	[الحديث ٤٦]
١٧١	[الحديث ٤٧]
١٧١	[الحديث ٤٨]
١٧٣	[الحديث ٤٩]

١٧٥ ----- ٦ بابُ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّكَاحِ مِنَ الرِّضَاعِ وَ مَا لَا يَحْرُمُ مِنْهُ

١٧٥ ----- اشاره

١٧٥ ----- [الحديث ١]

١٧٥ ----- [الحديث ٢]

١٧٦ ----- [الحديث ٣]

١٧٧ ----- [الحديث ٤]

١٧٨ ----- [الحديث ٥]

١٧٨ ----- [الحديث ٦]

١٧٨ ----- [الحديث ٧]

١٧٨ ----- [الحديث ٨]

١٧٩ ----- [الحديث ٩]

١٧٩ ----- [الحديث ١٠]

١٧٩ ----- [الحديث ١١]

١٧٩ ----- [الحديث ١٢]

١٨٢ ----- [الحديث ١٣]

١٨٣ ----- [الحديث ١٤]

١٨٣ ----- [الحديث ١٥]

١٨٣ ----- [الحديث ١٦]

١٨٥ ----- [الحديث ١٧]

١٨٥ ----- [الحديث ١٨]

١٨٦ ----- [الحديث ١٩]

١٨٧ ----- [الحديث ٢٠]

١٨٧ ----- [الحديث ٢١]

١٨٧ ----- [الحديث ٢٢]

١٨٨ ----- [الحديث ٢٣]

١٨٨	[الحديث ٢٤]
١٨٨	[الحديث ٢٥]
١٨٩	[الحديث ٢٦]
١٨٩	[الحديث ٢٧]
١٩١	[الحديث ٢٨]
١٩٢	[الحديث ٢٩]
١٩٤	[الحديث ٣٠]
١٩٦	[الحديث ٣١]
١٩٦	[الحديث ٣٢]
١٩٦	[الحديث ٣٣]
١٩٧	[الحديث ٣٤]
١٩٧	[الحديث ٣٥]
١٩٧	[الحديث ٣٦]
١٩٨	[الحديث ٣٧]
١٩٨	[الحديث ٣٨]
١٩٨	[الحديث ٣٩]
٢٠٠	[الحديث ٤٠]
٢٠٠	[الحديث ٤١]
٢٠٠	[الحديث ٤٢]
٢٠٢	[الحديث ٤٣]
٢٠٣	[الحديث ٤٤]
٢٠٣	[الحديث ٤٥]
٢٠٣	[الحديث ٤٦]
٢٠٤	[الحديث ٤٧]
٢٠٥	[الحديث ٤٨]
٢٠٥	[الحديث ٤٩]

٧ بابُ الْقَوْلِ فِي الرَّجُلِ يُفَجِّرُ بِالْمَرْأَةِ ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فِي نِكَاحِهَا أَوْ يُفَجِّرُ بِأُمَّهَا أَوْ ابْنَتِهَا قَبْلَ أَنْ يَنْكِحَهَا أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ وَالْمَرْأَةُ تُفَجِّرُ وَهِيَ فِي حَيْثُ زَوْجِهَا هَلْ يُخْرَمُهَا ذَلِكَ عَلَيْهِ أَمْ لَا ٢٠٦

اشاره - - - - - ٢٠٦

[الحديث ١] - - - - - ٢٠٦

[الحديث ٢] - - - - - ٢٠٧

[الحديث ٣] - - - - - ٢٠٧

[الحديث ٤] - - - - - ٢٠٨

[الحديث ٥] - - - - - ٢٠٨

[الحديث ٦] - - - - - ٢٠٨

[الحديث ٧] - - - - - ٢٠٨

[الحديث ٨] - - - - - ٢٠٩

[الحديث ٩] - - - - - ٢٠٩

[الحديث ١٠] - - - - - ٢٠٩

[الحديث ١١] - - - - - ٢١١

[الحديث ١٢] - - - - - ٢١١

[الحديث ١٣] - - - - - ٢١١

[الحديث ١٤] - - - - - ٢١٢

[الحديث ١٥] - - - - - ٢١٢

[الحديث ١٦] - - - - - ٢١٢

[الحديث ١٧] - - - - - ٢١٢

[الحديث ١٨] - - - - - ٢١٣

[الحديث ١٩] - - - - - ٢١٣

[الحديث ٢٠] - - - - - ٢١٣

[الحديث ٢١] - - - - - ٢١٣

٨ بابُ نِكَاحِ الْمَرْأَةِ وَوَعْمَتِهَا وَخَالَتِهَا وَ مَا يُخْرَمُ مِنْ ذَلِكَ وَ مَا لَا يُخْرَمُ

اشاره - - - - - ٢١٤

٢١٥ [الحديث ١]

٢١٥ [الحديث ٢]

٢١٥ [الحديث ٣]

٢١٥ [الحديث ٤]

٢١٦ [الحديث ٥]

٢١٦ [الحديث ٦]

٢١٨ ٩ بابُ الْعُقُودِ عَلَى الْإِمَاءِ وَ مَا يَجِلُّ مِنَ النَّكَاحِ بِمِلْكِ الْيَمِينِ

٢١٨ اشاره

٢١٨ [الحديث ١]

٢٢٠ [الحديث ٢]

٢٢٠ [الحديث ٣]

٢٢٢ [الحديث ٤]

٢٢٢ [الحديث ٥]

٢٢٢ [الحديث ٦]

٢٢٣ [الحديث ٧]

٢٢٣ [الحديث ٨]

٢٢٣ [الحديث ٩]

٢٢٥ [الحديث ١٠]

٢٢٥ [الحديث ١١]

٢٢٥ [الحديث ١٢]

٢٢٥ [الحديث ١٣]

٢٢٦ [الحديث ١٤]

٢٢٦ [الحديث ١٥]

٢٢٦ [الحديث ١٦]

٢٢٨ [الحديث ١٧]

٢٢٨ [الحديث ١٨]

٢٢٨	[الحديث ١٩]
٢٢٨	[الحديث ٢٠]
٢٢٩	[الحديث ٢١]
٢٢٩	[الحديث ٢٢]
٢٢٩	[الحديث ٢٣]
٢٢٩	[الحديث ٢٤]
٢٣٠	[الحديث ٢٥]
٢٣٠	[الحديث ٢٦]
٢٣٠	[الحديث ٢٧]
٢٣٢	[الحديث ٢٨]
٢٣٢	[الحديث ٢٩]
٢٣٢	[الحديث ٣٠]
٢٣٢	[الحديث ٣١]
٢٣٢	[الحديث ٣٢]
٢٣٢	[الحديث ٣٣]
٢٣٣	[الحديث ٣٤]
٢٣٣	[الحديث ٣٥]
٢٣٣	[الحديث ٣٦]
٢٣٤	[الحديث ٣٧]
٢٣٤	[الحديث ٣٨]
٢٣٥	[الحديث ٣٩]
٢٣٦	[الحديث ٤٠]
٢٣٦	[الحديث ٤١]
٢٣٦	[الحديث ٤٢]
٢٣٧	[الحديث ٤٣]
٢٣٧	[الحديث ٤٤]

٢٣٧	[الحديث ٤٥]
٢٣٨	[الحديث ٤٦]
٢٣٨	[الحديث ٤٧]
٢٣٩	[الحديث ٤٨]
٢٤٠	[الحديث ٤٩]
٢٤١	[الحديث ٥٠]
٢٤١	[الحديث ٥١]
٢٤١	[الحديث ٥٢]
٢٤٢	[الحديث ٥٣]
٢٤٣	[الحديث ٥٤]
٢٤٣	[الحديث ٥٥]
٢٤٥	[الحديث ٥٦]
٢٤٥	[الحديث ٥٧]
٢٤٦	[الحديث ٥٨]
٢٤٧	[الحديث ٥٩]
٢٤٧	[الحديث ٦٠]
٢٤٨	[الحديث ٦١]
٢٤٩	[الحديث ٦٢]
٢٥١	[الحديث ٦٣]
٢٥١	[الحديث ٦٤]
٢٥٢	[الحديث ٦٥]
٢٥٣	[الحديث ٦٦]
٢٥٣	[الحديث ٦٧]
٢٥٤	١٠ . بَابُ الْمُهْوَرِّ وَالْأُجُورِ وَ مَا يُنْعَقِدُ مِنَ التَّكَاحِ مِنْ ذَلِكَ وَ مَا لَا يُنْعَقِدُ
٢٥٤	اشاره
٢٥٤	[الحديث ٦٨]

٢٥٤	[الحديث ٢]
٢٥٤	[الحديث ٣]
٢٥٥	[الحديث ٤]
٢٥٥	[الحديث ٥]
٢٥٥	[الحديث ٦]
٢٥٧	[الحديث ٧]
٢٥٨	[الحديث ٨]
٢٥٩	[الحديث ٩]
٢٦٠	[الحديث ١٠]
٢٦٠	[الحديث ١١]
٢٦١	[الحديث ١٢]
٢٦١	[الحديث ١٣]
٢٦٢	[الحديث ١٤]
٢٦٢	[الحديث ١٥]
٢٦٣	[الحديث ١٦]
٢٦٣	[الحديث ١٧]
٢٦٣	[الحديث ١٨]
٢٦٣	[الحديث ١٩]
٢٦٤	[الحديث ٢٠]
٢٦٤	[الحديث ٢١]
٢٦٤	[الحديث ٢٢]
٢٦٤	[الحديث ٢٣]
٢٦٤	[الحديث ٢٤]
٢٦٧	[الحديث ٢٥]
٢٦٨	[الحديث ٢٦]
٢٦٩	[الحديث ٢٧]

٢٧٠	[الحديث ٢٨]
٢٧٠	[الحديث ٢٩]
٢٧٠	[الحديث ٣٠]
٢٧١	[الحديث ٣١]
٢٧١	[الحديث ٣٢]
٢٧٢	[الحديث ٣٣]
٢٧٢	[الحديث ٣٤]
٢٧٣	[الحديث ٣٥]
٢٧٣	[الحديث ٣٦]
٢٧٣	[الحديث ٣٧]
٢٧٤	[الحديث ٣٨]
٢٧٤	[الحديث ٣٩]
٢٧٤	[الحديث ٤٠]
٢٧٤	[الحديث ٤١]
٢٧٥	[الحديث ٤٢]
٢٧٦	[الحديث ٤٣]
٢٧٦	[الحديث ٤٤]
٢٧٧	[الحديث ٤٥]
٢٧٨	[الحديث ٤٦]
٢٧٨	[الحديث ٤٧]
٢٧٨	[الحديث ٤٨]
٢٨٠	[الحديث ٤٩]
٢٨١	[الحديث ٥٠]
٢٨١	[الحديث ٥١]
٢٨١	[الحديث ٥٢]
٢٨٢	[الحديث ٥٣]

٢٨٣	[الحديث ٥٤]
٢٨٣	[الحديث ٥٥]
٢٨٣	[الحديث ٥٦]
٢٨٤	[الحديث ٥٧]
٢٨٥	[الحديث ٥٨]
٢٨٥	[الحديث ٥٩]
٢٨٥	[الحديث ٦٠]
٢٨٧	[الحديث ٦١]
٢٨٧	[الحديث ٦٢]
٢٨٧	[الحديث ٦٣]
٢٨٧	[الحديث ٦٤]
٢٨٩	[الحديث ٦٥]
٢٩٠	[الحديث ٦٦]
٢٩٠	[الحديث ٦٧]
٢٩٠	[الحديث ٦٨]
٢٩٢	[الحديث ٦٩]
٢٩٣	[الحديث ٧٠]
٢٩٣	[الحديث ٧١]
٢٩٤	[الحديث ٧٢]
٢٩٤	[الحديث ٧٣]
٢٩٤	[الحديث ٧٤]
٢٩٤	[الحديث ٧٥]
٢٩٥	[الحديث ٧٦]
٢٩٥	[الحديث ٧٧]
٢٩٥	[الحديث ٧٨]
٢٩٦	[الحديث ٧٩]

٢٩٦ [الحديث ٨٠]

٢٩٦ [الحديث ٨١]

٢٩٧ [الحديث ٨٢]

٢٩٧ [الحديث ٨٣]

٢٩٧ [الحديث ٨٤]

٢٩٨ [الحديث ٨٥]

٢٩٩ [الحديث ٨٦]

٢٩٩ ١١ بَابُ عَقْدِ الْمَرْأَةِ عَلَى نَفْسِهَا النِّكَاحِ وَأَوْلِيَاءِ الصَّبِيِّ وَأَحْقَمِهِم بِالْعُقْدِ عَلَيْهَا

٢٩٩ اشاره

٢٩٩ [الحديث ١]

٣٠٠ [الحديث ٢]

٣٠١ [الحديث ٣]

٣٠١ [الحديث ٤]

٣٠١ [الحديث ٥]

٣٠٣ [الحديث ٦]

٣٠٤ [الحديث ٧]

٣٠٤ [الحديث ٨]

٣٠٥ [الحديث ٩]

٣٠٥ [الحديث ١٠]

٣٠٦ [الحديث ١١]

٣٠٦ [الحديث ١٢]

٣٠٦ [الحديث ١٣]

٣٠٦ [الحديث ١٤]

٣٠٨ [الحديث ١٥]

٣٠٨ [الحديث ١٦]

٣٠٨ [الحديث ١٧]

٣٠٨	[الحديث ١٨]
٣٠٩	[الحديث ١٩]
٣١٠	[الحديث ٢٠]
٣١٤	[الحديث ٢١]
٣١٤	[الحديث ٢٢]
٣١٤	[الحديث ٢٣]
٣١٤	[الحديث ٢٤]
٣١٥	[الحديث ٢٥]
٣١٥	[الحديث ٢٦]
٣١٥	[الحديث ٢٧]
٣١٦	[الحديث ٢٨]
٣١٧	[الحديث ٢٩]
٣١٧	[الحديث ٣٠]
٣١٩	[الحديث ٣١]
٣٢٠	[الحديث ٣٢]
٣٢٠	[الحديث ٣٣]
٣٢١	[الحديث ٣٤]
٣٢١	[الحديث ٣٥]
٣٢٢	[الحديث ٣٦]
٣٢٣	[الحديث ٣٧]
٣٢٣	[الحديث ٣٨]
٣٢٣	[الحديث ٣٩]
٣٢٥	[الحديث ٤٠]
٣٢٥	[الحديث ٤١]
٣٢٦	[الحديث ٤٢]
٣٢٦	[الحديث ٤٣]

٣٢٦ [الحديث ٤٤]

٣٢٦ [الحديث ٤٥]

٣٢٧ [الحديث ٤٦]

٣٢٨ [الحديث ٤٧]

٣٢٨ [الحديث ٤٨]

٣٢٨ [الحديث ٤٩]

٣٢٩ [الحديث ٥٠]

٣٣٠ [الحديث ٥١]

٣٣٠ [الحديث ٥٢]

٣٣١ ١٢ بَابُ الْكَفَاءَةِ فِي النِّكَاحِ

٣٣١ اشاره

٣٣٢ [الحديث ١]

٣٣٢ [الحديث ٢]

٣٣٣ [الحديث ٣]

٣٣٣ [الحديث ٤]

٣٣٤ [الحديث ٥]

٣٣٤ [الحديث ٦]

٣٣٥ [الحديث ٧]

٣٣٦ [الحديث ٨]

٣٣٧ [الحديث ٩]

٣٣٧ [الحديث ١٠]

٣٣٧ [الحديث ١١]

٣٣٩ [الحديث ١٢]

٣٤٠ [الحديث ١٣]

٣٤٠ [الحديث ١٤]

٣٤٠ [الحديث ١٥]

٣٤١	[الحديث ١]
٣٤١	[الحديث ٢]
٣٤١	[الحديث ٣]
٣٤١	[الحديث ٤]
٣٤٢	[الحديث ٥]
٣٤٢	[الحديث ٦]
٣٤٤	[الحديث ٧]
٣٤٤	[الحديث ٨]
٣٤٤	[الحديث ٩]
٣٤٧	[الحديث ١٠]
٣٤٨	[الحديث ١١]
٣٤٩	[الحديث ١٢]
٣٤٩	[الحديث ١٣]
٣٥٠	[الحديث ١٤]
٣٥٠	[الحديث ١٥]
٣٥٠	[الحديث ١٦]
٣٥٠	[الحديث ١٧]
٣٥١	[الحديث ١٨]
٣٥١	[الحديث ١٩]
٣٥١	[الحديث ٢٠]
٣٥٢	[الحديث ٢١]
٣٥٢	[الحديث ٢٢]
٣٥٣	[الحديث ٢٣]
٣٥٣	[الحديث ٢٤]
٣٥٣	[الحديث ٢٥]

٣٥٤ [الحديث ٢٦]

٣٥٤ [الحديث ٢٧]

٣٥٤ [الحديث ٢٨]

٣٥٤ [الحديث ٢٩]

٣٥٥ [الحديث ٣٠]

٣٥٦ [الحديث ٣١]

٣٥٦ [الحديث ٣٢]

٣٥٦ [الحديث ٣٣]

٣٥٦ [الحديث ٣٤]

٣٥٧ [الحديث ٣٥]

٣٥٨ ١٤ بَابُ الْإِسْتِخَارَةِ لِلنِّكَاحِ وَالدَّعَاءِ قَبْلَهُ

٣٥٨ [الحديث ١]

٣٦٠ [الحديث ٢]

٣٦٠ ١٥ بَابُ السُّنَنِ فِي عُقُودِ النِّكَاحِ وَزَفَافِ النِّسَاءِ وَآدَابِ الْخُلُوهِ وَ الْجَمَاعِ

٣٦٠ اشاره

٣٦٠ [الحديث ١]

٣٦١ [الحديث ٢]

٣٦٢ [الحديث ٣]

٣٦٢ [الحديث ٤]

٣٦٢ [الحديث ٥]

٣٦٢ [الحديث ٦]

٣٦٣ [الحديث ٧]

٣٦٣ [الحديث ٨]

٣٦٥ [الحديث ٩]

٣٦٥ [الحديث ١٠]

٣٦٥ [الحديث ١١]

٣٦٥	[الحديث ١٢]
٣٦٦	[الحديث ١٣]
٣٦٦	[الحديث ١٤]
٣٦٨	[الحديث ١٥]
٣٦٨	[الحديث ١٦]
٣٦٩	[الحديث ١٧]
٣٦٩	[الحديث ١٨]
٣٦٩	[الحديث ١٩]
٣٦٩	[الحديث ٢٠]
٣٧٠	[الحديث ٢١]
٣٧٠	[الحديث ٢٢]
٣٧٠	[الحديث ٢٣]
٣٧٠	[الحديث ٢٤]
٣٧١	[الحديث ٢٥]
٣٧١	[الحديث ٢٦]
٣٧١	[الحديث ٢٧]
٣٧٢	[الحديث ٢٨]
٣٧٢	[الحديث ٢٩]
٣٧٤	[الحديث ٣٠]
٣٧٥	[الحديث ٣١]
٣٧٥	[الحديث ٣٢]
٣٧٦	[الحديث ٣٣]
٣٧٦	[الحديث ٣٤]
٣٧٦	[الحديث ٣٥]
٣٧٦	[الحديث ٣٦]
٣٧٧	[الحديث ٣٧]

٣٧٨	[الحديث ٣٨]
٣٧٩	[الحديث ٣٩]
٣٧٩	[الحديث ٤٠]
٣٧٩	[الحديث ٤١]
٣٧٩	[الحديث ٤٢]
٣٨٠	[الحديث ٤٣]
٣٨٠	[الحديث ٤٤]
٣٨٠	[الحديث ٤٥]
٣٨٢	[الحديث ٤٦]
٣٨٢	[الحديث ٤٧]
٣٨٣	[الحديث ٤٨]
٣٨٣	[الحديث ٤٩]
٣٨٣	[الحديث ٥٠]
٣٨٤	١٦ بَابُ الْقِسْمَةِ لِلزَّوْجِ
٣٨٤	[الحديث ١]
٣٨٥	[الحديث ٢]
٣٨٥	[الحديث ٣]
٣٨٦	[الحديث ٤]
٣٨٦	[الحديث ٥]
٣٨٨	[الحديث ٦]
٣٨٩	[الحديث ٧]
٣٨٩	[الحديث ٨]
٣٩٠	[الحديث ٩]
٣٩٠	[الحديث ١٠]
٣٩٠	[الحديث ١١]
٣٩٢	١٧ بَابُ التَّدْلِيسِ فِي النِّكَاحِ وَ مَا يَرُدُّ مِنْهُ وَ مَا لَا يَرُدُّ

٣٩٢	[الحديث ١]
٣٩٢	[الحديث ٢]
٣٩٣	[الحديث ٣]
٣٩٣	[الحديث ٤]
٣٩٥	[الحديث ٥]
٣٩٥	[الحديث ٦]
٣٩٥	[الحديث ٧]
٣٩٥	[الحديث ٨]
٣٩٦	[الحديث ٩]
٣٩٧	[الحديث ١٠]
٣٩٨	[الحديث ١١]
٣٩٩	[الحديث ١٢]
٤٠٠	[الحديث ١٣]
٤٠٠	[الحديث ١٤]
٤٠٠	[الحديث ١٥]
٤٠٢	[الحديث ١٦]
٤٠٢	[الحديث ١٧]
٤٠٢	[الحديث ١٨]
٤٠٤	[الحديث ١٩]
٤٠٤	[الحديث ٢٠]
٤٠٦	[الحديث ٢١]
٤٠٧	[الحديث ٢٢]
٤٠٧	[الحديث ٢٣]
٤٠٧	[الحديث ٢٤]
٤٠٨	[الحديث ٢٥]

٤٠٨ [الحديث ٢٦]

٤٠٨ [الحديث ٢٧]

٤٠٩ [الحديث ٢٨]

٤٠٩ [الحديث ٢٩]

٤٠٩ [الحديث ٣٠]

٤٠٩ [الحديث ٣١]

٤١٠ [الحديث ٣٢]

٤١٠ [الحديث ٣٣]

٤١١ [الحديث ٣٤]

٤١١ [الحديث ٣٥]

٤١١ [الحديث ٣٦]

٤١١ [الحديث ٣٧]

٤١٢ [الحديث ٣٨]

٤١٢ [الحديث ٣٩]

٤١٢ [الحديث ٤٠]

٤١٣ [الحديث ٤١]

٤١٤ [الحديث ٤٢]

٤١٤ [الحديث ٤٣]

٤١٥ [الحديث ٤٤]

٤١٥ ١٨ بَابُ نَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى الْمَرْأَةِ قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا وَ مَا يَحِلُّ مِنْ ذَلِكَ وَ مَا لَا يَحِلُّ

٤١٥ [الحديث ١]

٤١٥ [الحديث ٢]

٤١٧ [الحديث ٣]

٤١٧ ١٩ بَابُ الْوِلَادَةِ وَ النَّفَاسِ وَ الْعَقِيقَةِ

٤١٧ [الحديث ١]

٤١٩ [الحديث ٢]

٤١٩	[الحديث ٣]
٤١٩	[الحديث ٤]
٤١٩	[الحديث ٥]
٤٢٠	[الحديث ٦]
٤٢٠	[الحديث ٧]
٤٢١	[الحديث ٨]
٤٢١	[الحديث ٩]
٤٢١	[الحديث ١٠]
٤٢١	[الحديث ١١]
٤٢٢	[الحديث ١٢]
٤٢٢	[الحديث ١٣]
٤٢٢	[الحديث ١٤]
٤٢٤	[الحديث ١٥]
٤٢٤	[الحديث ١٦]
٤٢٥	[الحديث ١٧]
٤٢٥	[الحديث ١٨]
٤٢٥	[الحديث ١٩]
٤٢٥	[الحديث ٢٠]
٤٢٦	[الحديث ٢١]
٤٢٦	[الحديث ٢٢]
٤٢٦	[الحديث ٢٣]
٤٢٧	[الحديث ٢٤]
٤٢٧	[الحديث ٢٥]
٤٢٨	[الحديث ٢٦]
٤٢٩	[الحديث ٢٧]
٤٢٩	[الحديث ٢٨]

٤٢٩	[الحديث ٢٩]
٤٢٩	[الحديث ٣٠]
٤٣٠	[الحديث ٣١]
٤٣٠	[الحديث ٣٢]
٤٣١	[الحديث ٣٣]
٤٣٢	[الحديث ٣٤]
٤٣٣	[الحديث ٣٥]
٤٣٣	[الحديث ٣٦]
٤٣٣	[الحديث ٣٧]
٤٣٥	[الحديث ٣٨]
٤٣٦	[الحديث ٣٩]
٤٣٦	[الحديث ٤٠]
٤٣٦	[الحديث ٤١]
٤٣٧	[الحديث ٤٢]
٤٣٧	[الحديث ٤٣]
٤٣٧	[الحديث ٤٤]
٤٣٧	[الحديث ٤٥]
٤٣٨	[الحديث ٤٦]
٤٣٨	[الحديث ٤٧]
٤٣٨	[الحديث ٤٨]
٤٣٩	[الحديث ٤٩]
٤٣٩	[الحديث ٥٠]
٤٣٩	[الحديث ٥١]
٤٤٠	[الحديث ٥٢]
٤٤٠	[الحديث ٥٣]
٤٤٠	[الحديث ٥٤]

٤٤١ ٢٠ باب من الرِّبَاذَاتِ فِي فِقْهِ النَّكَاحِ

٤٤١ [الحديث ١]

٤٤٢ [الحديث ٢]

٤٤٢ [الحديث ٣]

٤٤٢ [الحديث ٤]

٤٤٣ [الحديث ٥]

٤٤٣ [الحديث ٦]

٤٤٣ [الحديث ٧]

٤٤٣ [الحديث ٨]

٤٤٤ [الحديث ٩]

٤٤٤ [الحديث ١٠]

٤٤٤ [الحديث ١١]

٤٤٤ [الحديث ١٢]

٤٤٤ [الحديث ١٣]

٤٤٧ [الحديث ١٤]

٤٤٧ [الحديث ١٥]

٤٤٧ [الحديث ١٦]

٤٤٨ [الحديث ١٧]

٤٤٨ [الحديث ١٨]

٤٤٨ [الحديث ١٩]

٤٤٩ [الحديث ٢٠]

٤٤٩ [الحديث ٢١]

٤٤٩ [الحديث ٢٢]

٤٤٩ [الحديث ٢٣]

٤٥٠ [الحديث ٢٤]

٤٥٠	[الحديث ٢٥]
٤٥١	[الحديث ٢٦]
٤٥١	[الحديث ٢٧]
٤٥١	[الحديث ٢٨]
٤٥٢	[الحديث ٢٩]
٤٥٢	[الحديث ٣٠]
٤٥٢	[الحديث ٣١]
٤٥٣	[الحديث ٣٢]
٤٥٣	[الحديث ٣٣]
٤٥٤	[الحديث ٣٤]
٤٥٥	[الحديث ٣٥]
٤٥٥	[الحديث ٣٦]
٤٥٥	[الحديث ٣٧]
٤٥٧	[الحديث ٣٨]
٤٥٨	[الحديث ٣٩]
٤٥٨	[الحديث ٤٠]
٤٥٨	[الحديث ٤١]
٤٥٩	[الحديث ٤٢]
٤٥٩	[الحديث ٤٣]
٤٥٩	[الحديث ٤٤]
٤٥٩	[الحديث ٤٥]
٤٥٩	[الحديث ٤٦]
٤٦٠	[الحديث ٤٧]
٤٦٠	[الحديث ٤٨]
٤٦٠	[الحديث ٤٩]
٤٦١	[الحديث ٥٠]

٤٦١	[الحديث ٥١]
٤٦١	[الحديث ٥٢]
٤٦٢	[الحديث ٥٣]
٤٦٢	[الحديث ٥٤]
٤٦٤	[الحديث ٥٥]
٤٦٤	[الحديث ٥٦]
٤٦٤	[الحديث ٥٧]
٤٦٤	[الحديث ٥٨]
٤٦٥	[الحديث ٥٩]
٤٦٥	[الحديث ٦٠]
٤٦٧	[الحديث ٦١]
٤٦٨	[الحديث ٦٢]
٤٦٨	[الحديث ٦٣]
٤٦٨	[الحديث ٦٤]
٤٦٩	[الحديث ٦٥]
٤٧٠	[الحديث ٦٦]
٤٧٠	[الحديث ٦٧]
٤٧٠	[الحديث ٦٨]
٤٧٠	[الحديث ٦٩]
٤٧١	[الحديث ٧٠]
٤٧١	[الحديث ٧١]
٤٧٢	[الحديث ٧٢]
٤٧٢	[الحديث ٧٣]
٤٧٢	[الحديث ٧٤]
٤٧٤	[الحديث ٧٥]
٤٧٤	[الحديث ٧٦]

٤٧٥	[الحديث ٧٧]
٤٧٥	[الحديث ٧٨]
٤٧٥	[الحديث ٧٩]
٤٧٦	[الحديث ٨٠]
٤٧٦	[الحديث ٨١]
٤٧٦	[الحديث ٨٢]
٤٧٧	[الحديث ٨٣]
٤٧٧	[الحديث ٨٤]
٤٧٧	[الحديث ٨٥]
٤٧٨	[الحديث ٨٦]
٤٧٩	[الحديث ٨٧]
٤٧٩	[الحديث ٨٨]
٤٨٠	[الحديث ٨٩]
٤٨١	[الحديث ٩٠]
٤٨١	[الحديث ٩١]
٤٨٣	[الحديث ٩٢]
٤٨٣	[الحديث ٩٣]
٤٨٥	[الحديث ٩٤]
٤٨٥	[الحديث ٩٥]
٤٨٥	[الحديث ٩٦]
٤٨٦	[الحديث ٩٧]
٤٨٦	[الحديث ٩٨]
٤٨٦	[الحديث ٩٩]
٤٨٧	[الحديث ١٠٠]
٤٨٧	[الحديث ١٠١]
٤٨٧	[الحديث ١٠٢]

٤٨٨	[الحديث ١٠٣]
٤٨٨	[الحديث ١٠٤]
٤٨٨	[الحديث ١٠٥]
٤٨٩	[الحديث ١٠٦]
٤٨٩	[الحديث ١٠٧]
٤٨٩	[الحديث ١٠٨]
٤٨٩	[الحديث ١٠٩]
٤٩٠	[الحديث ١١٠]
٤٩٠	[الحديث ١١١]
٤٩٠	[الحديث ١١٢]
٤٩١	[الحديث ١١٣]
٤٩١	[الحديث ١١٤]
٤٩١	[الحديث ١١٥]
٤٩٢	[الحديث ١١٦]
٤٩٣	[الحديث ١١٧]
٤٩٣	[الحديث ١١٨]
٤٩٣	[الحديث ١١٩]
٤٩٣	[الحديث ١٢٠]
٤٩٤	[الحديث ١٢١]
٤٩٤	[الحديث ١٢٢]
٤٩٤	[الحديث ١٢٣]
٤٩٥	[الحديث ١٢٤]
٤٩٥	[الحديث ١٢٥]
٤٩٥	[الحديث ١٢٦]
٤٩٦	[الحديث ١٢٧]
٤٩٦	[الحديث ١٢٨]

٤٩٦	[الحديث ١٢٩]
٤٩٨	[الحديث ١٣٠]
٤٩٩	[الحديث ١٣١]
٤٩٩	[الحديث ١٣٢]
٤٩٩	[الحديث ١٣٣]
٥٠٠	[الحديث ١٣٤]
٥٠١	[الحديث ١٣٥]
٥٠١	[الحديث ١٣٦]
٥٠١	[الحديث ١٣٧]
٥٠٢	[الحديث ١٣٨]
٥٠٢	[الحديث ١٣٩]
٥٠٢	[الحديث ١٤٠]
٥٠٣	[الحديث ١٤١]
٥٠٣	[الحديث ١٤٢]
٥٠٤	[الحديث ١٤٣]
٥٠٤	[الحديث ١٤٤]
٥٠٤	[الحديث ١٤٥]
٥٠٤	[الحديث ١٤٦]
٥٠٦	[الحديث ١٤٧]
٥٠٦	[الحديث ١٤٨]
٥٠٧	[الحديث ١٤٩]
٥٠٧	[الحديث ١٥٠]
٥٠٨	[الحديث ١٥١]
٥٠٩	[الحديث ١٥٢]
٥١٠	[الحديث ١٥٣]
٥١٠	[الحديث ١٥٤]

٥١١	[الحديث ١٥٥]
٥١٢	[الحديث ١٥٦]
٥١٢	[الحديث ١٥٧]
٥١٢	[الحديث ١٥٨]
٥١٣	[الحديث ١٥٩]
٥١٣	[الحديث ١٦٠]
٥١٣	[الحديث ١٦١]
٥١٤	[الحديث ١٦٢]
٥١٤	[الحديث ١٦٣]
٥١٤	[الحديث ١٦٤]
٥١٤	[الحديث ١٦٥]
٥١٤	[الحديث ١٦٦]
٥١٧	[الحديث ١٦٧]
٥١٧	[الحديث ١٦٨]
٥١٧	[الحديث ١٦٩]
٥١٧	[الحديث ١٧٠]
٥١٨	[الحديث ١٧١]
٥١٨	[الحديث ١٧٢]
٥١٨	[الحديث ١٧٣]
٥١٩	[الحديث ١٧٤]
٥١٩	[الحديث ١٧٥]
٥١٩	[الحديث ١٧٦]
٥٢٠	[الحديث ١٧٧]
٥٢٠	[الحديث ١٧٨]
٥٢٢	[الحديث ١٧٩]

ملاذ الأخبار فی فهم تهذیب الأخبار المجلد ۱۲

اشاره

سرشناسه : طوسی، محمد بن حسن، ق ۴۶۰ - ۳۸۵

عنوان قرار دادی : [تهذیب الاحکام. شرح]

عنوان و نام پدید آور : ملاذ الاخبار فی فهم تهذیب الاخبار [محمد بن حسن طوسی] / تالیف محمد باقر المجلسی؛ تحقیق مهدی الرجائی؛ باهتمام محمود المرعشی

مشخصات نشر : قم: مکتبه آیه الله المرعشی العامه، ۱۴۰۶ق. = ۱۳۶۴.

مشخصات ظاهری : ۱۶ ج. نمونه

فروست : (مخطوطات مکتبه آیه الله المرعشی العامه ۱۵)

وضعیت فهرست نویسی : فهرست نویسی قبلی

یادداشت : "شرحی است بر تهذیب الاحکام در شرح المقنعه للشیخ المفید"

یادداشت : کتابنامه به صورت زیر نویس

عنوان دیگر : تهذیب الاحکام

عنوان دیگر : المقنعه

موضوع : احادیث شیعه -- قرن ۵ ق

شناسه افزوده : مفید، محمد بن محمد، ۴۱۳ - ۳۳۶ق. المقنعه

شناسه افزوده : مجلسی، محمد باقر بن محمد تقی، ۱۱۱۱ - ۱۰۳۷ق. شارح

شناسه افزوده : رجائی، مهدی، ۱۳۳۶ - ، مصحح

رده بندی کنگره : BP۱۳۰/ط ۹ت ۹۰۲۶

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۱۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۶۷-۳۳۹

كِتَابُ النِّكَاحِ

١ بَابُ السُّنَّةِ فِي النِّكَاحِ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ فَضَالٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع رَكَعَتَانِ يُصَلِّي لِيَهُمَا الْمُتَزَوِّجُ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ رَكَعَةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب النكاح باب السنه فى النكاح أى: فى أنه سنه.

الحديث الأول: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٨

يُصَلِّيَهُمَا الْأَعْزَبُ.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ الْمَأْصَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص رُذَالٌ مَوْتَاكُمُ الْعَزَابُ

و فى الكافى: عن ابن فضال عن ابن القداح. و هو الظاهر. و الأعزب من لا زوج أو لا محلله له.

و قال فى الصحاح: العزاب الذين لا أزواج لهم من الرجال و النساء. و قال الكسائى: العزب الذى لا أهل له، و العزبه التى لا زوج لها، و الاسم العزبه و العزوبه. انتهى.

و كون صلاه المتزوج أفضل، لأن التزويج يردع عن كثير من المحرمات، و تركها سبب لقبول الطاعات و كمالها، فإن الله إنما يتقبل من المتقين. و أيضا أجزاء الإيمان بعضها سبب لكامل بعض، و بها أجمع يكمل الإيمان و يتم.

الحديث الثانى: مجهول.

قوله صلى الله عليه و آله: رذال موتاكم العزاب قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: يعنى إذا مات أحدكم أعزب لا يكون له فى

الآخرة نجابه و شرف و لو دخل الجنة، لأنه لم يتبع سنة نبيه صلى الله عليه و آله. انتهى.

و فى القاموس: الرذل و الرذال و الرذيل و الأردل الدون الخسيس و الردى ء من

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٩

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ وَ جَعْفَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي الْقَدَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي ع فَقَالَ لَهُ هَلْ لَكَ مِنْ زَوْجَةٍ فَقَالَ لَا فَقَالَ إِنِّي مَا أَحْبُّ أَنْ لِي الدُّنْيَا وَ مَا فِيهَا وَ إِنِّي بَتُّ لَيْلَهُ لَيْسَتْ لِي زَوْجَةٌ ثُمَّ قَالَ الرَّكْعَتَانِ

بُصِيَ لِيهِمَا رَجُلٌ مُتَزَوِّجٌ أَفْضَلُ مِنْ رَجُلٍ أَغْرَبَ يَقُومُ لَيْلَهُ وَ يَصُومُ نَهَارَهُ ثُمَّ أُعْطَاهُ أَبِي سَبْعَةَ دَنَانِيرٍ قَالَ لَهُ تَزَوِّجْ بِهِذِهِ ثُمَّ قَالَ أَبِي ع
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص اتَّخَذُوا الْأَهْلَ فَإِنَّهُ أَرْزَقُ لَكُمْ.

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونِ الْقَدَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع
عَنْ آبَائِهِ ع قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ص مَا اسْتَفَادَ امْرُؤٌ مُسْلِمٌ فَايْدَهُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ مِنْ زَوْجِهِ مُسْلِمَةٍ تَسْرُهُ إِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا وَ تُطِيعُهُ إِذَا أَمَرَهَا
وَ تَحْفَظُهُ إِذَا غَابَ عَنْهَا فِي نَفْسِهَا وَ مَالِهِ

كل شىء.

الحديث الثالث: موثق.

و فى الكافى " جاء رجل إلى أبى عليه السلام " و هو الظاهر. و على ما فى الكتاب يكون " جاء " كلام ابن القداح.

الحديث الرابع: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٠

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع مِثْلَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ وَ زَادَ فِيهِ فَقَالَ مُحَمَّدٌ
بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ جُعِلَتْ فِدَاكَ فَأَنَا لَيْسَ لِي أَهْلٌ فَقَالَ أ لَيْسَ لَكَ جَوَارٍ أَوْ قَالَ أُمَّهَاتُ أَوْلَادٍ فَقَالَ بَلَى فَقَالَ أَنْتَ لَيْسَ بِعَرَبٍ

الحديث الخامس: مجهول.

و فى الكافى " و عنه عن أبىه عن عبد الله بن المغيرة " و الضمير راجع إلى أحمد بن أبى عبد الله، و لعله اشتبه على الشيخ رحمه
الله، و لا يخفى ما فيه من الغرابة.

قوله: مثل الحديث الأول أى: المتقدم، يعنى الثالث.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١١

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ النَّكَاحُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ إِلَى آخِرِ الْبَابِ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يُحِلُّ الْفُرْجَ ثَلَاثَةَ نِكَاحٍ بِمِيرَاثٍ وَ نِكَاحٍ بِلَا مِيرَاثٍ وَ نِكَاحٍ بِمِلْكِ الْيَمِينِ

باب ضروب النكاح الحديث الأول: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: و نكاح ملك اليمين يشمل التحليل. و يمكن إدخاله في النكاح بلا ميراث، فإن الأصحاب اختلفوا في أن التحليل هل هو عقد أو تملكك منفعه، فعلى الأول يدخل في الثاني و على الثاني في الثالث كما اختاره الشيخ رحمه الله.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٢

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُوسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ يُحِلُّ الْفُرْجَ بِثَلَاثِ نِكَاحٍ بِمِيرَاثٍ وَ نِكَاحٍ بِلَا مِيرَاثٍ وَ نِكَاحٍ بِمِلْكِ الْيَمِينِ.

[الحديث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ بَيْعِ السَّابِرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ حَفْصِ الْجَوْهَرِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَدَخَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ جَرِيحِ الْمَكِّيُّ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَا عِنْدَكَ فِي الْمُتْعَةِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُوكَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ أَحَلَّ لَكُمْ الْفُرْجَ عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانٍ فُرْجٍ مَوْرُوثٍ وَ هُوَ الْبَنَاتُ وَ فُرْجٍ غَيْرِ مَوْرُوثٍ وَ هُوَ الْمُتْعَةُ وَ مِلْكِ أَيْمَانِكُمْ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْمُصَيَّبِيُّ لِهَذَا الْكِتَابِ وَ لَيْسَ يَخْرُجُ عَنِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ مَا رُوِيَ مِنْ تَحْلِيلِ الرَّجُلِ جَارِيَّتَهُ لِأَخِيهِ لِأَنَّ هَذَا دَاخِلٌ فِي جُمْلَةِ الْمِلْكِ لِأَنَّهُ مَتَى أَحَلَّ جَارِيَّتَهُ لَهُ فَقَدْ مَلَكَهَا وَ طَافَهَا فَهُوَ مُشْتَبِعٌ لِلْفُرْجِ بِالتَّمْلِيكِ حَسَبَ مَا قَدَّمَ نَاهُ وَ الَّذِي يُدُلُّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث الثاني: مجهول أو حسن على الظاهر.

لأن الحسن بن يزيد الظاهر أنه الحسين بن يزيد.

الحديث الثالث: مجهول.

و في بعض النسخ "الحسين بن عمر بن يزيد" و هو الظاهر.

قوله صلى الله عليه و آله: فرج مورث أى: موروث به. و في بعض النسخ "موروث" على صيغه التفعيل. و يدل

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٣

[الحديث ٤]

٤ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَالٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَلَمَاءِ بْنِ رَزِينَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يُحِلُّ لِأَخِيهِ فَرَجَ جَارِيَتِهِ قَالَ هِيَ لَهُ حَلَالٌ مَا أَحَلَّ لَهُ مِنْهَا.

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنْ أَخُوَيْهِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ ضُرَيْسِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ

على عدم الإرث فى المتعه، و سيأتى الكلام فيه.

و قال فى النهايه: البت القطع و الجزم، و منه الحديث "أبتوا نكاح هذه النساء" أى: اقطعوا الأمر فيه و احكموا بشرائطه، و هى تعريض بالنهى عن نكاح المتعه، لأنه نكاح غير مبتوت مقدر بمده.

الحديث الرابع: موثق.

قوله عليه السلام: ما أحل له منها قال الوالد العلامه قدس سره: أى إن أحل له وطئها، فهو له حلال مع مقدماته، و إن أحل الخدمه لا- يحل غيرها، و إن أحل النظر أو القبلة يقتصر عليهما، و إن أحل القبلة يجوز النظر إلى محاسنها، و إن أحل النظر لا يتعدى إلى القبلة، و إن أحل الوطاء حل الجميع إلا الخدمه. انتهى.

و قال فى الشرائع: أما الصيغه فإن يقول أحلت لك وطئها، أو جعلتك فى حل من وطئها، و لا يستباح بلفظ العاريه، و هل يستباح بلفظ الإباحه؟ فيه خلاف، أظهره الجواز. و لو قال وهبتك وطئها أو سوغتك أو ملكتك، فمن أجاز الإباحه يلزمه الجواز هنا، و من اقتصر على التحليل منع.

الحديث الخامس: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٤

قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُحِلَّ الرَّجُلُ جَارِيَتَهُ لِأَخِيهِ.

[الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ كَرَّامِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يُحِلُّ لِأَخِيهِ فَرَجَ جَارِيَتِهِ قَالَ نَعَمْ لَا بَأْسَ بِهِ لَهُ مَا أَحَلَّ لَهُ مِنْهَا.

[الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُضَارِبٍ قَالَ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع يَا مُحَمَّدُ خُذْ هَذِهِ الْجَارِيَةَ تَخْدُمُكَ وَ تُصِيبُ مِنْهَا فَإِذَا خَرَجْتَ فَارْزُدْهَا إِلَيْنَا.

[الحديث ٨]

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ ابْنِ رَبَّابٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ امْرَأَةٍ أَحَلَّتْ لِابْنَتِهَا فَرَجَ جَارِيَتِهَا قَالَ هُوَ لَهُ حَلَالٌ قُلْتُ أَفِيحِلُّ لَهُ ثَمَنُهَا قَالَ لَا إِنَّمَا يُحِلُّ لَهُ مَا أَحَلَّتْ لَهُ

و لعل في قولهم عليهم السلام "لأخيه" في تلك الأخبار دلالة على المنع من التحليل للمخالفين.

الحديث السادس: مجهول أو ضعيف.

الحديث السابع: مجهول.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: يدل على الاكتفاء بالكنائيات بدون لفظ التحليل أو الإباحة، و لو كان دليل على ذلك أمكن أن يقال لم يذكر الراوى لفظيهما.

أقول: مع أنه ليس في الخبر صريحا جواز الوطاء.

الحديث الثامن: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٥

[الحديث ٩]

٩ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يُجِلُّ لِأَخِيهِ فَرَجَ جَارِيَّتَهُ قَالَ نَعَمْ لَهُ مَا أَحَلَّ لَهُ مِنْهَا.

[الحديث ١٠]

١٠ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيْعٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنِ امْرَأَةٍ أَحَلَّتْ لِي جَارِيَّتَهَا فَقَالَ ذَلِكَ لَكَ قُلْتُ فَإِنْ كَانَتْ تَمْرُحُ فَقَالَ كَيْفَ لَكَ بِمَا فِي قَلْبِهَا فَإِنْ عَلِمْتَ أَنَّهَا تَمْرُحُ فَلَا.

[الحديث ١١]

١١ فَأَمَّا الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَفْطِينٍ عَنْ أَخِيهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَفْطِينٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُجِلُّ فَرَجَ جَارِيَّتَهُ قَالَ لَا أَحِبُّ ذَلِكَ

الحديث التاسع: ضعيف.

و قال بعض الأفاضل: فى بعض الأصول المدونه التى وجد فى هذا الزمان بالخط الكوفى صفوان عن العلاء عن محمد و أحمد بن محمد عن عبد الكريم جميعا عن أبى جعفر عليه السلام بدل أبى عبد الله عليه السلام كما فى الكافى، و ما هنا أصح لأن عبد الكريم بن عمرو الخنعمى الذى يروى عنه أحمد بن محمد بن أبى نصر البرنطى من رجال أبى عبد الله عليه السلام.

الحديث العاشر: صحيح.

الحديث الحادى عشر: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٦

فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَقْتَضِي تَحْرِيمَ مَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُ وَرَدَ مَوْرِدَ الْكِرَاهِيَةِ وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ بِقَوْلِهِ لَا أَحِبُّ ذَلِكَ وَالْوَجْهُ فِي كِرَاهِيَةِ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا مِمَّا لَا يَرَاهُ غَيْرُنَا وَمِمَّا يُشْتَعُّ فِيهِ مُخَالَفُونَا عَلَيْنَا فَالْتَنَزُّهُ عَمَّا هَدَاهُ سَبِيلُهُ أَوْلَى وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يُشْتَرَطْ فِي الْوَالِدِ أَنْ يَكُونَ حُرًّا فَأَمَّا إِذَا شَرِطَ فَقَدْ زَالَتْ عَنْهُ الْكِرَاهِيَةُ أَيْضًا وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى هَذَا مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٢]

١٢ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ ع عَنِ الْمَرْأَةِ تُجِلُّ فَرَجَ جَارِيَّتَهَا لِزَوْجِهَا فَقَالَ إِنِّي أَكْرَهُ هَذَا كَيْفَ تَصْنَعُ إِنْ هِيَ حَمَلَتْ قُلْتُ تَقُولُ إِنْ هِيَ حَمَلَتْ مِنْكَ فَهِيَ لَكَ قَالَ لَا بَأْسَ بِهَذَا قُلْتُ فَالرَّجُلُ يَصْنَعُ هَذَا بِأَخِيهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ

قوله: لأنه ورد مورد الكراهه قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: يمكن حمله على تحليل

الأمة للعبد كراهه أو حرمه. و الظاهر حمله على التقيه بقريته كون الخبر عن الرضا عليه السلام أو الاتقاء.

الحديث الثاني عشر: موثق.

وقال في المسالك: إذا حصل من تحليل الوطاء ولد، فإن شرط في صيغه التحليل كونه حرا كان حرا ولا قيمه على الأب إجماعا، وإن شرط كونه رقا بنى على صحه هذا الشرط فى نكاح الأمة و عدمه، و إن أطلقا فلا أصحاب قولان، أحدهما أنه حر فلا قيمه على أبيه، و هو مذهب الشيخ فى الخلاف و المتأخرين، و الثانى أنه رق و هو قول الشيخ فى المبسوط و النهايه و كتابى الأخبار.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٧

[الحديث ١٣]

١٣ و أما ما رواه مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمَرْأَةِ تَقُولُ لِرُؤُوسِهَا جَارِيَتِي لَكَ قَالَ لَا يَحِلُّ لَهُ فَرْجُهَا إِلَّا أَنْ تَبِيعَهُ أَوْ تَهَبَ لَهُ.

فَهَذَا الْخَبْرُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَتْ لَهُ إِنَّهَا لَكَ مَا دُونَ الْفَرْجِ مِنْ خِدْمَتِهَا لِأَنَّ الْمَعْلُومَ مِنْ عَادَةِ النِّسَاءِ أَنْ لَا يَجْعَلَنَّ أَرْوَاجَهُنَّ مِنْ وَطْءِ إِمَائِهِنَّ فِي حِلٍّ وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لَهُ فَرْجُهَا عَلَى حَالٍ وَ أَمَّا الْمَوْلَى فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ عَبْدَهُ فِي حِلٍّ مِنْ جَارِيَتِهِ إِلَّا بِالْعَقْدِ

[الحديث ١٤]

١٤ رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ الْحُسَيْنِ ع أَخِيهِ عَنِ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ عَنِ أَبِي الْحَسَنِ الْمَاضِي ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَمْلُوكِ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَطَأَ الْأُمَّةَ مِنْ غَيْرِ تَرْوِيحٍ إِذَا أَحَلَّ لَهُ مَوْلَاهُ قَالَ لَا يَحِلُّ لَهُ

الحديث الثالث عشر: موثق.

قوله عليه السلام: لا يحل له فرجها قال الوالد العلامة طاب ثراه: يمكن حمله على الكراهه لئلا يصير ولده ملك المرأه.

الحديث الرابع عشر: صحيح.

وقال في المسالك: اختلف الأصحاب فى أن المولى إذا حلل أمته لعبده هل تحل له بذلك أم لا؟ على قولين أحدهما العدم، و هو مختار الشيخ فى النهايه و العلامه فى المختلف و ولده فخر الدين، لصحيحه على بن يقطين، و لأنه نوع تملك و العبد ليس أهلا له، و الثانى و هو مذهب ابن إدريس، و اختاره المحقق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٨

وَيُنْبَغى أَنْ يُرَاعَى فِي هَذَا الضَّرْبِ مِنَ النَّكاحِ لَفْظُهُ التَّحْلِيلِ وَ لَأ

يَسُوعُ فِيهِ لَفْظُهُ الْعَارِيَّةُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٥]

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي قَاسِمُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْبُقَيْرِيِّ قَالَ سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع وَنَحْنُ عِنْدَهُ عَنْ عَارِيَّةِ الْفَرْجِ فَقَالَ حَرَامٌ ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا ثُمَّ قَالَ لَكِنْ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُحِلَّ الرَّجُلُ جَارِيَتَهُ لِأَخِيهِ. وَمَتَى جَعَلَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فِي حِلٍّ مِنْ شَيْءٍ مِنْ مَمْلُوكِيهِ مِثْلَ النَّظَرِ أَوْ الْحِدْمَةِ أَوْ الْقُبْلَةِ أَوْ الْمَلَامَسَةِ فَلَا يُحِلُّ لَهُ غَيْرُ مَا أَحَلَّ لَهُ وَ مَتَى أَحَلَّ لَهُ فَرْجَهَا حَلًّا لَهُ مَا سِوَاهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحلى لوجود المقتضى و انتفاء المانع، و لم نقف على روايه تدل على الجواز، لكن أشار إليها المحقق رحمه الله.

فلو تمت لأمكن حمل روايه المنع على الكراهه. و أما حملها على تحليل المولى لعبده أمه الغير، أو أنه أراد التحليل بغير الصيغه فبعيد. نعم حملها على التقيه لا- بأس به، لأن العامه يمنعون التحليل مطلقا، و مع ذلك ففي تكلف الحمل مع عدم وجود المعارض إشكال. و اعلم أنه لا فرق على القولين بين تحليل أمته لعبده و عبد غيره بإذن سيده.

الحديث الخامس عشر: مجهول.

و لا- خلاف ظاهرا فى عدم وقوع التحليل بلفظ العاريه، كما يدل عليه الخبر، و إن أمكن أن يكون المنع أولا للتقيه و التجويز أخيرا لزوال سببها.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٩

[الحديث ١٦]

١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ عَلِيَّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنِ الْفَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع جُعِلَتْ فِدَاكَ إِنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا قَدْ رَوَى عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ إِذَا أَحَلَّ الرَّجُلُ

لَأَخِيهِ جَارِيَّتُهُ فَهِيَ لَهُ حَلَالٌ قَالَ نَعَمْ يَا فَضِيلُ قُلْتُ لَهُ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ عِنْدَهُ جَارِيَةٌ نَفْسُهُ وَهِيَ بِكَرٍّ أَحَلَّ لِأَخِيهِ مَا دُونَ فَرْجِهَا أَلَمْ
أَنْ يَقْتَضِهَا قَالَ لَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا مَا أَحَلَّ لَهُ مِنْهَا وَ لَوْ أَحَلَّ لَهُ قَبْلَهُ مِنْهَا لَمْ يَحِلَّ لَهُ سِوَى ذَلِكَ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ أَحَلَّ لَهُ مَا دُونَ الْفَرْجِ
فَعَلَبْتَهُ الشَّهْوَةَ فَاقْتَضَىهَا قَالَ لَا يَنْبَغِي لَهُ ذَلِكَ فَإِنْ فَعَلَ أَيْكُونُ زَانِيًا قَالَ لَا وَ لَكِنْ يَكُونُ خَائِنًا وَ يَغْرَمُ لِصَاحِبِهَا عَشْرَ قِيَمَتِهَا إِنْ
كَانَتْ بِكَرًّا وَ إِنْ لَمْ تَكُنْ بِكَرًّا فَنِصْفَ عَشْرٍ قِيَمَتِهَا

الحديث السادس عشر: صحيح بسنده.

و قال فى المسالك: إذا حلل له النظر لم يتناول غيره من ضروب الاستمتاع، لعدم دلالاته عليها بوجه. و لو أحل له الوطء دل عليه بالمطابقه و على لمسها بالتضمن و على باقى مقدمات الاستمتاع من النظر و القبلة و غيرها بالالتزام، فيدخل جميع ذلك فى تحليله، و اللزوم عرفى و إن لم يكن عقلياً، و مثل ذلك كاف فى مثل هذا. و لو أحل له بعض مقدماته غير النظر دخل فيه ما استلزمه دون غيره، فإذا أحل له القبلة استباح اللمس المتوقع عليه، و قد دل على ذلك روايه الحسن بن عطيه و صحيحه الفضيل.

و قال أيضاً فيه: إذا حلل له ما دون الوطء أو الخدمه، و كان الوطء بالنسبه إليه كغيره من الأجانب، فإن وطئ حينئذ عالماً بالتحريم كان عاصياً و كان الولد لمولاه كما فى نظائره، لانتفائه عن الزانى، و ينبغى ترتب حكم الزنا من الحد

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٠

قَالَ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ وَ حَدَّثَنِي رِفَاعَةُ عَنْ أَبِي

عَبْدُ اللَّهِ عِ بَمَثَلِهِ إِلَّا أَنْ رَفَاعَهُ قَالَ الْجَارِيَةُ النَّفِيسَةُ تَكُونُ عِنْدِي

[الحديث ١٧]

١٧ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَحَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ أَحَلِّي لِي جَارِيَتَكَ فَمَآئِي أَكْرَهُ أَنْ تَرَانِي مُنْكَشِفًا فَتَحِلُّهَا لَهُ قَالَ لَهَا يَحِلُّ لَهُ مِنْهَا إِلَّا ذَاكَ وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَمَسَّهَا وَلَا أَنْ يَطَّأَهَا وَ زَادَ فِيهَا هِشَامٌ أَلَهُ أَنْ يَأْتِيَهَا قَالَ لَا يَحِلُّ لَهُ إِلَّا الَّذِي قَالَتْ.

وَ الَّذِي يُدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَتَى حَلَّ لَهُ فَزَوْجَهَا حَلَّ لَهُ مَا سِوَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٨]

١٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَيْنِ عَلِيِّ عَيْنِ الْخَشَابِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْدِخَاقَ شَعْرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا أَحَلَّ الرَّجُلُ مِنْ جَارِيَتِهِ قَبْلَهُ

و غيره عليه، لكن يظهر من الرواية عدمه، و أما ثبوت عوض البضع فيبنتى على ضمانه من الأئمه مطلقا، أو مع عدم البغى، و قد تقدم الخلاف فيه، و أن المصنف يشترط فى ثبوته جهلها أو إكراهها.

و حيث ثبت العوض فهو العشر إن كانت بكرا، و نصفه إن كانت ثيبا و أرش البكاره مضافا إلى العشر، و قد دل على ذلك صحيحه الفضيل، و لعل إطلاق المصنف الحكم بالعشر أو نصفه تبعا لإطلاق الروايه، و كذا حكمه بكونه عاصيا و لم يقل زانيا، و عدم تعرضه للحد كما ذكره غيره لتضمن الروايه جميع ذلك. و لو وطئ جاهلا فالولد حر و عليه قيمته يوم سقط حيا لمولاه كما سلف.

الحديث السابع عشر: صحيح.

الحديث الثامن عشر: حسن.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢١

لَمْ يَحِلَّ لَهُ غَيْرُهَا وَ إِنْ أَحَلَّ لَهُ مِنْهَا دُونَ الْفُرْجِ لَمْ يَحِلَّ لَهُ غَيْرُهُ وَ إِنْ أَحَلَّ لَهُ الْفُرْجَ حَلَّ لَهُ جَمِيعُهَا.

وَ حُكْمُ الْمَمْلُوكَةِ وَ الْمُدَبَّرَةِ

[الحديث ١٩]

١٩ رَوَى عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَثِمَةَ ابْنِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ جَارِيَةٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ دَبَّرَاهَا جَمِيعاً ثُمَّ أَحَلَّ أَحَدُهُمَا فَوْجَهَا لِصَاحِبِهِ قَالَ هُوَ لَهُ حَلَالٌ وَ أُيْهُمَا مَاتَ قَبْلَ صَاحِبِهِ فَقَدْ صَارَ نِصْفُهَا حُرّاً مِنْ قَبْلِ الَّذِي مَاتَ وَ نِصْفُهَا مُدَبَّراً قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ أَرَادَ الْبَاقِي مِنْهُمَا أَنْ يَمْسَهَا قَالَ لَا إِلَّا أَنْ يُثَبَّتَ عِتْقَهَا وَ يَتَزَوَّجَهَا بِرِضَا مِنْهَا تَزْوِيجاً بِصِدَاقٍ مَتَى مَا أَرَادَ قُلْتُ لَهُ أَلَيْسَ قَدْ صَارَ نِصْفُهَا حُرّاً قَدْ مَلَكَتْ نِصْفَ رَقَبَتِهَا وَ النِّصْفَ الْآخَرَ لِلْبَاقِي الَّذِي دَبَّرَهَا قَالَ بَلَى قُلْتُ فَمَا جَعَلْتِ هِيَ مَوْلَاهَا فِي حِلٍّ مِنْ نِكَاحِهَا وَ أَحَلَّتْ ذَلِكَ لَهُ قَالَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لَهُ قُلْتُ لِمَ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ كَمَا أَجَزْتَ لِلَّذِي كَانَ لَهُ نِصْفُهَا إِنْ أَحَلَّ فَرْجَهَا لِشَرِيكِهِ قَالَ إِنْ الْخُرَّةَ لَا تَهَبُ فَوْجَهَا وَ لَا تُعِيرُهُ وَ لَا تُحَلِّلُهُ وَ لَكِنْ لَهَا مِنْ نَفْسِهَا يَوْمٌ وَ لِلَّذِي دَبَّرَهَا يَوْمٌ فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا مُتَعَةً فِي الْيَوْمِ الَّذِي تَمْلِكُ فِيهِ نَفْسَهَا فَيَتَمَتَّعُ مِنْهَا بِشَيْءٍ قَلَّ أَوْ كَثُرَ.

وَ مَتَى وَ لَمَدَتْ هَيْدَهُ الْجَارِيَةَ الْمُحَلَّلَةَ فَإِنَّ وَ لَدَهَا يَكُونُ رِقّاً لِمَوْلَاهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ شَرَطَ الْخُرِّيَّةَ عَلَيْهِ الَّذِي حَلَّلَ لَهُ فَإِنَّهُ يَصِيرُ حُرّاً بِالشَّرْطِ الْمُتَقَدِّمِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

قوله عليه السلام: حل له جميعها أى: من اللذات لا الخدمات.

الحديث التاسع عشر: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٢

[الحديث ٢٠]

٢٠ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ عَنْ ضُرَيْسِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ

و قال فى المسالك: قد اختلف الأصحاب فى إفاده تحليل الشريك الإباحه، فذهب الأكثر إلى العدم، لاستلزامه تبعض سبب الإباحه، و مع أنه تعالى حصره فى أمرين العقد و الملك فى قوله تعالى " إِنْ عَلِيَ أَرْوَاجِهِمْ أَوْ مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ * " و ظاهر الانفصال منع الخلو و الجمع معا، و ذهب ابن إدريس إلى حلها بذلك، لأن التحليل شعبه من الملك من حيث أنه تمليك المنفعه، و من ثم لم يخرج عن الحصر المذكور، و يؤيده روايه محمد بن مسلم.

و قال أيضا فيه: لا شبهه فى أن وطئ المالك للأمه التى انعتق بعضها غير جائز بالملك و لا بالعقد، و لا بأن تبيح الأمه نفسها، لأنه ليس لها تحليل نفسها.

و أما إذا هاياه و عقد عليها متعه فى أيامها فالأكثر على منعه، لأنه لا يخرج عن كونه مالكا لذلك البعض بالمهاياه. و قال الشيخ فى النهايه بالجواز، لروايه محمد بن مسلم و فى الطريق ضعف، فالقول بالمنع أصح. و اعلم أنه لا يخفى أن المولى لو أذن لها فى النكاح صح دواما و متعه، لاتحاد سبب الإباحه و المهر بينهما بقدر الاستحقاق. انتهى.

و سيأتى الخبر فى أواخر أبواب الطلاق فى باب السرارى و ملك الأيمان عن محمد بن قيس بسند صحيح.

الحديث العشرون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٣

يُحِلُّ لِأَخِيهِ فَرَجَ جَارِيَّتِهِ قَالَ لَهُ حَلَالٌ قُلْتُ فَإِنْ جَاءَتْ بِوَلَدٍ مِنْهُ قَالَ هُوَ لِمَوْلَى الْجَارِيَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ اشْتَرَطَ عَلَى مَوْلَى الْجَارِيَةِ حِينَ أَحَلَّهَا لَهُ إِنْ جَاءَتْ بِوَلَدٍ فَهُوَ حُرٌّ.

[الحديث ٢١]

٢١ وَ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْحَسَنِ الطَّعَّارِ قَالَ سَأَلْتُ

أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ عَارِيَةِ الْفَرْجِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ قُلْتُ فَإِنْ كَانَ مِنْهُ وَلَدٌ فَقَالَ لِصَاحِبِ الْجَارِيَةِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِ.

[الحديث ٢٢]

٢٢ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ سُلَيْمِ الْفَرَّاءِ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يُحِلُّ فَرْجَ جَارِيَتِهِ لِأَخِيهِ فَقَالَ لَا بَأْسَ

الحديث الحادي والعشرون: موثق كالصحيح على الظاهر.

و في بعض النسخ "عن الحسن العطار" و في كتب الرجال الحسن بن زياد العطار كوفي ثقة يروى عن أبي عبد الله عليه السلام. و أيضا في بعض الأصول عن الحسن العطار، و هو الصحيح.

و قال الفاضل الأردبيلي رحمه الله: كأنه الحسن، لأنه الموجود في الرجال و في الاستبصار في باب أنه يراعى لفظ التحليل و إن كان فيه أيضا الحسين في باب حكم ولد الجارية، فالظاهر أنه الحسن بن زياد العطار الثقة، فالخبر لا بأس به بل صحيح للإجماع في أبان. انتهى.

و قال الوالد العلامة طاب ثراه: يدل على أنه يطلق العارية على التحليل، لا أنه يجوز بلفظ العارية، فإنه تقدم أنه لا يجوز بلفظ العارية، و يدل على أن الولد رق إلا مع الشرط لكن يفكه الوالد بقيمه يوم سقط حيا.

الحديث الثاني والعشرون: ضعيف.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٤

بِذَلِكَ قُلْتُ فَإِنَّهُ أَوْلَدَهَا قَالَ يَضُمُّ إِلَيْهِ وَلَدَهُ وَ يَرُدُّ الْجَارِيَةَ عَلَى مَوْلَاهَا.

[الحديث ٢٣]

٢٣ وَ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يُحِلُّ جَارِيَتَهُ لِأَخِيهِ أَوْ حُرَّهُ حَلَّتْ جَارِيَتُهَا لِأَخِيهَا قَالَ يَحِلُّ لَهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَلَّ لَهُ قُلْتُ فَجَاءَتْ بَوْلَدٍ قَالَ يَلْحَقُ بِالْحُرِّ مِنْ أَبِيهِ.

[الحديث ٢٤]

٢٤ وَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ لِأَخِيهِ جَارِيَتِي لَكَ حَلَالٌ قَالَ قَدْ حَلَّتْ لَهُ قُلْتُ فَإِنَّهَا قَدْ وَلَدَتْ قَالَ الْوَلَدُ لَهُ وَ الْأُمُّ لِلْمَوْلَى وَ إِنِّي لَأَحِبُّ لِلرَّجُلِ إِذَا فَعَلَ بِأَخِيهِ أَنْ يَمُنَّ عَلَيْهِ فِيهَا لَهُ.

٢٥ وَمَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ حَرِيرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ع الرَّجُلُ يُحِلُّ جَارِيَتَهُ لِأَخِيهِ قَالَ لَا بَأْسَ قَالَ قُلْتُ فَإِنَّمَا جَاءَتْ بَوْلِدٍ قَالَ يَضُمُّ إِلَيْهِ وَلَمَدَهُ وَبُرْدُ الْجَارِيَةِ عَلَى صَاحِبِهَا قُلْتُ لَهُ إِنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي ذَلِكَ قَالَ إِنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَهُ وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ.

فَلَيْسَتْ هَذِهِ الْأَخْبَارُ مُضَادَّةً لِمَا قَدَّمْنَا لَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا أَنَّهُ يَلْحَقُ الْوَلَدُ

الحديث الثالث والعشرون: موثق.

الحديث الرابع والعشرون: ضعيف.

الحديث الخامس والعشرون: حسن على الظاهر.

ولا يخفى ما في تأويل الشيخ من البعد، و تأويله الثاني حسن جامع بين الأخبار.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٥

بِالْمَرْءِ أَوْ يَضُمُّ إِلَيْهِ وَلَدَهُ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ بَلْ هُوَ مُحْتَمِلٌ وَإِذَا وَرَدَتِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي قَدَّمْنَا مُفْصَلَةً وَأَنَّ مَتَى شَرَطَ كَانَ لَاحِقًا بِهِ وَمَتَى لَمْ يَشْتَرِطْ كَانَ مَمْلُوكًا حَمَلْنَا هَذِهِ الْأَخْبَارَ عَلَى الْمُفْصَلَةِ وَلَيْسَ قَوْلُهُ ع إِنَّهُ أَذِنَ لَهُ وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِمَانِعٍ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدْ شَرَطَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ هُنَاكَ لَكَانَ لَاحِقًا بِهِ وَإِنَّمَا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي

الْأَفْضَاءُ إِلَيْهَا عَلَى وَجْهِ يَكُونُ مِنْهُ الْوَلَدُ وَ أَوْجَبَ عَلَيْهِ التَّحَرُّزَ وَ إِنْ كَانَ قَدْ شَرَطَ أَنْ لَوْ كَانَ حَصِيلَ وَلَدٍ لَكَانَ لَاحِقًا بِالْحُرِّيَّةِ
حَسَبَ مَا قَدَّمَ نَاهُ وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ عِ يَضُمُّ إِلَيْهِ وَلَدَهُ بِالثَّمَنِ لِأَنَّ وَلَدَهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَرَقَّ بِلِ يَبَاعَ عَلَيْهِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى
ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٦]

٢٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ ضُرَيْسِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يُحِلُّ
لِأَخِيهِ جَارِيَتَهُ وَ هِيَ تَخْرُجُ فِي حَوَائِجِهِ قَالَتْ هِيَ لَهُ حَلَالٌ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِوَلَدٍ مَا يَصِيحُ بِهِ قَالَ هُوَ لِمَوْلَى الْجَارِيَةِ إِلَّا أَنْ
يَكُونَ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ حِينَ أَحَلَّهَا لَهُ أَنَّهَا إِنْ جَاءَتْ بِوَلَدٍ فَهُوَ حُرٌّ قَالَتْ إِنْ كَانَ فَعَلْ فَهُوَ حُرٌّ قُلْتُ فَيَمْلِكُ وَلَدَهُ قَالَ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ
اشْتَرَاهُ بِالْقِيمَةِ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع فِي
امْرَأَةٍ قَالَتْ لِرَجُلٍ فَرُجٌ جَارِيَتِي لَكَ حَلَالٌ فَوَطَّئْتُهَا فَوَلَدَتْ وَلَدًا قَالَ يُقَوْمُ الْوَلَدَ عَلَيْهِ بِقِيمَتِهِ

الحديث السادس و العشرون: صحيح.

و في الفقيه: عن جميل بن دراج.

الحديث السابع و العشرون: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٦

٣ بَابُ تَفْصِيلِ أَحْكَامِ النِّكَاحِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ نَكَحَ نِكَاحًا غِبْطَةً إِلَى قَوْلِهِ وَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْقِدَ عَلَى امْرَأَةٍ مُتَّعَةً فَأَمَّا الْأَشْهَادُ وَ الْخُطْبَةُ وَ الْإِغْلَانُ فَهُوَ مِنْ
السُّنَّةِ وَ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ كَانَ جَائِزًا وَ الْعَقْدُ مَا ضِيًّا إِلَّا أَنْ فِعْلُهُ أَحْوَطٌ وَ أَفْضَلُ

باب تفصيل أحكام النكاح قوله: و من نكح نكاحا غبطة قال في القاموس: أغبط الرجل على الدابة إدامها و السماء مطرها و عليه
الحمى دامت، و الغبطة بالكسر حسن الحال و المسره.

قوله: أما الإشهاد هذا كلام الطوسي رحمه الله.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٧

[الحديث ١]

١ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ أَوْ غَيْرِهِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِنَّمَا جُعِلَتِ الْبَيْتَةُ فِي النِّكَاحِ مِنْ أَجْلِ الْمَوَارِيثِ.

[الحديث ٢]

٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَزْوَةَ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ مُتَعَةً بِغَيْرِ شُهُودٍ قَالَ لَا بَأْسَ بِالتَّزْوِيجِ الْبَتِّهِ بِغَيْرِ شُهُودٍ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ وَ إِنَّمَا جُعِلَ الشُّهُودُ فِي تَزْوِيجِ الْبَتِّهِ مِنْ أَجْلِ الْوَلَدِ وَ لَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ.

[الحديث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ

الحديث الأول: مرسل.

و عدم اشتراط الإشهاد فى النكاح مذهب الأصحاب، و نقل فيه المرتضى الإجماع، و نقل عن ابن أبى عقيل أنه اشترط فى النكاح الدائم الإشهاد، و هو ضعيف تنفيه الأخبار.

الحديث الثانى: مجهول.

قوله عليه السلام: بالتزويج البتة أى: فكيف المتعة.

الحديث الثالث: مجهول.

قوله: بغير خطبه بضم الخاء أو كسرهما، و الجواب أنه كثيرا ما توقع العقد عند أكل الطعام على الخوان من غير تقديم خطبه أو خطبه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٨

بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ التَّزْوِيجِ بِغَيْرِ خُطْبِهِ فَقَالَ أَوْ لَيْسَ عَامَّةً مَا تَتَزَوَّجُ فَتَيَاتُنَا وَ نَحْنُ نَتَعَرَّقُ الطَّعَامَ عَلَى الْخِوَانِ نَقُولُ يَا فُلَانُ زَوِّجْ فُلَانًا فَلَانَهُ فَيَقُولُ نَعَمْ قَدْ فَعَلْتُ.

وَ نَحْنُ نُبَيِّنُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَحْكَامِ الطَّلَاقِ وَالْعِدَّةِ فِي مَوَاضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

و قوله عليه السلام " و نحن نتعزف " فى أكثر نسخ الكتاب بالزأى المعجمه.

و فى القاموس: أعزف يعزف أقام فى الأكل و الشرب.

و فى بعض النسخ بالراء المهمله، و هو تصحيف، و فى الكافى " نتعرق " بالراء المهمله و القاف، و هو الصواب.

قال فى النهايه: تعرقت اللحم أخذت من اللحم بأسنانك.

انتهى.

و فى المصباح: الخوان ما يؤكل عليه معرب، و فيه ثلاث لغات: كسر الخاء و هى الأكثر، و ضمها حكاة ابن السكيت، و إخوان بهمزة مكسورة حكاة ابن فارس. انتهى.

و قيل: المراد أنا نكتفى فى ولائنا بشىء يسير، و ما ذكرنا أظهر، و يؤيده ما سياتى فى باب السنه فى عقود النكاح أن على بن الحسين عليه السلام كان يتزوج و هو يتعرق عرقاً يأكل. و معناه أنه كان أخذ اللحم عن العظم بالأسنان، فهذه النسخة متعينة تصحيف غيرها.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٩

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْتَدَ النِّكَاحَ مُتَعَةً إِلَى قَوْلِهِ وَ نِكَاحِ مِلْسِكِ الْأَيْمَانِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى إِبَاحِهِ الْمُتَعَةَ إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ قَدْ أَبَاحَهَا فِي وَقْتٍ وَ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى حَظَرِهَا لَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مُبَاحَةً عَلَى مَا كَانَتْ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ وَ لَمَّا دَلِيلٌ فِي الشَّرْعِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى - وَ أَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصَنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ إِلَى قَوْلِهِ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَابَّاحَ بِقَوْلِهِ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ نِكَاحَ الْمُتَعَةَ لِأَنَّ الْإِسْتِمْتَاعَ إِذَا أُطْلِقَ فِي الشَّرْعِ لَمَّا يُسْتَفَادُ بِهِ إِلَّا النِّكَاحُ الْمُخْصُوصُ دُونَ مَا وُضِعَ لَهُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ ثُمَّ قَالَ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُؤَكَّدًا بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ نِكَاحَ الْمُتَعَةَ لِأَنَّ نِكَاحَ الدَّوَامِ مَا يُسْتَحَقُّ بِهِ مِنَ الْمَهْرِ لَا يُسَمَّى أَجْرًا فِي الشَّرْعِ وَ إِنَّمَا يُسَمَّى الْأَجْرَ بِمَا يُسْتَحَقُّ بِنِكَاحِ الْمُتَعَةَ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ وَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٤]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا

عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الْمُتَعَةِ فَقَالَ نَزَلَتْ فِي الْقُرْآنِ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيهَا تَرَاضًا بَيْنَ بَعْضِ الْفَرِيضَةِ.

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع يَقُولُ كَانَ عَلِيُّ ع

الحديث الرابع: حسن كالصحيح.

الحديث الخامس: مجهول كالصحيح.

قوله صلوات الله عليه: ما زنى إلا شفا الذى صححه ابن إدريس فى السرائر أنه ما زنى إلا سفى بالسین و الفاء مقصورا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٠

يَقُولُ لَوْ لَا مَا سَبَقَنِي إِلَيْهِ بُنَى الْخَطَابِ مَا زَنَى إِلَّا شَقِيًّا.

[الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ حَيَاءُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَيْرٍ اللَّيْثِيُّ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ ع فَقَالَ لَهُ مَا تَقُولُ فِي مُتَعَةِ النِّسَاءِ فَقَالَ أَحَلَّهَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ص فَهِيَ حَلَالٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَقَالَ يَا أَبَا جَعْفَرٍ مِثْلَكَ يَقُولُ هَذَا وَ قَدْ حَرَّمَهَا عُمَرُ وَ نَهَى عَنْهَا فَقَالَ وَ إِنْ كَانَ فَعَلَّ قَالَ وَ إِنِّي أُعِيدُكَ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تُحِلَّ شَيْئًا حَرَّمَهُ عُمَرُ قَالَ فَقَالَ لَهُ فَأَنْتَ عَلَى قَوْلِ صَاحِبِكَ وَ أَنَا عَلَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ص فَهَلُمَّ أَلْعَنِكَ أَنْ الْقَوْلَ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص وَ أَنَّ الْبَاطِلَ مَا قَالَ صَاحِبِكَ قَالَ فَأَقْبَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَيْرٍ فَقَالَ يَسُرُّكَ أَنْ نِسَاءَكَ وَ بَنَاتِكَ وَ أَخَوَاتِكَ وَ بَنَاتِ عَمِّكَ يَفْعَلْنَ ذَلِكَ فَأَعْرَضَ أَبُو جَعْفَرٍ ع حِينَ ذَكَرَ نِسَاءَهُ وَ بَنَاتِ عَمِّهِ

أى قليل من الناس، كما نقله عن أهل اللغة، و قال: إن بعضهم يصحفها بالقاف و الياء المشددة، و الأول هو الصحيح.

و قال فى النهاية: فى حديث ابن عباس " ما كانت المتعة إلا رحمه رحم الله بها أمه محمد لولا نهيه

عنها ما احتاج إلى الزنا إلا شفا" أى: إلا قليل من الناس، من قولهم غابت الشمس إلا شفاء، إلا قليلا من ضوئها عند غروبها. و قال الأزهرى قوله "إلا شفا" أى إلا أن يشفى يعنى يشرف على الزنا ولا يواقعه، فأقام الاسم و هو الشفى مقام المصدر الحقيقى و هو الإشفاء على الشىء. انتهى.

و الشفى على الوجهين بفتح الشين.

الحديث السادس: حسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣١

[الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي بَنٍ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ الْمُتَعَةُ نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَ جَرَتْ بِهَا السُّنَّةُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ص.

[الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ السَّائِي قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ ع جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنِّي كُنْتُ أَتَزَوَّجُ الْمُتَعَةَ فَكَرِهَتْهَا وَ تَشَامْتُ بِهَا فَأَعْطَيْتُ اللَّهَ عَهْدًا بَيْنَ الرُّكْنِ وَ الْمَقَامِ وَ جَعَلْتُ عَلَى ذَلِكَ نَذْرًا وَ صِيَامًا أَنْ لَا أَتَزَوَّجَهَا ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ شَقَّ عَلَى وَ نَدِمْتُ عَلَى يَمِينِي وَ لَكِنِ بِيَدِي مِنَ الْقُوَّةِ مَا أَتَزَوَّجُ فِي الْعَلَانِيَةِ قَالَ فَقَالَ لِي عَاهَدْتَ اللَّهَ أَنْ لَا تُطِيعَهُ وَ اللَّهَ لَئِنْ لَمْ تُطِيعَهُ لَتَعْصِيَنَّهُ.

وَ قَدْ رُوِيَ الْكَرَاهِيَةُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ لِمَا فِيهِ مِنْ اِرْتِفَاعِ الثَّقَةِ بِالنِّسَاءِ

[الحديث ٩]

٩ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي بَنٍ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع أَنَّهُ سِئِلَ عَنِ الْمُتَعَةِ فَقَالَ إِنَّ الْمُتَعَةَ الْيَوْمَ لَيْسَتْ كَمَا كَانَتْ قَبْلَ الْيَوْمِ إِنَّهُنَّ كُنَّ يَوْمئِذٍ يُؤْمَنَنَّ فَالْيَوْمَ لَا يُؤْمَنَنَّ

الحديث السابع: مجهول.

الحديث الثامن: حسن.

قوله عليه السلام: و الله لئن لم تطعه أى: معرضا عنه و كارها له. و يحتمل بعيدا أن يكون المراد من العصيان الزنا.

الحديث التاسع: موثق.

قوله عليه السلام: يؤمن على البناء للفاعل أو المفعول، و على الأول فالمراد إما الإيمان مطلقا أو

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٢

فَسَلُّوا عَنْهُنَّ.

[الحديث ١٠]

١٠ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيٍّ ع قَالَ حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَوْمَ خَيْبَرَ لُحُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ وَ نِكَاحَ الْمُتْنَعِ.

فَإِنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ وَرَدَتْ مَوْرَدَ التَّقْيَةِ وَ عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ مُخَالَفُو الشِّيْعَةِ وَ الْعِلْمُ حَاصِلٌ لِكُلِّ مَنْ سَمِعَ الْأَخْبَارَ أَنَّ مِنْ دِينِ أَنْمَتِنَا عِيبَاحَةَ الْمُتْنَعِ فَلَمَّا يَحْتِاجُ إِلَى الْإِطْنَابِ فِيهِ وَ إِذَا أَرَادَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَتَزَوَّجَ مُتْنَعًا فَعَلَيْهِ بِالْعَفَائِفِ مِنْهُنَّ الْعَارِفَاتِ دُونَ مَنْ لَا مَعْرِفَةَ لَهَا مِنْهُنَّ

[الحديث ١١]

١١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبَّاسِ

بالمتنه، و على الثانى فالمراد أنهم غير مأمونات على العده أو الإذاعه، كذا أفاد الوالد العلامة قدس سره.

و قال فى الشرائع: و يستحب أن تكون مؤمنه عفيفه، و أن يسألها عن حالها مع التهمه، و ليس شرطا فى الصحه.

الحديث العاشر: ضعيف أو موثق.

قوله: فإن هذه الروايه الأظهر أنه من مفتريات الزيديه، كما يظهر من أكثر أخبارهم.

الحديث الحادى عشر: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٣

بْنِ مُوسَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي سَارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْهَا يَعْنِي الْمُتْنَعَةَ فَقَالَ لِي حَلَالٌ وَ لَا تَتَزَوَّجُ إِلَّا عَفِيفَةً إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ وَ الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ فَلَا تَضَعُ فَرْجَكَ حَيْثُ لَا تَأْمَنُ عَلَى دِرْهَمِكَ

قوله عليه السلام: حيث لا تأمن أى: من لا تأمنها على درهم كيف تأمنها على فرجك. أو المراد لا تضع فرجك حيث لا تأمن أن

تكون في عده غيرك فتضيع درهمك.

وقال الوالد العلامه نور الله قبره: يعنى إذا

كنت تعلم أنها غير سالحة لا تضع عندها الوديعه لثلاثون، فينبغي أن لا تضع ماءك الذي يحصل منه ولدك عند من لا تكون أمينه في العده، فكما أن حفظ الفرج مطلوب عن الزنا كذلك مطلوب عن الشبهه. انتهى كلامه أعلى الله مقامه.

وقال بعض الأفاضل: كان المراد أنها إذا لم تكن عفيفه كانت فاسقه، و الفاسق ليس بمحل للأمانه على الدراهم، فربما تذهب بدراهمك و لا تفي بالأجل. أو أنها لما لم تكن محلا للأمانه على الدراهم فهو أخرى أن يكون أميناً على الفروج و إيداع النطفه لديها، فربما يكون منها ولد السوء. انتهى.

وقال في المختلف: قال الشيخ في النهايه: لا بأس أن يتمتع الرجل بالفاجره إلا أنه يمنعها بعد العقد من الفجور، و المشهور الكراهه. و قال الصدوق في المقنع: و اعلم أن من تمتع بزانيه فهو زان، لأن الله تعالى يقول "الزَّانِي لَمَّا يَنْكِحْ" الآية. و قال ابن البراج: و لا يعقد متعه على فاجره إلا أن يمنعها من الفجور، فإن لم تمتع من الفجور فلا يعقد عليها. و الوجه الكراهه كالدائم عملاً بالأصل، و الأخبار محموله على الكراهه و الآية متأوله، فإن النكاح يراد به الوطاء مطلقاً.

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٤

[الحديث ١٢]

١٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَسَنَاءِ الْفَاجِرَةِ هَلْ تُحِبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَمَتَّعَ مِنْهَا يَوْمًا وَ أَكْثَرَ فَقَالَ إِذَا كَانَتْ مَشْهُورَةً بِالزَّانَا فَلَا يَتَمَتَّعُ مِنْهَا وَ لَا يَنْكِحُهَا.

[الحديث ١٣]

١٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْبُرْقِيِّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِزْرَانَ الْحَدَّاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَيْضِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُنْتَعَةِ فَقَالَ نَعَمْ إِذَا كَانَتْ عَارِفَةً قُلْتُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَارِفَةً قَالَ فَأَعْرِضْ عَلَيْهَا وَ قُلْ لَهَا فَإِنْ قَبِلَتْ فَتَرَوُجَهَا وَ إِنْ أَبَتْ أَنْ تَرْضَى بِقَوْلِكَ فَدَعُهَا وَ إِيَّاكُمْ وَ الْكَوَاشِفَ وَ الدَّوَاعِيَ وَ الْبَغَايَا وَ ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ قُلْتُ وَ مَا الْكَوَاشِفُ قَالَ اللَّوَاتِي يُكَاشِفْنَ بَيُوتَهُنَّ مَعْلُومَةً وَ يَزِينْنَ قُلْتُ فَالدَّوَاعِي قَالَ اللَّوَاتِي يَدْعُونَ إِلَى أَنْفُسِهِنَّ وَ قَدْ عُرِفْنَ بِالْفَسَادِ قُلْتُ وَ الْبَغَايَا قَالَ الْمَعْرُوفَاتُ بِالزَّانَا قُلْتُ فَذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ

الحديث الثاني عشر: مجهول أو صحيح.

الحديث الثالث عشر: مجهول.

و في الكافي و الفقيه: داود بن إسحاق.

قوله عليه السلام: فأعرض عنها في بعض النسخ "عليها" كما في الكافي، أي المتعه، أو الإيمان مطلقاً، أو بالمتعه.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٥

قَالَ الْمُطَلَّقَاتُ عَلَى غَيْرِ الشُّنَّةِ.

[الحديث ١٤]

١٤ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا يَرْفَعُهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا تَتَمَتَّعَ بِالْمُؤْمِنَةِ فَتَنْدِلَهَا.

فَهَذَا حَدِيثٌ مَقْطُوعُ الْإِسْبَادِ شَاذٌ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ الشَّرَفِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّمَتُّعُ بِهَا لِمَا يَلْحَقُ أَهْلَهَا مِنَ الْعِيَارِ وَيَلْحَقُهَا هِيَ مِنَ الذُّلِّ وَيَكُونُ ذَلِكَ مَكْرُوهًا دُونَ أَنْ يَكُونَ مَحْظُورًا وَقَدْ رُوِيَ رُخْصَةً فِي التَّمَتُّعِ بِالْفَاجِرَةِ إِلَّا أَنَّهُ يَمْنَعُهَا مِنَ الْفُجُورِ

[الحديث ١٥]

١٥ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلَ عَمَّارٌ وَ أَنَا عِنْدَهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْفَاجِرَةَ مُتَّعًا قَالَ لَا بَأْسَ وَإِنْ كَانَ التَّزْوِيجُ الْآخَرَ فَلْيُحْصِنْ بَابَهُ

قوله عليه السلام: على غير السنه قال المحقق الأسترآبادي: كان يطلق الإمامي بغير حضور شهود، أو بلفظ غير معتبر عند الإماميه، و أما إذا أطلق السنن بغير شهود فيجوز لنا، لأنه من أفراد قاعده ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم.

الحديث الرابع عشر: مرفوع.

الحديث الخامس عشر: ضعيف.

قوله عليه السلام: فليحصن بابه يحتمل أن يكون كناية عن التحرز عنها، أو المراد أنه يتزوجها و يحرسها عن ذلك، و على التقديرين لا يدل على الجزء الأخير من كلام الشيخ.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٦

[الحديث ١٦]

١٦ عَنْهُ عَنْ سَعْدَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ ع نِسَاءَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ قَالَ فَوَاسِقُ قُلْتُ فَاتَزَوَّجُ مِنْهُنَّ قَالَ نَعَمْ.

وَ مَتَى أَرَادَ الرَّجُلُ تَزْوِيجَ الْمُتَّعَةِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ التَّنْفِيسُ عَنْهَا بَلْ يُصَدِّقُهَا فِي قَوْلِهَا

[الحديث ١٧]

١٧ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ السَّنْدِيِّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ فَضْلِ مَوْلَى مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مُتَعَةً فَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّ لَهَا زَوْجًا فَفَتَّشْتُ عَنْ ذَلِكَ فَوَجَدْتُ لَهَا زَوْجًا قَالَ وَ لِمَ فَتَّشْتَ.

[الحديث ١٨]

١٨ وَ عَنْهُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ مِهْرَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قِيلَ لَهُ إِنَّ فُلَانًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً مُتَعَةً فَقِيلَ لَهُ إِنَّ لَهَا زَوْجًا

الحديث السادس عشر: مجهول.

و الشيخ حمل الفواسق على الزواني كما هو الظاهر، و يحتمل أن يكون المراد كونهن فواسق من جهة المذهب.

الحديث السابع عشر: مجهول كالحسن.

قوله عليه السلام: و لم فتشت قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: لعل مراده عليه السلام إنكاره على التفتيش بعد التزويج، أو إذا كانت مستوره. و المشهور استحباب السؤال عن حالها مع التهمة.

الحديث الثامن عشر: مرسل.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٧

فَسَأَلَهَا فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَ لِمَ سَأَلَهَا.

[الحديث ١٩]

١٩ وَ عَنْهُ عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ النَّهْدِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَضِيرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ قُلْتُ لِلرَّضَاعِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ بِالْمَرْأَةِ فَيَقَعُ فِي قَلْبِهِ أَنَّ لَهَا زَوْجًا قَالَ مَا عَلَيْهِ أَرَأَيْتَ لَوْ سَأَلَهَا الْبَيْتَةَ كَانَ يَجِدُ مَنْ يَشْهَدُ أَنْ لَيْسَ لَهَا زَوْجٌ.

وَ الْبِكْرُ إِذَا كَانَتْ بَيْنَ أَبْوَيْهَا وَ كَانَتْ بِالْغَةِ فَلَا بَأْسَ بِالتَّمَتُّعِ بِهَا إِلَّا أَنَّهُ لَا يُفْضَى إِلَيْهَا هَذَا إِذَا كَانَ بَغَيْرِ إِذْنِ أَبِيهَا فَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً فَلَا يَجُوزُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا إِلَّا بِإِذْنِ أَبِيهَا وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٠]

٢٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ

قوله: فسألها أى: سأل الناس عنها، فيكون على الحذف والإيصال. أو سألها نفسها هل لك زوج، فالإنكار لذلك إما لأن قولها المنافى لفعالها غير مسموع شرع و يصير موجبا لتشويش البال، و إن أنكرت لا ينفع فى رفع التهمه، مع أنه قذف بالنسبه إليها و إهانته لها، أو لأن الأصل الحليه و عدم الزوج، و لا يجب التفتيش لا سيما بعد الوقوع كما مر.

الحديث التاسع عشر: مجهول.

قوله عليه السلام: كان يجد هذا على سبيل الإنكار، أى: لا يجد لأنه شهاده على النفى.

الحديث العشرون: مجهول مرسل.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٨

عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِتَزْوِيجِ الْبِكْرِ إِذَا رَضِيَتْ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ أَبِيهَا.

[الحديث ٢١]

٢١ وَ عَنْهُ عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْقَمَّاطِ عَمَّنْ رَوَاهُ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع جَارِيَةٌ بَكَرٌ بَيْنَ أَبِيهَا تَدْعُونِي إِلَى نَفْسِهَا سِرًّا مِنْ أَبِيهَا أَفَأَفْعَلُ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ وَ اتَّقِ مَوْضِعَ الْفَرْجِ قَالَ قُلْتُ فَإِنْ رَضِيَتْ بِذَلِكَ قَالَ وَ إِنْ رَضِيَتْ بِذَلِكَ فَإِنَّهُ عَارٌّ عَلَى الْأَبْكَارِ

و يدل على جواز تزويج البكر دائما و متعه بدون إذن أبيها.

و قال فى الشرائع: و يكره أن يتمتع ببكر ليس لها أب، فإن فعل فلا يقتضها و ليس بمحرم.

و قال فى المسالك: يدل على جوازه ما تقدم من ارتفاع الولايه عنها ببلوغها و رشدها و إن كانت بكرا، و على الكراهه صحيحه ابن أبى عمير عن حفص، و هو يشمل من لها أب من دون إذنه و من ليس لها أب، و

كلاهما مكروه، بل الروايات فى من لها أب بدون إذنه أكثر.

و يدل على كراهه الاقتضاى روايه أبى سعيد و خبر زياد بن أبى الحلال، و أما عدم تحريمه فيظهر من الكراهه، و من أنها مالكة أمرها، و متى صح النكاح ترتب عليه أحكامه، و منع جماعه من الأصحاب عن التمتع بالبكر مطلقا إلا بإذن أبيها، و الجد هنا كالأب.

الحديث الحادى و العشرون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٩

[الحديث ٢٢]

٢٢ وَ بِهِذَا الْأَسِيَادِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ التَّمْتُعِ مِنَ الْأَبْكَارِ اللَّوَاتِي بَيْنَ الْأَبْوَيْنِ فَقَالَ لَا بَأْسَ وَلَا أَقُولُ كَمَا يَقُولُ هَؤُلَاءِ الْأَقْشَابِ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ أَبُو سَعِيدٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَمِعْتُ عَنْ التَّمْتُعِ مِنَ الْبِكْرِ إِذَا كَانَتْ بَيْنَ أَبَوَيْهَا بِلَا إِذْنِ أَبَوَيْهَا قَالَ لَا بَأْسَ مَا لَمْ يَفْتَضَّ مَا هُنَاكَ لَتَعَفَّ بِذَلِكَ.

[الحديث ٢٤]

٢٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ظَرِيفٍ عَنْ أَبَانَ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْعُذْرَاءُ الَّتِي لَهَا أَبٌ لَا تَتَزَوَّجُ مِنْهُ إِلَّا بِإِذْنِ أَبِيهَا.

فِيحْتَمِلُ هَذَا الْحَدِيثُ وَجُوهًا مِنَ التَّأْوِيلِ مِنْهَا أَنْ تَكُونَ الْبِكْرُ صَبِيَّةً فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّمْتُعُ بِهَا إِلَّا بِإِذْنِ أَبَوَيْهَا وَ الَّذِي يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث الثانى و العشرون: ضعيف.

و قال فى الصحاح: الأقساب جمع قشب بفتح القاف و كسر الشين المعجمه و رجل قشب إذا كان لا خير فيه.

الحديث الثالث و العشرون: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: لتعف بذلك أى: لتمنعها بكارتها عن الزنا، أو لا تشتهر بها لزوال بكارتها.

الحديث الرابع و العشرون: موثق كالصحيح.

و المراد بأبويها أما الأب و الجد، أو ذكر الأم استطرادا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٠

[الحديث ٢٥]

٢٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صِفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحْرَزِ الْخَثْعَمِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْجَارِيَةِ يَتَمَتَّعُ مِنْهَا الرَّجُلُ قَالَ نَعَمْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَبِيَّةً تُخَدَعُ قَالَ قُلْتُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ فَكَمْ حَدُّ الَّذِي إِذَا بَلَغَتْهُ لَمْ تُخَدَعُ قَالَ بِنْتُ عَشْرِ سِنِينَ.

وَ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ خَرَجَ مَخْرَجَ التَّقِيَّةِ وَ الَّذِي يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٦]

٢٦ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْفَضْلِ بْنِ كَثِيرٍ الْمَدَائِنِيِّ عَنِ الْمُهَلَّبِ الدَّلَالِ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ع أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ مَعِيَ فِي الدَّارِ ثُمَّ إِنَّهَا زَوَّجْتَنِي نَفْسَهَا وَ أَشْهَدَتِ اللَّهَ وَ مَلَائِكَتَهُ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ إِنَّ أَبَاهَا

الحديث الخامس و العشرون: مجهول.

و قال بعض الأفاضل: الذى فى الرجال إبراهيم بن محرز الجعفى و إبراهيم ابن محمد الثقفى، و مرتبته تقصر عن ذلك.

قوله عليه السلام: بنت عشر سنين حمل على الاستحباب، و كان الشيخ حمل على الدخول فى العاشره. و يمكن أن يكون السنه العاشره لحصول الرشد.

الحديث السادس و العشرون: مجهول.

و قال بعض الأفاضل: هذا الخبر محمول على التقية، كما هو ظاهر من سياقه و فحواه، و إشهاده الله و ملائكته لأجل أنه لا يصح النكاح عندهم إلا بولى و شهود، و لعل الإمام عليه السلام كان يعلم أن المرأة كانت بكرًا، أو أنه نبه السائل بذلك إلى أنها إن كانت بكرًا لا يقتضها لثلا يظهر أمرها، كما دل عليه قوله عليه السلام "استر" و "اكنم".

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤١

زَوَّجَهَا مِنْ رَجُلٍ آخَرَ فَمَا تَقُولُ فَكَتَبَ عِ التَّزْوِيجِ الدَّائِمُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِوَلِيِّ

و شَاهِدَيْنِ وَ لَا يَكُونُ تَزْوِجُ مُتَعَهُ بِبِكْرِ اسْتُرْ عَلَى نَفْسِكَ وَ اكْتُمَ رَحِمَكَ اللَّهُ.
وَ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ وَرَدَ مَوْرِدَ الْكِرَاهِيَةِ دُونَ الْحَظْرِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٧]

٢٧ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ
يَتَزَوَّجُ الْبِكْرَ مُتَعَهُ قَالَ يُكْرَهُ لِلْعَيْبِ عَلَى أَهْلِهَا.
وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَتَمَتَّعَ الرَّجُلُ بِالْيَهُودِيَّةِ وَ النَّصْرَانِيَّةِ

[الحديث ٢٨]

٢٨ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا بَأْسَ أَنْ يَتَمَتَّعَ
الرَّجُلُ بِالْيَهُودِيَّةِ وَ النَّصْرَانِيَّةِ وَ عِنْدَهُ حُرَّةٌ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَمِعْتُهُ

الحديث السابع و العشرون: صحيح.

الحديث الثامن و العشرون: مرسل.

قوله عليه السلام: و عنده حره كأنه محمول على رضاها.

قال في الشرائع: لا يستمتع أمه و عنده حره إلا بإذنها، و لو فعل كان العقد باطلا. انتهى.

و قيل: يقف على الإجازة.

الحديث التاسع و العشرون: ضعيف مختلف فيه.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٢

يَقُولُ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَتَزَوَّجَ الْيَهُودِيَّةَ وَ النَّصْرَانِيَّةَ مُتَعَهُ وَ عِنْدَهُ امْرَأَةٌ.

[الحديث ٣٠]

٣٠ وَ عَنْهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعْدِ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَمَتَّعُ مِنَ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ قَالَ لَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا قَالَ قُلْتُ بِالْمَجُوسِيَّةِ قَالَ وَ أَمَّا الْمَجُوسِيَّةُ فَلَا.

قَوْلُهُ ع وَ أَمَّا الْمَجُوسِيَّةُ فَلَا وَرَدَ مَوْرَدَ الْكِرَاهِيَّةِ وَ عِنْدَ التَّمَكُّنِ مِنْ غَيْرِهَا فَأَمَّا فِي حَالِ الْإِضْطِرَارِ فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ رَوَى ذَلِكَ

[الحدِيث ٣١]

٣١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ الرَّضَاعِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ نِكَاحِ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ فَقَالَ لَا بَأْسَ فَقُلْتُ فَمَجُوسِيَّةٌ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ يَعْنِي مُتَعَةً

الحدِيث الثلاثون: صحيح.

و قال فى المختلف: اختلف علماءنا فى تسويغ التمتع بالكتايبة. قال المفيد رحمه الله: نكاح الكافر محرم سواء اليهود و النصارى و المجوس و أطلق النكاح.

و قال الصدوق فى المقنع: و لا يتزوج اليهوديه و النصرانيه على حره متعه و غير متعه. و سوغ الشيخ فى النهايه التمتع باليهوديه و النصرانيه حاله الاختيار، و منع التمتع بالمجوسيه. و قال سلاز: يجوز نكاح الكتايبات متعه، و بعض أصحابنا يحظر العقد على اليهوديه و النصرانيه، سواء كان العقد مؤجلا أو دائما.

الحدِيث الحادى و الثلاثون: مختلف فيه و ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٣

[الحدِيث ٣٢]

٣٢ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنِ مَنْصُورِ الصَّيْقَلِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِالْمَجُوسِيَّةِ.

وَ عَنْهُ عَنِ الْبَرْقِيِّ عَنِ فُضَيْلِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيْسَى عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مِثْلَهُ.

وَ التَّمَتُّعُ بِالْمُؤْمِنَةِ أَفْضَلُ عَلَى كُلِّ حَالٍ رَوَى ذَلِكَ

[الحدِيث ٣٣]

٣٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ عَنِ الْحَسَنِ التَّفْلَيْسِيِّ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ أَيْتَمَتَّعُ مِنَ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ فَقَالَ تَمَتَّعُ مِنَ الْخُرَّةِ الْمُؤْمِنَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ وَ هِيَ أَكْبَرُ حُرْمَةً مِنْهُمَا.

وَلَا بَأْسَ بِالْتَّمَتِّعِ بِالْأَمَاءِ

[الحديث ٣٤]

٣٤ رَوَى ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ يُتَمَتَّعُ بِالْأَمَةِ بِإِذْنِ أَهْلِهَا قَالَ نَعَمْ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ

الحديث الثاني و الثلاثون: ضعيف أو مجهول بالسند الأول، و مرسل بالسند الثاني.

الحديث الثالث و الثلاثون: مجهول.

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه: في الفقيه "يتمتع من الحره" و كأنه كالدليل على الجواز، أى: يجوز التمتع منها مع احترامها، فكيف لا يجوز التمتع منهما.

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٤

[الحديث ٣٥]

٣٥ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنِ الرَّجُلِ يَتَمَتَّعُ بِأَمَةٍ رَجُلٍ بِإِذْنِهِ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٣٦]

٣٦ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ هَلْ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَمَتَّعَ مِنَ الْمَمْلُوكَةِ بِإِذْنِ أَهْلِهَا وَ لَهُ امْرَأَةٌ حُرَّةٌ فَقَالَ نَعَمْ إِذَا كَانَ بِإِذْنِ أَهْلِهَا إِذَا رَضِيَتْ الْحُرَّةُ قُلْتُ فَإِنْ أَذِنَتْ لَهُ الْحُرَّةُ يَتَمَتَّعُ مِنْهَا قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٣٧]

٣٧ فَأَمَّا الَّذِي رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَاقُطِينَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْأَمَةَ عَلَى الْحُرَّةِ مُتَعَةً قَالَ لَا. فَسَأَلْتُهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا تَزَوَّجَ بِهَا مِنْ غَيْرِ إِذْنِهَا وَ غَيْرِ رِضَاهَا فَأَمَّا إِذَا أَذِنَتْ فِيهِ فَلَا بَأْسَ بِمِثْلِكَ حَسَبَ مَا تَضَمَّنَهُ خَبْرُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ عَنِ الرَّضَاعِ وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَتَمَتَّعَ الرَّجُلُ بِأَمَةٍ امْرَأَةٍ بِغَيْرِ إِذْنِهَا

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح.

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح.

و قال فى الشرائع: و لا يستمتع أمه و عنده حره إلا بإذنها، و لو فعل كان العقد باطلا. انتهى.

و قيل: يقف على الإجازة.

الحديث السابع و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٥

[الحديث ٣٨]

٣٨ رَوَى ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُغِيرَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَتَمَتَّعُ بِأَمَةِ امْرَأَةٍ بغيرِ إِذْنِهَا قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٣٩]

٣٩ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَوْقِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ بِأَمَةٍ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلِيهَا فَقَالَ إِنْ كَانَتْ لِامْرَأَةٍ فَنَعَمْ وَ إِنْ كَانَتْ لِرَجُلٍ فَلَا.

[الحديث ٤٠]

٤٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَتَمَتَّعَ الرَّجُلُ بِأَمَةِ الْمَرْأَةِ فَأَمَّا أَمَةُ الرَّجُلِ فَلَا يَتَمَتَّعُ بِهَا إِلَّا بِأَمْرِه.

وَ لَمَّا بَيَّأَسَ بِأَنْ يَتَمَتَّعَ الرَّجُلُ مُتَعَهُ مَا شَاءَ لِأَنَّهُنَّ بِمَنْزِلَةِ الْأَمَاءِ وَ لَيْسَ ذَلِكَ مِثْلَ نِكَاحِ الْغُبَطَةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ فِيهِ الْعَقْدُ عَلَى أَكْثَرِ مَنْ أَرْبَعَ نِسَاءً

الحديث الثامن و الثلاثون: صحيح على الظاهر.

و الظاهر أن على بن المغيرة هو ابن أبي المغيرة المظنون توثيقه لما ذكر فى ترجمه ابنه.

و اعلم أنه ذهب بعض الأصحاب- كالشيخ فى النهايه و هذا الكتاب- إلى جواز تمتع أمه المرأة بدون إذن سيدها، و المشهور عدم الجواز لمخالفته لظاهر الآيه، مع أن الأصل فى الأخبار الواردة بذلك واحد و هو سيف بن عميره.

الحديث التاسع و الثلاثون: صحيح.

الحديث الأربعون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٦

[الحديث ٤١]

٤١ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الْمُتَعَةِ أَهِيَ مِنَ الْأَرْبَعِ قَالَ لَا.

[الحديث ٤٢]

٤٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رِثَابٍ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ قُلْتُ مَا يَحِلُّ مِنَ الْمُتَعَةِ قَالَ كَمْ شِئْتَ.

[الحديث ٤٣]

٤٣ وَ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُتَعَةِ أَهِيَ مِنَ الْأَرْبَعِ فَقَالَ لَا وَ لَا مِنَ السَّبْعِينَ.

[الحديث ٤٤]

٤٤ وَ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ ذَكَرَ لَهُ الْمُتَعَةُ أَهِيَ

الحديث الحادي و الأربعون: صحيح على الظاهر.

إذ في الكافي " عن بكر بن محمد الأزدي " و هو الصحيح، و هو من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام غير مشترك ثقه.

الحديث الثاني و الأربعون: صحيح.

الحديث الثالث و الأربعون: ضعيف.

الحديث الرابع و الأربعون: مجهول.

و في بعض النسخ و الكافي: عن عبيد بن زراره عن أبيه - إلى آخره.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٧

مِنَ الْأَرْبَعِ قَالَ تَزَوَّجَ مِنْهُنَّ أَلْفًا فَإِنَّهُنَّ مُسْتَأْجِرَاتٌ.

[الحديث ٤٥]

٤٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي الْمُنْتَعَةِ قَالَ لَيْسَتْ مِنَ الْأَرْبَعِ لِأَنَّهَا لَا تُطَلَّقُ وَلَا تَرْتُّ وَإِنَّمَا هِيَ مُسْتَأْجِرَةٌ وَقَالَ عِدَّتُهَا خَمْسٌ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً.

[الحديث ٤٦]

٤٦ فَأَمَّا الَّذِي رَوَاهُ الصَّفَّارُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رَبَاطٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنْ عَمَّارِ السَّابِاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُنْتَعَةِ قَالَ هِيَ أَحَدُ الْأَرْبَعَةِ.

[الحديث ٤٧]

٤٧ وَمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ الْمَرْأَةُ أَيْحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأُخْتِهَا مُنْتَعَةً قَالَ لَا

الحديث الخامس والأربعون: مجهول.

والمشهور عدم انحصار المتعة في عدد، كما دلت هذه الروايات عليه، وذهب ابن البراج إلى أنها من الأربع، محتجا بالآية و الروايات الآتية.

الحديث السادس والأربعون: موثق.

قوله عليه السلام: هي أحد الأربعة يمكن حمله على أن المراد أحد الأربعة التي أحل الله الفروج بها نكاح الدوام و المتعة و ملك اليمين و التحليل، و يؤيده ذكر الأربعة مكان الأربع. و الأظهر حمله على الالتقاء لثلا يرد عدم جريان التقيح فيه.

الحديث السابع والأربعون: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٨

قُلْتُ حَكَى زُرَّارُهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عٍ إِنَّهَا هِيَ مِثْلُ الْإِمَاءِ يَتَزَوَّجُ مَا شَاءَ قَالَ لَا هِيَ مِنَ الْأَرْبَعِ.

فَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْخَبْرَانِ مُتَّفِقَيْنِ لِمَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ لِأَنَّ هَيْدِينَ الْخَبْرَيْنِ أَنَّمَا وَرَدَا مَوْرِدَ الْإِحْتِيَاظِ دُونَ الْحَظْرِ وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤٨]

٤٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاعِ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ اجْعَلُوهُنَّ مِنَ الْأَرْبَعِ فَقَالَ لَهُ صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى عَلَى الْإِحْتِيَاظِ قَالَ نَعَمْ.

وَ أَمَّا الْمَهْرُ فِي الْمُتَعَةِ فَهُوَ مَا يَتْرَاضِيَانِ عَلَيْهِ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا

[الحديث ٤٩]

٤٩ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْبُرْقِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْأَخْوَلِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَذْنَى مَا يُتَزَوَّجُ بِهِ الْمُتَعَةُ

قوله: إنما وردا مورد الاحتياط أى: ليكون لنا مجال التقيه.

الحديث الثامن و الأربعون: صحيح.

الحديث التاسع و الأربعون: ضعيف.

و قال فى المختلف: المشهور أن المهر لا يتقدر قله و لا كثره، بل على ما تراضيا عليه مما يصح تملكه. و قال الصدوق رحمه الله: و أدنى ما يجزى فى المتعه درهم فما فوقه و روى كفى من بر. و التقدير فيما ورد من الروايات للأغلب لا أنه شرط.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٩

قَالَ كَفَّ مِنْ بُرٍّ.

[الحديث ٥٠]

٥٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ شُعَيْبِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الْمُتَعَةِ النَّسَاءِ قَالَ حَلَالٌ وَ إِنَّهُ يُجْزَى فِيهِ الدَّرْهَمُ فَمَا فَوْقَهُ.

[الحديث ٥١]

٥١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ وَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ كَمِ الْمَهْرُ يَعْنِي فِي الْمُتَعَةِ قَالَ مَا تَرَضِيَا عَلَيْهِ إِلَى مَا شَاءَ مِنَ الْأَجْلِ.

وَ مَتَى خَالَفَتِ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ أَوْ تَأَخَّرَتْ عَنْهُ مِنْ جُمْلِهِ مَا شَرَطَ عَلَيْهَا مِنَ الْأَيَّامِ فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَحْبِسَ مِنْ مَهْرِهَا بِقَدْرِ ذَلِكَ

[الحديث ٥٢]

٥٢ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ لَهُ أَتَزُوجُ الْمَرْأَةَ شَهْرًا فَأَحْبِسُ مِنْهَا شَيْئًا قَالَ نَعَمْ خُذْ مِنْهَا بِقَدْرِ مَا تُخْلِفُكَ إِنْ كَانَ

الحديث الخمسون: صحيح.

الحديث الحادى و الخمسون: ضعيف.

قوله: فإن له أن يحبس لا خلاف فيه ظاهرا بين الأصحاب، و اختلف فى غير الحيض من الأعدار هل يسقط بسببها شىء أم لا؟ و أما الموت فلا يسقط بسببه شىء.

الحديث الثانى و الخمسون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥٠

نُصِفَ الشَّهْرَ فَالنُّصْفَ وَ إِنْ كَانَ التُّلْثَ فَالتُّلْثَ.

وَ مَتَى أَعْطَاهَا شَيْئًا مِنَ الْمَهْرِ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ لَهَا زَوْجًا كَانَ لَهَا مَا أَخَذَتْ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا وَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُعْطِيَهَا مَا بَقِيَ عَلَيْهِ

[الحديث ٥٣]

٥٣ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخَيْرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْمَهْرِ

الحديث الثالث و الخمسون: حسن.

و قال فى الشرائع: و لو تبين فساد العقد إما بأن ظهر لها زوج أو كانت أخت زوجته أو أمها، أو ما شاكل ذلك من موجبات الفسخ و لم يكن دخل فلا مهر لها و لو قبضته كان له استعادته، و لو تبين ذلك بعد الدخول كان لها ما أخذت و ليس عليه تسليم ما بقى. و لو قيل لها المهر إن كانت جاهله و يستعاد ما أخذت إن كانت عالمة كان حسنا.

و قال فى المسالك: لو كان قبل الدخول لا شىء لها اتفاقا، فلو أخذت شيئا استعاده منها، و إن كان بعد

الدخول فللأصحاب فيه أقوال:

أحدها: قول الشيخ في النهايه أن لها ما أخذت، و لا يلزمه أن يعطيها ما بقى.

و ثانيها: أنها إن كانت عالمه فلا شىء لها مطلقا، لأنها بغى. و إن كانت جاهله فلها مجموع المسمى، فإن كانت قبضته فلها و إلا أكمل لها.

و ثالثها: وجوب مهر المثل مع جهلها مطلقا، و لا شىء مع علمها مطلقا، و هو مختار المصنف فى النافع، و هو أقوى. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥١

وَ عَلِمَ أَنَّ لَهَا زَوْجًا فَمَا أَخَذَتْهُ فَلَهَا بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا وَ يَحْبِسُ عَنْهَا مَا بَقِيَ عِنْدَهُ.

وَ مَتَى خَلَى الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فِي الْمُتَعَةِ وَ كَانَ قَدْ أَعْطَاهَا الْمَهْرَ فَيَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَرُدَّ النِّصْفَ مِمَّا أَخَذَتْ مِنْهُ

[الحديث ٥٤]

٥٤ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ سَيَانَ عَنِ زُرْعَةَ عَنِ سَيِّمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ جَارِيَةً أَوْ تَمَتَّعَ بِهَا ثُمَّ جَعَلْتُهُ فِي حِلٍّ مِنْ صَدَاقِهَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَبْلَ أَنْ يُعْطِيَهَا شَيْئًا قَالَ نَعَمْ إِذَا جَعَلْتُهُ فِي حِلٍّ

و على الأخير هل المراد بمهر المثل مهر المثل لتلك المده أو مهر المثل للنكاح الدائم؟ قولان، أظهرهما الأول. و فيه قول رابع و هو أنه لا شىء لها مع العلم، و مع الجهل يلزمه أقل الأمرين من المسمى و مهر المثل، و الخبر يدل على مذهب الشيخ. و يمكن حمله على جهلها، و كون ما أخذت بقدر مهر المثل أو أقل الأمرين.

قوله عليه السلام: و متى خلا الرجل لعل " خلا- بالتشديد، و الباء فى قوله " بالمرأه " زائده، كما يدل عليه الخبر و فى بعض النسخ " المرأه " بدون الباء، و هو أصوب.

الحديث

و ورد فى الزيادات بزياده قوله: ثم جعلته فى حل من صداقها يجوز أن يدخل بها قبل أن يعطيها شيئاً؟ قال: نعم إذا جعلته فى حل فقد قبضته فى حل. و هو الصواب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥٢

فَقَدْ قَبِضْتُهُ مِنْهُ فَإِنْ خَلَّاهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا رَدَّتِ الْمَرْأَةُ عَلَى الرَّوْحِ نِصْفَ الصَّدَاقِ.

وَ لَيْسَ فِي الْمُتَعَةِ إِشْهَادٌ وَ لَا إِعْلَانٌ وَ قَدْ قَدَّمْنَا ذَلِكَ فِيمَا مَضَى وَ الَّذِي رَوَاهُ

[الحدِيث ٥٥]

٥٥ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ حُنَيْسٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ مَا يُجْزَى فِي الْمُتَعَةِ مِنَ الشُّهُودِ فَقَالَ رَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ يَشْهَدُهُمَا قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَجِدُوا أَحِيْدًا قَالَ إِنَّهُ لَا يُعْوِزُهُمْ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ أَشْفَقُوا أَنْ يَعْلَمَ بِهِمْ أَحِيْدٌ أ يُجْزِيهِمْ رَجُلٌ وَاحِدٌ قَالَ نَعَمْ قَالَ قُلْتُ جَعَلْتُ فِدَاكَ كَانَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ص يَتَرَوَّجُونَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ قَالَ لَا.

فَإِنَّ هَذَا الْخَبَرَ لَيْسَ فِيهِ الْمَنْعُ مِنَ الْمُتَعَةِ إِلَّا بَيِّنَةٍ وَ إِنَّمَا هُوَ مُنْبِئٌ عَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ص أَنَّهُمْ مَا تَرَوَّجُوا إِلَّا بَيِّنَةٍ وَ ذَلِكَ هُوَ الْأَفْضَلُ وَ لَيْسَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ غَيْرَ وَاقِعٍ فِي ذَلِكَ الْعَصِيرِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ مُحْظُورٌ كَمَا نَعْلَمُ أَنَّ هَاهُنَا أَشْيَاءَ كَثِيرَةً مِنَ الْمُبَاحَاتِ وَ غَيْرِهَا لَمْ تَكُنْ تُسَدِّعَمَلُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ دَلَالَةً عَلَى حَظْرِهِ عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ وَرَدَ مَوْرِدَ الْإِحْتِيَاظِ دُونَ الْإِجَابِ وَ لَيْتَا تَعَقَّدَ الْمَرْأَةُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

و اعلم أن المشهور بين الأصحاب بل ادعى عليه الإجماع أنه

لو وهبها المده قبل الدخول ترد المرأة نصف المهر، و لو كان بعد الدخول لم ترد شيئاً.

قوله عليه السلام: فإن خلاها أى: وهب مدتها.

الحديث الخامس و الخمسون: مختلف فيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥٣

[الحديث ٥٦]

٥٦ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ مَا يُجْزَى فِي الْمُتَعَةِ مِنَ الشُّهُودِ فَقَالَ رَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ قُلْتُ فَإِنْ كَرِهَ الشُّهُرَةَ فَقَالَ يُجْزِيهِ رَجُلٌ وَ إِنَّمَا ذَلِكَ لِمَكَانِ الْمَرْأَةِ لِنَلَّا تَقُولَ فِي نَفْسِهَا هَذَا فُجُورٌ.

وَ شُرُوطُ الْمُتَعَةِ ذِكْرُ الْأَجْلِ وَ الْمَهْرِ وَ بِذَلِكَ يَتَمَيَّزُ مِنْ نِكَاحِ الدَّوَامِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥٧]

٥٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا تَكُونُ مُتَعَةً إِلَّا بِأَمْرَيْنِ بِأَجَلٍ مُسَمًّى وَ بِأَجْرٍ مُسَمًّى.

[الحديث ٥٨]

٥٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الحديث السادس و الخمسون: مجهول.

الحديث السابع و الخمسون: صحيح.

الحديث الثامن و الخمسون: حسن أو موثق.

و قال فى الشرائع: كل شرط يشترط فيه، فلا بد أن يقترن بالإيجاب و القبول و لا حكم لما يذكر قبل العقد ما لم يستعد فيه و لا لما يذكر بعده. انتهى.

و سيأتى الكلام فيه.

و قال فى المسالك: لا خلاف فى أن ذكر الأجل شرط فى صحه نكاح المتعه.

و لو قصد المتعه و أخل بذكر الأجل، فالمشهور بين الأصحاب أنه ينعقد دائما

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥٤

بُكَيْرٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ قَبْلَ النِّكَاحِ هَدَمَهُ النِّكَاحُ وَ مَا كَانَ بَعْدَ النِّكَاحِ فَهُوَ جَائِزٌ وَ قَالَ إِنَّ سِيَمَى الْأَجْلِ فَهُوَ مُتَعَهُ وَ إِنَّ لَمْ يُسَمَّ الْأَجْلُ فَهُوَ نِكَاحٌ بَاتٌ.

[الحديث ٥٩]

٥٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيَسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي بَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْمُتَعِهِ فَقَالَ مَهْرٌ مَعْلُومٌ إِلَى أَجْلِ مَعْلُومٍ.

وَ الْأَخْوَطُ أَنْ يُشْتَرَطَ عَلَى الْمَرْأَةِ جَمِيعُ شَرَائِطِ الْمُتَعِهِ مِنْ اِرْتِفَاعِ الْمِيرَاثِ وَ الْعَزْلِ إِنْ أَرَادَ وَ الْعِدَّةِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

لموثقه ابن بكير. و قيل: يبطل مطلقا، و فصل ابن إدريس فقال: إن كان الإيجاب بلفظ الترويج أو النكاح انقلب دائما، و إن كان بلفظ التمتع بطل العقد.

قوله عليه السلام: فهو نكاح بات كذا فى الكافى.

و قال الوالد العلامة قدس سره: أى دائم بحسب الواقع، كما فهمه أكثر الأصحاب. أو يقال: بأنه يحكم عليه ظاهرا كما فى سائر الأقارير، لأن ما قصده لم

يقع و ما وقع لم يقصد. انتهى.

و فى بعض النسخ " بأن " بالنون، و هو تصحيف.

الحديث التاسع و الخمسون: موثق كالصحيح.

و يدل على أن المهر من أركان هذا العقد، كما ذكره الأصحاب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥٥

[الحديث ٦٠]

٦٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ جُبَيْرِ أَبِي سَعِيدِ الْمَكْفُوفِ عَنِ الْمَحْوَلِ قَالَ سَأَلْتُ أَيْمَانَ عْبِيدَ اللَّهِ عَ قُلْتُ مَا أَذْنَى مَا يَتَزَوَّجُ بِهِ الرَّجُلُ الْمُتَعَّةَ قَالَ كَفٌّ مِنْ بَرٍّ يَقُولُ لَهَا زَوْجِي نَفْسِكَ مُتَعَّةَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَ سُنَّةِ نَبِيِّهِ نِكَاحًا غَيْرَ سَفَاحٍ عَلَى أَنْ لَا أَرْتِكَ وَ لَا تَرْتِنِي وَ لَا أَطْلُبُ وَ لَدَكَ إِلَى أَجْلِ مَسِيٍّ فَإِنْ بَدَا لِي زِدْتُكَ وَ زِدْتَنِي.

[الحديث ٦١]

٦١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَضِيرٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ قَالَ تَقُولُ أَتَزَوَّجُكَ مُتَعَّةَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَ سُنَّةِ نَبِيِّهِ نِكَاحًا غَيْرَ سَفَاحٍ عَلَى أَنْ لَا تَرْتِنِي وَ لَا أَرْتِكَ كَذَا وَ كَذَا يَوْمًا بِكَذَا وَ كَذَا وَ عَلَى أَنْ عَلَيْكَ الْعِدَّةَ.

[الحديث ٦٢]

٦٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ وَ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا

الحديث الستون: ضعيف.

قوله عليه السلام: غير سفاح للرد على العامه. وقوله " ولا أطلب ولدك " اشتراط لجواز العزل عنها، ولعل ذكر هذه الشروط لتعرف المرأه معنى المتعه و لا- تشته عليها بالدوام، لعدم كونها معهوده فى تلك الأزمان، و كونها متروكه بين المخالفين، و الأحوط ذكرها.

الحديث الحادى و الستون: حسن.

و يدل كغيره على وقوع المتعه بلفظ الأمر و الماضى و الإيجاب من الزوج، و دلائل الأصحاب على خلافها مدخوله.

ملاذ الأخیار فی فهم تهذیب الأخبار، ج ۱۲، ص: ۵۶

عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ لَا بُدَّ أَنْ تَقُولَ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ أَتَزَوَّجُكَ مُتَّعَهُ كَذَا وَ كَذَا يَوْمًا بِكَذَا وَ كَذَا نِكَاحًا غَيْرَ سَفَاحٍ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَ سُنَّةِ نَبِيِّهِ عَلَى أَنْ لَا تَرِثْنِي وَ لَا أَرِثُكَ وَ عَلَى أَنْ تَعْتَدِيَ خَمْسَةً وَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَ قَالَ بَعْضُهُمْ حَيْضَةً.

وَ شُرُوطُ النِّكَاحِ تَكُونُ بَعْدَ الْعَقْدِ لِأَنَّ مَا يَكُونُ قَبْلَ الْعَقْدِ لَا اعْتِبَارَ بِهِ وَ إِنَّمَا الِاعْتِبَارُ بِمَا يَحْصُلُ بَعْدَهُ فَإِنْ قَبِلَتِ الشَّرْطَ الَّذِي وَقَعَ قَبْلَ الْعَقْدِ مَضَى الْعَقْدُ وَ الشَّرْطُ وَإِلَّا فَكَانَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الشَّرُوطِ بَاطِلًا وَ الْعَقْدُ غَيْرَ صَحِيحٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

قوله: و قال بعضهم هو كلام

الكليني، أو أبي بصير.

قوله: و شروط النكاح تكون بعد العقد اعلم أن المشهور بين الأصحاب أن كل شرط يشترط في عقد المتعه لا بد أن يقترن بالإيجاب و القبول، و لا حكم لما يذكر قبل العقد و لا بعده، و نسب إلى الشيخ القول بعدم اعتبار الشروط التي تذكر في العقد، إلا أن يعاد عليها بعد العقد فيقبلها، كما هو ظاهر كلامه هنا و في النهايه.

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: الظاهر أن غرض المؤلف رحمه الله عدم اعتبار الشروط التي كانت قبل العقد إلا بعد ذكرها في العقد، فيكون المراد بقوله " بعد العقد " بعد التلفظ بالإيجاب، و تقرب منه عبارته في النهايه، و فهم المحقق و أتباعه عبارته الشيخ أن الشروط التي تذكر في العقد لا بد من إعادتها بعده، و لا دلالة لها على ما ذكره، و عذرهم إجمال الروايات في ذلك، و كذا عبارته ثقه الإسلام

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥٧

[الحديث ٦٣]

٦٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ سَيْلِمَانَ بْنِ سَالِمٍ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إِذَا اشْتَرَطْتَ عَلَى الْمَرْأَةِ شُرُوطَ الْمُتْعَةِ فَرَضَيْتَ بِهَا وَ أَوْجَبْتَ عَلَيْهَا التَّرْوِيجَ فَارْزُدْ عَلَيْهَا شَرْطَكَ الْأَوَّلَ بَعْدَ النِّكَاحِ فَإِنْ أَجَازَتْهُ جَازَ وَ إِنْ لَمْ تُجِزْهُ فَلَا يَجُوزُ عَلَيْهَا مَا كَانَ مِنَ الشُّرُوطِ قَبْلَ النِّكَاحِ.

وَ أَمَّا الْمِيرَاثُ فَإِنَّهُ إِنْ شَرَطَ أَنَّهَا تَرِثُ وَرَثَتُ وَ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ فَلَيْسَ لَهَا وَ لَا لَهُ مِيرَاثٌ وَ لَيْسَ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَشْتَرِطَ أَنَّهَا لَا تَرِثُ لِأَنَّ مِنْ شُرُوطِ الْمُتْعَةِ اللَّازِمَةِ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَهُمَا تَوَارِثٌ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا

فإنه قال: باب في أنه يحتاج أن يعيد عليها الشرط بعد عقده النكاح.

الحديث الثالث و الستون: مجهول.

و قال في المسالك: في طريق الخبر ضعف و جهاله، مع أنه يحتمل أن يريد بالنكاح هنا الإيجاب، كما يظهر من قوله " و أوجبت عليها التزويج فاردد عليها شرطك الأول " يعنى فى القبول، بقريته الفاء المقتضية للتعقيب بغير مهله لا ذكره بعد العقد مطلقا. و المراد بإجازتها لما يذكره لها بعد القبول رضاها به، لأنها إذا لم ترض بما شرط عليها يظهر منها حينئذ ما يدل على عدم إجازته بلفظ يدل عليه، و إنما اعتبر رضاها لأن إيجابها أولا كان مجردا عن الشروط الواقعة من الزوج قبل العقد، كما دل عليه الخبر. و على هذا فلا دلالة للخبر مع قطع النظر عن سنده على مدعاه.

و يمكن الاحتجاج لقوله بخبر ابن بكير، و هو أوضح سندا و دلالة. و يمكن حملها على ما ذكر فى الأول، بأن يريد بالنكاح الإيجاب مجازا، و ذكر الشرط

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥٨

[الحديث ٦٤]

٦٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَاعِ قَالَ تَزْوِيجُ الْمُتَعَةِ نِكَاحٌ بِمِيرَاثٍ وَ نِكَاحٌ بِغَيْرِ مِيرَاثٍ إِنْ اشْتَرَطَ الْمِيرَاثُ كَانَ وَ إِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ لَمْ يَكُنْ.

[الحديث ٦٥]

٦٥ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع كَمَ الْمَهْرُ يَعْنِي فِي الْمُتَعَةِ فَقَالَ مَا تَرَاضَى عَلَيْهِ إِلَى مَا شَاءَ مِنَ الْأَجْلِ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ حَمَلَتْ فَقَالَ هُوَ وَلِجَدِّهِ فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ أَمْرًا جَدِيدًا فَعَلَّ وَ لَيْسَ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ مِنْهُ وَ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِهِ خَمْسٌ وَ أَرْبَعُونَ لَيْلَةً وَ إِنْ اشْتَرَطَ الْمِيرَاثَ فَهَمَّا عَلَى شَرْطِهِمَا.

وَ لَا يُنَافَى هَذَا الْخَبْرُ مَا رَوَاهُ

بعده كناية عن ذكره فى القبول، و هو جزء من العقد، فلا ينافى غيره من العقود.

الحديث الرابع و الستون: حسن.

و اختلف الأصحاب فى ثبوت التوارث فى عقد المتعه على أقوال:

أحدها: مذهب ابن البراج، و هو ثبوته و إن شرط سقوطه.

و ثانيها: عكسه، ذهب إليه أبو الصلاح و العلامه و أكثر المتأخرين.

و ثالثها: أنهما يتوارثان ما لم يشترطا سقوطه، ذهب إليه المرتضى رحمه الله و ابن أبى عقيل.

و رابعها: إن مع الشرط يثبت التوارث لا بدونه، ذهب إليه الشيخ و أكثر أتباعه و المحقق و الشهيدان.

الحديث الخامس و الستون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥٩

[الحديث ٦٦]

٦٦ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ مُتَّعًا وَ لَمْ يَشْتَرِ الْمِيرَاثَ قَالَ لَيْسَ بَيْنَهُمَا مِيرَاثٌ اشْتَرَطَ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ.

لِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ الْمُرَادُ بِهِ مَا قَدَّمَ نَاهُ مِنْ أَنَّهُ سِوَاءُ اشْتَرَطَ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ فَإِنَّهَا لَمَّا تَرَتْ فَبِإِنَّهُ لَيْسَ لَهَا مِيرَاثٌ وَ إِنَّمَا يَحْتَاجُ بُبُوْتَهُ إِلَى شَرْطٍ لَا ارْتِفَاعُهُ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مَا

[الحديث ٦٧]

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٢، ص: ٥٩

٦٧ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُتَعَةِ فَقَالَ حَلَالٌ لَكَ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ قُلْتُ فَمَا حَدُّهَا قَالَ مِنْ حُدُودِهَا أَنْ لَا تَرْتَهَا وَلَا تَرْتِكَ قَالَ فَقُلْتُ فَكَمْ عَدَّتْهَا فَقَالَ خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا أَوْ حَيْضُهُ مُسْتَقِيمَةً.

[الحديث ٦٨]

٦٨ وَأَمَّا الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع يَقُولُ

الحديث السادس و الستون: حسن أو مجهول.

و الثانى أظهر، إذ الحسن بن موسى يحتمل الخشاب، لكنه بعيد.

قوله: سواء اشترط أى: نفى الميراث.

الحديث السابع و الستون: مجهول.

الحديث الثامن و الستون: موثق كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٦٠

فِي الرَّجْلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ مُتَعَةً إِنَّهُمَا يَتَوَارَثَانِ إِذَا لَمْ يَشْتَرِطَا وَإِنَّمَا الشَّرْطُ بَعْدَ النِّكَاحِ.

فَالْمُرَادُ بِهَذَا الْخَبَرِ إِذَا لَمْ يَشْتَرِطَا الْأَجَلَ فَإِنَّهُمَا يَتَوَارَثَانِ دُونَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ شَرْطَ الْمِيرَاثِ وَالَّذِي يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦٩]

٦٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِيانِ بْنِ تَغْلِبَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ كَيْفَ أَقُولُ لَهَا إِذَا خَلَوْتُ بِهَا قَالَ تَقُولُ أَتَزَوَّجُكَ مُتَّعَهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَ سَيِّئُهُ نَبِيَّهُ لَا وَارِثَهُ وَلَا مَوْرُوثَهُ كَذَا وَ كَذَا يَوْمًا وَ إِنِ شِئْتِ كَذَا وَ كَذَا سَيِّئُهُ بِكَذَا وَ كَذَا دِرْهَمًا وَ يُسَيِّمِي مِنَ الْأَجْلِ مَا تَرْضَايَا عَلَيْهِ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا فَإِذَا قَالَتْ نَعَمْ فَقَدْ رَضِيَتْ فَهِيَ امْرَأَتُكَ وَ أَنْتَ أَوْلَى النَّاسِ بِهَا قُلْتُ فَإِنِّي أَسْتَيْحِي أَنْ أَذْكَرَ شَرْطَ الْأَيَّامِ فَقَالَ هُوَ أَضْرُّ عَلَيْكَ قُلْتُ وَ كَيْفَ قَالَ إِنَّكَ إِنْ لَمْ تَشْتَرِ كَانَ تَزْوِيجُ مَقَامٍ لَزِمْتِكَ النَّفَقَةُ فِي الْعِدَّةِ وَ كَانَتْ وَارِثًا وَ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى أَنْ تُطَلِّقَهَا إِلَّا طَلَاقَ السُّنَّةِ.

وَ أَمَّا الْأَجْلُ فَإِنَّهُ يَشْتَرِطُ عَلَيْهَا مَا شَاءَ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ أَيَّامًا مَعْلُومَةً أَوْ شَهْرًا أَوْ سِنِينَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

و في الكافي: عن ابن فضال،

عن ابن بكير، عن محمد بن مسلم.

الحديث التاسع و الستون: مجهول.

قوله عليه السلام: الإطلاق السنه يعنى: الطلاق المخصوص المعهود من الشارع المشتمل على قيود، كحضور شاهدين و الخلو عن الحيض و النفاس، و أن لا تكون فى طهر المواقعه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٦١

[الحديث ٧٠]

٧٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَصِيحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رَبَّابٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ وَ يُشَارِطُهَا مَا شَاءَ مِنَ الْأَيَّامِ.

[الحديث ٧١]

٧١ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَاعِ قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ مُتَعَةً سَنَةً أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ قَالَ إِذَا كَانَ شَيْءٌ مَعْلُومٌ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ قَالَ قُلْتُ وَ تَبِينُ بَعْضُ طَلَاقٍ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٧٢]

٧٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لَهُ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَتَمَتَّعَ الرَّجُلُ مِنَ الْمَرْأَةِ سَاعَةً أَوْ سَاعَتَيْنِ فَقَالَ السَّاعَةُ وَ السَّاعَتَيْنِ لَا يُتَوَقَّفُ عَلَى حِدْمَتِهِمَا وَ لَكِنَّ الْعُودَ وَ الْعُودَيْنِ وَ الْيَوْمَ وَ الْيَوْمَيْنِ وَ اللَّيْلَةَ وَ أَشْبَاهَ ذَلِكَ.

فَمَا تَضَمَّنَ هَذَا الْحَبْرُ مِنْ مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ فَإِنَّمَا وَرَدَ مَوْرِدَ الرُّخْصَةِ وَ الْأَحْوَطُ مَا قَدَّمَ نَاهِ أَنْ يَكُونَ يَوْمًا أَوْ لَيْلَةً بِحَسَبِ مَا يَخْتَارُهُ

الحديث السبعون: ضعيف.

الحديث الحادى و السبعون: صحيح.

الحديث الثانى و السبعون: موثق كالصحيح.

قوله عليه السلام: لا يوقف على حدهما أى: ليس لهما حد ينضبط بالحس عاده، فلعلها انقضت فى أثناء الجماع، أو أن للساعة اصطلاحات مختلفه من النجوميه و الزمانيه و غيرهما، أو المراد الساعه العرفيه، و هى أمر غير مضبوط، و لعله أظهر بالنظر إلى عرف هذا الزمان.

قوله عليه السلام: و لكن العود و العودين فى الكافى و بعض نسخ الكتاب " العرد و العردين " بالعين و الرء المهملتين و هو كناية عن المره من الجماع.

قال الفيروزآبادى: العرد الصلب الشديد المنتصب، و الذكر الشديد المنتصب، و عرد السهم من الرمية نفذ منها.

و فى بعض نسخ الكافى بالزاي المعجمه.

قال الفيروزآبادى: عزد جاريته كمنع جامعها. و هو أظهر.

و قال السيد رحمه الله فى شرح النافع: المشهور

بين الأصحاب أنه لا يجوز التعيين بالمره و المرتين مجردة عن الزمان المقدر. و قال الشيخ فى التهذيب و النهايه: يصح العقد الواقع على هذا الوجه و ينقلب دائما، و استدل عليه بروايه هشام بن سالم، و الروايتان اللتان وردتا بصحته متعه ضعيفتا السند لا يتمسك بهما.

نعم لو ذكرت المره و المرات مع تعيين الأجل صح، لعموم "المؤمنون عند شروطهم"، فلا يجوز له الزيادة عن العدد المشروط بغير إذنها، و لا يتعين عليه فعل المشروط، و لا يخرج عن الزوجيه إلا بانقضاء المده، فيجوز له الاستمتاع منها بعد فعل المشروط بغير الوطاء، و هل يجوز له الوطاء بإذنها؟ قيل: نعم لأن ذلك حقا، فإذا أذنت جاز. و قيل: لا لأن العقد لم يتضمن سوى ذلك العدد و لعل الأول أقرب. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٦٣

وَ قَدْ رَوَى إِذَا شَرَطَ دَفْعَهُ أَوْ دَفْعَتَيْنِ فَإِنَّهُ يَصْرِفُ بِوَجْهِهِ عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا

[الحديث ٧٣]

٧٣ رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ رَجُلٍ سَمَّاهُ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَوْدٍ وَاحِدٍ قَالَ لَا بَأْسَ وَ لَكِنْ إِذَا فَرَّغَ فَلْيُحَوِّلْ وَجْهَهُ وَ لَا يَنْظُرْ.

وَ مَتَى تَمَتَّعَ بِالْمَرْأَةِ شَهْرًا غَيْرَ مُعَيَّنٍ كَانَ الْعَقْدُ بَاطِلًا يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٧٤]

٧٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ عِيسَى بْنِ سَيْلِمَانَ عَنْ بَكَّارِ بْنِ كَزْدَمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ الرَّجُلُ يَلْقَى الْمَرْأَةَ فَيَقُولُ لَهَا زَوِّجِي نَفْسَكَ شَهْرًا وَ لَا يُسَمِّي الشَّهْرَ بَعِيْنِهِ ثُمَّ يَمْضِي فَيَلْقَاهَا بَعْدَ سِنِينَ قَالَ فَقَالَ لَهُ شَهْرُهُ إِنْ كَانَ سَمَّاهُ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَمَّى فَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا

ثم اعلم أن المشهور أنه لا يتقدر الأجل بحد فى القله و الكثره، بل ما تراضيا عليه و إن بلغ فى جانب القله إلى حد لا يمكن الجماع فيه، و نقل عن ابن حمزه أنه قدر الأقل بما بين طلوع الشمس و نصف النهار.

الحديث الثالث و السبعون: ضعيف.

الحديث الرابع و السبعون: مرسل ضعيف.

و اعلم أنه لو عين مده متصله بالعقد، فلا خلاف فى صحته، و لو عين شهرا منفصلا عن العقد فالمشهور الصحه، و ذهب جماعه إلى عدم صحته، و الأولون اختلفوا فى جواز أن تعقد نفسها لغيره فيما بين ذلك، و استدل القائلون بالصحه بإطلاق هذا الخبر،

فإن ظاهرها أن الشهر الذي سماه لو كان بعد سنين لوجب أن يكون ذلك له.

و لو شرط أجلا مطلقا كشهري، ففي صحة العقد و حمله على الاتصال و بطلانه

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢،

وَمَتَى عَقَدَ عَلَيْهَا مُتَعَةً عَلَى مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ مُبْهَمًا كَانَ الْعَقْدُ دَائِمًا يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٧٥]

٧٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ

قولان، والأولون استدلوا بهذا الخبر، إذ المفروض وقوع المطالبة بعد الشهر لكن فيه أن نفى السبيل يمكن أن يكون لبطلان العقد لا لمضى المدة، والقول بالبطلان لابن إدريس محتجا بالجهالة.

قوله رحمه الله: كان العقد دائما في كلامه رحمه الله في هذا المقام تشويش، ولعل حملة الخبر السابق على الرخصة محمول على ما إذا قارن العدد بالمدة، وما أورده بعنوان "روى" لم يعمل به وإنما أورده روايه.

و يؤيده كلام النهايه حيث قال: فأما الأجل فما تراضيا عليه من شهر أو سنة أو يوم، وقد روى أنه يجوز أن يذكر المره و المرتين، والأحوط ما قدمناه من أنه يذكر يوما معلوما أو شهرا معينا، فإن ذكر المره و المرتين جاز له ذلك إذا أسند إلى يوم معلوم، فإن ذكر المره مبهمه و لم يقرنها بالوقت كان العقد دائما لا يزول إلا بالطلاق أو ما يجرى مجراه. انتهى.

و أما الخبر فيمكن حملة على أن المعنى أنى أتزوج من المرات المرأه متعه مبهمه أى من غير ذكر مده، فيكون على سياق خبر أبان بن تغلب.

الحديث الخامس و السبعون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٦٥

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمِ الْجَوَالِقِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ مُتَعَةً مَرَّةً مُبْهَمَةً قَالَ فَقَالَ ذَلِكَ أَشَدُّ عَلَيْكَ تَرْتُّهَا وَ تَرْتُّكَ وَ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تُطَلِّقَهَا إِلَّا عَلَى طَهْرٍ وَ شَاهِدَيْنِ قُلْتُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ

فَكَيْفَ أَتَزَوَّجُهَا قَالَ أَيَّامًا مَعْدُودَةً بِشَيْءٍ مِّمِّي مِقْدَارَ مَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ فَإِذَا مَضَتْ أَيَّامُهَا كَانَ طَلَّاقُهَا فِي شَرْطِهَا وَ لَا نَفَقَةَ وَ لَا عِدَّةَ لَهَا عَلَيْكَ قُلْتُ مَا أَقُولُ لَهَا قَالَ تَقُولُ لَهَا أَتَزَوَّجُكَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَ سَيِّئِهِ نَبِيِّهِ وَ اللَّهِ وَ لِي وَ وَثِيكَ كَذَا وَ كَذَا شَهْرًا بِكَذَا وَ كَذَا دَرَهْمًا عَلَى أَنَّ اللَّهَ لِي عَلَيْكَ كَفِيلًا لَتَفِيئَ لِي وَ لَا أَقْسِمُ لَكَ وَ لَا أَطْلُبُ وَ لَدَكَ وَ لَا عِدَّةَ لَكَ عَلَيَّ فَإِذَا مَضَى شَرْطُكَ فَلَا تَتَزَوَّجِي حَتَّى يَمُضِيَ لَكَ خَمْسٌ وَ أَرْبَعُونَ لَيْلَةً وَ إِنْ حَدَثَ بِكَ وَ لَدَّ فَأَعْلِمِينِي.

وَ مَنَى انْقَضَى الْأَجْلُ وَ أَرَادَ الرَّجُلُ زِيَادَةَ عَلَى الْأَجْلِ زَادَ بَعْقِدٍ مُسْتَأْنَفٍ وَ مَهْرٍ جَدِيدٍ وَ لَيْسَ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنَ الْعِدَّةِ

[الحديث ٧٦]

٧٦ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَبَابَةَ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ

قوله عليه السلام: و لا عده لها عليك قال الوالد العلامة تعمدته الله بالرحمة: بأن يرجع إليها أو تأخذ النفقة فيها، أو لا تتزوج أختها أو الخامسة على القول بكونها من الأربع. انتهى.

أقول: يمكن الاستدلال به على ما هو المشهور من جواز التزويج بأخت المتمتعة بعد انقضاء الأجل و قبل انقضاء العده، و ذهب الصدوق رحمه الله إلى عدم الجواز، لخبر علي بن أبي حمزة، و احتمال كون المراد بالعده عدد النساء، أي: يجوز لي أن أجمع معك أكثر من ثلاث بعيد جدا.

الحديث السادس و السبعون: حسن.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٦٦

أَبِي نَضْرٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ تَزِيدَكَ وَ تَزِيدَهَا إِذَا انْقَطَعَ الْأَجْلُ

فِيمَا بَيْنَكُمْ تَقُولُ اسْتَحْلَلْتُكَ بِأَجْرِ آخَرَ بَرِّضًا مِنْهَا وَلَا يَجِلُّ ذَلِكَ لِغَيْرِكَ حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا.

وَمَتَى أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَزِيدَ فِي الْمُدَّةِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْأَجْلِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَهَبَ لَهَا مَا بَقِيَ لَهُ عَلَيْهَا مِنَ الْأَيَّامِ

[الحدِيث ٧٧]

٧٧ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْفَضْلِ وَعِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَشْلَمَ وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَشْلَمَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيِّ عَنْ أَبِيَانَ بْنِ تَغْلِبَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع جُعِلْتُ فِدَاكَ الرَّجُلُ يَتَرَوَّجُ الْمَرْأَةَ مُتَعَةً فَيَتَرَوَّجُهَا عَلَى شَهْرٍ ثُمَّ إِنَّهَا تَقَعُ

قوله: لا بأس بأن تزيدك يدل بمفهومه على المشهور فيما سيأتي.

قوله: ومتى أراد الرجل هذا هو المشهور، وذهب ابن حمزه إلى أنه إن أراد أن يزيد في الأجل جاز وزاد في المهر، وهو متروك. هذا إذا كان العقد من الحال، وأما إذا كانت المدّة الثانية مبتدأه بعد انقضاء تلك المدّة، فلا يبعد جوازه على القول بعدم وجوب اتصال المدّة بالصيغته، ويمكن حمل الأخبار على الأول بل هو الظاهر منها.

الحدِيث السابع و السبعون: مجهول.

و يمكن أن يعد حسنا، إذ قيل في إبراهيم بن الفضل أسند عنه.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٦٧

فِي قَلْبِهِ فَيُحِبُّ أَنْ يَكُونَ شَرْطُهُ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَزِيدَهَا فِي أَجْرِهَا وَيَزِدَادَ فِي الْأَيَّامِ قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ أَيَّامُهُ الَّتِي شَرَطَ عَلَيْهَا فَقَالَ لَا يَجُوزُ شَرْطَانِ فِي شَرْطٍ قُلْتُ فَكَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يَتَصَدَّقُ عَلَيْهَا بِمَا بَقِيَ مِنْ

الْأَيَّامِ ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ شَرْطًا جَدِيدًا.

وَ أَمَّا الْوَلَدُ فَإِنَّهُ لَأَحَقُّ بِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٧٨]

٧٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ أَرَأَيْتَ إِنْ حَمَلْتُ قَالَ هُوَ وَلَدُهُ.

[الحديث ٧٩]

٧٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَغَيْرِهِ قَالَ الْمَاءُ مَاءُ الرَّجُلِ يَضَعُهُ حَيْثُ شَاءَ إِلَّا أَنَّهُ إِنْ جَاءَ بَوْلِدٍ لَمْ يُنْكِرْهُ وَشَدَّدَ فِي إِنْكَارِهِ الْوَلَدَ

قوله عليه السلام: لا يجوز شرطان في شرط لعل المراد بالشرط ثانيا الزمان على طريقه مجاز المشاكلة، و بالشرطين العقدان أى: لا يتعلق عقدان بزمان واحد.

و يحتمل أن يكون المفروض زياده الأجل و المهر فى أثناء المده، تعويلا- على العقد السابق من غير تجديد، فيكون بمنزله اشتراط أجلين و مهرين فى عقد واحد.

و قال الفاضل الأسترآبادى رحمه الله: أى أعلان فى عقد واحد، فكذا لا يجوز عقد جديد قبل انفساخ العقد الأول.

الحديث الثامن و السبعون: صحيح.

الحديث التاسع و السبعون: حسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٦٨

[الحديث ٨٠]

٨٠ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ جَمِيعاً عَنِ الْفَتْحِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَاعَ عَنِ الشُّرُوطِ فِي الْمُتَعَةِ فَقَالَ الشُّرُوطُ فِيهَا كَذَا إِلَى كَذَا فَإِنْ قَالَتْ نَعَمْ فَذَاكَ جَائِزٌ وَ لَا نَقُولُ كَمَا أَنهَى إِلَيَّ أَنَّ أَهْلَ الْعِرَاقِ يَقُولُونَ إِنْ الْمَاءُ مَائِي وَ الْأَرْضَ لَكَ وَ لَسْتُ أَسْقِي أَرْضَكَ الْمَاءَ وَ إِنْ نَبَتْ هُنَاكَ نَبَتْ فَهُوَ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ فَإِنَّ شَرْطَيْنِ فِي شَرْطٍ فَاسِدٌ وَ إِنْ رُزِقَتْ وَ لَدَا فَتَلَقَّهُ وَ الْأَمْرُ وَاضِحٌ فَمَنْ شَاءَ التَّلَيْسَ عَلَى نَفْسِهِ لَبَسَ

الحديث الثمانون: مجهول.

و في رجال الشيخ: المختار بن هلال بن المختار روى عن فتح بن يزيد و روى عنه الصفار.

و في فهرسته في ترجمه الفتاح بن يزيد عن المختار بن بلال بن المختار عنه.

و هنا كما ترى و هذا

غريب.

و اعلم أنه لا خلاف في جواز العزل عن المتعه بغير إذنها، و في عدم جواز نفى الولد و إن عزل و إن اتهمها، بل مع العلم بانتفائه على قول بعض أيضا، لكن إن نفاه ينتفى بغير لعان.

قوله عليه السلام: فإن شرطين قال الوالد العلامة قدس سره: أي شرطين متنافيين أحدهما شرط الله بلزوم

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٦٩

[الحديث ٨١]

٨١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ قَالَ سَأَلَ رَجُلٌ الرَّضَاعَ وَ أَنَا أَسْمَعُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ مُتَّعَةً وَ يَشْتَرِي عَلَيْهَا أَنْ لَا يَطْلُبَ وَلَدَهَا فَتَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ بِوَلَدٍ فَيُنَكِّرُ الْوَلَدَ فَشَدَّدَ فِي ذَلِكَ وَ قَالَ يَجْحَدُ وَ كَيْفَ يَجْحَدُ إِعْظَامًا لِذَلِكَ قَالَ الرَّجُلُ فَإِنْ اتَّهَمَهَا قَالَ لَا يَتَّبِعِي لَكَ أَنْ تَتَزَوَّجَ إِلَّا مَأْمُونَةً إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَ الزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَ حُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ.

[الحديث ٨٢]

٨٢ وَ أَمَّا الَّذِي رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ شُرُوطِ الْمُتَّعَةِ فَقَالَ يُشَارِطُهَا عَلَى مَا يَشَاءُ مِنَ الْعَطِيَّةِ وَ يَشْتَرِي الْوَلَدَ إِنْ أَرَادَ وَ لَيْسَ بَيْنَهُمَا مِيرَاثٌ.

قَوْلُهُ ع وَ يَشْتَرِي الْوَلَدَ إِنْ أَرَادَ لَمْ يُرَدَّ فِي قَبُولِ الْوَلَدِ وَ نَفِيهِ وَ إِنَّمَا

الولد، و الثاني اشتراط عدمه. انتهى.

و قال بعض الفضلاء: أي قيدتين متنافيين في عقد واحد، أحدهما التصرف في الأرض، و ثانيهما نتيجته التصرف فيها ليس لي. انتهى.

الحديث الحادى و الثمانون: صحيح.

قوله: إعظاما لذلك هو كلام السائل.

الحديث الثانى و الثمانون: حسن كالصحيح.

قوله: و يشترط الولد يمكن أن يكون هذا الشرط مثل الشروط السابقة التى هى من لوازم العقد،

المُرَادُ بِذَلِكَ الْإِفْضَاءُ إِلَيْهَا عَلَى وَجْهِ يَكُونُ هُنَاكَ وَلَمَّا عَلَى جَرِيَانِ الْعَادَةِ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَشْتَرِطَ الْعُزْلَ وَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِطَ الْإِفْضَاءَ وَ هُوَ مُخَيَّرٌ فِي ذَلِكَ فَعَبَّرَ عَمَّا هُوَ سَبَبٌ أَوْ كَالسَّبَبِ لِلْوَلَدِ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْمَجَازِ وَ لَمْ يَتَنَاوَلَ الْخِيَارُ فِي الْخَبْرِ قَبُولَ الْوَلَدِ وَ رَدَّهُ عَلَى

حَالٍ وَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَتَمَتَّعَ الرَّجُلُ مِنَ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ مَا شَاءَ مِنَ الْمَرَّاتِ

[الحديث ٨٣]

٨٣ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ جُعِلَتْ فِدَاكَ تَتَزَوَّجُ الْمُتَعَهُ وَ يَنْتَقِضِي شَرْطُهَا ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا رَجُلٌ آخَرَ حِينَ بَأْتَتْ مِنْهُ ثَلَاثًا وَ تَزَوَّجَتْ ثَلَاثَةَ أَزْوَاجٍ يَحِلُّ لِلأَوَّلِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا قَالَ نَعَمْ كَمَا شَاءَ لَيْسَ هَذِهِ مِثْلَ الْحُرَّةِ هَذِهِ مُسْتَأْجَرَةٌ وَ هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْإِمَاءِ.

وَ مَتَى تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً مُتَعَةً وَ شَرَطْتُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطَّأَهَا فِي فَرْجِهَا فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا مَا اشْتَرَطْتُ

[الحديث ٨٤]

٨٤ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ جَاءَ إِلَى امْرَأَةٍ فَسَأَلَهَا أَنْ تَزَوَّجَهُ نَفْسَهَا فَقَالَتْ أَزْوَاجُكَ نَفْسِي عَلَى أَنْ تَلْتَمِسَ مِنِّي مَا شِئْتَ مِنْ نَظَرٍ وَ التَّمَّاسِ وَ تَنَالَ مِنِّي مَا يَنَالُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا تُدْخِلُ فَرْجَكَ فِي فَرْجِي وَ تَتَلَدَّدُ بِمَا شِئْتَ فَإِنِّي أَخَافُ الْفُضِيحَةَ قَالَ لَا بَأْسَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا مَا اشْتَرَطُ.

وَ لَا بَأْسَ بِالَّتَمَتُّعِ بِالْهَاشِمِيَّةِ

فلا ينافي كون الولد له مع عدم الشرط أيضا.

الحديث الثالث و الثمانون: حسن.

الحديث الرابع و الثمانون: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٧١

[الحديث ٨٥]

٨٥ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبُرْقِيِّ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنِ مَنْصُورِ الصَّيْقَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ تَمَتَّعَ بِالْهَاشِمِيَّةِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ نِكَاحِ مَلِكِ الْإِيمَانِ إِلَى آخِرِ الْبَابِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَ الَّذِينَ هُمْ لِمُزْجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ فَأَبَاحَ تَعَالَى بَظَاهِرِ اللَّفْظِ نِكَاحَ مَلِكِ الْإِيمَانِ ثُمَّ إِنَّ الْمَلِكَ يَكُونُ بِأَشْيَاءَ مُخْتَلَفَةٍ مِنْهَا الشَّرَاءُ وَ مِنْهَا الْهَبَةُ وَ مِنْهَا الْمِيرَاثُ عَلَى حَسَبِ اخْتِلَافِ وُجُوهِ التَّمْلِيكَاتِ وَ مَتَى كَانَ لِلرَّجُلِ أَوْلَادٌ صِهْغَارًا وَ لَهُمْ مَمَالِكُ جَازَ لَهُ أَنْ يُقَوِّمَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ عَلَى نَفْسِهِ وَ يَطَّأَهَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٨٦]

٨٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَصِحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَضْرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سَرْحَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ يَكُونُ لِبَعْضِ وُلْدِهِ جَارِيَةً وَوَلَدُهُ صَغَارًا فَقَالَ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَطَّأَهَا حَتَّى يَقُومَ بِهَا قِيمَةً عَدْلٍ وَيَأْخُذَهَا وَيَكُونَ لُوْلِدِهِ عَلَيْهِ ثَمْنُهَا.

[الحديث ٨٧]

٨٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ

و لا- خلاف في جواز اشتراط عدم الوطاء مطلقا، أو في بعض الأوقات، و لزومه مع عدم رضا الزوجه، و اختلف في الجواز مع إذنها و رضاها.

الحديث الخامس و الثمانون: ضعيف أو مجهول.

الحديث السادس و الثمانون: ضعيف.

الحديث السابع و الثمانون: صحيح.

و قال الوالد العلامه طاب مضجعه: ظاهره أنه لا يشترط ملاءه الأب و لا رعايه

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٧٢

أَبِي الصَّبَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لِبَعْضِ وُلْدِهِ جَارِيَةً وَوَلَدُهُ صَغَارًا هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا فَقَالَ يَقُومُ بِهَا قِيمَةً عَدْلٍ ثُمَّ يَأْخُذَهَا فَيَكُونُ لُوْلِدِهِ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا.

[الحديث ٨٨]

٨٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَصِحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَدَقَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع فَقُلْتُ إِنَّ بَعْضَ أَصِحَابِنَا رَوَى أَنَّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْكِحَ جَارِيَةَ ابْنِهِ وَ جَارِيَةَ ابْنَتِهِ وَ لِي ابْنَةٌ وَ ابْنٌ وَ لِابْنَتِي جَارِيَةً اشْتَرَيْتُهَا لَهَا مِنْ صَدَاقِهَا فَيَحِلُّ لِي أَنْ أَطَّأَهَا فَقَالَ لَا إِلَّا بِإِذْنِهَا قَالَ الْحَسَنُ بْنُ الْجَهْمِ أَلَيْسَ قَدْ جَاءَ أَنَّ هَذَا جَائِزٌ قَالَ نَعَمْ ذَاكَ إِذَا كَانَ هُوَ سَبَبَهُ ثُمَّ التَفَتَ إِلَيَّ وَ أَوْمَى نَحْوِي بِالسَّبَابَةِ فَقَالَ إِذَا اشْتَرَيْتَ أَنْتَ لِابْنَتِكَ جَارِيَةً أَوْ لِابْنِكَ وَ كَانَ الْإِبْنُ صَغِيرًا وَ لَمْ يَطَّأَهَا حَلَّ لَكَ أَنْ تَقْتَضِيَهَا فَتَنْكِحَهَا وَ إِلَّا فَلَا إِلَّا بِإِذْنِهَا

الغبطه، لعموم هذه الروايه.

الحديث الثامن و الثمانون: ضعيف.

قوله عليه السلام: نعم قال الوالد العلامه نور الله ضريحه: يمكن حمله على الولد الكبير قبل القبض.

قوله عليه السلام: لابتكك أى: إذا كانت بالغه و لم يقبضها،

أو صغيره و قومها على نفسه، و كذا الابن على الوجهين، لكن شرط هنا الصغر لعدم الوطء.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٧٣

٤ بَابُ مَنْ أَحَلَّ اللَّهُ نِكَاحَهُ مِنَ النِّسَاءِ وَ حَرَّمَ مِنْهُنَّ فِي شَرْعِ الْإِسْلَامِ

اشاره

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَ بَنَاتُكُمْ وَ أَخَوَاتُكُمْ وَ عَمَّاتُكُمْ وَ خَالَاتُكُمْ وَ بَنَاتُ الْأَخِ وَ بَنَاتُ الْأُخْتِ وَ أُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَ أَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعِ وَ أُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَ رَبَّائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَ حَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَضْيَابِكُمْ وَ أَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ فَجَمِيعُ مَا تَصَمَّنتَ هَذِهِ الْآيَةُ ذِكْرُهُنَّ فَإِنَّهُنَّ يُحْرَمْنَ بِالنِّكَاحِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَ بَأَى وَجْهِ كَانَ مِنْ وَجْهِ النِّكَاحِ نِكَاحِ

باب من أحل الله نكاحه من النساء و حرم منهن فى شرح الإسلام قوله: فأما أمهات النساء اعلم أن أكثر علماء الإسلام على أن تحريم أمهات النساء ليس مشروطا بالدخول

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٧٤

غَيْبُهُ أَوْ نِكَاحِ مُتَعِهِ أَوْ مَلَكَتْ أَيْمَانٍ وَ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَ أَمَّا أُمَّهَاتُ النِّسَاءِ فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِنَّ أَكْثَرُ مِنَ الْعَقْدِ عَلَيْهِنَّ وَ لَا اعْتِبَارَ بِالدُّخُولِ بِهِنَّ لِأَنَّ الْآيَةَ مُطْلَقَةٌ غَيْرُ مُقَيَّدَةٍ فَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَشْتَرِطَ فِيهَا مَا لَيْسَ فِي ظَاهِرِهَا إِلَّا بِدَلِيلٍ يَقْطَعُ الْعُدْرَ وَ يُؤَيِّدُ هَذَا الظَّاهِرَ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

بالنساء، لقوله تعالى " وَ أُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ " الشامل للمدخول بها و غيرها، و الأخبار الواردة فى ذلك كثيرة. و قال ابن أبى عقيل منا و بعض العامة: لا يحرم الأمهات إلا بالدخول بيناتهن كالبنات، و جعلوا الدخول المعبر فى الآيه متعلقا

بالمعطوف و المعطوف عليه جميعا، و لصحيحه جميل بن دراج و حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام.

و أجاب الشيخ عن الأخبار بأنها مخالفة للكتاب، إذ لا يصح العود إليهما معا، إذ على تقدير العود إلى الأخيره تكون " من " ابتدائية، و على تقدير العود إلى الأولى بيانية، فيكون من قبيل عموم المجاز و هو لا يصح. و قيل: يتعلق الجار بهما و معناه مجرد الاتصال على حد قوله تعالى " الْمُتَأَفِّقُونَ وَ الْمُتَأَفِّقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ " و لا ريب أن أمهات النساء متصلات بالنساء، و لا يخفى أنه أيضا خلاف الظاهر، و لا يكون الاستدلال إلا به.

و الربيبه بنت الزوجه مشتقه من الرب و هو الإصلاح، لأنه يقوم بأمرها و يصلح أحوالها. و الحجر بفتح الحاء و كسرهما معروف. و قال البيضاوى: الربيب ولد المرأه من آخر، سمي به لأنه يربيه كما يربى ولده فى غالب الأمر، فعيل بمعنى مفعول، و إنما لحقه التاء لأنه صار اسما.

و قال أيضا: " إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ " استثناء عن لازم المعنى أو منقطع، معناه لكن ما سلف مغفور، لقوله " إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ".

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٧٥

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ كَلُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع كَانَ يَقُولُ الرَّبَائِبُ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ مَعَ الْأُمَّهَاتِ اللَّاتِي قَدْ دَخَلْتُمْ بِهِنَّ هُنَّ فِي الْحُجُورِ وَ غَيْرِ الْحُجُورِ سَوَاءً وَ الْأُمَّهَاتُ مُبْهَمَاتٌ دُخِلَ بِالْبَنَاتِ أَمْ لَمْ يُدْخَلْ بِهِنَّ فَحَرِّمُوا وَ أَبْهَمُوا مَا أَبْهَمَ اللَّهُ

و قال أيضا: يريد بما ملكت أيما نكم من اللاتي سبين و لهن أزواج كفار، فهن حلال للساين، و النكاح

مرتفع بالسبى.

وقال أيضا: "كِتَابَ اللَّهِ" مصدر مؤكد، أى كتب الله عليكم تحريم هؤلاء كتابا.

الحديث الأول: موثق حسن.

وقال فى النهاية: و منه حديث ابن عباس " و أبهموا ما أبهم الله " قال الأزهرى:

رأيت كثيرا من أهل العلم يذهبون بهذا إلى إبهام الأمر وإشكاله، وهو غلط. قال:

وقوله تعالى " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ " إلى قوله " وَبَدَأْتُ الْمَأْتِ " هذا كله يسمى التحريم المبهم، لأنه لا يحل بوجه من الوجوه، كالمبهم من ألوان الخيل الذى لاشبه فيه تخالف معظم لونه.

فلما سئل ابن عباس عن قوله " وَ أُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ " و لم يبين الله الدخول بهن أجاب، فقال: هذا من مبهم التحريم الذى لا وجه فيه غيره، سواء دخلتم ببنااتكم أو لم تدخلوا بهن، فأمهات نساءكم محرمت من جميع الجهات و أما الرئائب فليس من المبهمات، لأن لهن وجهين أحللن فى أحدهما.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٧٦

[الحديث ٢]

٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَمْرٍو مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ عِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع قَالَ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ ابْنَتُهَا إِذَا دَخَلَ بِالْأُمِّ فَإِذَا لَمْ يَدْخُلْ بِالْأُمِّ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِالابْنَةِ وَ إِذَا تَزَوَّجَ الْإِبْنَةُ فَدَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ الْأُمُّ وَ قَالَ الرَّبَائِبُ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كُنَّ فِي الْحَجْرِ أَوْ لَمْ يَكُنَّ.

[الحديث ٣]

٣ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ وَهَيْبِ بْنِ حَفْصِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَقَالَ تَحِلُّ لَهُ ابْنَتُهَا وَ لَا تَحِلُّ لَهُ أُمَّهَا.

[الحديث ٤]

٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ وَ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْأُمُّ وَ الْبِنْتُ سَوَاءٌ إِذَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا يَعْنِي إِذَا تَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَإِنَّهُ إِذَا تَزَوَّجَ أُمَّهَا وَ إِذَا تَزَوَّجَ ابْنَتَهَا.

[الحديث ٥]

٥ وَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ

الحديث الثاني: موثق.

الحديث الثالث: موثق.

الحديث الرابع: صحيح.

و يمكن حمله على أن المعنى أن الأم و البنت متساويتان في الحليه إذا لم يدخل بالأم، و إن كان بعيدا.

الحديث الخامس: صحيح.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٧٧

وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فَاتَاهُ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَمَاتَتْ قَبِيلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَيْتَزَوَّجَ بِأُمَّهَا فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ قَدْ فَعَلَهُ رَجُلٌ مِنَّا فَلَمْ نَرِ بِهِ بَأْسًا فَقُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ مَا تَفْخَرُ الشَّيْخُ إِلَّا بِقِصْدَاءِ عَلِيِّ عَ فِي هَذِهِ السَّمِجِيَّةِ الَّتِي أُفْتِيَ بِهَا ابْنُ مَسِيْعُودٍ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ ثُمَّ أَتَى عَلِيًّا صَ فَسَأَلَهُ فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ عَ مِنْ أَيْنَ أَخَذْتَهَا فَقَالَ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ رَبَّائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فَقَالَ عَلِيُّ عَ إِنَّ هَذِهِ مُسْتَثْنَاءُ وَ هَذِهِ مُرْسَلَةٌ وَ أُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ لِلرَّجُلِ أَمَا تَسْمَعُ مَا يَرَوِي هَذَا عَنْ عَلِيِّ عَ فَلَمَّا قُمْتُ نَدِمْتُ وَ قُلْتُ أَيُّ شَيْءٍ صَنَعْتُ يَقُولُ هُوَ قَدْ فَعَلَهُ

قوله: في هذه

السجيه فى بعض النسخ " الشمخيه " .

وقال الوالد العلامه نور الله ضريحه: كذا فى الكافى و الاستبصار بالخاء المعجمه، و إنما صارت المسأله موسومه بالشمخيه، إما بالنسبه إلى عبد الله بن مسعود بنسبته إلى الجد، فإنه ابن مسعود بن غافل بن حبيب بن شمخ، أو لتكبر ابن مسعود فيها عن متابعه أمير المؤمنين عليه السلام، يقال: شمخ بأنفه أى تكبر و ارتفع، و التقيه ظاهره من الخبر. انتهى.

و يحتمل أن يكون التسميه بالشمخيه لافتخار الشيعة بها من قضاياه عليه السلام.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٧٨

رَجُلٌ مِّنَّا فَلَمْ نَرِ بِهِ بِأَسَاءً وَ أَقُولُ أَنَا قَضَىٰ عَلَيَّ عَ فِيهَا فَلَقِيْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَقُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ مَسْأَلَةُ الرَّجُلِ أَنَّمَا كَانَ الَّذِي كُنْتُ تَقُولُ كَانَ زَلَّةً مِنِّي فَمَا تَقُولُ فِيهَا فَقَالَ يَا شَيْخُ تُخْبِرُنِي أَنَّ عَلَيًّا عَ قَضَىٰ فِيهَا وَ تَسْأَلُنِي مَا تَقُولُ فِيهَا.

فَهَذَا الْخَبْرَانِ قَدْ وَرَدَا شَادِيْنِ مُخَالَفِيْنِ لظَاهِرِ كِتَابِ اللَّهِ وَ كُلُّ حَدِيثٍ وَرَدَ هَذَا الْمُوْرَدَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَ وَ عَنِ الْأَئِمَّةِ عَ أَنَّهُمْ قَالُوا إِذَا حَيَاءُكُمْ مِنَّا حَدِيثٌ فَاغْرَضُوهُ عَلَىٰ كِتَابِ اللَّهِ فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَخُذُوهُ وَ مَا خَالَفَهُ فَاطْرَحُوهُ أَوْ رُدُّوهُ عَلَيْنَا وَ هَذَا الْخَبْرَانِ مُخَالَفَانِ عَلَىٰ مَا تَرَىٰ لظَاهِرِ كِتَابِ اللَّهِ وَ الْأَخْبَارِ الْمُسْنَدَةِ أَيُّضًا الْمَفْصَلَةَ وَ مَا هَذَا حُكْمُهُ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ وَ أَمَّا الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ مُضْطَرِبٌ الْإِسْنَادِ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ جَمِيْلٌ وَ حَمَادُ بْنُ عُثْمَانَ وَ هُمَا تَارَهُ يَرْوِيَانِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ بِلَا وَاسِطَةٍ وَ أُخْرَى يَرْوِيَانِهِ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ ثُمَّ إِنَّ جَمِيْلًا تَارَهُ يَرْوِيهِ مُرْسِلًا عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَحَدِهِمَا وَ هَذَا الْإِضْطْرَابُ

فِي الْحَدِيثِ مِمَّا يُضَعَّفُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ وَ أَمَّا الَّذِي رَوَاهُ

[الحديث ٦]

٦ الصَّفَّارُ عَيْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَيْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَ دَخَلَ بِهَا ثُمَّ مَاتَتْ أَيْحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَّهَا قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ كَيْفَ يَحِلُّ لَهُ أُمَّهَا وَقَدْ دَخَلَ بِهَا قَالَ قُلْتُ لَهُ فَرَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَهَلَكَتْ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا تَحِلُّ لَهُ أُمَّهَا قَالَ وَ مَا الَّذِي يَحْرُمُ عَلَيْهِ مِنْهَا وَ لَمْ يَدْخُلَ بِهَا.

فَهَذَا الْخَبْرُ أَيْضًا لِمَاحِقِ بِالْخَبْرَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ فِي شُدُودِهِ وَ كَوْنِهِ مُضَادًّا وَ مُخَالِفًا لِظَاهِرِ الْقُرْآنِ وَ مَا هَذَا حُكْمُهُ لَا يُعْمَلُ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْمُقُولِ لَهُ لِأَنَّ

الحديث السادس: موثق كالصحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٧٩

مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ وَ لَمْ يَذْكُرْ مَنْ هُوَ وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي سَأَلَهُ غَيْرَ الْإِمَامِ وَ الَّذِي لَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ وَ إِذَا اخْتَمِلَ ذَلِكَ سَقَطَ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ وَ أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْمَمْلُوكَةِ حُكْمَ الْحُرِّهِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا وَطِئَ الْبَيْتَ لَمْ تَحِلَّ لَهُ الْأُمُّ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٧]

٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ

[الحديث ٨]

٨ الْبَرْزُوقِيُّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَكُونُ عِنْدَهُ الْمَمْلُوكَةُ وَ ابْتَنَتْهَا فَيَطَأُ إِحْدَاهُمَا فَتَمُوتُ وَ تَبْقَى الْأُخْرَى أَيْضَلُحُّ لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا قَالَ لَا.

[الحديث ٩]

٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ع رَجُلٌ كَانَتْ لَهُ أُمَةٌ يَطَّوُّهَا فَمَاتَتْ أَوْ بَاعَهَا ثُمَّ أَصَابَ بَعْدَ ذَلِكَ أُمَّهَا هَلْ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَنْكَحَهَا فَكَتَبَ ع لَا يَحِلُّ لَهُ

الحديث السابع: ضعيف أو مرسل.

الحديث الثامن: موثق.

و في بعض النسخ عن الحسن بن محمد بن زياد. و الأظهر الحسن بن محمد عن محمد بن زياد كما مر مرارا.

الحديث التاسع: صحيح.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٨٠

[الحديث ١٠]

١٠ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَتَانَ بْنِ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ وَ خَلْفِ بْنِ حَمَّادٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ مَمْلُوكَةٌ يَطْوُهَا فَمَاتَتْ ثُمَّ أَصَابَ بَعْدُ أُمَّهَا قَالَ لَا بَأْسَ لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ الْحُرَّةِ.

فَلَيْسَ فِيهِ مَا يُنَافِي مَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ظَاهِرِ الْخَبَرِ أَنَّهُ إِذَا أَصَابَ بَعْدُ أُمَّهَا لَهُ وَطُوعًا بَلْ تَصَمَّنَ أَنَّ لَهُ أَنْ يُصْتَبَّ أُمَّهَا وَ نَحْنُ نَقُولُ إِنَّ لَهُ أَنْ يُصْتَبَّ بِهَا بِالْمَلِكِ وَ لَاسِيَّتِخْدَامِ دُونَ الْوَطْءِ وَ يَكُونُ قَوْلُهُ ع وَ لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ الْحُرَّةِ مَعْنَاهُ أَنَّ هَيْدَهُ لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ الْحُرَّةِ لِأَنَّ الْحُرَّةَ مُحَرَّمٌ مِنْهَا الْوَطْءُ وَ مَا هُوَ سَبَبٌ لِاسْتِبَاحِهِ الْوَطْءِ مِنَ الْعَقْدِ وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الْمَمْلُوكَةُ لِأَنَّ الَّذِي يُحَرِّمُ مِنْهَا الْوَطْءَ دُونَ الْمَلِكِ الَّذِي هُوَ سَبَبٌ اسْتِبَاحِهِ الْوَطْءِ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ وَ بِهَذَا افْتَرَقَتِ الْحُرَّةُ مِنَ الْأَمَةِ وَ أَمَّا الرَّبِيبَةُ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ فِيهَا الدُّخُولُ بِالْأَمِّ فَمَا تَبَيَّنَ لَمْ يَحْضُرِ الدُّخُولُ بِهَا حِازَ لَهُ الْعَقْدُ عَلَى الْبِنْتِ وَ سِوَاءَ كَمَا نَتَّ قَدْ رُبِّيَتْ فِي حَجْرِهِ أَوْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ فَإِنَّ الْحُكْمَ فِيهِ لَا يَخْتَلِفُ فِي التَّحْلِيلِ وَ التَّحْرِيمِ وَ سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ

بِعَقْدِ الْبَتَاتِ أَوْ بِعَقْدِ الْمُتَعَةِ أَوْ مَلَكَ الْيَمِينِ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ وَقَدَّمْنَا أَيْضًا مِنَ الرُّوَايَاتِ مَا يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ وَيَزِيدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ١١]

١١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى

الحدِيث العاشر: مختلف فيه.

قوله: ويزيده بيانا أى: عدم الفرق بين المتعه و الدوام و الملك و عدم اشتراط التريه و كونها فى الحجر، لا اعتبار الدخول فإن الأخبار لا تدل على ذلك.

الحدِيث الحادى عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٨١

عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَضْرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ مُتَعَةً أَوْ يَجِلُّ لَهَا أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَتَهَا قَالَ لَا.

[الحدِيث ١٢]

١٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ وَفَضَّالَهُ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَحَدَهُمَا عَنِ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَأُعْتَقَتْ فَتَزَوَّجَتْ فَوَلَدَتْ أَوْ يَصْلُحُ لِمَوْلَاهَا الْأَوَّلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَتَهَا قَالَ لَا هِيَ عَلَيْهِ حَرَامٌ وَ هِيَ ابْنَتُهُ وَالْحُرَّةُ وَالْمَمْلُوكَةُ فِي هَذَا سَوَاءٌ.

[الحدِيث ١٣]

١٣ الْبَرْزَوَاقِيُّ عَنْ حُمَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُمَانَ وَ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ تَكُونُ لَهُ الْأُمُّ وَ لَهَا بِنْتُ مَمْلُوكَةٍ فَيَشْتَرِيهَا أَوْ يَصْلُحُ لَهَا أَنْ يَطَّأَهَا قَالَ لَا.

[الحدِيث ١٤]

١٤ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدٍ عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ تَكُونُ لَهُ الْجَارِيَةُ فَيَصِيبُ مِنْهَا أَلَّهُ أَنْ يَنْكِحَ ابْنَتَهَا قَالَ لَا هِيَ كَمَا قَالَ اللَّهُ وَ رَبَّائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ.

[الحدِيث ١٥]

١٥ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدٍ عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ عَنِ ابْنِ جَبَلَةَ عَنِ عَلَاءِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ

الحديث الثاني عشر: صحيح.

قوله: كانت له جاريه أى: موطوءه. و كهذا الخبر الآتى.

الحديث الثالث عشر: موثق.

الحديث الرابع عشر: موثق.

الحديث الخامس عشر: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٨٢

قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَأَعْتَقْتُ فَتَرَوَّجْتُ فَوَلَدْتُ أَيْضَلُحَ لِمَوْلَاهَا أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَتَهَا قَالَ لَا هِيَ حَرَامٌ.

[الحديث ١٦]

١٦ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَبَانَتْ مِنْهُ وَ لَهَا ابْنَةٌ مَمْلُوكَةٌ وَ اشْتَرَاهَا أَيْحِلُّ لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا قَالَ لَا.

[الحديث ١٧]

١٧ فَأَمَّا الَّذِي رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي بَانٍ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ رَزِينَ بْنِ بِيَّاعِ الْأَنْمَاطِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَ رَجُلٍ لَهُ كَانَتْ جَارِيَةٌ فَوَطَّئَهَا وَ بَاعَهَا أَوْ مَاتَتْ ثُمَّ وَجَدَ ابْنَتَهَا أَيْطَوَّهَا قَالَ نَعَمْ إِنَّمَا حَرَّمَ اللَّهُ هَذَا مِنَ الْحَرَائِرِ فَأَمَّا الْإِمَاءُ فَلَا بَأْسَ.

[الحديث ١٨]

١٨ وَ رَوَى هَذَا الْخَبْرَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عِيْسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَضْرٍ وَ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ وَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ عَنْ أَبِي بَانٍ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ رَزِينَ بْنِ بِيَّاعِ الْأَنْمَاطِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ تَكُونُ عِنْدِي الْإِمَاءُ فَطَّأَهَا ثُمَّ تَمَيَّوتُ أَوْ تَخْرُجُ مِنْ مَلِكِي فَأَصَبْتُ ابْنَتَهَا أَيْحِلُّ لِي أَنْ أَطَّأَهَا قَالَ نَعَمْ لَا بَأْسَ بِهِ إِنَّمَا حَرَّمَ اللَّهُ ذَلِكَ مِنَ الْحَرَائِرِ فَأَمَّا الْإِمَاءُ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

فَأَوَّلُ مَا فِي هَذَا الْخَبْرِ أَنَّهُ شَادُّ نَادِرٌ وَ لَمْ يَرَوْهُ غَيْرُ بِيَّاعِ الْأَنْمَاطِ وَ إِنَّ تَكَرَّرَ فِي الْكُتُبِ وَ مَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى فِي الشُّدُودِ يَجِبُ اطِّرَاحُهُ وَ لَا يُعْتَرَضُ بِهِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةِ ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ رُوِيَ مَا يَنْقُضُ هَذِهِ الرَّوَايَةَ وَ يُوَافِقُ مَا قَدَّمَاهُ فَإِذَا كَانَ

الحديث السادس عشر: صحيح.

الحديث السابع عشر: ضعيف.

الحديث الثامن عشر: مجهول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٨٣

الْمَأْمُرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَجَبَ الْأَخْذُ بِرِوَايَتِهِ الَّتِي تُوَافِقُ الرِّوَايَاتِ الْأُخْرَى وَيُعِيدِلُ عَنِ الرِّوَايَةِ الَّتِي تَفَرَّدَ بِهَا لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَهُمَا

[الحديث ١٩]

١٩ رَوَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْزَوَاقِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي بَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ رَزِينَ بْنِ يَتَاعِ الْأَنْمَاطِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَوَطَّئَهَا ثُمَّ اشْتَرَى أُمَّهَا وَابْتَنَاهَا قَالَ لَا تَحِلُّ لَهُ الْأُمُّ وَالْبِنْتُ سِوَاءَ.

[الحديث ٢٠]

٢٠ وَأَمَّا الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى وَخَلْفِ بْنِ رَبِيعٍ عَنِ الْفَضِيلِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ مَمْلُوكَةٌ يَطْوُهَا فَمَاتَتْ ثُمَّ يُصِيبُ بَعْدَ ابْتِنَاهَا قَالَ لَا بَأْسَ لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ الْحُرَّةِ.

فَهَذَا الْخَبْرُ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرٌ لِإِبَاحَةِ الْوَطْءِ وَإِنَّمَا تَضَمَّنَ أَنَّ لَهُ أَنْ يُصِيبَهَا وَنَحْنُ نَجُوزُ أَنْ يُصِيبَهَا فِيمَا بَعْدَ بَأْسِ يَمْلِكُهَا وَإِنَّمَا الْمَحْرَمُ مِنْهَا وَطْوُهَا وَ لَيْسَ لَهُ ذِكْرٌ فِي الْخَبْرِ وَالَّذِي يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ سِوَاءَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢١]

٢١ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صِهْبَانَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَعَتَّقَتْ وَتَزَوَّجَتْ فَوَلَدَتْ

و أجمع الأصحاب على عدم الفرق في تحريم أو الموطوءة و بنتها بين الحره و الأمه، و كون الوطء بالعقد أو الملك.

الحديث التاسع عشر: ضعيف.

الحديث العشرون: ضعيف مختلف فيه.

الحديث الحادي و العشرون: صحيح.

أَصْلُحَ لِمَوْلَاهَا الْأَوَّلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَتَهَا قَالَ هِيَ عَلَيْهِ حَرَامٌ وَ هِيَ ابْنَتُهُ الْحُرَّةُ وَ الْمَمْلُوكَةُ فِى هَذَا سَوَاءٌ ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ آيَةَ وَ رَبَّائِكُمْ
الْمَاتَى فِى حُجُورِكُمْ.

وَ حَدُّ الدُّخُولِ الَّذِى يَحْرُمُ بِهِ نِكَاحُ ابْنَتِ الْمُوَاقَعَةِ فِى الْفَرْجِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ ثُمَّ الَّذِى يُؤَكِّدُهُ مَا رَوَاهُ

[الحدیث ٢٢]

٢٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ
بَاشَرَ امْرَأَةً وَقَبَلَ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُفْضِ إِلَيْهَا ثُمَّ تَزَوَّجَ ابْنَتَهَا قَالَ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَفْضَى إِلَى الْأُمِّ فَلَا بَأْسَ وَإِنْ كَانَ أَفْضَى إِلَيْهَا فَلَا يَتَزَوَّجُ.

[الحدیث ٢٣]

٢٣ وَالَّذِى رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ
بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَنَظَرَ إِلَى رَأْسِهَا وَ إِلَى بَعْضِ جَسَدِهَا أَوْ يَتَزَوَّجَ ابْنَتَهَا قَالَ لَا إِذَا رَأَى مِنْهَا مَا
يَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَتَهَا.

[الحدیث ٢٤]

٢٤ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ
رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَمَكَثَ مَعَهَا أَيَّامًا لَا يَسْتَطِيعُهَا غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ رَأَى مِنْهَا مَا يَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ ثُمَّ طَلَّقَهَا أَوْ يَصْلُحُ

الحدیث الثانی و العشرون: صحیح.

الحدیث الثالث و العشرون: صحیح.

الحدیث الرابع و العشرون: مجهول.

و عمل بهذه الأخبار الشیخ فى الخلاف، و المشهور عدم التحريم بدون الوطء.

لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَتَهَا فَقَالَ أَوْ يَصْلُحُ لَهُ وَقَدْ رَأَى مِنْ أُمِّهَا مَا رَأَى.

فَهَاتَانِ الرَّوَايَتَانِ مَحْمُولَتَانِ عَلَى الْكِرَاهِيَةِ دُونَ الْحَظْرِ لِأَنَّ الَّذِى يَفْتَضِي الْحَظْرَ هُوَ مَا قَدَّمَ نَاهٍ مِنَ الْمُوَاقَعَةِ حَسَبَ مَا نَطَقَ بِهِ ظَاهِرُهُ

الْقُرْآنِ وَلَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْكِحَ مَنْ عَقَدَ عَلَيْهَا أَبُوهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ فَحَظَرَ بِظَاهِرِ اللَّفْظِ نَكَحَ مَا نَكَحَ الْأَبَاءُ وَ النِّكَاحُ عِبَارَةٌ عَنِ الْعُقْدِ فِي شَرِيْعَةِ الْإِسْلَامِ وَ يُؤَكِّدُ مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٥]

٢٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَ إِذَا زَنَى رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ أَبِيهِ أَوْ بِجَارِيَتِهِ أَبِيهِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُحْرِمُهَا عَلَى زَوْجِهَا وَلَا يُحْرِمُ الْجَارِيَةَ عَلَى سَيِّدِهَا إِنَّمَا يُحْرِمُ ذَلِكَ مِنْهُ إِذَا كَانَ أَتَى الْجَارِيَةَ وَ هِيَ حَلَالٌ فَلَا تَحِلُّ تِلْكَ الْجَارِيَةُ أَبَدًا لِأَبِيهِ وَ لَا لِابْنِهِ وَ إِذَا تَزَوَّجَ رَجُلٌ امْرَأَةً تَزْوِيجًا حَلَالًا فَلَا تَحِلُّ الْمَرْأَةُ لِأَبِيهِ وَ لَا لِابْنِهِ.

[الحديث ٢٦]

٢٦ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَ أَنَّهُ قَالَ لَوْ لَمْ يُحْرَمَ عَلَى النَّاسِ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ص لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَ لَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا حُرِّمَ عَلَى الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ ع لِقَوْلِهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ فَلَا يَصِلُحُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْكِحَ امْرَأَةَ جَدِّهِ

الحديث الخامس و العشرون: ضعيف كالموثق.

الحديث السادس و العشرون: صحيح.

و فيه رد على العامه، حيث كانوا يقولون أن أئمتنا عليهم السلام لم يكونوا

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٨٦

[الحديث ٢٧]

٢٧ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَتْ لِيَأْبَى إِبْرَاهِيمَ مُوسَى ع رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أ تَحِلُّ لِابْنِهِ فَقَالَ إِنَّهُمْ يَكْرَهُونَهُ لِأَنَّهُ مَلَكَ الْعُقْدَةَ.

وَ مَتَى مَلَكَ الرَّجُلُ جَارِيَةَ فَلَا مَسَّ بِهَا أَوْ نَظَرَ مِنْهَا إِلَى مَا لَا يَحِلُّ لِغَيْرِهِ النَّظَرُ إِلَيْهِ بِشَهْوَةٍ حُرِّمَتْ عَلَى أَبِيهِ وَ ابْنِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٨]

٢٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ

لَهُ الْجَارِيَةُ فَيَقْبَلُهَا هَلْ تَحِلُّ لَوْلَمِدِهِ فَقَالَ بِشَهْوِهِ قَالَ نَعَمْ قَالَ مَا تَرَكَ شَيْئاً إِذَا قَبَلَهَا بِشَهْوِهِ ثُمَّ قَالَ ابْتِدَاءً مِنْهُ إِنَّ جَرَدَهَا فَنَظَرَ إِلَيْهَا بِشَهْوِهِ حُرِّمَتْ عَلَى أَبِيهِ وَابْنِهِ

أولاد الرسول صلى الله عليه وآله حقيقته، فرد عليهم بأن المخالفين يقولون بأن حليله الرجل حرام على ولد البنت و بالعكس بهذه الآيه، فالأبوه و البنوه حاصلتان بينهما حقيقته، و هذا يؤيد مذهب السيد المرتضى رحمه الله فى من انتسب إلى النبى صلى الله عليه وآله بالأم.

الحديث السابع و العشرون: موثق كالصحيح.

قوله عليه السلام: لأنه ملك العقده أى: النكاح و صار إبقاؤها و إزالتها بيده، أو المراد بالعقده الوطء تسميه للمسبب باسم السبب.

الحديث الثامن و العشرون: صحيح.

و اختلف الأصحاب فيما إذا ملك الرجل أمه و لمسها أو نظر منها إلى ما لا يحل

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٨٧

قُلْتُ إِذَا نَظَرَ إِلَى جَسَدِهَا فَقَالَ إِذَا نَظَرَ إِلَى فَرْجِهَا وَ جَسَدِهَا بِشَهْوِهِ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا جَرَدَ الرَّجُلُ الْجَارِيَةَ وَ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا فَلَا تَحِلُّ لِابْنِهِ.

وَ إِذَا زَنَى الرَّجُلُ بِامْرَأَةٍ حُرِّمَتْ عَلَى ابْنِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ

[الحديث ٣٠]

٣٠ رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَفْجُرُ بِالْمَرْأَةِ أَوْ تَحِلُّ لِابْنِهِ أَوْ يَفْجُرُ بِهَا لِابْنِ أَوْ تَحِلُّ لِأَبِيهِ قَالَ إِنْ كَانَ الْأَبُ أَوْ

لغير المالک، فمنهم من نشر به التحريم إلى الأب اللامس و الناظر و ابنه، و هو قول الشيخ فى النهايه و أتباعه، لكن خص الحكم بالنظر و التقبيل بشهوه. و منهم من خص التحريم بمنظوره الأب. و منهم من نفى الحرمة مطلقاً، و هو المشهور بين المتأخرين.

و مقتضى بعض الروايات إناطه التحريم بالنظر إليها بشهوه و النظر إلى ما يحرم على غيره، و بعضها بحصول التحريم بتجريدها و النظر إليها بشهوه و النظر إلى فرجها و جسدها بشهوه، و بعضها إناطه التحريم بالنظر إلى عورتها، و بعضها إناطته بتجريدها و وضع يده عليها.

و يمكن الجمع بين عموم الآيه و الأخبار المختلفه بحمل أخبار التحريم على الكراهه كما فعله الأكثر، و لا يتعدى التحريم إلى أم المنظوره و الملموسه و بنتها على الأقوى، خلافا للشيخ فى الخلاف.

الحديث التاسع و العشرون: مجهول كالصحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٨٨

الْبَائِنُ مَسَّهَا وَ أَحَدَ مِنْهَا فَلَا تَحِلُّ.

[الحديث ٣١]

٣١ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ بُنَانِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أُخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ زَنَى بِامْرَأَةٍ هَلْ تَحِلُّ لَائِنُهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا قَالَ لَا

الحديث الثلاثون: صحيح.

و المس كناية عن الوطء، و ظاهره مؤيد لمذهب من اكتفى باللمس بشهوه.

و قال السيد رحمه الله فى شرح النافع: اتفق الأصحاب على

أن الزنا اللاحق للعقد الصحيح لا يقرر حرمة المصاهرة، و سواء في ذلك الزنا بالعمه و الخاله و غيرها و الأخبار الواردة بذلك مستفيضة جدا، و إطلاق النص و كلام الأصحاب يقتضى عدم الفرق فى الزوجه بين المدخول بها و غيرها، و مقتضى روايه أبى الصباح الفرق، و لا أعلم بمضمونه قائلا، و فى طريقها محمد بن الفضيل، و هو مشترك بين الثقه و الضعيف.

و اختلف الأصحاب فى أن الزنا المتقدم على العقد هل ينشر حرمة المصاهرة كالصحيح، بمعنى تحريم ما حرمة الصحيح من الأم و البنت و تحريم موطوءه الابن على الأب و بالعكس، فذهب الأكثر إلى أنه ينشر الحرمة كالصحيح. و قال المفيد و المرتضى و ابن إدريس لا ينشر، و اختاره المحقق، و المعتمد الأول للأخبار المستفيضة. انتهى.

و لعله رحمه الله غفل عما نسب إلى ابن الجنيد كما سيأتى.

الحديث الحادى و الثلاثون: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٨٩

وَ مَتَى مَلَمَكَ الرَّجُلُ جَارِيَهُ فَوَقَعَ عَلَيْهَا ابْنُهُ قَبْلَ مُوَاقَعَتِهِ إِيَّاهَا فَإِنَّهَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ وَ إِنْ كَانَتْ مُوَاقَعَتُهُ لَهَا بَعِيدًا أَنْ وَطَّئَهَا أَبُوهُ لَمْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ

[الحديث ٣٢]

٣٢ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ مَنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ الْجَارِيَةُ فَيَقَعُ عَلَيْهَا ابْنُ أَبِيهِ قَبْلَ أَنْ يَطَّأَهَا الْجِدُّ أَوْ الرَّجُلُ يَزْنِي بِالْمَرْأَةِ هَلْ يَجُوزُ لِابْنِهِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا قَالَ لَا إِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا تَزَوَّجَهَا فَوَطَّئَهَا ثُمَّ زَنَى بِهَا ابْنُهُ لَمْ يَضُرَّ لِأَنَّ الْحَرَامَ لَا يُفْسِدُ الْحَلَالَ وَ كَذَلِكَ الْجَارِيَةُ.

[الحديث ٣٣]

٣٣ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُرَّازِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع وَ سُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ أَمَرَتْ ابْنَهَا أَنْ يَقَعَ عَلَى جَارِيَةٍ لِأَبِيهِ فَوَقَعَ فَقَالَ أَتَمَّتْ وَ أَنْتُمْ ابْنُهَا وَ قَدْ سَأَلَنِي بَعْضُ هَؤُلَاءِ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقُلْتُ لَهُ أَمْسِكْهَا فَإِنَّ الْحَلَالَ لَا يُفْسِدُ الْحَرَامَ.

فَلَمَّا يَنَافَى الْخَبْرَ الْأَوَّلَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا الْخَبْرِ أَنَّهَا أَمَرَتْ ابْنَهَا بِمُوَاقَعَتِهَا قَبْلَ وَطْءِ الْأَبِ أَوْ بَعِيدَهُ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي ظَاهِرِهِ وَ اخْتَمَلَ الْمُعْتَمِدِينَ مَعًا حَمَلْنَاهُ عَلَى

الحديث الثانى و الثلاثون: ضعيف.

و قال فى المختلف: لو سبق العقد من الأب أو الابن على امرأه ثم زنى بها الآخر، لم تحرم العاقد، سواء دخل العاقد قبل زناء

الآخر أو لم يدخل، و ذهب إليه أكثر علمائنا، و شرط ابن الجنييد في الإباحه الوطاء، فلو عقد و لم يدخل الآخر حرمت على العاقد و استدل بروايه عمار، و هو استدلال بالمفهوم ضعيف.

الحديث الثالث و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٩٠

مَا قَدَّمْنَاهُ لِأَنَّ الْخَبَرَ الْأَوَّلَ مُفْصَّلٌ وَ هَذَا مُجْمَلٌ وَ الْحُكْمُ بِالْمُفْصَّلِ أَوْلَى مِنْهُ بِالْمُجْمَلِ

[الحديث ٣٤]

٣٤ وَ أَمَّا الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْهَلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورِ الْكُوفِيِّ قَالَ سَأَلْتُ الرِّضَاعَ عَنِ الْغُلَامِ يَعْبُثُ بِجَارِيَةٍ لَا يَمْلِكُهَا وَ لَمْ يُدْرِكْ أَيْحِلُّ لِأَبِيهِ أَنْ يَشْتَرِيَهَا وَ يَمْسَسَهَا قَالَ لَا يُحْرَمُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ.

فَلَيْسَ أَيْضاً مُنَافِئاً لِمَا قَدَّمْنَاهُ لِأَنَّ قَوْلَهُ يَعْبُثُ بِجَارِيَةٍ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كِنَايَةً عَنْ غَيْرِ الْجِمَاعِ فَأَمَّا مَعَ الْجِمَاعِ فَإِنَّهَا تَحْرِمُ عَلَى كُلِّ حَالٍ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ وَ مَتَى كَانَ لِلْأَبِ جَارِيَةٌ وَ لَمْ يَطَّأَهَا

أَوْ لَمْ يُبَاشِرْهَا بِمَا يَجْرِي مَجْرَى الْجَمَاعِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَطَّأَهَا الْإِبْنُ إِذَا مَلَكَهَا

[الحديث ٣٥]

٣٥ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ وَحَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ وَعَلِيِّ بْنِ يَظِينَ قَالُوا سَمِعْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ عَنِ الرَّجُلِ تَكُونُ لَهُ الْجَارِيَةُ أَفْتَحِلُّ لِإِثْنَيْهِ قَالَ مَا لَمْ يَكُنْ جَمَاعاً أَوْ مُبَاشِرَةً كَالْجَمَاعِ فَلَا بَأْسَ.

وَ لَمَّا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِمَنْ عَقَدَ عَلَيْهَا ابْنُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَ حَلَالٌ أَنْبَتَكُمْ الَّذِينَ مِنْ أَصْدِقَابِكُمْ فَحَرَّمَ بَظَاهِرِ اللَّفْظِ أَزْوَاجَ الْأَوْلَادِ بِالْإِطْلَاقِ

الحديث الرابع و الثلاثون: مجهول.

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح.

و ذكر أصحاب الرجال أن ابن يقطين روى عن الصادق عليه السلام حديثا واحدا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٩١

[الحديث ٣٦]

٣٦ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَهُ فَلَامَسَهَا قَالَ مَهْرُهَا وَاجِبٌ وَ هِيَ حَرَامٌ عَلَى أَبِيهِ وَ ابْنِهِ.

[الحديث ٣٧]

٣٧ وَ عَنْهُ عَنِ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صِهْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَلَمَسَهَا قَالَ هِيَ حَرَامٌ عَلَى أَبِيهِ وَ ابْنِهِ وَ مَهْرُهَا وَاجِبٌ.

وَ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ فِي التَّزْوِيجِ وَ لَا فِي الْوَطْءِ بِمِلْكِ الْيَمِينِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَ أَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ فَحَظَرَ بَظَاهِرِ اللَّفْظِ الْجَمْعَ بَيْنَهُنَّ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِلَّا مَا قَدْ خَرَجَ مِنْهُ بِالِدَلِيلِ

[الحديث ٣٨]

٣٨ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ عَمِّهِ مِنْ أَصْدِقَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ عِيَاصِمِ بْنِ حَمِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي أُخْتَيْنِ

نَكَحَ إِخِيْدَاهُمَا رَجُلٌ ثُمَّ طَلَّقَهَا وَ هِيَ حُبْلَى ثُمَّ خَطَبَ أُخْتَهَا فَجَمَعَهُمَا قَبْلَ أَنْ تَضَعَ أُخْتَهَا الْمُطْلَقَهُ وَلَدَهَا فَأَمَرَهُ أَنْ يُفَارِقَ الْأَخِيرَةَ حَتَّى تَضَعَ أُخْتَهَا الْمُطْلَقَهُ وَلَدَهَا ثُمَّ يَخْطُبُهَا وَ يُصَدِّقُهَا صَدَاقَهَا مَرَّتَيْنِ

الحديث السادس و الثلاثون: حسن.

الحديث السابع و الثلاثون: صحيح على الظاهر.

الحديث الثامن و الثلاثون: حسن كالصحيح.

قوله عليه السلام: مرتين أحدهما لوطء الشبهه: إما مهر المثل أو المسمى كما سيأتى، و الثانى النكاح

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٩٢

وَ مَتَى تَزَوَّجَ أُخْتَيْنِ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ فَلْيُمْسِكْ أَيْتَهُمَا شَاءَ وَ يُخْلِ سَبِيلَ الْأُخْرَى

[الحديث ٣٩]

٣٩ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا عَ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ أُخْتَيْنِ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ قَالَ هُوَ بِالْخِيَارِ أَنْ يُمْسِكَ أَيُّهُمَا شَاءَ وَ يُخْلِ سَبِيلَ الْأُخْرَى.

وَ مَنْ عَقَدَ عَلَى امْرَأَةٍ ثُمَّ عَقَدَ عَلَى أُخْتِهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْعَقْدَ عَلَى الثَّانِيَةِ بَاطِلٌ فَلْيُمْسِكِ الْأَوَّلَةَ

الصحيح.

الحديث التاسع و الثلاثون: مرسل كالحسن.

قوله عليه السلام: أن يمسك أى: بعقد جديد، أو بالأول على الخلاف.

و قال السيد رحمه الله فى شرح النافع: إذا تزوج الرجل أختين، فأما أن يتزوجهما فى عقد واحد، أو على التعاقب، ففى الأول ذهب الأكثر إلى بطلان نكاحهما.

و قال الشيخ فى النهاية: يتخير فمن اختارها بطل نكاح الأخرى، و إلى هذا القول

ذهب ابن الجنييد و ابن البراج، و اختاره العلامة فى المختلف، و استدلل عليه بخبر جميل، و هى فى الكافى و التهذيب مرسله، و فى طريقها فى التهذيب على ابن السندي و هو مجهول، و أيضا فإن متنها غير واضح الدلالة، لجواز أن يكون المراد الإمساك بعقد جديد.

و روى الصدوق فى الفقيه روايه جميل من غير إرسال و طريقه إليه صحيح، فينتفى الظن فيها من حيث السند، و فى الثانى - و هو أن يتزوجهما على التعاقب -

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٩٣

[الحديث ٤٠]

٤٠ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً هِيَ بِالْعِرَاقِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ فَتَزَوَّجَ امْرَأَةً أُخْرَى فَإِذَا هِيَ أُخْتُ امْرَأَتِهِ الَّتِي بِالْعِرَاقِ قَالَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الَّتِي تَزَوَّجَهَا بِالشَّامِ وَ لَا يَقْرُبُ الْمَرْأَةَ حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهُ الثَّانِيَةَ قُلْتُ فَإِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمَّ تَزَوَّجَ أُمَّهَا وَ هُوَ لَمَّا يَعْلَمُ أَنَّهَا قَدْ وَضَعَ اللَّهُ عَنْهُ جِهَالَتَهُ بِمَدْلِكَ ثُمَّ قَالَ إِذَا عَلِمَ أَنَّهَا قَدْ يَلَمُّهَا فَلَا يَقْرُبُهَا وَ لَا يَقْرُبُ النِّسَاءَ حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهُ مِنْهُ فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُ الْأُمِّ حَلَّ لَهُ نِكَاحُ النِّسَاءِ قُلْتُ فَإِنْ جَاءَتِ الْأُمُّ بِوَلَدٍ قَالَ هُوَ وَلَدُهُ وَ يَكُونُ ابْنُهُ أَخًا لِامْرَأَتِهِ.

[الحديث ٤١]

٤١ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

فيبطل اللاحق اتفاقا، و هل له وطئ زوجته فى عده الثانية حيث تجب بكونه شبهه؟

قيل: نعم، و به قطع ابن إدريس. و قيل: لا، و اختاره الشيخ فى النهايه، و هو الأظهر، لروايه زراره و لصحيحه ابن رثاب فى الفقيه.

الحديث الأربعون: موثق كالصحيح.

و فى الكافى عن ابن بكير و على بن رثاب. و هو الظاهر فالخبر صحيح.

قوله عليه السلام: و لا يقرب المرأة يمكن حمله على الاستحباب الحديث الحادى و الأربعون: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٩٤

عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بَكْرِ الْحَضْرَمِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ رَجُلٌ نَكَحَ امْرَأَةً ثُمَّ أَتَى أَرْضًا فَنَكَحَ أُخْتَهَا وَ لَا يَعْلَمُ قَالَ يُمَسِّكُ أَيَّتَهُمَا شَاءَ وَ يُخَلِّي

سَبِيلَ الْأَخْرَى.

فَلَيْسَ هَذَا الْخَبْرُ مُنَافِيًا لِمَا قَدَّمْنَاهُ لِأَنَّ قَوْلَهُ عِ يُمْسِكُ أَيَّتَهُمَا شَاءَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ إِمْسَاكَ الْأُولَى فَلْيُمْسِكْهَا بِالْعَقْدِ الثَّابِتِ الْمُسْتَقَرِّ وَإِنْ أَرَادَ إِمْسَاكَ الثَّانِيَةَ فَلْيُطَلِّقِ الْأُولَى ثُمَّ لِيُمْسِكِ الثَّانِيَةَ بِعَقْدٍ مُسْتَأْنَفٍ فَلَا تَنَافٍ بَيْنَ الْخَبْرَيْنِ وَمَتَى طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا يَمْلِكُ رَجْعَتَهَا فِيهِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْعَقْدُ عَلَى أُخْتِهَا وَمَتَى طَلَّقَهَا طَلَاقًا بَائِنًا أَوْ مَاتَتْ عَنْهُ أَوْ بَانَ مِنْهُ بِأَحَدٍ وَجُوهِ الْبَيِّنُونِ فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِ بِالْعَقْدِ عَلَى أُخْتِهَا فِي الْحَالِ

[الحديث ٤٢]

٤٢ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَوْ اخْتَلَعَتْ أَوْ بَارَأَتْ أَلَهُ أَنْ يَتَرَوَّجَ بِأُخْتِهَا قَالَ فَقَالَ إِذَا بَرَأَتْ عِضْمَتُهَا فَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعُهُ فَلَهُ أَنْ يَخْطُبَ أُخْتَهَا.

[الحديث ٤٣]

٤٣ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيْعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنِ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ امْرَأَتُهُ أَوْ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَخْطُبَ أُخْتَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا فَقَالَ إِذَا بَرَأَتْ عِضْمَتُهَا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ رَجْعُهُ فَقَدْ حَلَّ لَهُ أَنْ يَخْطُبَ أُخْتَهَا

الحديث الثاني و الأربعون: حسن.

الحديث الثالث و الأربعون: مجهول.

و قال السيد رحمه الله: و لو طلق امرأه و أراد نكاح أختها، فليس له ذلك حتى

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٩٥

[الحديث ٤٤]

٤٤ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَائِ عَنِ أَبِيانٍ عَنِ زُرَّارَةَ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَ هِيَ حُبْلَى أَوْ يَتَرَوَّجُ أُخْتَهَا قَبْلَ أَنْ تَضَعَ قَالَ لَا يَتَرَوَّجُهَا حَتَّى يَخْلُوَ أَجْلَهَا.

فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ طَلَّقَهَا طَلَاقًا يَمْلِكُ فِيهِ رَجْعَتَهَا بَدَلَالِهِ مَا قَدَّمْنَاهُ فِي الْأَخْبَارِ وَ إِنَّهَا تَضَمَّنَتْ إِذَا طَلَّقَهَا طَلَاقًا بَائِنًا جَارَ لَهُ الْعَقْدُ عَلَى أُخْتِهَا وَ إِنْ لَمْ تَخْرُجْ مِنَ الْعِدَّةِ وَ تِلْكَ الْأَخْبَارُ مُفْصَلَةٌ وَ هَذَا الْخَبْرُ مُجْمَلٌ وَ الْحُكْمُ بِالْمُفْصَلِ عَلَى الْمُجْمَلِ أَوْلَى فَأَمَّا الْمُتَمَتِّعُ فَقَدْ رُوِيَ فِيهَا أَنَّهُ إِذَا انْقَضَى أَجْلُهَا فَلَا يَجُوزُ الْعَقْدُ عَلَى أُخْتِهَا إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا

[الحديث ٤٥]

٤٥ رَوَى ذَاكَ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ قَالَ قَرَأْتُ فِي كِتَابِ رَجُلٍ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَ وَ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ أَيْضًا قَالَ قَرَأْتُ فِي كِتَابِ رَجُلٍ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا

تخرج الأولى من العده أو يكون الطلاق بائنا، وهذا مما لا خلاف فيه بين علمائنا، وأخبارهم به مستفيضه. وقال المفيد في المقنعه: فأما المتعه فقد روى فيها- إلى آخره.

و أورد الشيخ على ذلك روايتين أوضحهما سنداً روايه الحسين بن سعيد، والعمل بها متعين لصحه سندها و سلامتها من المعارض.

الحديث الرابع و الأربعون: ضعيف.

الحديث الخامس و الأربعون: مجهول، و سنده الثاني صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٩٦

عُجِّلَتْ فِتْدَاكَ الرَّجُلُ يَتَرَوِّجُ الْمَرْأَةَ مُتَعَةً إِلَى أَجْلِ مُسِيئَتِي فَيَنْقِضِي الْأَجَلَ بَيْنَهُمَا هَلْ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ أُخْتَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقِضِي عِدَّتَهَا فَكَتَبَ عَ لَا يَجِلُّ أَنْ يَتَرَوِّجَهَا حَتَّى

تَنْقِضِي عِدَّتَهَا.

[الحديث ٤٦]

٤٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَيْتَرَوُجُ أُخْتَهَا قَالَ لَا حَتَّى تَنْقِضِي عِدَّتَهَا قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ امْرَأَةٌ فَهَلَكَتْ أَيْتَرَوُجُ أُخْتَهَا قَالَ مِنْ سَاعَتِهِ إِنْ أَحَبَّ.

وَ حُكْمُ الْمُتَمَتِّعِ فِي الْحَظْرِ وَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ حُكْمُ الْبَتَاتِ سَوَاءً لَأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى وَ أَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ عَامٌّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ

[الحديث ٤٧]

٤٧ وَ أَمَّا الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ مَنْصُورِ الصَّيْقَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَتَمَتَّعَ أُخْتَيْنِ.

فَلَيْسَ بِمَنَافٍ لِمَا قَدَّمَناهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ظَاهِرِ الْخَبَرِ أَنَّ لَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِالْأَخْتَيْنِ فِي حَالِهِ وَاحِدَةٍ أَوْ فِي حَالَتَيْنِ وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي ظَاهِرِهِ حَمَلْنَاهُ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْعَقْدُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بَعِيدَ الْأُخْرَى وَ قَدْ قَدَّمْنَا الْخَبَرَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَنَّ الْمُتَمَتَّعَ إِذَا انْقَضَى أَجْلُهَا فَلَيْسَ لِرُوجِهَا أَنْ يَتَمَتَّعَ بِأُخْتِهَا حَتَّى تَنْقِضِي عِدَّتَهَا وَ هُوَ كَاشِفٌ عَمَّا قُلْنَا وَ مُبْتَهً عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرِدِ التَّمَتُّعُ بِالْأَخْتَيْنِ فِي حَالِهِ وَاحِدَةٍ وَ حُكْمُ الْمَمَالِكِ حُكْمُ الْحَرَائِرِ فِي الْحَظْرِ وَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ فِي الْوَطْءِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْآيَةُ عَلَى مَا قَدَّمَناهُ وَ يُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

الحديث السادس و الأربعون: ضعيف.

الحديث السابع و الأربعون: ضعيف أو مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٩٧

[الحديث ٤٨]

٤٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِذَا كَانَتْ عِنْدَ الرَّجُلِ الْأَخْتَانِ الْمَمْلُوكَتَيْنِ فَنَكَحَ إِحْدَاهُمَا ثُمَّ يَدَا لَهُ فِي الثَّانِيَةِ فَنَكَحَهَا فَلَيْسَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنْكِحَ الْأُخْرَى حَتَّى تَخْرُجَ الْأُولَى مِنْ مِلْكِهِ يَهْبُهَا أَوْ يَبِيعَهَا فَإِنْ وَهَبَهَا لَوْلَدِهِ يُجْزِيهِ

الحديث الثامن و الأربعون: صحيح.

وقال فى المسالك: لا- خلاف فى أنه لا يجوز الجمع بين الأختين فى الوطاء بملك اليمين، كما لا يجوز بالنكاح. و لا خلاف أيضا فى جواز جمعهما فى الملك، فإذا وطئ إحداهما حرمت الأخرى عليه حتى تخرج الأولى عن ملكه، فإذا وطأها قبل ذلك فعل حراما و

لا- حد عليه، لكن يعزر كما فى فاعل المحرم، لكن إذا وطئ الثانية فى تحريم الأولى أو الثانية أو تحريمهما على بعض الوجوه أقوال:

الأول: و هو مختار المحقق و أكثر المتأخرين و الشيخ فى المبسوط و ابن إدريس أن الأولى تبقى على الحل و الثانية تبقى على التحريم، سواء أخرج الثانية عن ملكه أم لا و سواء كان جاهلا- بتحريم الثانية أم عالما، و متى أخرج الأولى عن ملكه حلت الثانية، سواء أخرجها للعود إلى الثانية أم لا.

و الثانى: قول الشيخ فى النهايه، و هو أنه إن وطئ الثانية عالما بتحريم ذلك، حرمت عليه الأولى حتى تموت الثانية، فإن أخرج الثانية عن ملكه ليرجع إلى الأولى لم يجز له الرجوع إليها، و إن أخرجها عن ملكه لا لذلك جاز له الرجوع إلى الأولى، و إن لم يعلم تحريم ذلك عليه جاز له الرجوع إلى الأولى على كل حال إذا أخرج الثانية عن ملكه، و تبعه على ذلك العلامة فى المختلف و جماعه.

الثالث: تفصيل الشيخ، إلا أن عدم تحريم الأولى مع الجهل فى هذا التفصيل

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٩٨

[الحديث ٤٩]

٤٩ البروفرى عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن زياد عن معاوية بن عمارة قال سألت أبا عبد الله ع عن رجل كانت عنده جاريتان أختان فوطئ إحداهما ثم يدا له فى الأخرى قال يعتزل هذه و يطأ الأخرى قال قلت فإنه تتبع نفسه للأولى قال لا يقرنها حتى يخرج تلك عن ملكه.

[الحديث ٥٠]

٥٠ و أما الذى رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين عن علي بن يقطين قال سألت أبا إبراهيم ع عن أختين مملوكتين و جمعتهما قال مستقيم و لا أحب لك قال و سألت عن الأم و البنت المملوكتين قال هو أشدهما و لا أحب لك.

فليس بمنافٍ لما ذكرناه لأنه ليس فى ظاهره أنه مستقيم فى الجمع بينهما فى الوطء و إذا لم يكن ذلك فى ظاهره حملناه على أنه مستقيم فى الجمع بينهما فى الملك و يكون قوله ع و لا أحب لك كراهية للجمع بينهما فى الملك

غير مقيد بإخراج الثانية عن ملكه.

الرابع: الدخول بالثانية يحرم الأولى مطلقا حتى يخرج الثانية عن ملكه، و هذان القولان لا يعلم قائلهما.

الخامس: أنه إن وطئ الثانية عالماً بالتحريم حرمت عليه الأولى حتى تخرج الثانية عن ملكه، ومع الجهل لا تحرم عليه الأولى، وهذا القول نقله الشيخ في التهذيب ثم شرحه بالأخبار. انتهى.

ولا يخفى تشويش كلام الشيخ في هذا الكتاب.

الحديث التاسع والأربعون: موثق.

الحديث الخمسون: صحيح.

ملاذ الأختار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٩٩

لأنه من ملكهما معاً ربماً تشوّقت نفسه إلى وطئهما ففعل ذلك فيصير مأثوماً

[الحديث ٥١]

٥١ و أمّا ما رواه البرزوفري عن حميد عن الحسن بن سماعه قال حدّثني الحسين بن هاشم عن ابن مسكان عن الحلبي عن أبي عبد الله قال قال محمد بن عليّ ع في أختين مملوكتين تكونان عند الرجل جميعاً قال قال عليّ ع أحلتّهما آية و حرمتّهما آية أخرى و أنا أنهي عنهما نفسي و ولدي.

فلا ينافي ما ذكرناه لأنّ قوله ع أحلتّهما آية يعني آية الملك دون الوطء

وَقَوْلُهُ عَ وَحَرَمْتُهُمَا آيَهُ أُخْرَى يَعْنِي فِي الْوَطْءِ دُونَ الْمَلِكِ وَ لَا تَنَافَى بَيْنَ الْآيَتَيْنِ وَ لَا بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ وَ قَوْلُهُ عَ أَنَا أَنهَى عَنْهُمَا نَفْسِي وَ وُلْدِي يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِهِ عَنِ الْوَطْءِ عَلَى جِهَةِ التَّحْرِيمِ وَ يَجُوزُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ أَرَادَ الْكِرَاهِيَةَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فِي الْمَلِكِ حَسَبَ مَا قَدَّمَناه وَ مَتَى كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ أُخْتَانِ مَمْلُوكَتَانِ فَوَطِئَ إِحْدَاهُمَا ثُمَّ وَطِئَ الْأُخْرَى وَ هُوَ عَالِمٌ بِأَنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأُولَى حَتَّى يُخْرِجَ الْأُخْرَى مِنْ مَلِكِهِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث الحادى و الخمسون: موثق.

قوله صلوات الله عليه: أحلتها آيه أما الآيه المحرمة فهى قوله " وَ أَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ " و أما الآيه المحلله فقوله تعالى " أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ " .

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٠٠

[الحديث ٥٢]

٥٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيْعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ عِنْدَهُ أُخْتَانِ مَمْلُوكَتَانِ فَوَطِئَ إِحْدَاهُمَا ثُمَّ وَطِئَ الْأُخْرَى قَالَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ الْأُولَى حَتَّى تَمُوتَ الْأُخْرَى قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ بَاعَهَا قَالَ إِنْ كَانَ إِنْمَا يَبِيعُهَا لِحَاجَتِهِ وَ لَا يَخْطُرُ عَلَى بَالِهِ مِنَ الْأُخْرَى شَيْءٌ فَلَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْساً وَ إِنْ كَانَ إِنْمَا يَبِيعُ لِتَرْجِعَ إِلَيْهِ الْأُولَى فَلَا.

[الحديث ٥٣]

٥٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سِئِلَ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ عِنْدَهُ أُخْتَانِ مَمْلُوكَتَانِ فَوَطِئَ إِحْدَاهُمَا ثُمَّ وَطِئَ الْأُخْرَى قَالَ إِذَا وَطِئَ الْأُخْرَى فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ

الحديث الثانى و الخمسون: مجهول.

الحديث الثالث و الخمسون: حسن.

و قال فى شرح اللمعة: لو وطئ إحدى الأختين المملوكتين حرمت الأخرى حتى تخرج الأولى عن ملكه، فلو وطئ الثانية فعل حراما مع علمه بالتحريم و لم تحرم الأولى، فمتى أخرج إحداها عن ملكه حلت الأخرى، سواء أخرجها للعود إليها أم لا، و إن لم يخرج إحداها فالثانية محرمة دون الأولى. و قيل: متى وطئ الثانية عالما بالتحريم حرمت عليه الأولى أيضا إلى أن تموت الثانية، أو يخرجها من ملكه لا لغرض العود إلى الأولى، فإن اتفق إخراجها لا لذلك حلت له الأولى، و إن أخرجها ليرجع إلى الأولى فالتحريم باق، و إن وطئ الثانية جاهلا لم تحرم عليه الأولى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٠١

الأولى حَتَّى تَمُوتَ الأُخْرَى قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ بَاعَهَا أَتَحِلُّ لَهُ الأُولى قَالَ

إِنْ كَانَ يَبِيعُهَا لِحَاجَتِهِ وَ لَا يَخْطُرُ عَلَى قَلْبِهِ مِنَ الْآخَرَى شَيْءٌ فَلَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا وَ إِنْ كَانَ إِنَّمَا يَبِيعُهَا لِيُرْجَعَ إِلَى الْأُولَى فَلَا وَ لَا كَرَامَةً.

[الحديث ٥٤]

٥٤ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مَلَكَ أُخْتَيْنِ أَيْطُوهُمَا جَمِيعًا فَقَالَ يَطَأُ إِحْدَاهُمَا فَإِذَا وَطِئَ الثَّانِيَةَ فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ الْأُولَى الَّتِي وَطِئَهَا حَتَّى تَمُوتَ الثَّانِيَةُ أَوْ يُفَارِقَهَا وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ الثَّانِيَةَ مِنْ أَجْلِ الْأُولَى لِيُرْجَعَ إِلَيْهَا إِلَّا أَنْ يَبِيعَ لِحَاجَةٍ أَوْ يَتَصَدَّقَ بِهَا أَوْ تَمُوتَ.

وَ مَتَى وَطِئَ الثَّانِيَةَ وَ هُوَ لَا يَعْلَمُ تَحْرِيمَ ذَلِكَ لَمْ تُحْرَمْ عَلَيْهِ الْأُولَى يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥٥]

٥٥ الْبَزَوْفَرِيُّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْشُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَشْتَرِي الْأُخْتَيْنِ فَيَطَأُ إِحْدَاهُمَا ثُمَّ يَطَأُ الْآخَرَى بِجَهَالِهِ قَالَ إِذَا وَطِئَ الْآخِرَةَ بِجَهَالِهِ لَمْ تُحْرَمْ عَلَيْهِ الْأُولَى وَ إِنْ وَطِئَ الْآخِرَةَ وَ هُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا عَلَيْهِ حَرَامٌ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ جَمِيعًا.

[الحديث ٥٦]

٥٦ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ الْغَفَّارِ

الحديث الرابع و الخمسون: ضعيف على المشهور.

الحديث الخامس و الخمسون: موثق.

قوله عليه السلام: حرمتا عليه جميعا محمول على حرمتهما ما دامت الأخرى فى الحياه و لم يخرجها بقصد الرجوع جمعا.

الحديث السادس و الخمسون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٠٢

الطَّائِبِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ كَانَتْ عِنْدَهُ أُخْتَانِ فَوَطِئَ إِحْدَاهُمَا ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَطَأَ الْآخَرَى قَالَ يُخْرِجُهَا مِنْ مِلْكِهِ قُلْتُ إِلَى مَنْ قَالَ إِلَى بَعْضِ أَهْلِهِ قُلْتُ فَإِنْ جَهِلَ ذَلِكَ حَتَّى وَطِئَهَا قَالَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ كِلْتَاهُمَا.

قَوْلُهُ ع حُرِّمَتْهَا عَلَيْهِ جَمِيعًا يَعْنِي بِهِ مَا دَامَتْ فِي مِلْكِهِ وَ أَمَّا إِذَا زَالَ مِلْكُ إِحْدَاهُمَا فَقَدْ حَلَّتْ لَهُ الْآخَرَى وَ قَدْ قَدَّمْنَا مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَ يَزِيدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

٥٧ البرزوفري عن حميد بن زياد عن الحسن بن علي بن الرباط عن المعلى أبي عثمان عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله ع عن رجل كان له أختان مملوكتان فوطئ إحداهما ثم وطئ الأخرى أ يزوج إلى الأولى فيطؤها قال إذا وطئ الثانية فقد حرمت عليه الأولى حتى تموت أو يبيع الثانية من غير أن يبيعها من شهوه لأجل أن يزوج إلى الأولى

ولا يخفى أن حمل الشيخ يخالف لما اختاره من التفصيل، إلا- أن يحمل الجهل على جهل أن الإخراج من الملك موجب للتحليل لا- جهل التحريم. ويمكن الجمع بين الروايات بأنه إذا كان الوطء بجهاله بالتحريم لم تحرم الأولى، سواء خرجت الثانية عن ملكه أم لا، وإن كان مع العلم حرمت الأولى حتى تخرج الثانية عن ملكه لا بنيه

العود، و حرمت الثانيه حتى تخرج الأولى عن ملكه مطلقا، و هذا التفصيل غير مشهور.

و بالجمله ينبغي القطع بتحريم الأولى حتى تخرج الثانيه عن ملكه لا- بنيه العود فى صوره العلم، و الاحتياط يقتضى اجتنابهما حتى تخرج إحداهما عن ملكه لا بنيه العود مطلقا.

الحديث السابع و الخمسون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٠٣

وَ كُلُّ هَؤُلَاءِ الْمُحَرَّمَاتُ بِالنَّسَبِ فَإِنَّهُنَّ يُحَرَّمْنَ بِالرَّضَاعِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥٨]

٥٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ
يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْقَرَابَةِ.

[الحديث ٥٩]

٥٩ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّضَاعِ فَقَالَ يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ.

[الحديث ٦٠]

٦٠ وَ عَنْهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سَرْحَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ
يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ.

[الحديث ٦١]

٦١ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّضَاعِ فَقَالَ يَحْرُمُ مِنْهُ مَا يَحْرُمُ مِنَ
النَّسَبِ.

وَ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مِثْلَهُ.

[الحديث ٦٢]

٦٢ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَادٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي

الحديث الثامن و الخمسون: حسن.

الحديث التاسع و الخمسون: مجهول.

الحديث الستون: ضعيف.

الحديث الحادى و الستون: صحيح بسنديه.

الحديث الثانى و الستون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٠٤

عَبْدُ اللَّهِ ع قَالَ يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْقَرَابَةِ.

[الحديث ٦٣]

٦٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَصْلُحُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ يَنْكَحَهَا عَمُّهَا وَ لَا خَالَهَا مِنَ الرَّضَاعَةِ.

[الحديث ٦٤]

٦٤ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَمَّا تَنَكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَ لَمَّا عَلَى خَالَتِهَا وَ لَمَّا عَلَى أُخْتِهَا مِنَ الرَّضَاعَةِ وَ قَالَ إِنَّ عَلِيَّ ع ذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ص بِنْتَ حَمْزَةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهَا بِنْتُ أُخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ وَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ

الحديث الثالث و الستون: حسن.

الحديث الرابع و الستون: صحيح.

قوله عليه السلام: و كان رسول الله صلى الله عليه و آله قال فى كشف الغمه: أرضعته ثوبيه مولاه أبى لهب قبل قدوم حليمه أياما بلبن ابنها مسروح، و كانت قد أرضعت قبله عمه حمزه رضى الله عنه.

و فى المغرب: ثوبيه تصغير المره من الثوب، مصدر ثاب يثوب، و بها سميت مولاه أبى لهب التى أرضعت النبى صلى الله عليه و آله و حمزه و أبا سلمه.

و قال الشيخ فى رجاله: أرضعت النبى صلى الله عليه و آله و حمزه ثوبيه امرأه أبى لهب. و لعله اشتباه أو تصحيف من النساخ.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٠٥

ص وَ عَمُّهُ حَمْرَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ رَضَعَا مِنْ امْرَأَةٍ.

[الحديث ٦٥]

٦٥ وَ عَنْهُ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصِيحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبِيدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع ثَمَانِيَةٌ لَا تَحِلُّ مَنَاحَتُهُمْ أُمَّتَكَ أُمَّهَا أُمَّتَكَ وَ أُمَّتَكَ أُخْتُهَا أُمَّتَكَ وَ أُمَّتَكَ وَ هِيَ عَمَّتُكَ مِنَ الرَّضَاعِ وَ أُمَّتَكَ وَ هِيَ خَالَتُكَ مِنَ الرَّضَاعِ وَ أُمَّتَكَ وَ هِيَ

أَرْضَعْتِكَ وَ أُمَّتِكَ وَقَدْ وَطَّئْتُ حَتَّى تَسْتَبْرِئَهَا بِحَيْضِهِ وَ أُمَّتِكَ وَ هِيَ حُبْلَى مِنْ غَيْرِكَ وَ أُمَّتِكَ وَ هِيَ عَلَى سَوْمٍ وَ أُمَّتِكَ وَ لَهَا زَوْجٌ.

وَ مَنَى تَزْوِجَ الرَّجُلِ بِجَارِيَةِ رَضِيَعه فَأَرْضَعَتْهَا امْرَأَتُهُ حُرْمَتًا عَلَيْهِ جَمِيعًا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث الخامس و الستون: ضعيف.

قوله صلوات الله عليه: أمها أمتك أى: مع الدخول بالأم، و كذا الأخت.

قوله عليه السلام: و هى على سوم قال الوالد العلامة قدس الله روحه: أى تريد أن تبيعها على الكراهه أو بعتها على الحرمة. انتهى.

أقول: أو لم يشترها بعد فتكون أمتك، على مجاز المشارفه.

ثم اعلم أن المذكور فى الخبر تسعه، فعدها ثمانية: إما من تصحيف الرواه، أو بعطف الأخير على الثمانية، أو يعد الأوليين واحده، أو الرابع و الخامس واحده لتشابه سببيهما، أو الموطوءه و الحبلى واحده لاشتراكهما فى الاستبراء و العده.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٠٦

[الحديث ٦٦]

٦٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَيَّوَاضٍ عَنِ ابْنِ سَيَّانٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَوْ أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ جَارِيَةَ صَغِيرَةً فَأَرْضَعَتْهَا امْرَأَتُهُ فَسَدَ نِكَاحُهُ.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَفْسُدُ نِكَاحُهُمَا مَعًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦٧]

٦٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرِيَّارَ رَوَاهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قِيلَ لَهُ إِنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ بِجَارِيَةٍ

الحديث السادس و الستون: موثق كالصحيح.

قوله عليه السلام: فسد نكاحه أى: على الكبيره أو الصغيره أو الأعم.

و تفصيل الكلام فى ذلك: أنه إذا كان لرجل زوجتان كبيره و صغيره، فارتضعت الكبيره الصغيره انفسخ نكاحهما، لامتناع الجمع

فى النكاح بين الأم و البنت. ثم إن كان الرضاع بلبن الزوج حرمتا مؤبدا، لصيروره الصغيره بنتا له و الكبيره إما لزوجته، و أم الزوجه تحرم بالعقد على البنت عند الأ-كثر. و إن كان الرضاع بلبن غيره، فإن كان دخل بالكبيره حرمتا أيضا، لأن الكبيره أم الزوجه و الصغيره بنت المدخول بها، و إن لم يكن دخل بالكبيره لم تحرم الصغيره مؤبدا، لأنها ربيبه و لم يدخل بأمها، و إن انفسخ النكاح فيجده إن شاء، أما الكبيره فتحرم بناء على تحريم أم الزوجه مطلقا كما هو المشهور.

الحديث السابع و الستون: ضعيف.

و قيل: فيه إرسال أيضا، لأن أبا جعفر هو الباقر عليه السلام، بقريته ابن شبرمه

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٠٧

صَغِيرِهِ فَأَرْضَ مَعْتَهَا امْرَأَتَهُ ثُمَّ أَرْضَعَتْهَا امْرَأَةً أُخْرَى فَقَالَ ابْنُ شُبْرَمَةَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ الْجَارِيَةُ وَ امْرَأَتَاهُ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ أَخْطَأَ ابْنُ شُبْرَمَةَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ الْجَارِيَةُ وَ امْرَأَتَهُ

الَّتِي أَرْضَعَتْهَا أَوْلًا فَأَمَّا الْأَخِيرَةَ لَمْ تُحْرَمَ عَلَيْهِ لِأَنَّهَا أَرْضَعَتْ ابْنَتَهُ.

وَفِيهِ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْأُولَى إِذَا أَرْضَعَتْ الْجَارِيَةَ حُرِّمَتْ الْجَارِيَةُ عَلَيْهِ لِأَنَّهَا صَارَتْ بِنْتَهُ وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِ الْمَرْأَةُ الْأُخْرَى لِأَنَّهَا أُمُّ امْرَأَتِهِ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ فَإِذَا أَرْضَعَتْهَا الْمَرْأَةُ الْأَخِيرَةَ أَرْضَعَتْهَا وَهِيَ بِنْتُ الرَّجُلِ لِأَنَّ زَوْجَتَهُ فَلَمْ تُحْرَمَ عَلَيْهِ لِأَجْلِ ذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ لِلْحَرِّ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ حَرَائِرٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنًا وَثُلَاثًا وَرُبَاعًا وَالْوَاوُ هُنَا بِمَعْنَى أَوْ بِلَا خِلَافٍ

و ابن مهزيار و لم يلقه عليه السلام. و لا يخفى ما فيه، لأن نقل قول ابن شبرمه لا يتوقف على حياته، مع أن كونه في زمان الباقر عليه السلام غير معلوم.

و اعلم أنه اختلف الأصحاب في تحريم الزوجه الثانيه التي أرضعت الصغيره، قال ابن إدريس و المحقق و أكثر المتأخرين بالتحريم، لأنها تصدق عليها أنها أم زوجته، و إن كان عقدها قد انفسخ، لأنه لا يشترط في صدق المشتق بقاء المعنى، فيدخل تحت قوله " وَ أُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ " .

و قال ابن الجنيد و الشيخ في النهايه: لم تحرم لخروج الصغيره من الزوجيه إلى البنتيه، و لا تصدق عليها عند إرضاع الثانيه أنها زوجه عرفا و لا - شرعا، و يعضده أصاله الإباحه و خبر ابن مهزيار، و الروايه و إن كانت ضعيفه السند لكنها مطابقه لمقتضى الأصل السالم عن المعارض صريحا، فيترجح العمل بمضمونها. انتهى.

و ما أفاده جيد.

و قوله " و فقه ذلك " من كلام الشيخ رحمه الله، لأن الكليني لم يورده في الكافي.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٠٨

وَ مَثْنًا كَانَ

عِنْدَ الرَّجُلِ أَرْبَعٌ نِسْوَةٌ وَ طَلَّقَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يَغْتَدَّ عَلَى أُخْرَى حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّةَ الْمُطَلَّغَةِ

[الحدِيث ٦٨]

٦٨ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنِ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا جَمَعَ الرَّجُلُ أَرْبَعًا فَطَلَّقَ إِحْدَاهُنَّ فَلَا يَتَزَوَّجُ الْخَامِسَةَ حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّةَ الْمَرْأَةِ الَّتِي طَلَّقَ وَ قَالَ لَا يَجْمَعُ مَاءَهُ فِي خَمْسٍ.

[الحدِيث ٦٩]

٦٩ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ ابْنِ أَبِي حَمَزَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ ع عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ أَرْبَعٌ نِسْوَةٍ فَيُطَلِّقُ إِحْدَاهُنَّ أَوْ يَتَزَوَّجُ مَكَانَهَا أُخْرَى قَالَ لَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا.

[الحدِيث ٧٠]

٧٠ وَ عَنْهُ عَنِ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ

الحدِيث الثامن و الستون: حسن الفضلاء.

و المشهور جواز العقد على الخامسة فى العده البائنه، و أطلق المفيد رحمه الله عدم الجواز، و لعل وجهه إطلاق الروايات، كخبر زراره و ابن مسلم، لكن لا يبعد حملها على الطلاق الرجعى، بقريته قوله "لا يجمع ماءه فى خمس" فإن الطلاق البائن لا يتحقق معه جمع الماء فى الخمس و إن بقيت العده، لأنها بالخروج عن عصمه النكاح تصير كالأجنبيه، و المسأله محل إشكال، و إن كان القول بالجواز مؤيدا بالأصل و الشهره، لكن ظاهر أكثر الأخبار مع المفيد، و الأحوط الترك. و قال المحقق بالكراهه، و فى دليله نظر.

الحدِيث التاسع و الستون: ضعيف على المشهور.

الحدِيث السبعون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٠٩

أَبَى نَصِيرٍ عَنِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ فِي رَجُلٍ كَانَتْ تَحْتَهُ أَرْبَعٌ نِسْوَةٍ فَطَلَّقَ وَاحِدَةً ثُمَّ نَكَحَ أُخْرَى قَبْلَ أَنْ تَسْتَكْمِلَ الْمُطَلَّغَةَ الْعِدَّةَ قَالَ فَلْيُلْحِقْهَا بِأَهْلِهَا حَتَّى تَسْتَكْمِلَ الْمُطَلَّغَةَ أَجَلَهَا وَ تَسْتَقْبِلَ الْأُخْرَى عِدَّةَ أُخْرَى وَ لَهَا صِدَاقُهَا إِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهُ مَالُهُ وَ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَهْلُهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا زَوَّجُوهُ وَ إِنْ شَاءُوا لَمْ يُزَوَّجُوهُ.

٧١ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ عَنْ عُبَيْسَةَ بْنِ مُضْعَبٍ قَالَ سَأَلْتُ

قوله عليه السلام: و تستقبل الأخرى عده أخرى أى: سوى عده المطلقة من حين الوطء، لا- بعد انقضاء عده المطلقة، و هو محمول على الشبهه فى الجانبين أو فى أحدهما، فلو علما التحريم فالظاهر عدم الاحتياج إلى

وقوله "فليلحقها بأهلها" لبيان أن هذه العدة لا يلزم أن تكون في بيت الزوج كالرجعيه " و لها صداقها" ظاهره المسمى، و يحتمل مهر المثل بأن يكون المعنى الصداق الذى قرر الشارع لها.

وقوله "إن كان دخل بها" متعلق بالعدة و الصداق معا.

قوله: إن شاء أهلها محمول على العرف أو التقية، إذ لا ولاية على الشيب.

الحديث الحادى و السبعون: ضعيف.

وقال الوالد العلامة طاب ثراه: ظاهره صحه عقد من بدأ باسمه و بطلان عقد الأخيره، و حمل على العقد بها بعد الأخيره، و أطلقت الوحده عليها مجازا لوقوعهما

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١١٠

أَيَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ ثَلَاثُ نِسْوَةٍ فَتَزَوَّجَ عَلَيْهِنَّ امْرَأَتَيْنِ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ فَدَخَلَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ثُمَّ مَاتَ فَقَالَ إِنْ كَانَ دَخَلَ بِالْمَرْأَةِ الَّتِي بِيَدِهَا بِأَسْمِهَا وَ ذَكَرَهَا عِنْدَ عَقْدِ النِّكَاحِ فَإِنَّ نِكَاحَهَا جَائِزٌ وَ لَهَا الْمِيرَاثُ وَ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَ إِنْ كَانَ دَخَلَ بِالْمَرْأَةِ الَّتِي سُمِّيَتْ وَ ذُكِرَتْ بَعْدَ ذِكْرِ الْمَرْأَةِ الْأُولَى فَإِنَّ نِكَاحَهَا بَاطِلٌ وَ لَا مِيرَاثَ لَهَا وَ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ.

وَ مَتَى تَزَوَّجَ بِخَمْسِ نِسْوَةٍ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ فَلْيُخْلِ سَبِيلَ أَيْتِهِنَّ شَاءَ وَ لِيُمْسِكَ أَرْبَعًا

[الحديث ٧٢]

٧٢ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ خَمْسًا فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ قَالَ يُخْلِ سَبِيلَ أَيْتِهِنَّ شَاءَ وَ لِيُمْسِكَ الْأَرْبَعِ.

وَ الْمَجُوسِيُّ إِذَا أَسْلَمَ وَ عِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ فَلْيُمْسِكَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا مِمَّنْ تَحِلُّ مُنَاكَحَتُهُنَّ وَ يُخْلِ سَبِيلَ الْآخَرِ

[الحديث ٧٣]

٧٣ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ هِلَالٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ

و اختلف الأصحاب فيما لو تزوج بخمس فى عقد واحد أو اثنتين و عنده ثلاث، فذهب جماعه إلى التخيير و جماعه إلى البطلان، و لم أعر على قائل بمضمون تلك الروايه، و ردها بعض المتأخرين لضعف السند.

الحديث الثانى و السبعون: حسن.

و حملة القائلون بالبطلان على الإمساك بعقد جديد.

الحديث الثالث و السبعون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١١١

مَجُوسِيٌّ أَسْلَمَ وَ لَهُ سَبْعُ نِسْوَةٍ وَ أَسْلَمَنَ مَعَهُ كَيْفَ يَضَعُ قَالَ يُمَسِّكُ أَرْبَعًا وَ يُطَلِّقُ ثَلَاثًا.

وَ لَا يَجُوزُ لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يَعْقِدَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ حُرَّتَيْنِ وَ لَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ إِمَاءٍ

[الحديث ٧٤]

٧٤ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صِهْفَوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُشِيكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَمْلُوكِ مَا يَحِلُّ لَهُ مِنَ النِّسَاءِ قَالَ حُرَّتَانِ أَوْ أَرْبَعِ إِمَاءٍ.

[الحديث ٧٥]

٧٥ وَ عَنْهُ عَيْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ صِهْفَوَانَ عَنْ مُوسَى عَنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَمَّا يَجْمَعُ الْعَبْدُ الْمَمْلُوكُ مِنَ النِّسَاءِ أَكْثَرَ مِنْ الْحُرَّتَيْنِ.

[الحديث ٧٦]

٧٦ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ إِذَا أَذِنَ الرَّجُلُ لِعَبْدِهِ أَنْ يَتَسَرَّى فِي مَالِهِ فَإِنَّهُ يَتَسَرَّى كَمَا شَاءَ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَذِنَ لَهُ فِي ذَلِكَ

و لا خلاف بين الأصحاب فى التخيير كما يدل عليه الخبر، و الإطلاق بمعنى اللغوى لا الطلاق.

قوله: و لا يجوز للمملوك هذا عندنا موضع وفاق.

الحديث الرابع و السبعون: صحيح.

الحديث الخامس و السبعون: ضعيف كالموثق.

الحديث السادس و السبعون: مثل السابق.

و يدل على جواز التحليل للعبد و سيأتي.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٢، ص: ١١٢

[الحديث ٧٧]

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٢، ص: ١١٢

٧٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَمْلُوكِ يَتَزَوَّجُ أَرْبَعَ حَرَائِرٍ قَالَ لَا يَتَزَوَّجُ إِلَّا حُرَّتَيْنِ إِنْ شَاءَ أَوْ أَرْبَعَ إِمَاءٍ

الحديث السابع و السبعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٢، ص: ١١٣

٥ بَابُ مَنْ يَحْرُمُ نِكَاحَهُنَّ بِالْأَسْبَابِ دُونَ الْأَنْسَابِ

اشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ نِكَاحُ الْكَافِرَةِ مُحْرَّمٌ بِسَبَبٍ كُفْرِهَا سِوَاءَ كَانَتْ عَابِدَةً وَتَنٍ أَوْ مَجُوسِيَّةً أَوْ يَهُودِيَّةً أَوْ نَصْرَانِيَّةً يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَ لَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ فَنَهَى عَنْ

باب من يحرم نكاحهن بالأسباب دون الأنساب قوله: و يدل عليه أيضا قوله تعالى قال البيضاوى: " وَ لَا تُنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ " أى بما تعتصم به الكافرات من عقد و نسب، جمع عصمه، و المراد نهى المؤمنين عن المقام على نكاح المشركات. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٢، ص: ١١٤

تَرْوِيحِ الْمُشْرِكَاتِ قَبْلَ إِيْمَانِهِنَّ وَ نَهْيُهُ تَعَالَى عَلَى الْحَظْرِ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى وَ لَا تُنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ فَنَهَى عَنْ

التَّمَسُّكِ بِعِضْمِهِ الْكَافِرَاتِ وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مِنَ الْكُفَّارِ بِلَا خِلَافٍ أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ سَمَّاهُمْ كُفَّارًا مَعَ إِضَافَتِهِ إِلَيْهِمْ إِلَى
أَهْلِ الْكِتَابِ فِي قَوْلِهِ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَهَذَا نَصٌّ فِي تَسْمِيَّتِهِمْ بِالْكَفَرِ صِرِيحٌ وَفِي ذَلِكَ حَظُّ التَّمَسُّكِ
بِعِضْمَتِهِمْ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ وَيُؤَكِّدُ هَذَا الظَّاهِرَ مَا رَوَاهُ

و اعلم أنه أجمع علماؤنا كاهه على أنه لا يجوز للمسلم

أن ينكح غير الكتاييه من أصناف الكفار، و اختلفوا فى الكتاييه على أقوال:

الأول: التحريم مطلقا، اختاره المرتضى و الشيخ فى أحد قوليه، و هو أحد قولى المفيد، و قواه ابن إدريس.

الثانى: جواز متعه اليهود و النصرى اختيارا و الدوام اضطرارا، ذهب إليه الشيخ فى النهايه و ابن حمزه و ابن البراج.

الثالث: عدم جواز العقد بحال، و جواز ملك اليمين، و هو أحد أقوال الشيخ.

الرابع: جواز المتعه و ملك اليمين لليهوديه و النصرانيه و تحريم الدوام، و هو اختيار أبى الصلاح و سلا و أكثر المتأخرين.

الخامس: تحريم نكاحهن مطلقا اختيارا، و تجويزه مطلقا اضطرارا، و تجويز ملك اليمين، اختاره ابن الجنيد.

السادس: التجويز مطلقا، و هو اختيار ابن بابويه و ابن أبى عقيل، و يدل عليه قوله تعالى " وَ أَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ " و قوله تعالى " وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ " قالوا: و دعوى نسخها بقوله تعالى " وَ لَا تُمْسِكُوا بِعَصَمِ

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١١٥

[الحدِيث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ قَالَ قَالَ لِي أَبُو الْحَسَنِ الرُّضَا
ع يَا أَبَا مُحَمَّدٍ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ بِنَصِيْرَائِيهِ عَلَى مُسْلِمِهِ قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ وَ مَا قَوْلِي بَيْنَ يَدَيْكَ قَالَ لَتَقُولَنَّ فَإِنَّ ذَلِكَ يُعْلَمُ
بِهِ قَوْلِي قُلْتُ لَا يَجُوزُ تَزْوِيْجُ النَّصِيْرَائِيهِ عَلَى الْمُسْلِمِ وَ لَا عَلَى غَيْرِ مُسْلِمِهِ قَالَ لِمَ قُلْتُ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ
حَتَّى يُؤْمِنَ قَالَ فَمَا تَقُولُ فِي هَذِهِ آيَةِ وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ فَقُلْتُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَ لَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ
حَتَّى يُؤْمِنَ نَسَخَتْ هَذِهِ

الآيَةَ فَتَبَسَّمَ ثُمَّ سَكَتَ.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ عَنِ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِئَابٍ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا يَنْبَغِي نِكَاحُ أَهْلِ الْكِتَابِ قُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ وَ أَيْنَ تَحْرِيْمُهُ قَالَ قَوْلُهُ وَ لَا تُمَسِّكُوا بَعْضَهُمُ الْكُوفِرِ

الْكُوفِرِ " لم يثبت، فإن النسخ لا يثبت بخبر الواحد، خصوصا مع معارضته لما هو أصح منه.

الحديث الأول: موثق كالصحيح.

قوله: فتبسم ثم سكت يشكل بما روى من أن آيات سورة المائدة كلها محكمه لم تنسخ.

الحديث الثاني: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١١٦

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِئَابٍ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ فَقَالَ هِيَ مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ وَ لَا تُمَسِّكُوا بَعْضَهُمُ الْكُوفِرِ.

[الحديث ٤]

٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ الطَّاطِرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ طَعَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَ نِكَاحِهِمْ حَلَالٌ هُوَ قَالَ نَعَمْ قَدْ كَانَتْ تَحْتَ طَلْحَةَ يَهُودِيَّةً.

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ نِكَاحِ الْيَهُودِيَّةِ وَ النَّصِيرَانِيِّ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ أَمَا عَلِمْتَ

وقال الوالد العلامة برد الله مضجعه: ظاهر قوله عليه السلام "لا ينبغي الكراهه و أما قوله عليه السلام "لا تمسكوا" فيمكن أن يكون أعم من الحرمة و الكراهه، و يكون فى الكتابيه للكراهه و فى الوثنيه للحرمة.

الحديث الثالث: حسن.

قوله عليه السلام: هي منسوخة قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: يمكن أن يكون إباحتها منسوخة بالكراهة فإن النهي أعم منها و من الحرمه.

الحديث الرابع: موثق.

و يدل ظاهرا على طهاره أهل الكتاب و حليه نكاحهم.

الحديث الخامس: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١١٧

أَنَّهُ كَانَ تَحْتَ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ - يَهُودِيَّةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ص.

[الحديث ٦]

٦ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ وَ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ الْمُؤْمِنِ يَتَزَوَّجُ بِالْيَهُودِيَّةِ وَ النَّصِيرَانِيَّةِ قَالَ إِذَا أَصَابَ الْمُسْلِمَةَ فَمَا يَصْنَعُ بِالْيَهُودِيَّةِ وَ النَّصِيرَانِيَّةِ فَقُلْتُ لَهُ يَكُونُ لَهُ فِيهَا الْهُوَى فَقَالَ إِنْ فَعَلَ فَلَيْمَنْعَهَا مِنْ شُرْبِ الْخَمْرِ وَ أَكْلِ لَحْمِ الْخِنْزِيرِ وَ اعْلَمْ أَنَّ عَلَيْهِ فِي دِينِهِ فِي تَزْوِجِهِ إِيَّاهَا عِصَاةً.

وَ مَا جَرَى مَجْرَى هَذِهِ الْأَخْبَارِ مِمَّا تَصَمَّنَ إِبَاحَةَ نِكَاحِ الْيَهُودِيَّاتِ وَ النَّصِيرَانِيَّاتِ فَإِنَّهَا تَحْتَمِلُ وَجُوهًا مِنَ التَّأْوِيلِ مِنْهَا أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَخْبَارُ خَرَجَتْ مَخْرَجَ التَّقْيِينِ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ خَالَفَنَا يَذْهَبُ إِلَى إِبَاحِهِ ذَلِكَ فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَخْبَارُ وَرَدَتْ وَفَقًا لَهُمْ كَمَا وَرَدَتْ أَخْبَارٌ كَثِيرَةٌ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَ مِنْهَا أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَخْبَارُ تَنَاوَلَتْ إِبَاحَةَ مَنْ

لَا تَكُونُ مُسْتَبْصِرَةً مُعْتَقِدَةً لِلْكَفْرِ مُتَدَيِّنَةً بِهِ بَلْ تَكُونُ مُسْتَضْعَفَةً فَإِنَّ نِكَاحَ مَنْ يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى جَائِزٌ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٧]

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْمُحَلَّبِيِّ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ ابْنِ أَبِي عَرِينَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ نِكَاحِ الْيَهُودِيِّهِ وَالنَّصْرَانِيِّهِ قَالَ لَا يَصْلُحُ لِلْمُسْلِمِ نِكَاحُ الْيَهُودِيِّهِ وَالنَّصْرَانِيِّهِ إِنَّمَا يَحِلُّ

الحديث السادس: صحيح.

و الغضاضة هي المذلة و المنقصه.

الحديث السابع: ضعيف.

و يمكن أن يكون المراد بالبله بالبه من المخالفين.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١١٨

مِنْهُنَّ نِكَاحُ الْبُلْهَةِ.

وَ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ إِبَاحَةً فِي حَالِ الضَّرُورَةِ وَ عِنْدَ عَدَمِ الْمُسْلِمِ وَ يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى إِبَاحَةِ الْمَيْتَةِ وَ الدَّمِ عِنْدَ الْخَوْفِ عَلَى النَّفْسِ وَ الَّذِي يُبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٨]

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنِ يُونُسَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا يَتَّبِعِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ يَهُودِيَّةً وَ لَا نَصْرَانِيَّةً وَ هُوَ يَجِدُ مُسْلِمَةً حُرَّةً أَوْ أُمَّةً.

[الحديث ٩]

٩ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَنِ أَبِي أَيُّوبَ عَنِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ قَالَ كَتَبَ بَعْضُ إِخْوَانِي أَنْ أَسْأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ مَسَائِلَ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْأَسِيرِ هَلْ يَتَزَوَّجُ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَقَالَ أَكْرَهُ ذَلِكَ فَإِنْ فَعَلَ فِي بِلَادِ الرُّومِ فَلَيْسَ هُوَ بِحَرَامٍ وَ هُوَ نِكَاحٌ وَ أَمَّا فِي التُّرْكِ وَ الدَّيْلَمِ وَ الْخَزَرِ فَلَا يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ.

وَ مِنْهَا أَنْ تَكُونَ هَذِهِ إِبَاحَةً فِي الْعَقْدِ عَلَيْهِنَّ عَقْدَ الْمُتَعَةِ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِيمَا مَضَى وَ يَزِيدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

الحديث الثامن: مجهول.

الحديث التاسع: ضعيف.

و هو مما يدل على جواز نكاح النصارى مطلقا، و لعل الشيخ إنما أورده هنا لأن الكون فى بلاد الكفار مظنه الاضطرار. ثم إن الخبر يدل على ما ذكره الأكثر من أنه لا فرق فى أهل الكتاب بين الحربى منهم و الذمى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١١٩

[الحديث ١٠]

١٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِيانِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَا بَأْسَ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْيَهُودِيَّةَ وَ النَّصْرَانِيَّةَ مُتَعَةً وَ عِنْدَهُ امْرَأَةٌ.

فَأَمَّا مَا رُوِيَ مِنَ الْأَحَادِيثِ مِمَّا يَنْصَرِّمُنُ أَحْكَامَ مَا يَبْتَنِي عَلَى صِحِّهِ الْعَقْدِ مِثْلَ الْمِيرَاثِ وَ الطَّلَاقِ وَ الْعِدَّةِ وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ جَمِيعَ مَا ذَكَرْنَاهُ وَ يَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَحْكَامُ مَخْصُوصَةً بِمَنْ كَانَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا وَ عِنْدَهُ يَهُودِيَّةٌ أَوْ نَصْرَانِيَّةٌ ثُمَّ أَشْلَمَ هُوَ فَإِنَّ الْعَقْدَ لَا يَزُولُ بِإِسْلَامِهِ بَلْ يَكُونُ ثَابِتًا وَ تَجْرِي هَذِهِ الْأَحْكَامُ عَلَيْهِ حَسَبَ مَا وَرَدَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١١]

١١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ فِي رَجُلٍ هَاجَرَ وَ تَرَكَ امْرَأَتَهُ فِي الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَحِقَتْ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ أَيْمُسِكُهَا بِالنِّكَاحِ أَوْ تَنْقَطِعَ عِصْمَتُهَا قَالَ لَا بَلْ يُمَسِّكُهَا وَ هِيَ

الحديث العاشر: ضعيف على المشهور.

و قال الوالد العلامة تغمده الله بالرحمة: الخبر متروك الظاهر، و تحمل المرأة على الكتابية أو الأمة، لما رواه الكليني فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا تتزوج اليهودية و النصرانية على المسلمة، و فى معناه أخبار أخر.

و الظاهر أنه لا خلاف بينهم فى عدم الجواز إلا مع الإذن، فيحمل هذا الخبر عليه، أو على ما ذكر آنفا، و على أى حال يدل على الجواز، و به يجمع بين الأخبار بحمل أخبار الجواز على المتعة و المنع على الدوام كما فعله الأكثر، لكن الحمل على الكراهة أظهر، كما فعله الشهيد الثانى رحمه الله، و تبعه من بعده

من المتأخرين.

الحديث الحادى عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٢٠

امراته.

وَمَتَّى أَسْلَمَتِ الْمَرْأَةُ وَ لَمْ يُسَلِّمْ زَوْجَهَا فَإِنَّهُ يَمْلِكُ عَقْدَ نِكَاحِهَا إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقْرُبُهَا وَ لَا يَمْكَنُ مِنَ الْخُلُوهِ بِهَا

[الحديث ١٢]

١٢ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا ع أَنَّهُ قَالَ فِي الْيَهُودِيِّ وَ النَّصْرَانِيِّ وَ الْمَجُوسِيِّ إِذَا أَسْلَمَتِ امْرَأَتُهُ وَ لَمْ يُسَلِّمْ قَالَ هُمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا وَ لَا يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا وَ لَا يُتْرَكُ أَنْ يَخْرُجَ بِهَا مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ إِلَى دَارِ الْكُفْرِ

و حمل على الكتابيه، و لا خلاف فى جواز نكاح الكتابيه استدامه، و إنما الخلاف فى الابتداء، و لا يبطل النكاح بإسلامه، سواء كان قبل الدخول أو بعده.

الحديث الثانى عشر: ضعيف.

و قال فى المسالك: إذا أسلمت زوجه الكافر دونه، فإن كان قبل الدخول انفسخ النكاح فى الحال، لعدم العده و لا مهر. و إن كان بعد الدخول وقف الفسخ على انقضاء العده، أى عده الطلاق من حين إسلامها، و إن انقضت و هو على كفره بانت، و لا فرق فى ذلك بين أن يكون الزوج كتابيا أو وثنيا، ففى الوثنى موضع وفاق، و فى الكتابى هو أصح القولين. و قال الشيخ فى النهايه و كتابى الأخبار:

إن كان الزوج بشرائط الذمه كان نكاحه باقيا، غير أنه لا- يمكن من الدخول عليها ليلا و لا من الخلوه بها استنادا إلى روايه جميل. و العجب أنه فى الخلاف وافق الجماعه على انفساخ النكاح بخروجها من العده محتجا بإجماع الفرقه.

و اعلم أنه على قول الشيخ لا فرق بين قبل الدخول و بعده، لتناول الأدله للحالتين. و

ربما يفهم من عبارته بعض الاختصاص بما بعد الدخول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٢١

[الحديث ١٣]

١٣ وَ أَمَّا الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنِ الرَّجُلِ تَكُونُ لَهُ الزَّوْجَةُ النَّصِيرَاتِيَّةُ فَتُسَلِّمُ هَلْ يَحِلُّ لَهَا أَنْ تُقِيمَ مَعَهُ قَالَ إِذَا أُسْلِمَتْ لَمْ تَحِلَّ لَهُ قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ فَإِنَّ الزَّوْجَ أُسْلِمَ بَعِيدَ ذَلِكَ أَيْ كَوْنًا عَلَى النِّكَاحِ قَالَ لَا بِتَرْوِيجٍ جَدِيدٍ.

وَ لَا يُنَافِي الْخَبَرَ الْأَوَّلَ لِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ يَكُونُ قَدْ تَرَكَ شَرَائِطَ الذَّمِّ فَإِنْ كَانَ حَالُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ وَ أُسْلِمَتْ امْرَأَتُهُ فَإِنَّهُ يُنْتَظَرُ بِهِ مُدَّةَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فَإِذَا أُسْلِمَ كَانَ أَحَقَّ بِهَا وَ أَنْ لَمْ يُسَلِّمْ فَقَدْ بَانَ مِنْهُ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ مَتَى أَخْلَوْا بِشَرَائِطِ الذَّمِّ بَطَلَتْ ذِمَّتُهُمْ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٤]

١٤ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْجُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَّابٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص

الحديث الثالث عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: لا- بتزوج جديد يمكن حمله على ما بعد العده، فإن الظاهر أن لا- نفى للكون على النكاح، وقوله " بتزوج جديد " على المعلوم أى رجل آخر، أو على المجهول أى يوقع عقد جديد.

وقال الوالد العلامة قدس سره: أى يكفى النكاح السابق. و فى بعض النسخ " لا بتزويج جديد " كالسابق، أو المراد لا يكفى بل يحتاج إلى تزويج جديد، و حينئذ يحمل على ما قبل الدخول، فإنه يفسخ فى الحال.

الحديث الرابع عشر: موثق.

و لا يخفى ما فى الاستشهاد به.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٢٢

قَبْلَ الْجِزْيَةِ مِنْ أَهْلِ الذَّمِّ عَلَى أَنْ لَا يَأْكُلُوا الرِّبَا وَ لَا يَأْكُلُوا لَحْمَ الْخَنزِيرِ وَ لَا يَنْكِحُوا الْأَخْوَاتِ وَ لَا بَنَاتِ الْأَخ

وَ لَا بَنَاتِ الْأَخْتِ فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ بَرِئَتْ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَ ذِمَّةُ رَسُولِهِ قَالَ فَلَيْسَ لَهُمْ الْيَوْمَ ذِمَّةٌ.

وَ الَّذِي يُدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مَتَى خَرَجْتُ مِنَ الْعِدَّةِ بَأَنْتَ مِنْهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٥]

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبَرْقِيِّ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ عَلِيِّ ع أَنَّ امْرَأَةً مَجُوسِيَّةً أَسْلَمَتْ قَبْلَ زَوْجِهَا قَالَ عَلِيُّ ع أ تُسَلِّمُ قَالَ لَا فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ قَالَ إِنْ أَسْلَمْتَ قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فَهِيَ امْرَأَتُكَ وَ إِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا قَبْلَ أَنْ تُسَلِّمَ ثُمَّ أَسْلَمْتَ فَأَنْتَ خَاطِبٌ مِنَ الْخَطَابِ.

[الحديث ١٦]

١٦ وَ عَنْهُ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الطَّيَالِسِيِّ عَنِ ابْنِ رِثَابٍ وَ أَبَانَ جَمِيعًا عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ مَجُوسِيٍّ كَانَتْ تَحْتَهُ امْرَأَةٌ عَلَى دِينِهِ فَأَسْلَمَ أَوْ أَسْلَمَتْ قَالَ يُنْتَظَرُ بِذَلِكَ انْقِضَاءُ عِدَّتِهَا فَإِنْ أَسْلَمَتْ أَوْ أَسْلَمَ قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فَهِيَ امْرَأَةٌ عَلَى نِكَاحِهَا الْأَوَّلِ وَ إِنْ هِيَ لَمْ تُسَلِّمْ حَتَّى تَنْقُضِيَ الْعِدَّةَ فَقَدْ بَأَنْتَ مِنْهُ.

وَ الَّذِي يُدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَتَى كَانَ بِشَرَايِطِ الذِّمَّةِ لَا تَبِينُ مِنْهُ وَ إِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا مَا رَوَاهُ

الحديث الخامس عشر: ضعيف على المشهور.

الحديث السادس عشر: مجهول.

و يدل على بطلان نكاح المجوسية بإسلام الزوج، و هو مخالف للمشهور كما عرفت، إذ علقوا الحكم على أهل الكتاب مطلقا، و لم يفرقوا بين المجوسية و غيرها و نقلوا عليه الإجماع.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٢٣

[الحديث ١٧]

١٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ إِنْ أَهْلَ الْكِتَابِ وَ جَمِيعٌ مِنْ لَهُ ذِمَّةٌ إِذَا أَسْلَمَ أَحَدُ الرِّجَالِ فَهِيَ عَلَى نِكَاحِهَا وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُخْرِجَهَا مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ إِلَى غَيْرِهَا وَ لَا يَبِيتَ مَعَهَا وَ لَكِنَّهُ يَأْتِيهَا بِالنَّهَارِ وَ أَمَّا الْمُسْرِكُونَ مِثْلَ مُشْرِكِي الْعَرَبِ وَ غَيْرِهِمْ فَهُمْ عَلَى نِكَاحِهِمْ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَإِنْ أَسْلَمَتِ الْمَرْأَةُ ثُمَّ أَسْلَمَ الرَّجُلُ قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فَهِيَ امْرَأَتُهُ وَ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَقَدْ بَأَنْتَ مِنْهُ وَ لَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا وَ كَذَلِكَ جَمِيعٌ مِنْ لَهُ ذِمَّةٌ لَهُ وَ لَا يَتَّبِعِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ يَهُودِيَّةً وَ لَا نَصْرَانِيَّةً وَ هُوَ يَجِدُ حُرَّةً أَوْ أَمَةً.

قَالَ الشَّيْخُ

رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا يُجُوزُ نِكَاحُ النَّاصِيَةِ الْمُظْهِرَةِ لِعَدَاوَةِ آلِ مُحَمَّدٍ ع وَ لَا بَأْسَ بِنِكَاحِ الْمُسْتَضْعَفَاتِ مِنْهُنَّ

الحديث السابع عشر: حسن.

قوله: المظهره يظهر من أول كلامه جواز نكاح المخالفين غير النواصب، و من آخره عدم جواز غير المستضعفين منهم. و يمكن توجيه كلامه بثلاثة أوجه:

الأول: حمل المستضعفين على جميع المخالفين.

الثاني: حمل النواصب على ما يعم المخالفين غير المستضعفين أيضا، فإن من أظهر العداوه للشيعة من حيث كونهم شيعة فكأنه أظهر العداوه لأئمتهم عليهم السلام كما يظهر من بعض الأخبار.

الثالث: أن يكون المراد بنفى البأس نفى الكراهه في المستضعفين، فيظهر منه الكراهه في غيرهم من المخالفين. و الأوسط أوفق لما فهمه الأصحاب من كلامه لفحواي أكثر الأخبار.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٢٤

يَدُلُّ عَلَى ذَلِكِ مَا ثَبَتَ مِنْ كَوْنِ هَؤُلَاءِ كُفَّارًا بِأَدْلِهِ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ شَرْحِهَا وَإِذَا ثَبَتَ كُفْرُهُمْ فَلَمَّا تَجُوزُ مَنَاقِحَتُهُمْ حَسَبَ مَا قَدَّمَاهُ وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٨]

١٨ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَتَزَوَّجُ الْمُؤْمِنُ بِالنَّاصِيَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِذَلِكَ.

[الحديث ١٩]

١٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُ

الحديث الثامن عشر: موثق.

و لا خلاف في عدم جواز تزويج الناصبي و الناصبيه، و اختلف في غيرهم من أهل الخلاف، فذهب الأكثر إلى اعتبار الإيمان في جانب الزوج دون الزوجه، و ادعى بعضهم الإجماع عليه، و ذهب ابن حمزه و المحقق إلى الاكتفاء بالإسلام مطلقا، و أطلق ابن إدريس في موضع من السرائر أن المؤمن ليس له أن يتزوج مخالفه له في الاعتقاد، و الأول أظهر في الجمع بين الأخبار.

و يظهر من بعض الأخبار أن مناكحتهم مجوزة في زمان الهدنه و التقيه، للتوسعه على الشيعة، و عند ظهور الحق يكون حكمهم حكم المشركين في المناكحه و غيرها و به يمكن الجمع بين بعض الأخبار أيضا، و الله يعلم.

الحديث التاسع عشر: صحيح.

قوله: هل يزوجه المؤمن في الكافي بسند آخر عن ابن سنان "هل تزوجه المؤمنه" و ظاهره كون غير

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٢٥

أَيَا عَبِيدِ اللَّهِ عَنِ النَّاصِبِ الَّذِي عُرِفَ نَصِيْبُهُ وَ عِدَاوَتُهُ هَلْ يُزَوِّجُهُ الْمُؤْمِنُ وَ هُوَ قَادِرٌ عَلَى رَدِّهِ وَ هُوَ لَمَّا يَعْلَمُ بِرَدِّهِ قَالَ لَا يَتَزَوَّجُ الْمُؤْمِنُ النَّاصِبِيَّةَ وَ لَا يَتَزَوَّجُ النَّاصِبُ مُؤْمِنَةً وَ لَا يَتَزَوَّجُ الْمُشْتَضَعُفُ مُؤْمِنَةً.

[الحديث ٢٠]

٢٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ع فَقَالَ إِنَّ امْرَأَتَكَ الشَّيْبَانِيَّةَ خَارِجِيَّةٌ تَشْتِمُ عَلِيًّا فَإِنْ سَرَّكَ أَنْ أَسْمِعَكَ ذَلِكَ مِنْهَا أَسْمِعْتُكَ فَقَالَ نَعَمْ قَالَ فَإِذَا كَانَ غَدًا حِينَ تُرِيدُ أَنْ تَخْرُجَ كَمَا كُنْتَ تَخْرُجُ فَعُدِّي وَ اكْمُنِي فِي جَانِبِ

الدَّارِ قَالَ فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ كَمَنَّ فِي جَانِبِ الدَّارِ وَجَاءَ الرَّجُلُ فَكَلَّمَهَا فَتَبَيَّنَ ذَلِكَ مِنْهَا فَخَلَى سَبِيلَهَا وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ.

[الحديث ٢١]

٢١ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ سِنْدِيٍّ عَنِ الْفَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الْمَرْأَةِ الْعَارِفَةِ هَلْ أَرْوَجُهَا النَّاصِبَ قَالَ لَا لِأَنَّ النَّاصِبَ كَافِرٌ قَالَ فَأَرْوَجُهَا الرَّجُلَ غَيْرَ النَّاصِبِ وَلَا الْعَارِفَ فَقَالَ غَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ.

[الحديث ٢٢]

٢٢ وَعَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رَبَاطٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ ذَكَرَ النَّاصِبُ فَقَالَ

المستضعف من النواصب.

الحديث العشرون: موثق كالصحيح.

الحديث الحادي والعشرون: ضعيف.

و ظاهره الكراهه.

الحديث الثاني والعشرون: موثق.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٢٦

لَا تُنَاكِحُهُمْ وَلَا تَأْكُلْ ذَبِيحَتَهُمْ وَلَا تَسْكُنْ مَعَهُمْ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ فَأَمَّا الَّذِي رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عِ بِمَ يَكُونُ الرَّجُلُ مُسْلِمًا يَحِلُّ مُنَاكِحَتَهُ وَ مُوَارَثَتَهُ وَ بِمَ يَحْرُمُ دَمُهُ فَقَالَ يَحْرُمُ دَمُهُ بِالْإِسْلَامِ إِذَا أَظْهَرَ وَ تَحِلُّ مُنَاكِحَتُهُ وَ مُوَارَثَتُهُ.

فَلَيْسَ مُنَافٍ لِمَا قَدَّمَناه لِأَنَّ مَنْ أَظْهَرَ مِنْهُ الْعِدَاوَةَ وَ النَّصْبَ لِأَهْلِ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ص لَا يَكُونُ قَدْ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ بَلْ يَكُونُ عَلَى غَايَةِ فِي إِظْهَارِ الْكُفْرِ وَ الْخُبْرِ إِنَّمَا تَضَمَّنَ مَنْ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ وَ هُوَ لَاءٍ لَيْسُوا بِظَاهِرِي الْإِسْلَامِ

[الحديث ٢٤]

٢٤ وَ الَّذِي رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تَزَوَّجُوا فِي

الشُّكَاكِ وَ لَا تُزَوِّجُوهُمْ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تَأْخُذُ مِنْ دِينِ زَوْجِهَا وَ يَقْهَرُهَا عَلَى دِينِهِ.

فَلَيْسَ بِمُتَافٍ لِمَا قَدَّمْنَا لَهُ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُسْتَضْعَفَاتِ وَ الْبُلْهِ مِنْهُنَّ دُونَ الْمُعْلَنَاتِ الْمَشْهُورَاتِ بِعِدَاوِهِ مِنْ ذِكْرِنَاهُ وَ يُبَيِّنُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٥]

٢٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِيِّ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَتَزَوَّجُ مُرْجِنَةً أَوْ حُرُورِيَّةً قَالَ لِمَا عَلَيْكَ بِالْبُلْهِ مِنَ النِّسَاءِ قَالَ زُرَّارَةُ فَقُلْتُ وَ اللَّهُ مَا هِيَ إِلَّا مُؤْمِنَةٌ أَوْ كَافِرَةٌ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ أَيْنَ أَهْلُ ثَنُوى اللَّهِ قَوْلُ اللَّهِ أَصْدَقُ مِنْ قَوْلِكَ - إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَ النِّسَاءِ وَ الْوَلَدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَهُ وَ لَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا

الحديث الثالث و العشرون: صحيح.

الحديث الرابع و العشرون: موثق.

الحديث الخامس و العشرون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٢٧

[الحديث ٢٦]

٢٦ وَ عَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ جَمِيلٍ عَنِ زُرَّارَةَ قَالَتْ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَ عَلَيْكَ بِالْبُلْهِ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا تَنْصِبُ وَ الْمُسْتَضْعَفَاتِ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنِ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنِ زُرَّارَةَ قَالَتْ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَ أَصْلَحَكَ اللَّهُ إِنِّي أَتَخَوَّفُ أَنْ لَا يَجِلَّ لِي أَنْ أَتَزَوَّجَ يَعْنِي مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى مِثْلِ مَا هُوَ عَلَيْهِ فَقَالَ مَا يَمْنَعُكَ مِنَ الْبُلْهِ مِنَ النِّسَاءِ قُلْتُ وَ مَا الْبُلْهُ قَالَ هُنَّ الْمُسْتَضْعَفَاتُ اللَّاتِي لَا يَنْصِبْنَ وَ لَا يَعْرِفْنَ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ سَافَحَ امْرَأَةً وَ هِيَ ذَاتُ بَعْلِ لَمْ يَجِلَّ لَهُ الْعَقْدُ

قوله عليه السلام: و أين أهل تقوى الله قول الله فى بعض النسخ " تقرئ " و فى الكافى " فأين أهل ثنوى الله عز و جل قول الله " إلى آخره.

وقال الفاضل التستري رحمه الله: و الصواب " ثنوى الله " و المراد منه الاستثناء أى أين من استثناءه الله بقوله " إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنْ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ " .

قال فى الصحاح: الثنيا بالضم الاسم من الاستثناء، و كذلك الثنوى بالفتح.

الحديث السادس و العشرون: صحيح.

الحديث السابع و العشرون: صحيح.

قوله: لم يحل له العقد هذا الحكم مقطوع به فى كلام الأصحاب مدعى عليه الإجماع، و استدل عليه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٢٨

عَلَيْهَا أَبَدًا وَ كَذَلِكَ إِنْ سَافَحَهَا وَ هِيَ فِي عِدَّةٍ مِنْ بَعْلِ لَهَا عَلَيْهَا رَجْعَةٌ فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا

بمرفوعه أحمد بن محمد و خبر أديم بن الحر.

و قال السيد فى شرح النافع: فى الروايتين ضعف من حيث السند و قصور من حيث الدلالة، و من ثم نسب المحقق فى الشرائع الحكم إلى قول مشهور مؤذنا بتوقفه

فيه، و هو فى محله، و ذات العده الرجعيه زوجه بخلاف البائن، فلو زنى بذات العده البائن أو عده الوفاه، فالوجه أنها لا تحرم عليه، و ليس لأصحابنا فى ذلك نص. انتهى.

و فى التحرير استوجه عدم التحريم و قال: ليس لأصحابنا فيه نص. ثم مال إلى التحريم.

و قال فى شرح النافع: و يحتمل التحريم مع العلم. انتهى.

و هل يلحق بها الموطوءه بالملك؟ وجهان، أصحابهما: عدم التحريم.

و أما العقد على ذات البعل، فلا ريب فى تحريمه، و المشهور أنها لا تحرم بمجرد العقد، و فى المسألة وجه بالتحريم مع العلم بكونها ذات بعل قياساً على المعتده بالطريق الأولى، و فيه نظر. هذا مع عدم الوصول، و أما معه فإن كان عالماً بالتحريم فهو زان محصن، و الزنا بذات البعل يقتضى التحريم مؤبداً كما مر و إن كان جاهلاً قيل: تحرم كالمعتده، و قيل: لا تحرم تمسكاً بمقتضى الأصل و استضعافاً لدليل التحريم، و بعض الروايات تدل على عدم التحريم، و لا- يبعد حمل أخبار النهى على الكراهه، و الاجتناب أحوط.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٢٩

[الحدِيث ٢٨]

٢٨ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ وَ عَلِمَ أَنَّ لَهَا زَوْجًا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَ لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا.

[الحدِيث ٢٩]

٢٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أُدَيْمِ بْنِ الْحُرِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ الَّذِي تَزَوَّجَ وَ لَهَا زَوْجٌ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا ثُمَّ لَا يَتَعَاوَدَانِ أَبَدًا.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ عَقَدَ عَلَى امْرَأَةٍ فِي عِدَّتِهَا وَ هُوَ عَالِمٌ بِذَلِكَ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَ لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٣٠]

٣٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنِ الْمِثْمِيِّ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ وَ دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أُدَيْمِ بْنِ يَبَاعِ الْهَرَوِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّهُ قَالَ الْمُلَاعَنَةُ إِذَا لَاعَنَهَا زَوْجُهَا لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا وَ الَّذِي يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فِي عِدَّتِهَا وَ هُوَ يَعْلَمُ لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا وَ الَّذِي يُطَلِّقُ الطَّلَاقَ الَّذِي لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ

الحديث الثامن و العشرون: مرفوع.

الحديث التاسع و العشرون: موثق كالصحيح.

الحديث الثلاثون: موثق.

و فى بعض النسخ " عن المثنى " بدل " الميثمى " كما فى الكافى، فالخبر حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٣٠

وَيَتَزَوَّجُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا وَ الْمُحْرِمُ إِذَا تَزَوَّجَ وَ هُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ حَرَامٌ عَلَيْهِ لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا.

[الحديث ٣١]

٣١ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ

و اعلم أنه إذا تزوج الرجل امرأه فى عدتها، فالعقد فاسد قطعاً، ثم إن كان عالماً بالعدده و التحريم حرمت بمجرد العقد، و إن كان جاهلاً بالعدده أو التحريم لم تحرم إلا بالدخول، و تلك الأحكام موضع نص و وفاق.

ثم اعلم أن ظاهر إطلاق النصوص و عبارات الأصحاب يقتضى أن الدخول مع الجهل يقتضى التحريم إن كان العقد فى العده و إن لم يكن الدخول فيها، لكن ذكر فى المسالك أن وطئ الجاهل بالتحريم بعد العده لا أثر له فى التحريم و إن تجدد له العلم، و إنما المحرم الوطء فيها، أو العلم بالتحريم

حاله العقد، ولا أعلم في الرواية ولا لغيره تصريحاً بما ذكره.

ولا فرق في الأحكام المذكورة بين العدة الرجعية والبائنة و عده الوفاة و عده الشبهة، ولا بين العقد الدائم والمنقطع. وفي إلحاق مده الاستبراء بالعدة وجهان أقربهما: العدم.

ويجوز الوجهان في العقد الواقع بعد الوفاة المجهوله ظاهراً، والأقوى عدم التحريم لعدم وقوعه في العدة، لأنها إنما تكون بعد بلوغ الخبر.

الحديث الحادى و الثلاثون: موثق.

ولا خلاف في تحريم عقد المحرم مع العلم بالتحريم، وإن كان جاهلاً فسد عقده و لم تحرم على الأشهر الأقوى، و منهم من أطلق التحريم من غير فرق بين

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٣١

أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ يَمُوتُ زَوْجُهَا فَتَضَعُ وَ تَزُوجُ قَبِيلَ أَنْ تَمُضِيَ لَهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَ عَشْرٌ فَقَالَ إِذَا كَانَ دَخَلَ بِهَا فُرْقٌ بَيْنَهُمَا ثُمَّ لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَيْدَاءٌ وَ اعْتَدَّتْ بِمَا بَقِيَ عَلَيْهَا مِنَ الْأَوَّلِ وَ اسْتَقْبَلَتْ عِدَّةَ أُخْرَى مِنَ الْآخِرِ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا فُرْقٌ بَيْنَهُمَا وَ اعْتَدَّتْ مَا بَقِيَ عَلَيْهَا مِنَ الْأَوَّلِ وَ هُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَابِ.

قَوْلُهُ ع وَ هُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَابِ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ عَقَدَ عَلَيْهَا وَ هُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهَا فِي عِدَّةٍ فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ لَهُ الْعُقُودُ عَلَيْهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣٢]

٣٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيِّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ

يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فِي عِدَّتِهَا بِجَهَالِهِ أَوْ هِيَ مِمَّنْ لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا فَقَالَ لَا أَمَّا إِذَا كَانَ بِجَهَالِهِ فَلْيَتَزَوَّجْهَا بَعِيدَ مَا تَنْقُضِي عِدَّتَهَا وَ قَدْ يُعَدُّ
النَّاسُ فِي الْجَهَالَةِ بِمَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ فَقُلْتُ بِأَيِّ الْجَهَالَتَيْنِ أَعْدُرُ بِجَهَالَتِهِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ ذَلِكَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ أَمْ بِجَهَالَتِهِ أَنَّهَا فِي عِدِّهِ
فَقَالَ إِخِيدَى الْجَهَالَتَيْنِ أَهْوَنُ مِنَ الْأُخْرَى الْجَهَالَةُ بِأَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَقْسِدُ عَلَى الْإِحْتِيَاظِ مَعَهَا فَقُلْتُ فَهَوُ فِي
الْأُخْرَى مَعْدُورٌ قَالَ نَعَمْ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَهَوُ مَعْدُورٌ فِي أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَقُلْتُ وَ إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُتَعَمِّدًا وَ الْآخَرُ بِجَهَالِهِ فَقَالَ الَّذِي
تَعَمَّدَ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى صَاحِبِهِ أَبَدًا

العالم و الجاهل، و جماعه أطلقوا التحريم مع العلم و مع الدخول في حاله الجهل.

الحديث الحادى و الثلاثون: حسن.

الحديث الثانى و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٣٢

[الحديث ٣٣]

٣٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ ع بَلَّغْنَا عَنْ
أَبِيكَ ع أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ فِي عِدَّتِهَا لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا فَقَالَ هَيْذَا إِذَا كَانَ عَالِمًا فَإِذَا كَانَ جَاهِلًا فَارْقِهَا وَ تَعْتَدُ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا
نِكَاحًا جَدِيدًا.

وَ مَتَى عَقَدَ عَلَيْهَا وَ هِيَ فِي الْعِدَّةِ ثُمَّ دَخَلَ بِهَا لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا سِوَاءَ أَنْ كَانَ عَالِمًا أَوْ جَاهِلًا

[الحديث ٣٤]

٣٤ رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا
تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فِي عِدَّتِهَا وَ دَخَلَ بِهَا لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا عَالِمًا كَانَ أَوْ جَاهِلًا وَ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَلَّتْ لِلْجَاهِلِ وَ لَمْ تَحِلَّ لِلْآخِرِ.

وَ مَتَى كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا لَزِمَتْهَا عِدَّتَانِ تَمَامُ عِدَّتِهَا مِنَ الْأَوَّلِ وَ عِدَّةُ أُخْرَى مِنَ الَّذِي دَخَلَ بِهَا بَعْدَ الْعَقْدِ عَلَيْهَا

و يدل على أن الجاهل بالحكم و مورده معذور إلا ما أخرجه الدليل، و هذا ينفع فى كثير من الأحكام فى سائر الأبواب.

الحديث الثالث و الثلاثون: حسن موثق.

الحديث الرابع و الثلاثون: ضعيف.

قوله رحمه الله: لزمتهما عدتان قال السيد فى شرح النافع: و هل يجب عليها استئناف عدّه لوطء الشبهه بعد إكمال الأولى؟ قيل: نعم، و اختاره الأكثر لحسنه الحلبي و محمد بن مسلم.

و قيل يجزى عدّه واحده، حكاه المحقق و لم نعرف قائله، و يدل عليه روايات كثيره،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٣٣

[الحدِيث ٣٥]

٣٥ رَوَى ذَٰلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ الْمَرْأَةُ الْجُبَلِيَّةُ يَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا فَتَضَعُ وَ تَتَزَوَّجُ قَبْلَ أَنْ تَعْتِدَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا فَقَالَ إِذَا كَانَ الَّذِي تَزَوَّجَهَا دَخَلَ بِهَا فُرَّقَ بَيْنَهُمَا وَ لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَيْدَاءٌ وَ اعْتَدَّتْ بِمَا بَقِيَ عَلَيْهَا مِنْ عِدَّةِ الْأَوَّلِ وَ اسْتَقْبَلَتْ عِدَّةَ أُخْرَى مِنَ الْآخِرِ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا فُرَّقَ بَيْنَهُمَا وَ

أَتَمَّتْ بَاقِيَ عِدَّتِهَا وَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَابِ.

[الحديث ٣٦]

٣٦ وَ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي امْرَأَةٍ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتُهَا قَالَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَ تَعْتُدُّ عِدَّةً وَاحِدَةً مِنْهُمَا جَمِيعاً

و أجاب عنها الشيخ بالحمل على ما إذا لم يكن الثاني قد دخل بها، و هو بعيد لأن قوله عليه السلام " و تعتد عده واحده منهما جميعاً" يقتضى دخول الثاني قطعاً، إذ لا عده له مع عدم الدخول إجماعاً، نعم يمكن حمل الاستئناف على الاستحباب، كما مال إليه بعض المحققين من المتأخرين.

الحديث الخامس و الثلاثون: موثق.

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح.

و يمكن حمل تلك الأخبار على ما إذا كانا عالمين بالعهده و التحريم، فإنه زناء لا يوجب عده، و الأخبار الداله على العديتين على الجهل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٣٤

[الحديث ٣٧]

٣٧ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي امْرَأَةٍ فَقَدَتْ زَوْجَهَا أَوْ نَعِيَ إِلَيْهَا فَتَزَوَّجَتْ ثُمَّ قَدِمَ زَوْجُهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَطَلَّقَهَا قَالَ تَعْتُدُّ مِنْهُمَا جَمِيعاً ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ عِدَّةً وَاحِدَةً وَ لَيْسَ لِلْأَخِيرِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا أَبَداً.

[الحديث ٣٨]

٣٨ سَعْدُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ صَفْوَانَ عَنْ جَمِيلٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمَرْأَةِ تَتَزَوَّجُ فِي عِدَّتِهَا قَالَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَ تَعْتُدُّ عِدَّةً وَاحِدَةً مِنْهُمَا جَمِيعاً.

فَلَيْسَ بِمُنَافٍ لِمَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ أَنَّهُ كَانَ دَخَلَ بِهَا وَ نَحْنُ إِنَّمَا أَوْجَبْنَا الْعِدَّةَ الثَّانِيَةَ عَلَيْهَا إِذَا كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَيَجْزِيهَا عِدَّةً وَاحِدَةً وَ لَا تَنَافٍ بَيْنَ الْأَخْبَارِ وَ مَتَى كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا لَزِمَهُ الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ دَخَلَ بِهَا فَلَا شَيْءَ لَهَا

[الحديث ٣٩]

الحديث السابع و الثلاثون: موثق كالصحيح.

و الفرق بين هذا الخبر و الأخبار السابقة ظاهر، لأنه كان المفروض في الأخبار السابقة وقوع الوطء فى أثناء العده، فكان لا تكفى بقيه العده للوطء المحتاج إلى تمام العده، بخلاف هذا الخبر فإن طلاق الزوج طراً بعد التفريق، فمبدأ العدتين واحد، فلذلك تكفى عده واحده منهما.

الحديث الثامن و الثلاثون: موثق كالصحيح.

و فى بعض النسخ " و عن أبى العباس " فالخبر صحيح.

الحديث التاسع و الثلاثون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٣٥

بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ وَ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فِي عِدَّتِهَا فَقَالَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا فَإِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا وَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَ لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا فَلَا شَيْءَ لَهَا مِنْ مَهْرِهَا.

وَ مَتَى أَعْطَاهَا الْمَهْرَ وَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا رَجَعَ عَلَيْهَا بِذَلِكَ

[الحديث ٤٠]

٤٠ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ وَ أَبِي الْمِعْزَى عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَتَزَوَّجُ امْرَأَةً فِي عِدَّتِهَا وَ يُعْطِيهَا الْمَهْرَ ثُمَّ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِمَا أَعْطَاهَا.

وَ مَتَى دَخَلَ بِهَا وَ جَاءَتْ بِوَلَدٍ لِأَقْلٍ مِنْ سِتِّهِ أَشْهَرُ كَانَ لَاحِقًا بِالزَّوْجِ الْأَوَّلِ وَ إِنْ كَانَ لِسِتِّهِ أَشْهَرُ أَوْ مَا زَادَ عَلَيْهِ كَانَ لَاحِقًا بِالْآخِرِ

[الحديث ٤١]

٤١ رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ الْمَرْأَةِ تَزَوَّجَتْ فِي عِدَّتِهَا قَالَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَ تَعْتَدُ عِدَّةً وَاحِدَةً مِنْهُمَا جَمِيعاً وَ إِنْ جَاءَتْ بِوَلَدٍ لِسِتِّهِ أَشْهَرُ أَوْ أَكْثَرَ فَهِيَ لِلْآخِرِ وَ إِنْ جَاءَتْ بِوَلَدٍ لِأَقْلٍ مِنْ سِتِّهِ أَشْهَرُ فَهِيَ لِلْأَوَّلِ.

وَ مَتَى تَزَوَّجَتْ الْمَرْأَةُ فِي عِدَّتِهَا بِجَهْلٍ أَلَيْهِ ثُمَّ قَدَفَهَا زَوْجُهَا بِالزَّوْنِ بِمَا فَعَلْتَهُ وَ جَبَّ عَلَيْهِ حَيْدُ الْقَازِفِ وَ إِنْ كَانَتْ عَالِمَةً بِذَلِكَ لَمْ

و اعلم أنه إنما يلزم المهر مع الجهل، و اختلف فى لزوم المسمى أو مهر المثل ذهب الشيخ و جماعه إلى الأول، و الثانى أوفق بأصولهم.

الحديث الأربعون: صحيح.

الحديث الحادى و الأربعون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٣٦

[الحديث ٤٢]

٤٢ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَبَّاسِ وَ الْهَيْثَمِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رَبِيعٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ بَشِيرِ النَّبَالِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فِي عِدَّتِهَا وَ لَمْ يَعْلَمْ وَ كَانَتْ هِيَ قَدْ عَلِمَتْ أَنَّهَ بَقِيَ مِنْ عِدَّتِهَا وَ أَنَّهُ قَدَفَهَا بَعْدَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ فَقَالَ إِنْ كَانَتْ عَلِمَتْ أَنَّ الَّذِي صَدَعَتْ مُحَرَّمٌ عَلَيْهَا فَقَدِمَتْ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّ عَلَيْهَا الْحَدَّ حَيْدَ الزَّانِي وَ لَا أَرَى عَلَى زَوْجِهَا حِينَ قَدَفَهَا شَيْئاً وَ إِنْ فَعَلَتْ ذَلِكَ بِجَهَالَةٍ مِنْهَا ثُمَّ قَدَفَهَا بِالزَّانِي ضَرَبَ قَادِفَهَا الْحَدَّ وَ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَ تَعَتَّدُ مَا بَقِيَ مِنْ عِدَّتِهَا الْأُولَى وَ تَعَتَّدُ بَعْدَ ذَلِكَ عِدَّةً كَامِلَةً.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ فَجَرَ بِعُلَامٍ فَأَوْقَبَهُ لَمْ تَحِلَّ لَهُ أُخْتُهُ وَ لَا أُمُّهُ وَ لَا ابْنَتُهُ أَبَدًا

الحديث الثانى

و الأربعون: مجهول، و يحتمل الصحه.

قوله: لم تحل له أخته هذا الحكم مقطوع به فى كلام الأصحاب، و ظاهرهم أنه موضع وفاق، و إنما يحرم المذكورات مع سبق الفعل على العقد، فلو سبق العقد على الفعل فلا- تحريم، للأصل و لقوله عليه السلام "لا- يحرم الحرام الحلال" كذا ذكره الأصحاب، لكن روى ابن أبى عمير عن رجل عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل يأتى أختا امرأته، فقال: إذا أوقبه فقد حرمت عليه.

قيل: و لو فارق من سبق عقدها على الفعل، فالظاهر أنه يجوز له تجديد النكاح و هو مشكل و الأحوط المفارقه، و إن كان الأظهر عدمها، و الأقرب أنه لا يحرم على المفعول بسببه شىء، و نقل عن بعض الأصحاب تعلق التحريم به كالفاعل، و هو

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٣٧

[الحديث ٤٣]

٤٣ روى ذلكك مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِاشِمٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَاطٍ عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ مَا تَرَى فِي شَابِنٍ كَانَا مُصِطَحِبَيْنِ فَوَلَدَا لِهَذَا غُلَامًا وَ لِلْآخِرِ جَارِيَةً أَيْحَلُّ أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنُ هَذَا ابْنَةَ هَذَا قَالَ فَقَالَ نَعَمْ سُبْحَانَ اللَّهِ لِمَ لَا يَحِلُّ لَهُ فَقَالَ لَهُ إِنَّهُ كَانَ صِدِيقًا لَهُ قَالَ فَقَالَ وَ سُبْحَانَ اللَّهِ وَ إِنْ كَانَ فَلَا بَأْسَ قَالَ إِنَّهُ كَانَ يَكُونُ بَيْنَهُمَا مَا يَكُونُ بَيْنَ الشَّبَابِ قَالَ لَا بَأْسَ فَقَالَ إِنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ بِهِ قَالَ فَأَعْرَضَ بِوَجْهِهِ ثُمَّ أَجَابَهُ وَ هُوَ مُسْتَتِرٌ بِدِرَاعِهِ فَقَالَ إِنْ كَانَ الَّذِي كَانَ مِنْهُ دُونَ الْإِقَابِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَزَوَّجَ وَ إِنْ كَانَ قَدْ أَوْقَبَ فَلَا يَحِلُّ لَهُ

ضعيف.

و في تعدى الحكم إلى الأم و إن علت و البنت و إن سلفت إشكال إن لم يكن الحكم إجماعياً، و لا يتعدى إلى بنت الأخت لعدم صدق الأخت، و الأقوى أنه لا فرق في الفاعل و المفعول بين الصغير و الكبير لعموم الأخبار.

الحديث الثالث و الأربعون: ضعيف.

و تجاهله عليه السلام و عدم الحكم بالكنايات مع وجود القرائن، للإيدان بشده قبح هذا الفعل، فكأنه مما لا يمكن أن ينسب أحد مثل ذلك إلى أحد، أو لتعليم أنه لا يقبل في الشهاده على مثل ذلك إلا بالصريح.

و قال الوالد العلامة نور الله قبره: يدل على حرمة بنت اللائط على ابن المفعول و بالعكس، و لم يقل به أحد من الأصحاب، و الاحتياط الترك. انتهى.

و ظاهر الكليني القول به حيث أورده في كتابه.

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٣٨

[الحديث ٤٤]

٤٤ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَعْبَثُ بِالْغُلَامِ قَالَ إِذَا أَوْقَبَ حُرْمَتَ عَلَيْهِ أُخْتَهُ وَ ابْنَتَهُ.

[الحديث ٤٥]

٤٥ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ لَعِبَ بِالْغُلَامِ هَلْ تَحِلُّ لَهُ أُمُّهُ قَالَ إِنْ كَانَ تَقَبَّ فِيهِ فَلَا.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَنْ قَدَفَ امْرَأَتَهُ بِالزَّانِي وَ هِيَ خَرَسَاءٌ أَوْ صَمَاءٌ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَ لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا

[الحديث ٤٦]

٤٦ رَوَى ذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ قَدَفَ امْرَأَتَهُ بِالزَّانِي وَ هِيَ خَرَسَاءٌ أَوْ صَمَاءٌ لَا تَسْمَعُ مَا قَالَ فَقَالَ إِنْ كَانَ لَهَا بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ لَهَا عِنْدَ الْإِمَامِ جَلَدَهُ الْجِدَّ وَ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا بَيِّنَةٌ فَهِيَ حَرَامٌ عَلَيْهِ مَا أَقَامَ مَعَهَا وَ لَا إِثْمَ عَلَيْهَا مِنْهُ

الحديث الرابع و الأربعون: صحيح.

و قال الوالد قدس سره: الإيقاب الإدخال، و لا يلزم أن يكون بكل الحشفه، لصدقه بإدخال البعض أيضا، كما ذكره الأصحاب.

الحديث الخامس و الأربعون: موثق.

الحديث السادس و الأربعون: صحيح.

قوله: فرق بينهما و لم تحل له أبدا لا خلاف في أصل هذا الحكم ظاهرا بين الأصحاب، و اختلفوا في أنه هل يعتبر

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٣٩

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ لَاعَنَ امْرَأَتَهُ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَ لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا

[الحديث ٤٧]

٤٧ رَوَى ذَلِكُمْ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الَّذِي يُطَلَّقُ ثُمَّ يُرَاجِعُ ثُمَّ يُطَلَّقُ ثُمَّ يُرَاجِعُ ثُمَّ يُطَلَّقُ قَالَ لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَيَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ آخَرَ فَيُطَلِّقَهَا عَلَى السُّنَّةِ ثُمَّ تَرْجِعُ إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ فَيُطَلِّقَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ عَلَى السُّنَّةِ فَتَنْكِحُ زَوْجًا غَيْرَهُ فَيُطَلِّقَهَا ثُمَّ تَرْجِعُ إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ فَيُطَلِّقَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ عَلَى السُّنَّةِ فَتَلِكِ الْتَى لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا وَ الْمَلَاعَنَةُ لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا.

[الحديث ٤٨]

٤٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَتَزَوَّجَتْ ثُمَّ طَلَّقَهَا فَتَزَوَّجَهَا الْأَوَّلَ ثُمَّ طَلَّقَهَا

الخرس و الصمم معا أو يكفى أحدهما، و خير هشام في أكثر نسخ الكافي بالواو، و كذا في موضع من هذا الكتاب سيأتي، و لا يبعد الاكتفاء بالخرس وحده، لحسنه الحلبي و ابن مسلم، و رواه محمد بن مروان، و قيد الأصحاب الحكم بالقذف بما يوجب اللعان، فيقتضى عدم التحريم لو لم يدع المشاهدة، أو أقام عليها البينه، و الأخبار مطلقة. و لا فرق بين كون الزوجه مدخولا بها و عدمه.

و لو قذفت السليمه الأصم و الأخرس فالمشهور عدم التحريم، و قيل بالمساواه و هو ظاهر اختيار ابن بابويه، و به رواه مرسله في الصمم.

الحديث السابع و الأربعون: ضعيف على المشهور.

و الحكمان إجماعيان كما سيأتى.

الحديث الثامن و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٤٠

فَتَزَوَّجَتْ رَجُلًا ثُمَّ طَلَّقَهَا فَتَزَوَّجَتْ الْأَوَّلَ فَإِذَا طَلَّقَهَا عَلَى هَذَا ثَلَاثًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَمَنْ فَجَرَ بِعَمَّتِهِ أَوْ خَالَتِهِ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ ابْنَتَاهُمَا وَ لَمْ تَحِلَّ لَهُ بِنِكَاحِ أَبَدًا

قوله عليه السلام: فتزوجت أى: بعد ثلاث تطليقات، وكذا البواقي ليصير تسع تطليقات كما سيأتى فى محله.

قوله: حرمت عليه ابنتاهما هذا الحكم مقطوع به فى كلام الأصحاب، وجعلوه مستثنى من الحكم بعدم التحريم بالزنا السابق، ورواه إنما تضمنت حكم الخاله، فالحاق العمه يحتاج إلى دليل، لكن الأمر فى ذلك هين، لأننا أثبتنا أن الزنا السابق ينشر حرمة المصاهرة مطلقا، ونازع ابن إدريس فى هذا الحكم وقال: وقد روى أن من فجر بعمته أو خالته لم تحل له ابنتاهما أبدا، وأورده الشيخ فى النهايه و المفيد فى المقنعه و السيد فى الانتصار، فإن كان على المسأله إجماع فهو الدليل، وإن لم يكن إجماع فلا دليل.

وقال العلامة فى المختلف بعد إيراد كلامه: وهذا يشعر بعدم جزمه بالتحريم، ولا بأس بالتوقف فى هذه المسأله، لعموم " وَ أَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ " و لا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٤١

[الحديث ٤٩]

٤٩ رَوَى ذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ الطَّاطَرِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَمْرَةَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَ أَنَا جَالِسٌ عَنْ رَجُلٍ نَالَ مِنْ خَالَتِهِ وَ هُوَ شَابٌّ ثُمَّ ارْتَدَعَ أَيْتَزَوَّجَ ابْنَتَهَا قَالَ لَأَقَالَ إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَفْضَى إِلَيْهَا إِنَّمَا كَانَ شَيْءٌ دُونَ ذَلِكَ قَالَ كَذَبَ.

وَ مَنْ تَزَوَّجَ بِبَصِيَّتِهِ فَدَخَلَ بِهَا قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ تِسْعَ سِنِينَ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَ لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا

[الحديث ٥٠]

٥٠ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَمِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا خَطَبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَدَخَلَ بِهَا قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ تِسْعَ سِنِينَ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَ لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا

يخلو من غرابه، لأنه ذهب فى هذا الكتاب إلى أن الزنا السابق ينشر حرمة المصاهرة مطلقا، ولا يبعد حمل روايه المنع على الكراهه، جمعا بين الأدله، و الاحتياط العمل بالمشهور.

الحديث التاسع و الأربعون: موثق.

قوله عليه السلام: كذب لعله كان السؤال عن واقعه خاصه و علم عليه السلام كذب الرجل فأخبر به، و يحتمل أن يكون المراد أنه لا يصدق في هذا الدعوى، و الأول أظهر.

الحديث الخمسون: ضعيف.

و لا خلاف في تحريم وطئ الأثني قبل أن تبلغ تسعا، و لو دخل بها قبل التسع

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٤٢

.....

لم تحرم مؤبدا إلا مع الإفضاء، فإنها تحرم مؤبدا إجماعا كما ذكره في المسالك، و ذهب الشيخان إلى أنها تحرم مؤبدا بمجرد الوطء، لروايه يعقوب بن يزيد، و ردها المتأخرون بأنها ضعيفه مرسله لا يمكن التعلق بها في إثبات حكم مخالف

للأصل، و على التحريم اختلفوا فى أنها هل تخرج من حبالته أم لا؟

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٤٣

٦ بَابُ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّكَاحِ مِنَ الرَّضَاعِ وَمَا لَا يَحْرُمُ مِنْهُ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالَّذِي يُحْرَمُ النَّكَاحُ مِنَ الرَّضَاعِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ لَا يُفْصَلُ بَيْنَهُنَّ بِرَضَاعِ امْرَأَةٍ أُخْرَى

باب ما يحرم من النكاح من الرضاع و ما لا يجوز منه قوله: و الذى يحرم النكاح ذهب المفيد و سلار و ابن البراج و ابن حمزه و العلامة فى المختلف إلى أن عشر رضعات تشر الحرمه، و ذهب الشيخ و المحقق و جماعه إلى خمس عشره، و ذهب ابن الجنيد إلى الاكتفاء برضعه كامله ملأت بطن الصبى، و هو نادر. و لا خلاف فى نشر التحريم بما أنبت اللحم و شد العظم، و قال الأكثر: المرجع فى ذلك إلى قول أهل الخبره، و المشهور التحريم بإرضاع يوم و ليله.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٤٤

[الحديث ١]

١ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَائِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَا يُحْرَمُ مِنَ الرَّضَاعِ إِلَّا مَا أَنْبَتَ اللَّحْمَ وَ شَدَّ الْعَظْمَ.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ

و قال الصدوق فى المقنع: لا- يحرم من الرضاع إلا- ما أنبت اللحم و شد العظم، قال: و روى أنه لا يحرم من الرضاع إلا رضاع خمسه عشر يوما و لياليهن ليس بينهن رضاع، و به كان يفتى شيخنا محمد بن الحسن رحمه الله. ثم قال:

و روى أنه لا- يحرم من الرضاع إلا- ما كان حولين كاملين، و روى أنه لا يحرم من الرضاع إلا ما ارتضع من ثدى واحد سنه. انتهى.

و قد روى روايه حولين و السنه فى الفقيه، و هما أبعد من أخبار العامه و أقوالهم، و بالجمله المسأله قويه الإشكال، و للاحتياط فيه مجال.

الحديث الأول: ضعيف.

وقال الوالد العلامة نور الله مرقده: لا- خلاف فيما ذكر في هذا الخبر، لكنهم اختلفوا في أنه هل هي علامه برأسها أو مجمل يفسره اليوم و الليله و العدد؟ و الأكثر على الأول، و إن كان الأظهر الثانى، فعلى الأول يرجع إلى قول الأطباء العارفين الثقات، ثم اختلفوا في أنه هل يكفى فيه الواحد و أنه من باب الإخبار أو يحتاج إلى العدلين لأنه من باب الشهاده؟ و المشهور الثانى.

الحديث الثانى: حسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٤٥

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يُحْرَمُ مِنَ الرَّضَاعِ إِلَّا مَا أُتِبَتِ اللَّحْمَ وَ الدَّمَ.

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَيْنُ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ زِيَادِ الْقَنْدِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ يُحْرَمُ مِنَ الرَّضَاعِ الرَّضْعَةُ وَ الرَّضْعَتَانِ وَ الثَّلَاثَةُ قَالَ لَا إِلَّا مَا اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَظْمُ وَ

نَبَتِ اللَّحْمِ.

فَإِنْ قِيلَ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ ذِكْرُ الْعَشْرِ رَضَعَاتٍ وَ أَنْتُمْ قَدْ ذَكَرْتُمْ الْفُتْيَا بِعَشْرِهِ رَضَعَاتٍ أَنَّهَا تُحْرَمُ قَبْلَ لَهُ قَدْ فَسَّرُوا فِي
أَخْبَارٍ أُخْرَى أَنَّ الَّذِي يُنْبَتُ اللَّحْمُ وَيَشُدُّ الْعَظْمَ عَشْرُ رَضَعَاتٍ فَأَغْنَى ذَلِكَ عَنْ ذِكْرِهَا هَاهُنَا

الحديث الثالث: حسن موثق.

و اعلم أن للرضاع تقديرات ثلاث: أحدهما العدد، وقد مر. و الثاني اليوم و الليله، كما تقدم، و الثالث إنبات اللحم و شد العظم.
و مقتضى النصوص أنه لا يكفي أحدهما كما هو المشهور، خلافاً للشهيد في بعض فتاواه حيث اجتزأ بأحدهما، و لا دليل عليه.

و قال السيد في شرح النافع: وقع في بعض الأخبار التقدير بما أنبت اللحم و شد العظم، و في بعضها بما أنبت اللحم و الدم، و
الظاهر حصول التلازم بين ما ينبت اللحم و يشد العظم، و من ثم اكتفى جمع من الأصحاب بأحد الأمرين.

و أقول: لا- يبعد أن يكون ذلك موكولاً- إلى العرف، و ليس الغرض منه تحديد الرضعات، بل نفي ما ذكره المخالفون من
الاكتفاء برضعه واحده و نحوها، فإن في العرف إنما تستعمل إحدى هاتين العبارتين في من استمر على أكل أو شرب مده
مديده، بل هذه الأخبار بالسنة و الحولين أنسب، و الله يعلم.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٤٦

[الحديث ٤]

٤ رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ عَنْ عُيَيْدِ بْنِ
زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ إِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ كَثِيرٌ قُرْبًا كَانَ الْفَرَحُ وَالْحَزَنُ يَجْتَمِعُ فِيهِ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ فَرُبَّمَا اسْتَحْيَتِ الْمَرْأَةُ أَنْ
تَكْشِفَ رَأْسَهَا عِنْدَ الرَّجُلِ الَّذِي بَيْنَهَا وَ بَيْنَهُ

الرَّضَاعُ وَرَبْمَا اسْتَحْيَا الرَّجُلُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى ذَلِكَ فَمَا الَّذِي يُحْرَمُ مِنَ الرَّضَاعِ فَقَالَ مَا أُتِبَتِ اللَّحْمُ وَاللَّحْمُ وَاللَّحْمُ فَقَالَ كَانَ يُقَالُ عَشْرُ رَضَعَاتٍ قُلْتُ فَهَلْ يُحْرَمُ بِعَشْرِ رَضَعَاتٍ فَقَالَ دَعْ ذَا وَقَالَ مَا يُحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ فَهُوَ يُحْرَمُ مِنَ الرَّضَاعِ.

[الحديث ٥]

٥ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صِدْقَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يُحْرَمُ مِنَ الرَّضَاعِ إِلَّا مَا شَدَّ الْعَظْمَ وَأُتِبَتِ اللَّحْمُ فَأَمَّا الرُّضْعَةُ وَالرُّضْعَتَانِ وَالثَّلَاثُ حَتَّى بَلَغَ عَشْرًا إِذَا كُنَّ مُتَفَرِّقَاتٍ فَلَا بَأْسَ.

[الحديث ٦]

٦ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

الحديث الرابع: صحيح.

الحديث الخامس: حسن.

و لعله سقط في السند مسعده بن صدقه أو ابن زياد، لأن هارون لا يروى عن الصادق عليه السلام، فلو كان الساقط ابن زياد كان الخبر أيضا حسنا، و لو كان ابن صدقه كان ضعيفا، و الظاهر الأول كما سيأتي.

و هذه الرواية بالدلالة على نقيض المدعى أولى، و التقيه فيها و فيما قبلها ظاهره.

الحديث السادس: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٤٧

قَالَ قُلْتُ مَا يُحْرَمُ مِنَ الرَّضَاعِ قَالَ مَا أُتِبَتِ اللَّحْمُ وَ شَدَّ الْعَظْمَ قُلْتُ فَيُحْرَمُ عَشْرُ رَضَعَاتٍ قَالَ لَا لِأَنَّهَا لَا تُنْبِتُ اللَّحْمَ وَ لَا تَشُدُّ الْعَظْمَ عَشْرُ رَضَعَاتٍ.

[الحديث ٧]

٧ وَ مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ عَشْرُ رَضَعَاتٍ لَا يُحْرَمُ مِنْ شَيْئًا.

[الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنْ أَخُوَيْهِ عَنْ أَبِيهِمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ عَشْرُ رَضَعَاتٍ لَا تُحْرَمُ.

[الحديث ٩]

٩ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي بِنِ نُوحٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ أَوْ غَيْرِهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ خَمْسَ عَشْرَةَ رَضَعَهُ لَا تُحْرَمُ.

فَهَذِهِ الْأَخْيَارُ كُلُّهَا وَمَا فِي مَعَاهِهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الرَّضَاعَاتُ الْعَشْرُ مُتَفَرِّقَاتٍ فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ مُتَوَالِيَةً فَإِنَّهَا تُحْرَمُ وَقَدْ تَضَمَّنَ ذَلِكَ الْخَبْرُ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ وَهُوَ خَبْرُ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَهُوَ قَوْلُهُ لَمَّا ذَكَرَ الْعَشْرَ رَضَعَاتٍ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا كُنَّ مُتَفَرِّقَاتٍ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مُتَوَالِيَةً فَإِنَّهَا تُحْرَمُ وَيَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٠]

١٠ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ بِنْتِ الْيَاسِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الحديث السابع: موثق.

الحديث الثامن: موثق.

الحديث التاسع: مرسل كالصحيح.

الحديث العاشر: موثق.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٤٨

سَيَانٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْغُلَامِ يَرْضَعُ الرُّضْعَةَ وَالثَّنَيْنِ قَالَ لَا تُحْرَمُ فَعِيدَتْ عَلَيْهِ حَتَّى كَمَلْتُ عَشْرَ رَضَعَاتٍ فَقَالَ إِذَا كَانَتْ مُتَفَرِّقَةً فَلَا.

فَدَلَّ هَذَا الْخَبْرُ أَيْضًا عَلَى أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مُتَوَالِيَةً فَإِنَّهَا تُحْرَمُ

[الحديث ١١]

١١ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بِنِ زِيَادِ الْعَبْدِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يُحْرَمُ الرِّضَاعُ إِلَّا مَا شَدَّ الْعَظْمَ وَ أَنْبَتَ اللَّحْمَ فَأَمَّا الرُّضْعَةُ وَالثَّنَانِ وَالثَّلَاثُ حَتَّى بَلَغَ الْعَشْرَ إِذَا كُنَّ مُتَفَرِّقَاتٍ فَلَا بَأْسَ.

وَ الَّذِي أَعْتَمَدُهُ فِي هَذَا الْبَابِ وَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ عَلَيْهِ الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ

[الحديث ١٢]

١٢ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى السَّابِطِيِّ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ سُوقَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ هَلْ لِلرَّضَاعِ حَيْدٌ يُؤْخَذُ بِهِ فَقَالَ لَا يُحْرَمُ الرَّضَاعُ أَقَلَّ مِنْ رَضَاعِ يَوْمٍ وَ لَيْلِهِ أَوْ خَمْسَ عَشْرَةَ رَضَعَاتٍ مَتَوَالِيَاتٍ مِنْ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ لَبَنِ فَحْلٍ وَاحِدٍ لَمْ يَفْصَلْ بَيْنَهُمَا رَضَعَهُ امْرَأَةٌ غَيْرَهَا وَ لَوْ أَنَّ امْرَأَةً أَرْضَعَتْ

الحديث الحادى عشر: صحيح.

الحديث الثانى عشر: موثق.

قوله عليه السلام: من امرأه واحده من شرائط الرضاع أن يكون اللبن لمرضعه واحده من لبن فحل واحد، فلو رضع الصبى بعض العدد المعتبر من لبن امرأه و أكمل من أخرى، لم ينشر الحرمة و إن اتحد الفحل، و نقل فى التذكرة الإجماع عليه، و كذا لو أرضعته امرأه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٤٩

غُلَامًا أَوْ جَارِيَةً عَشْرَ رَضَعَاتٍ مِنْ لَبَنِ فَحْلٍ وَاحِدٍ وَ أَرْضَعَتْهَا امْرَأَةٌ أُخْرَى مِنْ لَبَنِ فَحْلٍ آخَرَ عَشْرَ رَضَعَاتٍ لَمْ يُحْرَمِ نِكَاحُهُمَا.

فَلَمَّا تَنَافَى بَيْنَ هَذَا الْخَبَرِ وَ بَيْنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا لِأَنَّ الْأَخْبَارَ الَّتِي تَضَمَّنَتْ ذِكْرَ شِدِّ الْعَظْمِ وَ إِبْتَابِ اللَّحْمِ لَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ عِيدِ الرُّضَعَاتِ وَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ قَدْرُ ذَلِكَ مَا فَسَّرَهُ فِي هَذَا الْخَبَرِ

فَأَمَّا حَدِيثُ عُيَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ خَاصَّةً فَإِنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ عَشْرَ رَضَعَاتٍ فَأَضَافَ إِلَى غَيْرِهِ أَنَّهُ مِمَّا يُنْبِتُ اللَّحْمَ وَيَشُدُّ الْعَظْمَ وَ قَالَ كَذَا يُقَالُ وَ لَمَّا سَأَلَهُ عَمَّا عِنْدَهُ فَقَالَ لَهُ دَعْ ذَا وَ لَمْ يُجِبْهُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ رَاضِيًا بِذَلِكَ

واحدہ الرضاع المعبر من لبن فحلین، بأن أرضعته من لبن زوجها بعض الرضعات، ثم فارقها الزوج فتزوجت بغيره، فأكملت الرضعات من لبن الزوج الثاني، فإن ذلك لا ينشر الحرمة بين الولد و المرضعه، و ادعى فى التذکرہ الإجماع على هذا الحكم أيضا، و سیأتى الكلام فيه فى معنى اتحاد الفحل.

ثم إن فى متن الخبر اختلالا و تشويشا فى أكثر النسخ، و الأظهر ما فى بعض نسخ الاستبصار، و هو هكذا: و لو أن امرأه أرضعت غلاما و جاريه عشر رضعات من لبن فحل واحد و أرضعتها امرأه أخرى - إلى آخر الخبر. فىكون مثلا لتعدد الفحل و المرضعه معا، فإن خمس عشره رضعه لم تتم للمرضعين لا من امرأه واحدة و لا من فحل واحد، فلا يدل على عدم التحريم إذا أرضعت امرأه اثنين من لبن فحلين كلا منهما تمام العدد من فحل كما سیأتى.

و على ما فى أكثر النسخ من قوله " أرضعت غلاما أو جاريه " إلى قوله " أرضعتها امرأه أخرى " فلا يكاد يستقيم، و ربما يقال: ضمير " أرضعتها " راجع إلى الامراه

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٥٠

وَ أَمَّا الْأَخْبَارُ الْأُخْرَى فَلَيْسَ فِيهَا صَيْرِيحٌ وَ إِنَّمَا تَعَلَّقْنَا فِيهَا بِمَدَلِيلِ الْخِطَابِ وَ دَلِيلِ الْخِطَابِ إِنَّمَا يُمَكِّنُ التَّعَلُّقُ بِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَا يَصْرِفُ عَنْهُ وَ هَذَا الْخَبْرُ الَّذِى أَوْرَدْنَاهُ صَارِفٌ عَنْ ذَلِكَ فَيَتَّبَعِ أَنْ يَكُونَ

[الحديث ١٣]

١٣ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَجُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنْ حَرِيْزٍ عَنِ الْفَضَائِلِ بْنِ يَسَّارٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا يُحْرَمُ مِنَ الرَّضَاعِ إِلَّا الْمَجْبُورَةُ أَوْ خَادِمٌ أَوْ ظَنُرٌ قَدْ رَضَعَ عَشْرَ رَضَعَاتٍ يَزُوِي الصَّبِيَّ وَ يَنَامُ.

فَهَذَا الْخَبْرُ أَيْضًا لَا يَنَافَى مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ لِأَنَّهُ مَتْرُوكٌ الظَّاهِرُ لِأَنَّهُ قَدْ حَرَّمَ

المرضعة، و ضمير "نكاحها" راجع إلى الامراه و أمها، أى: ليس بحرام على أحد من جهه الجمع بين الأم و البنت لعدم كمال الرضاع، أو على الغلام من جهه الأمومه و الجدوده، و لا يخفى ما فيه من البعد من جهات شتى.

الحديث الثالث عشر: ضعيف على المشهور.

و القائلون بالخمسه عشر ردوا هذا الخبر باشماله على حكمين مخالفين للإجماع، الأول اشتراط المجبوره و الظئر، و الثانى اشتراط النوم. و يمكن أن يكون الأول لبيان التوالى، فإنه إنما يكون فى تلك النساء غالباً، و الثانى لبيان شبعه، فإن فى الغالب يكون مع النوم، فيكون كناية عن شبعه.

قوله عليه السلام: يروى الصبى و ينام هذا الحكم مقطوع به فى كلام الأصحاب، لكن الأكثر لم يذكروا النوم، بل قالوا يصدر من قبل نفسه. و هل يعتبر صحه مزاج الولد؟ وجهان، أظهرهما و أشهرهما ذلك، و يحتمل العدم لإطلاق النص.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٥١

مِنَ الرَّضَاعِ مَنْ لَمَّا تَكُونُ مَجْبُورَةً وَ لَمَّا خَادِمًا وَ لَمَّا ظَنُرًا بِأَنْ تَكُونَ امْرَأَةً مُتَبَرِّعَةً فَأَرْضَعَتْ إِنْسَانًا مَقْدَارَ مَا يُحْرَمُ وَ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَلَا اعْتِرَاضَ بِهِ أَيْضًا عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ فَأَمَّا قَوْلُهُ ع فِي آخِرِ الْخَبْرِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ يَزُوِي الصَّبِيَّ وَ يَنَامُ تَفْسِيرٌ

لِكُلِّ رَضْعِهِ لِأَنَّهُ الْمُفِيدُ الْمُعْتَبَرُ دُونَ الْمَصَاتِ عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ الْمُخَالَفُونَ

[الحديث ١٤]

١٤ فَأَمَّا الَّذِي رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ
الرَّضَاعُ الَّذِي يُنْبِتُ اللَّحْمَ وَالدَّمَ هُوَ الَّذِي يَرْضَعُ حَتَّى يَنْضَلَعَ وَ يَتَمَلَّى وَ يَنْتَهَى نَفْسُهُ.

[الحديث ١٥]

١٥ وَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ بْنُ ظَرِيفٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ
عَنْ أَبِي يَانٍ عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَمَّا يُحْرَمُ مِنَ الرَّضَاعِ قَالَ إِذَا رَضَعَ حَتَّى يَمْتَلَى بَطْنُهُ فَإِنَّ ذَلِكَ يُنْبِتُ اللَّحْمَ وَ الدَّمَ وَ ذَاكَ
الَّذِي يُحْرَمُ.

فَهَذَانِ الْخَبْرَانِ لَا يُعَارِضَانِ أَيْضًا مَا قَدَّمْنَاهُ لِأَنَّهُ لَا تَنَافَى بَيْنَ قَوْلِهِ الَّذِي يُحْرَمُ

الحديث الرابع عشر: موثق.

قوله عليه السلام: الرضاع الذي ينبت اللحم لعل المراد تماميه كل رضعه لا الاكتفاء برضعه واحده، و الأظهر حمله على التقية.

الحديث الخامس عشر: ضعيف.

قوله: فهذان الخبران لا يخفى ما فيه من عدم الوفاء بالمرام، و الأحسن ما ذكره في الاستبصار،

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٥٢

خَمْسَ عَشْرَةَ رَضْعَهُ مُتَوَالِيَةً وَ بَيْنَ قَوْلِهِ هُوَ أَنْ يَرْضَعَ حَتَّى يَمْتَلَى وَ يَنْتَهَى نَفْسُهُ وَ بَيْنَ قَوْلِهِ رَضَاعِ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ لِأَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ حُدُودٌ
عِبَارَةٌ عَمَّا يُنْبِتُ اللَّحْمَ وَ يَشُدُّ الْعَظْمَ فَأَيُّهَا حَصَلَ الْعِلْمُ بِهِ عُرِفَ بِهِ التَّحْرِيمُ وَ لَا تَصَادَفُ فِيهَا عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ

[الحديث ١٦]

١٦ فَأَمَّا الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ يَسْأَلُهُ
عَنِ الَّذِي يُحْرَمُ مِنَ الرَّضَاعِ فَكَتَبَ ع قَلِيلُهُ وَ كَثِيرُهُ حَرَامٌ

حيث قال: فلا تنافي بين هذين الخبرين و الخبر الأول الذي اعتمدناه، لأن قوله " إذا رضع حتى يمتلى بطنه " تفسير لكل رضعه،

لأنه المعتبر فى هذا الباب، دون أن يكون المراد بالرضعات المصات، كما يذهب إليه كثير من الناس، فإن ذلك هو الذى ينبت اللحم و يشد العظم. انتهى.

و ظاهر عبارته هنا أن الرضعه الكامله

أيضا من حدود شد العظم و نبات اللحم، و لا يخفى منافاته لما مر منه و سيأتي. و يمكن حمله على أن المراد بالحدود أعم من العدد و أوصاف كل واحده منها، فالخبران لتحديد كل رضعه و سائر الأخبار لعددتها.

الحديث السادس عشر: صحيح.

و يمكن حمله على أن المعنى أن بعد كمال الحولين يحرم قليل الرضاع و كثيره، فيقرأ قوله "عما يحرم" على بناء المجرد. و أما الوجه الأول للشيخ قدس سره ففي غايه التشويش، فإن الزيادة على الحد ليس مما له مدخل في التحريم حتى يقال قليله و كثيره سواء، و لو كان يقول المراد بالقليل العشر أو الخمس عشره لكان له وجه، و الحمل على التقية أظهر الوجوه.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٥٣

فَهَذَا الْخَبْرُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنْ قَلِيلَهُ وَ كَثِيرَهُ حَرَامٌ بَعِيدٌ مَا يَبْلُغُ الْحَدَّ الَّذِي يُحْرَمُ أَوْ يَزِيدُ عَلَيْهِ فَإِنَّ الزِّيَادَةَ قَلَّتْ أَوْ كَثُرَتْ فَإِنَّهَا تُحْرَمُ وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَرَجَ مَخْرَجِ التَّقِيَّةِ لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِمَذْهَبِ بَعْضِ الْعَامَّةِ

[الحديث ١٧]

١٧ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي الْجَوَازِ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيِّ ع أَنَّهُ قَالَ الرَّضْعَةُ الْوَاحِدَةُ كَالْمِائَةِ رَضْعَةٍ لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا.

فَهَذَا الْخَبْرُ أَيْضًا مَحْمُولٌ عَلَى مَا قَدَّمَ نَاهٍ مِنَ الْوَجْهَيْنِ فِي الْخَبْرِ الْأَوَّلِ وَ يَشْهَدُ بِذَلِكَ طَرِيقُهُ لِأَنَّ طَرِيقَ هَذَا الْخَبْرِ رِجَالُ الْعَامَّةِ وَ الزَّيْدِيَّةِ وَ لَمْ يَزُوهُ غَيْرُهُمْ وَ مَا هَذَا سَبِيلُهُ لَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ

[الحديث ١٨]

١٨ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ سَمَاعَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ حُرَيْثَةَ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّضَاعِ فَقَالَ لَا يُحْرَمُ الرَّضَاعُ إِلَّا مَا ارْتَضَعَا مِنْ ثَدْيٍ وَاحِدٍ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ.

فَهَذَا الْخَبْرُ نَحْمَلُهُ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ يَكُونُ ظَرْفًا لِلرَّضَاعِ فَكَأَنَّهُ قَالَ لَا يُحْرَمُ مِنَ الرَّضَاعِ إِلَّا مَا ارْتَضَعَا مِنْ ثَدْيٍ وَاحِدٍ فِي حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ وَ إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ الرَّضَاعَ إِذَا كَانَ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ فَإِنَّهُ لَا يُحْرَمُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث السابع عشر: ضعيف أو موثق.

الحديث الثامن عشر: ضعيف.

و لعل المراد من الثدي الواحد كون الرضعات من امرأه واحده، ثم إن ظاهره و سائر الأخبار اعتبار الامتصاص من الثدي، و عليه

معظم الأصحاب، و خالف ابن الجنيد و اكتفى بالوجور فى الحلق، و هو أحوط و إن كان الأشهر أظهر، لانصراف الألفاظ إلى المعهود الغالب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٥٤

[الحديث ١٩]

١٩ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ قَالَ سَأَلَ ابْنَ فَضَالٍ ابْنَ بُكَيْرٍ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ مَا تَقُولُونَ فِي امْرَأَةٍ أَرْضَعَتْ غُلَامًا سَيِّئِينَ ثُمَّ أَرْضَعَتْ صَبِيَّةً لَهَا أَقْلٌ مِنْ سَيِّئِينَ حَتَّى تَمَّتِ السَّنَتَانِ أَمْ يُفْسِدُ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا قَالَ لَا يُفْسِدُ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُ رَضَاعٌ بَعْدَ فِطَامٍ وَ إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَا رَضَاعَ بَعْدَ فِطَامٍ أَيْ أَنَّهُ إِذَا تَمَّ لِلْغُلَامِ سَنَتَانِ أَوْ الْجَارِيَةِ فَقَدْ خَرَجَ مِنْ حُدِّ اللَّبَنِ فَلَا يُفْسِدُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ مَنْ يَشْرَبُ مِنْهُ قَالَ وَ أَصْحَابُنَا يَقُولُونَ إِنَّهُ لَا يُفْسِدُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الصَّبِيُّ وَ الصَّبِيَّةُ يَشْرَبَانِ شَرْبَةَ شَرْبَةٍ

الحديث التاسع عشر: موثق موقوف.

و أجمع الأصحاب

على أن من شرائط الرضاع المحرم وقوعه قبل أن يستكمل المرتضع الحولين، و نقل عن ابن الجنييد أنه حكم بالتحريم إذا وقع الرضاع بعد الحولين و لم يتوسط بين الرضاعين فطام، محتجا بخبر داود بن الحصين، و لا يخلو من قوه، و إن ادعى الشهيد رحمه الله الإجماع على خلافه. و لو فطم قبل الحولين ثم ارتضع فيهما حصل التحريم على المشهور.

و نقل عن ابن أبي عقيل أنه قال: الرضاع الذي يحرم عشر رضعات قبل الفطام، و فهم منه أن من فطم قبل الحولين ثم ارتضع لا يكون رضاعه محرما، و قد يأول كلامه بأن المراد الفطام الشرعى، أى: قبل أن يستحق الفطام، هذا كله فى المرتضع.

و أما ولد المرضعه- و هو الذى حصل اللبن من ولادته- فهل يشترط كونه فى الحولين حين الارتضاع؟ ذهب أبو الصلاح و ابن حمزه و ابن زهره إلى الاشتراط، و المشهور العدم. و ظاهر الخبر الاشتراط، لكنه موقوف و مشتمل على ما لم يقل به أحد، و لعل هذا من مذاهب الفطحيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٥٥

[الحديث ٢٠]

٢٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ أَبِيانِ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ الرِّضَاعَ قَبْلَ الحَوْلَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُفْطَمَ.

[الحديث ٢١]

٢١ وَ عَنْهُ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ ع مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَا رِضَاعَ بَعْدَ فِطَامٍ قَالَ قُلْتُ جَعَلْتُ فِدَاكَ وَ مَا الْفِطَامُ قَالَ الحَوْلَيْنِ اللَّذَيْنِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ.

[الحديث ٢٢]

٢٢ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنِ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ الرِّضَاعَ بَعْدَ الحَوْلَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُفْطَمَ يُحْرَمُ.

فَهَذَا خَبْرٌ شَادُّ لَا يُعَارِضُ مَا قَدَّمَناه مِنَ الْأَخْبَارِ لِكَثْرَتِهَا وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَرَجَ مَخْرَجِ التَّقِيهِ لِأَنَّهُ مِذْهَبُ لِبَعْضِ الْعَامَّةِ وَ أَمَّا الَّذِي رَوَاهُ

الحديث العشرون: مجهول.

و استدل به لما فهم من مذهب ابن أبي عقيل، و أول بما أول به كلامه كما مر، فيكون "قبل أن يفطم" تأكيدا لقوله "قبل الحولين" لبيان أن قبل الفطام الوارد فى سائر الأخبار المراد به قبل الحولين، و لا يخفى بعده.

الحديث الحادى و العشرون: ضعيف.

الحديث الثانى و العشرون: موثق.

و يدل على مذهب ابن الجنيدي كما مر، و حكى فى التذكرة قولاً بأنه إذا كان فى الشهرين بعد الحولين فالنشر ثابت، و لعل مستند القائل هذا الخبر. و يمكن حمله على الحولين لولد المرضعه، و يكون قبل مضى الحولين من المرتضع، أو

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٥٦

[الحديث ٢٣]

٢٣ العلاء بن رزين عن أبي عبد الله قال سألتُه عن الرضاع فقال لا يحرم من الرضاع إلا ما ارتضع من ثدي واحد سنه.

فهذا الخبر نادرٌ مخالفٌ للأحاديث كلها و ما كان هَذَا سبيلَهُ لا يُعْتَرَضُ بِهِ الْأَخْبَارُ الْكَثِيرَةُ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ النَّسَبُ بِالرَّضَاعِ مِنْ قِبَلِ الْأَبِ خَاصَّةً يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٤]

٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الْفَحْلِ فَقَالَ هُوَ مَا أَرْضَعَتْ امْرَأَتُكَ مِنْ لَبَنِكَ وَ لَبَنٍ وَ لَدِكَ وَ لَدَ امْرَأَةٍ أُخْرَى فَهُوَ حَرَامٌ

يقراً " يحرم " على صيغه المجرد، أى الرضاع بعد الحولين حرام.

الحديث الثالث و العشرون: صحيح.

و ظاهر الصدوق فى الفقيه العمل بخبر السنه و الستين و إن لم ينسب إليه، و نقل فى المقنع أنه روى خمسة عشر يوماً، و نسب القول إلى شيخه ابن الوليد كما مر، و منهم من قرأ " سنه " بتشديد النون و الإضافة إلى الضمير و الضمير راجع إلى الرضاع، أى: من الرضاع و المراد الحولين. و لا يخفى ما فيه.

الحديث الرابع و العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: فهو حرام أى: عليك، أى على ولدك أو الأعم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٥٧

[الحديث ٢٥]

٢٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ لَهُ امْرَأَتَانِ فَوَلَدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا غُلَامًا فَأَنْطَلَقَتْ إِحْدَى امْرَأَتَيْهِ فَأَرْضَعَتْ جَارِيَةً مِنْ عُرْضِ النَّاسِ أَيْتَبَغَى لِابْنِهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَذِهِ الْجَارِيَةِ قَالَ لَا لِأَنَّهَا أَرْضَعَتْ بِلَبَنِ الشَّيْخِ.

[الحديث ٢٦]

٢٦ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجُوبٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَوَلَدَتْ مِنْهُ جَارِيَةً ثُمَّ مَيَّاتِ الْمَرْأَةَ فَتَزَوَّجَ أُخْرَى فَوَلَدَتْ مِنْهُ وَلَدًا ثُمَّ إِنَّهَا أَرْضَعَتْ مِنْ لَبَنِهَا غُلَامًا أَيْحَلُّ لِذَلِكَ الْغُلَامِ الَّذِي أَرْضَعَتْهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَةَ الْمَرْأَةِ الَّتِي كَانَتْ تَحْتَ الرَّجُلِ قَبْلَ الْمَرْأَةِ الْأَخِيرَةِ فَقَالَ مَا أَحِبُّ أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَهُ فَحَلِّ قَدْ رَضِعَ مِنْ لَبَنِ

الحديث الخامس والعشرون: موثق.

قوله: لابنه أى: من الامرأة الأخرى، وإفلا فائده فى فرض الامرأتين، و يومى إليه التعليل أيضا و الخبر الآتى. و لا خلاف فى أنه يحرم أولاد صاحب اللبن على المرتضع.

الحديث السادس والعشرون: صحيح.

و ظاهره الكراهه، لكن عموم " يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب " يقتضى ذلك مع الإجماع المدعى فيه.

و جملة القول فيه: أن الله تعالى حرم بالنسب سبعا، و هى: الأم و إن علت، فكل أم ولدت مرضعتك، أو ولدت من ولدها، أو أرضعتها، أو ارتضعت من ولدها و لو بواسطة أو وسائط، أو ولدت أباه أو جدها من الرضاعة نسبا أو رضاعا، أو

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٥٨

[الحديث ٢٧]

٢٧ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ

أرضعت أباك أو أمك، أو أرضعت من ولد أحدهما نسبا أو رضاعا و لو بواسطة أو وسائط، أو ولدت من الرضاع نسبا أو رضاعا، فهى بمنزله أمك.

و البنت و إن سلفت، و هى من الرضاعة كل بنت ارتضعت بلبنك أو بلبن من ولدته نسبا أو رضاعا، أو أرضعتها امرأه ولدتها

رضاعاً، و كذلك بناتها من النسب و الرضاع، فكلهن بمنزله بنتك.

و الأخت، و هى من الرضاعه كل امرأه أرضعتها أمك، أو أرضعت بلبن أبيك، و كذا كل بنت ولدتها المرضعه أو الفحل، و كل بنت ارتضعت بلبن أبيك من الرضاعه، أو أرضعتها أمك من الرضاعه على قول الطبرسى رحمه الله كما سيأتى.

و العمات و الخالات، و هن من الرضاع أخوات الفحل و المرضعه نسبا و أخواتهما رضاعاً من جهة صاحب اللبن، و من جهة المرضعه أيضاً على قول، و أخوات من ولدهما من النسب و الرضاع، و كذلك كل امرأه أرضعتها واحده من جداتك، أو ارتضعت بلبن واحد من أجدادك، و الأخوات الرضاعيه لأبيك أو لأمك أو لأحد من أجدادك أو جداتك.

و بنات الأخت و بنات الأخت، و هن من الرضاعه بنات أولاد المرضعه و الفحل نسبا و رضاعاً على ما ذكرنا، و كذا كل أنثى أرضعتها أختك أو بعض بناتها و بنات أولادها من الرضاع و النسب و بناتها و بنات أولادها نسبا و رضاعاً، و بنات كل أنثى ارتضعت بلبن أخيك أو ولدها نسبا أو رضاعاً.

كذا فى النسخه التى بخط الشيخ، فقوله "رضعت" على صيغه المتكلم و الجواب مطابق.

الحديث السابع و العشرون: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٥٩

قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أُمُّ وَلَدِ رَجُلٍ أَرْضَعَتْ صَبِيًّا وَ لَهُ ابْنُهُ مِنْ غَيْرِهَا أَيْحُلُّ لِذَلِكَ الصَّبِيِّ هَذِهِ الْبِنْتُ فَقَالَ مَا أَحَبُّ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِنْتُ رَجُلٍ قَدْ رَضَعَتْ مِنْ لَبَنِ وَلَدِهِ.

[الحديث ٢٨]

٢٨ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ قَالَ سَأَلَ عِيسَى بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ عِيسَى أَبَا جَعْفَرٍ الثَّانِي عَنِ امْرَأَةٍ

قوله عليه السلام: ما أحب أن أتزوج كذا في النسخة التي بخط الشيخ، فقوله "رضعت" على صيغه المتكلم و الجواب مطابق.

و في الكافي و كثير من نسخ الكتاب " أن يتزوج " فقوله عليه السلام " أرضعت " على صيغه الغائبه، فضمير " ولده " راجع إلى الأب، أو كان والده فصحف، و الصواب النسخة الأولى.

الحديث الثامن و العشرون: صحيح.

و المشهور بين الأصحاب أنه يحرم أولاد صاحب اللبن على أب المرتضع ولاده و رضاعا، و ذهب الشيخ في المبسوط و جماعه إلى عدم التحريم، و هذا الخبر حجه المشهور. و كذا ذهب من قال بحرمة أولاد صاحب اللبن إلى حرمة أولاد المرتضع ولاده، و أما أولادها رضاعا فالمشهور عدم التحريم، و ذهب الشيخ الطبرسي إلى التحريم هنا أيضا، لعدم اشتراط اتحاد الفحل عنده.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٦٠

صَبِيًّا فَهَلْ يَجِلُّ أَنْ أَتَزَوَّجَ بِنْتَ زَوْجِهَا فَقَالَ لِي مَا أَجْوَدَ مَا سَأَلْتُ مِنْ هَاهُنَا يُؤْتَى أَنْ يَقُولَ النَّاسُ حَرُمَتْ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ مِنْ قَبْلِ لَبَنِ الْفَحْلِ هَذَا هُوَ لَبْنُ الْفَحْلِ لَمَّا غَيْرُهُ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّ الْجَارِيَةَ لَيْسَتْ بِنْتَ الْمَرْأَةِ الَّتِي أَرْضَعَتْ لِي هِيَ بِنْتُ غَيْرِهَا فَقَالَ لَوْ كُنَّ عَشْرًا مُتَفَرِّقَاتٍ مَا حَلَّ لَكَ مِنْهُنَّ شَيْءٌ وَ كُنَّ فِي مَوْضِعِ بَنَاتِكَ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن عمارة السايطي قال سألت أبا عبد الله عن غلام أرضع من امرأه أيجل له أن يتزوج أختها لأبيها من الرضاعه قال فقال لا فقد رضع ما جميعا من لبن فحل واحد من امرأه واحده قال قلت يتزوج أختها لأمها من الرضاعه قال لا بأس بذلك إن أختها التي لم ترضعه كان فحلها غير فحل الذي أرضعت الغلام فاختلف الفحلان

قوله عليه السلام: من هاهنا يؤتى قال بعض الأفاضل: أى يصاب و يأتى الجهل و الغلط على الناس، ثم فسر ذلك بقوله عليه السلام " أن يقول الناس حرمت عليه امرأته " يعنى يقولون فى تفسير لبن الفحل أنه هو الذى يصير سببا لتحريم امرأه الفحل عليه، ثم أضرب عن ذلك كأنه قال ليس الأمر كما يقولون، بل هذا الذى ذكرت أنت من إرضاع المرأه لصبى الرجل و نشره الحرمة إلى ابنه زوجها على ذلك الرجل هو لبن الفحل لا- ما يقولون، و هذا الحديث يدل على تحريم أمر بسبب الرضاع ليس هو بمحرم فى النسب.

الحديث التاسع و العشرون: موثق.

قوله: أن يتزوج أختها أى: يتزوج المرتضع أخت المرضعه لأبيها أى امرأه أى أرضعتها و المرضعه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٦١

.....

مرضعه أخرى بلبن فحل واحد، و اتحاد المرضعه و إن لم يذكر هنا، لكن يظهر من الجواب أنه أيضا مراد قال: فقال لا فقد رضعا أى رضعتا. و إنما قيل رضعا بتأويل المولودين أو الشخصين، و المراد المرضعه و أختها الرضاعيه. و الحاصل أنها خالتها الرضاعيه مع اتحاد الفحل، قال: قلت يتزوج أختها لأمها، أى: هل يجوز أن يتزوج الغلام امرأه ارتضعت مع مرضعتها من امرأه واحده بلبن فحلين، فقال: لا بأس. هكذا حقق المقام.

ثم اعلم أنه ذكر الأصحاب لاتحاد الفحل معينين:

أحدهما: أنه لو أرضعته امرأه واحده الرضاع المعبر من لبن فحلين، بأن أرضعته من لبن واحد بعض الرضعات، ثم فارقتها الزوج و تزوجت بغيره و أكملت العدد بلبنه، فإن ذلك لا ينشر الحرمة بين الولد و المرضعه، و يتصور فرضه بأن يستقل الولد بالمأكل فى المده المتخلله بين الرضاعين، بحيث لا

يفصل بينهما برضاع أجنبيه، و ادعى العلامة فى التذكرة الإجماع على هذا الحكم، كما عرفت.

و الثانى: أنه يشترط اتحاد الفحل فى التحريم بين رضيعين فصاعدا، بمعنى أنه لا بد فى تحريم أحد الرضيعين على الآخر مع اجتماع الشروط السابقه من كون الفحل - وهو صاحب اللبن الذى رضعا منه - واحدا، فلو ارتضع أحد الصغيرين من امرأه من لبن فحل و الآخر منها من لبن فحل آخر لم يثبت التحريم بينهما.

و لو كان الفحل واحدا يحرم بعض على بعض، و إن تعددت المرضعات، و ادعى بعض الأصحاب على هذا الشرط الإجماع، و ذهب الشيخ الطبرسى إلى عدم اشتراطه، بل يكفى عنده اتحاد المرضعه، لأنه يكون بينهم إخوة الأم، و الأخبار الكثيره تدفعه.

و استدل فى المسالك لقول الطبرسى رحمه الله بأنه تكون بينهم إخوة الأم و إن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٦٢

[الحديث ٣٠]

٣٠ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ الْهَمْدَانِيِّ قَالَ قَالَ الرَّضَاع

تعدد الفحل، فيدخل فى عموم قوله تعالى " وَ أَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعِ " لأن الأخوة من الأم تحرم التناكح بالنسب و الرضاع يحرم منه ما يحرم بالنسب، قال: و هذا القول فى غايه الجوده، بشرط اطراح الخبرين المتقدمين، إما لضعف السند، أو للمعارض و الرجوع إلى عموم الأدله، و هى ظاهرها معه.

و أورد عليه بأن حاصله يرجع إلى أمرين:

أحدهما: أن المرتضعه بلبن الأم الرضاعى أخته الأسمى الرضاعى، فتحرم بالآيه. و فيه أن الأخت الرضاعى أمر شرعى، و كون المذكوره فى معناه محل النزاع، فلا بد من دليل يدل عليه.

و ثانيهما: أن الأخت ليس

محرمه، فتكون كذلك الأم الرضاعى كما فى محل النزاع لقوله صلى الله عليه وآله " يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ". و فيه منع كون المذكوره أختا أميا.

و فى تفسير قوله صلى الله عليه وآله " يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب " احتمالات، منها أن كل رضاع شرعى يحرم بسببه ما يحرم بسبب النسب فى نظيره فكل من يحرم على الإنسان بسبب أمومه الأم كأخت الأم و أخت أبيها و أمها و أولادها يحصل بسبب الرضاع فى الأم الرضاعى، و لا يلزم من هذا سوى تحريم القريبات النسبيه للأم الرضاعيه مما يحرم فى النسبيه. و منها أن معناه أن ما يحرم بالنسب يحرم بالرضاع مثله، يعنى يوجد فى الرضايعات مثله، و لا يلزم كون محل البحث منه.

الحديث الثلاثون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٦٣

مَا يَقُولُ أَصِيحَابُكَ فِي الرِّضَاعِ قَالَ قُلْتُ كَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ اللَّبَنُ لِلْفَحْلِ حَتَّى جَاءَتْهُمْ الرَّوَايَةُ عَنْكَ أَنَّكَ تُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ فَرَجَعُوا إِلَى قَوْلِكَ قَالَ فَقَالَ لِي وَ ذَلِكَ لِأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ سَأَلَنِي عَنْهَا فَقَالَ لِي اشْرَحْ لِي اللَّبَنَ لِلْفَحْلِ وَ أَنَا أَكْرَهُ الْكَلَامَ فَقَالَ لِي كَمَا أَنْتَ حَتَّى أَسْأَلَكَ عَنْهَا مَا قُلْتُ فِي رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ أُمَّهَاتُ أَوْلَادِ شَتَّى فَأَرْضَعَتْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ بِلَبَنِهَا غُلَامًا غَرِيبًا أَلَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ وُلْدِ ذَلِكَ الرَّجُلِ مِنَ الْأُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ الشَّتَّى يَحْرُمُ عَلَى ذَلِكَ الْغُلَامِ قَالَ قُلْتُ بَلَى قَالَ فَقَالَ لِي أَبُو الْحَسَنِ عَ فَمَا بِيَالِ الرِّضَاعِ يُحْرَمُ مِنْ قَبْلِ الْفَحْلِ وَ لَا يُحْرَمُ مِنْ قَبْلِ الْأُمَّهَاتِ وَ إِنَّمَا حَرَّمَ اللَّهُ الرِّضَاعَ مِنْ قَبْلِ الْأُمَّهَاتِ وَ إِنْ كَانَ لَبَنُ الْفَحْلِ أَيْضًا يُحْرَمُ.

فَهَذَا الْخَبْرُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الرِّضَاعَ

مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ يُحَرِّمُ مَنْ يُنْسَبُ إِلَيْهَا مِنْ جِهَةِ الْوَلَادَةِ وَإِنَّمَا لَمْ يُحَرِّمْ مَنْ يُنْسَبُ إِلَيْهَا بِالرَّضَاعِ لِلْأَخْبَارِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا وَ لَوْ خُلِينَا وَ ظَاهِرَ قَوْلِهِ عَ يُحَرِّمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يُحَرِّمُ مِنَ النَّسَبِ لَكُنَّا نُحَرِّمُ ذَلِكَ

قوله: فرجعوا إلى قولك أي: قالوا بتحريم الرضاع من قبل الأمهات أيضا.

قوله عليه السلام: لأن أمير المؤمنين أي: المأمون، قاله عليه السلام تقيه.

قوله: فما بال الرضاع يمكن حمله على التقيه، وإن كان في أول الخبر إبهام أن خلافه للتقيه، و تأويل الشيخ حسن، لأن ما ذكر أولا في الفحل كان أولاده النسبية فكذا في الأم.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٦٤

أَيْضاً إِلَّا أَنَّا قَدْ خَصَّصْنَا ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ مِنَ الْأَخْبَارِ وَ مَا عَدَاهُ بَاقِي عَلَى عُمُومِهِ وَ يَزِيدُ مَا قَدَّمْنَا تَأْكِيداً مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣١]

٣١ ابن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن ابن مسيكان عن الحلبي قال سألت أبا عبد الله ع عن الرجل يرضع من امرأة وهو غلام فهل يحل له أن يتزوج أختها لأمها من الرضاعه فقال إن كانت المرأتان رضعتا من امرأة واحدة من لبن فحل واحد فلا يحل وإن كانت المرأتان رضعتا من امرأة واحدة من لبن فحلين فلا بأس بذلك.

وَ الَّذِي يُدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا يُنْسَبُ إِلَيْهَا بِالْوَلَادَةِ يُحَرِّمُ التَّنَاحُحَ بَيْنَهُمَا زَائِداً عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣٢]

٣٢ محمد بن أحمد بن يحيى عن عبد الله بن جعفر عن أيوب بن نوح قال كتبت علي بن شعيب إلى أبي الحسن ع امرأة أرضعت بعض ولدي هل يجوز لي أن أتزوج بعض ولدها فكتب ع لا يجوز لك ذلك لأن ولدها صارت بمنزله ولدك.

[الحديث ٣٣]

٣٣ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالٍ

الحديث الحادي و الثلاثون: صحيح.

و يدل على تحريم الخاله الرضاعيه.

الحديث الثاني و الثلاثون: صحيح.

و يدل على حرمة أولاد المرضعه على أب المرتضع، و يمكن الاستدلال به على حرمة والدها الرضاعي أيضا موافقا للطبرسي رحمه الله.

الحديث الثالث و الثلاثون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٦٥

عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا رَضَعَ الرَّجُلُ مِنْ لَبَنِ امْرَأَةٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ وُلْدِهَا وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ مِنْ غَيْرِ الرَّجُلِ الَّذِي كَانَ أَرْضَعَتْهُ بَلْبِنِهِ وَإِذَا رَضَعَ مِنْ لَبَنِ الرَّجُلِ حَرَّمَ عَلَيْهِ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ وُلْدِهِ وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْمَرْأَةِ الَّتِي أَرْضَعَتْهُ.

[الحديث ٣٤]

٣٤ فَأَمَّا الذَّبْرُ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْعَبْرَقِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ بَكَّارِ بْنِ الْجَرَّاحِ عَنْ بَسْطَامَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ لَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ إِلَّا الْبَطْنُ الَّذِي ارْتَضَعَتْ مِنْهُ.

فَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُ لَمَّا يَتَّعَدَى إِلَى مَا يُنْسَبُ إِلَى الْأُمِّ مِنْ جِهَةِ الرَّضَاعِ لِأَنَّ مَنْ يَكُونُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يُنْسَبُ إِلَى بَطْنٍ آخَرَ وَ مَا يَخْتَصُّ بِبَطْنِهَا وَوَلَدَهُ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ وَإِذَا حَصَلَ الرَّضَاعُ الَّذِي يُحْرَمُ فَإِنَّهُ يُحْرَمُ التَّنَاحُحُ بَيْنَ أَوْلَادِ صَاحِبِ اللَّبَنِ وَ بَيْنَ الْمُرْتَضِعِ

[الحديث ٣٥]

٣٥ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَوَلَدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا غُلَامًا فَأَنْطَلَقَتْ إِحْدَى امْرَأَتَيْهِ فَأَرْضَعَتْ جَارِيَةً مِنْ عُرْضِ النَّاسِ أَيْبَغِي لِابْنِهِ أَنْ يَتَرَوَّجَ بِهِدِهِ الْجَارِيَةَ قَالَ لَا لِأَنَّهَا ارْتَضَعَتْ بِلَبَنِ الشَّيْخِ.

[الحديث ٣٦]

٣٦ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَادَانَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى

الحديث الرابع و الثلاثون: مجهول.

و قال الوالد العلامة قدس سره: حمل على التقية، لأن فى العامه من يقول بعدم التعدى.

الحديث الخامس و الثلاثون: موثق.

الحديث السادس و الثلاثون: مجهول كالصحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٦٦

عَنِ الْعَبِيدِ الصَّالِحِ قَالَ قُلْتُ لَهُ أَرْضَعْتَ أُمِّي حِجَارِيَةَ بِلَبْنِي فَقَالَ هِيَ أُخْتُكَ مِنَ الرَّضَاعِ قَالَ قُلْتُ فَتَجَلُّ لِأَخِي مِنْ أُمِّي لَمْ تُرَضَّ بِهَا بِلَبْنِهِ يَعْنِي لَيْسَ بِهَذَا الْبَطْنِ وَ لَكِنْ بِبَطْنٍ آخَرَ قَالَ وَ الْفَحْلُ وَاحِدٌ قُلْتُ نَعَمْ هُوَ أَخِي لِأَبِي وَ أُمِّي قَالَ اللَّبْنُ لِلْفَحْلِ صَارَ أَبُوكَ أَبَاهَا وَ أُمُّكَ أُمَّهَا.

وَ الرَّضَاعُ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِبَيْتِهِ عَادِلِهِ وَ لَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الْمُرْضِعَةِ فَحَسْبُ

[الحديث ٣٧]

٣٧ رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خِدَاشٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخُنَعَمِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عَ عَنْ أُمِّ وَلَدٍ صَدُوقٍ زَعَمَتْ أَنَّهَا أَرْضَعَتْ حِجَارِيَةَ لِي أُصَدِّقُهَا قَالَ لَا.

[الحديث ٣٨]

٣٨ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ ابْنَيْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي امْرَأَةٍ أَرْضَعَتْ غُلَامًا وَ حِجَارِيَةَ قَالَ يَعْلَمُ ذَلِكَ غَيْرُهَا قَالَ قُلْتُ لَا قَالَ لَا تُصَدِّقُ إِنْ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهَا.

[الحديث ٣٩]

٣٩ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ عَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ يُونُسَ

الحديث السابع و الثلاثون: مجهول.

و لعل غرضها حرمتها، إذ كان بلبن المولى.

الحديث الثامن و الثلاثون: مرسل.

و اختلف فى أنه هل يقبل شهاده النساء فى الرضاع أم لا؟ و الأشهر بين المتأخرين القبول، و الخبر يحتملها فلا تغفل.

الحديث التاسع و الثلاثون: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٦٧

بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ سَأَلْتُ أَيُّهَا عَبْدُ اللَّهِ عَنِ امْرَأَةِ ارْضَعْتَنِي وَارْضَعْتُ صَبِيًّا مَعِيَ وَإِذَلِكَ الصَّبِيُّ أَخٌ مِنْ أَبِيهِ وَآمُّهُ فَيَجِلُّ لِي أَنْ
أَتَزَوَّجَ ابْنَتَهُ قَالَ لَا بَأْسَ

قوله: ابنته و يدل على عدم حرمة بنت الأخ النسبي للأخ الرضاعي، و يومئ إلى عدم تحريم الأخت النسبي للأخ الرضاعي، و
ليس بصريح فيه، إذ يمكن حرمتها مع عدم تعدى التحريم إلى ولدها.

و قال الوالد العلامة نور الله قبره: أى ابنه الأخ، و يدل على أن كل منزله ليست محرما كما فى النسب، فإنه لا يلزم أن يكون أخ
الأخ أخوا، و لا شك فى أن الرضاع أضعف منه، فأخت الرضاعه امرأه رضعت معك من امرأه، و أما أختها فليست بأختك من
الرضاعه و لا بنتها بنت أختك. انتهى.

و اعلم أن الأصحاب اختلفوا فى تحريم أولاد الفحل و أولاد المرضعه على إخوه المرتضع الذين

لم يرتضعوا من هذا الفحل، والأكثر على الجواز، وذهب الشيخ في النهاية والخلاف إلى التحريم، استناداً إلى أن التعليل المنصوص في الخبر يقتضى كون أولاد المرضعه و الفحل إخوة لأولاد أبي المرتضع فينشر الحرمة، ولأن أخت الأخ محرمة في النسب فكذا هنا، وفي الأول منع.

و أما الثانى فإن أخت الأخ لا يحرم من حيث إنها أخته، فلو لم تكن أخته لم تحرم، وربما استدل على التحريم بأن كونهم بمنزله الولد يقتضى أن يثبت لهم جميع الأحكام الثابتة للولد من حيث الولديه، لعدم تخصيص في المنزله، و من جملة أحكام الولد تحريم أولاد الأب عليه، و توقف العلامه فى المختلف، و الاحتياط لا يترك.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٦٨

[الحديث ٤٠]

٤٠ وَ عَنْهُ عَنِ السَّنْدِيِّ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ قُلْتُ لَهُ إِنَّ أَخِي تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَأَوْلَمَدَهَا فَأَنْطَلَقْتُ امْرَأَهُ أَخِي فَأَرْضَعَتْ حَيَارِيَةً مِنْ عُرْضِ النَّاسِ فَيَحِلُّ لِي أَنْ أَتَزَوَّجَ تِلْكَ الْحَيَارِيَةَ الَّتِي أَرْضَعَتْهَا امْرَأَةُ أَخِي قَالَ لِمَا إِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ.

[الحديث ٤١]

٤١ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَالْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ امْرَأَةٍ أَرْضَعَتْ عَيْنِي وَ أَرْضَعَتْ صَبِيئًا مَعِيَ وَ لِذَلِكَ الصَّبِيُّ أَخٌ مِنْ أَبِيهِ وَ أُمُّهُ فَيَحِلُّ لِي أَنْ أَتَزَوَّجَ ابْنَتَهُ قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٤٢]

٤٢ وَ أَمَّا الَّذِي رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

ثم اعلم أن الخلاف إنما هو فى أولاد الفحل و المرضعه مع إخوة المرتضع فأما إذا أرضعت امرأة ابناً لقوم و بنتاً لآخرين، جاز أن ينكح إخوة كل منهما فى إخوة الآخر، لأنه لا-نسب بينهم و لا-رضاع، و لم أر فى ذلك خلافاً، و هذا هو مورد الرواية، فلا إشكال و لا خلاف فى مضمونها.

الحديث الأربعون: مجهول.

و يدل على حرمة بنت الأخ من الرضاع، و لا ريب فيه.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٢، ص: ١٦٨

الحديث الحادى و الأربعون: موثق.

و قد مر أنفا بعينه.

الحديث الثانى و الأربعون: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٦٩

قَالَ لَمَّا يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا كَانَ مَجْبُورًا قَالَ قُلْتُ وَ مَا الْمَجْبُورُ قَالَ أُمُّ مَرْبِيَّةٍ أَوْ أُمُّ تَرْبِيٍّ أَوْ ظَنُّرٌ تُسَيِّتُ أَجْرًا أَوْ خَادِمٌ تُشْتَرَى أَوْ مَا كَانَ مِثْلَ ذَلِكَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ

قوله: إلا ما كان مجبوراً قال السيد الداماد رحمه الله: المخبور بالخاء المعجمه و الباء الموحده ما غزر و

كثُر واستمر من الأمر و ما تكرر توظف على المواظبه و المزاوله، من خبرت الأرض كفرح كثر خبارها، و الخبر بالكسر المخابره و هى المواكره و أن يزرع على النصف و نحوه. و منه يقال الخبير للإكار، و الخبر بالفتح كالمزاده العظيمه و الناقه الغريزه اللب، و الخبره بالضم النصيب المأخوذ من الشىء، و الوظيفه المقرره من طسق الأرض و غيرها.

و يحتمل أن يكون المخبور هنا بمعنى المعلوم من الخبر بالضم و التسكين بمعنى العلم، فإن الضريبه المكتوبه و الوظيفه المقرره معلومه الحصول، بخلاف ما كان على سبيل الإنفاق. و المخبور أيضا الطيب و الإدام.

و ربما يروى بالحيم و الباء من الجبر خلاف الاختيار، و كذلك ضبطه بعض شهداء المتأخرين فى شرح الشرائع، قال وجدتها مضبوطه بخط الصدوق ابن بابويه فى المقنع، فإنه عندى بخطه رحمه الله.

و نحن نقول ذلك تصحيف، و ظنى أن النقطه التحتانيه من إلحاقات المحرفين و الجبر غير مستعذب فى هذا المقام، و مع ذلك فقد قال فى المغرب: جبره بمعنى أجبره لغه ضعيفه، و لذا قل استعمال المجبور بمعنى المجبر.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٧٠

فَهَيْدِهِ الرَّوَايَةُ لَمَّا تُنَافَى مَيَا قَدَّمْنَا مِنْ الرَّوَايَاتِ فِي تَحْرِيمِ الرِّضَاعِ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهَيْدِهِ الرَّوَايَةِ نَفَى التَّحْرِيمِ عَمَّنْ يُرْضِعُ رَضِعَةً أَوْ رَضِعَتَيْنِ وَ مَيَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَأَمَّا إِذَا أَرْضَعَتِ الْمَرْأَةُ الْقَدْرَ الَّذِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ فِي التَّحْرِيمِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِهَيْدِهِ الْأَوْصَافِ فَإِنَّهُ يُحْرَمُ أَيْضًا عَلَى كُلِّ حَالٍ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قَدَّمْنَا مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٤٣]

٤٣ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنَّ بَعْضَ

مَوَالِيكَ تَزَوَّجَ إِلَى قَوْمٍ فَرَعِمَ النَّسَاءُ أَنْ بَيْنَهُمَا رِضَاعًا قَالَ أُمَّا الرُّضْعَةُ وَ الرُّضْعَتَانِ وَ الثَّلَاثُ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ ظَنْرًا مُسْتَأْجَرَةً مُقِيمَةً عَلَيْهِ.

فَصَرَخَ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّ الْمُرَادَ بِنَفْيِ التَّحْرِيمِ الرُّضْعَةُ وَ الرُّضْعَتَانِ لَأَنَّ مَا زَادَ عَلَيْهِ لَأَنَّ الْقَدْرَ الَّذِي يُحْرَمُ لَمْ يَجْرِ لَهُ ذِكْرٌ أَصْلًا

[الحديث ٤٤]

٤٤ ابنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عُبَيْدٍ اللَّهَ عَ عَنِ امْرَأَةٍ زَعَمَتْ أَنَّهَا أَرْضَعَتْ امْرَأَةً وَ غُلَامًا ثُمَّ تُنْكِرُ بَعِيدَ ذَلِكَ قَالَ تُصَدِّقُ إِذَا أَنْكَرْتَ ذَلِكَ فَقُلْتُ فَإِنَّهَا قَدْ قَالَتْ قَدْ أَرْضَعْتُهُمَا قَالَ لَا تُصَدِّقُ وَ لَا تُنَعَّمُ

قوله: أم مربيه أو أم تربي و ليس فى الفقيه " أم مربيه " و الظاهر عدمه، و على تقديره لعل التريده من الراوى، أو الأم فى أحدهما المراد بها الأم حقيقه، و فى الآخر الأم بسبب التريه مجازا. و على الثانى يشكل الفرق بينهما و بين الظنر.

الحديث الثالث و الأربعون: ضعيف كالموثق.

الحديث الرابع و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٧١

[الحديث ٤٥]

٤٥ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَخْيُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَمَّنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهَ عَ فِي حَيْدِي رَضَعَ مِنْ لَبَنِ امْرَأَةٍ حَتَّى اشْتَدَّ عَظْمُهُ وَ نَبَتَ لَحْمُهُ قَالَ لَا بَأْسَ بِلَحْمِهِ.

[الحديث ٤٦]

٤٦ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى قَالَ كَتَبْتُ

و قال فى النهايه: أنعمت أى أجابت بنعم. انتهى.

و فى القاموس: نعم الرجل تنعيما قال له نعم.

و اعلم أن الأصحاب اختلفوا فى قبول شهاده النساء فى الرضاع، فذهب الشيخ فى الخلاف إلى عدم قبول شهادتهن أصلا، لا منضمات و لا منفردات، و ذهب المفيد و سلار و أكثر الأصحاب إلى قبول شهادتهن فيه منضمات و منفردات.

ثم اختلفوا في العدد المعتبر على أقوال: الأول أنه لا بد من الأربع على أى حال، وهو الأشهر. والثانى قول المفيد، وهو شهادة امرأتين مأمونتين فى غير الضروره، وإن تعذر التعدد فواحد مأمونه. الثالث: قبول الواحد مطلقا، ذهب إليه ابن أبى عقيل. الرابع: قول ابن الجنيد باعتبار الأربع والحكم بشهادته ما نقص عنها بالحساب، كما فى الوصيه.

فإذا عرفت هذا فيمكن أن يستدل للقولين الأوسطين بمفهوم الشرط الواقع فى الخبر، ويمكن حمله على أنها إذا لم تنكر فهى معتبره محسوبه فى الشهادات لا أنه يكتفى بها.

الحديث الخامس و الأربعون: مرسل.

الحديث السادس و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٧٢

جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ أَمْرًا أَرْضَعَتْ عَنَّا بِلَبِنِ نَفْسِهَا حَتَّى فُطِمَتْ وَ كَبِرَتْ وَ ضَرَبَهَا الْفَحْلُ وَ وَضَعَتْ يَجُوزُ أَنْ يُؤْكَلَ لَبْنُهَا وَ تُبَاعَ وَ تُذْبَحَ وَ يُؤْكَلَ لَحْمُهَا فَكَتَبَ عِ فِعْلٌ مَكْرُوهٌ وَ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٤٧]

٤٧ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عَمَرَ الْبَصِيرِيِّ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ أَمْرًا دَرَّ لَبْنُهَا مِنْ غَيْرِ وَلَادَهُ فَأَرْضَعَتْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا أَيْحَرُّمُ مِنْ ذَلِكَ مَا يَحَرُّمُ مِنَ الرَّضَاعِ

فَقَالَ لِي لَأَ.

[الحديث ٤٨]

٤٨ السُّكُونِيُّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع

و قال في الدروس: لو شرب لبن امرأه و اشتد كره لحمه. انتهى.

و لا يخفى أن الخبر إنما يدل على كراهه الفعل لا كراهه اللحم.

الحديث السابع و الأربعون: مجهول.

و قال في المسالك: أجمع علماءنا على أنه يشترط في اللبن المحرم في الرضاع أن يكون من امرأه من نكاح، و المراد به هاهنا الوطء الصحيح، فيندرج فيه الوطء بالعقد دائما و متعه و ملك يمين، و المشهور أن الشبهه أيضا ملحق بالنكاح الصحيح، و ذهب ابن إدريس إلى العدم ثم رجع، و لا-خلاف في أنه لا بد أن يكون بسبب ولد، فلا يكفى درور اللبن من غير لبن، و هل يعتبر انفصال الولد؟ فيه خلاف، و ربما يستدل على اشتراطه بهذا الخبر. و يمكن المناقشه فيه.

الحديث الثامن و الأربعون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٧٣

أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ إِنَّ أُمَّتِي أَرْضَعْتُ وَلَدِي وَ قَدْ أَرَدْتُ بَيْعَهَا فَقَالَ خُذْ بِيَدِهَا وَ قُلْ مَنْ يَشْتَرِي مِنِّي أُمَّ وَ لَدِي.

[الحديث ٤٩]

٤٩ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الدَّعَشِيِّ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبَانَ الزِّيَّاتِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاعِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ ابْنَةَ عَمِّهِ وَ قَدْ أَرْضَعَتْهُ أُمَّ وَ لَدِ جَدِّهِ هَلْ تَحْرُمُ عَلَيَّ الْغُلَامُ أُمَّ لَأَ قَالَ لَأَ.

فَهَذَا خَيْرٌ مَقْطُوعُ الْإِسْنَادِ مُرْسَلٌ وَ مَا هَذَا حُكْمُهُ لَأَ يُعْتَرَضُ بِهِ الْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ الطَّرِيقِ وَ لَوْ سَلِمَ مِنْ ذَلِكَ لَكَانَ مَحْمُولًا عَلَيَّ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ أُمَّ وَ لَدِ قَدْ أَرْضَعَتْهُ بِغَيْرِ لَبَنِ جَدِّهِ أَوْ تَكُونُ أَرْضَعَتْهُ رَضَاعًا لَأَ يُحْرَمُ وَ

لَوْ كَانَ رَضَاعًا تَامًا لَكَانَ قَدْ صَارَ عَمَّهَا إِنْ كَانَ الْجَدُّ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ وَإِنْ كَانَ الْجَدُّ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ فَلَيْسَ هُنَاكَ وَجْهُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ

[الحديث ٥٠]

٥٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ قَالَ سُئِلَ أَبُو

و يدل على أن أم الولد من الرضاع كأم الولد من النسب، و لم أر به قائلًا، و رواه الصدوق في الفقيه، و لم أر به قائلًا صريحًا، و يمكن حمله على الاستحباب.

الحديث التاسع و الأربعون: مرسل.

قوله: و إن كان الجد من قبل الأم أشار بذلك إلى وجه آخر لحمل الخبر.

الحديث الخمسون: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٧٤

عَبْدُ اللَّهِ عَ وَ أَنَا حَاضِرٌ عَنِ امْرَأَةٍ أَرْضَعَتْ غُلَامًا مَمْلُوكًا لَهَا مِنْ لَبَنِيهَا حَتَّى فَطَمْتُهُ هَلْ يَحِلُّ لَهَا بَيْعُهُ قَالَ فَقَالَ لَا هُوَ ابْنَتُهَا مِنَ الرِّضَاعِ حَرْمٌ عَلَيْهَا بَيْعُهُ وَ أَكُلُ ثَمَنِهِ قَالَ ثُمَّ قَالَ أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ

و عمل به جماعه من الأصحاب، فقالوا: بأنه ينعق من الرضاع ما ينعق من النسب، و يمكن حمله على الاستحباب.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٧٥

٧ بَابُ الْقَوْلِ فِي الرَّجْلِ يَفْجُرُ بِالْمَرْأَةِ ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فِي نِكَاحِهَا أَوْ يَفْجُرُ بِأُمِّهَا أَوْ ابْنَتِهَا قَبْلَ أَنْ يَنْكِحَهَا أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ وَ الْمَرْأَةُ تَفْجُرُ وَ هِيَ فِي حَبَالِ زَوْجِهَا هَلْ يُحْرَمُ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَمْ لَا

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ فَجَرَ بِامْرَأَةٍ وَ هِيَ غَيْرُ ذَاتِ بَعْلِ ثُمَّ تَابَا بَعِيدَ ذَلِكَ وَ أَرَادَ أَنْ يَنْكِحَهَا بَعِيدَ بَعْقِدٍ صَدِ حِيحَ جَازَ لَهُ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ تَطَهَّرَ مِنْهُمَا التَّوْبَةَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١]

١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ هَاشِمِ

باب القول فى الرجل يفجر بالمرأه ثم يبدو له فى نكاحها أو يفجر بأمرها أو ابنتها قبل أن ينكحها أو بعد ذلك و المرأه تفجر و هى فى حبال زوجها هل يحرم ذلك عليه أم لا الحديث الأول: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٧٦

بْنِ الْمُثَنَّى قَالَ كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ جَالِسًا فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنِ الرَّجُلِ يَا تَبِي الْمَرْأَةَ حَرَامًا أَيْتَزَوَّجُهَا قَالَ نَعَمْ وَأُمُّهَا وَابْنَتُهَا.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَ أَوْ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا فَجَرَ بِامْرَأَةٍ ثُمَّ تَابَا فَتَزَوَّجَهَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ أَيُّمَا رَجُلٍ فَجَرَ بِامْرَأَةٍ حَرَامًا ثُمَّ يَدَا لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا حَلَالًا قَالَ أَوْلَاهُ سِفَاحٌ

و فى بعض النسخ " عن القاسم بن محمد " فهو ضعيف.

الحديث الثانى: صحيح.

و قال فى المسالك: المشهور بين الأصحاب عدم تحريم الزانية على الزانى إذا لم يكن زنى بها حال تزوجها بغيره، و لا معتده منه عده رجعيه. نعم يكره تزويج الزانية مطلقا، و حرمة الشيخان و أتباعهما إلا أن تتوب، و اعتبر الشيخ فى توبتها أن يدعواها إلى الزنا فلا تجيبه، استنادا إلى روايه أبى بصير، و فى معناها روايه عمار، و السند فىهما ضعيف و فى الأولى قطع، و فى متنها إشكال من حيث إن دعاءها إلى الحرام يتضمن إغراءها بالقبيح. انتهى.

و أقول: من الأصحاب من نفى التحريم إلا إذا كانت مشهوره بالزنا، كما دلت عليه الأخبار الكثيره.

الحديث الثالث: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٧٧

وَ آخِرُهُ نِكَاحٌ وَ مِثْلُهُ كَمَثَلِ النَّخْلَةِ أَصَابَ الرَّجُلُ مِنْ ثَمَرِهَا حَرَامًا ثُمَّ اشْتَرَاهَا بَعْدَ كَانَتْ لَهُ حَلَالًا.

وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا بَعْدَ الْفُجُورِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَسْتَبْرَأَ رَحِمَهَا

[الحديث ٤]

٤ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَفْجُرُ بِالْمَرْأَةِ ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فِي تَزْوِجِهَا هَلْ يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ إِذَا هُوَ اجْتَنَبَهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا بِاسْتِبْرَاءِ رَحِمِهَا مِنْ مَاءِ الْفُجُورِ فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مَا دَامَتْ مُصِرَّةً لَا يَجُوزُ لَهُ الْعُقْدُ عَلَيْهَا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥]

٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَبِي الْمَغْزَى عَنِ الْحَلِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَا تَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ الْمُغْلَنَةَ بِالزَّنَى وَلَا يُزَوِّجُ الْمُغْلَنُ بِالزَّنَى إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُعْرِفَ مِنْهُمَا التَّوْبَةَ.

[الحديث ٦]

٦ وَبِإِسْنَادٍ عَنْ أَبِي الْمَغْزَى عَنِ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ فَجَرَ بِامْرَأَةٍ ثُمَّ أَرَادَ بَعْدَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَقَالَ إِذَا تَابَتْ حَلَّ لَهُ نِكَاحُهَا قُلْتُ كَيْفَ تُعْرِفُ تَوْبَتَهَا

الحديث الرابع: موثق.

و في الكافي: عن عثمان بن عيسى عن إسحاق. و على المشهور العده محموله على الاستحباب، كما هو الظاهر من قول الشيخ " لا ينبغي "

الحديث الخامس: صحيح.

الحديث السادس: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٧٨

قَالَ يَدْعُوهَا إِلَى مَا كَانَا عَلَيْهِ مِنَ الْحَرَامِ فَإِنْ امْتَنَعَتْ وَاسْتَغْفَرَتْ رَبَّهَا عَرَفَ تَوْبَتَهَا.

[الحديث ٧]

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَيْدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً كَانَتْ يَفْجُرُ بِهَا فَقَالَ إِنْ آنَسَ مِنْهَا رُشْدًا فَنَعَمْ وَإِلَّا فَلْيُرَاوِدْهَا عَلَى الْحَرَامِ فَإِنْ تَابَعَتْهُ فَهِيَ عَلَيْهِ حَرَامٌ فَإِنْ أَبَتْ فَلْيَتَزَوَّجَهَا.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَمَّا بَيَّأَسَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً قَدْ سَافَحَ أُمَّهَآ أَوْ ابْتَنَاهَا لَمَّا يَحْرُمُ عَلَيْهِ نِكَاحُ الْمَأْمُومَةِ وَ الْبِنْتِ سِوَاهُ كَمَا نَتِ الْمُسَافِحَةُ قَبْلَ الْعَقْدِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ أَوْ بَعْدَهُ وَ عَلَى كُلِّ حَالٍ

[الحديث ٨]

٨ رَوَى الَّذِي ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هَاشِمِ بْنِ الْمُثَنَّى قَالَ كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ رَجُلٌ فَجَرَ بِامْرَأَةٍ أَيْحَلُّ لَهُ ابْتِنَاهَا قَالَ نَعَمْ إِنَّ الْحَرَامَ لَا يُفْسِدُ الْحَلَالَ.

[الحديث ٩]

٩ وَ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ حَنَّانِ بْنِ سَدِيرٍ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ إِذْ سَأَلَهُ سَعِيدٌ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً سِفَاحًا هَلْ تَحِلُّ لَهُ ابْتِنَاهَا قَالَ نَعَمْ إِنَّ الْحَرَامَ لَا يُحْرِمُ الْحَلَالَ.

فَالْوَجْهُ عِنْدِي فِي هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُمَا مِمَّا يَتَضَمَّنُ مَعْنَاهُمَا هُوَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ امْرَأَةٌ وَ دَخَلَ بِهَا ثُمَّ فَجَرَ بِأُمَّهَآ أَوْ ابْتَنَاهَا لَمْ تَحْرُمْ عَلَيْهِ فَأَمَّا

الحديث السابع: موثق.

الحديث الثامن: مجهول.

الحديث التاسع: موثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٧٩

إِذَا فَجَرَ بِهَا وَ هِيَ لَيْسَتْ زَوْجَةً لَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعْتَدَ عَلَيْهَا فَإِنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّفْصِيلِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٠]

١٠ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يَفْجُرُ بِامْرَأَةٍ أَيْ تَزَوَّجَ ابْتَنَاهَا قَالَ لَا وَ لَكِنْ إِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ امْرَأَةٌ ثُمَّ فَجَرَ بِابْتِنَاهَا أَوْ أُخْتِهَا لَمْ تَحْرُمْ عَلَيْهِ الَّتِي عِنْدَهُ

قوله: فأما إذا فجر بها أي: بالأم أو البنت " و هي ليست " أي: المرأة المفروضة أولاً.

وقال السيد فى شرح النافع: اتفق الأصحاب على أن الزنا اللاحق للعقد الصحيح لا ينشر حرمة المصاهرة، سواء فى ذلك الزنا بالعمه و الخاله و غيرهما.

و إطلاق النص و كلام الأصحاب يقتضى عدم الفرق فى الزوجه بين المدخول بها و غيرها، و مقتضى روايه أبى الصباح الفرق، و لا أعلم بمضمونها قائلًا.

و اختلف فى الزنا المتقدم على العقد، فذهب الأكثر إلى أنه ينشر الحرمة كالصحيح. و قال المفيد و المرتضى و ابن إدريس: لا ينشر، و اختاره المحقق.

و المعتمد الأول للأخبار المستفيضه. انتهى.

و لعله رحمه

الله غفل عما ذكره الشيخ هنا، فإنه قد أفتى هنا بمضمون روايه أبي الصباح، و كذا فى الاستبصار صرح بذلك. ثم إنه يمكن حمل أخبار تحريم زناء المتقدم على الكراهه، و إن كان الأحوط العمل بالمشهور.

الحديث العاشر: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٨٠

[الحديث ١١]

١١ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا فَجَرَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ لَمْ تَحِلَّ لَهُ ابْتِنَتُهَا أَيْدًا وَ إِنْ كَانَ قَدْ تَزَوَّجَ ابْتِنَتَهَا قَبْلَ ذَلِكَ وَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَقَدْ بَطَلَ تَزْوِيجُهُ وَ إِنْ هُوَ تَزَوَّجَ ابْتِنَتَهَا وَ دَخَلَ بِهَا ثُمَّ فَجَرَ بِأُمَّهَا بَعْدَ مَا دَخَلَ بِابْتِنَتِهَا فَلَيْسَ يُفْسِدُ فُجُورُهُ بِأُمَّهَا نِكَاحَ ابْتِنَتِهَا إِذَا هُوَ دَخَلَ بِهَا.

وَ هُوَ قَوْلُهُ لَا يُفْسِدُ الْحَرَامَ الْحَلَالَ إِذَا كَانَ هَكَذَا

[الحديث ١٢]

١٢ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ بِنِ سَعِيدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى وَ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ فَجَرَ بِامْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُ ابْتِنَتَهَا قَالَ نَعَمْ يَا سَعِيدُ إِنَّ الْحَرَامَ لَا يُفْسِدُ الْحَلَالَ.

[الحديث ١٣]

١٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رِيَّاطٍ عَمَّنْ رَوَاهُ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الرَّجُلِ فَجَرَ بِامْرَأَةٍ

الحديث الحادى عشر: مجهول.

و الظاهر أنه إلى قوله " هكذا " من الخبر، لكونه فى الاستبصار أيضا هكذا، فقوله " و هو قوله " أما كلام الصادق عليه السلام، و الضمير فى " قوله " راجع إلى الرسول صلى الله عليه و آله، أو كلام الراوى، و الضمير راجع إلى الصادق عليه السلام.

الحديث الثانى عشر: صحيح.

الحديث الثالث عشر: مرسل.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٨١

هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِابْنَتِهَا قَالَ مَا حَرَّمَ حَرَامًا حَلَالًا قَطُّ.

الْوَجْهُ فِي هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهُمَا مِمَّا يَنْضَمُّ لَفْظِ التَّزْوِيجِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَوْ الْحَالِ هُوَ إِذَا كَانَ الْفُجُورُ بِالْمَرْأَةِ دُونَ الْوُطْءِ وَ الْإِفْضَاءِ إِلَيْهَا فَأَمَّا مَعَ الْوُطْءِ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٤]

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ بَاشَرَ امْرَأَةً وَ قَبِلَ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُفْضِ إِلَيْهَا ثُمَّ تَزَوَّجَ ابْنَتَهَا فَقَالَ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَفْضَى إِلَى الْأُمِّ فَلَا بَأْسَ وَ إِنْ كَانَ أَفْضَى إِلَيْهَا فَلَا يَتَزَوَّجُ ابْنَتَهَا.

[الحديث ١٥]

١٥ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ كَانَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ امْرَأَةٍ فُجُورٌ هَلْ يَتَزَوَّجُ ابْنَتَهَا قَالَ إِنْ كَانَ قَبْلَهُ أَوْ شَبَّهَهَا فَلْيَتَزَوَّجْ ابْنَتَهَا وَ إِنْ كَانَ جَمَاعاً فَلَا يَتَزَوَّجُ ابْنَتَهَا وَ لِيَتَزَوَّجَهَا هِيَ.

وَ الَّذِي يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْفُجُورَ بَعْدَ الدُّخُولِ لَا يُحْرِمُ زَائِداً عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٦]

١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ جَارِيَةً فَدَخَلَ بِهَا ثُمَّ ابْتُلِيَ بِأُمَّهَا فَفَجَرَ بِهَا أَوْ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ فَقَالَ لَا إِنَّهُ لَا يُحْرِمُ الْحَلَالَ الْحَرَامَ

الحديث الرابع عشر: صحيح.

الحديث الخامس عشر: صحيح.

الحديث السادس عشر: حسن.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٨٢

[الحديث ١٧]

١٧ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ زَنَى بِأُمَّ امْرَأَتِهِ أَوْ ابْنَتِهَا أَوْ أُخْتِهَا فَقَالَ لَا يُحْرِمُ ذَلِكَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ ثُمَّ قَالَ مَا حَرَّمَ حَرَامًا قَطُّ حَلَالًا.

وَ حُكْمُ الرِّضَاعِ فِي هَذَا الْبَابِ حُكْمُ النَّسَبِ سِوَاءَ فِي أَنَّهُ إِذَا فَجَرَ بِامْرَأَةٍ لَمْ يَجْزُ لَهُ الْعَقْدُ عَلَى ابْنَتِهَا وَ لَا عَلَى أُمَّهَا وَ قَدْ دَلَّ عَلَى

ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ قَوْلِهِ يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ وَ يَزِيدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٨]

١٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ فَجَرَّ بِامْرَأَةٍ أَيْتَزَوَّجُ أُمَّهَا مِنَ الرَّضَاعِ أَوْ ابْنَتَهَا قَالَ لَا.

[الحديث ١٩]

١٩ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي رَجُلٍ فَجَرَّ بِامْرَأَةٍ أَيْتَزَوَّجُ أُمَّهَا مِنَ الرَّضَاعِ أَوْ ابْنَتَهَا قَالَ لَا.

وَ إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ امْرَأَةٌ فَسَافَحَتْ فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ الْمَقَامِ عَلَيْهَا وَ بَيْنَ تَطْلِقِهَا وَ لَيْسَ يَجِبُ عَلَيْهِ طَلَاقُهَا لِذَلِكَ

[الحديث ٢٠]

٢٠ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبَّادِ بْنِ صَيْهَيْبٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يُمْسِكَ الرَّجُلُ

الحديث السابع عشر: حسن.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

الحديث التاسع عشر: صحيح.

الحديث العشرون: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٨٣

امْرَأَتُهُ إِنْ رَأَاهَا تَزْنِي إِذَا كَانَتْ تَزْنِي وَ إِنْ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهَا الْحَدُّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ مِنْ إِثْمِهَا شَيْءٌ.

[الحديث ٢١]

٢١ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سِئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَعْجَبَتْهُ امْرَأَةٌ فَسَأَلَ عَنْهَا فَإِذَا التَّتَا عَلَيْهَا شَيْءٌ فِي الْفُجُورِ فَقَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا وَ يُحْصِنَهَا

و ذهب المفيد و سلار إلى تحريم امرأه الرجل عليه إذا أصرت على الزنا، و المشهور الكراهه.

الحديث الحادى و العشرون: ضعيف أو مجهول.

قوله: فإذا الثناء عليها شىء الثناء و الشنيه وصف بمدح أو ذم، أو هو خاص بالمدح، كذا فى القاموس.

أقول: و على الثانى يكون على التهكم، أو المراد فى أثنى الثناء. و فى بعض النسخ "الثناء" بتقديم النون على الثاء، و ذكر اللغويون قاطبه أنه مثل الثناء، إلا أنه يكون فى الخير و الشر جميعا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٨٤

٨ باب نكاح المرأه و عمته و خالتها و ما يحرم من ذلك و ما لا يحرم

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَنْكِحَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ وَ عَمَّتَهَا وَ خَالَتَهَا وَ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْكِحَ بِنْتَ الْأَخِ عَلَى عَمَّتِهَا إِلَّا بِإِذْنِ الْعَمِّهِ وَ رِضَاهَا وَ لَا يَنْكِحُ بِنْتَ الْأُخْتِ عَلَى خَالَتِهَا إِلَّا بِاخْتِيَارِ الْخَالِهِ وَ إِذْنِهَا وَ لَهُ أَنْ يَعْقِدَ عَلَى الْعَمِّهِ وَ عِنْدَهُ بِنْتُ أُخِيهَِا مِنْ غَيْرِ اسْتِئْذَانِ بِنْتِ الْأَخِ وَ يَعْقِدَ عَلَى الْخَالِهِ وَ عِنْدَهُ بِنْتُ أُخْتِهَا مِنْ غَيْرِ رِضَا بِنْتِ الْأُخْتِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

باب نكاح المرأه و عمته و خالتها و ما يحرم من ذلك و ما لا يحرم قوله: و لا بأس أن ينكح الرجل فى الجمع بين العمه مع بنت الأخ، أو الخاله مع بنت الأخت اختلف أصحابنا بسبب اختلاف الروايات، فالمشهور بينهم حتى كاد يكون إجماعا جوازه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص:

[الحديث ١]

١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ تَزَوَّجَ الْخَالَهَ وَالْعَمَّةَ عَلِيَّ ابْنَهُ الْأَخِ وَابْنَهُ الْأُخْتِ بغيرِ إِذْنِهَا.

[الحديث ٢]

٢ وَعَنْهُمَا عَنْ فَضَالَةَ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَمَّا تَزَوَّجَ ابْنَهُ الْأُخْتِ عَلِيَّ خَالَتِهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا وَتَزَوَّجَ الْخَالَهَ عَلِيَّ ابْنَهُ الْأُخْتِ بغيرِ إِذْنِهَا

لكن بشرط رضا العمه و الخاله إذا زوج عليهما ابنه الأخ أو ابنه الأخت، لكن يزوج العمه أو الخاله عليهما، و إن كراهما الدخول عليهما.

و فى مقابله المشهور قولان نادران: أحدهما جواز الجمع مطلقا، ذهب إليه ابن أبى عقيل و ابن الجنيد على الظاهر من كلامهما. و القول الثانى للصدوق فى المقنع بالمنع مطلقا، و إن أول كلامه بعض المتأخرين.

الحديث الأول: حسن موثق.

الحديث الثانى: موثق.

و ضمير "عنهما" راجع إلى الحسين، و على أى روى ابن سعيد عن على ابن إسماعيل عن فضاله، لكن فيه بعد، لأن الحسين يروى عن فضاله بغير واسطه و الأظهر فى الخبر السابق و على بن إسماعيل كما فى بعض النسخ، و يؤيده أن فى الاستبصار روى الخبر الأول هكذا: الحسين بن سعيد عن الحسن بن على، و قال فى الخبر الثانى و عنه عن فضاله.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٨٦

[الحديث ٣]

٣ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَ عَمَّتِهَا وَ لَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَ خَالَتِهَا.

[الحديث ٤]

٤ وَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ بُنَّانِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا

عَ أُتِيَ بِرَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَهُ عَلَى خَالَتِهَا فَجَلَدَهُ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

فَلَيْسَ فِي هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ مَا يُنَافِي مَا قَدَّمْنَاهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْخَبْرِ الْمَأْوُلِ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا بِرِضَا مِنْهَا أَوْ مَعَ عَدَمِ الرِّضَا وَكَذَلِكَ فِي الْخَبْرِ الْأَخِيرِ الَّذِي تَضَمَّنَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَضَرَ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَهُ عَلَى خَالَتِهَا وَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي ظَاهِرِ الْخَبْرِ وَالْخَبْرُ الْمَأْوُلُ كَانَ مُفْصَلًا كَانَ الْأَخْذُ بِهِ أَوْلَى وَالْعَمَلُ بِهِ أُخْرَى وَالَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ وَزَيْدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥]

٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ بُنَيَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أُخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَتْ عَلَى عَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا قَالَ لَا بَأْسَ وَقَالَ تَزَوَّجِ الْعَمَّةَ وَالْخَالَهَ عَلَى ابْنِهِ الْأَخِ وَابْنِهِ

الحديث الثالث: مجهول.

الحديث الرابع: ضعيف على المشهور.

الحديث الخامس: مجهول.

قوله: لا بأس أي: مع رضاهما، كما يدل عليه آخر الخبر.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٨٧

الأُخْتِ وَ لَا تَزَوَّجِ بِنْتَ الْأَخِ وَ الْأُخْتِ عَلَى الْعَمَّةِ وَ الْخَالَهَ إِلَّا بِرِضَا مِنْهُمَا فَمَنْ فَعَلَ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ.

عَلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرَانِ خَرَجًا مَخْرَجَ التَّقِيهِ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ خَالَفَنَا يُخَالِفُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَ مَا هَذَا حُكْمُهُ جَازَتْ التَّقِيهِ فِيهِ وَ الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ

[الحديث ٦]

٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْجَدَاءِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَا تُنْكَحِ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا وَ لَا عَلَى خَالَتِهَا وَ لَا عَلَى أُخْتِهَا مِنَ الرِّضَاعِ.

فَالْمَعْنَى فِي هَذَا الْخَبْرِ كَالْمَعْنَى فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْعَمَّةِ وَ الْخَالَهَ مِنْ جِهَةِ النَّسَبِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَمَّا يَجُوزُ مَعَ ارْتِفَاعِ رِضَاهُمَا فَأَمَّا مَعَ حُصُولِ الْإِذْنِ مِنْ قِبَلِهِمَا فَلَا بَأْسَ بِهِ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ فِي حُكْمِ النَّسَبِ

و اعلم أنه إذا عقد المرأه على عمتها أو على خالتها بغير إذنها، فللأصحاب فيه أقوال:

أحدها: بطلان عقد الداخلة و لزوم عقد الأولى، لقوله عليه السلام فى روايه على بن جعفر " فنكاحه باطل " .

الثانى: توقف عقد الداخلة على الإجازة من الأولى، ذهب إليه العلامة و جماعه.

الثالث: تنزل العقدين معا، فللأولى فسخ عقد الداخلة و فسخ عقد نفسها، و إليه ذهب الشيخان و أتباعهما.

و الرابع: قول

ابن إدريس من بطلان عقد الداخلة من رأس و تزلزل عقد نفسها.

الحديث السادس: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٨٨

٩ بَابُ الْعُقُودِ عَلَى الْإِمَاءِ وَ مَا يَحِلُّ مِنَ النِّكَاحِ بِمَلِكِ الْيَمِينِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ لَمْ يَجِدْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْحَرَائِرَ فَلَا بُدَّ أَنْ يَنْكِحَ الْإِمَاءَ يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى - وَ مَنْ لَمْ يَسِدِّ تَطْعَ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ فَأَبَاحَ بظَاهِرِ اللَّفْظِ نِكَاحَ الْإِمَاءِ عِنْدَ فَقْدِ الطَّوْلِ لِلْحَرَائِرِ مِنَ الْمَهْرِ وَ النَّفَقَةِ وَ كَانَ دَلِيلُهُ حَظَرَ ذَلِكَ عِنْدَ وُجُودِ الطَّوْلِ وَ يُدَلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

باب العقود على الإماء و ما يحل من النكاح بملك اليمين قوله رحمه الله: و كان دليله أى: دليل الخطاب و هو مفهوم المخالفة. و الطول فى اللغة الفضل، و المراد هنا المهر و النفقه، كما ذكره المحقق فى الشرائع، و يكفى فى القدره على النفقه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٨٩

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْحُرِّ يَتَزَوَّجُ

وجود المال بالقوه القريبه، كما فى غله الملك و كسب ذى الحرفه.

و أما العنت فقال فى القاموس: إنه محرکه الفساد و الإثم و الهلاك، و دخول المشقه على الإنسان، و لقاء الشده و الزنا و الوهن و الانكسار و اكتساب المآثم.

و لعل المراد به هنا الإثم الذى يؤدى إليه غلبه الشهوه.

قال فى الكشاف: العنت انكسار العظم بعد الجبر، فاستعير لكل مشقه و ضرر و لا ضرر أعظم من مواقعه المآثم.

و يتحقق خوف العنت بقوه الشهوه و ضعف التقوى.

وقال المحقق في الشرائع: العنت المشقة من الترك فيتناول خوف الضرر الشديد من الترك، وإن قويت التقوى بحيث منعت من الزنا.

وهو جيد لو ثبت إطلاق العنت

على مطلق المشقه حقيقه، و هو غير بعيد، و هو أظهر من الأخبار، و الله يعلم.

الحديث الأول: موثق.

و أجمع العلماء كافه على جواز نكاح الأمه بالعقد مع فقد طول الحره و خشيه العنت، و اختلفوا فى الجواز إذا انتفى أحد الأمرين، فذهب أكثر المتقدمين إلى أنه غير جائز، بل ادعى ابن أبى عقيل عليه الإجماع، و ذهب الشيخ فى النهايه

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٩٠

الأمه قال لا بأس إذا اضطر إليها.

[الحديث ٢]

٢ وَ رَوَى عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلَمَاءِ بْنِ رَزِينَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَمْلُوكَةَ قَالَ إِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهَا فَلَا بَأْسَ.

[الحديث ٣]

٣ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا يَتَّبِعِي أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْحُرَّ الْمَمْلُوكَةَ الْيَوْمَ إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ

و هذا الكتاب إلى الجواز على كراهه، و تبعه ابن حمزه و ابن إدريس و أكثر المتأخرين. و فى المسأله قول ثالث، و هو تحريم الأمه لمن عنده حره خاصه، كما دلت عليه حسنه الحلبي.

و اعلم أن إطلاق عبارات الأصحاب يقتضى أنه لا فرق فى المنع من العقد على القول به بين الدائم و المنقطع، و بهذا التعميم جزم فى المسالك، ثم قال:

و أما التحليل فإن جعلناه عقدا امتنع أيضا، و إن جعلناه إباحه فلا، كما لا يمتنع وطؤها بملك اليمين. و قال السيد سبطه رحمه الله: فى هذا التعميم نظر، و الأجود قصر الحكم على الدائم، لأنه المتبادر عند الإطلاق، لدلاله صحيحه محمد بن إسماعيل على جواز التمتع بالأمه بإذن الحره و على جواز التحليل من الزوجه الحره.

الحديث الثانى: موثق.

الحديث الثالث: مرسل كالموثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٩١

وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا وَ الطَّوْلُ الْمَهْرُ وَ مَهْرُ الْحَرَّةِ الْيَوْمَ مِثْلُ مَهْرِ الْأَمَةِ أَوْ أَقَلَّ.

فَهَذِهِ الْأَخْبَارُ كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ نِكَاحَ الْأَمَةِ إِنَّمَا يَكُونُ سَائِعًا مُبَاحًا مَعَ فَقْدِ الطَّوْلِ وَ أَنَّ مَعَ وُجُودِهِ

يَكُونُ مَكْرُوهًا وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ غَيْرَ مُبْطِلٍ لِلْعَقْدِ لِأَنَّ الْخَبَرَ الْأَخِيرَ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ لَا يَتَّبِعِي أَنْ يَتَزَوَّجَ الْحُرُّ الْمَمْلُوكَةَ الْيَوْمَ وَ هَذَا تَصْرِيحٌ بِالْكَرَاهِيَةِ الَّتِي لَيْسَتْ بِلَفْظِ حَظْرٍ وَ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ مَعْنَى الْأَخْبَارِ الْأُخْرَى حَسَبَ مَا قَدَّمْنَا قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِذَا أَرَادَ الْإِنْسَانُ نِكَاحَ أُمِّهِ غَيْرِهِ خَطْبَهَا إِلَى سَيِّدِهَا وَأَعْطَاهَا الْمَهْرَ قَلَّ ذَلِكَ أَمْ كَثُرَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَ هَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَقْدُ عَلَيْهِنَّ إِلَّا بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَ بَعِيدَ إِتْيَانِهِنَّ أُجُورَهُنَّ الَّذِي هُوَ الْمَهْرُ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤]

٤ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ نِكَاحِ الْأُمِّهِ قَالَ لَا يَصْلُحُ نِكَاحُ الْأُمِّهِ إِلَّا بِإِذْنِ مَوْلَاهَا.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنْ اشْتَرَطَ السَّيِّدُ عَلَى الرَّجُلِ فِي الْعَقْدِ رِقَّ الْوَلَدِ

قوله رحمه الله: و بعد إتيانهم لا يخفى أن الآية لا تدل على تقدم بذل المهر على العقد، و لا على الوطاء أيضا، و لم يقل به أحد، و لعل مراد الشيخ أيضا الوجوب فقط.

الحديث الرابع: ضعيف.

و يشمل ما إذا كان المولى امرأه، لكن الخبر مع ضعفه غير صريح في الحرمة.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٩٢

كَانَ وَوَلَدُهُ مِنْهَا عَبْدًا لِسَيِّدِهَا وَ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ عَلَيْهِ ذَلِكَ كَانَ الْوَلَدُ حُرًّا لَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَشْتَرِطْ كَانَ الْوَلَدُ حُرًّا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥]

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَ الْحَكَمِ بْنِ مَسِيكِينَ عَنْ جَمِيلٍ وَ ابْنِ بُكَيْرٍ فِي الْوَلَدِ مِنَ الْحُرِّ وَ الْمَمْلُوكَةِ قَالَ يَذْهَبُ إِلَى الْحُرِّ مِنْهُمَا.

[الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَاصِمِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ السُّلَمِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَاطِ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مَسِيكِينَ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ الْحُرَّةَ فَوَلَدُهُ أَحْرَارٌ وَ إِذَا تَزَوَّجَ الْحُرُّ الْأُمِّهِ فَوَلَدُهُ أَحْرَارٌ

الحديث الخامس: حسن.

وقال في المسالك: إذا كان أحد الأبوين حرا و الآخر مملوكا، فالمشهور بين الأصحاب أن الولد حر مطلقا، و خالف في الحكم ابن الجنيد، فجعل الولد رقا تبعا للمملوك من أبويه إلا مع اشتراط حرته. هذا مع الإطلاق، و أما مع شرط الحرية فلا إشكال في تحققها. و إذا شرطت الرقية، فالمشهور صحة الشرط.

وقيل: بعدم صحته. انتهى.

و على تقدير عدم الصحة يحتمل فساد العقد و الشرط و فساد الشرط حسب.

الحديث السادس: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٩٣

[الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ بِأَمَةِ قَوْمٍ الْوَلَدُ مَمَالِيكَ أَوْ أَحْرَارًا قَالَ إِذَا كَانَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ حُرًّا فَالْوَلَدُ أَحْرَارًا.

[الحديث ٨]

٨ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي مَمْلُوكٍ تَزَوَّجَ حُرَّةً قَالَ الْوَلَدُ لِلْحُرَّةِ وَ فِي حُرٍّ تَزَوَّجَ مَمْلُوكَةً قَالَ الْوَلَدُ لِلْأَبِ.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا شَرَطَ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ رَقًّا كَانَ كَذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٩]

٩ الصَّفَّارُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِاشِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا ذَبَرَ حَارِيَةً ثُمَّ زَوَّجَهَا مِنْ رَجُلٍ فَوَطَّئَهَا كَانَتْ حَارِيَةً وَ وُلِدَهَا مِنْهُ مُدَبَّرِينَ كَمَا لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَتَى قَوْمًا فَتَزَوَّجَ إِلَيْهِمْ مَمْلُوكَتَهُمْ كَانَ مَا وُلِدَ لَهُمْ مَمَالِيكَ.

وَ هَذَا الْخَبْرُ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ذِكْرُ الشَّرْطِ صَيْرِيحًا فَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ مُرَادٌ بِمَدَالِهِ مَا قَدَّمَناهُ مِنَ الْأَخْبَارِ وَ أَنَّ الْوَلَدَ لَاحِقٌ بِالْحُرِّيَّةِ وَ إِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ فَلَا وَجْهَ لِهَذَا الْخَبْرِ إِلَّا الشَّرْطُ الَّذِي ذَكَرْتَاهُ

الحديث السابع: حسن.

الحديث الثامن: مجهول.

الحديث التاسع: ضعيف.

ورده القائلون بالحريه مطلقا أولا بالضعف، و ثانيا بعدم دلالتها على ذكر الشرط فى العقد فىكون المصير تحكما، و ثالثا بأن الولد ليس ملكا للحر من الأبوين ليصح اشتراطه للمولى. و إنما ألحق الله تعالى فلا يسوغ اشتراط رقيته.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٩٤

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِذَا عَمَدَ السَّيِّدُ عَلَى أُمَّتِهِ لِحُرٍّ أَوْ عَبْدٍ لِغَيْرِهِ كَانَ الطَّلَاقُ فِي يَدِ الزَّوْجِ فَإِنْ بَاعَهَا السَّيِّدُ كَانَ الْمُبْتَاعُ بِالْخِيَارِ
إِنْ شَاءَ أَفَرَّ الزَّوْجَ عَلَى نِكَاحِهِ وَ إِنْ شَاءَ فَرَّقَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهَا وَ لَيْسَ يَحْتَاجُ فِي التَّفْرِقَةِ بَيْنَهُمَا إِلَى تَطْلِيقِ الزَّوْجِ لَهَا بَلْ يَأْمُرُهَا بِاعْتِرَالِهِ وَ
قَضَاءِ الْعِدَّةِ مِنْهُ وَ ذَلِكَ كَافٍ فِي

فَرَأَاهَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٠]

١٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ أَنْكَحَ أُمَّتَهُ حُرًّا أَوْ عَبْدًا قَوْمِ آخَرِينَ فَقَالَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْزِعَهَا فَإِنْ بَاعَهَا فَشَاءَ الَّذِي اشْتَرَاهَا أَنْ يَنْزِعَهَا مِنْ زَوْجِهَا فَعَلَّ

الحديث العاشر: ضعيف.

و المشهور بين الأصحاب أنه إذا تزوج العبد بإذن مولاه- حره كانت أو أمه لغير مولاه- كان الطلاق بيده، وأنه ليس للمولى إجباره عليه. وقال ابن أبي عقيل و ابن الجنيد: طلاقه إلى مولاه، سواء كانت زوجته أمه المولى أو أمه غيره أو حره. و قوى العلامة في المختلف قولهما. و قال أبو الصلاح: لسيدته أن يجبره على الطلاق، و للشيخ قول آخر في هذا الكتاب بالتفصيل، باسـتـرـاطـ كـون الطلاق بيد المولى و عدمه، و لم ينسب إليه في كتب الفروع، و المسألة لا تخلو من إشكال.

قوله عليه السلام: من رجل في الفقيه "من زوجها" و هو أصوب.

و أطبق الأصحاب على أن بيع الأمه المزوجه يقتضى تسلط المشتري على

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٩٥

[الحديث ١١]

١١ وَ رَوَى عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمِثْمِيُّ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَمَادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يُزَوِّجُ أُمَّتَهُ مِنْ حُرٍّ قَالَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْزِعَهَا.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا بَاعَهَا كَانَ الْمُبْتَاعُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ إِقْرَارِهَا عَلَى الْعَقْدِ وَ بَيْنَ التَّفْرِقَةِ زَائِدًا عَلَى مَا قَدَّمَ نَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٢]

١٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنِ بُكَيْرِ بْنِ أَعْيَنَ وَ بُرَيْدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ الْعِجَلِيِّ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَا- مَنْ اشْتَرَى مَمْلُوكَةً لَهَا زَوْجٌ فَإِنَّ بَيْعَهَا طَلَّاقٌ لَهَا إِنْ شَاءَ الْمُشْتَرِي فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَ إِنْ شَاءَ تَرَكَهُمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا.

[الحديث ١٣]

١٣ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَحْمَدِ بْنِ هَمَّاع

قَالَ طَلَّاقُ الْأَمَةِ بَيْعُهَا أَوْ بَيْعُ زَوْجِهَا وَقَالَ فِي الرَّجُلِ يُزَوِّجُ أُمَّتَهُ رَجُلًا آخَرَ ثُمَّ يَبِيعُهَا قَالَ هُوَ فِرَاقٌ مَا بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُشْتَرَى أَنْ يَدْعَهُمَا.

[الحديث ١٤]

١٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ عَبْدِ صَالِحٍ ع قَالَ

فسخ العقد و إمضائه، و إطلاق النصوص و كلام الأصحاب يقتضى عدم الفرق بين كون البيع قبل الدخول و بعده، و لا بين كون الزوج حراً أو مملوكاً، و فى صحيحه ابن مسلم تصريح بثبوت الخيار إذا كان الزوج حراً، و قطع الأكثر بأن هذا الخيار على الفور، و يدل عليه خبر أبى الصباح.

الحديث الحادى عشر: حسن كالصحيح.

الحديث الثانى عشر: حسن.

الحديث الثالث عشر: صحيح.

الحديث الرابع عشر: مجهول.

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٩٦

طَلَّاقُ الْعَبْدِ إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً حُرَّةً أَوْ تَزَوَّجَ وَلِيدَهُ قَوْمٍ آخَرِينَ إِلَى الْعَبْدِ وَإِنْ تَزَوَّجَ وَلِيدَهُ مَوْلَاهُ كَانَ الَّذِي يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا إِنْ شَاءَ وَإِنْ شَاءَ نَزَعَهَا مِنْهُ بِغَيْرِ طَلَّاقٍ.

[الحديث ١٥]

١٥ وَأَمَّا الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَجْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنِ حَرِيزِ بْنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَعْيَنَ وَبُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّهُمَا قَالَا فِي الْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ لَيْسَ لَهُ طَلَّاقٌ إِلَّا بِإِذْنِ مَوْلَاهُ.

فَلَيْسَ يُبَاقِي الْخَبَرَ الْمَأْوَلَ لِأَنَّ قَوْلَهُ ع لَيْسَ لَهُ طَلَّاقٌ إِلَّا بِإِذْنِ مَوْلَاهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِهِ إِذَا كَانَتْ زَوْجَتُهُ أُمَّهُ لِمَوْلَاهُ دُونَ أَنْ تَكُونَ حُرَّةً أَوْ أُمَّهُ لِغَيْرِ مَوْلَاهُ وَ قَدْ تَضَمَّنَ تَفْصِيلاً ذَلِكَ الْخَبَرُ الْأَوَّلُ فَلَا أَخْذَ بِهِ أَوْلَى لِأَنَّ الْخَبَرَ الْأَخِيرَ كَالْمُجْمَلِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ وَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٦]

١٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ إِذَا كَانَ الْعَبْدُ وَ امْرَأَتُهُ لِرَجُلٍ

و لعل المراد بالتفريق الأول الطلاق و بالثانى الفسخ، أو بالأول مجرد الفسخ و بالثانى الفسخ لأن يطأها، و لا خلاف بين الأصحاب فى أنه إذا كانا لمولى واحد كان للمولى الفسخ، و إنما الخلاف فى أنه هل هو فسخ أو طلاق أو إذا كان بلفظ الطلاق فطلاق و إلا فهو فسخ؟.

الحديث الخامس عشر: صحيح.

و احتج به لابن الجنيدي و ابن أبى عقيل، و لا يخفى عدم صراحتة فى مطلوبهما إذ أقصى ما يدل عليه توقف طلاق العبد على إذن سيده لا أن الطلاق بيد السيد.

الحديث السادس عشر: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٩٧

يَأْخُذُهَا إِذَا شَاءَ وَ إِذَا شَاءَ رَدَّهَا وَ قَالَ لَا يَجُوزُ طَلَاقُ الْعَبْدِ إِذَا كَانَ هُوَ وَ امْرَأَتُهُ لِرَجُلٍ وَاحِدٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ لِرَجُلٍ وَ

الْمَرْأَةُ لِرَجُلٍ وَتَزَوَّجَهَا بِإِذْنِ مَوْلَاهُ وَ إِذْنِ مَوْلَاهَا فَإِنْ طَلَّقَ وَ هُوَ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ فَإِنَّ طَلَّاقَهُ جَائِزٌ.

[الحدِيث ١٧]

١٧ وَ أَمَّا الَّذِي رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ الرَّجُلُ يُزَوِّجُ جَارِيَتَهُ مِنْ رَجُلٍ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ أَلَهُ أَنْ يَنْزِعَهَا بِغَيْرِ طَلَاقٍ قَالَ نَعَمْ هِيَ جَارِيَتُهُ يَنْزِعُهَا مَتَى شَاءَ.

[الحدِيث ١٨]

١٨ وَ مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ أَيْضاً عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَ إِذَا تَزَوَّجَ الْمَمْلُوكُ حُرَّةً فَلِلْمَوْلَى أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا فَإِنْ زَوَّجَهُ الْمَوْلَى حُرَّةً فَلَهُ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا.

فَلَيْسَ فِي هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ مَا يُنَافِي مَا قَدَّمْنَاهُ لِأَنَّ قَوْلَهُ عَ لَهُ أَنْ يَنْزِعَهَا بِغَيْرِ طَلَاقٍ فِي الْخَبْرِ الْأَوَّلِ مَتَى شَاءَ وَ لَهُ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا فِي الْخَبْرِ الثَّانِي لَيْسَ فِيهِ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ وَ هِيَ فِي مِلْكِهِ أَوْ الْعَبْدُ فِي مِلْكِهِ وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي الْخَبْرِ حَمَلْنَاهُ عَلَى أَنَّ لَهُ ذَلِكَ بِأَنْ يَبِيعَهَا أَوْ يَبِيعَهُ فَيَكُونُ بَيْنَهُمَا تَفْرِيقًا بَيْنَهُمَا وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا مَا رَوَاهُ

الحدِيث السابع عشر: صحيح.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: يمكن أن يقرأ "تزوج" بالمضارع المعلوم من باب التفعّل، و المراد التزوج بغير إذن المولى.

الحدِيث الثامن عشر: ضعيف أو مجهول.

و قيل: المراد بأول الخبر تزوج العبد بدون إذن المولى و بآخر الخبر

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٩٨

[الحدِيث ١٩]

١٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ إِذَا أَنْكَحَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ أُمَّتَهُ فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا إِذَا شَاءَ قَالِ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يُزَوِّجُ أُمَّتَهُ مِنْ رَجُلٍ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ لِقَوْمٍ آخَرِينَ أَلَهُ أَنْ يَنْزِعَهَا مِنْهُ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ يَبِيعَهَا فَإِنْ بَاعَهَا فَشَاءَ الَّذِي اشْتَرَاهَا أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

[الحدِيث ٢٠]

٢٠ وَ أَمَّا الَّذِي رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَزَوَّجَهَا مِنْ رَجُلٍ آخَرَ بِيَدِ مَنْ طَلَّقَهَا قَالَ بِيَدِ مَوْلَاهُ وَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ تَزَوَّجَهَا وَ هُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا كَذَلِكَ.

فَيَحْتَمِلُ أَيْضاً مَا قَدَّمَاهُ مِنْ أَنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ بِيَدِهِ طَلَاقُهَا يَعْنِي بَيْعَهَا فَيَكُونُ بَيْعُهَا كَالطَّلَاقِ وَقَدْ يُجُوزُ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى ذَلِكَ لَفْظُ الطَّلَاقِ مَجَازاً لِأَنَّهُ سَبَبُ الْفُرْقَةِ كَمَا أَنَّ الطَّلَاقَ كَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢١]

٢١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع طَلَّاقُ الْأَمَةِ بَيْعُهَا.

وَيَحْتَمِلُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ مِنْ رَجُلٍ آخَرَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَيْضاً عَبْدَهُ وَ لَيْسَ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَبْدَهُ وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ جَازَ لَهُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَقَدْ قَدَّمْنَا ذَلِكَ وَ يَزِيدُهُ بَيَاناً مَا رَوَاهُ

التزوج بإذنه. و ضمير "له" راجع إلى العبد. و لا يخفى بعده.

الحديث التاسع عشر: صحيح.

الحديث العشرون: موثق.

الحديث الحادي و العشرون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ١٩٩

[الحديث ٢٢]

٢٢ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمِثْمِيُّ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا كَانَتْ لِلرَّجُلِ أُمَةٌ وَ زَوْجُهَا مَمْلُوكُهُ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا إِذَا شَاءَ وَ جَمَعَ بَيْنَهُمَا إِذَا شَاءَ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ وَ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ يُنْكَحُ أُمَّتَهُ مِنْ رَجُلٍ أَوْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا إِذَا شَاءَ فَقَالَ إِنَّ كَانَ مَمْلُوكُهُ فَلْيُفَرَّقْ بَيْنَهُمَا إِذَا شَاءَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَفْسِدُ عَلَى شَيْءٍ فَلَيْسَ لِلْعَبْدِ شَيْءٌ مِنَ الْأَمْرِ وَ إِنْ كَانَ زَوْجُهَا حُرًّا فَإِنَّ طَلَّاقَهَا صَفَقَتُهَا.

وَ يَحْتَمِلُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ إِذَا كَانَ مَوْلَى الْجَارِيَةِ قَدْ شَرَطَ عَلَى الزَّوْجِ عِنْدَ عَقْدِهِ النِّكَاحِ أَنْ بِيَدِهِ الطَّلَاقِ لِأَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِي الْأِمَاءِ

[الحديث ٢٤]

٢٤ رَوَى ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ قَالَ كَتَبَ إِلَيْهِ الرِّيَّانُ بْنُ شَيْبٍ رَجُلٌ أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَ مَمْلُوكَتَهُ حُرًّا وَ

يَشْتَرِطُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَتَى شَاءَ فَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا أَوْ يَجُوزُ ذَلِكَ لَهُ جَعَلَتْ فِدَاكَ أَمْ لَا فَكَتَبَ عَ نَعْمَ إِذَا جَعَلَ إِلَيْهِ الطَّلَاقَ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنْ أَعْتَقَهَا السَّيِّدُ كَانَتْ هِيَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَتْ أَقَامَتْ مَعَ الزَّوْجِ وَإِنْ شَاءَتْ فَارْقَتْهُ وَ لَمْ يَكُنْ لِرِزْوَجِهَا عَلَيْهَا سَبِيلٌ إِذَا اخْتَارَتْ الْفِرَاقَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث الثاني و العشرون: حسن كالصحيح.

الحديث الثالث و العشرون: صحيح.

الحديث الرابع و العشرون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٠٠

[الحديث ٢٥]

٢٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَيُّمَا امْرَأَةٍ أُعْتِقْتُ فَأَمْرَهَا بِيَدِهَا إِنْ شَاءَتْ قَامَتْ مَعَهُ وَإِنْ شَاءَتْ فَارْقَتْهُ.

[الحديث ٢٦]

٢٦ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَمَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ كَانَ لِبُرَيْرَةَ زَوْجٍ عَقِيدٌ فَلَمَّا أُعْتِقَتْ قَالَ لَهَا النَّبِيُّ ص اخْتَارِي.

[الحديث ٢٧]

٢٧ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ

الحديث الخامس و العشرون: مجهول.

و أجمع العلماء كإفاه على أن الأمه المزوجه بعبد إذا أعتقت ثبت لها الخيار فى فسوخ النكاح، و اختلف الأصحاب فى ثبوت الخيار لها إذا كان الزوج حراً، فذهب الأكثر إلى ثبوته، لروايه أبى الصباح و روايه زيد الشحام و غيرهما.

و قال السيد فى شرح النافع: و يشكل بأن هذه الروايات كلها ضعيفه السند لا تصلح لإثبات حكم مخالف للأصل، و ذهب الشيخ فى المبسوط و الخلاف و المحقق فى الشرائع إلى عدم ثبوت الخيار هنا، و المصير إليه متعين.

و أقول: المسأله لا تخلو من إشكال، و قد قطع الأصحاب بأن هذا الخيار على الفور، و لا بأس به.

الحديث السادس و العشرون: حسن كالصحيح.

الحديث السابع و العشرون: حسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٠١

عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أُمِّهِ كَمَا نَتَّ تَحْتَ عَبْدٍ فَأُعْتَمَتِ الْأُمُّ قَالَ فَقَالَ أَمْرُهَا بِيَدِهَا إِنْ شَاءَتْ تَرَكَتْ نَفْسَهَا مَعَ زَوْجِهَا وَ إِنْ شَاءَتْ نَزَعَتْ نَفْسَهَا مِنْهُ وَ ذَكَرَ أَنَّ بَرِيرَةَ كَانَتْ عِنْدَ زَوْجِ لَهَا وَ هِيَ مَمْلُوكَةٌ فَاشْتَرَتْهَا عَائِشَةُ فَأَعْتَمَتَهَا فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص وَ قَالَ إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَقَرَّ عِنْدَ زَوْجِهَا وَ إِنْ شَاءَتْ فَارْقَتَهُ وَ كَانَ مَوَالِيهَا الَّذِينَ بَاعُواهَا اشْتَرَطُوا عَلَى عَائِشَةَ أَنْ لَهُمْ وَلَاءُهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وَ تُصَدِّقَ عَلَى بَرِيرَةَ بِلَحْمٍ فَأَهْدَتْهُ إِلَى رَسُولِ

اللَّهِ صَ فَعَلَّقَتْهُ عَائِشَةُ وَقَالَتْ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ الصَّدَقَةِ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَ وَاللَّحْمُ مُعَلَّقٌ فَقَالَ مَا شَأْنُ هَذَا اللَّحْمِ لَمْ يُطْبَخْ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَ دَقَّ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ وَأَنْتَ لَا تَأْكُلُ الصَّدَقَةَ فَقَالَ هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَ لَنَا هِدْيَةٌ ثُمَّ أَمَرَ بِطَبْخِهِ فَجَاءَ فِيهَا ثَلَاثٌ مِنَ السَّنَنِ.

[الحديث ٢٨]

٢٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ ذُكِرَ أَنَّ بَرِيرَةَ مَوْلَاهُ عَائِشَةَ كَانَتْ لَهَا زَوْجٌ عَبْدٌ فَلَمَّا أُعْتِقَتْ قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَ اخْتَارِي إِنْ شِئْتِ أَقِمْتِ مَعَ زَوْجِكَ وَإِنْ شِئْتِ لَا.

[الحديث ٢٩]

٢٩ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا

و يدل على أن الشرط الفاسد في العقد لا يوجب فساد.

الحديث الثامن والعشرون: موثق.

الحديث التاسع والعشرون: مجهول كالصحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٠٢

[الحديث ٣٠]

٣٠ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي رَجُلٍ حُرٍّ نَكَحَ أُمَّهُ مَمْلُوكَةً ثُمَّ أُعْتِقَتْ قَبْلَ أَنْ يُطْلَقَهَا قَالَ هِيَ أَمْلُكَ بِبُضْعِهَا.

[الحديث ٣١]

٣١ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ آدَمَ عَنِ الرَّضَاعِ أَنَّهُ قَالَ إِذَا أُعْتِقَتِ الْأُمُّهُ وَ لَهَا زَوْجٌ خَيْرَتْ إِنْ كَانَتْ تَحْتَ عَبْدٍ أَوْ حُرٍّ.

[الحديث ٣٢]

٣٢ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِذَا أُعْتِقَتِ الْأُمُّهُ وَ لَهَا زَوْجٌ خَيْرَتْ إِنْ كَانَتْ تَحْتَ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ.

[الحديث ٣٣]

٣٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَمْلُوكَةِ تَكُونُ تَحْتَ الْعَبْدِ ثُمَّ تُعْتَقُ فَقَالَ تُخَيَّرُ فَإِنْ شَاءَتْ أَقَامَتْ عَلَى زَوْجِهَا وَإِنْ شَاءَتْ فَارْقَتْهُ.

[الحديث ٣٤]

٣٤ وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمِثْمِيُّ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الحديث الثلاثون: مرسل.

الحديث الحادى و الثلاثون: مجهول.

الحديث الثانى و الثلاثون: ضعيف.

الحديث الثالث و الثلاثون: صحيح.

الحديث الرابع و الثلاثون: مجهول.

و ربما يعد حسنا، لأنه قيل فى عبد الله بن سليمان: له أصل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٠٣

سَلَيْمَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ رَجُلٍ أَنْكَحَ أُمَّتَهُ عَبْدَهُ فَأَعْتَقَهَا هَلْ تُخَيَّرُ الْمَرْأَةُ إِذَا أُعْتِقَتْ أُمٌّ لَهَا قَالَ تُخَيَّرُ.

[الحديث ٣٥]

٣٥ وَرَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِذَا أُعْتِقَتْ مَمْلُوكِيكَ رَجُلًا وَ امْرَأَتَهُ فَلَيْسَ بَيْنَهُمَا نِكَاحٌ وَ قَالَ إِنْ أَحَبَّتْ أَنْ تَكُونَ مَعَ زَوْجِهَا كَانَ ذَلِكَ بِصَدَاقٍ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُنْكَحُ عَبْدَهُ أُمَّتَهُ ثُمَّ أُعْتِقَهَا تُخَيَّرُ فِيهِ أُمٌّ لَهَا فَقَالَ نَعَمْ تُخَيَّرُ إِذَا أُعْتِقَتْ.

فَإِنْ أُعْتِقَ الزَّوْجُ لَمْ يَكُنْ لِلْمَرْأَةِ اخْتِيَارٌ

[الحديث ٣٦]

٣٦ رَوَى دَرِيْعُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَابٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَنْظَلَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ زَوَّجَ أُمَّ وَ لَدِ لَهُ مِنْ عَبْدٍ فَأَعْتَقَ الْعَبْدَ بَعْدَ مَا دَخَلَ بِهَا يَكُونُ لَهَا الْخِيَارُ قَالَ لَا قَدْ

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح.

و قال فى النافع: و كذا يتخير الأمه لو كانا لمالك فأعتقا أو أعتقت.

و قال السيد رحمه الله: لا يخفى أن ثبوت الخيار للأمه إذا أعتقا دفعه مبنى على القول بتخيرها إذا كانت تحت حر، و قد جمع المصنف فى الشرائع بين اختصاص التخيير بما إذا كان الزوج عبدا و ثبوت الخيار لها إذا اعتقاد دفعه، و تبعه العلامة فى التحرير، و هو غير جيد، و قد نبه العلامة فى القواعد على الحكم بتخيرها حينئذ، و هو كذلك لكن قد يحصل التوقف فى صحه نكاح المملوكين إذا كانا لمالك فأعتقا، لورود صحيحه عبد الله بن سنان، لكن لا أعلم بمضمونها قائلا.

الحديث السادس و الثلاثون: مجهول.

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٠٤

تَزَوَّجْتُهُ عَبْدًا وَ رَضِيْتُ بِهِ فَهُوَ حِينَ صَارَ حُرًّا أَحَقُّ أَنْ تَرْضَى بِهِ.

[الحديث ٣٧]

٣٧ وَ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ أَبِيانٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادِ الطَّائِنِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِنِّي كُنْتُ رَجُلًا مَمْلُوكًا فَتَزَوَّجْتُ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَايَ ثُمَّ أَعْتَقَنِي اللَّهُ بَعْدَ فَأَجَدُّ النُّكَاحَ قَالَ فَقَالَ أَعَلِمُوا أَنَّكَ تَزَوَّجْتَ قُلْتُ نَعَمْ قَدْ عَلِمُوا فَسَكُّتُوا وَ لَمْ يَقُولُوا لِي شَيْئًا قَالَ ذَلِكَ إِفْرَارٌ مِنْهُمْ أَنْتَ عَلَى نِكَاحِكَ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا تَرُبُّ الْأُمَّهُ الزَّوْجَ وَ لَا الزَّوْجُ يَرُبُّهَا

[الحديث ٣٨]

٣٨ رَوَى الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عَ عَنْ رَجُلٍ زَوَّجَ أُمَّتَهُ مِنْ رَجُلٍ حُرًّا ثُمَّ قَالَ لَهَا إِذَا مَاتَ زَوْجُكَ فَأَنْتِ حُرَّةٌ فَمَاتَ الزَّوْجُ قَالَ إِذَا مَاتَ الزَّوْجُ فَهِيَ حُرَّةٌ تَعْتَدُ مِنْهُ عِدَّةَ الْحُرَّةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا وَ لَا مِيرَاثَ لَهَا مِنْهُ لِأَنَّهَا صَارَتْ حُرَّةً بَعْدَ مَوْتِ الزَّوْجِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ تَزَوَّجَ بِأَمِّهِ وَ عِنْدَهُ حُرَّةٌ وَ لَمْ تَعْلَمْ بِذَلِكَ فَهِيَ بِالْخِيَارِ إِلَى آخِرِ الْمَسْأَلَةِ

الحديث السابع و الثلاثون: موثق كالصحيح.

و قال ابن الجنيد: لو كان السيد علم بعقد العبد و الأمه و لم ينكر ذلك و لا فرق بينهما جرى ذلك مجرى الرضا به و الإمضاء، و استقر به فى المختلف، و يدل عليه روايات.

الحديث الثامن و الثلاثون: حسن.

و قال فى الدروس: المدبر هو المعلق عتقه بموت المولى، و التعليق بموت غير المولى كمن جعل له الخدمة نافذ فى صحيحه يعقوب بن شعيب و حمل عليه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٠٥

[الحديث ٣٩]

٣٩ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تَزَوَّجِ الْحُرَّةَ عَلَى الْأَمَةِ وَلَا تَزَوَّجِ الْأَمَةَ عَلَى الْحُرَّةِ وَ مَنْ تَزَوَّجَ أُمَّهُ عَلَى حُرَّةٍ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ

الزوج. و طرده بعضهم فى الموت مطلقا، و قصره ابن إدريس على موت المولى و يظهر من ابن الجنيد جواز تعليقه على موت الغير مطلقا. انتهى.

و أقول: يظهر من كلامه و صريح كلام الشهيد الثانى رحمه الله عدم النص على التعليق بموت الزوج، و لعلهما لم يعثرا على هذا الخبر.

و قال المحقق فى الشرائع: أم الولد

لا تراث و كذا المدبر لو كان وارثا من مدبره.

و قال فى المسالك: أما المدبر فلأنه يعتق بعد وفاه سيده من ثلثه، فانتقال التركة إلى غيره من الوارث سابق على حرته، و هذا إنما يتم مع اتحاد الوارث أما مع تعدده فالحكم بحرته سابق على القسمه، فيختص إن كان أولى، و يشارك إن كان مساويا.

الحديث التاسع و الثلاثون: حسن.

قوله عليه السلام: فنكاحه باطل قال الوالد العلامة طاب ثراه: أى موقوف على إجازة الحره، و لما كان الغالب على النساء عدم الإجازة حكم بالبطان على الإطلاق. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٠٦

[الحديث ٤٠]

٤٠ الحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْأُمِّهِ عَلَى الْحُرِّهِ وَ يَجُوزُ نِكَاحُ الْحُرِّهِ عَلَى الْأُمِّهِ فَإِذَا تَزَوَّجَهَا فَالْقِسْمُ لِلْحُرِّهِ يَوْمَانِ وَ لِلْأُمِّهِ يَوْمٌ.

[الحديث ٤١]

٤١ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع تَزْوِجِ الْحُرَّهِ عَلَى الْأُمِّهِ وَ لَا تَزْوِجِ الْأُمِّهِ عَلَى الْحُرِّهِ وَ لَا النَّصْرَانِيَّةَ وَ لَا الْيَهُودِيَّةَ عَلَى الْمُسْلِمِهِ فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ.

[الحديث ٤٢]

٤٢ الْبَرْزَوْفَرِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ هُوَذَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ النَّهَائِنْدِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ أُمَّهُ عَلَى حُرِّهِ لَمْ يَسْتَأْذِنْهَا قَالَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا قُلْتُ عَلَيْهِ أَدَبٌ قَالَ نَعَمْ اثْنَا عَشَرَ سَوْطاً وَ نِصْفُ ثَمْنٍ حَدِّ الرَّانِي وَ هُوَ صَاغِرٌ

و اختلف الأصحاب فى عقد الأمه على الحره بعد اتفاق القائلين بعدم اشتراط عقد الأمه بعدم الطول و العنت على صحتها عقدها إذا أذنت الحره قبل العقد، و إنما الخلاف فيما إذا لم تأذن قبل، فذهب ابن إدريس و المحقق و جماعة إلى بطلان عقد الأمه، و ذهب العلامة و جماعة إلى تخير الحره بين فسخ عقد الأمه و إمضائه، و ذهب الشيخان و أتباعهما إلى تخير الحره بين فسخ عقد الأمه و فسخ عقد نفسها.

الحديث الأربعون: مجهول.

الحديث الحادى و الأربعون: صحيح.

الحديث الثاني و الأربعةون: ضعيف.

و حمل على الوطاء قبل الإذن.

و قال فى الشرائع: من تزوج أمه على حره مسلمه فوطئها قبل الإذن كان عليه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٠٧

[الحديث ٤٣]

٤٣ الحسن بن محبوب عن يحيى اللحام عن سماعه عن أبي عبيد الله عن رجل تزوج أمه على حره فقال إن شاءت الحره أن تُقيم مع الأمه أقامت وإن شاءت ذهب إلى أهلها قال قلت له فإن لم ترض بذلك و ذهب إلى أهلها أ له عليها سبيل إذا لم ترض بالمقام قال لما سبيل له عليها إذا لم ترض حين تعلم قلت فذهبها إلى أهلها طلاقها قال نعم إذا خرجت من منزله اعتدت ثلاثة أشهر أو ثلاثة قروء ثم تتزوج إن شاءت.

[الحديث ٤٤]

٤٤ الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن يحيى بن عبيد الرحمن الأزرق قال سألت أبا عبيد الله عن رجل كانت له امرأة وليده فتزوج حره و لم يعلمها بأن له امرأة وليده فقال إن شاءت الحره أقامت وإن شاءت لم تقم قلت قد أخذت المهر فتذهب به قال نعم بما استحل من فرجها

ثمن حد الزانى.

و قال فى المسالك: كيفيه التنصيف أن يقبض على نصف السوط و يضرب به و قيل: ضربا بين ضربين.

الحديث الثالث و الأربعةون: موثق.

و يدل على أن للحره فسخ عقد نفسها، و رده الأكثر بضعف السند.

الحديث الرابع و الأربعةون: صحيح.

و لا خلاف فى جواز إدخال الحره على الأمه، و إذا لم تعلم بسبق عقد الأمه، فلها الخيار بين فسخ عقد نفسها و إمضائه، و هذا الحكم مقطوع به فى كلام الأصحاب

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٠٨

[الحديث ٤٥]

٤٥ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الرَّجُلِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً حُرَّةً وَ أَمِيَّتَيْنِ مَمْلُوكَتَيْنِ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ قَالَ أَمَا الْحُرَّةُ فَنِكَاحُهَا جَائِزٌ وَإِنْ كَانَ سَمَى لَهَا مَهْرًا فَهُوَ لَهَا وَ أَمَا الْمَمْلُوكَتَانِ فَإِنَّ نِكَاحَهُمَا فِي عَقْدٍ مَعَ الْحُرَّةِ بَاطِلٌ يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهُمَا.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِذَا زَوَّجَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ أُمَّتَهُ كَانَ الْمَهْرُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ

[الحدِيث ٤٦]

٤٦ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ الْرَّجُلُ كَيْفَ يُنْكَحُ عَبْدَهُ أُمَّتَهُ قَالَ يَقُولُ قَدْ أَنْكَحْتِكَ فَلَانَهُ وَ يُعْطِيهَا مَا شَاءَ مِنْ قَبْلِهِ أَوْ مِنْ قَبْلِ مَوْلَاهُ وَ لَوْ مُدًّا مِنْ طَعَامٍ أَوْ دَرَاهِمٍ وَ نَحْوِ ذَلِكَ

و نقل عن الشيخ في التبيان أنه حكم بتخييرها بين فسخ عقدها و فسخ عقد الأمه، و هو نادر.

الحدِيث الخامس و الأربعون: صحيح.

و اختلف الأصحاب فيما إذا عقد على الحره و الأمه في عقد واحد، فالأشهر بطلان عقد الأمه، كما يدل عليه الخبر. و قيل: عقد الأمه موقوف على رضا الحره و اختار العلامة في المختلف تخيير الحره بين فسخ عقدها و عقد الأمه.

الحدِيث السادس و الأربعون: حسن.

قوله عليه السلام: و يعطيها أى: المولى أو العبد، و على الأول المراد بالمولى العبد، و مقتضى هذه الروايه و التى بعدها وجوب الإعطاء، و إليه ذهب الشيخان و أبو الصلاح و ابن حمزه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٠٩

[الحدِيث ٤٧]

٤٧ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِيانٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي الْمَمْلُوكِ يَكُونُ لِمَوْلَاهُ أَوْ لِمَوْلَاتِهِ أُمَّةً فَيُرِيدُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا أَوْ يُنْكَحُ نِكَاحًا أَوْ يُجْزِيهِ أَنْ يَقُولَ قَدْ أَنْكَحْتِكَ فَلَانَهُ وَ يُعْطَى مِنْ قَبْلِهِ شَيْئًا أَوْ مِنْ قَبْلِ الْعَبْدِ قَالَ نَعَمْ وَ لَوْ مُدًّا وَ قَدْ رَأَيْتُهُ يُعْطَى الدَّرَاهِمَ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَتَى كَانَ الْعَقْدُ بَيْنَ السَّيِّدِ وَ بَيْنَ عَبْدِهِ وَ أُمَّتِهِ كَانَ الْفِرَاقُ بَيْنَهُمَا بِيَدِهِ وَ قَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ

[الحديث ٤٨]

٤٨ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ قَالَ هُوَ أَنْ يَأْمُرَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ وَتَحْتَهُ أُمَّتُهُ فَيَقُولَ لَهُ اعْتَرِلْ امْرَأَتَكَ وَ لَا تَقْرِبْهَا ثُمَّ

و حملهما المحقق و بعض من تأخر عنه على الاستحباب، و هو مشكل و الوجوب أقرب.

ثم إن قلنا إن المملوك يملك مطلقاً أو على بعض الوجوه، كان ما يدفعه المولى إلى الأمة ملكاً لها، و إلا كان إباحه لبعض ماله للأمة تنتفع به، و لا بعد فى وجوب ذلك بعد ورود النص، مع أنه لا دلالة فى الروايتين على كون المدفوع مهراً، بل الظاهر منهما أنه عطيه محضه.

و يستفاد منهما أنه يكفى فى هذا النكاح مجرد اللفظ الدال على ذلك، و أنه لا يشترط قبول العبد و لا المولى لفظاً و قيل: يعتبر القبول من العبد، و هو أحوط لكنه غير لازم، كما اختاره جماعه من المحققين من المتأخرين.

الحديث السابع و الأربعون: مجهول.

الحديث الثامن و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢١٠

يَجْبِسُهَا عَنْهُ حَتَّى تَحِيضَ ثُمَّ يَمْسَسُهَا فَإِذَا حَاضَتْ بَعْدَ مَسِّهِ إِيَّاهَا رَدَّهَا عَلَيْهِ بِغَيْرِ نِكَاحٍ

قوله تعالى وَالْمُحْصَنَاتُ عطف على المحرمات مؤبداً، أى: حرم عليكم المحصنات، أى: المزوجات " مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ " من السبايا، فإنه يجوز وطؤهن مع كونهن مزوجات، لبطلان عقدهن بالسبى و التملك، كما ورد فى روايه أبى سعيد الخدرى:

أصبنا سبايا يوم أرتاس و لهن أزواج، فكرهنا أن نقع عليهن، فسألنا النبى صلى الله عليه و آله، فنزلت الآيه أو ما ملكت الأيمان من الإماء المزوجات، فإن للمالك

إبطال نكاحهن بمنع أزواجهن وطئها بعد العده إذا كان زوجها لمالكها، كما دلت عليه هذه الروايه و غيرها، و الآيه عامه لكن الروايات خصصتها.

ثم اعلم أن الأصحاب قطعوا بأن العبد و الأمه إذا كانا لمولى واحد كان التفريق إلى المولى، و ظاهرهم أنه موضع وفاق، و ظاهر الأخبار أنه يكفى فى فسخ المولى كل لفظ دل عليه من الأمر بالاعتزال و الافتراق و فسخ العقد، و لا يشترط لفظ الطلاق كما ذكره الأ-كثر، فلا- يلحقه أحكام الطلاق. و قيل: إن الفسخ الواقع عن المولى طلاق مطلقا، فيعتبر فيه شروط الطلاق و يعد من الطلقات. و قيل: إن وقع بلفظ الطلاق كان طلاقا، و إن وقع بغيره كان فسحا. و هما ضعيفان، إذ الاستفادة من الأخبار الاكتفاء فى تحقق الفراق فى هذا النكاح بالأمر بالافتراق و الاعتزال و الحكم بجريان الطلاق فيه و إثبات لوازمه يحتاج إلى دليل.

قوله عليه السلام: فإذا حاضت يدل على جواز ردها إليه ثانيا بغير نكاح، و لم أر فى كلامهم التعرض لذلك،

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢١١

[الحديث ٤٩]

٤٩ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُزَوِّجُ جَارِيَتَهُ مِنْ عَبْدِهِ فَيُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا فَيَفْرُقُ الْعَبْدُ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يَقُولُ لَهَا اعْتَرِلِي فَقَدْ فَرَّقْتُ بَيْنَكُمَا فَأَعْتَدِي فَتَعْتِدِي خَمْسَةَ وَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ثُمَّ يُجَامِعُهَا مَوْلَاهَا إِنْ شَاءَ وَ إِنْ لَمْ يَفْرُقْ قَالَ لَهَا مِثْلُ ذَلِكَ قُلْتُ فَإِنْ كَانَ الْمَمْلُوكُ لَمْ يُجَامِعْهَا قَالَ يَقُولُ لَهَا اعْتَرِلِي فَقَدْ فَرَّقْتُ بَيْنَكُمَا ثُمَّ يُجَامِعُهَا مَوْلَاهَا مِنْ سَاعَتِهِ

إِنْ شَاءَ وَ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا.

وَ مَتَى طَلَّقَ الْعَبْدُ جَارِيَةَ مَوْلَاهُ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ لَمْ يَقَعِ طَلَّاقُهُ

[الحديث ٥٠]

٥٠ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ

و الموافق لأصولهم أن يكون مبنيا على جواز تحليل المولى أمته لعبده، و فيه خلاف قد سبق، و يشكل تصحيحه على قواعد النافين، و الخبر مؤيد لجواز التحليل و إن كان ظاهر سياقه كون تحلله بالعقد السابق، و أن هذا ليس فسخا له. و بالجمله حصول التحليل هنا قوى لصحة الخبر.

الحديث التاسع و الأربعون: موثق و عليه الفتوى.

قوله عليه السلام: قال له يدل على أن مع حضور العبد يخاطبه بالاعتزال، و إلا فيخاطب الأمه. و في بعض النسخ "قال لها" فيدل على عدم الفرق بين حضور العبد و غيبته.

الحديث الخمسون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢١٢

أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَا الْمَمْلُوكُ لَا يَجُوزُ طَلَّاقُهُ وَ لَا نِكَاحُهُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ قُلْتُ فَإِنَّ السَّيِّدَ كَانَ زَوْجَهُ بِيَدِ مَنْ الطَّلَاقُ قَالَ بِيَدِ السَّيِّدِ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ الشَّيْءُ الطَّلَاقُ.

[الحديث ٥١]

٥١ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُزَوِّجُ عَبْدَهُ أُمَّتَهُ ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فَيَنْزِعُهَا مِنْهُ بِطَبِيِّهِ نَفْسِهِ أَوْ يَكُونُ ذَلِكَ طَلَاقًا مِنَ الْعَبْدِ فَقَالَ نَعَمْ لِأَنَّ طَلَّاقَ الْمَوْلَى هُوَ طَلَّاقُهَا وَ لَا طَلَّاقَ لِلْعَبْدِ إِلَّا بِإِذْنِ مَوْلَاهُ.

[الحديث ٥٢]

٥٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ عَنْ شُعَيْبِ بْنِ يَعْقُوبَ الْعَقْرُقُوفِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سُئِلَ وَ أَنَا عِنْدَهُ أَسْمَعُ عَنْ طَلَّاقِ الْعَبْدِ قَالَ لَيْسَ لَهُ طَلَّاقٌ وَ لَا نِكَاحٌ أَمَا تَسْمَعُ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ قَالَ لَا يَقْدِرُ عَلَى طَلَّاقٍ وَ لَا نِكَاحٍ إِلَّا بِإِذْنِ مَوْلَاهُ.

فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ عَنِ الْخَبْرِ الَّذِي رَوَاهُ

و إطلاق الخبر شامل لما إذا كانت الجارية لغير المولى، أو كانت المرأه حره، كما ذهب إليه ابن الجنيد و ابن أبى عقيل، كما عرفت سابقا، و لعل الشيخ حملة على ما إذا كانا لمولى واحد مع أن التعليل بأباه.

الحديث الحادى و الخمسون: صحيح.

و فيه إشعار بأن فسخ المولى طلاق، و يدل على أن طلاق العبد موقوف على إذن المولى، و هو قريب من مختار أبى الصلاح. و هذا وجه جمع بين الأخبار و لا يخلو من قوه.

الحديث الثانى و الخمسون: موثق كالصحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢١٣

[الحديث ٥٣]

٥٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ الْمَمْلُوكُ إِذَا كَانَ تَحْتَهُ مَمْلُوكٌ فَطَلَّقَهَا ثُمَّ أَعْتَقَهَا صَاحِبَهَا كَانَتْ عِنْدَهُ عَلَى وَاحِدَةٍ.

فَقَالَ كَيْفَ تَقُولُونَ إِنَّ طَلَّاقَهُ لَا يَقَعُ وَ بِهَذَا الْخَبَرِ حُكِمَ بِأَنَّ طَلَّاقَهُ وَقَعَ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَقِعًا لَكَانَتِ الْأُمَةُ عَلَى تَطْلِيقَتَيْنِ عِنْدَهُ قِيلَ لَهُ الْمَعْنَى فِي هَذَا الْخَبَرِ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهُ مِمَّا يَتَّضَمَّنُ هَذَا الْمَعْنَى هُوَ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَانَ مُزَوَّجًا بِأُمَةٍ غَيْرِ مَوْلَاهُ جَازَ طَلَّاقُهُ وَ إِنَّمَا مَنَعْنَا مِنْ طَلَّاقِهِ إِذَا كَانَ جَمِيعًا لِرَجُلٍ وَاحِدٍ وَ

قَدْ قَدَّمْنَا ذَلِكَ فِيمَا مَضَى وَبَزِيدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥٤]

٥٤ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمِثْمِيُّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنِ الْمُفْضَلِ بْنِ صَالِحٍ عَنِ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْعَبْدِ هَلْ يَجُوزُ طَلَاقُهُ فَقَالَ إِنْ كَانَتْ أُمَّتُكَ فَلَا إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَيَّ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ قَوْمِ آخِرِينَ أَوْ حُرَّةً جَارَ طَلَاقُهُ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِذَا تَزَوَّجَتِ الْأُمُّهُ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهَا فَهِيَ مَوْلَاهَا بِالْخِيَارِ بَيْنَ إِمْضَاءِ النِّكَاحِ وَبَيْنِ الْفَسِيخِ فَإِنْ رَزَقَتْ أَوْلَادًا كَانُوا رِقْمًا لِمَوْلَاهَا الْمُعْتَمِدُ فِي أَنَّ الْأُمُّهُ إِذَا تَزَوَّجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهَا أَنْ يَكُونَ النِّكَاحُ فَاسِدًا فَإِنْ رَضِيَ الْمَوْلَى بِغَيْرِ ذَلِكَ كَانَ رِضَاهُ بِالْعَقْدِ يَجْرِي مَجْرَى الْعَقْدِ الْمُسْتَأْنَفِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النِّكَاحَ فَاسِدٌ مَا رَوَاهُ

الحديث الثالث و الخمسون: صحيح.

الحديث الرابع و الخمسون: ضعيف.

و الاستدلال بالآيه لا ينطبق على التفصيل المذكور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢١٤

[الحديث ٥٥]

٥٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنِ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْبُقْبَاقِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْأُمُّهُ بِغَيْرِ إِذْنِ أَهْلِهَا قَالَ هُوَ زَنَى إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فَاذْنُ أَهْلِهَا.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَوْلَادَ يَكُونُونَ رِقْمًا مَا رَوَاهُ

الحديث الخامس و الخمسون: موثق.

وقال السيد: إذا تزوج الحر أمه من غير إذن مالکها ثم وطأها قبل الإجازة، فلا يخلو: إما أن يكونا عالمين بالتحريم، أو جاهلين، أو بالتفريق، فالصور أربع:

الأولى: أن يكونا عالمين، فالوطء زناء، فيثبت عليهما الحد و يكون الولد رقا لمولى الأمه، و فى ثبوت المهر للمولى قولان، أحدهما عدمه لأنها زانية، و الثانى ثبوته.

الثانيه: أن يكونا جاهلين فلا حد عليهما للشبهه و عليه المهر،

و هو إما المسمى أو مهر المثل أو العشر و نصفه، و هذا أقوى لصحيحه الوليد بن صبيح.

الثالثة: أن يكون الحر عالماً و الأمه جاهله، فالحد عليه و ينتفى عنه الولد لأنه عاهر، و يثبت عليه مهر المثل، أو العقر لمولاه كما سبق و الولد رق له.

الرابعة: عكسه، بأن يكون الحر جاهلاً و الأمه عالمة، و يسقط عنه الحد دون العقر، و احتمال بعضهم سقوطه، و يلحقه الولد و عليه قيمته يوم سقط حياً.

هذا كله إذا لم يجز المولى، و لو أجازه بعد الوطء، بنى على أن إجازته هل هي كاشفه عن صحه العقد من حينه أم مصححه له حينها، فعلى الأول يلحق به الولد، و إن كان عالماً حال الوطء بالتحريم، و يسقط عنه الحد و يلزمه المسمى، و على الثاني ينتفى الأحكام السابقة، و الأصح الثاني.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢١٥

[الحديث ٥٦]

٥٦ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَ سِنْدِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدِ الْحَنَاطِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قَضَى عَلِيٌّ ع فِي امْرَأَةٍ أَتَتْ قَوْمًا فَخَبَرْتُهُمْ أَنَّهَا حُرَّةٌ فَتَزَوَّجَهَا أَحَدُهُمْ وَ أَصْدَقَهَا صَدَاقَ الْحُرَّةِ ثُمَّ جَاءَ سَيِّدُهَا فَقَالَ تَزَدُّ إِلَيْهِ وَ وُلِدَهَا عَيْدًا.

[الحديث ٥٧]

٥٧ وَ أَمَّا الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ صَبِيحٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً حُرَّةً فَوَجَدَهَا أُمَّهُ دَلَّسَتْ نَفْسَهَا لَهُ قَالَ إِنْ كَانَ الَّذِي زَوَّجَهَا إِيَّاهُ مِنْ غَيْرِ مَوَالِيهَا فَالنِّكَاحُ فَاسْتَدُّ قُلْتُ كَيْفَ يَصْنَعُ بِالمَهْرِ الَّذِي أَخَذَتْ مِنْهُ قَالَ إِنْ وَجَدَ مِمَّا أَعْطَاهَا شَيْئًا فَلْيَأْخُذْهُ وَ إِنْ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا فَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهَا وَ إِنْ كَانَ زَوَّجَهَا إِيَّاهُ وَ لِيَّي لَهَا ارْتَجَعَ عَلَى وَ لِيَّيهَا بِمَا أَخَذَتْ مِنْهُ وَ لِمَوَالِيهَا عَلَيْهِ عَشْرُ قِيمَةٍ تَمْنِيهَا إِنْ كَانَتْ بَكْرًا وَ إِنْ كَانَتْ غَيْرَ بَكْرٍ فَنِصْفُ عَشْرِ قِيمَتِهَا بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا قَالَ وَ تَعْتَدُ مِنْهُ عِدَّةَ الْأُمِّهِ قُلْتُ فَإِنْ جَاءَتْ مِنْهُ بَوْلِدٍ قَالَ أَوْلَادُهَا مِنْهُ أَحْرَارٌ إِذَا كَانَ النِّكَاحُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَوَالِي.

قَوْلُهُ ع أَوْلَادُهَا مِنْهُ أَحْرَارٌ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ شَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ الَّذِي تَزَوَّجَهَا قَدْ شَهِدَ عِنْدَهُ شَاهِدَانِ أَنَّهَا حُرَّةٌ فَحِينَئِذٍ يَكُونُ وُلْدُهَا أَحْرَارًا الثَّانِي أَنْ يَكُونَ وُلْدُهَا أَحْرَارًا إِذَا رَدَّ الْوَالِدُ تَمْنَهُمْ وَ يَلْزَمُهُ أَنْ يَرُدَّ قِيمَتَهُمْ وَ الَّذِي يَرُدُّ عَلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥٨]

٥٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مَمْلُوكِهِ قَوْمِ أَتَتْ قَبِيلَهُ غَيْرَ قَبِيلَتِهَا فَأَخْبَرَتْهُمْ أَنَّهَا حُرَّةٌ وَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ مِنْهُمْ فَوَلَدَتْ لَهُ قَالَ وَوَلَدَهَا مَمْلُوكُونَ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْبَيْتَ أَنَّهُ شَهِدَ لَهَا شَاهِدَانِ أَنَّهَا

حُرَّةٌ فَلَا يُمْلِكُ وُلْدَهُ وَ يَكُونُونَ أَحْرَارًا.

[الحديث ٥٩]

٥٩ وَ أَيْضًا فَقَدْ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَمَّهُ أَبْتَقْتُ مِنْ مَوَالِيهَا فَآتَتْ قَبِيلَهُ غَيْرَ قَبِيلَتِهَا فَادَّعَتْ أَنَّهَا حُرَّةٌ فَوَثَبَ عَلَيْهَا حَيْبِدٌ رَجُلٌ فَتَزَوَّجَهَا فَظَفِرَ بِهَا مَوَالِيهَا بَعِيدَ ذَلِكَ وَ قَدْ وَلَدَتْ أَوْلَادًا فَقَالَ إِنَّ أَقَامَ الْبَيْتَةَ الزَّوْجَ عَلَى أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ أُعْتِقَ وُلْدَهَا وَ ذَهَبَ الْقَوْمُ بِأَمَتِهِمْ وَ إِنَّ لَمْ يُتِمَّ الْبَيْتَةَ أُوجِعَ ظَهْرُهُ وَ اسْتُرِقَ وُلْدُهُ.

وَ أَمَّا مَا يَدُلُّ عَلَى الْقِسْمِ الثَّانِي مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦٠]

٦٠ الْبَزْوَفَرِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ مَمْلُوكِهِ أَتَتْ قَوْمًا فَزَعَمَتْ أَنَّهَا حُرَّةٌ فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ مِنْهُمْ وَ أَوْلَدَهَا وَ لَمَّا نَمَّ إِنَّ مَوْلَاهَا أَتَاهُمْ فَأَقَامَ عِنْدَهُمْ الْبَيْتَةَ أَنَّهَا مَمْلُوكَتُهُ وَ أَقْرَبَتِ الْجَارِيَةَ بِبَدَلِكَ فَقَالَ تُدْفَعُ إِلَى مَوْلَاهَا هِيَ وَ وَلَدَهَا وَ عَلَى مَوْلَاهَا أَنْ يَدْفَعَ وَلَدَهَا إِلَى أَبِيهِ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ تَصِيرُ إِلَيْهِ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِأَبِيهِ مَا يَأْخُذُ ابْنَهُ بِهِ قَالَ يَسْعَى أَبُوهُ فِي ثَمَنِهِ حَتَّى يُؤَدِّيَهُ وَ يَأْخُذَ وَلَدَهُ قُلْتُ فَإِنْ أَبِي الْأَبُّ أَنْ يَسْعَى فِي ثَمَنِ ابْنِهِ قَالَ فَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَفْتَدِيَهُ وَ لَا يُمْلِكُ وَ لَدَّ حُرٌّ

الحديث الثامن و الخمسون: موثق.

الحديث التاسع و الخمسون: حسن.

الحديث الستون: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢١٧

.....

وقال السيد رحمه الله: الأمه إذا ادعت الحرية، فتزوجها رجل على أنها حرة، سقط عن الزوج الحد دون المهر و لحقه به الولد، و كان عليه قيمته يوم سقط حيا، و إنما يتم ذلك إذا ادعت كونها حرة الأصل و لم يكن الزوج عالما بحالها، أو ادعت العتق و

ظهر للزوج قرائن أثمرت الظن بصدقها، فتوهم الحل أو توهم الحل بمجرد دعواها، وإلا فيكون زانياً ويثبت عليه الحد و ينتفى عنه الوالد.

و بالجمله فما تقدم من التفصيل فى المسأله السابقه آت هنا، و إنما أفرادها الأصحاب بالذكر لورود بعض النصوص بحكمها على الخصوص، و ظاهر الأصحاب القطع بلزوم المهر هنا، و إن كانت عالمه بالتحريم، و احتمال العدم قائم.

و اختلفوا فى تقديره بالمسمى، أو مهر المثل، أو العشر، أو نصف العشر كما مر، و الأخير أصح لصحيحه الوليد و الفضيل.

و الأظهر أن أولادها حر يفكهم بالقيمه. و حكم المحقق فى الشرائع تبعاً للشيخ بأن الولد يكون رقا، و استدل بموثقه سماعه و روايه زراره، و ليس فيهما دلالة على رقيه الولد مع الشبهه، بل الظاهر منهما الحكم برقيه الولد إذا تزوجها بمجرد دعواها الحريره. و لا ريب فى ذلك مع ضعف الروايتين، أما الأولى فبالإضمار و اشتمالها على الواقفيه، و أما الثانيه فبأن فى طريقها عبد الله بن بحر و هو ضعيف، و فى التهذيب " يحيى " بدل " بحر " هو تصحيف. انتهى.

و قال فى النافع: و لو عجز سعى فى قيمتهم، و لو أبى قيل: يفديهم الإمام، و فى المستند ضعف.

و قال السيد قدس سره: ما اختاره من وجوب السعى إذا كان معسرا مذهب

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢١٨

[الحديث ٦١]

٦١ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ ظَنَّ أَهْلَهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ فَتَكَحَّتْ امْرَأَتُهُ وَ تَزَوَّجَتْ سُرِّيَّتَهُ فَوَلَدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِنْ زَوْجِهَا ثُمَّ جَاءَ الزَّوْجُ

الْأَوَّلُ وَجَاءَ مَوْلَى السُّرِّيِّهِ فَقَضَى فِي ذَلِكَ أَنْ يَأْخُذَ الْأَوَّلُ امْرَأَتَهُ فَهِيَ أَحَقُّ بِهَا وَيَأْخُذَ السَّيِّدُ سُرِّيَّتَهُ وَوَلَدَهَا إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ مِنْ ضَامِنِ الثَّمَنِ لَهُ ثَمَنَ الْوَلَدِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ بَعِيرٍ إِذْنِ مَوْلَاهُ كَانَ مَوْلَاهُ بِالْخِيَارِ

الشيخ وجماعه، و لم نقف له على مستند سوى روايه سماعه المتضمنه للحكمين، و قد حكم فى الثانى بضعف المستند. قال ابن إدريس فى سرائره: يجب قراءه " حر " بالرفع و التنوين على أنه صفة لولد. و قال: إن قراءته بالجر وهم، و ما ذكره رحمه الله موقوف على ورود النقل، و إلا فالروايه محتمله للوجهين، و ضعفها يمنع من العمل بها.

و الأصح كون الولد حرا و لزوم قيمته لأبيه، تؤخذ منه مع يساره، و ينتظر بها مع إعساره كسائر الديون، و لا يجب أدائه من بيت المال و إن جاز، و بالغ ابن إدريس فى إنكاره و قال: إن الولد حر على ما وقع التصريح به فى الروايه، فكيف يشتري من سهم الرقاب، و لا يخفى عدم ورود ذلك على الشيخ لأنه لا يسلم ضبط الروايه هكذا و لا يقول بفكته من سهم الرقاب.

الحديث الحادى و الستون: صحيح.

قوله: إلا أن يأخذ من ضامن الثمن أقول: ضامن الثمن الزوج. و فى بعض النسخ " الرضا من الثمن " و هو الظاهر

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢١٩

بَيْنَ إِمْضَاءِ الْعَقْدِ وَبَيْنَ فَسِيخِهِ فَإِنْ رُزِقَ وُلْدًا كَانُوا رِقًا لِمَوْلَاهُ وَ إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ حُرَّةً أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخِيَارَ فِي هَذَا الْعَقْدِ إِلَى الْمَوْلَى مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦٢]

٦٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ

عَلِيٌّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ عَيْدُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَدَخَلَ بِهَا ثُمَّ أَطَّلَعَ عَلَيَّ ذَلِكَ مَوْلَاهُ قَالَ ذَلِكَ لِمَوْلَاهُ إِنْ شَاءَ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَإِنْ شَاءَ أَجَازَ نِكَاحَهُمَا فَإِنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا فَلَمَزَاهُ مَا

و سيجى ء فى الزيادات هكذا: إلا أن يأخذ رضا من الثمن ثمن الولد.

الحديث الثانى و الستون: ضعيف كالموثق.

و يدل على صحة العقد الفضولى. و المشهور بين الأصحاب أن العبد إذا تزوج بحره من دون إذن مولاه، فإما أن تكون عالمه بأنه رق أم لا. و على الأول إما أن تعلم التحريم أم لا، فإن علمت بالتحريم فلا مهر لها، لأنها بغى. و لا يلحق بها الولد، بل يكون رقا لمولى العبد، و لم يذكر الأصحاب أن عليها الحد، كما هو ظاهر هذه الأخبار أن هذا ليس مثل سائر المحرمات.

قال الشهيد الثانى قدس سره: كأنه لهذه الأخبار لم يذكر الأصحاب الحد هنا.

و قال السيد سبطه رحمه الله: ربما كان وجهه إحاله المسألة على القواعد المقرره من ثبوت الحد على الزانى، و هو صادق عليهما مع العلم، و ربما قيل بسقوط الحد عنها، لأن العقد الواقع عليها يعد شبهه بالنسبه إلى المرأه الضعيفه عقلها، و هو بعيد جدا. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٢٠

أَصِيدَتْهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ اعْتِيْدَى فَأَصِيدَتْهَا صِدَاقًا كَثِيرًا وَإِنْ أَجَازَ نِكَاحَهُ فَهُمَا عَلَيَّ نِكَاحِهِمَا الْأَوَّلِ فَقُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ فَإِنْ أَصِيلَ النِّكَاحِ كَانَ عَاصِيًا فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ إِنَّمَا أَتَى شَيْئًا حَلَالًا وَ لَيْسَ بِعَاصٍ لِلَّهِ وَ إِنَّمَا عَصَى سَيِّدَهُ وَ لَمْ يَعْصِ اللَّهَ إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ كَاتِبَانِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ نِكَاحٍ فِي

[الحديث ٦٣]

٦٣ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مَمْلُوكٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَقَالَ إِنَّ ذَلِكَ إِلَى سَيِّدِهِ إِنْ شَاءَ أَجَازُهُ وَإِنْ شَاءَ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا فَقُلْتُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ إِنْ الْحَكَمَ بِنِ عَتِيْبَةَ وَ إِبرَاهِيمَ النَّخَعِيَّ وَ أَصْحَابَهُمَا يَقُولُونَ إِنْ أَصْلَ النِّكَاحِ بَاطِلٌ فَلَا تُحِلُّ إِجَازَةَ السَّيِّدِ لَهُ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ إِنَّهُ لَمْ يَعْصِ اللَّهَ إِنَّمَا عَصَى سَيِّدَهُ فَإِذَا أَجَازَهُ فَهُوَ لَهُ جَائِزٌ

و أقول: لا- استبعاد في كون العقد هنا شبهه، كما أن الملك شبهه و إن علم التحريم و لو جهلت التحريم إما لجهلها بالرق أو بالحكم، فالولد حر لأنه لا حق بها و لا قيمه على الأم. و أما المهر فإنه مع الجهل يثبت في ذمه العبد مهر المثل يتبع به إذا تحرر، و لو أجاز المولى لزمه المسمى.

قوله عليه السلام: إلا- أن يكون اعتدى أى: جاز مهر المثل، لأن العقد باطل مع عدم تجوز المولى، فإنما تستحق مهر المثل أو الأقل منه و من المسمى، و ظاهر الرواية لزومه للمولى، و حمل على أنه يتبع به إذا تحرر كما عرفت، و يحتمل لزومه العبد على القول بمالكيته، و الله يعلم.

الحديث الثالث و الستون: حسن.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٢١

وَ مَتَى رَضِيَ الْمَوْلَى بِالْعَقْدِ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَشُخُّهُ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٦٤]

٦٤ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ بَنَانِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيٍّ ع أَنَّهُ أَتَاهُ رَجُلٌ بَعْدِيهِ فَقَالَ إِنَّ

عَبْدِي تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِي فَقَالَ عَلِيُّ ع لِسَيِّدِهِ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا فَقَالَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ يَا عَبْدُ اللَّهِ طَلَّقْ فَقَالَ عَلِيُّ ع كَيْفَ قُلْتَ لَهُ قَالَ قُلْتَ لَهُ طَلَّقْ فَقَالَ عَلِيُّ ع لِلْعَبْدِ أَمَا الْآنَ فَإِنْ شِئْتَ فَطَلِّقْ وَإِنْ شِئْتَ فَأَمْسِكْ فَقَالَ السَّيِّدُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَمْرٌ كَانَ بِيَدِي فَجَعَلْتَهُ بِيَدِ غَيْرِي قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّكَ حَيْثُ قُلْتَ لَهُ طَلَّقْ أَقْرَرْتَ لَهُ بِالنِّكَاحِ.

[الحديث ٦٥]

٦٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ كَاتَبَ عَلِيَّ

قوله عليه السلام: لم يعص الله أى: ليس معصيه الله هنا إلا من جهة عدم استئذان السيد، فإذا زال ذلك أثر العقد، بخلاف ما إذا لم يكن الحمل قابلاً أصلاً كالمعتده والمزوجه. والحاصل أن المراد بالمعصيه هنا نوع خاص منها.

قال الوالد قدس سره: لعله محمول على أنه فضولى، والفضولى صحيح فى معرض الفسخ، والتعبير بهذه العبارات للرد على العامه القائلين ببطلانه من رأس.

الحديث الرابع و الستون: مجهول.

و يدل على أن الأمر بالطلاق تنفيذ للعقد، و أن الطلاق بيد العبد، و ليس للمولى إجباره عليه.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٢، ص: ٢٢١

الحديث الخامس و الستون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٢٢

نَفْسِهِ وَ مَالِهِ وَ لَهُ أُمَّةٌ وَ قَدْ شُرِطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ فَأَعْتَقَ الْأُمَّةَ وَ تَزَوَّجَهَا فَقَالَ لَا يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُحْدِثَ فِي مَالِهِ إِلَّا

الْأَكْلَةَ مِنَ الطَّعَامِ وَ نِكَاحَهُ فَاسِدٌ مَرْدُودٌ قِيلَ فَإِنَّ سَيِّدَهُ عَلِمَ بِنِكَاحِهِ وَ لَمْ يَقُلْ شَيْئًا فَقَالَ إِذَا صَمَتَ حِينَ يَعْلَمُ ذَلِكَ فَقَدْ أَقْرَ قِيلَ فَإِنَّ
الْمُكَاتَبَ أُعْتِقَ أَفْتَرَى أَنْ يُجَدِّدَ نِكَاحَهُ أَمْ يَمْضِي عَلَى النِّكَاحِ الْأَوَّلِ قَالَ يَمْضِي عَلَى نِكَاحِهِ.

[الحديث ٦٦]

٦٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ التَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَيُّمَا امْرَأَةٍ
حُرَّهَ زَوَّجْتَ نَفْسَهَا عَبْدًا بَغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهِ فَقَدْ أَبَاحَتْ فَرْجَهَا وَ لَا صَدَاقَ لَهَا.

وَ قَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ بَنَانِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ
عَنْ أَبِيهِ ع مِثْلَهُ وَ زَادَ فِيهِ وَ أَيُّمَا امْرَأَةٍ خَرَجْتَ مِنْ بَيْتِهَا بَغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا فَلَا نَفَقَةَ لَهَا حَتَّى تَزُوجَ.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَوْلَادَ يَكُونُونَ رِقًا لِمَوْلَاهُ مَا رَوَاهُ

قوله عليه السلام: لا يصلح ظاهره الكراهه، و حمل في المشهور على الحرمة، و يدل على أن السكوت و عدم الإنكار كاف في
التجوز، كما ذهب إليه ابن الجنيد، و قواه في المختلف، و قد مر.

الحديث السادس و الستون: ضعيف على المشهور بسنديه.

قوله صلى الله عليه و آله: و لا صداق لها قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: يعنى على مولاه، بل يتبع به إذا تحرر، هذا إذا كانت
جاهله، فإذا كانت عالمة بالعبودية و عدم الجواز فلا مهر.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٢٣

[الحديث ٦٧]

٦٧ الْبَرْزَوَفَرِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْمُغِيرَةِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينِ
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي رَجُلٍ دَبَّرَ غُلَامًا لَهُ فَأَبَقَ الْغُلَامُ فَمَضَى إِلَى قَوْمٍ فَتَزَوَّجَ مِنْهُمْ وَ لَمْ يَعْلَمُهُمْ أَنَّهُ عَبْدٌ فَوُلِدَ لَهُ أَوْلَادٌ وَ كَسِبَ
مَالًا وَ مَاتَ مَوْلَاهُ الَّذِي دَبَّرَهُ فَجَاءَ وَرَثَةُ الْمَيِّتِ الَّذِي دَبَّرَ الْعَبْدَ فَطَالَبُوا الْعَبْدَ فَمَا تَرَى فَقَالَ الْعَبْدُ وَ وُلْدُهُ

لَوْرَثِهِ الْمَيْتِ قُلْتُ أَلَيْسَ قَدْ دَبَّرَ الْعَبْدُ قَالَ إِنَّهُ لَمَّا أَبَقَ هَدَمَ تَدْبِيرَهُ وَرَجَعَ رِقًّا

الحديث السابع و الستون: موثق.

و فى بعض النسخ " عن الحسن بن أبى عبد الله عن ابن أبى المغيرة " و الظاهر الحسن بن على بن عبد الله بن المغيرة. و يدل على أن الإباق مبطل للتدبير، كما سيأتى فى محله.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٢٤

١٠ بَابُ الْمُهْوَرِ وَ الْأَجُورِ وَ مَا يَنْعَقِدُ مِنَ النِّكَاحِ مِنْ ذَلِكَ وَ مَا لَا يَنْعَقِدُ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمُهْوَرُ كُلُّ مَا كَانَتْ لَهُ قِيمَةٌ مِنْ فِضِّهِ أَوْ ذَهَبٍ أَوْ مَتَاعٍ أَوْ عَقَارٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١]

١ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ الصَّدَاقُ مَا تَرَضِيَ عَلَيْهِ قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ. وَ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَيْسَى عَنِ الْحَجَّالِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُوسَى عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مِثْلَهُ

باب المهور و الأجور و ما ينعقد من النكاح من ذلك و ما لا ينعقد الحديث الأول: ضعيف كالموثق بسنديه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٢٥

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الصَّدَاقِ فَقَالَ هُوَ مَا تَرَضَى عَلَيْهِ النَّاسُ أَوْ اثْنَتَا عَشْرَةَ أُوقِيَةً وَ نَشٌّ أَوْ خَمْسِمِائَةَ دِرْهَمٍ وَ قَالَ الْأَوْقِيَةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا وَ النَّشُّ عِشْرُونَ دِرْهَمًا.

[الحديث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي

و أجمع الأصحاب على أن المهر لا يتقدر قله إلا بأقل ما يملك، و أما الكثرة فذهب الأكثر إلى عدم تقديرها.

و قال المرتضى فى الانتصار: و ما انفردت به الإماميه أنه لا يتجاوز بالمهر خمسمائة درهم جياذ قيمتها خمسون ديناراً، فما و زاد على ذلك رد إلى هذه السنه.

الحديث الثانى: صحيح.

قوله عليه السلام: أو اثنتا عشره لعل التصريح به مع دخوله فيما سبق لبيان كونه أفضل الأفراد، و يمكن حمله على ما إذا انصرف إلى مهر المثل، بناء على عدم كونه أكثر من مهر السنه، و كونه أقل منه نادر.

و قال الجوهري: النش عشرون درهما و هو نصف أوقيه، لأنهم يسمون الأربعين درهما أوقيه، و يسمون العشرين نشاً، و يسمون الخمسه نواه.

الحديث الثالث: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٢٦

عَبْدُ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَهْرِ مَا هُوَ قَالَ هُوَ مَا تَرَضَى عَلَيْهِ النَّاسُ.

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ فَضَيْلِ بْنِ يَسَّارٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ الصَّدَاقُ مَا تَرَضَى عَلَيْهِ النَّاسُ قَلِيلاً كَانَ أَوْ كَثِيراً فَهُوَ الصَّدَاقُ.

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَهْرِ فَقَالَ هُوَ مَا تَرَضَى عَلَيْهِ النَّاسُ أَوْ اثْنَتَا عَشْرَةَ أُوقِيَةً أَوْ خَمْسِمِائَةَ دِرْهَمٍ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ يُنَوَّبُ مَنَابَ ذَلِكَ مَا يُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ الْأَجْرُ مِنَ الصَّنَاعَاتِ وَ تَعْلِيمِ سُورِهِ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ آيَةٍ مِنْهَا رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٦]

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ص فَقَالَتْ زَوَّجْنِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ لِهَذِهِ فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوَّجْنِيهَا فَقَالَ مَا تُعْطِيهَا فَقَالَ مَا لِي شَيْءٌ فَقَالَ لَأَقَالَ فَأَعَادَتْ فَأَعَادَتْ فَأَعَادَتْ رَسُولُ اللَّهِ ص

الحديث الرابع: حسن.

الحديث الخامس: حسن.

و في الكافي " أو اثنتا عشره أوقيه و نش " و هو الصواب.

الحديث السادس: صحيح.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٢٧

فَلَمْ يَقُمْ أَحَدٌ غَيْرَ الرَّجُلِ ثُمَّ أَعَادَتْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص فِي الْمَرَّةِ الثَّلَاثَةِ أ تَحْسِنُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا قَالَ نَعَمْ فَقَالَ قَدْ زَوَّجْتُكَ عَلَى مَا تَحْسِنُ مِنَ الْقُرْآنِ فَعَلَّمَهَا إِيَّاهُ

و هذا الخبر مشهور فى طرق العامه و الخاصه، و استفيد منه أحكام كثيره:

الأول: وقوع القبول من الزوج بلفظ الأمر، و اختلف الأصحاب فى صحته، و ذهب ابن إدريس و العلامه فى المختلف و جماعه إلى عدم الصحه، و نزله الشهيد رحمه الله على أن الواقع من النبى صلى الله عليه و آله قام مقام الإيجاب و القبول معا لثبوت الولاية، و اعترض عليه بأنه يشترط صدورهما معا من الولي، و منهم من

نزله على أن يكون الزوج قبل بعد إيجابه صلى الله عليه وآله وإن لم ينقل، وهو بعيد.

الثانى: تقديم القبول على الإيجاب.

الثالث: الفصل بين القبول والإيجاب، وهو خلاف المشهور، ومنهم من وجه بأنها كانت من مصلحة العقد، وإنما يضر تخلل الكلام الأجنبى. ويظهر من التذكرة جواز التراخى بأكثر من ذلك، فإنه اعتبر فى الصحة وقوعهما فى مجلس واحد.

الرابع: جواز جعل القرآن مهرا، واختلف فيه أيضا، والمشهور الجواز.

وأجمع الأصحاب وغيرهم على أن كل ما يملكه المسلم مما يعد ما لا يصح جعله مهرا، عينا كان أو دينا أو منفعه، كمنفعه العقار والحيوان والغلام والأجير والزوج، لكن منع الشيخ فى النهاية من جعل المهر عملا من الزوج لها أو لوليها، وأجازه فى المبسوط والخلاف، وإليه ذهب المفيد وابن الجنيدي وابن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٢٨

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الشُّغَارِ

[الحديث ٧]

٧ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَا جَلْبَ وَ لَا جَنْبَ وَ لَا شِعَارَ فِي الْإِسْلَامِ.

وَ الشُّغَارُ أَنْ يَزُوجَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ وَ يَتَزَوَّجَ هُوَ ابْنَةَ الْمُتَزَوِّجِ أَوْ أُخْتَهُ وَ لَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا مَهْرٌ غَيْرُ تَزْوِيجِ هَذَا مِنْ هَذَا وَ هَذَا مِنْ هَذَا

إدريس و عامه المتأخرين، وهذا الخبر حجه لهم.

الخامس: ظاهر الخبر تجويز الجهالة فى المهر إذا كان تعليم القرآن، لأنه صلى الله عليه وآله لم يعين شيئا، و

المشهور وجوب تعيين سورة أو آيات مخصوصه و يمكن أن يجاب هنا بأنه كان معلوما للمتعاقدين، لأن النبي صلى الله عليه و آله كان يعلم ما يعلمه من القرآن، و هو أيضا كان عالما به، و علم ولى الزوجه و وكيلها كاف فى ذلك.

قوله: و لا يجوز نكاح الشغار لا خلاف فى بطلانه.

الحديث السابع: مجهول.

و قال فى الصحاح: الجلب الذى جاء النهى عنه هو أن لا يأتى المصدق القوم فى مياهم لأخذ الصدقات، و لكن يأمرهم بجلب نعمهم إليه، و يقال: بل هو الجلب فى الرهان، و هو أن يركب فرسه رجلا فإذا قرب من الغايه تبع فرسه فجلب عليه و صاح به ليكون هو السابق، و هو ضرب من الخديعه. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٢٩

[الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ جُمُهورٍ عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ص عَنْ نِكَاحِ الشُّغَارِ

و قال فى النهايه: " لا جلب " الجلب يكون فى شيئين: أحدهما فى الزكاه، و هو أن يقدم المصدق على أهل الزكاه فينزل موضعا، ثم يرسل من يجلب إليه الأموال من أماكنها ليأخذ صدقتها، فنهى عن ذلك و أمر أن تؤخذ صدقاتهم على مياهم و أماكنهم. الثانى أن يكون فى السباق، و هو أن يتبع الرجل فرسه فيزجره و يجلب عليه و يصيح حثا له على الجرى فنهى عن ذلك.

و قال أيضا: الجنب بالتحريك فى السباق أن يجنب فرسا إلى فرسه الذى يسابق عليه، فإذا فر المركوب تحول إلى المجنوب، و هو فى الزكاه أن ينزل العامل بأقصى مواضع أصحاب الصدقه ثم يأمر بالأموال أن يجنب إليه أى يحضر،

فنهوا عن ذلك. وقيل: هو أن يجنب رب المال بماله، أى يبعد به عن موضعه حتى يحتاج العامل إلى الإبعاد فى اتباعه و طلبه.

وقال أيضا: الشغار هو نكاح معروف كانت فى الجاهلية، كان يقول الرجل للرجل شاغرنى، أى: زوجنى أختك أو بنتك أو من تلى أمرها حتى أزوجك أختى أو ابنتى أو من إلى أمرها ولا بينهما مهر، ويكون بضع إحداهما فى مقابله بضع الأخرى. وقيل له شغار لارتفاع المهر بينهما من شجر الكلب إذا رفع إحدى رجليه ليبول. وقيل: الشغار البعد. وقيل: آلات بيع.

الحديث الثامن: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٣٠

وَ هِيَ الْمُمَاتَحَةُ وَ هُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ زَوَّجْنِي ابْنَتَكَ حَتَّىٰ أَرْوِّجَكَ ابْنَتِي عَلَىٰ أَنْ لَا مَهْرَ بَيْنَنَا.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَجُوزُ النِّكَاحُ عَلَىٰ مَا لَا يَحِلُّ تَمَلُّكُهُ مِنَ الْخَمْرِ وَ الْخَنْزِيرِ

[الحديث ٩]

٩ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عِيْسَىٰ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ أَهْلِ الذَّمِّ أَوْ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ تَزَوَّجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا امْرَأَةً وَ أَمَهَرَهَا خَمْرًا أَوْ خَنْزِيرًا ثُمَّ أَسْلَمَا قَالَ ذَلِكَ النِّكَاحُ جَائِزٌ حَلَالٌ لَا يَحْرُمُ مِنْ قَبْلِ الْخَمْرِ وَ الْخَنْزِيرِ وَ قَالَ إِذَا أَسْلَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَدْفَعَا إِلَيْهِمَا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ يُعْطِيَاهُمَا صَدَقَتَهُمَا

الحديث التاسع: ضعيف كالموثق.

ولا دلالة فى الخبر على ما ذكره المفيد، إلا أن يقال: إذا لم يجرى الدفع بعد إسلامهما فالنكاح عليه فى حال إسلامهما لا يصح بالطريق الأولى. وفيه ما ترى.

و تفصيل الكلام فى هذه المسألة: أنه إذا عقد الذميان على ما لا يملك فى شرعنا- كالخمر و الخنزير- صح، فإن أسلما

أو أحدهما قبل التقابض لم يجز دفع المعقود عليه، لخروجه عن ملك المسلم. و المشهور أنه تجب القيمة عند مستحليه، كما يدل عليه الخبر الآتى. وقيل: بوجوب مهر المثل، كما هو ظاهر هذا الخبر.

و يمكن حمله على الأول جمعا. و فى بعض نسخ الكافى " صداقا " مكان " صداقها " فالتأويل فيه أظهر. و يمكن حمل الخبر الآتى على كون القيمة موافقا لمهر المثل لكنه أبعد.

و إذا عقد المسلم على تلك الأشياء بطل المسمى إجماعا، و فى بطلان العقد

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٣١

[الحديث ١٠]

١٠ وَ عَنْهُ عَنِ الْجَبْرِقِيِّ وَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ عَنْ رُومِيِّ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع النَّضِيرَانِي يَتَزَوَّجُ النَّضِيرَانِيَةَ عَلَى ثَلَاثِينَ دَنَّا خَمْرًا وَ ثَلَاثِينَ خَنْزِيرًا ثُمَّ أَسْلَمَا بَعْدَ ذَلِكَ وَ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا قَالَ يَنْظُرُ كَمْ قِيمَةُ الْخَنْزِيرِ وَ كَمْ قِيمَةُ الْخَمْرِ فَيُرْسِلُ بِهِ إِلَيْهَا ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَيْهَا وَ هُمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا الْأَوَّلِ.

وَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْمَهْرُ خَمْسِمِائَةَ دِرْهَمٍ وَ هُوَ مَهْرُ السُّنَّةِ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ١١]

١١ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ صَدَاقُ النِّسَاءِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ص اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَفِيهِ وَ نَشَأَ قِيمَتُهَا مِنَ الْوَرِقِ خَمْسِمِائَةَ دِرْهَمٍ

قولان، ذهب الشيخ فى النهايه و المفيد فى المقنعه و ابن البراج و أبو الصلاح إلى البطلان. و المشهور بين المتأخرين الصحه.

و على الصحه اختلفوا فيما يلزم، فذهب جماعه إلى وجوب مهر المثل مع الدخول كالمفوضه، و أطلق العلامه فى بعض كتبه لزوم مهر المثل مع عدم التقييد بالدخول و قيل: تجب قيمته عند مستحيله. و منهم من فصل بأنه إن كان متقوما فى الجمله فالقيمه كالخمر و الخنزير، و إن كان غير متقوم كالحر فمهر المثل. و أجود الأقوال دليلا الأول.

الحديث العاشر: ضعيف.

الحديث الحادى عشر: صحيح.

و يدل على أن الوقيه يطلق على غير المسكوك، أو على الأعم منه و من المسكوك

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٣٢

[الحديث ١٢]

١٢ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الصَّدَاقِ هَلْ لَهُ وَقْتُ قَالَ لَا ثُمَّ قَالَ فَإِنَّ صَدَاقَ النَّبِيِّ صِ ائْتْنَا عَشْرَةَ أَوْقِيَةً وَ نَشُّ وَ النَّشُّ نِصْفُ أَوْقِيَةٍ وَ الْأَوْقِيَةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا فَذَلِكَ خَمْسِمِائَةَ دِرْهَمٍ.

[الحديث ١٣]

١٣ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَضِيرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ مَهْرِ السُّنَّةِ كَيْفَ صَارَ خَمْسَةَ مِائَةٍ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ عَلَيَّ نَفْسِي أَنْ لَمَّا يُكَبَّرُ مُؤْمِنٌ مِائَةَ تَكْبِيرَةٍ وَ يُسَبِّحُهُ مِائَةَ تَسْبِيحَةٍ وَ يُحَمِّدُهُ مِائَةَ تَحْمِيدَةٍ وَ يُهَلِّلُهُ مِائَةَ تَهْلِيلَةٍ وَ يُصَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ ثُمَّ يَقُولَ اللَّهُمَّ زَوِّجْنِي مِنَ الْحُورِ الْعِينِ إِلَّا زَوَّجَهُ اللَّهُ حَوْرَاءَ وَ جَعَلَ ذَلِكَ مَهْرَهَا

أو المراد بالقيمة الوزن مجازا.

الحديث الثاني عشر: ضعيف.

قوله: هل له وقت أى: حد لا يتجاوز عنه، فأجاب عليه السلام بأن ليس له حد وجوبا، ولكن له حد استحبابا.

قوله عليه السلام: فإن صداق النبي أى: ما كان نكح عليه أزواجه نفسه، فلا ينافى كون مهر أم حبيبه الذى أمهرها النجاشى أكثر، أو المراد الصداق الذى قرره النبي صلى الله عليه وآله.

الحديث الثالث عشر: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٣٣

ثُمَّ أَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ إِلَى نَبِيِّهِ أَنْ يَسُنَّ مُهُورَ الْمُؤْمِنَاتِ خَمْسَةَ مِائَةٍ دِرْهَمٍ فَفَعَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ص وَ أَيَّمَا مُؤْمِنٍ خَطَبَ إِلَى أَخِيهِ حُزْمَتَهُ فَبَدَلَ خَمْسِمِائَةٍ فَلَمْ يُزَوِّجْهُ فَقَدَّ عَقَّهُ وَ اسْتَحَقَّ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ أَلَّا يُزَوِّجَهُ حَوْرَاءَ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا

يُنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَدْخُلَ بِامْرَأَتِهِ حَتَّى يُقَدِّمَ لَهَا شَيْئًا مِنْ مَهْرِهَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ

[الحديث ١٤]

١٤ رَوَى عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ سُوَيْدِ الْقَلَاءِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَلَا يَحِلُّ لَهُ فَرْجُهَا حَتَّى يَسُوقَ إِلَيْهَا شَيْئًا دَرَاهِمًا فَمَا فَوْقَهُ أَوْ هَدِيَّةً مِنْ سَوِيْقٍ أَوْ غَيْرِهِ.

فَهَذِهِ الرَّوَايَةُ وَرَدَتْ عَلَى سَبِيلِ الْأَفْضَلِ فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَاجِبًا وَتَرْكُهُ مَحْظُورًا فَلَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٥]

١٥ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ

و في بعض النسخ " عن الحسين بن خالد " مكان " الحسن " و على نسخة الحسن لا يحتمل ابن خالد البرقي، لانحطاطه عن تلك المرتبة. و على الحسين كما هو الظاهر لا يحتمل ابن أبي العلاء، لأنه راوى الصادق عليه السلام، بل هو الحسين المجهول الذى يروى كثيرا عن الرضا عليه السلام، كما قيل إن الخبر صحيح وهم.

و يدل على الكراهه الشديده فى المنع من الكفو. و يحتمل التحريم أيضا، و على أنه يكفى الإيمان فى الكفاءه، و يحتمل خروج الفاسق عن المؤمن هنا، لما ورد من المنع من تزويج شارب الخمر.

الحديث الرابع عشر: موثق.

الحديث الخامس عشر: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٣٤

أَصْحَابِنَا عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِبِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ وَ أَدْخُلُ بِهَا وَ لَا أُعْطِيهَا شَيْئًا قَالَ نَعَمْ يَكُونُ دَيْنًا عَلَيْكَ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنْ دَخَلَ بِهَا قَبْلَ أَنْ يُعْطِيَهَا شَيْئًا أَخْطَأَ السُّنَّةَ وَ كَانَ الْمَهْرُ فِي ذِمَّتِهِ وَ وَجِبَ عَلَيْهِ تَسْلِيمُهُ إِلَيْهَا أَى وَقْتِ طَالَبْتُهُ بِهِ وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ السُّنَّةَ تَقْدِيمُ الشَّيْءِ مِنَ الْمَهْرِ أَوْ الْمَهْرِ كُلِّهِ فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ

عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعْطِهَا الْمَهْرَ كَانَ فِي ذِمَّتِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى - وَآتُوا النِّسَاءَ صِدْقَاتِهِنَّ نِحْلَهُ وَ إِذَا سَمِيَ لَهَا مَهْرًا وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ مِنْهُ بِظَاهِرِ الْقُرْآنِ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٦]

١٦ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ زُرْجٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَوَاضٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الْمَرْأَةُ أَتَزَوَّجُهَا أَمْ يَصْلُحُ لِي أَنْ أَوَاقِعَهَا وَ لَمْ أَنْقُدْهَا مِنْ مَهْرِهَا شَيْئًا

الحديث السادس عشر: موثق، لكن في محمد بن علي عندى اشتباه و قال فى الشرائع: إذا دخل الزوج قبل تسليم المهر كان دينا عليه و لم يسقط بالدخول، سواء طالت مدتها أو قصرت طالبت [به] أم لا، و فيه روايه أخرى مهجوره.

أقول: الروايه المهجوره ما سيأتى من هدم الدخول العاجل، و يظهر من الشيخ أن بعض الأصحاب قال به، و ظاهر الكليني القول بذلك، لأنه قال فى الكافى باب أن الدخول يهدم العاجل، ثم روى الأخبار فى ذلك، و المسأله لا تخلو من إشكال.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٣٥

قَالَ نَعَمْ إِنَّمَا هُوَ دَيْنٌ عَلَيْكَ.

[الحديث ١٧]

١٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ مَنْصُورِ بْنِ زُرْجٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ زُرْجٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَوَاضٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ ع الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ فَيَدْخُلُ بِهَا قَبْلَ أَنْ يُعْطِيَهَا فَقَالَ يُقَدِّمُ إِلَيْهَا مَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ وَفَاءٌ مِنْ عَرَضٍ إِنْ حَدَثَ بِهِ حَدَثٌ أَدَّى عَنْهُ فَلَا بَأْسَ.

[الحديث ١٨]

١٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَوَاضٍ الطَّائِبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَلَا يَكُونُ عِنْدَهُ مَا يُعْطِيهَا فَيَدْخُلُ بِهَا قَالَ لَا بَأْسَ إِنَّمَا هُوَ دَيْنٌ عَلَيْهِ لَهَا.

[الحديث ١٩]

١٩ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلْوَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ع أَنَّ امْرَأَهُ أَتَتْهُ وَ رَجُلٌ قَدْ تَزَوَّجَهَا وَ دَخَلَ بِهَا وَ سَمِيَ لَهَا مَهْرًا وَ سَمِيَ لِمَهْرِهَا أَجْلًا فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ ع لَا أَجَلَ لَكَ فِي مَهْرِهَا إِذَا دَخَلَتْ بِهَا فَأَدْ إِلَيْهَا حَقَّهَا

الحديث السابع عشر: حسن كالصحيح.

و يدل على أن لزوم تقديم شىء من المهر قبل الدخول، إنما يلزم إذا لم يكن له وجه لأداء المهر، و لعله على الاستحباب.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

الحديث التاسع عشر: موثق.

و قد يعد ضعيفا، و رواه من العامه و مخالف للمشهور، و يمكن حمله على الاستحباب.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٣٦

[الحديث ٢٠]

٢٠ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِي عَنِ عَبْدِ الْخَالِقِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَيَدْخُلُ بِهَا قَبْلَ أَنْ يُعْطِيَهَا شَيْئًا قَالَ هُوَ دَيْنٌ عَلَيْهِ.

[الحديث ٢١]

٢١ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنِ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنِ الْفَضِيلِ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا فَأَوْلَعَهَا ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا فَادَّعَتْ شَيْئًا مِنْ صِدَاقِهَا عَلَى وَرَثَةِ زَوْجِهَا فَجَاءَتْ تَطْلُبُهُ مِنْهُمْ وَ تَطْلُبُ الْمِيرَاثَ فَقَالَ أَمَّا الْمِيرَاثُ فَلَهَا أَنْ تَطْلُبَهُ وَ أَمَّا الصَّدَاقُ فَإِنَّ الَّذِي أَخَذَتْ مِنَ الزَّوْجِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا فَهُوَ الَّذِي حَلَّ لِلزَّوْجِ بِهِ فَوْجِهَا قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا إِذَا هِيَ قَبَضَتْهُ وَ قَبِلَتْهُ وَ دَخَلَتْ عَلَيْهِ فَلَا شَيْءَ لَهَا بَعْدَ ذَلِكَ.

[الحديث ٢٢]

٢٢ وَ مِمَّا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنِ صَيْفِ الثَّوَابِ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ وَ الْمَرْأَةَ يَهْلِكَانِ جَمِيعًا فَيَأْتِي وَرَثَةُ الْمَرْأَةِ فَيَدْعُونَ عَلَى وَرَثَةِ الرَّجُلِ الصَّدَاقَ فَقَالَ وَ قَدْ هَلَكَ وَ قَسِمَ الْمِيرَاثَ فَقُلْتُ نَعَمْ قَالَ لَيْسَ لَهُمْ شَيْءٌ قُلْتُ

الحديث العشرون: موثق على الظاهر.

الحديث الحادى و العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: و أما الصداق يمكن حمله على أنها رضيت به عوضا عن مهرها، أو على أنه كان المتعارف فى ذلك الزمان ذلك.

فَإِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ حَيَّةً فَجَاءَتْ بِعَيْدِ مَوْتِ زَوْجِهَا تَدْعِي صَدَاقَهَا فَقَالَ لَا شَيْءَ لَهَا وَ قَدْ أَقَامَتْ مَعَهُ مُقَرَّةً حَتَّى هَلَكَ زَوْجُهَا فَقُلْتُ
فَإِنْ مَيَّاتَتْ وَ هُوَ حَيٌّ فَجَاءَ وَ رَثْنُهَا يُطَالِبُونَهُ بِصِدَاقِهَا فَقَالَ وَ قَدْ أَقَامَتْ حَتَّى مَاتَتْ لَا تَطْلُبُهُ فَقُلْتُ نَعَمْ قَالَ لَا شَيْءَ لَهَا قُلْتُ فَإِنْ
طَلَّقَهَا فَجَاءَتْ تَطْلُبُ صَدَاقَهَا وَ قَدْ أَقَامَتْ لَا تَطْلُبُهُ حَتَّى طَلَّقَهَا قَالَ لَا شَيْءَ لَهَا قُلْتُ مَتَى حَدُّ ذَلِكَ الَّذِي إِذَا طَلَبْتُهُ لَمْ

يَكُنْ لَهَا قَالَ إِذَا أَهْرِدَيْتِ إِلَيْهِ وَ دَخَلْتَ بَيْتَهُ وَ طَلَبْتَ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا شَيْءَ لَهَا إِنَّهُ كَثِيرٌ لَهَا أَنْ يُسَدِّتْ حَلْفَ بِاللَّهِ مَا لَهَا قَبْلَهُ مِنْ صَدَاقِهَا قَلِيلٌ لَا كَثِيرٌ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ وَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ أَيْضاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَدْخُلُ بِالْمَرْأَةِ ثُمَّ تَدْعِي عَلَيْهِ مَهْرَهَا فَقَالَ إِذَا دَخَلَ بِهَا فَقَدْ هَدَمَ الْعَاجِلَ

قوله: أنه كثير لعل المراد أن الزمان ما بين العقد و الدخول كثير يكفي لتأجيل المهر، و حمل على أنه إذا اختلف الزوجان بعد الدخول في أصل تعيين المهر، فالقول قول الزوج. و يشكل بأنه يلزم حينئذ مهر المثل، و حمله بعض المتأخرين على ما إذا ادعى شيئاً يسيراً أقل ما يسمى مهراً و لم يسلم التفويض ليثبت مهر المثل فالقول قوله.

و يمكن حمله على أنه كان الشائع في ذلك الزمان أخذ المهر قبل الدخول، فالمرأة حينئذ تدعى خلاف الظاهر و الغالب، فهي مدعية كما هو أحد معاني المدعى فالزوج منكر و لذا تستحلفه، و هذا الخبر صريح في نفي الهدم، و إلا فلا معنى للاستحلاف.

الحديث الثالث و العشرون: موثق كالصحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٣٨

[الحديث ٢٤]

٢٤ وَ عَنْهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ وَ يَدْخُلُ بِهَا ثُمَّ تَدْعِي عَلَيْهِ مَهْرَهَا قَالَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا فَقَدْ هَدَمَ الْعَاجِلَ.

فَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ مَا يُنَافِي مَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّ جَمِيعَهَا يَنْصَرُّ مِنْ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَدْعِي الْمَهْرَ وَ نَحْنُ لَمْ نَقُلْ أَنَّ بَدْعَوَاهَا تُعْطَى الْمَهْرَ بَلْ تَحْتَاجُ إِلَى بَيِّنَةٍ وَ مَتَى لَمْ يَكُنْ مَعَهَا بَيِّنَةٌ غَيْرُ دَعْوَاهَا فَلَيْسَ لَهَا شَيْءٌ حَسَبَ مَا تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْأَخْبَارُ وَ إِنَّمَا يَجِبُ

تَوْفِيَهُ مَهْرَهَا بَعْدَ قِيَامِ الْبَيْتِ لَهَا وَ الَّذِي يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا الْبَيْتُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٥]

٢٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ

قوله عليه السلام: فقد هدم العاجل أى المهر الذى لم يؤجل بأجل. و يمكن حمله على التقية، لأنه ذهب جماعه من العامة إلى هدم العاجل.

الحديث الرابع و العشرون: ضعيف.

الحديث الخامس و العشرون: ضعيف.

و قال فى المسالك بعد إيراد توجيه الشيخ و الاستشهاد بهذا الخبر: فى هذا الحمل نظر، لأن الخصم يستند إلى تلك الأخبار، و هى صريحه فى إسقاط الدخول المهر، و لا يضره هذا الخبر، لأنها أصح منه سنداً و أكثر، مع أن فى هذا الخبر مع تسليم سنده إشكالا من حيث أن المهر إذا تعين فى ذمه الزوج فهو المدعى للإيفاء و هى المنكرة، فتكون البينة عليه لا- عليها. نعم لو كان النزاع فى التسميه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٣٩

إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بِامْرَأَتِهِ ثُمَّ ادَّعَتِ الْمَهْرَ وَقَالَ قَدْ أُعْطَيْتُكَ فَعَلَيْهَا الْبَيْتُ وَ عَلَيْهِ الْيَمِينُ.

وَ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مِنْ أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ بِهَا هَدَمَ الصَّدَاقَ لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ عَ عَلَيْهَا الْبَيْتُ وَ عَلَيْهِ الْيَمِينُ مَعْنَى لِأَنَّ الدُّخُولَ قَدْ أَسْقَطَ الْحَقَّ فَلَا وَجْهَ لِإِقَامَةِ الْبَيْتِ وَ لَا الْيَمِينِ وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ فِي تِلْكَ الْأَخْبَارِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ سَيَّمَى مَهْرًا مُعَيَّنًا وَ قَدْ سَاقَ إِلَيْهَا شَيْئًا فَإِنَّهُ مَتَى كَانَ الْأَمْرُ عَلَى هَذَا فَلَيْسَ لَهَا بَعْدَ ذَلِكَ دَعْوَى الْمَهْرِ وَ كَانَ مَا أَخَذَتْهُ مَهْرَهَا وَ لَيْسَ

فِي شَيْءٍ مِنْهَا أَنَّهُ كَانَ قَدْ سَمِيَ لَهَا مَهْرًا مُعَيَّنًا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ الْفَضْلُ بْنُ يَسَارٍ فِي الْخَبَرِ الْمُتَقَدِّمِ مِنْ قَوْلِهِ الَّذِي أَخَذْتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَهُوَ الَّذِي حَلَّ لَهُ بِهِ فَرْجُهَا وَ لَيْسَ

و عدمها مع الدخول أمكن توجيه ذلك.

قوله: فليس لها بعد ذلك قال في المسالك: هذا القول هو المشهور بين الأصحاب خصوصا المتقدمين منهم، و لاشتهاره وافقهم ابن إدريس عليه مستندا إلى الإجماع، و الموافق للأصول الشرعية أنها إن رضيت به مهرا لم يكن لها غيره، و إلا فلها مع الدخول مهر المثل، و يحسب ما وصل إليها منه إذا لم يكن على وجه التبرع، و يمكن حمل الرواية على الشق الأول.

و في المختلف حملها على أنه قد كان في الزمن الأول لا يدخل الرجل حتى يقدم المهر، فلعل منشأ الحكم العادة، و العادة الآن بخلاف ذلك، فإن فرض إن كانت العادة في بعض الأزمان و الأصقاع كالعادة القديمة كان الحكم كما تقدم، و إلا كان القول قولها.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٤٠

لَهَا بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ فَبَتَّ بِذَلِكَ عَلَى مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَرَضَ لَهَا صَدَاقًا مُعَيَّنًا

[الحديث ٢٦]

٢٦ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّدَانٍ عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فَقُلْتُ لَهُ أَخْبِرْنِي عَنْ مَهْرِ الْمَرْأَةِ الَّذِي لَا يَجُوزُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَجُوزُوهُ قَالَ فَقَالَ السُّنَّةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ خَمْسِمِائَةٍ دِرْهَمٍ فَمَنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ رُدَّ إِلَى السُّنَّةِ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِنَ الْخَمْسِمِائَةِ دِرْهَمٍ فَإِنْ أَعْطَاهَا مِنَ الْخَمْسِمِائَةِ دِرْهَمٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ دَخَلَ بِهَا فَلَا

شَىءٌ عَلَيْهِ قَالَ قُلْتُ فَإِنْ طَلَّقَهَا بَعِيدَ مَا دَخَلَ بِهَا قَالَ لَا شَىءٌ لَهَا إِنَّمَا كَانَ شَرْطُهَا خَمْسَةَ مِائَةٍ دِرْهَمٍ فَلَمَّا أَنْ دَخَلَ بِهَا قَبْلَ أَنْ تَشِيَتْ فِي صِدَاقِهَا هَدَمَ الصِّدَاقَ فَلَا شَىءٌ لَهَا إِنَّمَا لَهَا مَا أَخَذَتْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَإِذَا طَلَبْتَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي حَيَاتِهِ مِنْهُ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ فَلَا شَىءٌ لَهَا.

فَأَوَّلُ مَا فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّهُ لَمْ يَزُوهُ غَيْرُ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ مَطْعُونٌ عَلَيْهِ ضَعِيفٌ جِدًّا وَ مَا يَسْتَبَدُّ بِرِوَايَتِهِ وَ لَا يَشْرُكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ لَا يُعْمَلُ عَلَيْهِ ثُمَّ إِنَّ الْخَبَرَ يَتَضَمَّنُ أَنَّ الْمَهْرَ لَا يُزَادُ عَلَى خَمْسِمِائَةٍ دِرْهَمٍ وَ مَتَى زِيدَ رُدَّ إِلَى الْخَمْسِمِائَةِ وَ هَذَا أَيْضًا قَدْ قَدَّمْنَا خِلَافَهُ وَ أَنَّ الْمَهْرَ مَا تَرَاضَى عَلَيْهِ النَّاسُ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا وَ الَّذِي يَكْشِفُ أَيْضًا عَنْ ذَلِكَ وَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يُرَدَّ إِلَى الْخَمْسِمِائَةِ مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٢٧]

٢٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْخُسَيْرِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا عَنِ الْوَشَائِ عَنِ الرِّضَاعِ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَوْ أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَ جَعَلَ مَهْرَهَا عَشْرِينَ أَلْفًا وَ جَعَلَ لَهَا عَشْرَةَ أَلْفٍ

الحدِيث السادس و العشرون: مختلف فيه ضعيف على المشهور.

الحدِيث السابع و العشرون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٤١

كَانَ الْمَهْرُ جَائِزًا وَ الَّذِي جَعَلَهُ لَهَا فَاسِدًا.

عَلَى أَنْ قَوْلُهُ فِي الْخَبَرِ فَإِنْ أَعْطَاهَا مِنَ الْخَمْسَةِ مِائَةِ دِرْهَمٍ دِرْهَمًا فَلَا شَىءٌ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَ لَا لَوْرَثَتِهَا فَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ شَىءٌ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ قَدْ فَرَضَ لَهَا ذَلِكَ وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ قَصَدَ إِلَى أَنَّهُ فَإِنْ أَعْطَاهَا مِنَ الْخَمْسِمِائَةِ دِرْهَمٍ

الَّذِي هُوَ السُّنَّةُ فِي الْمَهْرِ دِرْهَمًا وَيَسْتَتِيحُ بِذَلِكَ فَرْجَهَا فَلَيْسَ لَهَا بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ وَلَا لَوْرَثَتِهَا وَهَذَا مِمَّا قَدْ بَيَّنَّا جَوَازَهُ وَعَلَى هَذَا قَدْ سَلِمَتِ الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَنْهُ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يُسَمِّ لَهَا مَهْرًا وَدَخَلَ بِهَا كَانَ لَهَا مَهْرٌ مِثْلِهَا

[الحديث ٢٨]

٢٨ رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ حَمِيدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ

وقال في الشرائع: لو سمي للمرأة مهرا ولأبيها شيئا معينا لزم ما سمي لها وسقط ما سمي لأبيها. ولو أمهرها مهرا و شرط أن يعطى أباهما منه شيئا معينا، قيل:

صح المهر و الشرط بخلاف الأولى. انتهى.

و المشهور في الثاني أيضا عدم الصحة، و القائل بالصحة ابن الجنيد. و قال في الأولى: و لو وفي الزوج بذلك تطوعا كان أفضل. و قال العلامة في المختلف:

إن كان قد جعل للواسطة شيئا على فعل مباح و فعله لم يسقط منه شيء بالطلاق.

قوله: و من تزوج امرأة و لم يسم لها مهرا لا خلاف فيه بين الأصحاب.

الحديث الثامن و العشرون: مرسل كالموثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٤٢

بْنِ سَيِّمَاعَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَ لَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقَهَا ثُمَّ دَخَلَ بِهَا قَالَ لَهَا صَدَاقُ نِسَائِهَا.

[الحديث ٢٩]

٢٩ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبِيَانَ بْنِ عُمَانَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حِازِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ يَتَزَوَّجُ امْرَأَةً وَ لَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا قَالَ لَا شَيْءَ لَهَا مِنَ الصَّدَاقِ فَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا مَهْرٌ نِسَائِهَا.

[الحديث ٣٠]

٣٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا وَ لَمْ يَفْرِضْ لَهَا مَهْرًا ثُمَّ طَلَّقَهَا فَقَالَ لَهَا مَهْرٌ مِثْلُ مَهْرٍ نِسَائِهَا وَ يَمْتَعُهَا.

وَقَدْ رَوَى أَنَّ مَهْرَ الْمِثْلِ خَمْسُمِائِهِ دِرْهَمٌ لَا يُجَاوِزُ ذَلِكَ

[الحدِيث ٣١]

٣١ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَوَهَمَ أَنْ يُسَمِّيَ لَهَا صِدَاقًا حَتَّى دَخَلَ بِهَا قَالَ السُّنَّةُ وَالسُّنَّةُ خَمْسِمِائِهِ دِرْهَمٌ وَعَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فِي عِدَّتِهَا وَيُعْطِيهَا الْمَهْرَ ثُمَّ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِمَا أُعْطَاهَا وَقَالَ أَيُّ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا رَجُلٌ وَقَدْ كَانَ نَعَى إِلَيْهَا زَوْجَهَا وَلَمْ يَدْخُلِ الثَّانِي بِهَا قَالَ لَيْسَ لَهَا مَهْرٌ وَهُوَ نِكَاحٌ بَاطِلٌ وَلَيْسَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ تَرْجِعُ إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ

الحدِيث التاسع والعشرون: موثق.

الحدِيث الثلاثون: صحيح.

الحدِيث الحادى والثلاثون: حسن كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٤٣

[الحدِيث ٣٢]

٣٢ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ عُمَيْرِ بْنِ عِيسَى عَنْ أُسَامَةَ بْنِ حَفْصٍ وَ كَانَ قَيْمًا لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ يَتَزَوَّجُ امْرَأَةً وَ لَمْ يُسَمِّ لَهَا مَهْرًا وَ كَانَ فِي الْكَلَامِ أَتَزَوَّجُكَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَ سِدِّئِهِ نَبِيَّهُ فَمَاتَ عَنْهَا أَوْ أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَمَا لَهَا مِنَ الْمَهْرِ قَالَ مَهْرُ السُّنَّةِ قَالَ قُلْتُ يَقُولُونَ أَهْلُهَا مُهُورٌ نِسَائِهَا قَالَ فَقَالَ هُوَ مَهْرُ السُّنَّةِ وَ كَلَّمَا قُلْتُ لَهُ شَيْئًا قَالَ مَهْرُ السُّنَّةِ

و قال فى المسالك: قيد أكثر الأصحاب مهر المثل بما إذا لم يتجاوز مهر السنه، استنادا إلى روايه أبى بصير، و فيها مع ضعف السند قصور الدلاله، لأن الكلام فى المفوضه، و مورد الروايه ما إذا وهم أن يسمى صداقها، و هو يقتضى كونه أراد التسميه فنيها، و ليس هذا من التفويض

فى شىء، فجاز اختلاف الحكم لذلك، و من ثم ذهب بعض علمائنا إلى أن مهر المثل لا يتقدر بقدر لإطلاق الأخبار.

الحديث الثانى و الثلاثون: موثق إن عد كون أسامه قيما توثيقا، و إلا فحسن أو موثق.

قوله عليه السلام: مهر السنه هذا الحكم مقطوع به فى كلام الأصحاب. و قال الشهيد الثانى رحمه الله:

فإن كان على الحكم إجماع و إلا فلا يخلو من إشكال، لأن تزويجها على الكتاب و السنه أعم من جعل المهر مهر السنه، كما لا يخفى.

قوله عليه السلام: هو مهر السنه أى: المهر هنا مهر السنه، لا أن مهر المثل أيضا هو مهر السنه و إن احتمله،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٤٤

[الحديث ٣٣]

٣٣ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ الْوَاسِطِيِّ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي رَجُلٍ أَسْرَ صَدَاقًا وَ أَعْلَنَ أَكْثَرَ مِنْهُ فَقَالَ هُوَ الَّذِي أَسْرَ وَ كَانَ عَلَيْهِ النِّكَاحُ.

[الحديث ٣٤]

٣٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَزْكَ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ع رَجُلٌ تَزَوَّجَ جَارِيَةً بِكَرًا فَوَجَدَهَا تَيْبًا هَلْ يَجِبُ لَهَا الصَّدَاقُ وَافِيًا أَمْ يَنْتَقِصُ قَالَ يَنْتَقِصُ

و لعل الشيخ حملة على هذا المعنى، و يدل على وقوع التزويج بلفظ المضارع و جواز كون الإيجاب من الزوج.

الحديث الثالث و الثلاثون: ضعيف كالموثق.

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح.

و قال فى النافع: و لو تزوجها بكرا فوجدها تيبا فلا رد، و فى روايه ينقص مهرها.

و قال السيد: الأصح أنها لا ترد إلا إذا شرط كونها بكرا و ثبت سبق الثيوبه على العقد، فإنه يجوز له الفسخ. ثم إن فسخ قبل الدخول فلا شىء، و إن كان بعده استقر المهر و رجع به على المدلس، فإن كان التدليس من المرأة فلا شىء لها إلا أقل ما يصلح أن يكون مهرًا، كما قيل فى نظائره، و الروايه هى صحيحه محمد بن جزك.

و اختلف الأصحاب فى قدر النقص، فقيل: إنه ينقص منه شىء من غير تعيين، اختاره الشيخ فى النهايه، و قيل: إنه ينقص

السدس ذكره الراوندى، لأن الشىء

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٤٥

[الحديث ٣٥]

٣٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ ابْنِ مُشِيكَانَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ أَدْنَى مَا يُجْزَى مِنَ الْمَهْرِ قَالَ تَمَثُّلٌ مِنْ سُكَّرٍ.

[الحديث ٣٦]

٣٦ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ قَالَ سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَوَّلُ ع عَنِ الرَّجُلِ يُرَوِّجُ ابْنَتَهُ أَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ صَدَاقَهَا قَالَ لَا لَيْسَ ذَلِكَ لَهُ.

[الحديث ٣٧]

٣٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ بَشِيرِ الرَّقِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنِ الْبُطَيْحِيِّ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع عَنِ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى سُورِهِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا بِمَ يَرْجِعُ عَلَيْهَا

فى عرف الشرع السدس، و فيه أن لفظ " الشىء " لم يذكر فى الروايه. و قيل:

إنه ينقص منه بنسبه ما بين مهر البكر و الثيب، اختاره ابن إدريس و جماعه. و قيل:

يرجع إلى رأى الحاكم. ثم الروايه تشتمل من اشتراط بكارتها فى العقد، أو ذكرت قبله و جرى العقد على ذلك.

الحديث الخامس و الثلاثون: حسن كالصحيح.

و يدل على أن المهر أقل ما يتمول.

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح.

الحديث السابع و الثلاثون: ضعيف.

قوله عليه السلام: بنصف ما يعلم به عليه الأصحاب، و هذا إذا علمها و إذا لم يعلمها قيل: يعلمها نصف السوره.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٤٦

قَالَ بِنِصْفِ مَا يُعَلِّمُ بِهِ مِثْلَ تِلْكَ السُّورَةِ.

[الحديث ٣٨]

٣٨ وَعَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَادَّعَتْ أَنْ صَدَّقَهَا مِائَةَ دِينَارٍ وَذَكَرَ الزَّوْجُ أَنَّ صَدَّقَهَا خَمْسُونَ دِينَارًا وَ لَيْسَ لَهَا بَيِّنَةٌ عَلَى ذَلِكَ قَالَ الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ مَعَ يَمِينِهِ.

[الحديث ٣٩]

٣٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ زَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ص عَلِيًّا ع فَاطِمَةَ ع عَلَى دِرْعِ حُطْمِيهِ تَشْوَى ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا

و قيل: يعطيها نصف الأجره: و قيل: إن قلنا بكون صوت الأجنبية يحرم استماعه مطلقا، أو كان هناك فتنه، أو لا يمكن إلا بالتخلي المحرم فالأجره و إلا فالتعليم، و الأخيره لا يخلو من قوه.

الحديث الثامن و الثلاثون: صحيح.

و به أفتى الأصحاب.

الحديث التاسع و الثلاثون: موثق كالصحيح.

و قال فى النهايه: فى حديث زواج فاطمه " قال لعلى عليه السلام: أين درعك الحطمية " هى التى تحطم السيوف، أى تكسرها. و قيل: هى العريضة الثقيله.

و قيل: هى منسوبه إلى بطن من عبد قيس يقال له حطمه بن محارب كانوا يعملون الدروع، و هذا أشبه الأقوال.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٤٧

[الحديث ٤٠]

٤٠ وَعَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ سَرْحَانَ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ كَمْ أُحِلَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ص مِنَ النِّسَاءِ قَالَ مَا شَاءَ مِنْ شَيْءٍ إِذْ قُلْتُ أَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَ امْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ قَالَ لَا تَحِلُّ الْهَبَةُ إِلَّا لِرَسُولِ اللَّهِ ص وَ أَمَّا غَيْرُهُ فَلَا يَصْلُحُ لَهُ نِكَاحٌ إِلَّا بِمَهْرٍ.

[الحديث ٤١]

٤١ وَعَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْكَاهِلِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي حَمَادَةُ بِنْتُ الْحَسَنِ أَخْتُ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحِذَاءِ قَالَتْ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الرَّجُلِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَشَرَطَ لَهَا أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا وَرَضِيَتْ أَنْ ذَلِكَ مَهْرَهَا قَالَتْ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ هَذَا شَرْطٌ فَاسِدٌ لَا يَكُونُ النِّكَاحُ إِلَّا عَلَى دِرْهَمٍ أَوْ دِرْهَمَيْنِ.

[الحديث ٤٢]

٤٢ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْزُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زُرَّارَةَ

الحديث الأربعون: صحيح.

و كان من خصائص النبي صلى الله عليه و آله إيقاع العقد فى النكاح بلفظ الهبه، فلا يلزم مهر لا بالعقد و لا بالدخول كما ذكره الأصحاب.

قوله: فلا يصلح له نكاح يومى إلى أنه لو كان بلفظ الهبه و عين المهر يكون صحيحا، و هو خلاف المشهور، إلا أن يقال: الهبه ينافى تعيين المهر.

الحديث الحادى و الأربعون: ضعيف.

قوله عليه السلام: هذا شرط فاسد المشهور هنا صحه العقد و حكمها فى المهر حكم المفوضه.

الحديث الثانى و الأربعون: حسن.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٤٨

عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى حُكْمِهَا قَالَ لَا يُجَاوِزُ بِحُكْمِهَا مُهُورَ نِسَاءِ آلِ مُحَمَّدٍ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَةً وَ نَشَاءً وَ هُوَ وَزْنُ خَمْسِ مَائَةِ دِرْهَمٍ مِنَ الْفِضَّةِ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى حُكْمِهِ وَ رَضِيَتْ قَالَ مَا حَكَمَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ جَائِزٌ لَهَا قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا قُلْتُ كَيْفَ لَمْ تُجِزْ حُكْمَهَا عَلَيْهِ وَ أَجِزْتَ حُكْمَهُ عَلَيْهَا قَالَ فَقَالَ لِأَنَّهُ حَكَمَهَا فَلَمْ يَكُنْ لَهَا أَنْ تَجُوزَ مَا سِوَى رَسُولِ اللَّهِ صَ وَ تَزَوَّجَ عَلَيْهِ نِسَاءَهُ فَرَدَّدْتُهَا إِلَى السُّنَّةِ وَ لِأَنَّهَا هِيَ حَكَمَتْهُ وَ جَعَلَتْ الْأَمْرَ فِي الْمَهْرِ إِلَيْهِ وَ

رَضِيَتْ بِحُكْمِهِ فِي ذَلِكَ فَعَلَيْهَا أَنْ تَقْبَلَ حُكْمَهُ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا.

[الحديث ٤٣]

٤٣ وَ رَوَى عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى حُكْمِهَا أَوْ عَلَى حُكْمِهِ فَمَاتَتْ أَوْ مَاتَتْ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَقَالَ لَهَا الْمُتَعَةُ وَالْمِيرَاثُ وَ لَا مَهْرَ لَهَا قَالَ فَإِنْ طَلَّقَهَا وَقَدْ تَزَوَّجَهَا عَلَى حُكْمِهَا لَمْ يُجَاوِزْ بِحُكْمِهَا عَلَى خَمْسِمِائَةِ دِرْهَمٍ

قوله عليه السلام: ما حكم من شىء الحكم إجماعى و التعليل فى الفرق غير واضح، و لعل المعنى أنه يمكن أن تجحف المرأة فى المهر، فلذا حد لها ذلك.

و الحاصل أن الفساد فى الكثرة أكثر منه فى القلة، مع أن الحكم فى جانب الزوج فى ماله و فى جانب الزوجه فى مال الغير.

الحديث الثالث و الأربعون: حسن كالصحيح.

قوله: فمات أو ماتت على اللف و النشر المشوش كما فهمه الأصحاب، أو المرتب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٤٩

فَضَّهُ مُهُورِ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ص.

[الحديث ٤٤]

٤٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ شُعَيْبِ بْنِ يَعْقُوبَ الْعَقْرُقُوفِيِّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يُفَوِّضُ إِلَيْهِ صَدَاقًا

و قال فى النافع: لو مات الحاكم قبل الدخول و قبل الحكم، فالمرؤى لها المتعه.

و قال السيد قدس سره: الروايه هى روايه محمد بن مسلم، و بمضمونها أفتى الشيخ فى النهايه و أتباعه و الصدوق فى المقنع، و الروايه صحيحه لكن قيل إنها غير صريحه، لأن قوله " فمات أو مات " يحتمل كون الميت هو الحاكم و كونه المحكوم فيشكل الاستدلال. و هو غير جيد، فإن الظاهر أن الميت هو الحاكم، لأنه الأقرب و المحدث عنه، و لأنه عليه السلام ذكر فى آخر الحديث أن الحكم

لا يسقط بالطلاق، فلا يسقط بالموت بطريق أولى.

وقال ابن إدريس: لا يثبت مهر ولا متعه كمفوضه البضع، وإليه ذهب الشيخ فى الخلاف و ابن الجنيد، و هما محجوجان بالخبر الصحيح. و حكى الشيخ فى المبسوط قولاً بلزوم مهر المثل، و قواه و اختاره العلامة فى القواعد.

و لو مات المحكوم عليه وحده، كان للحاكم الحكم فيما قطع به الأصحاب، و يشكل بما رواه ابن بابويه فى الصحيح عن صفوان بن يحيى عن أبى جعفر قال:

قلت لأبى عبد الله عليه السلام: رجل تزوج امرأه بحكمها ثم مات قبل أن يحكم؟

قال: ليس لهذا صداق و هى تراث.

الحديث الرابع و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٥٠

امْرَأَتِهِ فَتَقَصَّ عَنْ صَدَاقِ نِسَائِهَا قَالَ يُلْحَقُ بِمَهْرِ نِسَائِهَا.

وَ هَذِهِ الرَّوَايَةُ لِمَا تُتَابَعُ الْأَوَّلَةَ لِأَنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا فُوضَ إِلَيْهِ الصَّدَاقُ عَلَى أَن يَجْعَلَهُ مِثْلَ مَهْرِ نِسَائِهَا فَتَقَصَّرَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يُلْحَقُ بِهِ فَأَمَّا إِذَا فُوضَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ مُطْلَقًا كَانَ الْحُكْمُ عَلَى مَا تَضَمَّنَهُ الْخَبْرُ الْأَوَّلُ فِي أَنَّ مَا يَحْكُمُ بِهِ فَهُوَ جَائِزٌ

[الحديث ٤٥]

٤٥ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ وَ يَشْتَرِطُ لِأَبِيهَا إِجَارَةَ شَهْرَيْنِ فَقَالَ إِنَّ مُوسَى عَ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ سَيَسْتَمُّ لَهُ شَرْطًا فَكَيْفَ لِهَذَا بِأَنَّ يَعْلَمَ أَنَّهُ سَيَبْقَى حَتَّى يَفَى وَ قَدْ كَانَ الرَّجُلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ص يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ عَلَى السُّورَةِ مِنَ الْقُرْآنِ وَ عَلَى الدَّرْهِمِ وَ عَلَى الْحِنْطَةِ الْقَبْضَةَ

قوله عليه السلام: يلحق بمهر نساءها يمكن حمله على الاستحباب.

الحديث الخامس و الأربعون: حسن كالصحيح.

و ظاهر الخبر المنع من استئجار مده، لا كتعليم صنعه لذكر السورة فى آخر الخبر، و لعله

لمهانه النفس فى الأول، و يظهر من المحقق فى النافع أن مورد الخلاف هو الأول، و حمل الأكثر هذا الخبر على الكراهه، و تظهر من الخبر أيضا.

و يمكن أن يكون النهى لكون العمل لغير الزوجه، و لم يصرح عليه السلام به تقيه، كما يدل عليه ما سياتى من خبر السكونى، و أن هذا الحكم- أعنى الخدمه لغير الزوجه- كان فى شرع من قبلنا، و الأصحاب لم يفرقوا بين العمل لها و لغيرها.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٥١

[الحديث ٤٦]

٤٦ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ قَالٍ سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ فَأَعْطَاهَا عَبْدًا لَهُ أَبَقًا وَ بُزْدًا حَبْرَةً بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ الَّتِي أَصَدَّقَهَا قَالَ إِذَا رَضِيَتْ بِالْعَبْدِ وَ كَانَتْ قَدْ عَرَفْتَهُ فَلَا بَأْسَ إِذَا هِيَ قَبِضَتِ الثَّوْبَ وَ رَضِيَتْ بِالْعَبْدِ قُلْتُ فَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ لَا مَهْرَ لَهَا وَ تَرُدُّ عَلَيْهِ خَمْسِمَائِهِ دِرْهَمٍ وَ يَكُونُ الْعَبْدُ لَهَا.

[الحديث ٤٧]

٤٧ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ ع

الحديث السادس و الأربعون: صحيح.

و قال فى الشرائع: إذا أعطها عوضا عن المهر عبدا آبقا أو شيئا آخر، ثم طلقها قبل الدخول كان له الرجوع بنصف المسمى دون العوض، و كذا لو أعطها متاعا أو عقارا فليس له إلا نصف مسماه.

قوله عليه السلام: و كانت قد عرفته أى: بالإباق، أو بالمشاهده، أو الوصف لرفع الجهاله، و يرمى إلى أنه لا بد من ضم شىء مع الآبق فى إيفاء الدين أيضا، و أنه بحكم البيع و لزوم القبض فى الضميمة هنا أو مطلقا.

الحديث السابع و الأربعون: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: له وسط من الخدم هذا هو المشهور، و توقف فيه بعض المتأخرين للجهاله و ضعف الروايه و قالوا

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٥٢

رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى خَادِمٍ قَالَ لَهَا وَسَطٌ مِنَ الْخَدَمِ قَالَ قُلْتُ عَلَى بَيْتٍ قَالَ وَسَطٌ مِنَ الْبُيُوتِ.

[الحديث ٤٨]

٤٨ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ قَالَ سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ وَأَنَا حَاضِرٌ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى جَارِيَةٍ لَهُ مُدَبَّرَةً قَدْ عَرَفْتَهَا الْمَرْأَةَ وَتَقَدَّمَتْ عَلَى ذَلِكَ وَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ فَقَالَ أَرَى لِلْمَرْأَةِ

بلزوم مهر المثل، و المشهور قصر الحكم على الخادم و الدار و البيت.

الحديث الثامن و الأربعون: ضعيف.

و قال فى المسالك: إذا دبر مملوكا ثم جعله مهرا، ثم طلق قبل الدخول و رجع إليه النصف، فهل يبقى التدبير فى النصف العائد، أو يبطل من حين جعله مهرا يبنى على أن المرأة هل تملك جميع المهر بالعقد أو النصف، فذهب ابن إدريس و

المتأخرون إلى البطلان، و الشيخ فى النهايه و القاضى إلى عدم البطلان، استنادا إلى روايه معلى بن خنيس، و هى مع ضعفها لا تدل على انعقادها بموت السيد كما ادعاه الشيخ، و إنما تضمنت صحه جعلها مهرا و عود نصفها إلى المولى، و كونها مشتركه و ما تركته كذلك، و هذا كله لا كلام فيه.

نعم يظهر منها رائحه البقاء على التدبير، و حملها ابن إدريس على ما إذا كان التدبير واجبا بنذر و شبهه، و رده فى المختلف ببطلان جعلها مهرا حينئذ، و قيد بقاء التدبير بما لو شرط بقاءه، فإنه يكون لازما، لعموم "المؤمنون عند شروطهم".

و يظهر من قوله فى الروايه "عرفتها- و تقدمت على ذلك" كونه قد شرط عليها بقاء التدبير، فعلى هذا تتم الروايه و فتوى الشيخ، لأنه عبر فى النهايه بلفظ الروايه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٥٣

نِصْفَ خِدْمَةِ الْمِدْبَرَةِ فَيَكُونُ لِلْمَرْأَةِ يَوْمَ فِي الْخِدْمَةِ وَ يَكُونُ لِسَيِّدِهَا الَّذِي كَانَ دَبَّرَهَا يَوْمَ فِي الْخِدْمَةِ قِيلَ لَهُ فَإِنْ مَاتَ الْمُدْبَرُ قَبْلَ الْمَرْأَةِ وَ السَّيِّدِ لِمَنْ يَكُونُ الْمِيرَاثُ قَالَ يَكُونُ نِصْفُ مَا تَرَكَتْ لِلْمَرْأَةِ وَ النِّصْفُ الْآخِرُ لِسَيِّدِهَا الَّذِي دَبَّرَهَا.

[الحدِيث ٤٩]

٤٩ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ الْأَحْوَلِ عَنْ بُرَيْدِ الْعِجْلِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَنْ يُعَلِّمَهَا سُورَةَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَقَالَ مَا أَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا حَتَّى يُعَلِّمَهَا السُّورَةَ أَوْ يُعْطِيَهَا شَيْئًا قَلْنَا أَيْ جُوزُ أَنْ يُعْطِيَهَا تَمْرًا أَوْ زَبِيبًا قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا رَضِيَتْ كَأَنَّ مَا كَانَ

قوله عليه السلام: و يكون للمرأة فى بعض النسخ " للمدبره " و هو تصحيف. و فى الكافى " يكون للمرأة من المدبره " بدون

العطف، و هو الصواب.

الحديث التاسع و الأربعون: مجهول.

و فى بعض النسخ " الحارث بن محمد بن النعمان " و هو مذكور فى الرجال مهمل.

قوله: أ يجوز أن يعطيها تمرا أو زيبيا قال الوالد العلامة قدس سره: الظاهر أن المراد جنسهما، و يحتمل الواحد.

انتهى.

و يدل على أنه إذا جعل الصداق تعليم سورة جاز أن تأخذ بها شيئا آخر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٥٤

[الحديث ٥٠]

٥٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا يَجِلُّ النِّكَاحُ الْيَوْمَ فِي الْأَسْلَامِ بِإِجَارِهِ أَنْ يَقُولَ أَعْمَلُ عِنْدَكَ كَذَا وَ كَذَا سِنَّةً عَلَى أَنْ تَزُوجَنِي أُخْتِكَ أَوْ ابْنَتَكَ قَالَ حَرَامٌ لِأَنَّهُ تَمَنُّ رَقَبَتِهَا وَ هِيَ أَحَقُّ بِمَهْرِهَا.

[الحديث ٥١]

٥١ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أُرْسِلَ يَخْطُبُ عَلَيْهِ امْرَأَةٌ وَ هُوَ غَائِبٌ فَأَنْكَحُوا الْغَائِبَ وَ فَرَضَ الصَّدَاقُ ثُمَّ جَاءَ خَبْرُهُ بَعْدَ أَنَّهُ تُوْفِيَ بَعْدَ مَا سَبَقَ الصَّدَاقُ فَقَالَ إِنْ كَانَ أُمْلِكُكَ بَعْدَ مَا تُوْفِيَ فَلَيْسَ لَهَا صِدَاقٌ وَ لَا مِيرَاثٌ وَ إِنْ كَانَ أُمْلِكُكَ قَبْلَ أَنْ يَتُوْفَى فَلَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ وَ هِيَ وَارِثَةٌ وَ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ.

[الحديث ٥٢]

٥٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ صَيْفُوَانَ عَنْ أَبِي الْمَعْرَى عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ تَزَوَّجَ أَبُو جَعْفَرٍ ع

الحديث الخمسون: ضعيف على المشهور.

الحديث الحادى و الخمسون: مرسل.

قوله عليه السلام: فليس لها صدقه أى: مهر.

و فى القاموس: الصدقه بضم الدال و كغرفه و صدمه و بضمين و بفتحين و ككتاب و سحاب مهر المرأة.

الحديث الثانى و الخمسون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٥٥

امْرَأَةٌ فَزَارَهَا وَ أَرَادَ أَنْ يُجَامِعَهَا فَأَلْقَى عَلَيْهَا كِسَاهُ ثُمَّ أَتَاهَا قُلْتُ أَرَأَيْتِ إِذَا أَوْفَى مَهْرَهَا أَلَهُ أَنْ يَزْتَجِعَ الْكِسَاءَ قَالَ لَا إِنَّمَا اشْتَبَحَ بِهِ فَرَجَهَا.

[الحديث ٥٣]

٥٣ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَالٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَ مَهْرَهَا مَهْرًا فَسَاقَ إِلَيْهَا غَنَمًا وَ رَقِيقًا فَوَلِمَدَتْ عِنْدَهَا فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ إِنْ كَانَ سَاقَ إِلَيْهَا مَا سَاقَ وَ قَدْ حَمَلْنَ عِنْدَهُ فَلَهُ نِصْفُهَا وَ نِصْفُ وَلَدِهَا وَ إِنْ كَانَ حَمَلْنَ عِنْدَهَا

قوله عليه السلام: لا قال الوالد العلامة نور الله مرقدته: حمل على الاستحباب، أو مع تلف الكساء انتهى.

قوله: قلت أ رأيت يحتمل أن يكون كلام سماعه قاله لأبى بصير عند روايه هذا الخبر، أو كلام أبى بصير قاله للإمام عليه السلام عند ذكره عليه السلام له إنى فعلت كذلك. و على الأول يشكل الاحتجاج به، و إن كان فتوى أمثاله لا يكون إلا عن روايه.

الحديث الثالث و الخمسون: موثق.

و ظاهره دخول الحمل إذا جعل الحامل مهرا، كما هو مذهب الشيخ، و حملة الأكثر على الشرط، و يدل على أن

المرأه تملك المهر تماما بمجرد العقد، و إلا لم يكن الحمل لها إذا حملن عندها، و اختلف الأصحاب فى ذلك.

و قال فى النافع: لو كان النماء موجودا حال العقد رجع بنصفه كالحمل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٥٦

فَلَا شَيْءَ لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ.

[الحديث ٥٤]

٥٤ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مَنْصُورِ بُرْزُجَ عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَأَمَّهَرَهَا أَلْفَ دِرْهَمٍ وَ دَفَعَهَا إِلَيْهَا فَوَهَبَتْ لَهُ خُمْسَ مَائِهِ دِرْهَمٍ وَ رَدَّتْهَا عَلَيْهِ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ تَرُدُّ عَلَيْهِ الْخُمْسِمَائِهِ الدَّرْهَمَ الْبَاقِيَةَ لِأَنَّهَا إِنَّمَا كَانَتْ لَهَا خُمْسِمَائِهِ فَوَهَبَتْهَا لَهُ وَ هَبَّتْهَا لَهُ إِيَّاهَا وَ لِعَیْرِهِ سِوَاءً.

[الحديث ٥٥]

٥٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَلَاءِ الْقَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَيَّامًا جَعْفَرِ عَ عَنْ رَجُلٍ كَانَ لَهُ وَوُلْدٌ فَرَوَّجَ مِنْهُمْ اثْنَيْنِ وَ فَرَضَ الصَّدَاقَ ثُمَّ مَاتَ مِنْ أَى شَيْءٍ يَجِبُ الصَّدَاقُ أَمْ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ

الحديث الرابع و الخمسون: موثق.

و عليه عمل الأصحاب.

الحديث الخامس و الخمسون: موثق.

و قال فى الشرائع: إذا زوج ولده الصغير، فإن كان له مال فالمهر على الولد، و إن كان فقيرا فالمهر فى عهده الوالد. و لو مات الوالد أخرج المهر أصل من تركته، سواء بلغ الولد و أيسر أو مات قبل ذلك.

و قال فى المسالك: هذا هو المشهور بين علمائنا لا نعلم فيه مخالفا، و استثنى فى التذكرة من الحكم بضمان الأب على تقدير فقر الابن ما لو صرح الأب بنفى الضمان.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٥٧

أَوْ مِنْ حِصَّتَيْهِمَا قَالَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الدَّيْنِ.

[الحديث ٥٦]

٥٦ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَلَوِيِّ عَنِ الْعَمْرَكِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ عَلِيٍّ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ عَلَى وَصْفٍ فَكَبِرَ عِنْدَهَا فَيُرِيدُ أَنْ يُطَلِّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ عَلَيْهِ نِصْفُ قِيَمِهِ يَوْمَ
دَفَعَهَا إِلَيْهَا لَا يُنْظَرُ فِي زِيَادِهِ وَلَا نَقْصَانِهِ.

[الحديث ٥٧]

٥٧ وَعَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ

الحديث السادس والخمسون: مجهول.

وقال في المسالك: لو وجد العين ناقصة، فإن كان نقصان عين كعور الدابة، أو صفة كنسيان الصنعة، ففي كيفية رجوعه أقوال:

أحدها: أن الزوج يتخير بين الرجوع بنصف قيمه سليما و بين أخذ نصف العين من غير أرش، اختاره الشيخ في المبسوط.

الثاني: أنه يرجع بنصفها و بنصف الأرش.

الثالث: أن النقص إن كان بفعالها أو بفعل الله تخير بين أخذ نصفه ناقصا و بين تضمينها نصف قيمته. و إن كان من قبل أجنبي لم
يكن له سبيل على المهر، و ضمنها نصف قيمه يوم قبضه، و هو قول ابن البراج.

الحديث السابع والخمسون: ضعيف على المشهور و قد يعد مجهولا.

و ظاهره وقوع النكاح بصيغه المضارع، و يمكن حمله على المراوده قبل العقد، و ظاهره جواز هذا الشرط في النكاحين، و ربما
يدعى ظهوره في المنقطع، فإن

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٥٨

سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ جَاءَ إِلَى امْرَأَةٍ فَسَأَلَهَا أَنْ تَزُوجَهُ نَفْسَهَا فَقَالَتْ أَزُوجُكَ نَفْسِي عَلَى أَنْ
تَلْتَمِسَ مِنِّي مَا شِئْتَ مِنْ نَظَرٍ أَوْ تِلْمَاسٍ وَ تَنَالَ مِنِّي مَا يَنَالُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ إِلَّا أَتَكَ لَا

تُدْخِلُ فَرْجَكَ فِي فَرْجِي وَتَتَلَدَّدُ بِمَا شِئْتَ فَإِنِّي أَخَافُ الْفُضِيحَةَ قَالَ لَيْسَ لَهُ مِنْهَا إِلَّا مَا اشْتُرِطَ.

[الحديث ٥٨]

٥٨ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمِ الطَّبْرِيِّ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ تَزَوَّجَ بِجَارِيَةٍ عَاتِقٍ عَلِيٍّ أَنْ لَا يَقْتَضِيَهَا ثُمَّ أَذِنَتْ لَهُ بَعِيدَ ذَلِكَ قَالَ إِذَا أَذِنْتَ لَهُ فَلَا بَأْسَ

خوف الفضيحة غالباً فيها و ليس ببعيد.

قوله: أو التماس افتعال من اللمس، و يحتمل أن يكون تفاعلاً من المس.

الحديث الثامن و الخمسون: ضعيف.

و قال في القاموس: العاتق الجارية أول ما أدركت، أو التي لم تتزوج.

انتهى.

و قال في الشرائع: لو شرط أن لا يقتضيها لزم الشرط، و لو أذنت بعد ذلك جاز، عملاً بإطلاق الرواية. و قيل: يختص لزوم هذا الشرط بالنكاح المنقطع، و هو تحكم.

و قال في المسالك: ما اختاره من جواز الشرط و العقد مطلقاً مذهب الشيخ

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٥٩

[الحديث ٥٩]

٥٩ وَ عَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عِاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قَضَى عَلِيُّ ع فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَ أَضِيدَهَا وَ اشْتَرَطَ أَنْ يَبِيدَهَا الْجِمَاعَ وَ الطَّلَاقَ قَالَ خَالَفَتِ السُّنَّةُ وَ وَلَّتِ الْحَقُّ مَنْ لَيْسَ بِأَهْلِهِ قَالَ فَقَضَى أَنْ عَلَى الرَّجُلِ النَّفَقَةَ وَ بَيْدَهُ الْجِمَاعَ وَ الطَّلَاقَ وَ ذَلِكَ السُّنَّةُ.

[الحديث ٦٠]

٦٠ وَ عَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عِاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قَضَى عَلِيُّ ع فِي رَجُلٍ يَتَزَوَّجُ

فى النهاىه، و مستنده رواىتا إسحاق و سماعه، و هما شاملتان للدائم و المنقطع، و القول بالاختصاص بالمنقطع للشيخ فى المبسوط، و تبعه علىه جماعه من المتقدمين و المتأخرين، و لابن إدريس قول ثالث بطلان الشرط فىهما و صحه العقد، و لابن حمزه قول رابع كقول ابن إدريس فى الدائم مع صحتهما فى المنقطع. انتهى.

و إذا أذنت بعد ذلك، فى جوازه قولان، و الأشهر الجواز كما دلت علىه الروايه، و قد يدعى ظهور هذه الروايه أيضا فى المنقطع، لأن الشرط إنما يكون فيه غالبا، مع أن خبر عمار بن مروان صرح فيه بالمتع، و قد يؤيد ذلك أيضا بأن المقصود الأصلى فى التمتع إنما هو التلذذ و كسر الشهوه، بخلاف الدائم فإن المقصود فيه التوالد و التناسل، و بالجمله القول بالتفصيل لا يخلو من قوه، و الله يعلم.

الحديث التاسع و الخمسون: صحيح.

و لا يخلو من تأييد للقول بالتفصيل، و يدل على عدم بطلان العقد بفساد الشرط، كما تدل علىه سائر الأخبار الآتية.

الحديث الستون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٦٠

الْمَرْأَةُ إِلَى أَجْلِ

مُسَيَّمِي فَإِنْ حَيَاءَ بَصِيءَ دَاقِهَا إِلَى أَجْلِ مُسَيَّمِي فَهِيَ امْرَأَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَجِئْ بِالصَّدَاقِ فَلَيْسَ لَهُ عَلَيْهَا سَبِيلٌ شَرَطُوا بَيْنَهُمْ حَيْثُ أَنْكَحُوا
فَقَضَى أَنْ يَبْدَ الرَّجُلُ بَضْعَ امْرَأَتِهِ وَأَحْبَطَ شَرَطَهُمْ.

[الحديث ٦١]

٦١ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ فَضَالَةَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِ دِهْمَانَ فِي رَجُلٍ يَقُولُ لِعَبِيدِهِ أَعْتَقْتُكَ عَلَى أَنْ
أَزُوجَكَ أُمَّتِي فَإِنْ تَزَوَّجْتَ أَوْ تَسَرَّيْتَ عَلَيْهَا فَعَلَيْكَ مِائَةٌ دِينَارٍ وَأَعْتَقَهُ عَلَى ذَلِكَ فَتَسَرَّى وَ تَزَوَّجَ قَالَ عَلَيْهِ شَرَطُهُ.

[الحديث ٦٢]

٦٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يُوسُفَ الْأَزْدِيِّ عَنِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ
عَنِ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَ شَرَطَ لَهَا أَنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا امْرَأَةً أَوْ هَجَرَهَا أَوْ اتَّخَذَ عَلَيْهَا سُرِّيَّةً فَهِيَ طَالِقٌ فَقَضَى فِي ذَلِكَ أَنَّ شَرَطَ اللَّهِ قَبْلَ
شَرَطِكُمْ فَإِنْ شَاءَ وَفَى لَهَا بِالشَّرْطِ وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَ اتَّخَذَ عَلَيْهَا وَ نَكَحَ عَلَيْهَا

الحديث الحادي و الستون: موثق.

و ظاهره أن الشرط في العتق لا في النكاح.

و قال في الدروس: روى إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام في من أعتق عبده و زوجه ابنته و شرط عليه أن أغارها رده
في الرق أن له شرطه، و عليها الشيخ و طرد الحكم في الشروط و القاضى كذلك، و جوز اشتراط مال معلوم عليه إن أخل
بالشرط، و هو خير الصدوقان لصحيحه محمد بن مسلم.

الحديث الثاني و الستون: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٦١

[الحديث ٦٣]

٦٣ وَ عَنْهُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصِحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَيَشْتَرِطُ عَلَيْهَا أَنْ
يَأْتِيَهَا إِذَا شَاءَ وَ يُنْفِقَ عَلَيْهَا شَيْئًا مُسَمًّى قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٦٤]

٦٤ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْأَصَمِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ

وقال في الشرائع: إذا شرط في العقد ما يخالف المشروع، مثل أن لا يتزوج عليها أو لا يتسرى، بطل الشرط و صح العقد و المهر، و كذا لو شرط تسليم المهر في الأجل، فإن لم يسلمه كان العقد باطلا لزم العقد و المهر و بطل الشرط.

وقال في المسالك: لا إشكال في فساد الشرط، إنما الكلام في صحة العقد، و ظاهرهم الاتفاق على صحة العقد، و في المسألة وجه أو قول بصحة العقد دون المهر.

الحديث الثالث و الستون: صحيح.

و ينافيه ظاهرا ما سيأتي من خبر موسى بن بكر في النهايه. و يمكن حمل هذا الخبر على أن يكون الشرط بعد العقد، أو على أنه يشترط ما هو من لوازم العقد، أى أن يأتيها إذا شاء، و لا تمنع المرأة الوطء متى شاء الزوج و يشترط عليها أن لا تطلب أكثر من النفقه الواجبه بالمعروف.

و يمكن حمل الخبر الآتى على الكراهه، لأنه إذا جاز الصلح على إسقاطها لا يبعد جواز اشتراطه في العقد، و الأحوط عدم الاشتراط.

الحديث الرابع و الستون: مجهول.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٦٢

زُرَّارَةُ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ إِنَّ ضُرَيْسًا كَانَتْ تَحْتَهُ ابْنَةُ حُمْرَانَ فَجَعَلَ لَهَا أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَبَدًا فِي حَيَاتِهَا وَ لَا بَعْدَ مَوْتِهَا عَلَى أَنْ جَعَلَتْ لَهُ هِيَ أَنْ لَا تَتَزَوَّجَ بَعْدَهُ

فَجَعَلَا عَلَيْهِمَا مِنَ الْحِجِّ وَالْعُمْرَةِ وَالْهَدْيِ وَالنُّدُورِ وَكُلِّ مَالٍ يَمْلِكَانِيهِ فِي الْمَسَاكِينِ وَكُلِّ مَمْلُوكٍ لَهُمْ حُرٌّ إِنْ لَمْ يَفِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصِاحِبِهِ ثُمَّ إِنَّهُ أَتَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ وَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ إِنَّ لِأَبِيهَا حُزْنَ حَقًّا وَ لَا يَحْمِلُنَا ذَلِكَ عَلَى أَنْ لَا نَقُولَ لَكَ الْحَقَّ أَذْهَبَ فَتَزَوَّجَ وَ تَسَدَّرَ فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ ءِ وَ لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ ءِ وَ لَا عَلَيْهَا وَ لَيْسَ ذَلِكَ الَّذِي صَيَّرْنَا بِشَيْءٍ ءِ فَتَسَرَّى وَ وُلِدَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْلَادٌ.

[الحديث ٦٥]

٦٥ عَنْهُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَنْصُورِ بُرُوجٍ عَنْ عَبْدِ صَالِحٍ ع قَالَ قُلْتُ إِنَّ رَجُلًا مِنْ مَوَالِيكَ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمَّ طَلَّقَهَا فَيَأْتِي مِنْهُ فَأَرَادَ أَنْ يُرَاجِعَهَا فَأَبَتْ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ لِلَّهِ عَلَيْهِ أَنْ لَمَّا يُطَلِّقَهَا وَ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَأَعْطَاهَا ذَلِكَ ثُمَّ يَدَا لَهُ فِي التَّزْوِيجِ بَعْدَ ذَلِكَ فَكَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ بَنَسَ مَا صَيَّرَ وَ مَا كَانَ يُدْرِيهِ مَا يَقَعُ فِي قَلْبِهِ بِاللَّيْلِ وَ النَّهَارِ قُلْ لَهُ فَلَيْفَ لِلْمَرْأَةِ بِشَرْطِهَا فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ الْمُؤْمِنُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ.

وَ لَيْسَ بَيْنَ هَذِهِ الرَّوَايَةِ وَ بَيْنَ الْأَوَّلِ تَضَادٌّ لِأَنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ مَحْمُولَةٌ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْإِسْتِحْبَابِ لِأَنَّ مَنْ صَيَّرَهُ مَا تَضَمَّنَهُ الْخَبْرُ يُسَيِّتُحِبُّ لَهُ أَنْ يَفِيَّ بِمَا بَدَّلَ بِهِ لِسَانَهُ فَلَا يُخَالِفُ ذَلِكَ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ وَاجِبًا عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ وَ مَا تَضَمَّنَتْ أَنَّهُ جَعَلَ لِلَّهِ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَ هَذَا نَذْرٌ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهِ وَ مَا تَقَدَّمَ فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى أَنَّهَا

الحديث الخامس و الستون: موثق.

قوله: فأراد أن يراجعها أى: بتزويج جديد.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٦٣

جَعَلَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا وَ لَمْ يَقْلُ

لِلَّهِ فَلَمْ يَكْ ذَلِكُمْ نَذْرًا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ وَ كَانَ مُخَيَّرًا فِي ذَلِكَ فَافْتَرَقَ الْحَيْدِثَانِ وَ لَا يُنَافِي أَيْضًا ذَلِكَ الْحَدِيثُ الَّذِي قَدْ قَدَّمْنَاهُ عَنْ حَمَّادَةَ أُخْتِ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَيْدَاءِ مِنْ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع أَفْسَدَ شَرْطَ مَنْ يَقُولُ عِنْدَ النِّكَاحِ إِنِّي لَا أَتَزَوَّجُ عَلَيْكَ الْمَرْأَةَ لِأَنَّ تِلْكَ الرِّوَايَةَ تَتَضَمَّنُ أَنَّهُ قَالَ لَهَا ذَلِكَ وَ كَانَ ذَلِكَ مَهْرًا لَهَا وَ هَذَا لَا يَجُوزُ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ قَالَ فِي الْخَبْرِ وَ رَضِيَتْ بِعِنَى الْمَرْأَةِ أَنَّ ذَلِكَ مَهْرُهَا وَ الْخَبْرُ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ تَضَمَّنَ إِذَا جَعَلَهُ نَذْرًا لِلَّهِ لَا عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ ذَلِكَ مَهْرًا لِلْمَرْأَةِ فَكَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهِ وَ مَتَى حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَى صَاحِبِهِ لَا عَلَى جِهَةِ النَّذْرِ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهِ وَ كَانَ مُخَيَّرًا رَوَى

[الحديث ٦٦]

٦٦ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حِازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ حَلَفَتْ لِزَوْجِهَا بِالْعِتَاقِ وَ الْهَيْدِ إِنْ هُوَ مَيَاتَ لَا تَتَزَوَّجَ بَعْدَهُ أَبَدًا ثُمَّ بَدَا لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ قَالَ تَبِعَ مَمْلُوكَهَا إِنِّي أَخَافُ عَلَيْهَا السُّلْطَانَ وَ لَيْسَ عَلَيْهَا فِي الْحَقِّ شَيْءٌ إِنْ شَاءَتْ أَنْ تُهْدِيَ هَدِيًّا فَعَلَتْ

قوله: وهذا نذر يشكل انعقاد النذر لعدم الرجحان غالباً، إلا أن يخصص بما إذا كان راجحاً بحسب حاله، و يمكن حمله على التقية.

الحديث السادس و الستون: موق.

قوله عليه السلام: تبع مملوكتها قال الوالد العلامة: تبع لثلاث تسمع و تدعى عند السلطان، و يظهر أنها من

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٦٤

[الحديث ٦٧]

٦٧ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سِئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ عَنِ النَّهَارِيِّ يَشْتَرِطُ عَلَيْهَا عِنْدَ عُقْدَةِ النِّكَاحِ أَنْ يَأْتِيَهَا مَتَى شَاءَ كُلَّ شَهْرٍ أَوْ كُلَّ جُمُعَةٍ يَوْمًا وَ مِنَ النَّفَقَةِ كَذَا وَ كَذَا فَلَيْسَ ذَلِكَ الشَّرْطُ بِشَيْءٍ ةٍ وَ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَلَهَا مَا لِلْمَرْأَةِ مِنَ النَّفَقَةِ وَ الْقِسْمِ وَ لَكِنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمَّ خَافَتْ مِنْهُ شُوزًا وَ خَافَتْ أَنْ يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَوْ يُطَلِّقَهَا فَصَالِحَتْ حَقَّهَا عَلَى شَيْءٍ ةٍ مِنْ قِسْمَتِهَا أَوْ نَفَقَتِهَا فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٦٨]

٦٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ وَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُحَمَّدٍ

الشيعة لا تعتقد الحلف بالعتاق، لأن الحق بطلان هذا اليمين. انتهى.

و يمكن أن يكون بطلان الحلف للمرجوحيه، و الشيخ حمله أنه لم يذكر الله تعالى في الحلف، بل جعل العتق حلقاً، كما هو المشهور بين العامة، و غرض الشيخ ليس الفرق بين الحلف و النذر، كما يوهم ظاهر كلامه، بل مراده بالنذر ما ذكر فيه اسم الله، سواء كان يمينا أو نذراً، و بالحلف ما يذكر اسم الله فيه بقريته ما سبق منه.

الحديث السابع و الستون: ضعيف كالموثق.

قوله: يشترط عليها قال بعض الفضلاء: تفسير النهاريه، و ملخصه أن الرجل يخاف من امرأته فيتزوج امرأه أخرى سرا عنها، و يشترط على الثانيه أن لا يجيئها ليلاً. و ملخص جوابه عليه السلام أن أصل العقد صحيح و الشرط باطل، و أنه بعد تمام صيغته النكاح تستحق المرأه القسمة و غيرها على الزوج، فبعد أن استحقت ذلك لها جاز إسقاط بعضها بصلح و غيره.

الحديث الثامن و الستون: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٦٥

بْنِ عَيْسَى

عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي عَبِيدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ امْرَأَةً وَ يَشْتَرِطُ لَهَا أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ بَلَدِهَا قَالَ يَفِي لَهَا بِذَلِكَ أَوْ قَالَ يَلْزِمُهُ ذَلِكَ.

[الحديث ٦٩]

٦٩ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمْرٍاءَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع قَالَ سِئِلَ وَ أَنَا حَاضِرٌ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى مِائَةِ دِينَارٍ عَلَى أَنْ تَخْرُجَ مَعَهُ إِلَى بَلَدِهِ فَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ مَعَهُ فَمَهْرُهَا خَمْسُونَ دِينَاراً أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ تَخْرُجْ مَعَهُ إِلَى بَلَدِهِ قَالَ فَقَالَ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ بِهَا إِلَى بَلَدِ الشَّرْكِ فَلَا شَرْطَ لَهُ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ وَ لَهَا مِائَةُ دِينَارٍ الَّتِي أَصَدَقَهَا إِيَّاهَا وَ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ بِهَا إِلَى بَلَدِ الْمُسْلِمِينَ وَ دَارِ الْإِسْلَامِ فَلَهُ مَا اشْتَرَطَ عَلَيْهَا وَ الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ بِهَا إِلَى بَلَدِهِ حَتَّى يُؤَدَّى إِلَيْهَا صَدَاقُهَا أَوْ تَرْضَى مِنْ ذَلِكَ بِمَا رَضِيَتْ وَ هُوَ جَائِزٌ لَهُ

و المشهور بين الأصحاب أنه إذا شرط أن لا يخرجها من بلدها لزم، و ذهب ابن إدريس و جماعه من المتأخرين إلى بطلان الشرط و حملوا الخبر على الاستحباب، و اختلفوا في أنه هل يسقط هذا الشرط بالإسقاط بعد العقد أم لا.

الحديث التاسع و الستون: حسن كالصحيح.

و المراد بقوله " إن أراد أن يخرج بها إلى بلاد الشرك " أن بلاده كانت بلاد الشرك، و لا يجب عليها اتباعه في ذلك، لما في الإقامه في بلاد الشرك من الضرر في الدين. و بقوله " إن أراد أن يخرج بها إلى بلاد المسلمين " أن بلاده كانت بلاد

الإسلام و طلبها إلى بلاده لا إلى مطلق بلاد الإسلام، بقريته قوله " فله ما اشترط عليها " لأنه ما اشترط عليها إلا الخروج إلى بلاده لا إلى مطلق بلاد الإسلام.

و ذهب جماعه من الأصحاب إلى العمل بما تضمنه هذا الخبر، و رده جماعه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٦٦

[الحديث ٧٠]

٧٠ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمِثْمِيُّ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ إِنَّ نَكَحْتُ عَلَيْكَ أَوْ تَسَيَّرْتُ فَهِيَ طَالِقٌ قَالَ لَيْسَ ذَلِكَ بِشَيْءٍ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا سِوَى كِتَابِ اللَّهِ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ لَهُ وَ لَا عَلَيْهِ.

[الحديث ٧١]

٧١ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا ع فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ فَيَشْتَرِطُ لِأَهْلِهَا أَنْ

لمخالفته لأصولهم بوجوه: أحدها عدم تعيين الصداق. و ثانيها وجوب المائة على تقدير إرادته الخروج إلى بلاد الشرك، و ذلك خلاف الشرط. و ثالثها الحكم بعدم جواز إخراجها إلى بلاده مع كونها دار الإسلام إلا بعد إعطاء المهر.

الحديث السبعون: حسن كالصحيح.

قوله: فهي طالق كأنه على الالتفات، أى فأنت طالق، فالمراد بطلان نكاح القديمه، و يحتمل إرجاع الضمير إلى الداخلة، فيتعلق بالنكاح فقط، و يجرى فى التسرى مثله، أو أطلق الطلاق على الأعم منه و من العتق مجازا.

الحديث الحادى و السبعون: حسن كالصحيح، إن عمم مراسيل ابن أبى عمير، و كونها بحكم المسانيد ما إذا كانت بواسطه أيضا و إلا فمرسل، إذ الظاهر أن ابن أبى عمير يروى عن جميل و جميل هو المرسل، لقوله: قال محمد بن أبى عمير قلت لجميل.

قوله: فيشترط لأهلها المشهور بطلان هذه الشروط فى البيع، لكونها منافية لعقد البيع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٦٧

لَا يَبِيعُ وَ لَا يَهَبُ وَ لَا يُورِثُ قَالَ يَفِي بِذَلِكَ إِذَا شَرَطَ لَهُمْ إِلَّا الْمِيرَاثَ قَالَ مُحَمَّدٌ قُلْتُ لِجَمِيلٍ فَرَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَ شَرَطَ لَهَا الْمَقَامَ بِهَا فِي أَهْلِهَا أَوْ بَلَدٍ مَعْلُومٍ فَقَالَ

فَقَدْ رَوَى أَصْحَابُنَا عَنْهُمْ عَ أَنَّ ذَلِكَ لَهَا وَ أَنَّهَ لَا يُخْرِجُهَا إِذَا شَرَطَ ذَلِكَ لَهَا.

[الحديث ٧٢]

٧٢ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ مُحَمَّدِ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِيهِ زُرَّارَةَ قَالَ كَانَ النَّاسُ بِالْبَصْرَةِ يَتَزَوَّجُونَ سِرًّا فَيَشْتَرُونَ عَلَيْهَا أَنْ لَا آتِيكَ إِلَّا نَهَارًا وَلَا آتِيكَ بِاللَّيْلِ وَلَا أَقْسَمَ لَكَ قَالَ زُرَّارَةُ وَ كُنْتُ أَخَافُ أَنْ يَكُونَ هَذَا تَزْوِيجًا فَاسِدًا فَسَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ يَعْنِي التَّزْوِيجَ إِلَّا أَنَّهُ يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّرْطُ بَعِيدَ النِّكَاحِ وَ لَوْ أَنَّهَا قَالَتْ لَهُ بَعِيدَ هَذِهِ الشُّرُوطِ قَبْلَ التَّزْوِيجِ نَعَمْ ثُمَّ قَالَتْ بَعْدَ مَا تَزَوَّجَهَا إِنِّي لَا أَرْضَى إِلَّا أَنْ تَقْسَمَ لِي وَ تَبَيَّتْ عِنْدِي فَلَمْ يَفْعَلْ كَانَ آثِمًا.

[الحديث ٧٣]

٧٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ صَالِحِ بْنِ رَزِينٍ

الحديث الثاني و السبعون: موثق على الظاهر.

إذ في بعض النسخ "عن الحسن بن علي عن إبراهيم بن محمد الأشعري" و هو الظاهر، و في بعضها "عن الحسن بن علي عن علي بن إبراهيم عن محمد الأشعري" فالخير مجهول لكنه تصحيف ظاهر.

و يمكن أن يكون هذا الخبر كالأخبار التي مضت أن شروط النكاح تجب أن تكون بعده، و الكلام فيه كما تقدم.

الحديث الثالث و السبعون: مجهول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٦٨

عَنْ شَهَابِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ فَبَعَثَ بِهَا إِلَيْهَا فَرَدَّتْهَا عَلَيْهِ وَ وَهَبَتْهَا لَهُ وَ قَالَتْ أَنَا فِيكَ أَرْغَبُ مِنِّي فِي هَذِهِ الْأَلْفِ هِيَ لَكَ فَقَبِلَهَا مِنْهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ لَا شَيْءَ لَهَا وَ تَرُدُّ عَلَيْهِ خَمْسَةَ جَمَاطِهِ دِرْهَمٍ.

[الحديث ٧٤]

٧٤ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ أَبِي الْمِعْزَى عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الْمَرْأَةِ تُبْرِي زَوْجَهَا مِنْ صَدَاقِهَا فِي مَرَضِهَا قَالَ لَا.

[الحديث ٧٥]

٧٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ جَارِيَةً أَوْ تَمَتَّعَ بِهَا ثُمَّ جَعَلْتَهُ مِنْ صَدَاقِهَا فِي حِلٍّ أَوْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَبْلَ أَنْ يُعْطِيَهَا شَيْئًا قَالَ نَعَمْ إِذَا جَعَلْتَهُ فِي حِلٍّ فَقَدْ قَبِضْتَهُ مِنْهُ فَإِنْ خَلَّاهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا رَدَّتِ الْمَرْأَةُ عَلَى الزَّوْجِ نِصْفَ الصَّدَاقِ

و يمكن عده حسنا، لأن صالحا له أصل.

قوله عليه السلام: لا شىء لها هذا الحكم مقطوع به فى كلام الأصحاب، لأنها قد تصرفت فى المهر تصرفا ناقلا، فلزمها عوض النصف، كما لو وهبته لغيره أو أتلفتها.

الحديث الرابع و السبعون: صحيح.

و لعل النهى للإضرار بسائر الورثة، و إذا كان المهر أكثر من ثلث المال فالمشهور أنه يمضى من الثلث.

الحديث الخامس و السبعون: موثق.

و يدل على أن هبه المده فى المتعه قيل يوجب تنصيف المهر أيضا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٦٩

[الحديث ٧٦]

٧٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ قَالَ كَتَبَ إِلَيْهِ الرَّيَّانُ بْنُ شَيْبٍ رَجُلٌ أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَ مَمْلُوكَتَهُ حُرًّا وَ شَرَطَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَتَى شَاءَ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا أَوْ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ جُعِلَتْ فِدَاكَ أَوْ لَا فَكَتَبَ ع نَعَمْ إِذَا جَعَلَ إِلَيْهِ الطَّلَاقَ.

[الحديث ٧٧]

٧٧ وَ عَنْهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِشَرَطِ أَنْ لَا يَتَوَارَثَا وَ أَنْ لَا يَطْلُبَ مِنْهَا وَلَدًا قَالَ لَا أَحِبُّ.

[الحديث ٧٨]

٧٨ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَاعِ قَالَ سُئِلَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَوَّلُ عَنِ الرَّجُلِ يُزَوِّجُ ابْنَتَهُ أَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ صَدَاقِهَا قَالَ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ

الحديث السادس و السبعون: مجهول.

قوله عليه السلام: إذا جعل إليه الطلاق لعل المراد أنه مع التوكيل فى الطلاق بعد العقد يجوز ذلك، و لا يكفى محض الاشتراط فى العقد، أو المعنى أنه إذا كان غرضهم من هذا الاشتراط التوكيل فى الطلاق فهو صحيح، و لو كان الغرض التفريق بغير طلاق لم يصح، و الأول أوفق بالمشهور.

الحديث السابع و السبعون: مجهول.

قوله: بشرط أن لا يتوارثا المشهور فى الأول بطلان الشرط و فى الثانى الكراهه، و قيل بالحرمة.

الحديث الثامن و السبعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٧٠

[الحديث ٧٩]

٧٩ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنْ خَصِيَّتِي تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ ثُمَّ طَلَّقَهَا بَعِيدًا مَا دَخَلَ بِهَا قَالَ لَهَا الْأَلْفُ الَّتِي أَخَذْتَ مِنْهُ وَ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا.

[الحديث ٨٠]

٨٠ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُرْقِيِّ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا عَ رُفِعَ إِلَيْهِ جَارِيَتَانِ دَخَلَتَا الْحَمَّامَ وَ اقْتَضَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِإِصْبَعِهَا فَقَضَى عَلَى الَّتِي فَعَلَتْهُ عُقْرَهَا.

[الحديث ٨١]

٨١ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا عَ قَالَ فِي الْمَرْأَةِ تُعْطَى الرَّجُلَ مَالًا يَتَزَوَّجُهَا فَتَزَوَّجَهَا قَالَ الْمَالُ هِبَةٌ وَ الْفَرْجُ حَلَالٌ

الحديث التاسع و السبعون: صحيح.

قوله: عن خصى تزوج الظاهر أنه مسلول الخصيتين غير محبوب الذكر لقوله "بعد ما دخل بها" و المشهور حينئذ ثبوت المهر تاما و لزوم للعدة، و لعله محمول على التقية.

و قال فى الشرائع: و الدخول يتحقق بإيلاج الحشفه و إن لم ينزل، و لو كان مقطوع الأثنين.

الحديث الثمانون: ضعيف على المشهور.

الحديث الحادى و الثمانون: ضعيف على المشهور.

و قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: لما كان يتوهم أن الذى يعطيه المرأه صداقه، و الصداق تكون على الرجل سأل عن ذلك، فأجاب عليه السلام أنه هبه فلو سمي الصداق و إلا كانت مفوضه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٧١

[الحديث ٨٢]

٨٢ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنِ مُوسَى بْنِ عُمَرَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى دَارٍ قَالَ قَالَ لَهَا دَارٌ وَسَطٌ.

[الحديث ٨٣]

٨٣ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زِيَادٍ قَالَ إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بِامْرَأَةٍ ثُمَّ ادَّعَتِ الْمَهْرَ وَ قَالَ الزَّوْجُ قَدْ أُعْطِيَتْكَ فَعَلَيْهَا الْبَيْتُ وَ عَلَيْهِ الْيَمِينُ.

[الحديث ٨٤]

٨٤ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَلَمْ

الحديث الثانى و الثمانون: مجهول.

و قد سبق القول له فيه.

الحديث الثالث و الثمانون: ضعيف.

و قد سبق القول فيه.

و قال فى المختلف: قال أبو الصلاح: و إذا أسلمت نفسها و قد قبضت شيئاً لم يكن لها غيره، إلا أن يوافقها على الباقي و يشهد به عليه، فإن ادعت و لم تكن لها بينه فعلية اليمين. و قال ابن الجنيد: و عليه إقامة البينه إن لم يكن دخل، فإن ثبت الدخول لكان الدخول براءه فى الحكم ما لم يكن المهر ديناً مؤجلاً و المرأه بعد الدخول مدعيه للمهر، كما الرجل قبله مدع للوفاء.

الحديث الرابع و الثمانون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٧٢

يَدْخُلُ بِهَا وَ ادَّعَتْ أَنَّ صِدَاقَهَا مِائَةُ دِينَارٍ وَ ذَكَرَ الرَّجُلُ أَنَّهُ أَقْبَلُ مِمَّا قَالَتْ وَ لَيْسَ لَهَا بَيْنَهُ عَلَى ذَلِكَ قَالَ الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ مَعَ يَمِينِهِ.

[الحديث ٨٥]

٨٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَهْلٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ الْحَضْرَمِيِّ عَنِ الْكَاهِلِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ زَوَّجَتْهُ أُمُّهُ وَ هُوَ غَائِبٌ قَالَ النِّكَاحُ جَائِزٌ إِنْ شَاءَ الْمُتَزَوِّجُ قَبْلَ وَ إِنْ شَاءَ تَرَكَ فَإِنْ تَرَكَ الْمُتَزَوِّجُ تَزْوِيجُهُ فَالْمَهْرُ لَزِمٌ لِأُمِّهِ

قوله عليه السلام: القول قول الزوج مع يمينه هذا لا خلاف فيه.

الحديث الخامس و الثمانون: ضعيف.

قوله عليه السلام: لأمه أى: عليها. و قال فى المسالك: اتفق الأصحاب عدا ابن الجنيدي، على أن الأم لا ولاية لها على الولد مطلقا، فلو زوجت بغير

إذنه توقف على إجازته، سواء كان قبل البلوغ أم بعده، فإن أجاز لزمه العقد و المهر. و قال الشيخ و أتباعه: يلزمها مع رده المهر تعويلا على روايه محمد بن مسلم، و هى ضعيفه السند، و حملت على دعواها الوكاله، و فيه نظر. و الأقوى عدم وجوب المهر على مدعى الوكاله مطلقا إلا مع ضمانه، فيجب على حسب ما ضمن من الجميع أو البعض، و يمكن حمل الروايه عليه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٧٣

[الحديث ٨٦]

٨٦ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ كَيْسَانَ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى الصَّادِقِ عَ أَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ فَطَلَبَتْ مِنْهُ الْمَهْرَ وَ رَوَى أَصْحَابُنَا إِذَا دَخَلَ بِهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا مَهْرٌ فَكَتَبَ عَ لَا مَهْرَ لَهَا

الحديث السادس و الثمانون: مجهول.

و كان المراد بالصادق الهادى عليه السلام، و قد سبق الكلام فيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٧٤

١١ بَابُ عَقْدِ الْمَرْأَةِ عَلَى نَفْسِهَا النَّكَاحِ وَ أَوْلِيَاءِ الصَّبِيِّ وَ أَحَقَّهُمْ بِالْعَقْدِ عَلَيْهَا

اشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ الْمَرْأَةُ الْبَالِغَةُ تَعْقِدُ عَلَى نَفْسِهَا إِنْ شَاءَتْ وَ إِنْ شَاءَتْ وَ كَلَّتْ

[الحديث ١]

١ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ

باب عقد المرأة على نفسها النكاح و أولياء الصبي و أحقهم بالعقد عليها قوله: و المرأة البالغة أى: غير المولى عليها، لما سيأتى فى كلامه.

الحديث الأول: حسن.

و قال السيد رحمه الله: استدل به على جواز انفرادها بالعقد، و يرد عليه أن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٧٥

عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ وَ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ الْمَرْأَةُ الَّتِي قَدْ
مَلَكَتْ نَفْسَهَا غَيْرَ السَّفِيْهِهِ وَ لَا الْمَوْلَى عَلَيْهَا إِنَّ تَزْوِيْجَهَا بِغَيْرِ وَلِيٍّ جَائِزٌ.

[الحديث ٢]

٢ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ

الحكم فيها لسقوط الولاية وقع منوطا بمن ملكت نفسها، فإدخال البكر فيها عين المتنازع، و كذا قوله " و لا المولى عليها" فإن
الخصم يدعى كون البكر مولى عليها، فكيف يستدل به على زوال الولاية؟.

و ما قيل من أن البكر الرشيدة لما كانت غير المولى عليها فى المال صدق سلب الولاية عليها فى الجملة، فضعيف لأن الولاية فى
المال أخص من مطلق الولاية، و نفى الأخص لا يستلزم نفى الأعم، و الذى يظهر لى أن المراد بالمالكة نفسها غير المولى عليها
البكر التى لا أب لها و الثيب. انتهى.

و أقول: حمل المولى عليها على من لا ولاية لها فى النكاح يصير الكلام عاريا عن الفائدة، فالظاهر كون المراد من لا ولى عليها
فى سائر الأمور غير النكاح و المالكة نفسها عبارته عن البالغه.

و قال فى النافع: البكر البالغه الرشيدة أمرها بيدها، و لو كان أبوها حيا قيل:

لها

الانفراد بالعقد، دائما كان أو منقطعاً. وقيل: العقد مشترك بينها وبين الأب، فلا ينفرد أحدهما به. وقيل: أمرها إلى الأب وليس لها معه أمر، ومن الأصحاب من أذن لها في المتعة دون الدائم، ومنهم من عكس، والأول أولى.

الحديث الثاني: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٧٦

فَصَّاهُ بِنِ أَيْوَبَ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِيانِ الْكَلْبِيِّ عَنْ مَيْسِرَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَلَّتِي الْمَرْأَةَ بِالْفَلَاهِ الَّتِي لَيْسَ لَهَا بِهَا أَحَدٌ فَأَقُولُ أَلِكِ زَوْجٌ فَتَقُولُ لَا فَأَتَزَوَّجُهَا قَالَ نَعَمْ هِيَ الْمُصَدِّقَةُ عَلَيَّ نَفْسِهَا.

[الحديث ٣]

٣ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَيْرَانَ عَنْ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي تَخْطُبُ إِلَيَّ نَفْسِهَا قَالَ هِيَ أَمْلَكُ بِنَفْسِهَا تَوْلَى أَمْرَهَا مَنْ شَاءَتْ إِذَا كَانَ كُفُوًّا بَعْدَ أَنْ تَكُونَ قَدْ نَكَحَتْ رَجُلًا قَبْلَهُ.

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنِ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ الْمَرْأَةُ الَّتِي تَخْطُبُ إِلَيَّ نَفْسِهَا قَالَ هِيَ أَمْلَكُ بِنَفْسِهَا تَوْلَى أَمْرَهَا مَنْ شَاءَتْ فَلَا بَأْسَ بِهِ بَعْدَ أَنْ تَكُونَ قَدْ نَكَحْتَ زَوْجًا قَبْلَ ذَلِكَ

و يدل على أن القول قول المرأة في عدم الزوج، كما ذكره الأصحاب.

الحديث الثالث: صحيح.

قوله عليه السلام: إذا كان كفواً أي: كان مسلماً أو مؤمناً، و يدل بمفهومه على تحقق الولاية في الجملة على من لم تتزوج و إن كان ثيباً.

الحديث الرابع: مجهول كالصحيح، لاحتمال حسن بن زياد العطار الثقه و الصيقل المجهول.

و لا خلاف بين الأصحاب في عدم ثبوت الولاية على الثيب، إلا ما نقل عن ابن أبي عقيل، و لم نقف له على مستند.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٧٧

[الحديث ٥]

٥ وَ أَمَّا الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابَاطِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبِي الْحَسَنَ عَنِ امْرَأَةٍ تَكُونُ فِي أَهْلِ بَيْتِ فَتَكْرَهُ أَنْ يَعْلَمَ بِهَا أَهْلُ بَيْتِهَا أَيْحُلُّ لَهَا أَنْ تُوَكَّلَ رَجُلًا يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا تَقُولُ لَهُ قَدْ وَكَّلْتُكَ فَأَشْهَدُ عَلَيَّ تَزْوِجِي قَالَ لَا قُلْتُ لَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ وَإِنْ كَانَتْ أَيْمًا قَالَ وَإِنْ كَانَتْ أَيْمًا قُلْتُ فَإِنْ وَكَّلْتُ غَيْرَهُ يَتَزَوَّجُهَا مِنْهُ قَالَ نَعَمْ.

فَلَمَّا يُنَافِي هَذَا الْخَبْرُ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَرَدَ مَوْرِدَ الْإِحْتِيَاظِ وَ عَلَى جِهَةِ الْأَفْضَلِ أَلَّا تَرَى أَنَّ السَّائِلَ سَأَلَ فَقَالَ إِنَّهَا تَخَافُ أَنْ يَعْلَمَ بِهَا أَحَدٌ وَ كَانَ

و قال السيد رحمه الله: و يستفاد

من الروايات أن انتفاء الولايه عن الثيب مشروط بما إذا كانت البكاره قد زالت بوطئ مستند إلى تزويج، فلو زالت بغيره كانت بمنزله البكر.

الحديث الخامس: موثق.

وقال الوالد العلامه نور الله قبره: يدل على عدم جواز تولى واحد طرفى العقد، كما ذهب إليه جماعه، و الظاهر أن المراد بالأيم البكر، وإن كان بحسب اللغه أعم، لعدم توجه السؤال و استقامته، إلا أن يقال لما نهى صلى الله عليه و آله عن التزويج توهم أن يكون النهى لأجل أن يكون لها زوج. انتهى.

و يمكن أن يكون المراد الثيب، إذ الغالب فى الأيامى الشيبه، لرغبه الناس إلى الباكه.

قال فى القاموس: الأيم ككيس من لا زوج لها بكرا أو ثيبا. انتهى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٧٨

الْأَحْتِيَاظُ لَهَا أَنْ تُوَكَّلَ رَجُلًا آخَرَ غَيْرَ الَّذِي يَتَزَوَّجُهَا وَ لَوْ لَمْ يَجُزْ لَهَا أَنْ تُزَوَّجَ نَفْسِهَا مِنَ الرَّجُلِ مِنْ غَيْرِ وَلِيٍّ لَمْ يَجُزْ لَهَا أَيْضًا أَنْ تُوَكَّلَ أَحَدًا عَلَى حَالٍ وَ الَّذِي يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى مَا قَدَّمَ نَاهُ مَا رَوَاهُ

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٢، ص: ٢٧٨

[الحديث ٦]

٦ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمِشَمِيُّ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مَالِكَةً أَمْرَهَا تَبِيعَ وَ تَشْتَرَى وَ تُعْتَقُ وَ تُشْهَدُ وَ تُعْطَى مِنْ مَالِهَا مَا شَاءَتْ فَإِنَّ أَمْرَهَا جَائِزٌ تَزَوَّجُ إِِنْ شَاءَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ تَزْوِيجُهَا إِلَّا بِأَمْرِ وَلِيِّهَا.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ

اللَّهُ وَ ذَوَاتُ الْأَبَاءِ مِنَ الْأَبْكَارِ يَتَّبِعِي لَهُنَّ أَنْ لَا يَعْقِدْنَ عَلَى أَنْفُسِهِنَّ إِلَّا بِإِذْنِ آبَائِهِنَّ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

و قال فى النافع: الوكيل فى النكاح لا يزوجه من نفسه، و لو أذنت فى ذلك فالأشبه الجواز، و قيل: لا و هى روايه عمار.

و قال السيد فى الشرح: الأظهر الجواز، و لو قلنا بالمنع من تولى الطرفين و كل غيره فى الإيجاب، إن كانت الوكالة متناوله لذلك أو فى القبول، و الروايه ضعيفه السند قاصره الدلاله، لجواز أن يكون المنفى هو قوله " و كلتك فأشهد " فإن مجرد الإشهاد غير كاف.

قوله: و لم يجز لها أيضا الظاهر عدم الواو هنا و وجود " أو " فى الأول.

الحديث السادس: ضعيف كالموثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٧٩

[الحديث ٧]

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلَمَاءِ بْنِ رَزِينِ بْنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا تَزَوِّجُ ذَوَاتُ الْأَبَاءِ مِنَ الْأَبْكَارِ إِلَّا بِإِذْنِ آبَائِهِنَّ.

وَ مَتَى تَزَوَّجَتِ الْبِكْرُ بِغَيْرِ إِذْنِ أَبِيهَا كَانَ لَهُ أَنْ يَفْسَخَ الْعَقْدَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٨]

٨ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ لَا يَنْقُضُ النَّكَاحَ إِلَّا الْأَبُ

الحديث السابع: صحيح.

و قال فى شرح النافع: اعترض جدى على الاستدلال بهذا الخبر، بأنه كما يمكن حمل " من " فى قوله " من الأبكار " على البيانيه، فتعم الكبيره و الصغيره، يمكن حملها على التبعضيه، فلا تدل على موضع النزاع، لأن بعض الأبكار من الصغار لا تتزوج إلا بإذن أبيها إجماعا.

أقول: حمل " من " على التبعضيه بعيد جدا، مع أن ذلك يقتضى عدم الفائدة فى التقييد بالأبكار أصلا، لأن الصغيره الثيب حكمها كذلك.

الحديث الثامن: موثق على الظاهر، إذ في محمد بن علي شك لاحتمال أبي سمينه.

قوله عليه السلام: إلا الأب في الكافي: إلا أب و الجد أب.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٨٠

[الحديث ٩]

٩ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رِبَاطٍ عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَدَّادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا يَنْقُضُ النِّكَاحَ إِلَّا الْأَبُّ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِنَّ عَقْدَ الْأَبِّ عَلَى ابْنَتِهِ الْبِالِغَةِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا أَخْطَأَ السُّنَّةَ وَ لَمْ يَكُنْ لَهَا خِلَافُهُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَأْمِرَهَا مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٠]

١٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ صَفْوَانَ قَالَ اسْتَشَارَ

و قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: يدل على اشتراط إذن الأب، و يمكن حمله على ما إذا عقد غير الأب و الجد الصبي أو الصبيه أو المجنون أو المجنونه، فإنهما ينقضان النكاح إن أرادا، و الظاهر أن الحصر إضافي بالنظر إلى غيرهما من الأولياء كالوصى و الحاكم. و يمكن أن يكون حقيقيا إلا ما أخرجه دليل كالجد، أو يكون الدليل دالا على دخول الجد في الأب.

الحديث التاسع: موثق.

قوله: و لم يكن لها خلافه أى: يكره لها خلاف الأب أو يحرم، و لكن لو امتنعت لم يمض العقد و بطل لقوله بعد ذلك " فإن أنكرت العقد لم يكن للأب إكراهها" و يمكن حمل الكلام الثانى على ما إذا أنكرت قبل العقد و هذا على ما إذا أنكرت بعده، لكن الشيخ و غيره حملوه على الأول، و حاصل كلامه القول بالتشريك و عدم صحه عقد أحدهما بدون الآخر.

الحديث العاشر: موثق كالصحيح

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٨١

عَبْدُ الرَّحْمَنِ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ فِي تَرْوِيجِ ابْنَتِهِ لِابْنِ أَخِيهِ فَقَالَ أَفْعَلْ وَ يَكُونُ ذَلِكَ بَرِضًا فَإِنَّ لَهَا فِي نَفْسِهَا نَصِيبًا قَالَ فَاسْتَشَارَ خَالِدُ بْنُ دَاوُدَ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ فِي تَرْوِيجِ ابْنَتِهِ

عَلِيَّ بْنِ جَعْفَرٍ فَقَالَ أَفْعَلُ وَ يَكُونُ ذَلِكَ بِرِضَاهَا فَإِنَّ لَهَا فِي نَفْسِهَا حَظًّا.

[الحدِيث ١١]

١١ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنِ صَيْفَوَانَ عَنِ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تَسْتَأْمُرُ الْبَكْرَ وَ غَيْرَهَا وَ لَا تُنَكِّحُ إِلَّا بِأَمْرِهَا.

فَهَذَا الْخَبْرُ مَحْمُولٌ عَلَى الْأَفْضَلِ فِيمَا يَخْتَصُّ الْأَبَ مِنْ أَمْرِ الْبَكْرِ وَ مَا يَخْتَصُّ غَيْرَهُ مَحْمُولٌ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنَ الْوُجُوبِ وَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا إِلَّا بِأَمْرِهَا فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَسْتَأْذِنْهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا خِلَافُهُ مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ١٢]

١٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ صَيْفَوَانَ عَنِ أَبِي الْمِعْزَى عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنِ أَبِي عَدِيٍّ ع قَالَ إِذَا كَانَتِ الْجَارِيَةُ بَيْنَ أَبَوَيْهَا فَلَيْسَ لَهَا مَعَ أَبَوَيْهَا أَمْرٌ وَ إِذَا كَانَتْ قَدْ تَزَوَّجَتْ لَمْ يُرَوِّجْهَا إِلَّا بِرِضَا مِنْهَا

الحدِيث الحادى عشر: صحيح.

قوله: و ما يختص غيره أى: غير الأب من أمر البكر، أى الأب من أمر غير البكر، فإن الأب من جهة أمر البكر غير الأب من غير جهتها، و يحتمل إرجاع الضمير إلى الأمر.

الحدِيث الثانى عشر: مجهول.

و قال الوالد العلامة قدس سره: يمكن أن يكون المراد بالأبوين الأب و الجد، و إذا كان المراد الأب و الأم ففي الأم محمول على الاستحباب. و يمكن أن يقال فى تلك الأخبار أنها فى غير البكر محمولة على الاستحباب، فى البكر

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٨٢

[الحدِيث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَحَدِهِمَا ع قَالَ لَا تُسْتَأْمُرُ الْجَارِيَةَ إِذَا كَانَتْ بَيْنَ أَبَوَيْهَا لَيْسَ لَهَا مَعَ الْأَبِ أَمْرٌ وَ قَالَ يَسْتَأْمُرُهَا كُلُّ أَحَدٍ مَا عَدَا الْأَبَ.

[الحدِيث ١٤]

١٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنِ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَمَّا بَأَسَ بِتَزْوِيجِ الْبَكْرِ إِذَا رَضِيَتْ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ أَبِيهَا.

فَلَا يُنَافِي هَذَا الْخَبْرُ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا مَعَ الْأَبِ أُمْرٌ وَ أَنَّهُ مَتَى عَقَدَتْ عَلَى نَفْسِهَا كَانَ لَهُ فَسِيخُ الْعَقْدِ لِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ يَحْتَمِلُ شَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ هَذَا مَخْصُوصًا بِنِكَاحِ الْمُتَعَةِ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ بِالشَّرَاطِطِ

أيضا كذلك، و إلا يلزم عموم المجاز.

الحديث الثالث عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: يستأمرها قال السيد رحمه الله: الظاهر أن المراد يستأمر الجارية كل أحد، إلا إذا كان لها أب فإنها لا تستأمر، كما يدل عليه أول الخبر.

الحديث الرابع عشر: مجهول.

و قد يعد حسنا لأن سعدان له أصل.

قوله: أحدهما أن يكون قال الوالد العلامة نور الله مرقده: التخصيص بالمتعه للروايات التي تقدمت و أما مع العضل - أي المنع عن التزويج بالكفو - فيسقط اعتبار رضاه إجماعا

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٨٣

الَّتِي ذَكَرْنَاهَا وَ الْآخِرُ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا عَلَى مَنْ عَضَلَهَا أَبُوهَا وَ لَمْ يُرَوِّجْهَا بِكُفْوِهَا فَحِينَئِذٍ جَازَ لَهَا الْعَقْدُ عَلَى نَفْسِهَا قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِذَا أَنْكَرَتِ الْعَقْدَ لَمْ يَكُنْ لِلْأَبِ إِكْرَاهُهَا وَ لَمْ يَمُضِ الْعَقْدُ مَعَ كِرَاهَتِهَا الَّذِي أَعْتَمَدُهُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ مَتَى عَقَدَ عَلَيْهَا بِكُفْوِهَا

لَمْ يَكُنْ لَهَا خِلَافُهُ وَ لَمْ يُتَلَفَتْ إِلَيْ كَرَاهَتِهَا وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ١٥]

١٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْجَارِيَةِ يُزَوِّجُهَا أَبُوهَا بِغَيْرِ رِضَا مِنْهَا قَالَ لَيْسَ لَهَا مَعَ أَبِيهَا أَمْرٌ إِذَا أَنْكَحَهَا جَازَ نِكَاحُهُ وَ إِنْ كَانَتْ كَارِهَةً.

[الحدِيث ١٦]

١٦ وَ عَنْهُ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّلْتِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنِ الْجَارِيَةِ الصَّغِيرَةِ يُزَوِّجُهَا أَبُوهَا أَلَهَا أَمْرٌ إِذَا بَلَغَتْ قَالَ لَا وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْبُكَرِ إِذَا بَلَغَتْ مَبْلَغَ النِّسَاءِ أَلَهَا مَعَ أَبِيهَا أَمْرٌ فَقَالَ لَيْسَ لَهَا مَعَ أَبِيهَا أَمْرٌ مَا لَمْ تُتَيْبَ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنْ عَقَدَ عَلَيْهَا وَ هِيَ صَغِيرَةٌ لَمْ يَكُنْ لَهَا عِنْدَ الْبُلُوغِ خِيَارٌ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْخَبْرُ الْمُتَقَدِّمُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّلْتِ وَ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

على ما نقل، و لم نطلع على روايه تدل على ذلك إلا خبر " لا ضرر و لا ضرار " و أمثاله.

الحدِيث الخامس عشر: صحيح.

و يمكن حمله على الاستحباب أو التقية أو الصغيره.

الحدِيث السادس عشر: صحيح.

و يدل على أن الثبويه مزيله للولاية مطلقا.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٨٤

[الحدِيث ١٧]

١٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيْعٍ قَالَ سَأَلْتُ الرِّضَاعَ عَنِ الصَّبِيِّ يُزَوِّجُهَا أَبُوهَا ثُمَّ يَمُوتُ وَ هِيَ صَغِيرَةٌ ثُمَّ تَكْبُرُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا زَوْجُهَا أَوْ يَجُوزُ عَلَيْهَا التَّرْوِيجُ أَمْ الْأَمْرُ إِلَيْهَا قَالَ يَجُوزُ عَلَيْهَا تَرْوِيجُ أَبِيهَا.

[الحدِيث ١٨]

١٨ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقْطِينٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقْطِينٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع أَوْ تَرْوِجُ الْجَارِيَةَ وَ هِيَ بِنْتُ ثَلَاثِ سِنِينَ أَوْ يُزَوِّجُ الْعُلَامَ وَ هُوَ ابْنُ ثَلَاثِ سِنِينَ وَ مَا أَدْنَى حَدِّ ذَلِكَ الَّذِي يُزَوِّجَانِ فِيهِ فَإِذَا بَلَغَتِ الْجَارِيَةَ فَلَمْ تَرْضَ فَمَا حَالُهَا قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا رَضِيَ أَبُوهَا أَوْ وَثِيهَا

الحديث السابع عشر: صحيح.

و لا خلاف لأحد فى ثبوت ولايه الأب و الجد له على الصغير و الصغيره، سواء كانت بكرًا أو ثيبًا، إلا لابن أبى عقيل حيث يفهم من ظاهر كلامه ولايه الجد لكن اختلفوا فى أنه هل يشترط فى ولايه الجد حياه الأب أم لا؟ ذهب الشيخ فى النهايه و الصدوق و جماعه إلى الأول، و المشهور الثانى. و لا خلاف فى أنه لا ولايه لغير الأب و الجد للأب و إن علا و الوصى و المولى و الحاكم، إلا لابن الجنيد حيث ذهب إلى أن الأم و أباهما يقومان مقام الأب و الجد له.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

و يدل على أن كل من له ولايه المال له ولايه التزويج.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٨٥

[الحديث ١٩]

١٩ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجُوبٍ عَنِ الْعَلَمَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَيًّا جَعَفَرِ عَنِ الصَّبِيِّ يَتَزَوَّجُ الصَّبِيَّةَ قَالَ إِذَا كَانَ أَبُوَاهُمَا اللَّذَانِ زَوْجَاهُمَا فَنَعْمَ جَائِزٌ وَ لَكِنْ لَهُمَا الْخِيَارُ إِذَا أَدْرَكَمَا فَإِنْ رَضِيََا بَعْدَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْمَهْرَ عَلَى الْأَبِ قُلْتُ لَهُ فَهَلْ يَجُوزُ طَلَاقُ الْأَبِ عَلَى ابْنِهِ فِي صِغَرِهِ قَالَ لَا.

فَلَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ مَا يُنَافِي مَا قَدَّمْنَاهُ لِأَنَّ قَوْلَهُ ع لَكِنْ لَهُمَا الْخِيَارُ إِذَا

أَدْرَكَ مَا يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ لَهُمَا ذَلِكَ بِفَسْخِ الْعَقْدِ إِذَا بِالطَّلَاقِ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ وَ اخْتِيَارِهِ أَوْ مُطَالَبِهِ الْمَرْأَةَ لَهُ بِالطَّلَاقِ وَ مَا يَجْرِي
مَجْرَى ذَلِكَ مِمَّا يَفْسَخُ

الحديث التاسع عشر: صحيح.

و لا خلاف فى سقوط اختيار الصبيه مع بلوغها إذا عقد عليها أبوها أو جدها و اختلف فى الصبى، و المشهور عدم خياره أيضا، و ذهب الشيخ فى النهايه و ابن إدريس و ابن البراج و ابن حمزه إلى خياره، و استدلوا بهذا الخبر، و هو يدل على أعم من محل النزاع، إلا أن يقال أخرج خيار الصبيه الأخبار المستفيضه.

قوله: يجوز أن يكون أراد قال فى شرح النافع: لا يخفى ما فى هذا التأويل من البعد و شدة المخالفه للظاهر، و ما جعله كاشفا عن ذلك لا يكشف عنه، فإن الفرق على هذا التقدير محقق أيضا، لأن عقد غير الولى يتوقف على الإجازة و عقد الولى لا يتوقف عليها، و إنما يجوز للصغير فسخه و أحدهما غير الآخر، و المسأله محل إشكال، و طريق الاحتياط واضح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٨٦

الْعَقْدَ وَ لَمْ يُرَدْ بِالْخِيَارِ هَاهُنَا إِمْضَاءُ الْعَقْدِ وَ إِنَّ الْعَقْدَ مَوْقُوفٌ عَلَى اخْتِيَارِهِمَا وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ قَوْلُهُ فِي الْخَبَرِ إِذَا كَانَ
أَبَوَاهُمَا اللَّذَانِ زَوْجَاهُمَا فَتَعَمَّ جَائِزٌ فَلَوْ كَانَ الْعَقْدُ مَوْقُوفًا عَلَى رِضَاهُمَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْأَبَوَيْنِ وَ غَيْرِهِمَا فِي ذَلِكَ فَرْقٌ وَ كَانَ ذَلِكَ
أَيْضًا جَائِزًا لِغَيْرِ الْأَبَوَيْنِ وَ قَدْ ثَبَتَ بِهِ فَرْقٌ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ فَعَلِمْنَا أَنَّ الْمُرَادَ مَا ذَكَرْنَاهُ

[الحديث ٢٠]

٢٠ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ يَزِيدِ الْكِنَاسِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ
ع مَتَى يُجُوزُ

لِلَّابِ أَنْ يُزَوِّجَ ابْنَتَهُ وَ لَا يَسْتَأْمِرَهَا قَالَ إِذَا جَارَتْ تِسْعَ سِنِينَ فَإِنْ زَوَّجَهَا قَبْلَ بُلُوغِ التَّسْعِ سِنِينَ كَانَ الْخِيَارُ لَهَا إِذَا بَلَغَتْ تِسْعَ سِنِينَ.

وَ هَذِهِ الزِّيَادَةُ وَجَدْتُهَا فِي كِتَابِ الْمَشِيخَةِ عَنْ يَزِيدِ الْكِنَاسِيِّ قُلْتُ فَإِنْ زَوَّجَهَا أَبُوهَا وَ لَمْ تَبْلُغْ تِسْعَ سِنِينَ فَلَعَهَا ذَلِكَ فَسَكَتَتْ وَ لَمْ تَأْتِ ذَلِكَ أَيْ جُوزَ عَلَيْهَا قَالَ لَيْسَ يَجُوزُ عَلَيْهَا رِضًا فِي نَفْسِهَا وَ لَا يَجُوزُ لَهَا تَأَبُّ وَ لَا سَخَطٌ فِي نَفْسِهَا حَتَّى تَسْتَكْمَلَ تِسْعَ سِنِينَ وَ إِذَا بَلَغَتْ تِسْعَ سِنِينَ جَازَ لَهَا الْقَوْلُ فِي نَفْسِهَا بِالرِّضَا وَ التَّأَبُّ وَ جَازَ عَلَيْهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَ إِنْ لَمْ تَكُنْ أَدْرَكَتْ مُدْرَكَ النِّسَاءِ قُلْتُ أَيْ قِيَامَ عَلَيْهَا الْحُدُودُ

الحديث العشرون: صحيح على الظاهر، إذ الظاهر أن يزيد هو أبو خالد القمط.

قوله: إذا بلغت تسع سنين أقول: بعد ذلك في بعض النسخ زياده لا بد منها، لما سيأتى في كلامه من الإشارة إليها و هي هذه الزيادة و جدتها في كتاب المشيخه عن يزيد الكناسي.

أقول: " هذه " إشارة إلى قوله فيما سبق " فإن زوجها " إلى قوله " تسع سنين " .

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٨٧

وَ تُوَخِّدُ بِهَا وَ هِيَ فِي تِلْكَ الْحَالِ وَ إِنَّمَا لَهَا تِسْعَ سِنِينَ وَ لَمْ تُدْرِكْ مُدْرَكَ النِّسَاءِ فِي الْحَيْضِ قَالَ نَعَمْ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى زَوْجِهَا وَ لَهَا تِسْعَ سِنِينَ ذَهَبَ عَنْهَا الْيَتِيمُ وَ دُفِعَ إِلَيْهَا مَالُهَا وَ أُقِيمَتِ الْحُدُودُ التَّامَّةُ عَلَيْهَا وَ لَهَا قُلْتُ فَالْغُلَامُ يَجْرِي فِي ذَلِكَ مَجْرَى الْجَارِيَةِ فَصَالَ يَا أَبَا خَالِدٍ إِنَّ الْغُلَامَ إِذَا زَوَّجَهُ أَبُوهُ وَ لَمْ يُدْرِكْ كَانَ لَهُ الْخِيَارُ إِذَا أَدْرَكَ وَ بَلَغَ حَمْسَ عَشْرَةَ سِنِينَ أَوْ يُشْعِرُ فِي وَجْهِهِ أَوْ يُنْبِتُ فِي عَانَتِهِ قَبْلَ ذَلِكَ قُلْتُ فَإِنْ أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ

امْرَأَتُهُ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَ فَمَكَثَ مَعَهَا مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ أَدْرَكَ بَعِيدُ فَكْرِهَا وَ تَأْبَاهَا قَالَ إِذَا كَانَ أَبُوهُ الَّذِي زَوَّجَهُ وَ دَخَلَ بِهَا وَ لَدَّ مِنْهَا وَ أَقَامَ مَعَهَا سَنَةً فَلَا خِيَارَ لَهُ إِذَا أَدْرَكَ وَ لَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى أَبِيهِ مَا صَنَعَ وَ لَا يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ قُلْتُ لَهُ فَإِنْ زَوَّجَهُ أَبُوهُ وَ دَخَلَ بِهَا وَ هُوَ غَيْرُ مُدْرِكٍ أَ تَقَامُ عَلَيْهِ الْحُدُودُ وَ هُوَ فِي تِلْكَ الْحَالِ قَالَ أَمَّا الْحُدُودُ الْكَامِلَةُ الَّتِي يُؤْخَذُ بِهَا الرَّجُلُ فَلَا وَ لَكِنْ يُجْلَدُ فِي الْحُدُودِ كُلِّهَا

قوله عليه السلام: إذا دخلت على زوجها لعل المعنى استحقت الدخول عليه.

قوله: كان الخيار له قال الوالد العلامة طاب ثراه: أى يمكنه الاستخلاص بالطلاق بخلاف الجارية حتى يحصل الفرق بينهما، و يدل على أن الشعر فى الوجه كالعانة و الغالب التلازم لكنه إذا كان خشنا، و لا يطلق الشعر فى العرف على غيره.

قوله عليه السلام: و أقام معها سنة لعله على المثال أى مده، و يمكن حمله على ما إذا اتصلت المده بالبلوغ، أو على ما إذا أنزلت المنى بقريته قوله " و لذ منها " و كذا ما سيدكر فى الطلاق

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٨٨

عَلَى قَدْرِ مَبْلَغِ سِنِّهِ فَيُؤْخَذُ بِذَلِكَ مَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ خَمْسِ عَشْرَةَ سِنِّهِ فَلَا تَبْطُلُ حُدُودُ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ وَ لَا تَبْطُلُ حُقُوقُ الْمُسْلِمِينَ بَيْنَهُمْ قُلْتُ لَهُ جُعِلَتْ فِدَاكَ فَإِنْ طَلَّقَهَا فِي تِلْكَ الْحَالِ وَ لَمْ يَكُنْ أَدْرَكَ أَوْ يَجُوزُ طَلَّاقُهُ قَالَ إِنْ كَانَ مَسَّهَا فِي الْفَرْجِ فَإِنَّ طَلَّاقَهَا جَائِزٌ عَلَيْهَا وَ عَلَيْهِ وَ إِنْ لَمْ يَمَسَّهَا فِي الْفَرْجِ وَ لَمْ تَلِدْ مِنْهُ فَإِنَّهَا تُعْرَلُ عَنْهُ وَ تَصِيرُ إِلَى أَهْلِهَا

فَلَا يَرَاهَا وَلَا تَقْرُبُهُ حَتَّى يُدْرِكَ فَيَسْأَلُ وَيُقَالُ لَهُ إِنَّكَ كُنْتَ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ فَلَانَهُ فَإِنْ هُوَ أَقْرَبُ بِذَلِكَ وَأَجَازَ الطَّلَاقَ كَانَتْ تَطْلِيقَهُ بَائِنَةً وَكَانَ خَاطِبًا مِنَ الْخُطَابِ.

فَلَا يُنَافِي مَا تَضَمَّنَ صَدْرُ هَذَا الْخَبْرِ مَا قَدَّمَ نَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ لِأَنَّهُ قَالَ إِذَا جَازَتْ لَهَا تِسْعَ سِنِينَ يَجُوزُ لِلْأَبِ أَنْ يُزَوِّجَهَا وَلَا يَسْتَأْمِرَهَا وَ هَذَا مِمَّا نَقُولُ بِهِ فَلَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ دَلِيلِ الْخُطَابِ وَقَدْ يُنْصَرَفُ عَنْ دَلِيلِ الْخُطَابِ بِدَلِيلٍ وَقَدْ قَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ أَنْ يَعْقِدَ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ تِسْعَ سِنِينَ وَفِي حَالِ كَوْنِهَا صَبِيَّةً وَأَمَّا مَا رَوَاهُ صَاحِبُ الْمَشِيخَةِ وَمَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُ مِنَ الزِّيَادَةِ فَالْوَجْهُ فِيهِ أَنْ نَحْمِلَهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِذِكْرِ الْأَبِ الْجِدُّ مَعَ عَدَمِ الْأَبِ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الْخِيَارُ لَهَا إِذَا بَلَغَتْ فَأَمَّا الْأَبُ الْأَدْنَى فَلَيْسَ لَهَا مَعَهُ خِيَارٌ بِحَالٍ بَلَا خِلَافٍ فَأَمَّا قَوْلُهُ عَ إِذَا جَازَتْ لَهَا تِسْعَ سِنِينَ كَانَ لَهَا الرِّضَا فِي

يمكن حمله عليه.

و يدل الخبر على أن طلاق الصبي المميز صحيح موقوف على إجازته بعد البلوغ، وليس ببعيد وإن لم يذكره الأصحاب، نعم جوز بعضهم طلاق من بلغ عشرا، كما سيأتي إن شاء الله.

قوله رحمه الله: أن نحمله هذا مع بعده يوجب عدم تناسب أجزاء الكلام، إذ لا بد من حمل الأب في أول الكلام على من له ولايه حيث لا يستأمرها.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٨٩

نَفْسِهَا وَالتَّأْبَى يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا إِخْبَارًا عَنْ حُكْمِهَا مَعَ غَيْرِ الْأَبِ وَ لَيْسَ فِي الْخَبْرِ أَنَّ لَهَا ذَلِكَ مَعَ الْأَبِ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ وَ

تَكُونُ الْفَائِدَةُ فِي ذَلِكَ أَنْ رِضَاهَا وَسَيِّخَظَهَا قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ تَسَعَ سِنِينَ لَا حُكْمَ لَهُمَا وَ يُبَيِّنُ مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا أَنْ لَا تُمَضَى الْعَقْدَ قَوْلُهُ فِي الْخَبَرِ حِينَ ذَكَرَ حُكْمَ الْإِثْنَيْنِ إِنْ الْغُلَامُ إِذَا زَوَّجَهُ أَبُوهُ وَلَمْ يُدْرِكْ كَمَا لَهَ الْخِيَارُ إِذَا أَدْرَكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْخِيَارِيَّةِ بِخِلَافِهِ وَأَنْ لَيْسَ لَهَا الْخِيَارُ وَإِنَّمَا ذَلِكَ يَخْتَصُّ الْغُلَامَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ مِنْ ذِكْرِ الْأَبِ مِنْهُمَا الْحَيْدُ إِذَا كَانَ أَبُو الْخِيَارِيَّةِ مَيِّتًا فَإِنَّهُ مَتَى كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ جَرَى مَجْرَى غَيْرِهِ فِي أَنَّهُ لَا يُعْقَدُ عَلَيْهَا إِلَّا بِرِضَاهَا وَمَتَى عَقِدَ عَلَيْهَا وَهِيَ صَغِيرَةٌ كَمَا الْعَقْدُ مَوْقُوفًا عَلَى رِضَاهَا عِنْدَ الْبُلُوغِ وَ نَحْنُ نُبَيِّنُ فِيهَا بَعْدُ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْحَيْدِ أَنْ يُعْقَدَ مَعَ عَدَمِ الْأَبِ إِلَّا بِرِضَاهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِذَا عَقِدَتِ الثَّيِّبُ عَلَى نَفْسِهَا بِغَيْرِ إِذْنِ أَبِيهَا جَازَ الْعَقْدُ وَلَمْ يَكُنْ لِلْأَبِ فِشْخُ ذَلِكَ سِوَاءَ كَانَ مِنْهُ عَضْلٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢١]

٢١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنِ أَبِي بَانَ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الثَّيِّبِ تَخَطَّبَ إِلَيْ نَفْسِهَا قَالَ هِيَ أَمْلَكُ بِنَفْسِهَا تُؤَلَّى أَمْرَهَا مِنْ شَاءَتْ إِذَا كَانَتْ قَدْ تَزَوَّجَتْ زَوْجًا قَبْلَهُ.

[الحديث ٢٢]

٢٢ وَعَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرْأَةِ الثَّيِّبِ تَخَطَّبَ إِلَيْ نَفْسِهَا قَالَ نَعَمْ هِيَ أَمْلَكُ بِنَفْسِهَا تُؤَلَّى نَفْسِهَا مِنْ شَاءَتْ إِذَا كَانَ كُفُوًا بَعْدَ أَنْ تَكُونَ قَدْ نَكَحَتْ زَوْجًا قَبْلَ ذَلِكَ

الحديث الحادى و العشرون: ضعيف.

الحديث الثانى و العشرون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٩٠

[الحديث ٢٣]

٢٣ وَعَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ عُبيدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا زَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَةَ ابْنِهِ فَهُوَ جَائِزٌ عَلَى ابْنِهِ قَالَ وَ لِابْنِهِ أَيْضًا أَنْ يُزَوَّجَهَا فَإِنْ هَوَى أَبُوهَا رَجُلًا وَ حَيْدُهَا رَجُلًا فَالْحَيْدُ أَوْلَى بِنِكَاحِهَا وَ لَا تُسْتَأْمَرُ الْجَارِيَةُ فِي ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ بَيْنَ أَبَوَيْهَا فَإِذَا كَانَتْ ثَيِّبًا فَهِيَ أَوْلَى بِنَفْسِهَا.

[الحديث ٢٤]

٢٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَأَلْتُ الرُّضَاعَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ بِبِكْرٍ أَوْ ثَيِّبٍ لَا يَعْلَمُ أَبُوهَا وَ لَا أَحَدٌ مِنْ قَرَابَاتِهَا وَ لَكِنْ تَجْعَلُ الْمَرْأَةَ وَ كَيْلًا فَيَزَوَّجُهَا مِنْ غَيْرِ عِلْمِهِمْ قَالَ لَا يَكُونُ ذَا.

قَوْلُهُ ع لَمَّا يَكُونُ ذَا مَحْمُولٍ عَلَى أَنَّهُ لَمَّا يَكُونُ فِي الْبِكْرِ خَاصَّةً دُونَ أَن يَكُونَ مُتَنَاوِلًا لِلنِّبِّ وَ لَا يَمْتَنِعُ أَن يُسْأَلَ عَنِ شَيْئَيْنِ فَيُجِيبُ
عَنْ أَحَدِهِمَا وَ يَعِيدُ عَنِ الْجَوَابِ عَنِ الْمَآخِرِ لِضَرْبٍ مِنَ الْمَضْمَحِ وَ لَوْ كَانَ رَاجِعًا إِلَى النَّبِّ لَجَازَ أَن يُحْمَلَ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ
الِاسْتِحْبَابِ أَوْ التَّقْيِهِ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ النَّبَّ أَمْرًا بِيَدِهَا إِنْ شَاءَتْ وَ كَلَّتْ وَ إِنْ شَاءَتْ عَقَدَتْ عَلَى نَفْسِهَا وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٢٥]

٢٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنِ رَجُلٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ تُزَوِّجَ الْمَرْأَةَ
نَفْسَهَا إِذَا كَانَتْ نَبِيًّا بَغَيْرِ إِذْنِ أَبِيهَا إِذَا كَانَ لَا بَأْسَ بِمَا صَنَعَتْ

الحدِيث الثالث و العشرون: مجهول.

الحدِيث الرابع و العشرون: مجهول.

الحدِيث الخامس و العشرون: مرسل.

قوله عليه السلام: إذا كان لا بأس بما صنعت أي: إذا لا تكن مظنه ضرر للتقيه، و يحتمل أن يكون كناية عن رشدها.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٩١

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْقِدَ عَلَى صَغِيرِهِ سِوَى أَبِيهَا وَ جَدِّهَا فَإِنْ عَقَدَ عَلَيْهَا غَيْرُهُمَا كَانَ الْعَقْدُ مَوْقُوفًا عَلَى رِضَاهَا
بَعْدَ الْبُلُوغِ

[الحدِيث ٢٦]

٢٦ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سَرْحَانَ عَنْ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ يُرِيدُ أَنْ يُزَوِّجَ أُخْتَهُ قَالَتْ يَوْمَئِذٍ فَإِنْ سَكَتَتْ فَهِيَ إِفْرَارُهَا وَ إِنْ أَبَتْ لَمْ يُزَوِّجْهَا فَإِنْ قَالَتْ زَوِّجْنِي فَلَانَا
فَلْيُزَوِّجْهَا مِمَّنْ تَرْضَى وَ الْيَتِيمَةَ فِي حَجْرِ الرَّجُلِ لَا يُزَوِّجْهَا إِلَّا بِرِضَاهَا.

[الحدِيث ٢٧]

٢٧ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ مَهْرِيَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ كَتَبَ بَعْضُ بَنِي عَمِّي
إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ ع

الحدِيث السادس و العشرون: ضعيف.

و المشهور صحه العقد الفضولى و توقفه على الإجازة، و ذهب الشيخ فى النهايه إلى البطلان، و الأخبار حجه للمشهور.

و قال فى شرح النافع: المشهور بين الأصحاب أنه يكفى فى إذن البكر سكوتها و لا- يعتبر النطق، و خالف ابن إدريس، و لو ضحكت فهو إذن، و نقل عن ابن البراج أنه ألحق بالسكوت و الضحك البكاء، و هو مشكل. و أما الشيب فيعتبر نطقها بلا خلاف، و ألحق العلامة بالبكر من زالت بكارته بطفره أو سقطه و نحو ذلك لأن حكم الأبكار إنما يزول بمخالطه الرجال، و هو غير بعيد، و إن كان الأولى اعتبار النطق فى غير البكر مطلقا.

الحديث السابع و العشرون: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٩٢

مَا تَقُولُ فِي صَبِيهِ زَوْجَهَا عَمُّهَا فَلَمَّا كَبُرَتْ أَبَتْ التَّرْوِيجَ فَكَتَبَ عِ بِخَطِّهِ لَا تُكْرَهُ عَلَيَّ ذَلِكَ وَ الْأَمْرُ أَمْرُهَا.

[الحديث ٢٨]

٢٨ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي امْرَأَةٍ أَنْكَحَهَا أَخُوها رَجُلًا ثُمَّ أَنْكَحَتْهَا أُمُّهَا بَعِيدَ ذَلِكَ وَ خَالَهَا أَوْ أَخَ لَهَا صَ غَيْرٍ فَدَخَلَ بِهَا فَحَبَلَتْ فَأَحْتَقَّ فِيهَا فَأَقَامَ الْمَأْوِلُ الشُّهُودَ فَأَلْحَقَهَا بِالْمَأْوِلِ وَ جَعَلَ لَهَا الصَّدَاقَيْنِ جَمِيعاً وَ مَنَعَ زَوْجَهَا الَّذِي حَقَّتْ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا ثُمَّ أَلْحَقَ الْوَلَدَ بِأَبِيهِ.

فَلَا يُنَافِي هَذَا الْخَبْرُ مَا قَدَّمْنَاهُ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْأَخُ عَقَدَ عَلَيْهَا

بِرِضَاهَا وَ بَعْدَ مُؤَامَرَتِهَا وَ رِضَاهَا فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ كَانَ الْعَقْدُ مَاضِيًا وَ التَّرْوِيحُ صَحِيحًا

[الحديث ٢٩]

٢٩ وَ أَمَّا الَّذِي رَوَاهُ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ مَسِيكَانَ عَنْ وَليدِ بَيْعِ الْأَسْفَاطِ قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَ أَنَا عِنْدَهُ عَنْ جَارِيَةٍ كَانَتْ لَهَا أَخْوَانٌ زَوَّجَهَا الْأَكْبَرَ بِالْكُوفَةِ وَ زَوَّجَهَا الْأَصْغَرَ بِأَرْضِ أُخْرَى

الحديث الثامن والعشرون: حسن.

و ذكر الأصحاب أنه إن دخل بها الثاني، فإن كانا عالمين بالحال فهما زانيان و كذا إن علمت المرأة فقط فهي زانية و لا مهر في صورتين. و إن كانا جاهلين لحق به الولد و لها المهر و تعدت من الثاني من تحقق الجهل و لو من أحدهما، و يمكن حمل الخبر عليه.

الحديث التاسع والعشرون: مجهول

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٩٣

قَالَ الْأَوَّلُ بِهَا أَوْلَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَخِيرُ قَدْ دَخَلَ بِهَا فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَهِيَ امْرَأَتُهُ وَ نِكَاحُهُ جَائِزٌ.

فَالْوَجْهُ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّهُ إِذَا جَعَلَتْ الْجَارِيَةَ أَمْرَهَا إِلَى أَخْوِيَّتِهَا مَعًا فَيَكُونُ حِينَئِذٍ الْأَكْبَرُ أَوْلَى بِالْعَقْدِ فَإِنْ اتَّفَقَ الْعَقْدَانِ فِي حَالِ وَاحِدَةٍ كَانِ الْعَقْدُ الَّذِي عَقَدَ الْأَخُ الْأَكْبَرُ أَوْلَى مَا لَمْ يَدْخُلِ الَّذِي عَقَدَ عَلَيْهِ الْأَخُ الصَّغِيرُ فَإِنْ دَخَلَ بِهَا مَضَى الْعَقْدُ وَ لَمْ يَكُنْ لِلْأَخِ الْكَبِيرِ فَسُخِّهُ

[الحديث ٣٠]

٣٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيْعٍ قَالَ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَ تَرَكَ أَخْوَيْنَ وَ ابْنَةً وَ الْبَابَةَ صَغِيرَةً فَعَمَدَ أَحَدَ الْأَخْوَيْنِ الْوَصِيَّ فَرَوَّجَ الْبَابَةَ مِنْ ابْنِهِ ثُمَّ مَاتَ أَبُو الْبَابِ

و قال في النافع: إذا زوجها الأخوان برجلين، فإن تبرعا اختارت أيهما شاءت، و إن كانا وكيلين و سبق أحدهما فالعقد له، و إن اتفقا بطلا، و قيل: العقد للأكبر.

و قال السيد

فى الشرح: ىتحقق اتفاق العقدين باقترانهما فى القبول، و القول بصحه عقد الأكبر للشيخ و أتباعه، لروايه بىاع الأسفاط، و الروايه ضعيفه السند بالاشتراك قاصره عن إفاده المطلوب، و يمكن حملها على ما إذا كانا فضولين، و كان معنى قوله "الأول أحق بها" أنه يستحب لها إجازة عقد الأكبر الذى هو الأول إلا أن يكون الأخير دخل بها، فإن الدخول يكون إجازة لعقده.

الحديث الثلاثون: صحيح.

و يدل على عدم ولايه الوصى فى النكاح، و يمكن حمله على عدم وصايته

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٩٤

الْمَرْوُجُ فَلَمَّا أَنْ مَاتَ قَالَ الْمَآخِرُ أَخِي لَمْ يُرَوْجِ ابْنُهُ فَرْوَجَ الْجَارِيَةَ مِنْ ابْنِهِ فَقِيلَ لِلْجَارِيَةِ أَى الزَّوْجَيْنِ أَحَبُّ إِلَيْكَ الْأَوَّلُ أَوِ الْأَخِيرُ قَالَتِ الْمَآخِرُ ثُمَّ إِنَّ الْأَخَ الثَّانِي مَاتَ وَ لِلْأَخِ الْأَوَّلِ ابْنٌ أَكْبَرُ مِنَ الْبَابِنِ الْمَرْوَجِ فَقَالَ لِلْجَارِيَةِ اخْتَارِي أَيُّهُمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ الزَّوْجِ الْأَوَّلَ أَوِ الزَّوْجِ الْأَخِيرِ فَقَالَ الرَّوَايَةُ فِيهِمَا أَنَّهَا لِلزَّوْجِ الْأَخِيرِ وَ ذَلِكَ أَنَّهَا قَدْ كَانَتْ أَدْرَكَتْ حِينَ زَوْجِهَا وَ لَيْسَ لَهَا أَنْ تَنْقُضَ مَا عَقَدَتْهُ بَعْدَ إِدْرَاكِهَا.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنْ مَاتَ الصَّبِيُّ قَبْلَ الْبُلُوغِ لَمْ يَرِثْهَا الْمَعْقُودُ لَهُ عَلَيْهَا

فى النكاح خصوصاً.

و قال السيد رحمه الله: اختلف كلام الأصحاب فى أن وصى الأب و الجد هل له ولايه التزويج، نقل عن الشيخ فى موضع من المبسوط العدم، و جزم فى موضع آخر بثبوت الولاية. و قال فى الخلاف بالثبوت، و اختاره العلامة فى المختلف، و قال فى التذكرة: إنما تثبت ولاية الوصى فيما إذا بلغ الصبى فاسد العقل و يكون له حاجة إلى النكاح، و هو مختار المحقق.

و الأقرب ثبوت ولايته على الصغير و الصغيره و من بلغ فاسد العقل، لأن الحاجة قد

تدعو إلى ذلك، و لعموم "فَمَنْ بَدَّلَهُ" و لصحيحه أبي بصير.

و على القول بثبوت ولايته فهل يثبت بتعميم الوصيه أم لا بد من التصريح بالوصيه فى النكاح؟ الأظهر الثانى، لأن النكاح ليس من التصرفات التى ينتقل إليها الذهن عند الإطلاق، فيتوقف على التصريح به، و فى كلام القائلين دلالة عليه. انتهى.

قوله: لم يزوج ابنه بصيغه النفى، و يحتمل كسر اللام على الاستفهام، أى لأى شىء و عله يختص

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٩٥

وَ إِنْ مَاتَ هُوَ قَبْلَهَا لَمْ تُقْسَمْ تَرِكَتُهُ حَتَّى تَبْلُغَ الصَّبِيَّةَ ثُمَّ تَحْلِفَ هِيَ أَنَّهَا مَا رَضِيَتْ بِذَلِكَ لِأَجْلِ الْمِيرَاثِ

[الحدِيث ٣١]

٣١ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَدِّهِ مَنِ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ وَ عَلِيَّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَّادِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ غُلَامٍ وَ جَارِيَةٍ زَوَّجَهُمَا وَلِيَانٍ لَهُمَا وَ هُمَا غَيْرُ مُدْرِكَيْنِ فَقَالَ النَّكَاحُ جَائِزٌ وَ أَيُّهُمَا أَدْرَكَ كَانَ لَهُ الْخِيَارُ وَ إِنْ مَاتَا قَبْلَ أَنْ يُدْرِكََا فَلَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا وَ لَا مَهْرٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَا قَدْ أَدْرَكََا وَ رَضِيَا قُلْتُ فَإِنْ أَدْرَكَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ قَالَ يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِ إِنْ هُوَ رَضِيَ قُلْتُ فَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ الَّذِي أَدْرَكَ قَبْلَ الْجَارِيَةِ وَ رَضِيَ بِالنَّكَاحِ ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تُدْرِكَ الْجَارِيَةُ أَوْ تَرْتُهُ قَالَ نَعَمْ يُعْزَلُ مِيرَاثُهَا مِنْهُ حَتَّى تُدْرِكَ فَتَحْلِفُ بِاللَّهِ وَ مَا دَعَاها إِلَى أَخْذِ الْمِيرَاثِ إِلَّا رِضَاهَا بِالتَّزْوِيجِ ثُمَّ يُدْفَعُ إِلَيْهَا الْمِيرَاثُ وَ نِصْفُ الْمَهْرِ قُلْتُ فَإِنْ مَاتَتِ الْجَارِيَةُ وَ لَمْ تُكُنْ أَدْرَكَتْ أَيْرِثُهَا الزَّوْجُ الْمُدْرِكُ قَالَ لَا لِأَنَّ لَهَا الْخِيَارَ إِذَا أَدْرَكَتْ قُلْتُ

فَإِنْ كَانَ أَبُوهَا هُوَ الَّذِي زَوَّجَهَا قَبْلَ أَنْ تُدْرِكَ قَالَ يَجُوزُ عَلَيْهَا تَرْوِجُ الْأَبِ وَ يَجُوزُ عَلَى الْغُلَامِ وَالْمَهْرُ عَلَى الْأَبِ لِلْجَارِيَةِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنْ عَقَدَ رَجُلٌ عَلَى ابْنَتِهِ وَ هِيَ صَغِيرَةٌ لِصَبِيٍّ صَغِيرٍ

بتزويجها من ابنه.

الحديث الحادى و الثلاثون: صحيح.

و عليه عمل الأصحاب.

و قال السيد رحمه الله: مقتضى الروايه تنصيف المهر بالموت، و قد ورد بذلك عدّه روايات، و أفتى بمضمونها جمع من الأصحاب، و ربما حملت على ما إذا كان قد دفع النصف قبل الدخول، و هو بعيد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٩٦

لَمْ يَنْبَغْ وَ كَانَ الَّذِي تَوَلَّى الْعَقْدَ عَلَى الصَّبِيِّ أَبُوهُ ثُمَّ مَاتَ أَحَدُ الصَّغِيرَيْنِ وَرِثَهُ صَاحِبُهُ

[الحديث ٣٢]

٣٢ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَلَاءٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي الصَّبِيِّ يَتَزَوَّجُ الصَّبِيَّةَ يَتَوَارَثَانِ قَالَ إِذَا كَانَ أَبُوَاهُمَا اللَّذَانِ زَوَّجَاهُمَا فَنَعَمْ قُلْتُ فَهَلْ يَجُوزُ طَلَاقُ الْأَبِ قَالَ لَا

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِذَا عَقَدَ الرَّجُلُ عَلَى ابْنَتِهِ وَ هُوَ صَغِيرٌ وَ سَمَّى مَهْرًا ثُمَّ مَاتَ الْأَبُ كَانَ الْمَهْرُ مِنْ أَصْلِ تَرْكِتِهِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلصَّبِيِّ مَالٌ فِي حَالِ الْعَقْدِ فَيَكُونُ الْمَهْرُ مِنْ مَالِهِ دُونَ الْأَبِ

[الحديث ٣٣]

٣٣ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ

الحديث الثانى و الثلاثون: صحيح.

قوله: كان المهر من أصل تركته قال السيد رحمه الله: هذا مذهب الأصحاب لا نعلم فيه مخالفا، و أسنده فى التذكرة إلى علمائنا، و استثنى فيها من الحكم بضمان الأب على تقدير فقر الابن ما لو صرح الأب بنفى الضمان عنه فإنه لا يضمن، و حمل قوله فى الروايه "أو لم يضمن" على عدم اشتراط الضمان لا- اشتراط عدمه، و استشكله فى المسالك بأن النص و الفتوى متناول لما

استثناءه. و لو كان الصبي مالكا لمقدار بعض المهر لزمه بنسبه ما يملكه و لزم الأب الباقي.

الحديث الثالث و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٩٧

عَلِيٌّ بْنُ الْحَكَمِ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ لَهُ وَوَلَدٌ فَرَوَّجَ مِنْهُمْ اثْنَيْنِ وَفَرَضَ الصَّدَاقَ ثُمَّ مَاتَ مِنْ أَيْنَ يُحْتَسَبُ الصَّدَاقُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَالِ أَوْ مِنْ حِصَّتَيْهِمَا قَالَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الدَّيْنِ.

[الحديث ٣٤]

٣٤ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عَبْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يُزَوِّجُ ابْنَهُ وَ هُوَ صَاحِبٌ لِمَالٍ قَالَ إِنْ كَانَ لِمَالٍ فَعَلَيْهِ الْمَهْرُ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلأَبْنِ مَالٌ فَالأَبُ ضَامِنٌ لِلْمَهْرِ ضَمِنَ أَوْ لَمْ يَضْمَنْ.

[الحديث ٣٥]

٣٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبَانَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يُزَوِّجُ ابْنَهُ وَ هُوَ صَاحِبٌ لِمَالٍ قَالَ لَمَّا يَأْسُ قُلْتُ يَجُوزُ طَلَاقُ الأَبِ قَالَ لَأُقْلِتُ عَلَى مِنَ الصَّدَاقِ قَالَ عَلَى الأَبِ إِنْ كَانَ ضَمِنَهُ لَهُمْ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ ضَمِنَهُ فَهُوَ عَلَى الْغُلَامِ إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ لِلْغُلَامِ مَالٌ فَهُوَ ضَامِنٌ لَهُ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ ضَمِنَ وَ قَالَ إِذَا زَوَّجَ

الحديث الرابع و الثلاثون: موثق كالصحيح.

الحديث الخامس و الثلاثون: مجهول.

قوله عليه السلام: إلا أن لا يكون للغلام مال لم تكن لفظه "لا" فى أكثر النسخ و كانت فى نسخه الوالد العلامة نور الله روحه، و نسخ الكافى أيضا مختلفه.

و قال السيد رحمه الله: كذا فيما وقفت عليه من نسخ الكافى و التهذيب و معناه غير متضح، و قد نقله فى المسالك هكذا "إلا أن لا يكون للغلام مال"، و المعنى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٩٨

الرَّجُلُ ابْنَهُ فَذَلِكَ إِلَى ابْنِهِ فَإِذَا زَوَّجَ الأَبْنَ جَارَ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِذَا حَضَرَ أَبٌ وَ جَدُّ العَقْدِ عَلَى النِّبْتِ كَانَ الجَدُّ أَوْلَى فَإِنْ سَبَقَ الأَبُ بِالعَقْدِ لَمْ يَكُنْ لِلْجَدِّ اعْتِرَاضٌ

٣٦ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُثَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الْجَارِيَةُ يُرِيدُ أَبُوهَا أَنْ يُزَوِّجَهَا مِنْ رَجُلٍ وَ يُرِيدُ جَدُّهَا أَنْ يُزَوِّجَهَا مِنْ

على ذلك واضح.

قوله عليه السلام: فذلك إلى أبيه كذا في أكثر نسخ الكتاب و الكافي، و في بعض

نسخ الكتاب " إلى ابنه " فعلى الثانى يستقيم التقابل بين الشقين، و يكون موافقا لمذهب من قال بالفرق بين الأب و الابنه فى ذلك. و على الأول يكون الغرض التنصيص على كل من الشقين بخصوصه، و يؤيد الثانى ما سياتى من خبر أبان فى آخر الباب.

قوله: و إذا حضر أب وجد العقد الحكمان مقطوع بهما فى كلام الأصحاب. و المراد بأولويه الجدد أنه يستحب رعايته فيما يختاره، فإذا بادر الأب و عقد قبل الجدد كان صحيحا، و إن علم أن الجدد مخالف له، و إن اتفق العقدان فى وقت واحد- بأن اقترن قبولهما معا- قدم عقد الجدد.

الحديث السادس و الثلاثون: موثق كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٢٩٩

رَجُلٍ آخَرَ قَالَ الْجَدُّ أَوْلَىٰ بِذَلِكَ مَا لَمْ يَكُنْ مُضَارًّا إِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَبُ زَوْجَهَا قَبْلَهُ وَ يَجُوزُ عَلَيْهَا تَزْوِيجُ الْأَبِ وَ الْجَدِّ.

[الحديث ٣٧]

٣٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ إِذَا زَوَّجَ الرَّجُلُ بِنْتَهُ فَهِيَ جَائِزَةٌ عَلَىٰ ابْنِهِ وَ لِابْنِهِ أَيْضًا أَنْ يُزَوِّجَهَا فَقُلْتُ فَإِنْ هَوِيَ أَبُوهَا رَجُلًا وَ جَدُّهَا رَجُلًا فَقَالَ الْجَدُّ أَوْلَىٰ بِنِكَاحِهَا.

[الحديث ٣٨]

٣٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا زَوَّجَ الْأَبُ وَ الْجَدُّ كَانَ التَّزْوِيجُ لِلأَوَّلِ فَإِنْ كَانَا فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ فَالْجَدُّ أَوْلَىٰ.

[الحديث ٣٩]

٣٩ وَ عَنْهُ عَنْ عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ

قوله عليه السلام: ما لم يكن مضارا بأن يزوجه بغير الكفو.

الحديث السابع و الثلاثون: صحيح.

الحديث الثامن و الثلاثون: حسن كالصحيح.

و فى الكافى " و محمد بن إسماعيل " و هو الصواب.

الحديث التاسع و الثلاثون: ضعيف.

و المشهور عدم اشتراط حياه الأب فى ولايه الجد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٠٠

أَبِي نَضِيرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِيِّ بْنِ عَن أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا زَوَّجَ الرَّجُلُ فَأَبَى ذَلِكَ وَالِدُهُ فَإِنَّ تَزْوِيجَ الْأَبِ جَائِزٌ وَ
إِنْ كَرِهَ الْجَدُّ لَيْسَ هَذَا مِثْلَ الَّذِي يَفْعَلُهُ الْجَدُّ بَوْلِدِهِ ثُمَّ يُرِيدُ الْأَبُ أَنْ يَرُدَّهُ.

وَ إِنَّمَا يَجُوزُ عَقْدُ الْجَدِّ مَعَ وُجُودِ الْأَبِ فَأَمَّا إِذَا كَانَ مِيتًا فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْقِدَ عَلَيْهَا إِلَّا بِرِضَاهَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

قوله: يفعلهُ الجد أى: يريد أن يفعلهُ.

قوله: و يريد الأب أن يردهُ كذا فى الكافى، و هو الصواب، فإنه يقدم مراد الجد حينئذ لعدم فعل الأب بعد، و فى بعض النسخ "
بولد الأب" و فى بعضها " فولد" و هما تصحيفان.

قوله رحمه الله: و إنما يجوز لا خلاف ظاهرًا لا حد فى ثبوت ولايه الأب و الجد للأب على الصغير و الصغيره سواء كانت بكرا
أو ثيبًا، إلا ابن أبى عقيل حيث يفهم من ظاهر كلامه عدم

ولايه الجدد، لكن اختلفوا فى أنه هل يشترط فى ولايه الجدد حياه الأب أم لا؟ ذهب الشيخ فى النهايه و هذا الكتاب و الصدوق و جماعه إلى الأول، و المشهور الثانى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٠١

[الحديث ٤٠]

٤٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ حَمِيدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ أَبَانَ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِنَّ الْجَدَّ إِذَا زَوَّجَ ابْنَهُ ابْنَهُ وَ كَانَ أَبُوَهَا حَيًّا وَ كَانَ الْجَدُّ مَرْضِيًّا جَازَ قُلْنَا فَإِنْ هَوَى أَبُو الْجَارِيَةِ هَوَى وَ هَوَى الْجَدُّ وَ هُمَا سَوَاءٌ فِي الْعَدْلِ وَ الرَّضَا قَالَ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ تَرْضَى بِقَوْلِ الْجَدِّ.

[الحديث ٤١]

٤١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ

الحديث الأربعون: موثق.

قوله عليه السلام: و كان الجدد مرضيا قال الوالد العلامة قدس الله روحه: المراد بكون الجدد مرضيا، إما كونه مرضيا من حيث المذهب، إذ لم يجعل الله للكافرين على المؤمنين سيلا، أو لا يكون فاسقا سيما شرب الخمر، أو لا يكون سفيها أو خرفا، كما هو الشائع فى المشايخ أو كان بحيث يعرف الكفو. انتهى كلامه أعلى الله مقامه. و استدل بهذا الخبر للشيخ.

و قال السيد فى شرح النافع: يمكن أن يقال إن حجيه المفهوم إنما تثبت إذا لم يظهر للتقييد وجه سوى نفي الحكم عن المسكوت عنه، و ربما كان الوجه فى هذا التقييد التنبيه على الفرد الأخرى، و هو جواز عقد الجدد مع وجود الأب، مع أن الروايه ضعيفه، لاشتمالها على جماعه من الواقفيه.

الحديث الحادى و الأربعون: صحيح.

و المشهور بين الأصحاب أن الوكيل فى النكاح لا يجوز له أن يزوجه من

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٠٢

جَمِيعاً عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي امْرَأَةٍ وَ لَتْ أَمْرَهَا رَجُلًا فَقَالَتْ زَوَّجْنِي فَلَانَا فَقَالَ إِنِّي لَا أَرْوِّجُكَ حَتَّى

تُشْهِدِي لِي أَنَّ أَمْرَكَ بِيَدِي فَأَشْهَدْتُ لَهُ فَقَالَ عِنْدَ التَّرْوِيجِ لِلَّذِي خَطَبَهَا يَا فُلَانُ عَلَيْكَ كَذَا وَ كَذَا قَالَ نَعَمْ قَالَ هُوَ لِلْقَوْمِ أَشْهَدُوا
أَنَّ ذَلِكَ لَهَا عِنْدِي وَقَدْ تَزَوَّجْتُهَا فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ لَا وَلَا كَرَامَةَ وَ مَا أَمْرِي إِلَّا بِيَدِي وَ مَا وَلَيْتِكَ أَمْرِي إِلَّا حَيَاءً مِنَ الْكَلَامِ قَالَ تَنَزَّعَ
مِنْهُ وَ يُوجَعُ رَأْسُهُ.

[الحديث ٤٢]

٤٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ
أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ

نفسه، لأن المتبادر كون الزوج غيره، و احتمال في التذكرة الجواز مع الإطلاق و قيل: يجوز مع التعميم دون الإطلاق.

و قال السيد في شرح النافع: لو دلت القرائن مع الإطلاق أو التعميم على تناول الوكيل جاز قطعاً، بل يحتمل قويا الجواز إذا لم
تدل القرائن على خروجه من اللفظ. انتهى.

أقول: يمكن حمل الخبر على ما إذا دلت القرائن على خروجه، بل الظاهر منه التصريح بخلافه، و الأحوط الترك مطلقاً.

قوله عليه السلام: و يوجع رأسه قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: إيجاع الرأس حقيقه أو كناية عن الضرب للتأديب لتدليسه و
لهتكه حرمتها.

الحديث الثاني و الأربعون: ضعيف.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٠٣

لَا يُدْخَلُ بِالْجَارِيَةِ حَتَّى يَأْتِيَ لَهَا تِسْعُ سِنِينَ أَوْ عَشْرُ سِنِينَ.

[الحديث ٤٣]

٤٣ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ زَكَرِيَّا الْمُؤْمِنِ أَوْ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهُ رَجُلٌ وَ لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا حَدَّثَنِي عَنْ عَمَّارِ السَّجِسْتَانِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ
اللَّهِ يَقُولُ لِمَوْلَى لَهُ انْطَلِقْ فَقُلْ لِلْقَاضِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص حَدُّ الْمَرْأَةِ أَنْ يُدْخَلَ بِهَا عَلَى زَوْجِهَا بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ.

[الحديث ٤٤]

٤٤ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رِبَاطٍ عَنْ حَبِيبِ الْخُنَعَمِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ أَبِي
عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً وَ إِنَّ أَبَوَيَّ أَرَادَا غَيْرَهَا قَالَ تَزَوَّجِ الَّتِي هَوَيْتَ وَ دَعِ الَّتِي هَوَى أَبَوَاكَ.

[الحديث ٤٥]

٤٥ وَعَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَهْلٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَضْرَمِيِّ عَنِ الْكَاهِلِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّهُ سَيَّلَ عَنْ رَجُلٍ زَوَّجَتْهُ أُمُّهُ وَهُوَ غَائِبٌ قَالَ النَّكَاحُ جَائِزٌ إِنْ شَاءَ الْمُتَزَوِّجُ قَبْلَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ فَإِنْ تَرَكَ الْمُتَزَوِّجُ تَزْوِجَهُ فَالْمَهْرُ لَأُمِّهِ

الحديث الثالث و الأربعون: ضعيف.

الحديث الرابع و الأربعون: موثق.

قوله عليه السلام: و دع التي هوى أبواك يدل على عدم وجوب متابعه رضاهما فى النكاح، بل على عدم استحبابها أيضا، و لعله محمول على ما إذا لم ينته إلى عقوقهما، أو على ما إذا كان ما اختاراه متضمنا لمفاسد لا يمكنه تحملها، و مع عدمها لا ريب فى أن تحصيل رضاهما مطلوب.

الحديث الخامس و الأربعون: ضعيف.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٠٤

[الحديث ٤٦]

٤٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ هُوَ وَلِيُّ أُمِّهَا

و اتفق الأصحاب عدا ابن الجنيد على أن الأم لا ولاية لها على الولد مطلقا و ظاهر كلام ابن الجنيد ثبوت ولاية الأم و أبيها مع فقد الأب و آباءه، و على المشهور لو زوجته وقف على إجازته، و إن رد بطل العقد و المهر. و قال الشيخ: يلزمها مع رده المهر، تعويلا على روايه محمد بن مسلم، و حملها المحقق و جماعه على ما لو ادعت الوكاله و لم تثبت، لأنها فوتت البضع على الزوجه و غرتها بدعوى الوكاله.

و قال فى شرح النافع: هو مشكل، فإن ضمان البضع بالتفويت ممنوع، و إنما يضمن بالاستيفاء، و الأصح عدم لزوم

المهر لمدعى الوكاله مطلقا إلا مع ضمانه.

الحديث السادس و الأربعون: صحيح.

وقال فى المسالك: اتفق الأصحاب على أن الذى بيده عقده النكاح له أن يعفو عن المهر فى الجملة، و اختلفوا فيه من هو؟ فذهب أصحابنا و جماعه من العامه إلى أنه ولى المرأه كالأب و الجد له، و ذهب آخرون إلى أنه الزوج، و الأول أصح، و المشهور أنه الأب و الجد. و قيل: يشمل من توليه المرأه عقدها، ذهب إليه الشيخ فى النهايه و تلميذه القاضى، و يدل عليه صحيحه محمد بن مسلم و أبى بصير، و إدخاله الأخ فى الروايه محمول على كونه وكيلا كما حملة الشيخ، أو وصيا، و الاقتصار بالعفو المخالف للأصل على الأب و الجد أولى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٠٥

[الحديث ٤٧]

٤٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ امْرَأَةٍ ابْتُلِيَتْ بِشُرْبِ النَّبِيذِ فَسَكَرَتْ فَزَوَّجَتْ نَفْسَهَا رَجُلًا فِي سُكْرٍهَا ثُمَّ أَفَاقَتْ فَأَنْكَرَتْ ذَلِكَ ثُمَّ ظَنَّتْ أَنَّهَا يَلْزِمُهَا فَفَزَعَتْ مِنْهُ فَأَقَامَتْ مَعَ الرَّجُلِ عَلَى ذَلِكَ التَّزْوِيجِ أَمْ حَلَالٌ هُوَ لَهَا أَمْ التَّزْوِيجُ فَاسْتَدَّ لِمَكَانِ السُّكْرِ وَ لَا سَبِيلَ لِلزَّوْجِ عَلَيْهَا فَقَالَ إِذَا أَقَامَتْ مَعَهُ بَعْدَ مَا أَفَاقَتْ فَهُوَ رِضًا مِنْهَا قُلْتُ وَ يَجُوزُ ذَلِكَ التَّزْوِيجُ عَلَيْهَا فَقَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٤٨]

٤٨ وَ عَنْهُ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ رِفَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ فَقَالَ الْوَلِيُّ الَّذِي يَأْخُذُ بَعْضًا وَ يَتْرُكُ بَعْضًا وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَدَعَ كُلَّهُ.

[الحديث ٤٩]

٤٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْبُرْقِيِّ أَوْ غَيْرِهِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

الحديث السابع و الأربعون: صحيح.

و اعلم أنه لو أفاق السكران، فأجاز العقد الواقع فى السكر، فالمشهور أنه لا يصح و إن كان بعد الدخول. و قال الشيخ فى النهايه: و إذا عقدت على نفسها و هى سكرى كان العقد باطلا، فإن أفاق و رضيت كان العقد ماضيا، و حمل فى المختلف الروايه على ما إذا لم يبلغ السكر إلى حد عدم التحصيل، و فيه ما فيه.

الحديث الثامن و الأربعون: صحيح.

و عليه العمل.

الحديث التاسع و الأربعون: مرسل.

و يدل على أن للوصى النكاح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٠٦

بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الَّذِي يَبِيدُهُ عَقْدَةُ النِّكَاحِ قَالَ هُوَ الْأَبُ وَالْأَخُ وَالرَّجُلُ يُوصِي إِلَيْهِ وَ الَّذِي يَجُوزُ أَمْرُهُ فِي مَالِ الْمَرْأَةِ فَيَبْتِاعُ لَهَا وَيَشْتَرِي فَأَيُّ هَؤُلَاءِ عَفَا فَقَدْ جَازَ.

[الحديث ٥٠]

٥٠ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الرَّجُلِ كُنَّ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ فَزَوَّجَ إِحْدَاهُنَّ رَجُلًا وَ لَمْ يُسَمِّ الْبِنْتِ لِلزَّوْجِ وَ لَا لِلشُّهُودِ وَ قَدْ كَانَ الزَّوْجُ فَرَضَ لَهَا صِدَاقًا فَلَمَّا بَلَغَ أَنْ يُدْخَلَ بِهَا عَلَى الزَّوْجِ وَ بَلَغَ الزَّوْجُ أَنَّهَا الْكُبْرَى فَقَالَ الزَّوْجُ لِأَبِيهَا إِنَّمَا تَزَوَّجْتُ مِنْكَ الصَّغِيرَةَ مِنْ بَنَاتِكَ قَالَ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَنِ أَنَّ كَانَ الزَّوْجُ رَأَهْنَ كُلَّهُنَّ وَ لَمْ يُسَمِّ لَهُ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ فَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الْمَأْبِ وَ عَلَى الْمَأْبِ فِيمَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ اللَّهِ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى الزَّوْجِ الْحَيَارِيَةَ الَّتِي نَوَى أَنْ يُزَوِّجَهَا إِيَّاهُ عِنْدَ عَقْدَةِ النِّكَاحِ قَالَ وَ إِنْ

كَانَ الزَّوْجُ لَمْ يَرَهُنَّ كُلَّهُنَّ وَ لَمْ يُسَمِّ لَهُ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ عِنْدَ عَقْدِهِ النِّكَاحِ فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ

قوله: فيبتاع لها أى: الوكيل المطلق.

الحديث الخمسون: مجهول.

وقال السيد رحمه الله: أجمع الأصحاب على أنه يشترط فى كل من الزوجين أن يكون معينا ليتعلق العقد به و يقع التراضى عليه، و يحصل التعيين بالاسم أو الوصف، أو الإشارة إلى معين، أو بقصدهما إليه، و على هذا فإذا كان لرجل عدة بنات فزوج واحده منهن و لم يسمها عند العقد، فإن لم يقصدا معينه بطل العقد و كذا إذا قصد أحدهما غير ما قصده الآخر، و إن قصدا معينه صح، و لو لم يعرف كل منهما ما قصده الآخر بطل، و لو قصد الزوج قبول نكاح من قصدها الأب و إن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٠٧

[الحديث ٥١]

٥١ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمِشَمِيُّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنِ الرَّضَاعِ قَالَ الْأَخُ الْأَكْبَرُ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ.

[الحديث ٥٢]

٥٢ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ الْبُعْدَادِيِّ عَنِ ظَرِيفِ بْنِ نَاصِحٍ عَنِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا زَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَهُ كَانَ ذَلِكَ إِلَى ابْنِهِ وَ إِذَا زَوَّجَ ابْنَتَهُ جَازَ ذَلِكَ

لم يعرفها بعينها، فالأظهر الصحة وفاقا للتذكرة.

و لو اختلفا بعد العقد فى المعقود عليها، فمقتضى القواعد المقرره أنه إن ادعى كل منهما أنه قصد غير ما قصده الآخر بطل العقد.

و إن اتفقا على معينه و اختلفا فى تلك المعينه تحالفا و بطل العقد، و ذهب الشيخ و جماعه إلى التفصيل الوارد فى خبر أبى عبيده، و نزل المحقق الروايه على أن الزوج إن كان رآهن و قبل نكاح من أوجب عليها الأب يكون قد رضى بالعقد على البنت التى عينها الأب فيرجع إليه فيه، لأنه إنما يعلم من قبله، و إن لم يكن الزوج رآهن لم يكن مفوضا إلى الأب و لا قصد إلى معينه، فيبطل العقد، و لا بأس بهذا التنزيل، جمعا بين الروايه و الأصول.

الحديث الحادى و الخمسون: مرسل.

قوله عليه السلام: الأخ الأكبر بمنزله الأب قال الوالد العلامة قدس سره: أى يستحب لها أن لا تتزوج إلا بإذنه.

الحديث الثانى و الخمسون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٠٨

.....

قوله عليه السلام: كان ذلك إلى ابنه قال الوالد العلامة طيب الله مضجعه: أى يجوز له الإبقاء و الطلاق جمعا بين الأخبار.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٠٩

١٢ بَابُ الْكَفَاءِ فِي النِّكَاحِ

اشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمُسْلِمُونَ الْمَأْحَرَارُ يَتَكَافَتُونَ فِي الْإِسْلَامِ وَالْحُرِّيَّةِ فِي النِّكَاحِ وَإِنْ تَفَاضَلُوا فِي الشَّرْفِ كَمَا يَتَكَافَتُونَ فِي الدِّيَّاتِ وَالْقِصَاصِ إِذَا كَانَ وَاجِدًا طَوْلًا لِلْإِنْفَاقِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى فَأَنْكِحُوا مَا

طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثَلِي وَ ثَلَاثَ وَ رُبَاعَ فَأَبَاحَ تَعَالَى نِكَاحَ مَا يَطِيبُ لَنَا مِنَ النِّسَاءِ وَ لَمْ يَخُصَّ جِنْسًا مِنْ جِنْسٍ وَ لَا جِيلًا مِنْ جِيلٍ
فَيَبْتَغِي أَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا عَلَى عُمُومِهِ إِلَّا مَا يُخْرِجُهُ الدَّلِيلُ وَ يُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

باب الكفاءة في النكاح قوله: في الإسلام أى: بسببه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣١٠

[الحديث ١]

١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضَائِلِ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْكُفُوُّ أَنْ يَكُونَ
عَفِيفًا وَ عِنْدَهُ يَسَارٌ.

[الحديث ٢]

٢ وَ رَوَى عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ عَيْسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيِّ ع قَالَ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ص يَوْمًا وَ نَحْنُ عِنْدَهُ إِذَا جَاءَ كُمْ مِنْ تَرَضُّونَ خُلُقَهُ وَ دِينَهُ فَرَوْجُوهُ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ إِنْ كَانَ دَتِيًّا فِي نَسَبِهِ قَالَ
إِذَا جَاءَ كُمْ مِنْ تَرَضُّونَ خُلُقَهُ وَ دِينَهُ فَرَوْجُوهُ إِنَّكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَ فَلَئْسَادٌ كَبِيرٌ

الحديث الأول: مرسل.

قوله عليه السلام: أن يكون عفيفا قال الوالد العلامة تغمده الله برحمته: أى مجتنباً من جميع المحرمات، أو مع الشبهات و
المكروهات، و الشائع في الأخبار إطلاق العفة على عفة البطن و الفرج. و أما اليسار فالظاهر أنه القدره على النفقه و لو كان
بالكسب.

الحديث الثاني: مجهول.

قال الوالد رحمه الله: قوله "من ترضون خلقه" أى: يكون خليقا عرفا أو عدالته، و دينه مذهبه بأن يكون اثني عشريا، و ليس في
هذا الخبر القدره على النفقه، و عدم الذكر لا يدل على العدم، و إن أمكن أن يكون حسن الخلق بدلا من اليسار.

و قوله عليه و آله السلام "تكن فتنه في الأرض" اقتباس من الآيه، و المراد هنا إن لم تزوجوا المسلم الفقير أو الدنيا ء في النسب
تكونوا قويتم شعار الجاهليه و يصير سببا لافتتان المؤمنين أو الفقراء، و يصير سببا لتسلط الكفار على المسلمين

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣١١

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ سِنْدِي بْنِ مُحَمَّدٍ النَّبَزَارِيِّ عَنْ أَبِي بَانٍ بْنِ عُثْمَانَ الْأَحْمَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَضَائِيلِ الْهَاشِمِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع الْكُفُو أَنْ يَكُونَ عَفِيفًا وَ يَكُونَ عِنْدَهُ يَسَارٌ.

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرِيَارٍ قَالَ قَرَأْتُ كِتَابَ أَبِي جَعْفَرٍ ع إِلَى

كما يظهر من بعض الأخبار. انتهى.

و أقول: الآية المقتبس منها هكذا " إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ هَاجَرُوا وَ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ الَّذِينَ آوَوْا وَ نَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَ الَّذِينَ آمَنُوا وَ لَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَ إِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَ بَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ وَ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَ فُسَادٌ كَبِيرٌ".

و ظاهر الآية أن لا- تفعلوا أ ما أمرتم به من التواصل بينكم و تولى بعضكم لبعض حتى فى التوارث و قطع العلاقات بينكم و بين الكفار تحصل فتنة فيها عظيمه، و هى ضعف الإيمان و ظهور الكفر و فساد فى الدين، فيمكن أن يكون ذكره فى الخبر لمحض الاقتباس من غير مناسبة.

و يحتمل أن يكون الغرض تفسير الآية، بأن هذا أيضا داخل فى الموالاة المذكورة فيها، و لعله أظهر. و المراد بالفساد: أما المنازعة و المجادله الحاصله من المفاخره بالأنساب، فيكون كالتأكيد للفتنة، أو الوقوع فى الزنا من الجانيين و لعله أظهر.

الحديث الثالث: مجهول.

الحديث الرابع: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣١٢

أَبِي شَيْبَةَ الْأَصْبَهَانِيِّ فَهَمَّتْ مَا ذَكَرَتْ مِنْ أَمْرِ بَنَاتِكَ وَ أَنْكَ لَا تَجِدُ أَحَدًا مِثْلَكَ فَلَا تَنْظُرْ فِي ذَلِكَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ

قَالَ إِذَا جَاءَكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ خُلُقَهُ وَ دِينَهُ فَرَوْجُوهُ إِنَّكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا ذَلِكَ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَ فِلسَادٌ كَبِيرٌ.

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ

و قال فى النافع: إذا خطب المؤمن القادر على النفقة وجبت إجابته، و لو كان أخفض نسبا، فإن منعه الولي كان عاصيا.

و قال السيد رحمه الله: هذا الحكم مشهور بين الأصحاب، و مستنده صحيحه على بن مهزيار و إبراهيم بن محمد الهمداني. و يمكن أن يناقش فى دلالة الأمر هنا على الوجوب، فإن الظاهر للسياق كونه للإباحة، و لا ينافى ذلك قوله "إِلَّا تَفْعَلُوهُ" إذ الظاهر أن المراد منه أنه إذا حصل الامتناع من الإجابة لكون الخاطب حقيرا فى نسبه لا لغيره من الأغراض يترتب على ذلك الفساد و الفتنة، من نحو التفاخر و المباهاة و ما يترتب عليها من الأفعال القبيحة.

و قال ابن إدريس: وجه الحديث فى ذلك أنه يكون عاصيا إذا رده و لم يزوجه لما هو عليه من الفقر و اعتقاده أن ذلك ليس بكفو فى الشرع، فأما إن رده لا لذلك بل لغرض غيره من مصالح دنياه، فلا حرج عليه و لا يكون عاصيا. انتهى.

و لو لم يتعلق الحكم بالولي، بأن كانت المخطوبة ثيبا أو بكرا لا أب لها، ففى وجوب الإجابة عليها إن قلنا بوجوبها على الولي نظر.

الحديث الخامس: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣١٣

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص زَوْجَ ضَبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ مِنْ مِقْدَادِ بْنِ الْمَسُودِ فَتَكَلَّمَتْ فِي ذَلِكَ بَنُو هَاشِمٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِنِّي إِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْ تَضَعَ الْمَنَاكِحُ.

[الحديث ٦]

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ نَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونِ

عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضْرَمِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِيُغْلَمُوا أَنْ أَكْرَمَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاهُمْ.

[الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْهَاشِمِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَحْمَرِ وَعَلِيَّ بْنِ بُنْدَارَ عَنِ السَّيَّارِيِّ عَنْ بَعْضِ الْبُغْدَادِيِّينَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ بِلَالٍ قَالَ لَقِيَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ بَعْضَ الْخَوَارِجِ فَقَالَ يَا هِشَامُ مَا تَقُولُ فِي الْعَجَمِ يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجُوا فِي الْعَرَبِ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَالْعَرَبُ تَتَزَوَّجُ فِي قُرَيْشٍ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَتَقْرِيشُ تَتَزَوَّجُ فِي بَنِي هِشَامٍ قَالَ نَعَمْ قَالَ عَمَّنْ أَخَذْتَ هَذَا قَالَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ تَتَكَافَى دِمَاؤُكُمْ وَ لَا تَتَكَافَى فُرُوجُكُمْ قَالَ فَخَرَجَ الْخَارِجِيُّ حَتَّى أَتَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنِّي لَقَيْتُ هِشَامًا فَسَأَلْتُهُ عَنْ كَذَا فَأَخْبَرَنِي بِكَذَا وَ كَذَا فَذَكَرَ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْكَ فَقَالَ نَعَمْ قَدْ قُلْتَ ذَاكَ فَقَالَ

الحديث السادس: مجهول.

الحديث السابع: ضعيف.

و المشهور جواز نكاح الهاشميه غير الهاشمي، و نقل عن ابن الجنيد أنه اعتبر في من يحرم عليهم الصدقه أن لا يتزوج فيهم إلا منهم، لثلا يستحل بذلك الصدقه من حرمت عليه إذا كان الولد منسوباً إلى من لا تحل له الصدقه، و نقل عنه أنه احتج

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣١٤

الْخَارِجِيُّ فَهِيَ أَنَا ذَا قَدْ جِئْتُكَ خَاطِبًا فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّكَ لَكُفُوٌّ فِي كَرَمِكَ وَ حَسِبُوكَ فِي قَوْمِكَ وَ لَكِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ صَانِنًا عَنِ الصَّدَقَةِ وَ هِيَ أَوْسَاخُ أَيْدِي

بروايه على بن بلال، و هي

داله على خلاف ما ذكره، مع أن التعليل الذى فى الخبر غير ما ذكره.

و يمكن أن يوجه هذا الخبر بوجه لا يخلو شىء منها من بعد إما لفظاً أو معنى:

أحدها: أن يكون موافقاً لما ذهب إليه السيد رحمه الله من حرمة الصدقة على من انتسب بالأم، أى لا نفعل ذلك حتى يحصل ولد فيحرم عليه الصدقة فيصير شريكنا، مع أنه من جهة الأب لم يجعل الله له ما جعل لنا.

ثانيها: أن يكون المراد بما فضل الله الولد، أى: لا- نحب أن نشرك فى أولاد بناتنا من ليست له تلك الفضيله، فيحرم أولادنا بسببه من تلك الفضيله.

ثالثها: أن المراد بما فضل الله الذى أعطاهم عوضاً من الصدقة أى الخمس، والمراد بمن لم يجعل الله له إما الزوج أو الولد، أى: تنفق الزوجه من الخمس على الولد و الزوج و يرثان ذلك مع أنه ليس حقهما، و إن جاز أن يصل إليهما بواسطة.

و على التقادير المراد بيان وجه مرجوحه لهذا الفعل، و لا ينافى الإباحه التى صدقها عليه السلام من قول هشام. و الحاصل أن ذلك جائز، لكن يكره لتلك العلل و لا نرتكب ذلك لكراهته.

قوله عليه السلام: لكفو فى كرمك قال الوالد العلامة طاب مرقدہ: فى الكافى " لكفو فى دينك " أى: أنت

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣١٥

النَّاسِ فِكْرَةَ أَنْ نُشْرِكَ فِيهَا فَضَّلْنَا اللَّهَ بِهِ مَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ مِثْلَ مَا جَعَلَ لَنَا فَقَامَ الْخَارِجِيُّ وَ هُوَ يَقُولُ تَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ رَجُلًا قَطُّ مِثْلَهُ وَ اللَّهُ رَدَّنِي أَقْبَحَ رَدٍّ وَ مَا خَرَجَ عَنْ قَوْلِ صَاحِبِهِ.

[الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ

بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيِّ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ فِي التَّرْوِيجِ فَأَتَانِي كِتَابُهُ بِخَطِّهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِذَا جَاءَكُمْ مِنْ تَرْصُونِ خُلُقُهُ وَ دِينَهُ فَرُوجُهُ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَ فَلَإِذْ كَبِيرٌ.

[الحديث ٩]

٩ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ بَشَّارِ الْوَاسِطِيِّ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرِ الثَّانِي عَ أُسْأَلُهُ عَنِ النَّكَاحِ فَكَتَبَ عَ مِنْ خُطْبِ إِلَيْكُمْ فَرَضِيئُمْ دِينَهُ وَ أَمَانَتَهُ فَرُوجُهُ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَ فَلَإِذْ كَبِيرٌ.

[الحديث ١٠]

١٠ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدِ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ قَالَ كَتَبَ عَلِيُّ بْنُ أُسَيْبِاطٍ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ فِي أَمْرِ بَنَاتِهِ أَنَّهُ لَمَّا يَجِدُ أَحَدًا مِثْلَهُ فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَبُو جَعْفَرٍ فَهَمَّتْ مَا ذَكَرْتَ مِنْ أَمْرِ بَنَاتِكَ وَ أَنَّكَ لَا تَجِدُ أَحَدًا مِثْلَكَ فَلَا تَنْظُرْ فِي ذَلِكَ يَوْحَمُكَ

كفو للإسلام ظاهر، أو للحسب الذي في قومك. أو بالرفع، أي: أنت حسيب في قومك و بالنظر إليهم لا بالنظر إلينا، و لم يذكر صلوات الله عليه كفره للتقيه.

الحديث الثامن: صحيح.

الحديث التاسع: ضعيف.

الحديث العاشر: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣١٦

اللَّهُ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ إِذَا جَاءَكُمْ مِنْ تَرْصُونِ خُلُقُهُ وَ دِينَهُ فَرُوجُهُ إِلَّا تَفْعَلُوا ذَلِكَ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَ فَلَإِذْ كَبِيرٌ.

[الحديث ١١]

١١ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَ قَالَ لَمَّا زَوَّجَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَ أُمَّهُ مَوْلَاهَا وَ تَزَوَّجَ هُوَ مَوْلَاتَهُ كَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ كِتَابًا يُلُومُهُ فِيهِ وَ يَقُولُ لَهُ إِنَّكَ قَدْ وَضَعْتَ شَرْفَكَ وَ حَسَبَكَ فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَفَعَ بِالْإِسْلَامِ كُلَّ حَسَبِيَّةٍ وَ أَنْتَ بِهِ النَّاقِصَةَ وَ أَذْهَبَ بِهِ اللَّوْمَ فَلَمَّا لُوِّمَ عَلَى مُسْلِمٍ وَ إِنَّمَا اللَّوْمُ لَوْمِ الْجَاهِلِيَّةِ وَ أَمَّا تَرْوِيجُ أُمِّي فَإِنِّي إِنَّمَا أَرَدْتُ بِذَلِكَ بَرَّهَا فَلَمَّا انْتَهَى الْكِتَابُ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ لَقَدْ صَنَعَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ أَمْرَيْنِ مَا كَانَ يَصْنَعُهُمَا أَحَدٌ إِلَّا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ فَإِنَّ بِذَلِكَ قَدْ زَادَ شَرَفًا

عشر: موثق.

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه: روى الصدوق في عيون أخبار الرضا عنه عليه السلام أن أمه صلوات الله عليه ماتت حين ولدته عليه السلام، وكان للحسين صلوات الله عليه سريه كانت حاضنه لعلى بن الحسين صلوات الله عليه، وكان يقول لها الأم، و زوجها زيدا و ولدت منه عبد الله، و كان يقال له أخو على بن الحسين لأمه، كما روى في الكافي.

و روى الكليني قريبا من هذا في تزويج معتقه، و فى آخر خبر منهما أنه قال عبد الملك أنه صلوات الله عليه إذا أتى ما يتضع الناس به ازداد شرفا. و فى خبر

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣١٧

[الحديث ١٢]

١٢ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ مُرْسَلًا فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا سَقَطَ عَنِّي إِسْنَادُهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ لَمْ يَتْرُكْ شَيْئًا مِمَّا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ إِلَّا عَلَّمَهُ نَبِيَّهُ ص فَكَانَ مِنْ تَعْلِيمِهِ إِيَّاهُ أَنَّهُ صَعِدَ الْمِنْبَرَ ذَاتَ يَوْمٍ فَحَمِدَ اللَّهَ وَ أَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ جَبْرَيْلَ ع أَتَانِي عَنِ اللَّطِيفِ الْخَبِيرِ فَقَالَ إِنَّ الْأَبْكَارَ بِمَنْزِلَةِ الثَّمَرِ عَلَى الشَّجَرِ إِذَا أَدْرَكَ ثَمَارُهَا فَلَمْ تُجْتَنَّ أَفْسَدَتْهُ الشَّمْسُ وَ تُذْرِيهِ الرِّيَّاحُ وَ كَذَلِكَ الْأَبْكَارُ إِذَا أَدْرَكَنَّ مَا تُدْرِكُ النَّسَاءُ فَلَيْسَ لَهُنَّ دَوَاءٌ إِلَّا الْبُعُولَةُ وَ إِلَّا لَمْ يُؤْمَنْ عَلَيْهِنَّ الْفَسَادُ لَأَنْهِنَّ بِشَرِّ مَا قَالَ فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَنْ أَرْوَجُ قَالَ الْأَكْفَاءُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنَ الْأَكْفَاءِ فَقَالَ الْمُؤْمِنُونَ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضٍ.

وَ يُكْرَهُ تَرْوِجُ شَارِبِ الْخَمْرِ وَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَحْظُورٍ رَوَى

آخر: أن على بن الحسين يرتفع من حيث يتضع الناس.

و كأنه كان آخر هذا الخبر

هكذا: قال: لقد صنع علي بن الحسين أمرين ما كان يصنعهما أحد إلا اتضع، إلا علي بن الحسين فإنه بذلك ازداد شرفا، و صار من النساخ هكذا، و يمكن أن يكون الإسقاط للظهور.

الحديث الثاني عشر: مرسل.

قوله: فلم يجتنى كذا في أكثر النسخ، و الصواب " فلم يجتن " كما في الكافي. و اجتناء الثمره قطعها عن الشجره.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣١٨

[الحديث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ بَعْدَ مَا حَرَّمَهَا اللَّهُ فَلَيْسَ بِأَهْلٍ أَنْ يُزَوَّجَ إِذَا خَطَبَ.

[الحديث ١٤]

١٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصِيحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَنْ زَوَّجَ كَرِيمَتَهُ مِنْ شَارِبِ خَمْرٍ فَقَدْ قَطَعَ رَحِمَهَا.

[الحديث ١٥]

١٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ بَعْضِ أَصِيحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص شَارِبُ الْخَمْرِ لَا يُزَوَّجُ إِذَا خَطَبَ

الحديث الثالث عشر: مجهول.

و قال في المسالك: لا شبهه في كراهه تزويج الفاسق حتى منع منه بعض العلماء و تتأكد الكراهه في شارب الخمر. انتهى.

و إن كان ظاهر بعض الأخبار الحرمه، لكن حملت على الكراهه، لضعف أسانيدھا و عموم الروايات الداله على الاكتفاء بالإسلام و القدره على التفقه.

الحديث الرابع عشر: مرفوع.

الحديث الخامس عشر: حسن.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣١٩

[الحديث ١]

١ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَالٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنِ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لَمْ يَتَزَوَّجْهَا إِلَّا لِجَمَالِهَا لَمْ يَرِ فِيهَا مَا يُحِبُّ وَ مَنْ تَزَوَّجَهَا لِمَالِهَا لَا يَتَزَوَّجْهَا إِلَّا لَهُ وَ كَلَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ فَعَلَيْكُمْ بِذَاتِ الدِّينِ

باب اختيار الأزواج الحديث الأول: موقوف.

و يدل على كراهه تزويج المرأة للمال و الجمال، و استحباب رعايه الأمور الدينيه، كالصلاح و العفاف و نحو ذلك.

قوله عليه السلام: و كله الله إليه أى: إلى المال، أو إلى نفسه، و معلوم أن من وكله الله إلى نفسه أو إلى

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٢٠

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ ابْنِي الْحَسَنِ عَنِ أَبِيهِمَا عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الشُّومُ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ فِي الدَّابَّةِ وَ الْمَرْأَةِ وَ الدَّارِ فَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَشُومُهَا غَلَاءُ مَهْرِهَا وَ عُسْرُ وِلَادَتِهَا وَ أَمَّا الدَّابَّةُ فَشُومُهَا كَثْرَةُ عِلَلِهَا وَ سُوءُ خُلُقِهَا وَ أَمَّا الدَّارُ فَشُومُهَا ضَيْعُهَا وَ خُبْثُ جِيرَانِهَا.

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ عَنِ أَبِيهِمَا عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مِنْ بَرَكَهِ الْمَرْأَةُ خِفَّةُ مَوْتِنَتِهَا وَ تَيْسِيرُ وِلَادَتِهَا وَ مِنْ شُومِهَا شِدَّةُ مَوْتِنَتِهَا وَ تَعْسِيرُ وِلَادَتِهَا.

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُونُسَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ

مال زوجته لم ينتفع بشىء.

الحديث الثانى: موقوف.

قوله عليه السلام: الشؤم في ثلاثة لعل الغرض أن الشؤم الذي ينسبه الناس إلى تلك الأشياء ليس لها أصل، وإنما شؤمها في تلك الصفات الرديئة.

" و عسر ولدها " في الفقيه " ولادتها " و هو الظاهر، و كذا في الخبر الآتي فيه و في الكافي " ولادتها " .

الحديث الثالث: موثق.

الحديث الرابع: مجهول مرسل.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٢١

عَنْ بُهْلُولٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ خَيْرُ النِّسَاءِ مِنَ الَّتِي إِذَا دَخَلَتْ مَعَ زَوْجِهَا فَخَلَعَتِ الدَّرْعَ خَلَعَتْ مَعَهُ الْحَيَاءَ وَ إِذَا لَبَسَتِ الدَّرْعَ لَبَسَتْ مَعَهُ الْحَيَاءَ.

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لِمَالِهَا وَ كَلَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لِحَبْلِهَا رَأَى فِيهَا مَا يَكْرَهُ وَ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لِدِينِهَا جَمَعَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ.

[الحديث ٦]

٦ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعٍ عَنْ أَبِي حَمَزَةَ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ الْأَنْصَارِيِّ يُحَدِّثُ قَالَ كُنَّا جُلُوسًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْنَا النِّسَاءَ وَ فَضَّلَ بَعْضُهُنَّ عَلَى بَعْضٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَافٍ أَلَا أُخْبِرُكُمْ فَقُلْنَا بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَخْبَرْنَا فَقَالَ إِنَّ مِنْ خَيْرِ نِسَائِكُمُ الْوَلُودَ الْوَدُودَ السَّتِيرَةَ الْعَزِيزَةَ فِي أَهْلِهَا الدَّلِيلَةَ مَعَ بَعْلِهَا الْمُتَبَرِّجَةَ مَعَ زَوْجِهَا الْحَصَانَ عَنْ غَيْرِهِ الَّتِي تَسْمَعُ قَوْلَهُ وَ تُطِيعُ أَمْرَهُ وَ إِذَا خَلَا بِهَا يَذَلُّ لَهُ مَا أَرَادَ مِنْهَا وَ لَمْ تَبْذُلْ لَهُ تَبْذُلَ الرَّجُلِ ثُمَّ قَالَ أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشَرِّ نِسَائِكُمْ قَالُوا بَلَى قَالَ إِنَّ مِنْ شَرِّ نِسَائِكُمُ الدَّلِيلَةَ فِي أَهْلِهَا الْعَزِيزَةَ مَعَ بَعْلِهَا الْعَقِيمَةَ الَّتِي لَا تَتَوَرَّعُ مِنْ قَبِيحِ الْمُتَبَرِّجَةِ إِذَا غَابَ

و يومى إلى جواز التعرى عند الجماع بل رجحانه.

و قال الوالد العلامة قدس سره: يدل على أن الحياء للنساء مطلوب إلا حال التخلي مع الزوج، و المتعارف عند العرب سيما الأعراب عدم لبس السراويل، فخلع القميص عندهم بمنزله خلع السراويل عند العجم.

الحديث الخامس: مجهول.

الحديث السادس: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٢٢

عَنْهَا بَعْلُهَا الْحَصَانَ مَعَهُ إِذَا حَضَرَ الَّتِي لَا تَسْمَعُ قَوْلَهُ وَلَا تُطِيعُ أَمْرَهُ وَإِذَا خَلَا بِهَا بَعْلُهَا تَمَنَعَتْ مِنْهُ تَمْنَعُ الصَّعْبِ عِنْدَ رُكُوبِهَا وَلَا تَقْبَلُ لَهُ عُذْرًا وَلَا تَغْفِرُ لَهُ

ذَنبًا ثُمَّ قَالَ أَ فَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ رِجَالِكُمْ فَقُلْنَا بَلَى قَالَ إِنَّ مِنْ خَيْرِ رِجَالِكُمُ التَّقِيَّ النَّقِيَّ السَّمْحَ الْكَفِينِ السَّلِيمَ الطَّرْفَيْنِ الْبَرَّ بِوَالِدَيْهِ وَ لَا يُلْجِي عِيَالَهُ إِلَى غَيْرِهِ ثُمَّ قَالَ أَ فَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشَرِّ رِجَالِكُمْ فَقُلْنَا بَلَى قَالَ إِنَّ مِنْ شَرِّ رِجَالِكُمُ الْبُهَاتِ الْفَاحِشِ الْأَكِلِ وَحَيْدَهُ الْمَانِعِ رِفْدَهُ الضَّارِبِ أَهْلَهُ وَ عِبْدَهُ الْبَخِيلِ الْمُلْجِي عِيَالَهُ إِلَى غَيْرِهِ الْعَاقُّ بِوَالِدَيْهِ

قوله صلى الله عليه وآله: و لم تبذل له الظاهر أن المراد بالتبذل هنا ضد التصاون، كما ذكره الجوهرى. و المراد عدم التشبث بالرجل و ترك الحياء رأسا و طلب الوطاء كما يفعله الرجل.

و يحتمل أن يكون مأخوذا من التبذل بمعنى ترك التزين، كما ورد فى اللغة، أى: لا-ترك الزينه، كما أنه لا يستحب للرجل الزينه، أو كما تفعله الرجال.

و فى بعض نسخ الفقيه " ما تبذل الرجل " فيكون من البذل على بناء المجرد، فيؤول إلى المعنى الأول، و يحتمل على أن يكون المراد الامتناع من وطئ الدبر، لكنه بعيد.

قوله صلى الله عليه وآله: التقى قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: أى المتقى عن المعاصى " و النقى " سليم الذات عن الرذائل " السمع الكفين " أى: كثير الجود كأنه يعطى باليدين جميعا،

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٢٣

[الحديث ٧]

٧ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِثٍ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ أَعْيَنَ مَوْلَى آلِ سَامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص تَزَوَّجُوا الْأَبْكَارَ فَإِنَّهِنَّ أَطْيَبُ شَيْءٍ أَفْوَاهًا وَ أَدْرُ شَيْءٍ أَخْلَافًا وَ أَحْسَنُ شَيْءٍ أَخْلَاقًا وَ أَفْطَحُ شَيْءٍ أَرْحَامًا

أو يعطى الصديق و العدو أو الصالح و الطالح " و السليم الطرفين " أى: السالم أبوه و أمه من الطعن فى نسبهما بالزنا، أو كانا

حرين، أو السالم لسانه من الغيبه و السب و فرجه عن المحرمات بل المكروهات "المانع رفده" و عطاءه الواجب أو الأعم "الضارب عبده و أهله" بلا استحقاق منهما. انتهى.

و قال فى الصحاح: فلان كريم الطرفين يراد به نسب أبيه و نسب أمه- إلى قال: و قال ابن الأعرابى: قولهم لا يدرى فلان أى طرفيه أطول طرفاه ذكره و لسانه، و حكى ابن السكيت عن أبى عبيده يقال: لا يملكك طرفيه يعنى فمه و استه إذا شرب الدواء أو سكر.

الحديث السابع: حسن.

قوله صلى الله عليه و آله: فإنهن أطيب شىء أخلاقا فى بعض النسخ هكذا: فإنهن أطيب شىء أفواها و أدر شىء أخلاقا و أحسن شىء أخلاقا إلى آخره.

و قال فى النهايه: الأخلاف جمع خلف بالكسر و هو الضرع لكل ذات خف و ظلف، و قيل: مقبض يد الحالب.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٢٤

أَمَّا عَلِمْتُمْ أَنِّي أَبَاهِي بِكُمْ الْأَمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى بِالسَّقَطِ يَظَلُّ مُحْبَبُطًا عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ لَهُ ادْخُلِ الْجَنَّةَ فَيَقُولُ لَا حَتَّى يَدْخُلَ أَبَوَايَ قَبْلِي فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لِمَلِكٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ائْتِنِي بِأَبَوَيْهِ فَيَأْمُرُ بِهِمَا إِلَى الْجَنَّةِ فَيَقُولُ هَذَا بِفَضْلِ رَحْمَتِي لَكَ

قوله صلى الله عليه و آله: و أفتح شىء أرحاما الظاهر أنه كناية عن كثره الولاده. و قيل: كناية عن سهوله الولاده، و الظاهر أنه ليس للبكاره مدخل فى ذلك، بخلاف الأولى فإنها لازمه للشباب غالبا، و للشباب مدخل فى ذلك، و صحح ابن إدريس فى السرائر "أفتح" بالخاء المعجمه أى ألين.

و الزمخشرى فى الفائق رواها بالحاء المهمله، حيث قال عند ذكر الحديث النبوى: عليكم بالأبكار، فإنهن أعذب أفواها و أنتق أرحاما و

أرضى باليسير. و روى فإنهن أفتح أرحاما و أغر غره. و روى فإنهن أغر أخلاقا و أرضى باليسير. التتق النفس يقال نتق الجرب إذا نفضها و نثر ما فيها، و قيل للكثير الأولاد ناتق.

قوله صلى الله عليه و آله: يظل مختبئا فى بعض النسخ "محبنتا".

قال فى النهاية: فى حديث السقط " يظل محبنتا على باب الجنة " المحبنتى بالهمزه و تركها المتغضب المستبطن عن المشى. و قيل: هو الممتنع امتناع طلبه لا امتناع إباء.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٢٥

[الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ رَبَابٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءٌ لَا يُحَاسِبُ عَلَيْهِنَّ الْمُؤْمِنُ طَعَامٌ يَأْكُلُهُ وَ ثَوْبٌ يَلْبَسُهُ وَ زَوْجَةٌ صَالِحَةٌ تُعَاوَنُهُ وَ يُحْصِنُ بِهَا فَرْجَهُ.

[الحديث ٩]

٩ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَشْبَاطٍ عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ الْأَخْمَرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ص يَشْتِئُ امْرَأَهُ فِي النِّكَاحِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص نَعَمْ انْكِحْ وَ عَلَيْكَ بِذَوَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ وَ قَالَ إِنَّمَا مَثَلُ الْمَرْأَةِ الصَّالِحَةِ مَثَلُ الْغُرَابِ الْأَعْصَمِ الَّذِي لَا يَكَادُ يُقَدَّرُ عَلَيْهِ قَالَ وَ مَا الْغُرَابُ الْأَعْصَمُ قَالَ الْأَبْيَضُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ

الحديث الثامن: صحيح.

الحديث التاسع: موثق.

و قال فى النهاية: فيه " عليك بذات الدين تربت يداك " ترب الرجل إذا افتقر، أى: لصق بالتراب، و أترب إذا استغنى. و هذه الكلمه جاريه على ألسنه العرب لا يريدون بها الدعاء على المخاطب و لا وقوع الأمر بها كما يقولون قاتله الله.

و قيل: معناها لله درك. و قيل: أراد به المثل ليرى المأمور بذلك الجدد، و أنه إن خالفه فقد أساء. و قال بعضهم: هو دعاء على الحقيقه، فإنه قد قال لعائشه: تربت يمينك، لأنه رأى الحاجه خيرا لها، و الأول الوجه.

و قال أيضا: فيه " لا يدخل من النساء الجنة إلا مثل الغراب الأعصم " هو الأبيض الجناحين. و قيل. الأبيض الرجلين، المراد قله من يدخل الجنة من النساء،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٢٦

١٠ وَ عَنْهُ عَنْ عَمْرٍو بْنِ عُمَيْرَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْنُوبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْكَرْخِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ صَاحِبَتِي هَلَكَتْ رَحِمَهَا اللَّهُ وَ كَانَتْ لِي مُوَافِقَةً وَ قَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ قَالَ فَقَالَ لِي انْظُرْ أَيْنَ تَضَعُ نَفْسَكَ وَ مَنْ تُشْرِكُهُ فِي مَالِكَ وَ تُطْلِعُهُ عَلَى دِينِكَ وَ سِرِّكَ فَإِنْ كُنْتَ فَاعِلًا فَبِكْرًا تُنْسَبُ إِلَى الْخَيْرِ وَ إِلَى

لأن هذا الوصف في الغربان عزيز قليل، و

فى حدىث آخرف " قال: المرأه الصالحه مثل الغراب الأءصم؁ قىل: يا رسول الله و ما الغراب الأءصم؟ قال: الذى إءدى رءلله بىضاء" و أصل العصمه البىاض الذى فى ىدى الفرس و الظبى و الوعل.

الحدىث العاشر: مجهول.

قوله علیه السلام: أىن تضع نفسك لعل المراد اعرف قدرك و منزلتك و أطلب كفوك؁ فإن من تزوج من غير الأكفاء ضىع قدره و جعل لنفسه منزله خسىسه؁ أو أنه لما كانت الزوجه تطلع غالباً على أسرار الزوج فكأنه ىودعها نفسه؁ أو المراد الولد فإنها بمنزله نفسه. و ىمكن أن ىقرأ " نفسك" بالتحرىك؁ و الأول أظهر.

قوله علیه السلام: تنسب إلى الخىر أى: إلى أهل الخىر و القوم الخىار؁ أو إلى صفات الخىر.

قوله علیه السلام: و أعلم أن فى الفقىه: إلا أن.

ملاذ الأخىار فى فهم تهذىب الأخبار؁ ج ١٢؁ ص: ٣٢٧

حُسْنِ الْخُلُقِ وَ اعْلَمْ

أَلَا إِنَّ النِّسَاءَ خُلِقْنَ شَتَّى فَمِنْهُنَّ الْغَنِيْمَةُ وَ الْعَرَامُ

وَ مِنْهُنَّ الْهَلَالُ إِذَا تَجَلَّى لِصَاحِبِهِ وَ مِنْهُنَّ الظُّلَامُ

فَمَنْ يَطْفَرُ بِصَالِحِهِنَّ يَشْعُدُ وَ مَنْ يَعْتُرُ فَلَيْسَ لَهُ انْتِقَامُ

وَ هُنَّ ثَلَاثَةُ امْرَأَةٍ بَكَرٌ وَ لَوْدٌ تُعِينُ زَوْجَهَا عَلَى دَهْرِهِ لِإِدْنِيَاهُ وَ آخِرَتِهِ وَ لَا تُعِينُ الدَّهْرَ عَلَيْهِ وَ امْرَأَةٌ عَقِيمٌ لَا ذَاتُ جَمَالٍ وَ لَا خُلُقٍ وَ لَا تُعِينُ عَلَى خَيْرٍ وَ امْرَأَةٌ صَخَّابَةٌ وَ لَاجَهُ هَمَّازَةٌ تَسْتَقِيلُ الْكَثِيرَ وَ لَا تَقْبَلُ الْيَسِيرَ.

[الحدىث ١١]

١١ وَ عَنْهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَضْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ عَلَيْكُمْ بِذَوَاتِ الْأَوْرَاكِ

و فى القاموس: الغرام الشر الدائم.

قوله علیه السلام: و امرأه صخابه أى: شديده الصوت. و قال فى القاموس: الصخب محرکه شده الصوت.

" و لاجه" أى: كثره الدخول و الخرج من

البيت.

و فى الصحاح: الهماز العياب.

الحديث الحادى عشر: موثق.

قوله عليه السلام: بذوات الأوراك أى: ذوات الأوراك العظيمة السمينه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٢٨

فَأِنَّهُنَّ أَنْجَبُ.

[الحديث ١٢]

١٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ الشَّعِيرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِيهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص اخْتَارُوا لِنُطْفِكُمْ فَإِنَّ الْخَالَ أَحَدُ الضَّجِيعِينَ.

[الحديث ١٣]

١٣ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُونُسَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِنَّ الْمَرْأَةَ قِلَادَةٌ فَانظُرِي مَاذَا تَقَلَّدُ فَقَالَ وَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ خَطَرٌ لَمَّا لِيَصَالِحَتْهُنَّ وَ لَا لِطَالِحَتْهُنَّ أَمَّا صَالِحَتْهُنَّ فَلَيْسَ خَطَرُهَا الذَّهَبَ وَ الْفِضَّةَ وَ هِيَ خَيْرٌ مِنَ الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ وَ أَمَّا طَالِحَتْهُنَّ فَلَيْسَ التُّرَابُ خَطَرُهَا وَ التُّرَابُ خَيْرٌ مِنْهَا

الحديث الثانى عشر: ضعيف على المشهور.

قوله صلى الله عليه و آله: فإن الخال لعل المراد بيان مدخلية الخال فى مشابهه الولد له فى أخلاقه، كما هو المشهور فكأن الخال ضجيع الرجل لمدخليته فى أخلاق الولد. أو المراد بيان قرب أقارب المرأة من الزوج و شدة ارتباطهم به، فكأن خال الولد ضجيع الإنسان لشدة قربه و اطلاعه على سرائره، و الأول أظهر كما لا يخفى.

و الضجيعان: إما الزوجان، أو المرأة و الخال.

و قال بعض الأفاضل: أى كما أن الأب ضجيع ابنه و مربيه، و فقد يكون الخال ضجيعه و مربيه، فكما أنه يكسب من أخلاق الأب كذلك يكسب من أخلاق الخال، و فى حديث آخر: تخيروا لنطفكم فإن الأبناء يشبه الأخوال.

الحديث الثالث عشر: مرسل.

[الحديث ١٤]

١٤ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُونُسَ عَنْ مُعَاذِ بْنِ ثَابِتِ الْجَوْهَرِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ جُمَيْعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِيهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص خَيْرُ نِسَائِكُمُ الطَّيْبَةُ الرِّيحُ الطَّيْبَةُ الطَّعَامُ الَّتِي إِذَا أَنْفَقْتَ أَنْفَقْتَ بِمَعْرُوفٍ وَإِذَا أَمْسَكَتْ أَمْسَكَتْ بِمَعْرُوفٍ فَتِلْكَ مِنْ عَمَلِ اللَّهِ وَ عَامِلِ اللَّهِ لَا يَخِيبُ.

[الحديث ١٥]

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَ الْحَدِيثَ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ص إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً بَعَثَ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَيَقُولُ لِلْمَبْعُوثِ سَمِي لَيْتَهَا فَإِنْ طَابَ لَيْتَهَا طَابَ عَزْفُهَا

الحديث الرابع عشر: ضعيف.

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه: "الطيبه الريح" بأن لا تكون منتنه بريح الإبط و أمثالها، أو تداوم على الطيب، أو كناية عن حسن الخلق "الطيبه الطعام" بأن تحسن طبعه أو تطيبه.

الحديث الخامس عشر: مرسل.

وقال فى القاموس: الليت بالكسر صفحه العنق.

وقال فى الفقيه: العرف الريح الطيبه، قال الله عز و جل " وَ يُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ " أى طيبها لهم.

وفى القاموس: درم الكعب أو العظم و أراه اللحم حتى لم يبين له حجم، و امرأه درماء لا تستبين كعوبها و مرافقها.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٣٠

وَ أَنْظِرِي إِلَى كَعْبِهَا فَإِنْ دَرِمَ كَعْبُهَا عَظَمَ كَعْبُهَا.

[الحديث ١٦]

١٦ وَ عَنْهُ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ عَنْ سَيِّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَشِيمٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع تَزَوَّجُوا عَيْنَاءَ سَمْرَاءَ مَرْبُوعَةً عَجْزَاءَ فَإِنْ كَرِهْتَهَا فَعَلَى الصَّدَاقِ.

[الحديث ١٧]

١٧ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكَوْنِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَامَ النَّبِيُّ ص خَطِيبًا فَقَالَ أَيُّهَا النَّاسُ إِيَّاكُمْ وَ خَضِرَاءَ الدَّمَنِ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ مَا خَضِرَاءُ الدَّمَنِ قَالَ الْمَرْأَةُ الْحَسَنَاءُ فِي

و قال: الكعشب الركب الضخم و صاحبه.

الحديث السادس عشر: مرسل.

و فى بعض النسخ " عن سهل بن زياد بن صالح " و فى الكافى: سهل عن بكر بن صالح.

و قال فى النهاية: العين جمع عيناء، و هى الواسعة العين.

و قال: المربع هو بين الطويل و القصير رجل ربه و مربع. انتهى.

و فى القاموس: امرأه عجزاء عظيمه العجز.

الحديث السابع عشر: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٣١

مَنْبِتِ السَّوْءِ.

[الحديث ١٨]

١٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعًا عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ لِحَمَالِهَا أَوْ مَالِهَا وَكُلَّ إِلَى ذَلِكَ وَ إِن تَزَوَّجَهَا لِدِينِهَا رَزَقَهُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ الْجَمَالَ وَ الْمَالَ.

[الحديث ١٩]

١٩ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مِنْ أَخْلَاقِ الْأَنْبِيَاءِ ع حُبُّ النِّسَاءِ.

[الحديث ٢٠]

٢٠ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ

و قال فى النهاية: فيه " إياكم و خضراء الدمن " الدمن جمع دمنه، و هى ما تدمنه الإبل و الغنم بأبوالها و أبعارها، أى تلبده فى

مرايضها، فربما نبت فيها النبات الحسن النضر. انتهى.

وقال الجوهري: لأن ما ينبت في الدمه، وإن كان ناضرا لا يكون ثامرا.

قوله صلى الله عليه وآله: في منبت السوء لعل المراد ما إذا كان في نسبه أو نسب آبائه خلل و قدح، أو لم يكن من قوم صالحين.

الحديث الثامن عشر: حسن كالصحيح.

الحديث التاسع عشر: حسن موثق.

الحديث العشرون: صحيح.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٣٢

خَلَادٍ قَالَ سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ مُوسَى الرِّضَاعِ يَقُولُ ثَلَاثٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ الْعِطْرُ وَ إِخْفَاءُ الشَّعْرِ وَ كَثْرَةُ الطَّرُوقِ.

[الحديث ٢١]

٢١ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرِ الْجَعْفَرِيِّ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَا رَأَيْتُ ضَعِيفَاتِ الدِّينِ وَ نَاقِصَاتِ الْعُقُولِ أَسْلَبَ لِيذِي لُبٍّ مِنْكُمْ.

[الحديث ٢٢]

٢٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَوْ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع

وقال في النهاية: ومنه الحديث "أمر أن تحفى الشوارب" أى: يبالغ فى قصها. انتهى.

و الطروق: إما بفتح الطاء بمعنى الزوجه، أو بالضم بمعنى الجماع.

قال فى النهاية: فيه "كان يصبح جنباً من غير طروقه" أى: زوجة، و كل امرأه طروقه زوجها، و كل ناقة طروقه فحلها، و الطروق فى الأصل ماء الفحل، و قيل: هو الضراب ثم سمي به الماء.

الحديث الحادى و العشرون: مرسل.

قوله صلى الله عليه وآله: لذي لب أى: لعقل ذى لب.

الحديث الثاني و العشرون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٣٣

النِّسَاءُ أَرْبَعٌ جَامِعٌ مُجْمَعٌ وَ رِبْعٌ مُرْبِعٌ وَ كَرْبٌ مُقْمَعٌ وَ غُلٌّ قَمْلٌ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ وَ فِى حَدِيثٍ آخَرَ وَ خَرَقَاءَ مُقْمَعٌ بَدَلٌ وَ كَرْبٌ.

[الحديث ٢٤]

٢٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَفْضَلُ نِسَاءٍ أُمَّتِي أَصْبَحُهُنَّ وَجَهَاً وَ أَقْلُهُنَّ مَهْرًا.

[الحديث ٢٥]

٢٥ وَ عَنْهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنْ غَيْرِ

و فى الفقيه قال أحمد بن أبى عبد الله البرقى "جامع مجمع" أى كثيره الخير مخصبه "و ربيع مربع" التى فى حجرها ولد و فى بطنها آخر "و كرب مقمع" أى سيئه الخلق مع زوجها "و غل قمل" هى عند زوجها كالغل القمل، و هى غل من جلد يقع فيه القمل فىأكله، فلا يتهاى له أن يحذر منها شيئا، و هو مثل للعرب.

انتهى.

و قال فى القاموس: المربع كمحسن الناقه تنتج فى الربيع، أو التى ولدها معها.

و فى الصحاح: الكرب الغم الذى يأخذ بالنفس.

و فى القاموس: قمعه كمنعه ضربه و قهره و ذلله، كأقمعه.

الحديث الثالث و العشرون: ضعيف على المشهور.

الحديث الرابع و العشرون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٣٤

وَاحِدٍ عَنْ زِيَادِ الْقَنْدِيِّ عَنْ أَبِي وَكَيْعٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ عَنِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَ خَيْرِ نِسَائِكُمْ قُرَيْشُ
الطَّفَهْنَ بِأَزْوَاجِهِنَّ وَ أَرْحَمُهُنَّ بِأَوْلَادِهِنَّ الْمُجُونُ لِرُؤُوجِهَا الْحَصَانُ لِغَيْرِهِ قُلْنَا وَ مَا الْمُجُونُ قَالَ الَّتِي لَا تَمْتَنِعُ.

[الحديث ٢٦]

٢٦ وَ عَنْهُ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ زَوَّجَ
عَزْبًا كَانَ مِمَّنْ يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ وَ عَنْهُ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع أَفْضَلُ الشَّفَاعَاتِ أَنْ تَشْفَعَ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي نِكَاحٍ
حَتَّى يَجْمَعَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا

قوله صلوات الله عليه: خير نسائكُم قريش الظاهر أن خيرا مبتدأ و قريش خبره، أو بالعكس. و أطفهن خبر مبتدأ محذوف، و هو
بيان لكونهن خيرا. و يحتمل أن يكون خير مبتدأ و أطفهن خبره و قريش منادى اعترض بينهما.

و في القاموس: الماجن الذي لا يبالي قولا و فعلا، و قد مجن و مجونا و مجانه.

الحديث الخامس و العشرون: موثق.

و نظر الله كناية عن لطفه و رحمته.

الحديث السادس و العشرون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٣٥

[الحديث ٢٨]

٢٨ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُونُسَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ جَاءَ رَجُلٌ
إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ فَقَالَ أَبِي هَيْلُ لَمَكَ مِنْ زَوْجِهِ قَالَ لَا قَالَ مَا أَحَبُّ أَنْ لِي الدُّنْيَا وَ مَا فِيهَا وَ إِنِّي آبِيْتُ لَيْلَهُ لَيْسَ لِي زَوْجُهُ ثُمَّ قَالَ
أَبِي ع رَكَعَتَيْنِ يُصَلِّيهِمَا رَجُلٌ مُتَزَوِّجٌ أَفْضَلُ مِنْ رَجُلٍ يَقُومُ لَيْلَهُ وَ يَصُومُ نَهَارَهُ أَعَزَبَ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع
إِيَّاكُمْ

و فى الكافى على بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلى.

الحديث السابع و العشرون: موثق.

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: روى الكلينى فى الموثق هذا الخبر عن أبى عبد الله عليه السلام، ثم روى فى الصحيح عن أبى الحسن عليه السلام و قال:

مثله. و فى أمثاله لا بد من تغيير ما ليصح، فكان الأنسب أن يقول: قال أبى عليه السلام قال أبى عليه السلام: هل لك. و يمكن أن يكون المراد أنه وقع مثله عند أبى عبد الله عليه السلام، فلا يحسن ذكر أبى جعفر عليه السلام هنا. انتهى.

و يمكن أن يكون جعفر عطف بيان لقوله "أبى" أو يكون المراد بالأب الجد.

الحديث الثامن و العشرون: ضعيف.

و فى بعض نسخ الكافى "مسعده بن زياد" فيكون صحيحا.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٣٦

وَ نِكَاحِ الزُّنْجِ فَإِنَّهُ خَلَقَ مُسَوَّهً.

[الحديث ٣٠]

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٢، ص: ٣٣٦

٣٠ وَ عَنْهُ عَيْنُ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ الْمَكِّيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدِ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَّا تَشْتَرِ مِنَ السُّودَانِ أَحَدًا فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَمِنَ التُّوْبَةِ فَإِنَّهُمْ مِنَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا

حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ أَمَّا إِنَّهُمْ سَيَذْكُرُونَ ذَلِكَ الْحَظَّ وَ سَيَخْرُجُ مَعَ الْقَائِمِ عَ مِنَّا مِنْهُمْ عِصَابُهُ وَ لَا تَنْكِحُوا مِنَ الْأَكْرَادِ أَحَدًا فَإِنَّهُمْ جِنْسٌ مِنَ الْجِنِّ كَشَفَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْغِطَاءَ.

[الحديث ٣١]

٣١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ

قوله صلوات الله عليه: فإنه خلق مشوه أى: قبيح. و فى الصحاح: شامت الوجه قبيحت.

الحديث التاسع و العشرون: مرسل مجهول.

قوله عليه السلام: سيدكرون ذلك الحظ يظهر منه أن المراد بالخط ميثاق النبى و الأئمة عليهم السلام و سيدكرون ذلك الخط و يسلمون و يخرجون مع القائم عليه السلام.

الحديث الثلاثون: ضعيف على المشهور.

و الضياع: إما جمع، أو مصدر بتقدير أو تأويل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٣٧

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع إِيَّاكُمْ وَ تَزْوِيجَ الْحَمَقَاءِ فَإِنَّ صُحْبَتَهَا بَلَاءٌ وَ وُلْدَهَا ضِيَاعٌ.

[الحديث ٣٢]

٣٢ وَ عَنْهُ عَنِ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِيهِ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ زَوْجُوا الْأَحْمَقَ وَ لَا تَزُوجُوا الْحَمَقَاءَ فَإِنَّ الْأَحْمَقَ يَنْجُبُ وَ الْحَمَقَاءَ لَا تَنْجُبُ.

[الحديث ٣٣]

٣٣ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ سَأَلَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنِ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ تُعْجِبُهُ الْمَرْأَةُ الْحَسِنَاءُ أَيْضَلُحُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا وَ هِيَ مَجْنُونَةٌ قَالَ لَمَّا وَ لَكِنْ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ أَمَةٌ مَجْنُونَةٌ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَطَّأَهَا وَ لَا يَطْلُبَ وَ لَدَهَا.

[الحديث ٣٤]

٣٤ وَ عَنْهُ عَنِ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ

الحديث الحادى و الثلاثون: مرسل.

و يدل على أن الحمق فى النساء داء عضال دون الرجال، فإنه يمكن تخفيفه بتعليم الآداب. و يمكن أن يقرأ ينبج فى الموضوعين على بناء الأفعال، أى: يأتى بالولد النجيب.

الحديث الثانى و الثلاثون: صحيح.

قوله عليه السلام: لا لعل النهى لعدم الولى، و فيه إيماة إلى عدم جواز عقد المجنونه مطلقا. و يمكن أن يكون النهى لعدم جواز العزل عن الحره بدون إذنها، و مع عدم العزل يأتى الولد مجنونا أو ناقص العقل، أو لعلها يقتلها بعد الولاده.

الحديث الثالث و الثلاثون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٣٨

عَنْ دَاوُدَ بْنِ سَيْرَحَانَ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً قَالَتْ هُنَّ نِسَاءُ مَشْهُورَاتٍ بِالزَّنَى أَوْ رِجَالٌ مَشْهُورُونَ شَهَرُوا بِهِ وَ عَرَفُوا بِهِ وَ النَّاسُ الْيَوْمَ بِذَلِكَ الْمَنْزِلِ فَمَنْ أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّ الزَّنَى أَوْ شَهَرَ بِالزَّنَى لَمْ يَنْبَغِ لِأَحَدٍ أَنْ يُنَاكِحَهُ حَتَّى يَعْرِفَ مِنْهُ تَوْبَةً.

[الحديث ٣٥]

٣٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ قَالَتْ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَعَلِمَ بَعِيدًا مَا تَزَوَّجَهَا أَنَّهَا كَانَتْ زَنْتٌ قَالَ إِنْ شَاءَ زَوْجُهَا أَنْ يَأْخُذَ الصَّدَاقَ مِنْ زَوْجِهَا وَ لَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا وَ إِنْ شَاءَ تَرَكَهَا

قوله عليه السلام: بذلك المنزل أى: هذا الحكم جار فى ذلك الزمان أيضا و ليس مختصا بزمن الرسول صلى الله عليه و آله.

و قيل: المراد بالناس العامه، أى إنهم زناه

لتركهم طواف النساء، أو أنهم مثل الزناه في أنه لا يجوز مناكحتهم لكفرهم.

وقال في المسالك: ظاهر قوله عليه السلام "لم ينبغ" الكراهه، وخالف في ذلك أبو الصلاح فحرم تزويج الزانية عملاً بظاهر الآيه، ولقوله حُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وجوابه بالحمل على شدة الكراهه، لدلاله الخبر الصحيح عليه، وقد قيل: الآيه منسوخه بقوله تعالى "وَ أَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ".

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح.

وقال في المسالك بعد إيراد العيوب الموجه للفسخ: وهنا أمور وقع الخلاف

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٣٩

.....

في كونها عيباً لم يعتبرها المحقق، فمنها إذا زنت المرأة قبل دخول الزوج بها، فإن الصدوق ذهب إلى أنها ترد بذلك النكاح و لا صداق لها. و منها مطلق الزنا من الرجل و المرأة قبل العقد و بعده، قال به ابن الجنيد. و منها المحدوده من الزنا، ذهب أكثر قدماء الأصحاب إلى أنه يجوز للزوج فسخ نكاحها، لأن ذلك من الأمور الفاحشه التي يكرهها الأزواج، و نفور النفس منه أقوى من العمى. انتهى.

و المشهور أنه إذا فسخ الزوج قبل الدخول فلا مهر، و لو فسخ بعده فله المسمى، و يرجع به الزوج على المدلس.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٤٠

١٤ بَابُ الاسْتِخَارَةِ لِلنِّكَاحِ وَ الدُّعَاءِ قَبْلَهُ

[الحديث ١]

١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُتَنَّى بْنِ الْوَلِيدِ الْحَنَاطِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ كَيْفَ يَضِيْعُ قَالَ قُلْتُ لَهُ مَا أَذْرِي جُعِلَتْ فِتْدَاكَ قَالَ فَإِذَا هَمَّ بِذَلِكَ فَلْيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ وَ يَحْمَدُ اللَّهَ وَ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَ اللَّهُمَّ فَأَقْدِرْ لِي مِنَ النِّسَاءِ أَعْفَهْنَ فَرْجًا وَ أَحْفَظْهُنَّ لِي فِي نَفْسِيهَا

وَ فِي مَالِي وَ أَوْسِيَعَهُنَّ رِزْقًا وَ أَعْظَمَهُنَّ بَرَكَهً وَ أَقْدِرْ لِي مِنْهَا وَ لَدًّا طَيِّبًا تَجْعَلُهُ خَلْفًا صَالِحًا فِي حَيَاتِي وَ بَعْدَ مَوْتِي فَإِذَا أُدْخِلْتَ عَلَيْهِ
فَلْيَضَعْ يَدَهُ

باب الاستخاره في النكاح و الدعاء قبله الحديث الأول: حسن.

قوله: إذا تزوج أي: أراد التزويج قبل تعيين الزوجه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٤١

عَلَى نَاصِيَةِ يَتِّهَا وَ يَقُولُ اللَّهُمَّ عَلَى كِتَابِكَ تَزَوَّجْتَهَا وَ فِي أَمَانَتِكَ أَخَذْتُهَا وَ بِكَلِمَاتِكَ اسْتَحَلَلْتُ فَرْجَهَا فَإِنْ فَضَيْتَ فِي رَحِمِهَا وَ لَدًّا
فَاجْعَلْهُ مُسْلِمًا سَوِيًّا وَ لَا تَجْعَلْهُ شَرِكًا شَيْطَانٍ قُلْتُ وَ كَيْفَ يَكُونُ شَرِكُ شَيْطَانٍ فَقَالَ إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا دَنَا مِنَ الْمَرْأَةِ وَ جَلَسَ مَجْلِسَهُ
حَضَرَهُ الشَّيْطَانُ فَإِنْ هُوَ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ تَنَحَّى الشَّيْطَانُ عَنْهُ وَ إِنْ فَعَلَ وَ لَمْ يُسَمِّ أَدْخَلَ الشَّيْطَانُ ذِكْرَهُ فَكَانَ الْعَمَلُ مِنْهُمَا جَمِيعًا وَ
النُّطْفَةُ وَاحِدَةٌ قُلْتُ فَبَأَى شَيْءٍ يُعْرَفُ هَذَا جُعِلَتْ فِدَاكَ قَالَ بِحُبِّنَا وَ بُغْضِنَا

قوله: و في أمانتك أخذتها أي: أمانتك و حفظك، أو بأن خطبتني أمينا عليها.

و قال في مجمع البحار: فيه " فإنكم أخذتموهن بأمانه الله " أي: بعهدته و هو ما عهد إليهم من الرفق و الشفقة و أخذتم فروجهن
بكلمه الله، و هو قوله " فأنكحوا ما طاب لكم ". و قيل بالإيجاب و القبول، و قيل بكلمه التوحيد إذ لا تحل المسلمه لكافر. انتهى.

و في النهاية: الأمانه تقع على الطاعة و العباده و الوديعه و الثقه و الأمان.

انتهى.

و روى الصدوق رحمه الله في معاني الأخبار عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود يرفع
الحديث قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: أخذتموهن بأمانه الله، و استحلتتم فروجهن بكلمات الله، فأما الأمانه فهي التي
أخذ

الله على آدم حين زوجه حواء، و أما الكلمات فهن الكلمات التي شرط الله بها على آدم أن يعبده و لا يشرك به شيئاً و لا يزنى و لا يتخذ من دونه ولياً.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٤٢

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَشِيْبَاطٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ إِبرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حُمْرَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ تَزَوَّجَ وَ الْقَمَرُ فِي الْعَقْرِ لَمْ يَرِ الْحُسْنَى

قوله عليه السلام: و النطفه واحده أى: يختلط نطفه الشيطان بنطفه الرجل، أو ليس للشيطان نطفه بل التأثير بمجرد الإدخال، و الثانى أظهر.

الحديث الثانى: مجهول.

قوله عليه السلام: و القمر فى العقر أى: فى برجه، أو محاذاه نجومه، و الأخير بالنظر إلى عرفهم أظهر، و قد زالت الصور عن مواضعها الأوله قريبا من برج، و الأحوط رعايتهما معا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٤٣

١٥ بَابُ السَّنَةِ فِي عُقُودِ النِّكَاحِ وَ زِفَافِ النِّسَاءِ وَ آدَابِ الْخُلُوهِ وَ الْجَمَاعِ

اشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مِنَ السَّنَةِ فِي نِكَاحِ الْغَيْطَةِ الْإِشْهَادُ وَ الْإِعْلَانُ وَ الْخُطْبَةُ فِيهِ بِذِكْرِ اللَّهِ وَ ذِكْرِ رَسُولِهِ قَدْ بَيَّنَّا فِيْمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْإِشْهَادَ وَ الْإِعْلَانَ فِي النِّكَاحِ مِنَ السَّنَةِ وَ إِنْ لَمْ يَكُونَا مِنْ شَرَائِطِ صِحَّةِ الْعَقْدِ وَ حُكْمِ الْخُطْبَةِ أَيْضاً ذَلِكَ الْحُكْمُ فِي أَنَّهُ مُنْدُوبٌ إِلَيْهِ وَ أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ الْإِنْسَانُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ كَانَ الْعَقْدُ صَحِيحاً

[الحديث ١]

١ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ

باب السنه فى عقود النكاح و زفاف النساء و آداب الخلوه و الجماع الحديث الأول: مجهول.

زُرَّارَةٌ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ التَّرْوِيجِ بِغَيْرِ خُطْبِهِ فَقَالَ أَوْ لَيْسَ عَامَّةً مَا يَتَزَوَّجُ فِتْيَانُنَا وَنَحْنُ نَتَعَرَّقُ الطَّعَامَ عَلَى الْخِوَانِ نَقُولُ يَا فُلَانُ زَوِّجْ فُلَانَةَ فَيَقُولُ نَعَمْ قَدْ فَعَلْتُ.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونِ الْفَدَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ ع كَانَ يَتَزَوَّجُ وَ هُوَ يَتَعَرَّقُ عَرَقًا يَأْكُلُ فَمَا يَزِيدُ عَلَى أَنْ يَقُولَ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ وَ يَسْتَعْفِرُ اللَّهَ وَ قَدْ زَوَّجْنَاكَ عَلَى شَرْطِ اللَّهِ ثُمَّ

قوله: و نحن نتعرف بالعين المعجمه و الراء المهمله و الفاء، أى: نقطع اللحم و نأكل.

قال الجوهري: غرفت الشئ ء فانغرب أى قطعته فانقطع.

و فى بعضها بالعين المهمله من المعرفه، و هو بعيد. فى الكافى و بعض نسخ الكتاب " نتعرق " بالعين و الراء المعجمتين و القاف، و هو الظاهر، أى: نوقع العقد على الخوان و نحن نأكل اللحم من غير تقديم خطبه و خطبه أو خطبه طويله، كما يدل عليه الخبر الذى بعد هذا الخبر.

و قال فى الصحاح: يقال عرقت اللحم و تعرقت و اعترقت إذا أخذت عنه اللحم بأسنانك.

الحديث الثانى: ضعيف.

إِذَا حَمِدَ اللَّهُ فَقَدْ خَطَبَ.

[الحديث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَصِحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ رَفَعَهُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ الْوَلِيمَةُ يَوْمٌ وَيَوْمَانِ مَكْرَمَةٌ وَثَلَاثَةٌ أَيَّامٌ رِيَاءٌ وَسُمِعَهُ.

[الحديث ٤]

٤ وَعَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص حِينَ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ أَوْلَمَ عَلَيْهَا وَأَطْعَمَ النَّاسَ الْحَيْسَ

الحديث الثالث: مرفوع.

قوله عليه السلام: الوليمة يوم أى: الوليمة التي هي من السنة يوم و اليومان كرامه للزجه و الثلاثة رياء و سمعه.

الحديث الرابع: حسن.

و قال فى الصحاح: الحيس تمر يخلط بدهن و أقط.

و قال فى النهاية: فيه " إنه أولم على بعض نسائه بحيس " و هو الطعام المتخذ من التمر و الأقط و السمن، و قد يجعل عوض الأقط الدقيق و الفتيت.

و فى القاموس: الوليمة طعام العرس، أو كل طعام صنع لدعوه و غيرها، و أو لم صنعها.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٤٦

[الحديث ٥]

٥ وَعَنْهُ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَصِحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاعِ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ إِنَّ النَّجَاشِيَّ لَمَّا خَطَبَ لِرَسُولِ اللَّهِ ص آمَنَهُ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ لَعَنَهُ اللَّهُ فَزَوَّجَهُ دَعَا بِطَعَامٍ وَقَالَ إِنَّ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ الْأَطْعَامَ عِنْدَ التَّزْوِيجِ.

[الحديث ٦]

٦ وَرَوَى مُوسَى بْنُ بَكْرٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ لَا وَلِيمَةَ إِلَّا فِي خَمْسٍ فِي عُرْسٍ أَوْ خُرْسٍ أَوْ عِنْدَارٍ أَوْ وَكَازٍ أَوْ رِكَازٍ فَالْعُرْسُ التَّزْوِيجُ وَالْخُرْسُ النَّفَاسُ بِالْوَلَدِ وَالعِنْدَارُ الخِتَانُ وَ الوِكَازُ الرَّجُلُ

الحديث الخامس: ضعيف.

و فى الكافى " أم حبيبه " و الحق رمله، كما يظهر من كتب العامه فصحف.

و قيل: اسمها هند و أم حبيبه كنيتهما.

الحديث السادس: مجهول أو ضعيف.

و قال فى الصحاح: الخرس بالضم طعام الولاده.

و فيه أيضا: عذرت الجاربه و الغلام أعذرهما عذرا ختنتهما. انتهى.

و الوكاز فى أكثر النسخ هنا بالزاي، و هو بمعنى الضرب باليد و لا يناسب المقام، و الظاهر الوكار بالراء المهمله، كما فى الفقيه فى الموضوعين.

قال فى الصحاح: الوكيره الطعام على البناء و التوكير الإطعام.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٤٧

يَشْتَرِي الدَّارَ وَ الرِّكَازُ الرَّجُلُ يَقْدَمُ مِنْ مَكَّةَ.

[الحديث ٧]

٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ
إِنَّمَا جُعِلَتِ الْبَيْتَةُ فِي النِّكَاحِ مِنْ أَجْلِ الْمَوَارِيثِ.

[الحديث ٨]

٨ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ رَجُلًا وَهُوَ يَقُولُ لِأَبِي جَعْفَرٍ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنِّي رَجُلٌ قَدْ
أَسْنَتُ وَ قَدْ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً بَكْرًا صَغِيرَةً وَ لَمْ أَدْخُلْ بِهَا وَ إِنِّي أَخَافُ إِذَا دَخَلْتُ عَلَيَّ فَرَأَتْنِي أَنْ تَكْرَهَنِي

و قال الصدوق فى كتاب معانى الأخبار بعد نقل هذا الخبر: سمعت بعض أهل اللغة يقول فى معنى الوكار يقال للطعام الذى يدعى إليه الناس بعد بناء الدار و شرائها " الوكيره " و الوكار منه، و الطعام الذى يتخذ للقدوم من السفر يقال له " النقيعه " و يقال له الركاى أيضا، و الركاى كأنه يريد أن فى اتخاى الطعام للقدوم من مكة غنيمه لصاحبه من الثواب الجزيل، و منه قول النبى صلى

الله عليه وآله " الصوم فى الشتاء الغنيمه الباردة ". و قال أهل العراق: الركاز المعادن كلها. و قال أهل الحجاز:

الركاز المال المدفون خاصه مما كنزه بنو آدم قبل الإسلام، كذا ذكره أبو عبيد.

الحديث السابع: حسن على الظاهر، أو مجهول لاشتراك ابن حكيم بينهما.

الحديث الثامن: صحيح.

و قال فى القاموس: أسن كبر سنه.

و فى الصحاح: الفرك بالكسر البغض.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٤٨

لِخَصِّ ابْنِي وَ كِبْرِي قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ إِذَا أُدْخِلْتَ عَلَيْكَ إِِنْ شَاءَ اللَّهُ فَمُرُّهُمْ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَيْكَ أَنْ تَكُونَ مُتَوَضِّئًا ثُمَّ لَا تَصِلُ إِلَيْهَا
أَنْتَ حَتَّى تَوَضَّأَ وَ تَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ مُرُّهُمْ يَأْمُرُهَا أَنْ تَصَلَّى أَيْضًا رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ تَحْمَدُ اللَّهَ وَ تَصَلَّى عَلَيَّ

مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ ثُمَّ ادْعُ اللَّهَ وَ مُرَّ مَنْ مَعَهَا أَنْ يُؤْمِنُوا عَلَيَّ دُعَايَكَ ثُمَّ ادْعُ اللَّهَ وَقُلِ اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي إِيَّاهَا وَ وُدَّهَا وَ رِضَاهَا بِي وَ أَرْضِيَنِي بِهَا وَ اجْمَعْ بَيْنَنَا بِأَحْسَنِ اجْتِمَاعٍ وَ أَنْفَسِ ائْتِلَافٍ فَإِنَّكَ تُحِبُّ الْحَمَالَ وَ تَكْرَهُ الْحَرَامَ وَ اعْلَمْ أَنَّ الْبَائِلَ مِنَ اللَّهِ وَ الْفِرَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ لِيُكْرَهُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ.

[الحديث ٩]

٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنْ مُوسَى عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا يُدْخَلُ بِالْجَارِيَةِ حَتَّى يَأْتِيَ لَهَا تِسْعَ سِنِينَ أَوْ عَشْرَ سِنِينَ.

[الحديث ١٠]

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي

الحديث التاسع: مجهول كالموتق.

قوله: قال إنى سمعته الظاهر أن القائل موسى بن بكر، و كان سمع عن موسى بن جعفر عليهما السلام بدون لفظ "سنين" على نسخه لم توجد فيه، و على النسخة الأخرى ذكره تأكيداً.

و يحتمل أن يكون القائل زراره، و مراده أن التردد ليس منى بل منه عليه السلام، و ليست هذه الزيادة فى الكافى و هو الصواب.

الحديث العاشر: مجهول.

و لا يبعد أن يكون محمد بن خالد فيكون صحيحاً، و رواه الصدوق فى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٤٩

عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ وَطِئَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ تِسْعِ سِنِينَ فَأَصَابَهَا عَيْبٌ فَهُوَ ضَامِنٌ.

[الحديث ١١]

١١ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ع قَالَ مَنْ تَزَوَّجَ بِكْرًا فَدَخَلَ بِهَا فِي أَقَلِّ مِنْ تِسْعِ سِنِينَ فَعَيْبَتْ ضَمِنَ.

[الحديث ١٢]

١٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ع قَالَ لَا تُوْطَأُ جَارِيَةٌ لِأَقَلِّ مِنْ عَشْرِ سِنِينَ فَإِنْ فَعَلَ

فَعِيَّتْ فَقَدْ ضَمِنَ.

[الحديث ١٣]

١٣ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ أَبِي يَانٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا أَرَدْتَ الْجَمَاعَ فَقُلِ اللَّهُمَّ ارزُقْنِيْ وَلَدًا وَ اجْعَلْهُ تَقِيًّا زَكِيًّا لَيْسَ فِي خَلْقِهِ زِيَادَةٌ وَ لَا نُقْصَانٌ وَ اجْعَلْ عَاقِبَتَهُ إِلَى خَيْرٍ.

[الحديث ١٤]

١٤ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ

الصحيح عن الحلبي عنه.

الحديث الحادي عشر: ضعيف كالموثق.

و كان ضمير "عنه" راجع إلى الحسين، و يحتمل محمد بن أبي خالد، ففيه جهاله أيضا.

الحديث الثاني عشر: موثق أو مجهول لاحتمالي الضمير.

و يمكن حمله على الدخول في العشره، أو إذا علم تعيينها بذلك.

الحديث الثالث عشر: موثق كالصحيح أو مجهول.

الحديث الرابع عشر: مجهول.

و في الفقيه بهذا السند بعينه عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته أ يكره.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٥٠

قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَيُّ كَرِهَةِ الْجَمَاعِ فِي سَاعِهِ مِنَ السَّاعَاتِ فَقَالَ نَعَمْ يُكْرَهُ فِي اللَّيْلِ الَّتِي يَنْكَسِفُ فِيهَا الْقَمَرُ وَ الْيَوْمَ الَّذِي تَنْكَسِفُ فِيهِ الشَّمْسُ وَ فِيمَا بَيْنَ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ وَ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ وَ فِي الرِّيحِ السُّودَاءِ وَ الْحُمْرَاءِ وَ الصَّفْرَاءِ وَ الزَّلْزَلَةِ وَ لَقَدْ بَيَّاتَ رَسُولُ اللَّهِ صَ عِنْدَ بَعْضِ النَّسَاءِ فَأَنْكَسَفَ الْقَمَرُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ فَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ فِيهَا شَيْءٌ فَقَالَتْ لَهُ زَوْجَتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِأَبِي أَنْتَ وَ أُمِّي كُلُّ هَذَا لِلْبُغْضِ فَقَالَ وَبِحَكِّ هَذَا الْحَادِثُ فِي السَّمَاءِ فَكَرِهْتُ أَنْ أَتَلَمَّذَ فَادْخُلْ فِي شَيْءٍ وَ لَقَدْ عَيَّرَ اللَّهُ قَوْمًا فَقَالَ عَزَّ وَ جَلَّ وَ إِنَّ يَرَوْا كَشْفًا مِنَ السَّمَاءِ لَسَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ وَ إِيْمُ اللَّهِ لَا يُجَامِعُ فِي هَذِهِ

والتصحيح من النسخ.

قوله

عليه السلام: يكره في الليله ظاهره كل اليوم و الليله، و المراد بالشفق الحمره المغربيه.

قوله: كل هذا البغض صفة مفعول مطلق لفعل محذوف، أى: أ تبغضنى بغضا كل هذا البغض.

و قال الشيخ البهائى قدس سره: يمكن أن يقرأ بالنصب على المفعوليه المطلقه، أى تبغضنى كل هذا البغض. و يمكن أن تكون مرفوعه بالابتداء بحذف الخبر، أى كل هذا البغض حاصل منك.

قوله تعالى وَ إِن يَرَوْا كِشْفًا قَالَ فِي الْقَامُوسِ: الكسفه القطعه الجمع كسف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٥١

السَّاعَاتِ الَّتِي وَصَفْتُ فَيَزِقُّ مِنْ جَمَاعِهِ وَ لَدًّا وَ قَدْ سَمِعَ بِهَذَا الْحَدِيثِ فَيَرَى مَا يُحِبُّ.

[الحديث ١٥]

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَمِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرِ الْجَعْفَرِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ مَنْ أَتَى أَهْلَهُ فِي مُحَاقِ الشَّهْرِ فَلْيَسَلِّمْ بِسِقْطِ الْوَلَدِ.

[الحديث ١٦]

١٦ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع عَنْ أَبِيهِ عَنْ حِدِّهِ ع قَالَ إِنَّ فِيمَا أُوصِي بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ص عَلِيًّا ع قَالَ يَا عَلِيُّ لَمَّا تَجَامَعُ أَهْلَكَ فِي أَوَّلِ لَيْلِهِ مِنَ الْهَلَالِ وَ لَأ فِي لَيْلِهِ النَّصْفِ وَ لَأ فِي آخِرِ لَيْلِهِ فَإِنَّهُ يَتَخَوَّفُ عَلَى وَلَدِهِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ الْحَبْلَ فَقَالَ عَلِيُّ ع وَ لِمَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ إِنَّ الْجِنَّ يُكْتَثِرُونَ غَشِيَانِ نِسَائِهِمْ فِي أَوَّلِ لَيْلِهِ مِنَ الْهَلَالِ وَ لَيْلِهِ النَّصْفِ وَ فِي آخِرِ لَيْلِهِ أ مَا رَأَيْتَ الْمَجْنُونَ يُضْرَعُ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ وَ فِي وَسْطِهِ وَ فِي آخِرِهِ

و فيه أيضا: المركوم المتراكم بعضه فوق بعض.

الحديث الخامس عشر: ضعيف.

و قال فى القاموس: المحاق مثلثه آخر الشهر، أو ثلاث ليال من آخره، أو أن يستتر القمر فلا يرى غدوه و لا عشيه، سمي به لأنه طلع مع الشمس فمحقته.

الحديث السادس عشر: مرسل.

قوله صلى الله عليه و آله: إن الجن يكثرن يخطر بالبال أنه إشاره إلى ما يقال إنه يحصل للإنسان الرأى أى همزاد،

[الحديث ١٧]

١٧ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرِهِ أَنْ يَطْرُقَ أَهْلَهُ لَيْلًا حَتَّى يُصْبِحَ.

[الحديث ١٨]

١٨ وَ سَأَلَ مُحَمَّدُ بْنُ الْعِيصِ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَالَ أَجَامِعُ وَ أَنَا عُرْيَانٌ قَالَ لَا وَ لَا مُشِيَّتَقَبِلَ الْقَبْلَةَ وَ لَا مُشِيَّتَدَبَّرَهَا وَ قَالَ عَلِيُّ ع لَا تُجَامِعُ فِي السَّفِينَةِ وَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص يُكْرَهُ أَنْ يَغْتَسِيَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ وَ قَدِ اخْتَلَمَ حَتَّى يَغْتَسِلَ مِنْ اخْتِلَامِهِ الَّذِي رَأَى فَإِنْ فَعَلَ وَ خَرَجَ الْوَلَدُ مَجْنُونًا فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ.

[الحديث ١٩]

١٩ وَ سَأَلَ صَيْفَوَانَ بْنَ يَحْيَى أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَاعَ عَنْ رَجُلٍ يَكُونُ عِنْدَهُ الْمَرْأَةُ الشَّابَّةَ فَيَمْسِكُ عَنْهَا الْأَشْهُرَ وَ السَّنَةَ لَا يَقْرُبُهَا لَيْسَ يُرِيدُ الْإِضْرَارَ بِهَا يَكُونُ

فإذا صادف زمان وطئ الإنسان زمان وطئهم تتوافق ولادتهما أيضا، فيكون ولد الجن رثيا له و يضره. و يحتمل أن يكون محض موافقتهم موجبا لذلك.

الحديث السابع عشر: ضعيف.

و قال فى القاموس: أتانا فلان طروقا أى بلبل.

الحديث الثامن عشر: مجهول.

قوله صلى الله عليه و آله: يكره أن يغشى الرجل و تخفف الكراهه بالوضوء.

الحديث التاسع عشر: صحيح.

لَهُمْ مُصِيبُهُ أَيْ كَوْنُ فِي ذَلِكَ آثِمًا قَالَ إِذَا تَرَكَهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ كَانَ آثِمًا بَعْدَ ذَلِكَ.

[الحديث ٢٠]

٢٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ ابْنِ الْقَدَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِذَا جَامَعَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَأْتِيَهُنَّ كَمَا يَأْتِي الطَّيْرُ لِيَمْكُثَ وَ لِيَلْبَثَ قَالَ بَعْضُهُمْ وَ لِيَتَلَبَّثَ.

[الحدِيث ٢١]

٢١ وَ عَنْهُ عَيْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي بَكْرِ النَّخَّاسِ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع فِي رَجُلٍ يُجَامِعُ فَيَقَعُ عَنْهُ تَوْبُهُ قَالَ لَا بَأْسَ

قوله: يكون لهم الظاهر أنه ضمير راجع إلى أهل الرجل بقريته المقام، ويمكن أن يقرأ بفتح الهاء و تشديد الميم مضافا إلى المصيبة، و الأول أظهر. و المعروف من مذهب الأصحاب عدم جواز ترك وطئ المرأة أكثر من أربعة أشهر، بل قال بعضهم:

إنه موضع وفاق، و هل يختص الحكم بالدائم أو يعم المتمتع بها؟ وجهان.

الحدِيث العِشْرُونَ: ضَعِيفٌ.

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: في الكافي عن ابن القداح " قال بعضهم " أى روى بعض الرواه عن ابن القداح أو عنه عليه السلام و ليتلبث.

الحدِيث الحَادِي وَ العِشْرُونَ: ضَعِيفٌ.

يدل على جواز الجماع عاريا، فيكون النهي السابق للكراهه. و لا يبعد الفرق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٥٤

[الحدِيث ٢٢]

٢٢ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ هَمَّامٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنِ الرَّجُلِ يُقْبَلُ قَبْلَ الْمَرْأَةِ قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحدِيث ٢٣]

٢٣ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ بُنْدَارٍ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَسِيكِينَ الْحَنَاطِ عَنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع أَيْنُظَرُ الرَّجُلُ فِي فَرْجِ امْرَأَتِهِ وَ هُوَ يُجَامِعُهَا قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحدِيث ٢٤]

٢٤ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ رَجُلٍ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَنْظُرُ إِلَى

امْرَأَتِهِ وَ هِيَ عَزِيَانَةٌ قَالَ لَا بَأْسَ بِدَلِيكَ وَ هَلِ اللَّذَّةُ إِلَّا ذَاكَ.

[الحديث ٢٥]

٢٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ بُنْدَارٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ

بين الابتداء و الأثناء، مع أن هذا الخبر ليس بصريح في صيرورتهما عاريين.

الحديث الثاني و العشرون: صحيح.

الحديث الثالث و العشرون: مجهول.

و حمل على الجواز، فلا ينافي الكراهه كما هو المشهور، و نقل عن ابن حمزه أنه عد ذلك في المحرمات.

الحديث الرابع و العشرون: حسن موثق.

الحديث الخامس و العشرون: ضعيف.

و في الكافي: عن علي بن محمد بن بندار " و هو الصواب.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٥٥

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع اتَّقُوا الْكَلَامَ عِنْدَ التَّقَاءِ الْخِتَائِينَ فَإِنَّهُ يُورِثُ الْخَرَسَ.

[الحديث ٢٦]

٢٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَبَانَ عَنْ مَسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَا يُجَامِعُ الْمُخْتَضِبُ قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ لِمَ لَا يُجَامِعُ الْمُخْتَضِبُ قَالَ لِأَنَّهُ مُحْتَضِرٌ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ الْجَوْهَرِيِّ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي رَاشِدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَا يُجَامِعُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَ لَا جَارِيَتَهُ وَ فِي الْبَيْتِ صَبِيٌّ فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُورِثُ الزَّنَى

قوله عليه السلام: يورث الخرس أى: خرس الولد، كما هو المصرح في أخبار آخر. و يمكن أن يكون سببا لخرس المتكلم أيضا،

كما هو أظهر احتمالي هذا الخبر. و كذا الكلام فيما سيجي ء من العمى.

الحديث السادس و العشرون: مجهول.

الحديث السابع و العشرون: ضعيف.

قوله عليه السلام: و فى البيت صبى قال السيد فى شرح النافع: هل يختص الحكم بالميمز أو يتناول الجميع؟

وجهان، و جزم المحقق الشيخ على بالأول، و لا بأس به.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٥٦

[الحديث ٢٨]

٢٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَنْظُرُ فِي فَرْجِ الْمَرْأَةِ وَ هُوَ يُجَامِعُهَا قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ إِلَّا أَنَّهُ يُورِثُ الْعَمَى فِي الْوَلَدِ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَرَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي الْمَرْأَةَ فِي دُبْرِهَا قَالَ لَا بَأْسَ إِذَا رَضِيََتْ قُلْتُ فَأَيْنَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فَأَتَوْهِنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ قَالَ هَذَا فِي طَلَبِ الْوَلَدِ فَاطْلُبُوا الْوَلَدَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ

قوله عليه السلام: يورث الزنا أى: زناء الصبى.

الحديث الثامن و العشرون: موثق.

الحديث التاسع و العشرون: موثق.

قوله عليه السلام: هذا فى طلب الولد لعل المعنى أن الأمر للاستحباب لحصول الولد، لا سيما و قد علق على التطهر، و هو على الاستحباب على المشهور، فلا يرد أن الأمر بعد النهى حقيقه فى الإباحه، مع أنه مع التعارض لا بد من تأويله.

و قال الشيخ البهائى قدس سره فى مشرق الشمسين: اختلف المفسرون فى معنى قوله جل شأنه " مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ " فعن ابن عباس معناه من حيث أمركم الله بتجنبه حال الحيض و هو الفرج، و عن ابن الحنفية رضى الله عنه أن معناه من قبل النكاح دون السفاح، و عن الزجاج معناه من الجهات التى يحل فيها الوطاء

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٥٧

.....

لا- ما لا- يحل كوطئهن و هن صائمات أو محرّمات أو معتكفات، و الأول هو الذى اختاره الطبرسى رحمه الله فى مجمع البيان.
انتهى.

و قال الفاضل الأردبيلى رحمه الله

فى آيات الأحكام: "أنى" فى محل النصب لأنها ظرف مكان إذا كان بمعنى حيث أو أين، و ظرف زمان إذا كان بمعنى متى و العامل فيه "فأتوا"، و "شئتم" جملة فعلية فى موضع الخبر بإضافه "أنى" إليها، و إذا كان بمعنى كيف فى محل النصب على المصدر و لا محل ل "شئتم" حينئذ، و تقديره فأتوا حرثكم أى نوع شئتم. قيل: نزلت ردا على اليهود، إذ قالوا: إن الرجل إذا أتى المرأه من خلفها فى قبلها خرج الولد أحول، فكذبهم الله تعالى، عن ابن عباس و جابر. و قيل: أنكرت اليهود إتيان المرأه قائمه و باركه فرد عليهم.

و فى مجمع البيان: معنى "بِسَاءُكُمْ حَزْتُ لَكُمْ" أنهم مزرع لكم و محرث لكم، عن ابن عباس و السدى. أو أنهم موضع حرثكم و ذوات حرث لكم تحرثون منهم الولد و اللذه فحذف المضاف. أو يكون بحذف كاف التشبيه، أى كحرث لكم.

"فَأْتُوا حَزْتُكُمْ" أى: ادخلوا فى أى موضع تريدون من موضع حرثكم.

"أَنْتَى شِئْتُمْ" أى: من أين شئتم كما يدل عليه اللغه، عن قتاده و الربيع.

و قيل: كيف شئتم، عن مجاهد. و قيل: متى شئتم، عن الضحاك، و هذا خطأ عند أهل اللغه، إذ "أنى" ما جاء إلا بمعنى من أين، كذا فى مجمع البيان.

ثم قال: استدلال مالك بهذه الآيه على إباحه وطئ الدبر، و ذلك غير بعيد، و أما الاستدلال بها على عدم الجواز - كما هو المشهور - فذلك بعيد.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٥٨

[الحديث ٣٠]

٣٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَفْصِ بْنِ سُوْقَةَ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ يَأْتِي أَهْلَهُ مِنْ خَلْفِهَا قَالَ هُوَ

أَحَدُ الْمَائَتَيْنِ فِيهِ الْغُسْلُ.

[الحديث ٣١]

٣١ أَحْمَدُ بْنُ عِيْسَى عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَفْطِينٍ وَ مُوسَى بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رَجُلٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَاعَ عَنْ إِتْيَانِ

الحديث الثلاثون: مرسل.

قوله عليه السلام: هو أحد المائتين تشنيه المأتى بتشديد الياء كمرمى. وفي بعض النسخ "المائتين" بفتح التاء تشنيه المائتى كفعلى بحذف الياء.

واعلم أنه يمكن أن يكون غرض السائل السؤال عن وجوب الغسل لا الحليه، وذهب أكثر الأصحاب كالشيخين و المرتضى و أتباعهم إلى جواز الوطء في دبر المرأة، و يدل عليه - مضافا إلى الأصل و إطلاق الآية الشريفه - روايات كثيره، و نقل عن ابن بابويه و ابن حمزه القول بالتحريم، استنادا إلى أخبار ضعيفه، و لو صح سندها لوجب حملها على التقيه، لأن أكثر العامه منعوا ذلك، مع أن مالكا نقل عنه أنه قال: ما أدركت أحدا أقتدى به في ديني يشك في أن وطئ دبر المرأة حلال ثم قرأ " نِسْأُكُمْ حَزْتُ لَكُمْ ". و يمكن حمل النهى على الكراهه أيضا توفيقا بين الأدله كما سيأتى.

الحديث الحادى و الثلاثون: مجهول.

و على تقدير صحته الاستدلال مبنى على علمه عليه السلام بالمراد، مع أن ظاهر حالهم قرينه عليه، كما أشار عليه السلام إليه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٥٩

الرَّجُلِ الْمَرْأَةَ مِنْ خَلْفِهَا فَقَالَ أَحَلَّتْهَا آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ قَوْلُ لُوطٍ هُوَ لَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ وَ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُمْ لَا يُرِيدُونَ الْفَرْجَ.

[الحديث ٣٢]

٣٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ قَالَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَ أَيِّ شَيْءٍ يَقُولُونَ فِي إِتْيَانِ النِّسَاءِ فِي أَعْجَازِهِنَّ قُلْتُ إِنَّهُ بَلَّغْنِي أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ لَا يَرَوْنَ بِهِ بَأْسًا فَقَالَ إِنَّ الْيَهُودَ كَانَتْ تَقُولُ إِذَا

أَتَى الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فِي خَلْفِهَا خَرَجَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نِسْأُكُمْ حَزْتُ لَكُمْ فَأْتُوا حَزَّتْكُمْ أَنِّي شِئْتُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ قُدَّامٍ خِلَافًا لِقَوْلِ الْيَهُودِ وَ لَمْ يَعْنِ فِي أَذْبَارِهِنَّ.

[الحديث ٣٣]

٣٣ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَيْرَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ أَوْ أَخْبَرَنِي مَنْ سَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ يَأْتِي الْمَرْأَةَ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ وَ فِي الْبَيْتِ جَمَاعَةً فَقَالَ لِي وَ رَفَعَ صَوْتَهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ كَلَّفَ مَمْلُوكَهُ مَا لَا يُطِيقُ فَلْيَبِعْهُ ثُمَّ نَظَرَ فِي وُجُوهِ أَهْلِ الْبَيْتِ ثُمَّ أَصْعَى إِلَيَّ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ

الحديث الثاني و الثلاثون: صحيح.

و قال الوالد العلامة تغمده الله بالرحمة: استدل به على الحرمة و لا يدل، لأن ظاهره أن الآية نزلت في وطئ القبل من خلف، و لا يدل على أن وطئ الدبر حرام، مع أن الظاهر التقيه، كما هو ظاهر من أسلوب الكلام.

الحديث الثالث و الثلاثون: موثق كالصحيح.

قوله عليه السلام: فيلعه أي: المملوك. و في بعض النسخ "فليعه" و في الاستبصار "فليعه".

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٦٠

[الحديث ٣٤]

٣٤ وَ عَنْهُ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ حَمَادِ بْنِ عُمَيْرَانَ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي الْمَرْأَةَ فِي دُبْرِهَا قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٣٥]

٣٥ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ سَمِعْتُ صَفْوَانَ يَقُولُ قُلْتُ لِلرَّضَاعِ إِنَّ رَجُلًا مِنْ مَوَالِيكَ أَمَرَنِي أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَهَابَكَ وَ اسْتَحَى مِنْكَ أَنْ يَسْأَلَكَ قَالَ مَا هِيَ قَالَ قُلْتُ الرَّجُلُ يَأْتِي امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا قَالَ نَعَمْ ذَلِكَ لَهُ قُلْتُ فَأَنْتَ تَفْعَلُ ذَلِكَ قَالَ لَا إِنَّا لَا نَفْعَلُ ذَلِكَ.

[الحديث ٣٦]

٣٦ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُوسَى عَنِ يُونُسَ أَوْ غَيْرِهِ عَنِ هَاشِمِ بْنِ الْمُثَنَّى عَنِ سَدِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرَ ع يَقُولُ

قوله: ثم أصغى إلى أى: أمال وجهه إلى، و أصل الإصغاء الإيماء.

الحديث الرابع و الثلاثون: موثق.

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح.

الحديث السادس و الثلاثون: مرسل.

و قال فى النهاية: فيه " نهى أن تؤتى النساء فى محاشهن " هى جمع محشه و هى الدبر. قال الأنزهري: و يقال أيضا بالسين المهملة، كنى بالمحاش عن الأدبار كما يكنى بالحشوش عن مواضع الغائط، و منه حديث ابن مسعود " محاش النساء حرام عليكم ".

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٦١

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَحَاشُ النِّسَاءِ عَلَى أُمَّتِي حَرَامٌ.

[الحديث ٣٧]

٣٧ وَ عَنْهُ بِاللَّسِينَادِ عَنْ هَاشِمٍ وَ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ هَاشِمٌ لَا تَفْرِى وَ لَا تُفْرِى وَ ابْنُ بُكَيْرٍ قَالَ لَا تُفْرِى أَى لَا تَأْتِى مِنْ غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَانِ الْخَبْرَانِ لَا يُقَابَلُ بِهِمَا الْأَخْبَارُ الْكَثِيرَةُ الَّتِي

الحديث السابع و الثلاثون: مرسل.

قوله: لا- تعرى قال الوالد العلامة طاب ثراه: يقال اعرورى إذا أتى قبيحا، أى لا يفعل بها ما يصيرها مفضوحه " و لا تعوب " من العيب لكنه خلاف القياس، و الظاهر أنهما تصحيفان من النساخ، و فى بعض النسخ الصحيحة " لا تفرى " بالفاء من الفرى بمعنى الخرق، أى لا تقطع دبرها " و لا تفرث " من الفرث بمعنى الغائط، أى لا تؤتى محل غائطها. و قال ابن بكير: قال أبو عبد الله عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: لا تعرى، و "خ" لا تفرث، و "خ" لا تقرب، و الظاهر أن التفسير من الصادق

عليه السلام، و يمكن أن يكون من الرواه. انتهى.

و قال الفاضل التستري قدس سره: في بعض النسخ "لا تقرن" و كان المراد به النهي عن الجمع بين الطريقتين و يكون المراد بلا تفرث النهي عن تخصيص الدبر بالوطء، و في بعض النسخ "لا تفرى" و في القاموس: هو يفرى الفرى كغنى يأتي بالعجب من عمله و في التنزيل "لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا". انتهى.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٦٢

قَدَّمْنَاهَا عَلَى أَنَّهُمَا مَعَ كَوْنِهِمَا شَاذَّيْنِ مُتَقَطَعِي الْإِسْنَادِ مُرْسَلَيْنِ وَمَا هَذَا حُكْمُهُ لَا يُعْتَرَضُ بِهِ الْأَحَادِيثُ الْمُسْنَدَةُ وَلَوْ سَلِمَ مِنْ ذَلِكَ لَكَانَ مَحْمُولًا عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْكِرَاهِيَةِ لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَرَامًا فَهُوَ مَكْرُوهٌ الْأَوْلَى تَرْكُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣٨]

٣٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْبُرْقِيِّ يَرْفَعُهُ عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ قَالِ سَأَلْتُهُ عَنْ إِتْيَانِ النِّسَاءِ فِي أَعْجَازِهِنَّ فَقَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ وَمَا أَحَبُّ أَنْ تَفْعَلَهُ.

وَ الْخَبْرُ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ أَيْضًا عَنِ الرَّضَاعِ وَقَوْلُهُ إِنَّا لَمَّا نَفَعِلُ ذَلِكَ دَالٌّ عَلَى كِرَاهِيَتِهِ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرَانِ وَرَدًا مَوْرَدَ التَّقْيِيهِ لِأَنَّ هَذَا لَا يُوَافِقُنَا عَلَيْهِ مِنَ الْعَامَّةِ غَيْرِ مَالِكٍ فَحَسَبُ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَا وَرَدًا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ

و قال بعض الفضلاء أقول: اتفقت نسخ الاستبصار و التهذيب على ضبط الكلمة الثانية بالفاء و الراء و التاء المثلثة، و اختلفت في صوره الكلمة الأولى من غير ضبط، ففي نسخه "لا تقرن" و في أخرى "لا تفرى" و في أخرى "لا تفتري"، و الذي ظهر لي أن الأولى مضارع منهى من باب التفعّل، و كذلك الثانية، و أصل الأولى من القرء بمعنى الحيض، و

أصل الثانيه من الفرث بمعنى السرجين، و المراد النهى عن إتيان موضع الحيض و موضع الغائط.

قوله: منقطعى الإسناد كذا فى النسخ، و الصواب منقطعا الإسناد.

الحديث الثامن و الثلاثون: مرفوع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٦٣

[الحديث ٣٩]

٣٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ ذَاكَ إِلَى الرَّجُلِ.

[الحديث ٤٠]

٤٠ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَاصِمِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشِيْبَاطٍ عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا بَأْسَ بِالْعَزْلِ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ إِنْ أَحَبَّ صَاحِبُهَا وَ إِنْ كَرِهَتْ فَلَيْسَ لَهَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ.

[الحديث ٤١]

٤١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ ذَلِكَ إِلَى الرَّجُلِ يَصْرِفُهُ حَيْثُ شَاءَ.

[الحديث ٤٢]

٤٢ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ

الحديث التاسع و الثلاثون: موثق كالصحيح.

و اختلف الأصحاب فى جواز العزل عن الزوجه الحره الدائمه بغير إذنها، بعد اتفاقهم على جواز العزل عن الأمه و المتمتع بها و الدائمه مع الإذن، فذهب الأكثر إلى الكراهه، و نقل عن ابن حمزه الحرمة، و هو ظاهر اختيار المفيد رحمه الله، و المعتمد الأول. ثم لو قلنا بالتحريم فالأظهر أنه لا يجب على الزوج بذلك للمرأة شىء، و قيل: يجب عليه ديه النطفه عشره دنانير.

الحديث الأربعون: موثق.

الحديث الحادى و الأربعون: صحيح.

الحديث الثاني و الأربعةون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٦٤

أَبِي عَمِيرَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِذَاءِ عَنْ أَبِي عَبِيدِ اللَّهِ قَالَ كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ع لَا يَرَى بِالْعَزْلِ بَأْسًا يَفْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ فَكُلُّ شَيْءٍ أَخَذَ مِنْهُ الْمِيثَاقَ فَهُوَ خَارِجٌ وَإِن كَانَ عَلَىٰ صَحْرِهِ صَمَاءٌ.

[الحديث ٤٣]

٤٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ أَمَّا الْأَمَةُ فَلَا بَأْسَ وَ أَمَّا الْحُرَّةُ فَإِنِّي أَكْرَهُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهَا حِينَ يَتَزَوَّجُهَا.

[الحديث ٤٤]

٤٤ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ

و كذا فى الكافى أيضا، و الظاهر أبو عبد الرحمن الحذاء، و هو كنيه لأيوب ابن عطيه الثقه، فيكون الخبر صحيحا، كذا أفاد الوالد العلامة قدس سره.

قوله عليه السلام: فكل شىء قال بعض الفضلاء: يعنى النفوس الناطقه التى خلقها الله و أخذ منها الإقرار فى يوم " أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ " لا بد لها من تعلقها ببدن حاصل من نطفتك فى رحمها، أو من نطفه غيرك. انتهى.

و قال الوالد العلامة نور الله مرقدہ: أى إذا كان مقدرا يحصل الولد مع العزل أيضا أو لا يقدر على العزل.

الحديث الثالث و الأربعةون: صحيح.

الحديث الرابع و الأربعةون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٦٥

ع مِثْلَ ذَلِكَ وَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ إِلَّا أَنْ تَرْضَىٰ أَوْ أَنْ يَشْتَرِطَ ذَلِكَ عَلَيْهَا حِينَ يَتَزَوَّجُهَا.

[الحديث ٤٥]

٤٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبِيدِ اللَّهِ ع عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بِوَلَدِهَا وَ

قوله: وقال في حديث لعل القائل الحسين بن سعيد، ولا يبعد أن يكون " وقال في حديثه " كما هو الشائع فصحف.

الحديث الخامس و الأربعون: مجهول.

وقال الفاضل الأردبيلي طاب ثراه في آيات الأحكام: "لا- تضار" يحتمل البناء للفاعل و المفعول، أى لا تضار والده زوجها بسبب ولدها، و هو أن تعنفه به و تطلب منه ما ليس بمعروف و عدل من الرزق و الكسوة، و أن تشغل قبله فى شأن الولد، و أن تقول بعد ما ألفها الولد: أطلب له ظئرا و ما أشبه ذلك، مثل أن تترك إرضاع الولد

فيمرض الولد أو يموت في يد الأجنبيه، أو لم تفعل ما وجب عليها بعد الإجاره بحيث يحصل الضرر للولد فيتضرر الولد بسببه.

ولا- يضار المولود له أيضا امرأته بسبب ولده، بأن يمنعها شيئا مما وجب عليه من رزقها و كسوتها، و يأخذها منها و هي تريد الإرضاع فتتضرر بمفارقة الولد و نحوه و لا يكرها عليه إذا لم يرده فتتضرر بالإكراه.

و قال في مجمع البيان: و روى عن السيدين الباقر و الصادق عليهما السلام " لا تُضَارُّ وَالِدَةٌ " بأن ترك جماعها خوف الحمل لأجل ولدها المرتضع " و لا

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٦٦

بِوَالِدِهِ قَالَ كَانَتْ الْمَرَاضِعُ تَدْفَعُ إِخِيْدَاهُنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ الْجَمَاعَ فَتَقُولُ لَا أَدْعُكَ إِنِّي أَخَافُ أَنْ أَحْبَلَ فَأَقْتَلَ وَلَمَدِي هَذَا الَّذِي أَرْضِعُهُ وَ كَانَ الرَّجُلُ تَدْعُوهُ امْرَأَتُهُ فَيَقُولُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ أُجَامِعَكَ فَأَقْتَلَ وَلَدِي فَيَدْعُهَا وَ لَا يُجَامِعُهَا فَنَهَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ أَنْ يُضَارَّ الرَّجُلُ الْمَوَاهُ وَ الْمَوَاهُ الرَّجُلَ.

[الحديث ٤٦]

٤٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنْ رَجُلٍ قَالَ يَوْمَ آتَى فَلَانَهُ أَطْلُبُ وَلَدَهَا فَهِيَ حُرَّةٌ بَعْدَ أَنْ يَأْتِيَهَا أَلُهُ أَنْ يَأْتِيَهَا وَ لَا يُنْزِلَ فِيهَا فَقَالَ إِذَا أَتَاهَا فَقَدْ طَلَبَ وَلَدَهَا.

[الحديث ٤٧]

٤٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ

مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ "أى: لا تمنع نفسها من الأب خوف الحمل فيضر ذلك بالأب، لعل المراد فى الأول بعد مضى أربعة أشهر، فإنه حينئذ لا يجوز له الترك، و أما قبله فيجوز إلا أن يحمل على الكراهه.

قوله عليه السلام: ما تدفع " ما " زائده، أو موصوله.

الحديث السادس و الأربعون: صحيح.

و لعل هذا محمول على النذر لا العتق بالشرط، و يدل ظاهرا على لحوق الولد مع العزل أيضا، و ينبغى حمله على ما إذا لم يكن فى وقت القول مقصوده العزل.

الحديث السابع و الأربعون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٦٧

بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَاءِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَاعِ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ فِي التَّرْوِيجِ قَالَ إِنَّ مِنَ السُّنَنِ التَّرْوِيجِ بِاللَّيْلِ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالنَّسَاءَ إِنَّمَا هُنَّ سَكَنٌ.

[الحديث ٤٨]

٤٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ زُفُوا عَرَائِسَكُمْ لَيْلًا وَ أَطْعِمُوا ضُحَى.

[الحديث ٤٩]

٤٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ ع الرَّجُلُ يَكُونُ مَعَهُ أَهْلُهُ فِي السَّفَرِ وَ لَا يَجِدُ الْمَاءَ أَيَأْتِي أَهْلَهُ قَالَ مَا أَحِبُّ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ.

[الحديث ٥٠]

٥٠ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشْيَمٍ عَنْ صِهْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى قَالَ سَأَلْتُ الرُّضَاعَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ الْمَرْأَةُ الشَّابَّةُ فَيَمْسِكُ عَنْهَا الْأَشْهُرَ وَالسَّنَةَ لَا يَقْرُبُهَا

لعل المراد أن الليل لما جعله الله سكونا يسكن فيه من حركات النهار و تصرفاته فيناسب فيه هذا الفعل الذي هو من أفعال السكون و الاستقرار.

قال الجوهري: السكن كل ما سكنت إليه.

الحديث الثامن و الأربعون: ضعيف على المشهور.

الحديث التاسع و الأربعون: موثق.

و ظاهره كراهه الجماع عند عدم الماء كما هو المشهور، و الخوف على النفس إما من الوقوع في الحرام، أو الابتلاء بالأمراض البدنية.

الحديث الخمسون: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٦٨

لَيْسَ يُرِيدُ الْإِضْرَارَ بِهَا يَكُونُ لَهُمْ مُصِيبَةٌ يَكُونُ فِي ذَلِكَ آثِمًا قَالَ إِذَا تَرَكَهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ كَانَ آثِمًا بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِإِذْنِهَا

١٦ باب القسمة للأزواج

[الحديث ١]

١ الحسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع تَتَزَوَّجُ الْحُرَّةُ عَلَى الْأُمِّهِ وَلَا تَتَزَوَّجُ الْأُمُّهُ عَلَى الْحُرَّةِ وَلَا النَّصِيرَانِيَّةُ وَلَا الْيَهُودِيَّةُ عَلَى الْمُسْلِمَةِ فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ وَسَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْمَرْأَتَانِ وَإِحْدَاهُمَا أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الْأُخْرَى أَلَهُ أَنْ يُفْضَلَهَا بِشَيْءٍ قَالَ نَعَمْ لَهُ أَنْ يَأْتِيَهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ وَالْأُخْرَى لَيْلَةً لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَرْبَعَ نِسْوَةٍ فَلَيْلَتِيهِ يَجْعَلُهُمَا حَيْثُ شَاءَ قُلْتُ فَيَكُونُ عِنْدَهُ الْمَرْأَةُ فَيَتَزَوَّجُ جَارِيَةً بَكَرًا قَالَ فَلْيُفْضَلْهَا حِينَ يَدْخُلُ بِهَا بِثَلَاثِ لَيَالٍ وَ لِلرَّجُلِ أَنْ يُفْضَلَ نِسَاءَهُ بَعْضُهُنَّ عَلَى بَعْضٍ مَا لَمْ يَكُنْ أَرْبَعًا

باب القسمة للأزواج الحديث الأول: مجهول.

وقال فى المسالك:

ذهب الشيخ فى النهايه و كتابى الأخبار إلى أن اختصاص

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٧٠

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ امْرَأَةٌ فَيَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا هَلْ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَضَّلَ وَاحِدَةً عَلَى الْأُخْرَى قَالَ يُفَضَّلُ

البكر بالسبع على وجه الاستحباب، أما الواجب لها فثلاث جمعاً بين الأخبار، وقال ابن الجنيد: إذا دخل بىكر و عنده ثيب واحده، فله أن يقيم عند البكر الأول ما تدخل سبعا ثم يقسم، و إن كان عنده ثلاث أقام عند البكر ثلاثاً عند الدخول، فإن شاء أن يسلفها من يوم إلى أربعة تتمه سبعة، و يقسم كل واحده من نساءه مثل ذلك ثم يقسم لهن جاز، و الثيب إذا تزوجها فله أن يقيم عندها ثلاثه حق الدخول ثم يقسم لها و لمن عنده ثلاثه، أو واحده قسمه متساويه انتهى. و هذه إشارة إلى جمع آخر. انتهى.

و قال فى النافع: تختص البكر عند الدخول بثلاث إلى سبع و الثيب بثلاث.

و قال السيد رحمه الله: هذا الحكم مقطوع به فى كلام الأصحاب، و ظاهرهم أنه موضع وفاق، و الأخبار فى ذلك مختلفه.

الحديث الثانى: موثق قوله عليه السلام: حدثين عرسها فى بعض النسخ "حدثان" و فى بعضها "حين" و هو الظاهر.

و فى القاموس: حدثان الأمر بالكسر أوله. انتهى.

أى لأجل حدوث عرسها أو وقته.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٧١

الْمُحَدَّثَةَ حَدَّثَانَ عُرْسَهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِذَا كَانَتْ بِكَرًّا ثُمَّ يُسَوَّى بَيْنَهُمَا بِطَيْبِهِ نَفْسٍ إِحْدَاهُمَا لِلْأُخْرَى.

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبِيدٍ اللَّهِ قَالَ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ امْرَأَتَانِ إِحْدَاهُمَا أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الْأُخْرَى أَلَهُ أَنْ يُفَضَّلَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى قَالَ نَعَمْ يُفَضَّلُ بَعْضُهُنَّ عَلَى بَعْضٍ مَا لَمْ

يَكُنْ أَرْبَعًا وَقَالَ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ بِكْرًا وَعِنْدَهُ تَيْبٌ فَلَهُ أَنْ يُفْضَلَ الْبِكْرَ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

[الحديث ٤]

٤ وَعَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَ رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَعِنْدَهُ امْرَأَةٌ قَالَ إِذَا كَانَتْ بِكْرًا فَلْيَبْتَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَإِنْ كَانَتْ تَيْبًا فَثَلَاثًا.

وَلَا يُنَافِي هَذَا الْخَبْرُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَخْبَارِ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ الْأَوَّلَةَ نَحْمِلُهَا عَلَى أَنَّ

قوله عليه السلام: بطييه لعل المراد لتطيب نفسها.

وقال الوالد العلامة برد الله مضجعه: الظاهر سقوط "إلا" أي: يسوى بينهما إلا أن تهب إحداهما للأخرى. ويمكن أن يكون متعلقاً بـ "يفضل" أي: يفضل بثلاث إذا رضيت المحدثه، لأن لها سبع ليال. انتهى.

وقال بعض الفضلاء: أي متلب بطييه نفس كل واحده منهما للأخرى، فإن هذه لازمه للتسوية عادة.

الحديث الثالث: صحيح.

الحديث الرابع: حسن.

و في بعض النسخ "عن الخضر" بدل "الحضرمي"، فيكون مجهولاً.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٧٢

الْمُرَادُ بِهِيَ أَنَّ لَهُ أَنْ يُفْضَلَ الْبِكْرَ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَهُوَ أَفْضَلُ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى التَّسْوِيَةِ وَالْخَبْرُ الْأَخِيرُ نَحْمِلُهُ عَلَى الْجَوَازِ دُونَ التَّخْيِيرِ فَإِنَّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مَأْثُومًا وَإِنْ كَانَ قَدْ تَرَكَ الْأَفْضَلَ

[الحديث ٥]

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ نُوحِ بْنِ شُعَيْبٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ قَالَ سَأَلَ ابْنُ أَبِي الْعَوَّجِيَاءِ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ فَقَالَ لَهُ أَلَيْسَ اللَّهُ حَكِيمًا قَالَ بَلَى هُوَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ قَالَ فَأَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَ جَلَّ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنًا وَ ثَلَاثًا وَ رُبَاعًا فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَلَيْسَ هَذَا فَرَضًا قَالَ بَلَى قَالَ فَأَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِهِ وَ لَنْ تَسْتَطِيعُوا

و في الفقيه "عن ابن أبي عمير" فهو صحيح.

من الأصحاب الاتفاق على وجوب القسم فى الجملة، و اختلف فى أن القسم هل يجب على الزوج ابتداء و إن لم يبتدئ به أم يتوقف على الشروع فيه؟ و المشهور الأول و الثانى أقوى. و على الثانى لا يجب القسم للزوجه الواحده مطلقا، و إن كان له اثنتان جاز له ترك القسم بينهما ابتداء، فإن بات عند واحد له و جب أن يبيت عند الأخرى ليله، و على القول بوجوبها ابتداء يجب القسم للزوجه الواحده فيما قطع به الأصحاب، و يكون لها ليله من الأربع و هكذا.

الحديث الخامس: حسن.

قوله: فأخبرنى عن قوله عز و جل قال بعض الفضلاء: ملخص الشبهه أن آخر الآيه الأولى مع الآيه الثانيه ينتج حرمه ما زاد على الواحده، و أول الآيه الأولى تدل على جوازها فى الجملة.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٧٣

أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَ لَوْ حَرَضْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ أَيْ حَكِيمٌ يَتَكَلَّمُ بِهَذَا فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ جَوَابٌ فَرَحَلَ إِلَى الْمَدِينَةِ إِلَى أَبِي عَبِيدِ اللَّهِ ع فَقَالَ يَا هِشَامُ فِي غَيْرِ وَقْتٍ حَرَجٌ وَ لَا عُمْرَةٌ قَالَ نَعَمْ جَعَلْتُ فِدَاكَ لِأَمْرِ هَمْنِي إِنَّ ابْنَ أَبِي الْعُجَّاءِ سَأَلَنِي عَنْ مَسْأَلَةٍ لَمْ يَكُنْ عِنْدِي فِيهَا شَيْءٌ قَالَتْ وَ مَا هُوَ قَالَ فَأَخْبَرَهُ بِالْقِصَّةِ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبِيدِ اللَّهِ ع أَمَا قَوْلُهُ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْلِي وَ ثَلَاثٌ وَ رُبَاعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاجِدَةٌ يُعْنَى فِي النَّفَقَةِ وَ أَمَا قَوْلُهُ وَ لَنْ تَشْتَبِعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَ لَوْ حَرَضْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ يُعْنَى فِي الْمَوَدَّةِ قَالَ فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ هِشَامٌ بِهَذَا الْجَوَابِ فَأَخْبَرَهُ قَالَ وَ اللَّهُ مَا هَذَا مِنْ عِنْدِكَ.

[الحديث ٦]

٦ على

بَيْنَ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ وَ سِنْدِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عِيَّاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ
قَضَى فِي رَجُلٍ نَكَحَ أُمَّهُ ثُمَّ وَجَدَ طَوُّلاً يَعْنِي اسْتِغْنَاءً وَ لَمْ يَشْتَهُ أَنْ يُطَلَّقَ الْأُمَّةَ نَفْسَ فِيهَا

الحديث السادس: موثق.

قوله: نفس فيها قال الوالد العلامة قدس الله روحه: نفس على صيغه الأمر من التنفيس، أي:

فرج عنى غمى فى تلك المسأله. انتهى.

و الظاهر أن المعنى ضمن بها و كره مفارقتها لكونها نفيسه مرغوبه له.

قال فى القاموس: نافست الشىء منافسه و نفاسا إذا رغبت فيه على وجه المباراه فى الكرم، و تنافسوا فيه رغبوا، و نفس به بالكسر أى ضمن به.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٧٤

فَقَضَى أَنَّ الْحُرَّةَ تُنْكَحُ عَلَى الْأُمِّهِ وَ لَا تُنْكَحُ الْأُمُّهُ عَلَى الْحُرَّةِ إِذَا كَانَتِ الْحُرَّةُ أَوْلَاهُمَا عِنْدَهُ وَ إِذَا كَانَتِ الْأُمُّهُ عِنْدَهُ قَبْلَ نِكَاحِ الْحُرَّةِ
عَلَى الْأُمِّهِ قَسَمَ لِلْحُرَّةِ الثُّلْثِينَ مِنْ مَالِهِ وَ نَفْسِهِ يَعْنِي نَفَقَتَهُ وَ لِلْأُمِّهِ الثُّلْثَ مِنْ مَالِهِ وَ نَفْسِهِ.

[الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ
الْأُمَّةَ عَلَى الْحُرَّةِ قَالَ لَا يَتَزَوَّجُ الْأُمَّةَ عَلَى الْحُرَّةِ وَ يَتَزَوَّجُ الْحُرَّةَ عَلَى الْأُمِّهِ وَ لِلْحُرَّةِ لَيْتَانِ وَ لِلْأُمِّهِ لَيْلَةٌ.

[الحديث ٨]

٨ الْحَسَيْدِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَمْلُوكَةَ عَلَى الْحُرَّةِ
فَقَالَ لَمَّا فَإِذَا كَانَتْ تَحْتَهُ امْرَأَةٌ مَمْلُوكَةٌ فَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا حُرَّةً قَسَمَ لِلْحُرَّةِ مِثْلَى مَا يَقْسِمُ لِلْمَمْلُوكَةِ قَالَ مُحَمَّدٌ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ
الْمَمْلُوكَةَ فَقَالَ لَا بَأْسَ إِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهَا

قوله: يعنى نفقته قال الوالد العلامة طاب ثراه: لعله بناء على الغالب من كون نفقه الحره ضعف نفقه الأمه.

الحديث السابع: موثق كالصحيح.

قوله عليه السلام: و للأمة ليله قال السيد رحمه الله: هذا هو المشهور بين الأصحاب، و نقل عن المفيد أن الأمة لا قسمه لها مطلقاً، و الأصح الأول.

الحديث الثامن: صحيح.

و يدل على أن جواز تزويج الأمة مشروط بالاضطرار.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٧٥

[الحديث ٩]

٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُبَيْهِ الْهَاشِمِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ امْرَأَتَانِ يُرِيدُ أَنْ يُؤْتِرَ إِحْدَاهُمَا بِالْكَسْوَةِ وَالْعَطِيَّةِ أَوْ يَصْلُحَ ذَلِكَ قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ وَاجْتَهَدَ فِي الْعَدْلِ بَيْنَهُمَا.

[الحديث ١٠]

١٠ وَ عَنْهُ عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ هَلْ يُفْضَلُ الرَّجُلُ نِسَاءَهُ بَعْضُهُنَّ عَلَى بَعْضٍ قَالَ لَا وَ لَا بَأْسَ بِهِ فِي الْإِمَاءِ.

[الحديث ١١]

١١ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْكَرْخِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ فَهُوَ يَبِيتُ عِنْدَ ثَلَاثٍ مِنْهُنَّ فِي لَيْلِيهِنَّ وَ يَمْسُهُنَّ فَإِذَا نَامَ عِنْدَ الرَّابِعَةِ فِي لَيْلَتِهَا لَمْ يَمْسَهَا فَهَلْ عَلَيْهِ فِي هَذَا إِثْمٌ فَقَالَ إِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهَا فِي لَيْلَتِهَا وَ يَظَلَّ عِنْدَهَا صَبِيحَتَهَا وَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُجَامِعَهَا إِذَا لَمْ يُرِدْ ذَلِكَ

الحديث التاسع: صحيح.

قوله عليه السلام: و اجتهد الاجتهاد فى العدل الواجب على الوجوب و فى غيره على الاستحباب.

الحديث العاشر: صحيح.

الحديث الحادى عشر: مجهول.

و قال فى النافع: الواجب المضاجعه لا المواقعه، و يختص الوجوب بالليل و فى روايه الكرخى إنما عليه أن يكون عندها فى ليلتها و يظل عندها فى صبيحتها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٧٦

وقال السيد رحمه الله: أما عدم وجوب مواقعه فلا ريب فيه. وأما وجوب المضاجعه، فيدل عليه التأسي، والمشهور بين الأصحاب اختصاص وجوب القسمه بالليل، والظاهر أنه لا يجب الكون عندها في مجموع الليل، بل فيما يعتاد الكون فيه بعد قضاء الوطر من الصلاة في المسجد و مجالسه الضيف و نحو ذلك. نعم ليس له الدخول على الضره إلا لضروره فيما قطع به الأصحاب، و الروايه التي أشار إليها ضعيفه، لكن العمل بمضمونها أحوط.

و نقل عن ابن الجنيد أنه أضاف إلى الليل القيلولة، و لم نقف على مستند، و ربما ظهر من كلام الشيخ في المبسوط وجوب الكون مع صاحبه الليله نهارا، بل من كلام العلامه في

١٧ باب التَّدْلِيسِ فِي النِّكَاحِ وَ مَا يُرَدُّ مِنْهُ وَ مَا لَا يُرَدُّ

إشارة

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ تَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ فَوَجَدَهَا أُمَّهُ كَانَ لَهُ رَدُّهَا

[الحديث ١]

١ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْزُوقِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنِ أَبِيهِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً حُرَّةً فَوَجَدَهَا أُمَّهُ فَقَدْ دَلَّسَتْ نَفْسَهَا قَالَ إِنْ كَانَ الَّذِي زَوَّجَهَا إِيَّاهُ غَيْرَ مَوَالِيهَا فَإِنَّ نِكَاحَهُ فَاسِدٌ قُلْتُ كَيْفَ يَصْنَعُ بِالْمَهْرِ الَّذِي أَخَذَتْ مِنْهُ قَالَ إِنْ وَجَدَ مِمَّا أَعْطَاهَا شَيْئًا فَلْيَأْخُذْهُ وَ إِنْ لَمْ يَجِدْ فَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهَا فَإِنْ كَانَ

باب التَّدْلِيسِ فِي النِّكَاحِ وَ مَا يَرُدُّ مِنْهُ وَ مَا لَا يَرُدُّ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ: مَوْثُقٌ.

وَ الْمَشْهُورُ بَيْنَ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ فَظَهَرَ أَنَّهَا أُمَّهُ، سِوَاهُ

زَوَّجَهَا وَلِئِي لَهَا يَرْجِعُ عَلَى وَ لِيَّهَا بِمَا أَخَذَتْهُ وَ لِمَوَالِيهَا عَلَيْهِ إِنْ كَانَتْ بِكَرًّا عَشْرُ قِيمَةٍ ثَمَنَهَا وَ إِنْ كَانَتْ غَيْرَ بِكَرٍّ فَنِصْفُ عَشْرِ قِيمَتِهَا بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا قَالَ وَ تَعْتَدُ عِدَّةَ الْأُمِّهِ قُلْتُ فَإِنْ جَاءَتْ بِوَلَدٍ مِنْهُ قَالَ الْأَوْلَادُ مِنْهُ أَحْرَارٌ إِذَا كَانَ النِّكَاحُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَوْلَى.

وَ قَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى هَذَا الْخَبَرِ فِيمَا مَضَى وَ بَيَّنَّا مَعْنَى قَوْلِهِ الْأَوْلَادُ مِنْهُ أَحْرَارٌ أَيْ شَيْءٌ الْمُرَادُ بِهِ فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ هُنَا قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ خَطَبَ إِلَى رَجُلٍ بِنْتًا لَهُ مِنْ حُرَّةٍ فَعَقَدَ لَهُ عَلَى بِنْتِ لَهُ مِنْ أُمَّهِ ثُمَّ عَلِمَ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ لَهُ رَدُّهَا

[الحديث ٢]

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنِ حَرِيزِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَخْطُبُ إِلَى الرَّجُلِ ابْنَتَهُ مِنْ مَهِيرَةٍ فَأَتَاهُ بِغَيْرِهَا قَالَ تَزَفُّ إِلَيْهِ الَّتِي سُمِّيَتْ لَهُ بِمَهْرٍ آخَرَ مِنْ عِنْدِ أَبِيهَا

شرط ذلك في نفس العقد أو ذكر قبله و جرى العقد عليه، كان للزوج فسخ النكاح إذا وقع بإذن المولى و كان الزوج ممن يجوز له نكاح الأمه، أما بدون ذلك فإنه يقع باطلا في الثاني و موقوفا على الإجازة في الأول، فإن فسخ قبل الدخول فلا شىء لها، و إن كان بعده و جب المسمى.

و لو لم يأذن مولى الأمه و لا أجاز بعد وقوعه، وقع فاسدا من أصله و يلزم الزوج مع الدخول العشر إن كانت بكرا و نصفه إن كانت ثيبا، على الأصح لهذه الرواية. و قيل: يلزمه مهر المثل، و هو ضعيف. و فى اشتراط عدم علم الأمه بالتحريم قولان، ثم مع غرامه المهر أو العشر أو نصفه يرجع على المدلس.

الحديث الثانى: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٧٩

[الحديث ٣]

٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ خَطَبَ إِلَى رَجُلٍ بِنْتًا لَهُ مِنْ مَهْرِهِ فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَهُ دَخُولِهَا عَلَى زَوْجِهَا أَدْخَلَ عَلَيْهِ بِنْتًا لَهُ أُخْرَى مِنْ أُمِّهِ قَالَ تَرَدُّ عَلَى أَبِيهَا وَ تَرَدُّ إِلَيْهِ امْرَأَتُهُ وَ يَكُونُ مَهْرُهَا عَلَى أَبِيهَا.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ تَرَدُّ الْبُرْصَاءُ وَ الْعُمَيَاءُ وَ الْمَجْنُونَةُ وَ الْمَجْدُومَةُ وَ الرَّتَقَاءُ وَ الْمُفْضَاءُ وَ الْعُرْجَاءُ وَ الْمَحْدُودَةُ فِي الْفُجُورِ

[الحديث ٤]

٤ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ

الحديث الثالث: صحيح على الظاهر أو مجهول، إذ عبد الحميد يحتمل ابن عواض و غيره، و الأول أظهر.

قوله عليه السلام: ترد إلى أبيها قال السيد رحمه الله: الحكم بردها واضح، لأنها ليست زوجته، و لها مهر المثل إن كان دخل بها و هى جاهله، سواء كان هو عالما أم لا، لتحقق الشبهه من طرفها الموجه لثبوت المهر، و يرجع به على المدلس الذى ساقها إليه، و لو لم يكن دخل بها فلا شىء لها. و أما الزوجه فإنها على نكاحها، فيجب تسليمها إلى الزوج، و تستحق عليه ما سمي لها فى العقد، و ما تضمنه من كون مهر الزوجه على أبيها مخالف للأصل.

و يمكن حملها على أن المسمى مساو لمهر المثل، و إنما أخذته التي دخل بها للشبهه، و يرجع به على أبيها إذا كان قد ساقها إليه، و يدفع إلى ابنته الأخرى، و يكون ذلك معنى كون المهر على أبيها.

الحديث الرابع: حسن كالصحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٨٠

عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

قَالَ إِنَّمَا يُرَدُّ النِّكَاحُ مِنَ الْبَرَصِ وَالْجُدَامِ وَالْجُنُونِ وَالْعَقْلِ.

[الحديث ٥]

٥ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سَرْحَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَيُؤْتَى بِهَا عَمِيَاءَ أَوْ بَرَصَاءَ أَوْ عَرَجَاءَ قَالَ تُرَدُّ عَلَى وَلِيِّهَا وَ يَكُونُ لَهَا الْمَهْرُ عَلَى وَلِيِّهَا وَإِنْ كَانَ بِهَا زَمَانُهُ لَا يَرَاهَا الرَّجَالُ أُجِيزَ شَهَادَةُ النِّسَاءِ عَلَيْهَا

وقال السيد رحمه الله: لا خلاف في كون هذه الأمراض الأربعة عيوباً في المرأة، و اختلف في القرن و العفل هل هما متحذان أم لا؟ و يظهر من كلام ابن الأثير اتحادهما، فإنه قال في نهايته: القرن بسكون الراء شىء يكون في فرج المرأة كالسن يمنع الوطء و يقال له العفل. و ربما يظهر من كلام ابن دريد في الجمهوره تغايرهما، فإنه قال: إن القرناء هي التي يخرج قرن رحمها، قال:

و اسم القرن محرکه، و قال في العفل: إنه غلظ في الرحم. و قال في القاموس:

الفعل و العفله محرکتين شىء يخرج من قبل النساء و حياء الناقه كالأدره من الرجال و لم يذكر القرن، و الأصح أنهما واحد.

الحديث الخامس: صحيح.

و المشهور أن الإقعاد عيب و إن لم يذكره بعضهم، و يومى إليه هذا الخبر،

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٨١

[الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْمُفْضَلِ بْنِ صَالِحٍ عَنِ زَيْدِ الشَّحَامِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تُرَدُّ الْبَرَصَاءُ وَالْمَجْنُونَةُ وَالْمَجْدُومَةُ قُلْتُ الْعَوْرَاءُ قَالَ لَا.

[الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ تُرَدُّ الْبَرَصَاءُ وَالْعَمِيَاءُ وَالْعَرَجَاءُ.

فَأَمَّا الْمَجْدُودَةُ فَلَيْسَ لِلرَّجُلِ رَدُّهَا رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٨]

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَمْرِو بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْمَجْدُودِ وَالْمَجْدُودَةِ هَلْ تُرَدُّ مِنَ النِّكَاحِ قَالَ لَا قَالَ رِفَاعَةُ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْبَرَصَاءِ فَقَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا

وَلِيَّهَا وَ هِيَ بَرِّصَاءٌ أَنْ لَهَا الْمَهْرَ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا وَ أَنَّ الْمَهْرَ عَلَى الَّذِي زَوَّجَهَا وَ إِنَّمَا صَارَ الْمَهْرُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ دَلَّسَهَا وَ لَوْ

إذ لا ريب في أن الإقعاد زمانه، و صحيحه أبي عبيده الآتيه تدل على الفسخ بالزمانه و اختلفوا في العرج، و المشهور أنه أيضا عيب، و قيده العلامة في المختلف و التحرير بالبين، و نقله عن ابن إدريس، و اعتبر المحقق و العلامة في القواعد و الإرشاد في العرج بلوغه حد الإقعاد، و أطلق الشيخ في المبسوط أن العرج ليس بعيب.

الحديث السادس: ضعيف معمول به.

الحديث السابع: صحيح على الظاهر.

الحديث الثامن: ضعيف.

و قال السيد رحمه الله: المشهور أن المرأة لا ترد بالزنا و إن حدث فيه. و قال

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٨٢

أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَوْ زَوَّجَهَا رَجُلًا لَا يَعْرِفُ دَخِيلَةَ امْرَأَتِهَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ كَانَ الْمَهْرُ يَأْخُذُهُ مِنْهَا.

[الحديث ٩]

٩ وَ الَّذِي رَوَاهُ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنِ أَبَانَ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَعَلِمَ بَعْدَ مَا تَزَوَّجَهَا أَنَّهَا قَدْ كَانَتْ زَنْتًا قَالَ إِنْ شَاءَ زَوَّجَهَا أَخَذَ الصَّدَاقَ مِنْ زَوْجِهَا وَ لَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا وَ إِنْ شَاءَ تَرَكَهَا قَالَ وَ تَرَدُّدُ الْمَرْأَةِ مِنَ الْعَفْلِ وَ الْبَرِّصِ

الصدوق في

المقنع: إذا زنت المرأة قبل دخول الزوج بها كان له ردها بذلك.

وقال المفيد: ترد المحدودة في الفجور، و به قال سلار و ابن البراج و ابن الجنيـد و أبو الصلاح، و الأصح أنها لا ترد مطلقاً، للحصر في صحيحه الحلبي و لروايه رفاعه. انتهى.

و قال في النافع: إذا فسخ الزوج قبل الدخول فلا مهر، و لو فسخ بعده فلها المسمى، و يرجع به الزوج على المدلس.

و قال السيد رحمه الله: الظاهر أن هذه الأحكام متفق عليها بين الأصحاب.

قوله: أو زوجها رجلاً كذا في النسخ، و لم أعرف له معنى محصلاً. و في الكافي " و زوجها رجل " و هو الصواب.

الحديث التاسع: ضعيف.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٨٣

وَ الْجَدَامِ وَ الْجُنُونِ فَأَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ فَلَا.

فَلَيْسَ هَذَا الْخَبْرُ مُنَافِيًّا لِمَا قَدَّمْنَاهُ لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ إِذَا عَلِمَ أَنَّهَا كَانَتْ قَدْ زَنَتْ كَانَ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى وَجْهِهَا بِالصَّدَاقِ وَ لَمْ يَقُلْ إِنَّ لَهُ رَدَّهَا وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لَهُ اسْتِرْجَاعُ الصَّدَاقِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَدُّ الْعَقْدِ لِأَنَّ أَحَدَ الْحُكَمَاءِ مُنْفَصِلٌ مِنَ الْآخِرِ فَأَمَّا قَوْلُهُ فَأَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ فَلَمَّا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَمَّا يَكُونُ لَهُ رَدُّ بِمَجَرَّدِ الْفِسْقِ وَ لَيْسَ يُنَافِي أَيضًا مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ لَهُ رَدَّ الْعُرْجَاءِ وَ الْمُفْضَاهِ وَ الْعَمِيَاءِ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ الْأَشْيَاءَ مِمَّا لَهُ الرُّدُّ مِنْهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ وَ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَشْيَاءُ الْآخِرِ وَ إِنْ كَانَ لَهُ الرُّدُّ مِنْهَا فَالْأَفْضَلُ لَهُ إِمْسَاكُهَا وَ لَا يَرُدُّهَا مِنْهَا فَأَمَّا الْمُفْضَاهُ فَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلرَّجُلِ رَدَّهَا مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٠]

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى

عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ
وَلِيِّهَا فَوَجَدَ بِهَا عَيْبًا

قوله عليه السلام: وإن شاء تركها أى: تركها على النكاح ولم يفسخ، أى: لا يجب عليه الفسخ، أو المعنى فسخ نكاحها، والأول أظهر. والقول باسترجاع المهر بدون الفسخ لا يخلو من بعد، ولعل الشيخ حمل قوله "تركها" على أن المراد ترك صداقها، أو تركها بطلاق.

الحديث العاشر: صحيح.

وقال السيد رحمه الله: لا خلاف في أن الإفضاء عيب ترد به المرأة، والمراد

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٨٤

بَعِيدَ مَا دَخَلَ بِهَا قَالَ فَقَالَ إِذَا دَلَّسْتَ الْعَفْلَاءَ نَفْسَهَا وَ الْبُرْصَاءَ وَ الْمَجْنُونَةَ وَ الْمُفْضَاءَ وَ مَا كَانَ بِهَا مِنْ زَمَانِهِ ظَاهِرِهِ فَإِنَّهَا تُرَدُّ عَلَى
أَهْلِهَا مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ وَ يَأْخُذُ الزَّوْجُ الْمَهْرَ مِنْ وَلِيِّهَا الَّذِي كَانَ دَلَّسَهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَلِيُّهَا عَلِمَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَ تُرَدُّ
إِلَى أَهْلِهَا قَالَ وَ إِنْ أَصَابَ الزَّوْجُ شَيْئًا مِمَّا أَخَذَتْ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ وَ إِنْ لَمْ يُصِبْ شَيْئًا فَلَا شَيْءَ لَهُ قَالَ وَ تَعْتَدُ مِنْهُ عِدَّةَ الْمُطَلَّغَةِ إِنْ كَانَ
دَخَلَ بِهَا وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا فَلَا عِدَّةَ لَهُ وَ لَا مَهْرَ لَهَا.

[الحديث ١١]

١١ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدٍ

ذهاب الحاجز بين مخرج البول والحوض. انتهى.

ولا يخفى أن الظاهر من الخبر أن مع تلف العين ليس له الرجوع، ولعل الأصحاب حملوا قوله عليه السلام "شيئا مما أخذت منه" على الأعم من العين أو المثل أو القيمة.

وقال

رحمه الله: إطلاق النص و الفتوى يقتضى عدم الفرق فى المدلس و الرجوع عليه بين أن يكون وليا أو غيره، حتى لو كان المدلس هو المرأه رجع عليها أيضا.

ثم إن كان الرجوع بالمهر على غير الزوجه، فلا- بحث فى أنه يرجع بجميع ما غرم. و إن كان الرجوع عليها، ففي الرجوع بجميع المهر وجهان، أحدهما- وهو الأ-ظهر- أنه يرجع بالجميع، و الثانى أنه يجب أن يستثنى منه ما يكون مهرا، و إلى هذا ذهب الأ-كثر. و فى تقديره قولان، أحدهما ما ذهب إليه ابن الجنيد و هو أقل مهر مثلها، و الثانى و إليه ذهب الأكثر أنه أقل ما يمكن أن يكون مهرا، و هو أقل ما يتمول فى العاده.

الحديث الحادى عشر: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٨٥

بْنِ يَحْيَى الْخَزَّازِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ع فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَوَجَدَهَا بَرَصَاءَ أَوْ حَيْضَاءَ قَالَ إِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُ فَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ وَ لَا صَدَاقَ لَهَا وَإِذَا دَخَلَ بِهَا فَهِيَ امْرَأَتُهُ.

فَلَا يُنَافِي الْخَبَرَ الْأَوَّلَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَنَّهَا تُرَدُّ مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ لِأَنَّ قَوْلَهُ ع إِنْ شَاءَ طَلَّقَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِنْ شَاءَ خَلَّاهَا لِأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَفَادٌ بِهِ فِي أَضْيَالِ اللَّغْوِ وَ لَمْ يُحْمَلْ ذَلِكَ عَلَى الطَّلَاقِ الْمُتَقَرَّرِ فِي الشَّرْعِ وَ أَمَّا قَوْلُهُ إِذَا دَخَلَ بِهَا فَهِيَ امْرَأَتُهُ مَعْنَاهُ إِذَا دَخَلَ بِهَا مَعَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ رُدُّهَا عَلَى حَالٍ لِأَنَّ ذَلِكَ يُدُلُّ عَلَيْهِ الرِّضَا مِنْهُ بِحَالِهَا عَلَى مَا نُبَيِّنُهُ فِيمَا بَعْدُ

[الحديث ١٢]

١٢ وَ رَوَى حَمَّادٌ عَنْ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ يَتَزَوَّجُ إِلَى قَوْمٍ فَإِذَا امْرَأَتُهُ عَوْرَاءٌ وَ لَمْ يُبَيِّنُوا لَهُ قَالَ لَا تُرَدُّ إِنَّمَا يُرَدُّ النِّكَاحُ مِنَ الْبَرَصِ وَ الْجُدَامِ وَ الْجُنُونِ وَ الْعَقْلِ
قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا كَيْفَ يَصْنَعُ بِمَهْرِهَا قَالَ لَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا وَ يُعْرَمُ وَلِيِّهَا الَّذِي أَنْكَحَهَا مِثْلَ مَا سَأَلَ
إِلَيْهَا.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَتَى رَضِيَ الرَّجُلُ بِوَأَحِدِهِ مِمَّنْ ذَكَرْنَاهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَدُّهَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِي
عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ فِي الرَّجُلِ إِذَا تَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ فَوَجَدَ بِهَا قَرْناً وَ هُوَ الْعَقْلُ أَوْ بِيَاضاً أَوْ جُدَاماً إِنَّهُ يَرُدُّهَا مَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا

الحديث الثاني عشر: صحيح.

الحديث الثالث عشر: مرسل كالموثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٨٦

[الحديث ١٤]

١٤ وَ عَنْهُ عَنِ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صِفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِي عَبْدِ
اللَّهِ ع قَالَ الْمَرْأَةُ تُرَدُّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ مِنَ الْبَرَصِ وَ الْجُدَامِ وَ الْجُنُونِ وَ الْقَرْنِ وَ هُوَ الْعَقْلُ مَا لَمْ يَقَعْ عَلَيْهَا فَإِذَا وَقَعَ عَلَيْهَا فَلَا.

وَ هَذَا مِنَ الْخَبَرِ الْمُرَادُ بِهِمَا إِذَا وَقَعَ عَلَيْهَا بَعْدَ الْعِلْمِ بِحَالِهَا فَلَيْسَ لَهُ رَدُّهَا لِأَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا فَأَمَّا إِذَا وَقَعَ عَلَيْهَا وَ هُوَ لَا
يَعْلَمُ بِحَالِهَا ثُمَّ عَلِمَ كَانَ لَهُ رَدُّهَا عَلَى جَمِيعِ الْأَحْوَالِ إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ إِمْسَاكَهَا وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ وَ تَضَمَّنَهَا
أَنَّهُ إِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا فَلَوْ لَا أَنَّ لَهُ الرَّدَّ مَعَ الدُّخُولِ لَمَا كَانَ لِهَذَا الْكَلَامِ مَعْنَى وَ يَرِيدُ ذَلِكَ بَيَاناً مَا
رَوَاهُ

[الحديث ١٥]

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ

الحديث الرابع عشر: صحيح.

قوله: و هذان الخبران أقول: و يمكن أيضا حمله على ما إذا حدث العيب بعد الوطء، فإنها لا ترد إجماعاً، أو على ما حدث ما

بين العقد و الوطاء بناء على مذهب من لا يجوز الفسخ حينئذ فإن فيه خلافا.

الحديث الخامس عشر: صحيح.

يستفاد من هذه الرواية أن القرن إذا لم يكن مانعا من الوطاء، بأن كان يمكن حصوله بعسر يجوز معه الفسخ، و هو ظاهر اختيار المحقق في الشرائع، و يؤيده تعليق الحكم في الأخبار على وجود الاسم المذكور الشامل لما يمكن

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٨٧

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ

امْرَأَهُ فَوَجَدَ بِهَا قَرْناً قَالَ هَذِهِ لَا تَحْبُلُ وَلَا يَقْدِرُ زَوْجُهَا عَلَى مُجَامَعَتِهَا يَرُدُّهَا عَلَى أَهْلِهَا صَاغِرَةً وَلَا مَهْرَ لَهَا قُلْتُ فَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا
قَالَ إِنْ كَانَ عَلِمَ بِذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَنْكِحَهَا يَعْنِي الْمُجَامَعَةَ ثُمَّ جَامَعَهَا فَقَدْ رَضِيَ بِهَا وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ إِلَّا بَعِيدَ مَا جَامَعَهَا فَإِنْ شَاءَ بَعْدُ
أَمْسَكَ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَتَى تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً عَلَى أَنَّهَا بَكَرٌ فَوَجَدَهَا تَبِيًّا لَمْ يَكُنْ لَهُ رَدُّهَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٦]

١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ
أَبِي الْحَسَنِ ع فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ عَلَى أَنَّهَا بَكَرٌ فَيَجِدُهَا تَبِيًّا أَوْ يَجُوزُ لَهُ

معه الوطء و ما لا يمكن. و قيل: لا يجوز الفسخ بالقرن إلا إذا كان مانعا من الوطء و إليه ذهب الأكثر، و لعله أحوط.

قوله: و لا يقدر زوجها أى: بسهولة.

قوله عليه السلام: و إن شاء طلق أى: أرسل لا الطلاق الشرعى.

الحديث السادس عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: تفتق البكر قال الوالد العلامة نور الله قبره: لعل المراد أنك لا تتوهم أن هذا لا يكون

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٨٨

أَنْ يُقِيمَ عَلَيْهَا قَالَ فَقَالَ تَفْتَقُ الْبِكْرُ مِنَ الْمَرْكَبِ وَ مِنَ النَّزْوَةِ.

[الحديث ١٧]

١٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَزْكَ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ع أَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ
جَارِيَةً بَكَرًا فَوَجَدَهَا تَبِيًّا هَلْ يَجِبُ لَهَا الصَّدَاقُ وَإِذَا أُمُّ يَنْتَقِصُ قَالَ يَنْتَقِصُ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَنَّهَا حُرٌّ ثُمَّ ظَهَرَ لَهَا أَنَّهُ عَبْدٌ كَانَ لَهَا الْخِيَارُ

[الحديث ١٨]

١٨ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ
قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع عَنْ امْرَأَةٍ حُرَّةٍ تَزَوَّجَتْ مَمْلُوكًا عَلَى أَنَّهَا حُرٌّ فَعَلِمْتُ بَعْدَ أَنَّهُ مَمْلُوكٌ قَالَ هِيَ أَمْلُوكٌ بِنَفْسِهَا إِنْ شَاءَتْ أَقْرَبَتْ

مَعَهُ وَإِنْ شَاءَتْ فَلَا فَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الصَّدَاقُ وَإِنْ

إلا بوطئ لتظن بها الزنا و تفارقها لذلك، إذ يمكن زوال البكاره بالركوب و النزوه.

و يحتمل أن يكون المراد أنك لا تعلم تقدم زوالها على العقد، إذ يمكن طريانه بعد العقد بنزوه و غيرها، و مع اشتباه الحال و العلم بالتأخر لا يقدر على الفسخ كما هو المشهور، و الأول أظهر.

الحديث السابع عشر: صحيح.

و قد تقدم فى باب المهور و تكلمنا عليه.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

و قال السيد رحمه الله: إذا تزوجت المرأة زوجها على أنه حر فبان عبدا، فإن كان بغير إذن مولاه و لم يجز العقد وقع باطلا، و إن كان بإذنه و إجازته صح

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٨٩

لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا فَلَيْسَ لَهَا شَيْءٌ وَإِنْ هُوَ دَخَلَ بِهَا بَعْدَ مَا عَلِمَتْ أَنَّه مَمْلُوكٌ وَ أَقَرَّتْ بِذَلِكَ فَهِيَ أَمْلِكُ بِهَا.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنَّهُ صَحِيحٌ وَ

ظَهَرَ لَهَا بِهِ جَنَّةٌ كَانَتْ بِالْخِيَارِ

[الحديث ١٩]

١٩ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا إِبرَاهِيمَ عَنِ امْرَأَةٍ يَكُونُ لَهَا زَوْجٌ قَدْ أُصِيبَ فِي عَقْلِهِ بَعْدَ مَا تَزَوَّجَهَا أَوْ عَرَّضَ لَهُ جُنُونٌ قَالَ لَهَا أَنْ تَنْزِعَ نَفْسَهَا مِنْهُ إِنْ شَاءَتْ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنْ تَزَوَّجَتْ عَلِيَّ أَنَّهُ صَحِيحٌ فَظَهَرَ لَهَا أَنَّهُ عَيْنٌ

العقد و كان للمرأة الفسخ، سواء شرطت حرته في نفس العقد أو عولت على الظاهر.

و لا فرق في ذلك بين أن تبين الحال قبل الدخول و بعده، لكن إن فسخت قبل الدخول أو تبين بطلان العقد كذلك فلا مهر لها، و إن فسخت بعده ثبت لها المهر، فإن كان النكاح برضاء السيد كان لها المسمى عليه، و إلا كان لها مهر المثل على المملوك يتبع به إذا أعتق.

الحديث التاسع عشر: ضعيف.

و المعروف من مذهب الأصحاب كون الجنون من عيوب الرجل في الجملة، بل قال في المسالك: إنه لا خلاف فيه، و نص في الشرائع أنه لا- فرق فيه بين الدائم و الأدوار و لا بين المتقدم على العقد و المتجدد بعده قبل الوطء و بعده، و حكى قولاً في المسألة بأنه يشترط في المتجدد أن لا يعقل أوقات الصلوات، و نقل عن ابن حمزة أنه شرط هذا الشرط مطلقاً.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٩٠

اُنْتُظِرْتُ مِنْهُ سَنَةً فَإِنْ وَصَلَ إِلَيْهَا مَرَّةً وَاحِدَةً فَهِيَ أَمْلَكُ بِهَا

[الحديث ٢٠]

٢٠ رَوَى الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَابٍ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ النَّيِّبَ الَّتِي قَدْ تَزَوَّجَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ فَرَعَمَتْ أَنَّهُ لَا يَقْرَبُهَا مِنْذُ دَخَلَ بِهَا فَإِنَّ

الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الزَّوْجِ وَعَلَيْهِ أَنْ يَحْلِفَ بِاللَّهِ لَقَدْ جَامَعَهَا لِأَنَّهَا مُدَّعِيَةٌ قَالَ فَإِنْ كَانَ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِكُرِّ فَرَعَمَتْ أَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا تَعْرِفُهُ النِّسَاءُ فَلْيَنْظُرْ إِلَيْهَا مَنْ يُوثِقُ بِهِ مِنْهُنَّ فَإِذَا ذَكَرَتْ أَنَّهَا عَذْرَاءٌ فَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُؤَجِّلَهُ سِنَةً فَإِنْ وَصَلَ إِلَيْهَا وَإِلَّا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَأَعْطِيَتْ نِصْفَ الصَّدَاقِ وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا

الحديث العشرون: صحيح.

وقال الأصحاب: إذا ثبت العنة، فإن صبرت فلا بحث، وإن لم تصبر رفعت أمرها إلى الحاكم، فإذا رفعت إليه أجله سنة من حين المرافعة فإن عجر عنها وعن غيرها فلها الفسخ و كان لها نصف المهر، وإن واقعها أو غيرها فلا فسخ، والحكم بالتأجيل قول معظم الأصحاب.

و في المسألة قولان آخران:

أحدهما: إن كانت متقدمه على العقد جاز لها الفسخ في الحال، وإن كانت حادثه بعد العقد أجل سنة من حين الترافع، ذهب إليه ابن الجنيدي، واحتج له في المختلف بروايه غياث الضبي و أبي الصباح الكناني، والجواب أنهما مطلقان و المفصل يحكم على المجمل، و أجاب عنه في المختلف بأن العلم إنما يحصل بعد السنة، قال: و لو قدر حصوله قبلها فالأقوى ما قاله ابن الجنيدي.

و ثانيهما: أن المرأة بعد تمكينها إياه من نفسها وجب لها المهر و إن لم يولج ذهب إليه ابن الجنيدي أيضا، و يدفعه صحيحه أبي حمزه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٩١

.....

ثم اعلم أنه إذا ثبت العنن، فإما أن يثبت تقدمه على العقد، أو تجدده بعده قبل الوطاء أو بعده، فإن ثبت تقدمه على العقد ثبت لها الخيار إجماعا، و إن تجدد بعد العقد و قبل الوطاء

فالمشهور جواز الفسخ به أيضا، وربما لاح من كلام الشيخ فى المبسوط عدمه، و كذا الخلاف لو تجدد بعد الوطء، لكن الأكثر هنا على عدم ثبوت الفسخ به، و ذهب المفيد و جماعه إلى أن لها الفسخ أيضا.

ثم الظاهر من عباره جماعه من الأصحاب أنه يعتبر فى العنن العجز عن وطئها و وطئ غيرها قبلا و دبرا، و يظهر من عباره المفيد أن المعترف عجزه عنها و إن قدر على وطئ غيرها.

و قال السيد: و المصير إليه غير بعيد.

و قال فى النافع: لو ادعى الوطء فأنكرت، فالقول قوله مع يمينه.

و قال السيد قدس سره: دعوى الزوج الوطء يقع بعد ثبوت العنن و قبله، و فرض المصنف فى الشرائع المسألة فيما إذا ادعى الزوج الوطء بعد ثبوت العنن، و حكم بأن القول قوله مع يمينه و أطلق الأ-كثر، أما قبول قوله لو كان قبل الثبوت فظاهر، و يدل عليه روايه أبى حمزه، و أما بعده فمشكل لأنه مدع لزوال ما كان قد ثبت، لكن المصنف فى الشرائع و العلامه فى القواعد صرحا بقبول قوله فى ذلك.

و فى المسألة قول آخر ذهب إليه الشيخ فى الخلاف و الصدوق فى المقنع و جماعه، و هو أن دعواه الوطء إن كان فى قبل، فإن كانت بكرا صدق بشهاده أربع نساء بذهابها، و إن كانت ثيبا حشى قبلها خلوقا ثم يؤمر بالوطء، فإن خرج الخلق على ذكره صدق و إلا فلا، و استدل عليه فى الخلاف بالإجماع و الأخبار، و كأنه أراد بالأخبار روايه عبد الله بن الفضل و روايه غياث بن إبراهيم،

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٩٢

[الحديث ٢١]

٢١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ بْنِ

أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيِّ عَنْ بَعْضِ مَشِيخَتِهِ قَالَ قَالَتْ امْرَأَةٌ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَوْ سِأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ تَدَّعَى عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ أَنَّهُ عَنِينٌ وَ يُنْكِرُ الرَّجُلُ قَالَ تَحْشُوهَا الْقَابِلَهُ بِالْخُلُوقِ وَ لَا يَعْلَمُ الرَّجُلُ وَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا الرَّجُلُ فَإِنْ خَرَجَ وَ عَلَى ذِكْرِهِ الْخُلُوقِ صَدَقَ وَ كَذَبَتْ وَ إِلَّا صَدَقَتْ وَ كَذَبَ.

[الحديث ٢٢]

٢٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابَاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أُخِذَ عَنْ امْرَأَتِهِ فَلَا يَقْدِرُ عَلَى إِثْبَانِهَا فَقَالَ إِنْ كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِثْبَانِ غَيْرِهَا مِنْ النِّسَاءِ فَلَا يُمَسِّكُهَا إِلَّا بِرِضَاهَا بِذَلِكَ وَ إِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى غَيْرِهَا فَلَا بَأْسَ بِإِمْسَاكِهَا

و هما ضعيفتان.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٢، ص: ٣٩٢

الحديث الحادى و العشرون: مجهول كالصحيح.

و ليس فى الفقيه "عن بعض مشيخته" فيكون صحيحا.

الحديث الثانى و العشرون: موثق.

و قال فى النهايه: التأخذ حبس السواحر أزواجهن عن غيرهن من النساء.

الحديث الثالث و العشرون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٩٣

[الحديث ٢٣]

٢٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع مَنْ أَتَى امْرَأَةً مَرَّةً وَاحِدَةً ثُمَّ أُخِذَ عَنْهَا فَلَا خِيَارَ لَهَا.

[الحديث ٢٤]

٢٤ وَ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ حَمْدَانَ الْقَلَانِسِيِّ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ بُنَانٍ عَنِ ابْنِ بَقَّاحٍ عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَدَّعَتْ امْرَأَةٌ عَلَى زَوْجِهَا عَلَى عَهْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع أَنَّهُ لَا يُجَامِعُهَا وَ ادَّعَى هُوَ أَنَّهُ يُجَامِعُهَا فَأَمَرَهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع أَنْ تَسْتَدْفِرَ بِالزَّعْفَرَانِ ثُمَّ يَغْسِلَ ذَكَرَهُ فَإِنْ خَرَجَ الْمَاءُ أَصْفَرَ صَدَقَهُ وَإِلَّا أَمَرَهُ بِطَلَّاقِهَا.

[الحديث ٢٥]

٢٥ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبَانَ عَنْ غِيَاثِ الضَّبِّيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي الْعِنِينِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ عَيْنٌ لَا يَأْتِي النِّسَاءَ فُرَّقَ بَيْنَهُمَا وَإِذَا وَقَعَ عَلَيْهَا وَقَعَهُ وَاحِدَةً لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَهُمَا وَ الرَّجُلُ لَا يُرَدُّ مِنْ عَيْبٍ.

[الحديث ٢٦]

٢٦ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ

الحديث الرابع و العشرون: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: أن تستنفر قال الوالد العلامة طاب ثراه: في الكافي "تستدفر" بالذال، و الاستنفر أن يدخل إزاره بين فخذه، و الاستنفر تطيب الفرج بالزعفران و غيره.

الحديث الخامس و العشرون: مجهول.

الحديث السادس و العشرون: حسن موثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٩٤

كَلُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع كَانَ يَقُولُ إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَوَقَعَ عَلَيْهَا مَرَّةً ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا فَلَيْسَ لَهَا الْخِيَارُ لِتَضِيرَ فَقَدْ ابْتُلِيَتْ.

وَ لَيْسَ لِامْتِهَاتِ الْأَوْلَادِ وَ لَا لِالِإِمَاءِ مَا لَمْ يَمَسَّهَا مِنَ الدَّهْرِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً خِيَارُ فَأَمَّا الَّذِي ذَكَرَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْعُنَّةِ إِذَا حَدَّثَتْ بَعْدَ الدُّخُولِ وَ بَيْنَهُ إِذَا كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ إِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ عُمُومُ الْأَخْبَارِ الَّتِي رُوِيَتْ فِي ذَلِكَ مِثْلَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٧]

٢٧ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ الْعِنِينُ يُتْرَبُّصُ بِهِ سَنَةً ثُمَّ إِنْ شَاءَتْ امْرَأَتُهُ تَزَوَّجَتْ وَ إِنْ شَاءَتْ أَقَامَتْ.

[الحديث ٢٨]

٢٨ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ امْرَأَةٍ ابْتُلِيَ زَوْجُهَا فَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْجَمَاعِ أَبَدًا أَوْ تَفَارِقُهُ قَالَ نَعَمْ إِنْ شَاءَتْ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ قَالَ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ وَ هُوَ لَا يَقْدِرُ عَلَى النَّسَاءِ أُجِّلَ سَنَهُ حَتَّى يُعَالِجَ نَفْسَهُ

قوله: و ليس لأمهات الأولاد لعله محمول على ما إذا كانتا عنده بالعقد.

الحديث السابع و العشرون: صحيح.

الحديث الثامن و العشرون: مجهول.

الحديث التاسع و العشرون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٩٥

[الحديث ٣٠]

٣٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ أَبِيهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع كَانَ يَقُولُ يُؤَخَّرُ الْعَيْنُ سَنَةً مِنْ يَوْمِ تَرَافَعَهُ امْرَأَتُهُ فَإِنْ خَلَصَ إِلَيْهَا وَ إِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا فَإِنْ رَضِيَتْ أَنْ تُقِيمَ مَعَهُ ثُمَّ طَلَبَتْ الْخِيَارَ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَدْ سَقَطَ الْخِيَارُ وَ لَا خِيَارَ لَهَا.

وَ الْأَوْلَى عِنْدِي الْأَخْذُ بِالْخَبَرِ الَّذِي رَوَيْنَاهُ أَخِيرًا وَ أَنَّهُ إِذَا حَدَّثَتِ الْعُنَّةُ بَعْدَ الدُّخُولِ فَلَا يَكُونُ لَهَا الْخِيَارُ وَ تَكُونُ مُبْتَلَاءً حَسَبَ مَا تَضَمَّنَهُ حَدِيثُ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ وَ حَسَبَ مَا تَضَمَّنَهُ حَدِيثُ غِيَاثِ الضَّبِّيِّ مِنْ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ عَلَيْهَا وَقَعَهُ وَاحِدَةً لَمْ يُفْرَقْ بَيْنَهُمَا وَ الرَّجُلُ لَا يُرَدُّ مِنْ عَيْبٍ وَ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا

[الحديث ٣١]

٣١ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَابٍ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ أَحَدِهِمَا عَنِ فِي خَصِيَّتِي دَلَّسَ نَفْسَهُ لِامْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ فَتَزَوَّجَهَا قَالَ يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا إِنْ

الحديث الثلاثون: ضعيف.

قوله: حسب ما تضمنه قال السيد رحمه الله فى شرح النافع: هذا جيد لو تكافأ السند، لكن رواه ابن مسلم المطلقه صحيحه، و رواه أبى الصباح معتبر الإسناد أيضا، و ما تضمن التفصيل ضعيف، و المسأله محل تردد، و إن كان المصير إلى ما عليه الأكثر من اشتراط حصول العنه قبل الوطاء أولى، اقتصارا على موضع الوفاق.

الحديث الحادى و الثلاثون: موثق حسن.

و يدل على ما هو المشهور بين الأصحاب من أن الخصى عيب، و قال الشيخ

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٩٦

شَاءَتْ وَ يُوجَعُ رَأْسُهُ فَإِنَّ رَضِيَّتْ وَ أَقَامَتْ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ لَهَا بَعْدَ رِضَاهَا بِهِ أَنْ تَأْبَاهُ.

[الحديث ٣٢]

٣٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ سَمَاعَةَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ خَصِيًّا دَلَسَ نَفْسَهُ لِامْرَأَةٍ قَالَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَ تَأْخُذُ الْمَرْأَةُ مِنْهُ صَدَاقَهَا وَ يُوجَعُ ظَهْرُهُ كَمَا دَلَسَ نَفْسَهُ.

[الحديث ٣٣]

٣٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ قَالَ بَعَثْتُ بِمَسْأَلِهِ مَعَ ابْنِ أُعَيْنَ قُلْتُ سَلُهُ عَنْ خَصِيٍّ دَلَسَ نَفْسَهُ لِامْرَأَةٍ وَ دَخَلَ بِهَا فَوَجَدَتْهُ خَصِيًّا قَالَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَ يُوجَعُ ظَهْرُهُ وَ يَكُونُ لَهَا الْمَهْرُ بِدُخُولِهِ عَلَيْهَا

فى المبسوط و الخلاف أن الخصى ليس بعبى مطلقا، محتجا بأن الخصى يولج و يبالح أكثر من الفحل، و هو مدفوع بالروايات و إن أمكن حملها على المعبوب.

ثم إن الشيخ و جماعه من الأصحاب ذكروا أنها لو فسخت بالخصى ثبت لها المهر بالخلوه و يعزر الزوج، و أنكروا ابن إدريس ثبوت جميع المهر. و قال العلامة فى المختلف: إن الشيخ بنى ذلك على أصله من ثبوت المهر بالخلوه.

و فيه نظر، لأن الشيخ استند فى هذا الحكم إلى الروايات الواردة فى خصوص المقام، و المسأله محل تردد.

الحديث الثانى و الثلاثون: موثق.

الحديث الثالث و الثلاثون: حسن كالصحيح.

قوله: دخل بها أى: عليها كما هو ظاهر آخر الخبر، و يمكن حمله على ظاهره، و حمل أخبار

[الحديث ٣٤]

٣٤ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ بُرَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ فِي كِتَابِ عَلِيِّ عَ مَنْ زَوَّجَ امْرَأَةً فِيهَا عَيْبٌ دَلَّسَتْهُ وَ لَمْ تُبَيِّنْ ذَلِكَ لِرُؤُوسِهَا فَإِنَّهُ يَكُونُ لَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا وَ يَكُونُ الَّذِي سَاقَ الرَّجُلُ إِلَيْهَا عَلَى الَّذِي زَوَّجَهَا وَ لَمْ يُبَيِّنْ.

[الحديث ٣٥]

٣٥ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلَيْنِ نَكَحَا امْرَأَتَيْنِ فَأُتِيَ هَذَا بِامْرَأَةٍ ذَا قَالَ تَعْتِدُ هَذِهِ مِنْ هَذَا وَ هَذِهِ مِنْ هَذَا ثُمَّ يَرْجِعُ كُلُّ وَاحِدِهِ مِنْهُنَّ إِلَى رُؤُوسِهَا وَ قَالَ فِي رَجُلٍ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَيَقُولُ لَهَا أَنَا مِنْ بَنِي فُلَانٍ فَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ قَالَ تَفْسِيخُ النِّكَاحِ أَوْ قَالَ تَرُدُّ النِّكَاحَ.

[الحديث ٣٦]

٣٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ

المهر على الدخول، فإنه يمكن للخصى غير المجهوب ذلك.

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح.

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح.

قوله: و قال فى رجل يتزوج أقول: اختلف الأصحاب فى حكم هذه المسألة، فقال الشيخ فى النهاية:

إذا انتمى الرجل إلى قبيلة فبان من غيرها بطل التزويج، و اختاره ابن الجنيدي و ابن حمزه، و قال فى المبسوط: الأقوى أنه لا خيار لها، و قال ابن إدريس: إن لها الخيار إذا شرط ذلك فى نفس العقد.

الحديث السادس و الثلاثون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٩٨

عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَ أَنَّ عَلِيًّا عَ لَمْ يَكُنْ يَرُدُّ مِنَ الحُمُقِ وَ يَرُدُّ مِنَ العُسْرِ.

[الحديث ٣٧]

٣٧ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الرَّجُلِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَقَالَتْ أَنَا حُبْلَى وَأَنَا أَخْتُكَ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ عَدَّةٍ قَالَ فَقَالَ إِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا وَوَأَقَعَهَا لَمْ يُصَدِّقْهَا وَإِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَلَمْ يُوَأَقِعْهَا فَلْيَتَحَرَّ وَ لِيَسْأَلْ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَرَفَهَا قَبْلَ ذَلِكَ.

[الحديث ٣٨]

٣٨ وَعَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ

والمشهور أن الإعسار ليس بعيب يوجب الفسخ، و يفهم من كلام بعض الأصحاب اشتراط اليسار في صحة العقد، و ذهب ابن إدريس إلى ثبوت الخيار للمرأة مع إعسار الزوج قبل العقد و عدم علمها به، و نقل عن ابن الجنيد ثبوت الخيار لها مع تجدد الإعسار أيضا، و حكى الشيخ فخر الدين عن بعض العلماء قولاً بأن الحاكم يفرق بينهما.

الحديث السابع و الثلاثون: صحيح.

قوله عليه السلام: و أنا أختك الواو بمعنى " أو " في الموضوعين، و كونها على غير عده أى لم تعدد من الزوج السابق.

قوله عليه السلام: و ليسأل قال الوالد العلامة طاب ثراه: على الاستحباب كما سيجى ء.

الحديث الثامن و الثلاثون: ضعيف.

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٣٩٩

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَسِيرِ هَلْ يَتَزَوَّجُ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَقَالَ أَكْرَهُ ذَلِكَ فَإِنْ فَعَلَ فِي بِلَادِ الرُّومِ فَلَيْسَ هُوَ بِحَرَامٍ وَ هُوَ نِكَاحٌ وَ أَمَا فِي التُّرْكِ وَ الدَّيْلَمِ وَ الْخَزَرِ فَلَا يَحِلُّ ذَلِكَ لَهُ.

[الحديث ٣٩]

٣٩ وَعَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الطَّبْرِيِّ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ خَطَبَ رَجُلٌ إِلَى قَوْمٍ فَقَالُوا مَا تِجَارَتُكَ فَقَالَ أبيع الدَّوَابَّ فَزَوْجُوهُ فَإِذَا هُوَ يبيع السَّنَانِيرَ فَمَضَوْا إِلَى عَلِيٍّ ع فَأَجَازَ نِكَاحَهُ وَ قَالَ إِنَّ السَّنَانِيرَ دَوَابٌّ.

[الحديث ٤٠]

٤٠ وَعَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمِنْقَرِيِّ عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ ع

قوله عليه السلام: فإن فعل في بلاد الروم لأنهم نصارى وهم أهل كتاب، ويدل على جواز نكاح أهل الكتاب، وأن جوازه غير مشروط بالذمه، ويمكن حمله على الضرورة.

الحديث التاسع والثلاثون: ضعيف على الظاهر، فإن الظاهر أن أبا عبد الله هو الجاموراني.

وقال الوالد العلامة برد الله مضجعه: يمكن أن يكون الشرط في النكاح ويكون لازماً ويكون السنور دابه. أو كان قبل النكاح، ويكون على المجاز لرفع النزاع.

الحديث الأربعون: ضعيف.

معمول به، وقد مر في باب تعارض البيئات من كتاب القضاء.

ملاذ الأختار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٠٠

فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى امْرَأَتِهِ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِوَلِيِّيَّ وَ شُهُودٍ وَأَنَّكَ تَزَوَّجْتِ الْمَرْأَةَ ذَلِكَ وَأَقَامَتْ أُخْتَهَا عَلَى هَذَا الرَّجُلِ الْبَيْنَةَ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِوَلِيِّيَّ وَ شُهُودٍ وَلَمْ تُؤَقِّتْ وَقَتًا أَنَّ الْبَيْنَةَ بَيْنَهُ الزَّوْجِ وَلَا تُقْبَلُ بَيْنَةُ الْمَرْأَةِ لِأَنَّ الزَّوْجَ قَدْ اسْتَيْتَحَقَّ بُضْعَ هَذِهِ الْمَرْأَةِ وَ تُرِيدُ أُخْتَهَا فَسَادَ النِّكَاحِ فَلَا تُصَدَّقُ وَلَا تُقْبَلُ بَيْنَتُهَا إِلَّا بِوَقْفٍ قَبْلَ وَقْفِهَا أَوْ دُخُولِ بِهَا.

[الحديث ٤١]

٤١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَلِيِّ بْنِ إِسْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ جَمِيعًا عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي أُخْتَيْنِ أُهْدِيَتَا إِلَى أَخَوَيْنِ فِي لَيْلَةٍ فَأُدْخِلَتْ امْرَأَةٌ هَذَا عَلَى هَذَا وَ أُدْخِلَتْ امْرَأَةٌ هَذَا عَلَى هَذَا قَالَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا الصَّدَاقُ بِالْغُشْيَانِ وَ إِنْ كَانَ وَبَيْنَهُمَا تَعَمُّدٌ ذَلِكَ غُرْمَ الصَّدَاقِ

وَلَا يَقْرَبُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا امْرَأَتَهُ حَتَّى تَنْقُضِيَ الْعِدَّةَ فَإِذَا انْقَضَتِ الْعِدَّةُ صَارَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِلَى زَوْجِهَا بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ قِيلَ لَهُ
فَإِنْ مَاتَا قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ قَالَ فَقَالَ يَزْجَعُ الزَّوْجَانِ بِنِصْفِ الصَّدَاقِ عَلَى

الحديث الحادى و الأربعون: مرسل.

و قال السيد رحمه الله: الروايه مطابقه للأصول و ما تضمنه من تنصيف المهر قول جمع من الأصحاب، و به روايات صحيحه فى مقابلها أخبار داله على خلاف ذلك. انتهى.

و قال فى الصحاح: هديت العروس إلى بعلها هداء بالكسر و المد فهى هديه و أهديتها بالألف لعه قيس فهى مهدها.

قوله عليه السلام: و عليهما العده أقول: على المشهور بل المتفق عليه بين الأصحاب من تداخل ما بقى من

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٠١

وَرَثَتَهُمَا وَ يَرِثَانِيَهُمَا الرَّجُلَانِ قِيلَ فَإِنْ مَاتَ الرَّجُلَانِ وَ هُمَا فِي الْعِدَّةِ قَالَ تَرِثَانِيَهُمَا وَ لَهُمَا نِصْفُ الْمَهْرِ الْمُسَمَّى وَ عَلَيْهُمَا الْعِدَّةُ بَعْدَ مَا
تَفَرَّغَا مِنَ الْعِدَّةِ الْأُولَى تَعْتَدَانِ عِدَّةَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا.

[الحديث ٤٢]

٤٢ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ خَصِيْبًا دَلَّسَ نَفْسَهُ لِامْرَأَةٍ قَالَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَ تَأْخُذُ
الْمَرْأَةُ مِنْهُ صَدَاقَهَا وَ يُوجِعُ ظَهْرَهُ كَمَا دَلَّسَ نَفْسَهُ.

[الحديث ٤٣]

٤٣ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سَرْحَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَيُوتَى بِهَا
عَمِيَاءَ أَوْ بَرَصِيَاءَ أَوْ عَرَجِيَاءَ قَالَتْ تَرُدُّ عَلَى وَلِيِّهَا فَيَكُونُ لَهَا الْمَهْرُ عَلَى وَلِيِّهَا فَإِنْ كَانَ بِهَا زَمَانَةٌ لَا يَرَاهَا الرَّجُلُ أُجِيزَ شَهَادَةُ النِّسَاءِ
عَلَيْهَا

العهده فى عده الوفاه لعله محمول على بقيه العده لا استثنافها. و يمكن أن يقال:

لما كانت العدتان لرجلين، فلعل عدم التداخل لذلك، كما صرحوا به فى سائر العدد، فتدبر.

الحديث الثانى و الأربعون: موثق مكرر.

قد مر في الصفحة السابقة.

الحديث الثالث و الأربعون: صحيح.

و قد مر مأخوذا من كتاب الحسين بن سعيد، و هنا أخذه من كتاب ابن محبوب كالخبر الآتى بعينه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٠٢

[الحديث ٤٤]

٤٤ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ رَجُلٍ خَطَبَ إِلَى رَجُلٍ بِنْتًا لَهُ مِنْ مَهْبَرِهِ فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَهُ دُخِلَتْهَا عَلَى زَوْجِهَا أَدْخَلَ عَلَيْهِ بِنْتًا لَهُ أُخْرَى مِنْ أُمِّهِ قَالَ تَرُدُّ عَلَى أَبِيهَا وَ تَرُدُّ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ وَ يَكُونُ مَهْرُهَا عَلَى أَبِيهَا

الحديث الرابع و الأربعون: صحيح على الظاهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٠٣

١٨ بَابُ نَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى الْمَرْأَةِ قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا وَ مَا يَحِلُّ مِنْ ذَلِكَ وَ مَا لَا يَحِلُّ

[الحديث ١]

١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ النَّهْدِيِّ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مَسِيكِينَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ الرَّجُلِ يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ فَيَنْظُرُ إِلَى شَعْرِهَا فَقَالَ نَعَمْ إِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا بِأَعْلَى الثَّمَنِ

باب نظر الرجل إلى المرأة قبل أن يتزوجها و ما يحل له من ذلك الحديث الأول: مجهول.

و أجمع العلماء كإفاه على أن من أراد نكاح امرأة يجوز له النظر إليها فى الجملة بل صرح كثير منهم باستحبابه. و أطبقوا أيضا على جواز النظر إلى وجهها و كفيها من مفصل الزند. و اختلفوا فيما عدا ذلك، فقال بعضهم: يجوز النظر إلى شعرها

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٠٤

[الحديث ٢]

٢ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ عِ فِي رَجُلٍ يَنْظُرُ إِلَى مَحَاسِنِ امْرَأَةٍ يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا

قَالَ لَا بَأْسَ إِنَّمَا هُوَ مُسْتَأْمَرٌ فَإِنْ تَقَيَّضَ أَمْرٌ يَكُونُ

و محاسنها أيضا. و اشترط الأكثر العلم بصلاحيتهما للتزويج و احتمال إجابتها، و أن لا يكون لريبه، و المراد خوف الوقوع بها فى محرم، و أن الباعث على النظر إرادته التزويج دون العكس، و المستفاد من النصوص الاكتفاء بقصد التزويج قبل النظر كيف كان. الحديث الثانى: موثق.

قوله عليه السلام: إنما هو مستأمر أى: يريد شراءها.

و قال فى القاموس: استمت بها و عليها غاليت، و استمته إياها و عليها سألته سومها.

قوله صلوات الله عليه: فإن تقيض أمر كذا فى أكثر النسخ، و فى بعضها "فإن يقض" و هو أظهر.

قال الوالد العلامة قدس الله روحه: أى قدر الله له نكاحها، أو حصول الولد يحصل المحبه بعد الرؤيه فيتزوجها. انتهى.

و فى

القاموس: تقيض له تقدر و تسبب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٠٥

[الحديث ٣]

٣ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي يَزِيدَ الْعَطَّارِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِ إِيَّاكُمْ وَ النَّظَرَ فَإِنَّهُ سَيَهَمُ مِنْ سَيَاهَمِ
إِنِّيَسَ وَ قَالَ لَا بَأْسَ بِالنَّظْرِ إِلَى مَا وُضِعَتِ الثِّيَابُ

و قال الفاضل الأسترآبادى: الظاهر أن هنا تصحيفا، و الأصل بأى عوض يكون و أما لفظه " أمر " فكان بدلا عن عوض فى بعض
النسخ، فجمع بينهما بعض الكتاب انتهى.

و فى بعض النسخ " تعيض " بالعين المهملة، و هو تصحيف.

الحديث الثالث: مرسل.

قوله عليه السلام: إلى ما وضعت الثياب لعل المراد الوجه و الكفان، لأن الثياب موضوعه عنها، كما يدل عليه أخبار آخر. و ظاهره
جواز النظر إلى الوجه و الكفين من النساء مطلقا، كما هو ظاهر الآية و بعض الأخبار، و هو خلاف المشهور، و لعل الشيخ حمله
على ما إذا أراد التزويج، و هو بعيد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٠٦

١٩ بَابُ الْوَلَادَةِ وَ النَّفَاسِ وَ الْعَقِيقَةِ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ السُّكُونِيِّ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي
جَعْفَرٍ قَالَ كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ع إِذَا حَضَرَتْ وَلَادَةُ الْمَرْأَةِ قَالَ أَخْرِجُوا مَنْ فِي الْبَيْتِ

باب الولاده و النفاس و العقيقه الحديث الأول: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: اخرجوا مخالف لما ذكره الأصحاب من وجوب استبداد النساء بها أو الزوج، فيمكن أن يكون المراد النساء غير
القابله و ما يضطر إليهن، أو على الحالة القريبه من الولاده.

قوله عليه السلام: لا تكون أى: المرأة أول ناظر إلى عورته، بل يكون الرجل أول الناظرين، أو أن

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٠٧

مِنَ النِّسَاءِ لَأَ تَكُونُ أَوَّلَ نَاطِرٍ إِلَى

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ الصَّنِقَلِيِّ عَنْ أَبِي يَحْيَى الرَّازِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا وُلِدَ لَكُمْ الْمَوْلُودُ أَى شَيْءٍ تَصْنَعُونَ بِهِ قُلْتُمْ لَا أَذْرِي مَا يُصْنَعُ بِهِ قَالَ فَخُذْ عَدَسَهُ جَاوَشِيرَ فَدْفُهُ بِمَاءٍ ثُمَّ قَطْرُهُ فِي أُذُنِهِ فِي الْمَنْخَرِ الْمَأْيَمَنِ قَطْرَتَيْنِ وَ فِي الْأَيْسَرِ قَطْرَةً وَ أَذُنُ فِي أُذُنِهِ الْمَأْيَمَنِ وَ أَقْمِ فِي الْأَيْسَرِ تَفْعَلُ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تُقَطَعَ سُرَّتُهُ فَإِنَّهُ لَا يَنْزَعُ أَبَدًا وَ لَا تُصِيبُهُ أُمُّ الصَّبِيَانِ

النساء لما كان دأبهن المسارعه إلى النظر إلى العوره لتعرف كونه ذكرا أو أنثى لا يكن حاضرات، لثلا يكون أول نظر الناظر إلى عورته، وربما يقرأ بالياء أى لا يكون أول نظر الطفل إلى غير المحرم، و لا يخفى بعده.

الحديث الثانى: مجهول.

قوله عليه السلام: فدفعه من الدوف كما فى الكافى. قال فى القاموس: الدوف الخلط و البلب بماء و نحوه.

و فى بعض النسخ "فدقه" بالقاف و هو تصحيف.

و فى النهايه: فيه "لم تضره أم الصبيان" يعنى الريح التى تعرض لهم، فربما غشى عليهم منها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٠٨

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ يُحَنَّكَ الْمَوْلُودُ بِمَاءِ الْفُرَاتِ وَ يُقَامُ فِي أُذُنِهِ.

وَ فِي رِوَايَةِ حَنْكُوا أَوْلَادَكُمْ بِمَاءِ الْفُرَاتِ وَ بَتْرَبِهِ قَبْرِ الْحُسَيْنِ ع فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَبِمَاءِ السَّمَاءِ.

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنِ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ حَمْدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع حَنْكُوا أَوْلَادَكُمْ بِالْتَّمْرِ فَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ص بِالْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ ع.

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ وُلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ فَلْيُوذِّنْ فِي أُذُنِهِ

الْيُمْنَى بِأَذَانِ الصَّلَاةِ وَ لِيُقِيمَ فِي أذُنِهِ الْيُسْرَى فَإِنَّهَا عِصْمَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

الحديث الثالث: مجهول.

وقال الوالد العلامة نور الله مرقدته: يدل على جواز الاكتفاء بالإقامة، أو يقال أطلقت و أريد بها هما معا، فإنهما سببان لإقامه الصلاة، كما يطلق الأذان عليهما وقوله " في روايه أخرى " كلام الكليني.

الحديث الرابع: ضعيف.

الحديث الخامس: ضعيف على المشهور.

و ظاهره استحباب كون الوالد هو المؤذن و المقيم لا غيره، و هو أحوط.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٠٩

[الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ حُسَيْنِ عَنْ مُرَازِمٍ عَنْ أَخِيهِ قَالَ قَالَ رَجُلٌ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ لِدَ لِي غُلَامٌ فَقَالَ رَزَقَكَ اللَّهُ شَكَرْتَ الْوَاهِبَ وَ بَارَكَ لَكَ فِي الْمَوْهُوبِ وَ بَلَغَ أَشَدَّهُ وَ رَزَقَكَ بِرَّهُ.

[الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ هُنَّا رَجُلٌ رَجُلًا أَصَابَ ابْنًا فَقَالَ يَهْنِيكَ

الحديث السادس: ضعيف مختلف فيه.

و فى الكافى: رزقك الله شكر الواهب.

الحديث السابع: ضعيف.

قوله عليه السلام: ما علمك قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: لعل المراد كيف تعلم أن كونه فارسا خير له أو راجلا حتى تتفأل له بالفروسيه.

أقول: و يحتمل أن يكون المعنى أنه و إن كان على سبيل التفؤل يتضمن كذبا و الأولى الاحتراز عنه.

قوله عليه السلام: وبلغ أشده قال في الصحاح: أشده أى قوته، و هو ما بين ثمانى عشر إلى ثلاثين، و هو واحد جاء على بناء الجمع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤١٠

الْفَارِسُ فَقَالَ لَهُ الْحَسَنُ ع مَا عَلِمَكَ يَكُونُ فَارِسًا أَوْ رَاجِلًا قَالَ قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ فَمَا أَقُولُ قَالَ تَقُولُ شَكَرْتَ الْوَاهِبَ وَ بُوْرِكَ لَكَ فِي الْمَوْهُوبِ وَ بَلَغَ أَشُدَّهُ وَ رَزَقَكَ بِرَّهُ.

[الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ أَوَّلُ مَا بَيَّرَ الرَّجُلُ وَلَدَهُ أَنْ يُسَمِّيَهُ بِاسْمِ حَسَنِ فَلْيُحْسِنِ أَحَدُكُمْ اسْمَ وَلَدِهِ.

[الحديث ٩]

٩ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يُؤَلِّدُ لَنَا وَلَدٌ إِلَّا سَمَّيْنَاهُ مُحَمَّدًا فَإِذَا مَضَتْ سَبْعَةُ أَيَّامٍ فَإِنْ شَتْنَا غَيْرَنَا وَ إِلَّا تَرَكْنَا.

[الحديث ١٠]

١٠ وَ عَنْهُ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى عَنْ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ نَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ رَجُلٍ قَدْ سَمَّاهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ أَصْدَقُ الْأَسْمَاءِ مَا سُمِّيَ بِالْعُبُودِيَّةِ وَ أَفْضَلُهَا أَسْمَاءُ الْأَنْبِيَاءِ إِنَّ النَّبِيَّ ص قَالَ مَنْ وُلِدَ لَهُ أَرْبَعَةُ أَوْلَادٍ وَ لَمْ يُسَمِّ أَحَدَهُمْ بِاسْمِي فَقَدْ جَفَانِي.

[الحديث ١١]

١١ وَ عَنْهُ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ

الحديث الثامن: ضعيف.

الحديث التاسع: مرسل.

و ما ورد من الأخبار الداله على ذم التغيير يمكن حملها على ما قبل السبع، و يمكن حمل هذا على ما إذا كان التغيير إلى اسم على.

الحديث العاشر: مرسل.

الحديث الحادى عشر: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤١١

سَلِيمَانَ بْنِ جَعْفَرِ الْجَعْفَرِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع يَقُولُ لَا يَدْخُلُ الْفَقْرُ بَيْتًا فِيهِ اسْمُ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ وَ عَلِيٍّ وَ الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ
أَوْ جَعْفَرَ أَوْ طَالِبٍ أَوْ عَبْدِ اللَّهِ أَوْ فَاطِمَةَ مِنَ النِّسَاءِ ع.

[الحديث ١٢]

١٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ ابْنِ الْقَدَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ
ص فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وُلِدَ لِي غُلَامٌ فَمَاذَا أَسْمِيهِ قَالَ سَمِّهِ بِأَحَبِّ الْأَسْمَاءِ إِلَيَّ حَمْرَةَ.

[الحديث ١٣]

١٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ خُثَيْمٍ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ خُثَيْمٍ قَالَ قَالَ لِي أَبُو
جَعْفَرٍ ع مَا تُكْتَبُ قَالَ مَا أُكْتِنْتُ بَعِيدٌ وَ مَا لِي مِنْ وَلَدٍ وَ لَا امْرَأَةٍ وَ لَا جَارِيَةٍ قَالَ فَمَا يَمْنَعُكَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ قُلْتُ حَدِيثٌ بَلَغَنِي عَنْ
عَلِيٍّ ع قَالَ وَ مَا هُوَ قُلْتُ بَلَغَنَا عَنْ عَلِيٍّ ع أَنَّهُ قَالَ مَنْ أُكْتِنَى وَ لَيْسَ لَهُ أَهْلٌ فَهُوَ أَبُو جَعْرٍ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع

الحديث الثانى عشر: مجهول.

الحديث الثالث عشر: ضعيف.

قوله صلوات الله عليه: فهو أبو جعفر فى بعض النسخ: أبو جعفر. قال فى القاموس: الجيفر الأسد الشديد.

وفى بعضها "أبو جعر" و كذا فى الكافى أيضا، و هو الظاهر أى هو أحمق دنى لا يعبا به.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤١٢

شَوْهٌ لَيْسَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ ع إِنَّا لَنُكْنِي أَوْلَادَنَا فِي صِغَرِهِمْ مَخَافَةَ التَّبَرُّ أَنْ يَلْحَقَ بِهِمْ.

[الحديث ١٤]

١٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص دَعَا
بِصَحِيفِهِ حِينَ

و فى القاموس: الجعر ما ييس من العذره فى المجرع أى الدبر أو نجو كل ذات مخلب من السباع.

قوله: شوه أى: قبحا لهم أو بعدا لهم، و فى بعض نسخ الكافى "سوءه".

و فى القاموس: شاه وجهه شوها و شوهه قبح كشوه كفرح، فهو أشوه و شوهه الله قبح وجهه، و الشوهه بالضم البعد.

قوله عليه السلام: مخافه النبز أن يلحق بهم أى: إنما نكنى لئلا يشتبه الاسم بالاشتراك، فيحتاجون إلى الألقاب الرديئه للامتياز، كالقصير و الطويل و الأسود

و أمثالها.

قال فى القاموس: نبزه ينبزه لقبه، و التنازب التعاير و التداعى بالألقاب.

الحديث الرابع عشر: حسن.

و لعل الاثنين أو الثلاثة الباقيه كان اسم الأولين أو مع الثالث، لم يذكرها عليه السلام تقيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤١٣

حَضَرَهُ الْمَوْتُ يُرِيدُ أَنْ يَنْهَى عَنْ أَسْمَاءٍ يُسَمَّى بِهَا وَ قُبُضَ وَ لَمْ يُسَمَّهَا مِنْهَا الْحَكَمُ وَ حَكِيمٌ وَ خَالِدٌ وَ مَالِكٌ وَ ذَكَرَ أَنَّهَا سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ مِمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى بِهَا.

[الحديث ١٥]

١٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ النَّبِيَّ ص نَهَى عَنْ أَرْبَعٍ كُنِيَ عَنْ أَبِي عَيْسَى وَ عَنْ أَبِي الْحَكَمِ وَ عَنْ أَبِي مَالِكٍ وَ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ إِذَا كَانَ لِاسْمٍ مُحَمَّدًا.

[الحديث ١٦]

١٦ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ عَنِ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِنَّ أَبْغَضَ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ حَارِثٌ وَ مَالِكٌ وَ خَالِدٌ

الحديث الخامس عشر: ضعيف على المشهور.

قوله: نهى أربع كنى فى الكافى " عن أربع " و هو الصواب.

قوله عليه السلام: إذا كان الاسم محمدا شرط متعلق بالاسم، فيدل على عدم جواز الجمع بين اسمه و كنيته صلى الله عليه و آله كما قيل. و قال بعضهم: لا يجوز التكنية بأبى القاسم مطلقا، و لا وجه له عندنا. و قد روى أن النبى رخص لأمير المؤمنين عليه السلام أن يجمع لمحمد ابن الحنفية خاصة بين اسمه و كنيته، و روى أن القائم عليه السلام كذلك، و لعله أحد الإسرار فى النهى عن ذلك ليكون من خصائصه عليه السلام.

قال العلامة قدس سره فى التذكرة: مسأله- قال صلى الله عليه و آله: سموا باسمى و لا تكنوا بكنيتى، و اختلفوا فقال الشافعى: إنه ليس لأحد أن يكنى بأبى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤١٤

[الحدِيث ١٧]

١٧ وَ عَنْهُ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَمَّنْ حَدَّثَهُ قَالَ كَانَ كَانَ عَلِيٌّ
بْنُ الْحُسَيْنِ ع إِذَا بُشِّرَ بِوَلَدٍ لَمْ يَسْأَلْ ذَكَرَهُ هُوَ أَوْ أَنْتَى حَتَّى يَقُولَ أَسْوَى فَاِذَا كَانَ سَوِيًّا قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَخْلُقْ مِنِّي شَيْئًا
مُسَوًّا.

[الحدِيث ١٨]

١٨ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَيْلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبِيدِ الرَّحْمَنِ عَنْ شَرْحَبِيلِ بْنِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ
تَأْكُلُ السَّفْرَجَلَ فَإِنَّ الْوَلَدَ يَكُونُ أَطْيَبَ رِيحًا وَ أَصْفَى لَوْنًا.

[الحدِيث ١٩]

١٩ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ
ع خَيْرُ تُمُورِكُمْ الْبُرْنِيُّ فَأَطْعِمُوهَا النِّسَاءَ فِي نَفْسِهِنَّ يَخْرُجُ أَوْلَادُكُمْ حُكَمَاءَ

القاسم، سواء كان اسمه محمدا أو لم يكن، و منهم من حمله على كراهه الجمع بين الاسم و الكنيه و جوزوا الأفراد، و هو الوجه
لأن الناس لم يزلوا بكنيته صلى الله عليه و آله يكونون في جميع الأعصار من غير إنكار.

الحدِيث السادس عشر: مجهول.

الحدِيث السابع عشر: ضعيف مرسل.

الحدِيث الثامن عشر: ضعيف.

الحدِيث التاسع عشر: مجهول.

و قال في القاموس: البرنى تمر معروف أصله برنيك أى الحمل الجيد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤١٥

[الحدِيث ٢٠]

٢٠ وَ عَنْهُ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَشْبَاطٍ عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ
رَفَعَهُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لِيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَأْكُلُ النَّفْسَاءَ الرُّطْبَ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ قَالَ لِمُرَيْمَ ع وَ هَزَى إِلَيْكَ
بِجِدِّعِ النَّخْلَةَ تُلْسِقُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِبَّانُ الرُّطْبِ فَقَالَ سَبْعَ تَمْرَاتٍ مِنْ تَمْرَاتِ الْمَدِينَةِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ

فَسَيَبِيعُ تَمْرَاتٍ مِنْ تَمْرَاتٍ أَمْصِيءَ أَرْكُمَ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ وَ عَزَّتِي وَ جَلَالِي وَ عَظَمَتِي وَ ارْتِفَاعِ مَكَانِي لَا تَأْكُلُ نَفْسَاءُ يَوْمَ تَلِدُ
الرُّطْبَ فَيَكُونُ غُلَامًا إِلَّا كَانَ حَكِيمًا وَ إِنْ كَانَتْ جَارِيَةً كَانَتْ حَكِيمَةً.

[الحديث ٢١]

٢١ عَنْهُ عَنْ عَدَّةٍ مِنْ أَصِحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ الرَّضَاعِ قَالَ أَطْعَمُوا حَبَالَكُمْ اللَّبَانَ
فَإِنْ يَكُنْ فِي بَطْنِهَا غُلَامٌ خَرَجَ ذَكَى الْقَلْبِ عَالِمًا شَجَاعًا وَ إِنْ تَكُنْ جَارِيَةً حَسَنَ خُلُقِهَا وَ خَلَقَتْهَا وَ عَظَمَتْ عَجِزَتُهَا وَ حَظِيَّتْ عِنْدَ
زَوْجِهَا

الحديث العشرون: مرفوع.

و فى القاموس: إبان الشىء بالكسر وقته.

قوله عليه السلام: يوم تلد أى: قبل الولادة أو بعدها إذا أرضعت ولدها.

الحديث الحادى و العشرون: ضعيف.

و فى الكافى هكذا: عن محمد بن على عن محمد بن سنان عن الرضا عليه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤١٦

[الحديث ٢٢]

٢٢ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ الْعَبِيدِ الصَّالِحِ قَالَ قَالَ الْعَقِيقَةُ
وَاجِبَةٌ إِذَا وُلِدَ لِلرَّجُلِ وَلَدٌ فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يُسَمِّيَهُ مِنْ يَوْمِهِ فَعَلَّ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْعَقِيقَةِ
وَاجِبَةٌ هِيَ قَالَ نَعَمْ وَاجِبَةٌ

السلام. و هو الصواب، و سقط من قلم الشيخ أو النساخ.

و قال فى القاموس: اللبان بالضم الكندر.

و فيه أيضا: حظيت المرأة عند زوجها أى سعدت به و دنت من قلبه و أحبها.

الحديث الثانی و العشرون: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: من يومه أى: يوم العقيقه، أو يوم الولاده.

الحديث الثالث و العشرون: مجهول.

و لا- خلاف بين الأصحاب فى أن وقت العقيقه يوم السابع، و اختلف فى حكمها فقال السيد و ابن الجنيد: إنها واجب، و ادعى عليه السيد الإجماع. و ذهب الشيخ و من تأخر عنه إلى الاستحباب، و المسأله محل إشكال، و الاحتياط ظاهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤١٧

[الحديث ٢٤]

٢٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي الْمَغْزَى عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْعَقِيقَةُ وَاجِبَةٌ.

[الحديث ٢٥]

٢٥ وَ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنِ الْوَشَاءِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

الحديث الرابع و العشرون: ضعيف على المشهور.

الحديث الخامس و العشرون: مختلف فيه.

و قال فى النهايه: فيه " إن كل غلام رهينه بعقيقته " الرهينه الرهن و التاء للمبالغه ثم استعمالا بمعنى المرهون ف قيل هو رهن بكذا و رهينه بكذا. و المعنى أن العقيقه لازمه له لا بد منه، ف شبه فى لزومها له و عدم انفكاكه منها بالرهن فى يد المرتهن.

قال الخطابى: تكلم الناس فى هذا، و أجود ما قيل فيه ما ذهب إليه أحمد، قال: هذا فى الشفاعه، يريد أنه لم يعق عنه و مات طفلا لم يشفع والديه. و قيل:

معناه أنه مرهون بأذى شعره، و استدلوا بقوله " فأميطوا عنه الأذى "، و هو ما علق به من دم الرحم. انتهى.

و قال الطيبى: الغلام مرتهن بعقيقته بضم ميم و فتح هاء بمعنى مرهون، أى:

لا يتم الانتفاع به دون فكه بالعقيقه أو سلامته و نشؤه على النعت المحمود رهينه بها.

انتهى.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: الظاهر أن المراد أنه إن لم يعق عنه، فله الخيار فى قبضه و تركه، كما أنه إذا لم يؤد الرهن الدين يجوز للمرتهن أخذ الرهن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤١٨

ع قَالَ كُلُّ مَوْلُودٍ مُرْتَهَنٌ بِالْعَقِيقَةِ.

[الحديث ٢٦]

٢٦ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنِّي وَاللَّهِ مَا أَدْرِي كَانَ أَبِي

عَقَّ عَنِّي أُمُّ لَمَّا قَالَ فَأَمَرَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ فَعَقَّقْتُ عَنْ نَفْسِي وَ أَنَا شَيْخٌ وَ قَالَ عُمَرُ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ يَقُولُ كُلَّ امْرِئٍ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيَّتِهِ وَ الْعَقِيْقَةُ أَوْجِبُ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صِدْفُوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فَجَاءَ رَسُولُ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ فَقَالَ لَهُ يَقُولُ لِمَكَ عَمُّكَ إِنَّا طَلَبْنَا الْعَقِيْقَةَ فَلَمْ نَجِدْهَا فَمَا تَرَى نَتَصَدَّقُ بِثَمَنِهَا قَالَ لَا إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ الْإِطْعَامَ وَ إِرَاقَةَ الدَّمَاءِ.

[الحديث ٢٨]

٢٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي

الحديث السادس و العشرون: ضعيف.

و قال السيد فى شرح النافع: يستحب للولد أن يعق عن نفسه إذا بلغ إذا لم يعق عنه، و يبقى فى عهدتها ما دام حيا إلى أن يحصل الامتثال، و كذا إذا شك هل عق عنه؟.

و قال فى النهايه: الضحيه الأضحيه و الجمع ضحايا.

الحديث السابع و العشرون: موثق كالصحيح.

الحديث الثامن و العشرون: مجهول أو ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤١٩

حَمْزَةٌ وَ صَفْوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنِ الْعَقِيْقَةِ عَنِ الْمُوسِرِ وَ الْمُعْسِرِ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيَّ مَنْ لَمْ يَجِدْ شَيْءً.

[الحديث ٢٩]

٢٩ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ وَ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ عَقَّ عَنْهُ وَ أَحْلَقَ رَأْسَهُ يَوْمَ السَّابِعِ وَ تَصَدَّقَ بِوَزْنِ شَعْرِهِ فِضَّةً وَ أَقْطَعَ الْعَقِيْقَةَ جَدَاوِلَ وَ أَطْبَحَهَا وَ اذْعَ عَلَيْهَا رَهْطًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

[الحديث ٣٠]

٣٠ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ حَمَادٍ عَنِ ابْنِ عُدَيْسٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ قُلْتُ بِأَيِّ شَيْءٍ نَبَدَأُ قَالَ

الحديث التاسع والعشرون: موثق.

وقال في النهاية: في الحديث "العقيقه تقطع جد ولا لا يكسر لها عظم" الجدول جمع جدل بالكسر والفتح وهو العضو. انتهى.

والظاهر أن ما في المتن تصحيف، أو جمع جمع، أو أورد على سبيل الاستعارة كناية عن عدم كسر العظام والقطع في الطول كالجدول.

وقال في الصحاح: الرهط ما دون العشره من الرجال ليس فيهم امرأه.

انتهى.

فيدل على استحباب كون المدعوين رجالا والاكتفاء به بأقل من عشره، فالعشره محموله على أقل الفضل.

الحديث الثلاثون: مجهول.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٢٠

عَنْهُ وَتَصَدَّقُ بِوِزْنِ شَعْرِهِ فَضَّهُ وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ.

[الحديث ٣١]

٣١ وَعَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْعَقِيقَةِ وَاجِبَتُ هِيَ قَالَ نَعَمْ يُعَقُّ عَنْهُ وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ وَهُوَ ابْنُ سَبْعَةٍ وَ يُوزَنُ شَعْرُهُ فَضَّهُ أَوْ ذَهَبًا وَ تُطْعَمُ قَابِلَتُهُ رُبْعَ الشَّاهِ وَالْعَقِيقَةُ شَاهٌ أَوْ بَدَنَةٌ.

[الحديث ٣٢]

٣٢ وَعَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا كَانَ يَوْمٌ

قوله عليه السلام: يكون ذلك في مكان واحد الظاهر أنه كناية عن عدم الفصل.

وقال الوالد العلامة قدس سره: الظاهر من الجواب أنه لا ترتيب فيه، بل يلزم أن يكون في يوم واحد، أو في ساعه واحده، أو يستحب أن يكون معا بأن يحلق ويذبح آخر معا، بل الظاهر أن يذبح عند المولود.

الحديث الحادى و الثلاثون: مجهول.

قوله عليه السلام: و العقيقه شاه أو بدنه لعله محمول على الاستحباب، و المشهور أجزاء ما يجرى فى الأضحيه.

الحديث الثانى و الثلاثون: مرسل.

و فى الكافى ذكر هذه الروايه بعد السابقه " و عنه عن رجل " و الشيخ أرجع الضمير إلى على بن إبراهيم، فىكون أبو جعفر عليه السلام الثانى. و يحتمل إرجاع

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٢١

السَّابِعَ وَ قَدْ وُلِدَ لِأَحَدِكُمْ غُلَامٌ أَوْ حَيَارِيَةٌ فَلْيُعَقِّ عَنْهُ كَبْشًا عَنِ الذَّكَرِ ذَكَرًا وَ عَنِ الْأُنْثَى مِثْلَ ذَلِكَ عُقُّوا عَنْهُ وَ أَطْعَمُوا الْقَابِلَةَ مِنَ الْعَقِيقَةِ وَ سَمُّوهُ يَوْمَ السَّابِعِ.

[الحديث ٣٣]

٣٣ وَ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيانٍ عَنْ حَفْصِ الْكُنَاسِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الصَّبِيُّ إِذَا وُلِدَ عَقَّ عَنْهُ وَ حَلَقَ رَأْسَهُ وَ تُصَدَّقُ بِوِزْنِ شَعْرِهِ وَرِقًا وَ أُهْدَى إِلَى الْقَابِلَةِ الرَّجُلُ مَعَ الْوَرِكِ

الضمير إلى أبى بصير فأبو جعفر الأول عليه السلام.

قوله عليه السلام: عن الذكر ذكرا أقول: فى بعض النسخ بعد ذلك " و عن الأنثى أنثى مثل ذلك " و فى النسخ " و عن الأنثى مثل ذلك " و كذا فى الكافى أيضا، فىحتمل أن يكون ذلك راجعا إلى الذكر أو الأنثى، و

الأول أظهر كما ظاهر فهم الكليني، حيث ذكر بابا في أن عقيقه الذكر والأنثى سواء. و أورد فيه أخبارا أربعة، اثنان منها صحيحان، و حملة جماعه من الأصحاب على الثاني، و استدلوا به على استحباب المماثلة، و لا يخفى ما فيه لكون الخبر مرسلا و محتملا للأمرين، فكيف يعارض تلك الأخبار الصحيحة و المعتبرة؟ الحديث الثالث و الثلاثون: ضعيف.

و قال فى النافع: يستحب أن ينخص القابله بالرجل و الورك، و لو كانت ذميه أعطيت ثمن الربع. انتهى.

و فى القاموس: الورك بالفتح و الكسر و ككتف ما فوق الفخذ.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٢٢

وَ يُدْعَى نَفْرًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَيَأْكُلُونَ وَ يَدْعُونَ لِلْغَلَامِ وَ يُسَمَّى يَوْمَ السَّابِعِ.

[الحديث ٣٤]

٣٤ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَدِيٍّ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْعَقِيقَةِ عَنِ الْمَوْلُودِ كَيْفَ هِيَ قَالَ إِذَا أَتَى لِلْمَوْلُودِ سَبْعَةُ أَيَّامٍ يُسَمَّى بِالْأَسْمِ الَّذِي سَمَّاهُ اللَّهُ بِهِ ثُمَّ يُخَلَقُ رَأْسُهُ وَ يُنْصَبُ دَقُّ بَعُوزِنِهِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً وَ يُذَيِّحُ عَنْهُ كَبْشٌ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ كَبْشٌ أَجْزَأُهُ مَا يُجْزَى فِي الْأُضْحِيِّهِ وَ إِلَّا فَحَمَلٌ أَعْظَمُ مَا يَكُونُ مِنْ حُمْلَانِ السَّنَةِ وَ يُعْطَى الْقَابِلَةَ رُبْعَهَا وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَابِلَةٌ فَلَأُمَّهُ

الحديث الرابع و الثلاثون: موثق.

قوله عليه السلام: سماه الله به أى: الذى قدر فى اليوم الأول.

قوله عليه السلام: فلأمه تعطيه من شاءت قال فى المسالك: و المراد أن الأب يعطيها حصه القابله إن كان هو الذابح للعقيقه فتصدق بها، لأنه يكره لها أن تأكل منها، و فى قوله " يعطيها من شاءت "

إشاره إلى أن صدقتها به لا يختص بالفقير. انتهى.

و قال فى النافع: و لو لم تكن قابله تصدقت به الأم.

قوله عليه السلام: و لا تأكل منه أى: الأم، و فى بعض النسخ بالياء، أى الأب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٢٣

تُعْطِيهِ مَنْ شَاءَتْ وَ يُطْعِمُ مِنْهُ عَشْرَهُ مَسَاكِينَ فَإِنْ زَادُوا فَهُوَ أَفْضَلُ وَ لَا يَأْكُلُ مِنْهُ وَ الْعَقِيْقَةُ لَازِمَةٌ إِنْ كَانَ غَنِيًّا أَوْ فَقِيْرًا إِذَا أُيسِرَ فَعَلَ وَ إِنْ لَمْ يُعَقِّ عَنْهُ حَتَّى ضَحَى عَنْهُ فَقَدْ أَجْزَأَهُ الْأُضْحِيَّةُ وَ قَالَ إِنْ كَانَتْ الْقَابِلَةُ يَهُودِيَّةً لَا تَأْكُلُ مِنْ ذَبِيْحَةِ الْمُسْلِمِينَ أُعْطِيَتْ قِيَمَةَ رُبْعِ الْكَبْشِ.

[الحديث ٣٥]

٣٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَضِحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ آدَمَ عَنِ الْكَاهِلِيِّ عَنْ أَبِي عَدِيٍّ اللَّهُ ع قَالَ الْعَقِيْقَةُ يَوْمَ السَّابِعِ وَ تُعْطَى الْقَابِلَةُ الرَّجُلَ وَ الْوَرِكَ وَ لَا يُكْسَرُ الْعَظْمُ.

[الحديث ٣٦]

٣٦ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ مِنْهَالِ الْقَمَّاطِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَدِيٍّ اللَّهُ ع إِنْ أَضِحَابِنَا يَطْلُبُونَ الْعَقِيْقَةَ إِذَا كَانَ إِبَانٌ تَقَدَّمَ الْأَعْرَابُ فَيَجِدُونَ الْفُحُولَةَ وَ إِذَا كَانَ غَيْرُ ذَلِكَ الْإِبَانُ يَعِزُّ أَنْ يُوجَدَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ إِنَّمَا هِيَ شَاهٌ لَحْمٍ لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ

قوله عليه السلام: فقد أجزأته الأضحيه لعله لا ينافى الاستحباب بعده أيضا، إذ الرجل الذى أمره عليه السلام بالعقيقه الظاهر أنه كان ضحا عن نفسه، فيكون مع عدم الأضحيه أكد.

الحديث الخامس و الثلاثون: حسن.

الحديث السادس و الثلاثون: مجهول.

قوله عليه السلام: يعز أن يوجد عليهم أى: يعز عليهم و يشدد وجوده. و فى الكافى " لم يوجد فيعز عليهم " و هو أظهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٢٤

الْأُضْحِيَّةُ يَجُوزُ مِنْهَا كُلُّ شَيْءٍ ۝

[الحديث ٣٧]

٣٧ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا ذَبَحْتَ فَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَ اللَّهُ أَكْبَرُ إِيمَانًا بِاللَّهِ وَ ثَنَاءً عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ص وَ الْعِصْمَةَ لِأَمْرِهِ وَ الشُّكْرَ لِرِزْقِهِ وَ الْمَعْرِفَةَ بِفَضْلِهِ عَلَيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ فَإِنْ كَانَ ذَكَرًا فَقُلِ اللَّهُمَّ

قوله: يجوز منها كل شىء ظاهره عدم اشتراطها بشرائط الأضحيه خلافاً للأكثر.

قال فى النافع: و يستحب فيها شروط الأضحيه.

و قال السيد رحمه الله: من كونها سليمه من العيوب، و لم أقف على روايه تدل على ذلك صريحاً، مع أن الكلينى رضى الله عنه قال فى الكافى: باب أن العقيقه ليست بمنزله الأضحيه، و أورد فى ذلك روايتين.

الحديث السابع و الثلاثون: مجهول.

قوله: إذا ذبحت أى:

أردت الذبح أو بعده.

قوله: إيماناً بالله الظاهر أن إيماناً مفعول لأجله و كذا ثناء، و العصمه منصوب على قوله "إيماناً"

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٢٥

إِنَّكَ وَهَبْتَ لِي ذِكْرًا وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِمَا وَهَبْتَ وَمِنْكَ مَا أُعْطِيتَ وَكُلَّمَا صَبَّغْنَا فَتَقَبَّلَهُ مِنَّا عَلَى سُنَّتِكَ وَ سُنَّةِ نَبِيِّكَ وَرَسُولِكَ ص
وَإِحْسَ عَنَّا الشَّيْطَانَ الرَّجِيمَ لَكَ سُفْكَتِ الدِّمَاءِ لَا شَرِيكَ لَكَ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ*.

[الحديث ٣٨]

٣٨ وَ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا عَنِ الْوَشَّاءِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ
عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَأْكُلُ هُوَ وَ لَا أَحَدٌ مِنْ عِيَالِهِ مِنَ الْعَقِيقَةِ وَقَالَ لِلْقَابِلَةِ ثَلْثُ

و كذا سائر الفقرات. أى: و أحمده و أكبره لإيماني بالله، أو أذبح هذه الذبيحة لإيماني بالله و لثنائي على رسول الله، فإن الانقياد
لأمره بمنزله الثناء عليه و للاعتصام بأمره و التمسك به و للشكر لرزقه، و لمعرفتنا بما تفضل علينا من الولد.

و يحتمل أن يكون "إيماناً" مفعولاً- مطلقاً لتأكيد الجمل السابقة، نحو له على ألف درهم اعترافاً، أو لفعل مقدر. أى: آمنت
إيماناً. و كذا ثناء و ما بعده.

و يحتمل أن يكون العصمه مرفوعاً بالابتدائية، و قوله "لأمره" خبره، أى:

الاعتصام و التمسك إنما يكون بأمره. و على التقادير يحتمل جر قوله "و المعرفة" بعطفه على قوله "لرزقه".

قوله: و احسأ أى: أطرده و أبعده.

الحديث الثامن و الثلاثون: مختلف فيه.

و يظهر منه كراهه الأكل منها للأب و والدته و جميع عياله كراهه ضعيفه، إلا- أم الطفل فإنه يكره لها كراهه شديد. و فى
المشهور خصوا الكراهه بالأبوين،

و ظاهر الكلىنى اختصاص الكراهه بالأم.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٢٦

العقيقه فإن كانت القابله أم الرجل أو فى عياله فليس لها منها شىء و تجعل أعضاء ثم تطبخها و تقسمها و لا تعطىها إلا أهل
الولايه و قال يأكل من العقيقه كل أحد إلا الأم.

[الحديث ٣٩]

٣٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ التَّهْنِيَةِ بِالْوَلَدِ مَتَى قَالَ إِنَّهُ لَمَّا وُلِدَ
الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عَ هَبَطَ جَبْرَيْلُ عَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صِ بِالتَّهْنِيَةِ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ وَ أَمْرُهُ أَنْ يُسَمِّيَهُ وَيُكْتِبُهُ وَيَخْلِقَ رَأْسَهُ وَيَعْقُ عَنْهُ وَ
يُثَقِّبُ أُذُنَهُ وَ كَذَلِكَ حِينَ وُلِدَ الْحُسَيْنُ عَ أَتَاهُ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ وَ أَمْرُهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ قَالَ وَ كَانَ لَهُمَا ذَوَابِتَانِ فِي الْقُرُونِ الْأَيْسَرِ وَ كَانَ
الثَّقَبُ فِي الْأُذُنِ الْأَيْمَنِ فِي شَحْمَةِ الْأُذُنِ وَ فِي الْيُسْرَى فِي أَعْلَى الْأُذُنِ وَ الْقُرْطُ فِي الْيُمْنَى وَ الشَّنْفُ فِي الْيُسْرَى

قوله عليه السلام: ثلث العقيقه مقتضى الجمع التخيير بين الثلث و الربع و الرجل و الورك.

قوله: فليس لها منها شىء أى: بأن تأكلها، فلا ينافى أن تعطى لتصدق به، و يدل على أنه يجوز أن تقسمها بين المساكين، و لا
يلزم أن تدعوهم فياًكلوا.

الحديث التاسع و الثلاثون: مجهول.

و استحباب ثقب الأذن متفق عليه بين الأصحاب. و أما الذوابتان فلعله كان من خصائصهما صلوات الله عليهما للنهي عن القناع.
أو يقال: فعل ذلك لضرب من المصلحه. أو يقال: بأن الكراهه ليست فى أول الأمر بل بعد كبر الطفل و ترعرعه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٢٧

[الحديث ٤٠]

٤٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَيْدِقَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ اخْتَبُوا أَوْلَادَكُمْ
لِسَبْعَةِ أَيَّامٍ فَإِنَّهُ أَطْهَرُ وَ أَسْرَعُ لِبَتَابِ اللَّحْمِ إِنَّ الْأَرْضَ لَتَنْكُرُهُ بَوْلَ الْأَعْلَفِ.

[الحديث ٤١]

٤١ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صِ طَهَّرُوا أَوْلَادَكُمْ يَوْمَ السَّابِعِ فَإِنَّهُ
أَطْهَرُ وَ أَطْيَبُ وَ أَسْرَعُ لِبَتَابِ اللَّحْمِ فَإِنَّ الْأَرْضَ لَتَنْجَسُ مِنْ بَوْلِ الْأَعْلَفِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا

و قال فى القاموس: الذوائب جمع ذؤابه، و هى الشعر المصفور من شعر الرأس، و الضفر نسج الشعر عريضا.

و فيه أيضا: القرط بالضم الشنف أو المعلقة فى شحمه الأذن.

و فيه أيضا: الشنف و بالضم لحن القرط الأعلى، أو معلق فى قوف الأذن، أو ما علق فى أعلاها، و أما ما علق فى أسفلها فقرط.

الحديث الأربعون: ضعيف.

قوله عليه السلام: لتكره بول الأغلف قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: البالغ لمخالفته لله تعالى و فى الطفل لمخالفته أبويه لسنه رسول الله. و كأنها تنجس و لا تطهر إلى أربعين يوما.

الحديث الحادى و الأربعون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٢٨

[الحديث ٤٢]

٤٢ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَّالِ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ مِنْ سِنِّ الْمُرْسَلِينَ
الِاسْتِنَاءِ وَالْخِتَانِ.

[الحديث ٤٣]

٤٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقْطِينٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ
يَقْطِينٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنْ خِتَانِ الصَّبِيِّ لِسَبْعَةِ أَيَّامٍ مِنَ السُّنَّةِ هُوَ أَوْ يُؤَخَّرُ فَأَيُّهُمَا أَفْضَلُ قَالَ السَّبْعَةُ أَيَّامٍ مِنَ السُّنَّةِ وَ إِنِ أُخِّرَ
فَلَا بَأْسَ.

[الحديث ٤٤]

٤٤ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ عَنِ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع إِذَا أَسْلِمَ الرَّجُلُ اخْتَنَّ وَ لَوْ بَلَغَ
ثَمَانِينَ سَنَةً.

[الحديث ٤٥]

٤٥ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ خَفَضُ الْجَوَارِي مَكْرَمَةً وَ
لَيْسَتْ مِنَ السُّنَّةِ

الحديث الثاني و الأربعون: صحيح.

لعل المراد أن من سننهم الأمر بالختان، لما ورد أن كلهم أو بعضهم ولدوا مختونين، أو كانت تسقط غلغهم مع سرهم فى السابع على اختلاف الأخبار.

الحديث الثالث و الأربعون: صحيح.

الحديث الرابع و الأربعون: ضعيف على المشهور.

و عليه الفتوى.

الحديث الخامس و الأربعون: ضعيف.

قوله عليه السلام: مكرمه أى: موجب لكرامتها و محبوبيتها عند زوجها، و هذا أمر مرغوب، و لعل

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٢٩

وَ لَا شَيْئًا وَاجِبًا وَ أَى شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنَ الْمَكْرَمَةِ.

[الحديث ٤٦]

٤٦ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصِحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْخِتَانُ سُئِنَهُ فِي الرَّجَالِ وَ مَكْرَمَةٌ فِي النِّسَاءِ.

[الحديث ٤٧]

٤٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رِثَابٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الْجَارِيَةِ تُسَمَّى مِنْ أَرْضِ الشُّرُوكِ فَتَسْلِمُ فَتَطْلُبُ لَهَا مَنْ يَخْفِضُهَا وَ لَا نَقْدِرُ عَلَى امْرَأَةٍ قَالَ أَمَّا السُّنَّةُ فِي الْخِتَانِ عَلَى الرَّجَالِ وَ لَيْسَتْ عَلَى النِّسَاءِ.

[الحديث ٤٨]

٤٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصِحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا هَاجَرْنَا النِّسَاءَ

المعنى أنها ليست من السنن بل من التطوعات. و يحتمل أن تكون من الآداب و الأوامر الإرشادية للمصالح الدنيوية، و الأول

أظهر.

الحديث السادس والأربعون: مرسل.

الحديث السابع والأربعون: صحيح.

الحديث الثامن والأربعون: صحيح.

وقال فى النهاية: فى حديث أم عطية "أسمى ولا تنهكى" شبه القطع اليسير بإشمام الرائحة و النهك بالمبالغة فيه، أى: اقطعى بعض النواه ولا تستأصليها.

وقال أيضا: حظيت المرأة عند زوجها أى: سعدت به و دنت من قلبه و أحبها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٣٠

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ص هِيَ اجْرَتْ فِيهِنَّ امْرَأَةٌ يُقَالُ لَهَا أُمُّ حَبِيبٍ وَ كَانَتْ حَافِضَةً تَخْفِضُ الْجَوَارِي فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ص قَالَ لَهَا يَا أُمَّ حَبِيبِ الْعَمَلُ الَّذِي كَانَ فِي يَدِكَ هُوَ فِي يَدِكَ الْيَوْمَ قَالَتْ نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَرَامًا فَتَنْهَانِي عَنْهُ قَالَ لَا بَلْ حَلَالٌ فَادْنِي مِنِّي حَتَّى أُعَلِّمَكَ قَالَ فَدَنَتْ مِنْهُ فَقَالَ يَا أُمَّ حَبِيبِ إِذَا أَنْتِ فَعَلْتِ فَلَا تَنْهَكِي أَيْ لَا تَسْتَأْصِلِي وَ أَشْمِي فَإِنَّهُ أَشْرَقَ لِلْوَجْهِ وَ أَحْطَى عِنْدَ الزَّوْجِ.

[الحديث ٤٩]

٤٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَمْرَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مَوْلُودٍ لَمْ يُحَلِّقْ رَأْسَهُ بَعْدَ يَوْمِ السَّابِعِ فَقَالَ إِذَا مَضَى عَلَيْهِ سَبْعَةٌ أَيَّامٍ فَلَيْسَ عَلَيْهِ حَلْقٌ.

[الحديث ٥٠]

٥٠ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رَبِاطٍ عَنْ ذَرِيحِ الْمُحَارِبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْعَقِيقَةِ قَالَ إِذَا جَازَ سَبْعَةٌ أَيَّامٍ فَلَا عَقِيقَةَ لَهُ.

قَوْلُهُ ع فَلَا عَقِيقَةَ لَهُ بَعْدَ سَبْعَةِ أَيَّامٍ إِنَّمَا أَرَادَ نَفَى الْفُضْلِ الَّذِي كَانَ يَحْصُلُ لَهُ لَوْ عَقَّ فِي يَوْمِ السَّابِعِ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْعَقِيقَةَ مُسْتَحَبَّةٌ وَ إِنَّ مَضَى لِلْمَوْلُودِ أَشْهُرٌ وَ سِنُونَ فَلَوْ لَا أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الْخَبَرِ مَا ذَكَرْنَاهُ تَنَاقُضِ الْأَخْبَارِ

[الحديث ٥١]

٥١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ

الحديث التاسع و الأربعون: صحيح.

الحديث الخمسون: ضعيف.

الحديث الحادى و الخمسون: صحيح.

و موافق لما حكم به الأصحاب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٣١

عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ إِدْرِيسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ مَوْلُودِ يُوَلَّدُ فَيَمُوتُ يَوْمَ السَّابِعِ هَلْ يُعَقُّ عَنْهُ فَقَالَ إِنْ كَانَ مَاتَ قَبْلَ الظُّهْرِ لَمْ يُعَقَّ عَنْهُ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ الظُّهْرِ عُقِّ عَنْهُ.

[الحديث ٥٢]

٥٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ وَ عَلِيَّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ لَمْ يُعَقَّ عَنْهُ وَالِدُهُ حَتَّى كَبُرَ فَكَانَ غُلَامًا شَابًا أَوْ رَجُلًا قَدْ بَلَغَ قَالَ إِذَا ضَحَّى عَنْهُ أَوْ ضَحَّى الْوَلَدُ عَنْ نَفْسِهِ فَقَدْ أَجْرًا عَنْ عَقِيقَتِهِ وَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص الْوَلَدُ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ فَكُهُ أَبَوَاهُ أَوْ تَرَكَاهُ.

[الحديث ٥٣]

٥٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع لَمَّا تَخَلَّقُوا الصَّبِيَانَ الْقُرْعَ وَ الْقُرْعَ أَنْ يَحْلِقَ مَوْضِعًا وَ يَدَعَ مَوْضِعًا

الحديث الثانى و الخمسون: موثق.

قوله عليه السلام: فكه أبواه أى: لا تنفك الرهن بدون أن يعق عنه أبواه، و ليس تقصير الأبوين سبباً لأن يفك بدون ذلك إلا أن يعق هو نفسه.

الحديث الثالث و الخمسون: ضعيف على المشهور.

و قال فى القاموس: القرع محرکه أن يحلق رأس الصبى و يترك مواضع منه متفرقه غير مخلوقه تشبيهاً بقرع السحاب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٣٢

[الحديث ٥٤]

٥٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَتَى النَّبِيَّ ص بِصَبِيٍّ يَدْعُو لَهُ وَ لَهُ قَبَازُ ع فَأَبَى أَنْ يَدْعُو لَهُ فَأَمَرَ بِحَلْقِ رَأْسِهِ وَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ص بِحَلْقِ شَعْرِ الْبَطْنِ.

[الحديث ٥٥]

٥٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ تُوفِّيَ وَ تَرَكَ صَبِيًّا وَ اسْتَرْضَعَ لَهُ قَالَ أَجْرُ رَضَاعِ الصَّبِيِّ مِمَّا يَرِثُ مِنْ أَبِيهِ وَ أُمِّهِ

الحديث الرابع و الخمسون: ضعيف على المشهور.

و قال فى القاموس: القزعه بضم القاف و الزاى و فتحهما و كسرهما و كجندبه و قنفذ، هى الشعر حوالى الرأس، الجمع قنازع و قنزعات، و الخصله من الشعر تترك على رأس الصبى، أو هى مما ارتفع من الشعر و طال.

قوله: بخلق شعر البطن أى الشعر الذى ينبت فى بطن المرأة على رأس الصبى.

الحديث الخامس و الخمسون: صحيح.

معمول به.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٣٣

٢٠ بَابُ مِنَ الزِّيَادَاتِ فِي فِقْهِ النِّكَاحِ

[الحديث ١]

١ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ سِنْدِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ الْعَبْدُ وَ لَدَى زَنَى فَيَزُوْجُهُ الْجَارِيَةَ فَيَوْلِدُ لَهُمَا وَلَدًا أَيْعَتَقُ وَلَدَهُ يُلْتَمَسُ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى قَالَ نَعَمْ لَا بَأْسَ فَلْيُعْتَقِ إِنَّ أَحَبَّ ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَا بَأْسَ فَلْيُعْتَقِ إِنَّ أَحَبَّ

باب من الزيادات فى فقه النكاح الحديث الأول: موثق.

و قال فى الشرائع: يصح عتق ولد الزنا، و قيل: لا يصح بناء على كفره و لم يثبت.

و قال فى المسالك: القول بعدم صحه عتقه للمرتضى و ابن إدريس بناء على

[الحديث ٢]

٢ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَ مُحَسِّنِ بْنِ أَحْمَدَ جَمِيعاً عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ فَأَحَبَّ أَنْ يُنْظَرَ إِلَيْهَا قَالَ تَحْتَجِرُ ثُمَّ لَتُقْعَدُ وَ لِيَدْخُلَ فَلْيُنْظَرُ قَالَ قُلْتُ تَقُومُ حَتَّى يُنْظَرَ إِلَيْهَا قَالَ نَعَمْ قُلْتُ فَتَمَشَّى بَيْنَ يَدَيْهِ قَالَ مَا أَحَبُّ أَنْ تَفْعَلَ.

[الحديث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَ فِي رَجُلٍ يَشْتَرِي

كفره، و هو ممنوع. انتهى.

و من قال بالمنع لا يقول بسرأيته إلى الولد، فلا ينافى الخبر مختارهما.

الحديث الثانى: موثق.

قوله عليه السلام: تحتجر بالراء المهملة: أى تدخل حجره. و بالمعجمه أى تجمع ثيابها و إزارها أو تجلس مجتمعه.

قال فى القاموس: احتجز اجتمع. و قال أيضا: احتجز بالإزار شده على وسطه.

الحديث الثالث: حسن.

قوله: لغير رشده أى: تكون ولد زناء" و يتخذها لنفسه "أى: يجعلها سرية و يطأها. و المشهور

الْجَارِيَةَ أَوْ يَتَزَوَّجَهَا لِغَيْرِ رِشْدِهِ وَ يَتَّخِذُهَا لِنَفْسِهِ فَقَالَ إِنْ لَمْ يَخْفِ الْعَيْبَ عَلَى نَفْسِهِ فَلَا بَأْسَ.

[الحديث ٤]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَعَلِمَ بَعِيدَ مَا تَزَوَّجَهَا أَنَّهَا كَانَتْ زَنْتًا قَالَ إِنْ شَاءَ زَوَّجَهَا أَنْ يَأْخُذَ الصَّدَاقَ مِنْ زَوْجِهَا وَ لَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا وَ إِنْ شَاءَ تَرَكَهَا.

[الحديث ٥]

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ رَبِيعٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ لَهُ امْرَأَةٌ نَصْرَانِيَّةٌ أَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا يَهُودِيَّةً فَقَالَ إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ مَمَالِكُ لِلْإِمَامِ وَذَلِكَ مُوسَعٌ مِنَّا عَلَيْكُمْ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَتَزَوَّجَ فَقُلْتُ إِنَّهُ يَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا أُمَّهُ فَقَالَ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَتَزَوَّجَ ثَلَاثَ إِمَاءٍ فَإِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا حُرَّةٌ مُسْلِمَةٌ وَ لَمْ تَعْلَمْ أَنَّ لَهُ امْرَأَةً نَصْرَانِيَّةً أَوْ يَهُودِيَّةً ثُمَّ دَخَلَ بِهَا فَإِنَّ لَهَا مَا أَخَذَتْ مِنَ الْمَهْرِ وَإِنْ شَاءَتْ أَنْ تُقِيمَ بَعِيدًا مَعَهُ أَقَامَتْ وَإِنْ شَاءَتْ أَنْ تَذْهَبَ إِلَى أَهْلِهَا ذَهَبَتْ فَإِذَا حَاضَتْ ثَلَاثَ حِيضٍ أَوْ مَرَّتْ لَهَا ثَلَاثَةٌ أَشْهُرٍ حَلَّتْ لِلزَّوْجِ قُلْتُ فَإِنْ طَلَّقَ عَنْهَا الْيَهُودِيَّةَ وَالنَّصْرَانِيَّةَ قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّةَ الْمُسْلِمَةِ لَهُ عَلَيْهَا سَبِيلٌ أَنْ يَرْدَّهَا إِلَى مَنْزِلِهِ قَالَ نَعَمْ

الكراهه، و قيل بالحرمة.

الحديث الرابع: صحيح.

و قد مر بعينه.

الحديث الخامس: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٣٦

[الحديث ٦]

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاعِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ ثُمَّ يَتَزَوَّجُ أُمَّهُ وَلَدٍ لَأَبِيهَا قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

[الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ وَ يَتَزَوَّجُ أُمَّهُ وَلَدٍ لَأَبِيهَا فَقَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

[الحديث ٨]

٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنِ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَيَا عَزِيدَ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ أُمَّهُ وَلَدٍ كَانَتْ لِرَجُلٍ فَمَاتَ عَنْهَا سَيِّدُهَا وَ لَمَّيَّتْ وَ لَدٌ مِنْ غَيْرِ أُمَّهُ وَ لَدِهِ أَرَأَيْتَ إِنْ أَرَادَ الَّذِي تَزَوَّجَ

وقال فى المختلف: قال ابن أبى عقيل: ولا يجمع فى نكاح الإعلان من اليهود والنصارى إلا- أربع فما دونهن، وهذا هو المشهور. وقال على بن بابويه فى رسالته وابن الصدوق فى مقنعه: ولا يجوز أن تتزوج من أهل الكتاب ولا من الإمام إلا اثنين ولك أن تتزوج من الحرائر المسلمات أربعا. قال ابن أبى عقيل: وقد قيل إن أهل الكتابين مماليك للإمام، فطلاقهن وإعدادهن كطلاق الإمام وعدادهن سواء، وهذا خبر لا يصححه أكثر علماء الشيعة من آل محمد. والمعتمد قول الأكثر، لعموم قوله تعالى " وَرَبَّاعٍ " ووجه ابن بابويه ضعيفه.

الحديث السادس: حسن.

الحديث السابع: صحيح.

الحديث الثامن: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٣٧

أُمُّ الْوَالِدِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِنْتِ سَيِّدِهَا الَّذِي أَعْتَقَهَا قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

[الحديث ٩]

٩ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلَ الرَّضَاعَ عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ بِنْتِ الرَّجُلِ وَالْأَبَى الْجَارِيَةَ نِسَاءً وَأُمَّهَاتُ أَوْلَادِهِ أَيْحِلُّ لَهُ تَزْوِيجُ شَيْءٍ مِنْ نِسَاءِ أَبِي الْجَارِيَةِ وَأُمَّهَاتِ أَوْلَادِهِ وَهَلْ يَحِلُّ لَهُ شَيْءٌ مِنْ رَقِيقِهِ مِمَّا كُنَّ لَهُ قَبْلَ مَوْلِدِ الْجَارِيَةِ أَوْ بَعْدَهَا أَوْ هَلْ يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ أَوْ لَا سِوَى أُمِّ الْجَارِيَةِ الَّتِي وَلَدَتْهَا قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ١٠]

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَهَبُ لِرَوْجِ ابْنَتِهِ الْجَارِيَةَ وَقَدْ وَطَّئَهَا أَوْ يَطْوُهَا زَوْجَ ابْنَتِهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

[الحديث ١١]

١١ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ عَنِ عُبَيْسِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَأَهْدَى لَهُ أَبُوهَا جَارِيَةً كَانَتْ يَطْوُهَا أَيْحِلُّ لِرَوْجِهَا أَنْ يَطَّأَهَا قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ١٢]

١٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَبْدِ مَنِ الْأَصْحَابِ عَنِ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ

الحديث التاسع: مجهول.

الحديث العاشر: موقوف.

الحديث الحادى عشر: صحيح.

الحديث الثانى عشر: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٣٨

كَمْ أَحِلَّ لَهُ مِنَ النِّسَاءِ قَالَا مَا شَاءَ مِنْ شَيْءٍ قُلْتُ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ فَقَالَ لَا تَحِلُّ الْهَبَةُ إِلَّا
لِرَسُولِ اللَّهِ صَ فَمَا مَا لِغَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَ فَلَا يَصِلُحُ نِكَاحُ إِلَّا بِمَهْرٍ قُلْتُ أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ قَالَا
إِنَّمَا عَنَى بِهِ لَمَّا تَحَلَّلَ لَكَ النِّسَاءُ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ ... وَ عَمَّاتُكُمْ وَ خَالَاتُكُمْ إِلَى
آخِرِهِمَا وَ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا يَقُولُونَ كَانَ قَدْ أَحَلَّ لَكُمْ مَا لَا يَحِلُّ لَهُ لِأَنَّ أَحَدَكُمْ يَسْتَبْدِلُ كُلَّمَا أَرَادَ وَ لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا يَقُولُونَ إِنَّ
اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَحَلَّ لِنَبِيِّهِ صَ أَنْ يَنْكِحَ مِنَ النِّسَاءِ مَا أَرَادَ إِلَّا مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ

قوله عليه السلام: لا تحل الهبة يدل على أن من خصائصه صلى الله عليه وآله وقوع

النكاح بلفظ الهبه، ولا خلاف فيه. والمشهور أنه لا مهر فيه حينئذ لا ابتداء ولا بعد الدخول، كما يرمى إليه قوله عليه السلام " فلا يصلح نكاح إلا بمهر " وهو المشهور بين أصحابنا، وللشافعية قول بعدم سقوط المهر.

قوله: قول الله عز وجل **لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ مَا قَالَتْ** في المسالك: من خصائص النبي صلى الله عليه وآله تحريم الاستبدال بنسائه اللواتي كن عنده وقت نزول هذه الآية **"لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ مَا قَالَتْ أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ"** الآية. وكذلك تكره الزيادة عليهن للآية.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٣٩

[الحديث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَضْرٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع

قيل: كان ذلك مكافأه لهن على حسن صنيعهن معه، حيث أمر بتخيرهن في فراقه والإقامه معه على الضيق الدنيوي، فاخترن الله ورسوله والدار الآخرة، واستمر ذلك إلى أن نسخ بقوله تعالى **"إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ"** الآية، لتكون المنه له صلى الله عليه وآله بترك التزويج عليهن وقال بعض العامه: إن التحريم لم ينسخ، وفي أخبارنا عكس ذلك، وأن التحريم المذكور لم يقع، ولا هذه الخصوصية له حصلت في وقت أبدا.

وقال في مجمع البيان: **"لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ مَا قَالَتْ"** أي: من بعد النساء اللاتي أحللنا لك في قولنا **"إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ"** اللاتي الآية، وهي سته أجناس يجمع ما يشاء من العده، ولا يحل له غيرهن

من النساء. وقيل: يريد المحرمات في سورة النساء، عن أبي عبد الله عليه السلام. وقيل: معناه لا- تحل لك اليهوديات ولا النصرانيات " وَلَا أَنْ تُبَدَّلَ بِهِنَّ " من أزواج أى: ولا أن تتبدل الكتائيات من المسلمات " إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ " من الكتائيات.

وقيل: معناه لا يحل لك النساء من بعد نسائك اللاتي خيرتهن فاخرن الله ورسوله و هن التسع. وقيل: إنه منع من طلاق من اختارتها، كما أمر بطلاق من لم يخترها، فأما تحريم النكاح عليه فلا. وقيل أيضا: إن هذه الآية منسوخة و أبيع له بعدها تزويج ما شاء. وقيل: إن العرب كانت تتبادل بأزواجهم فمنع من ذلك.

الحديث الثالث عشر: ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٤٠

قَالَ لَا يُدْخَلُ بِالْجَارِيَةِ حَتَّى تَبْلُغَ تِسْعَ سِنِينَ أَوْ عَشْرَ سِنِينَ.

[الحديث ١٤]

١٤ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ لَا يُدْخَلُ بِالْجَارِيَةِ حَتَّى يَأْتِيَ لَهَا تِسْعَ سِنِينَ أَوْ عَشْرَ سِنِينَ.

[الحديث ١٥]

١٥ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدٍ عَنِ زَكَرِيَّا الْمُؤَمِّنِ أَوْ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهُ رَجُلٌ وَ لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا حَدَّثَنِي عَنْ عَمَّارِ السَّجِسْتَانِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لِمَوْلَى لَهُ أَنْطَلِقَ فَقُلْ لِلْقَاضِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص حَدُّ الْمَرْأَةِ أَنْ يُدْخَلَ بِهَا عَلَى زَوْجِهَا بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ.

[الحديث ١٦]

١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيِّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلَّقُ امْرَأَتَهُ ثُمَّ خَلَفَ عَلَيْهَا رَجُلٌ بَعْدَهُ ثُمَّ وَلَدَتْ لِلْآخِرِ هَلْ يَحِلُّ وَلَدُهَا مِنَ الْآخِرِ لِوَلَدِ الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِهَا قَالَ نَعَمْ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَعْتَقَ سُرِّيَّةً لَهُ ثُمَّ خَلَفَ عَلَيْهَا رَجُلٌ بَعْدَهُ ثُمَّ وَلَدَتْ لِلْآخِرِ هَلْ يَحِلُّ وَلَدُهَا لِوَلَدِ الَّذِي أَعْتَقَهَا قَالَ نَعَمْ

الحديث الرابع عشر: مجهول كالموثق.

الحديث الخامس عشر: ضعيف.

الحديث السادس عشر: صحيح.

و قال فى النافع: يكره أن يزوج ابنه بنت زوجته إذا ولدتها بعد مفارقتها، ولا بأس لمن ولدتها قبل ذلك.

و قال السيد رحمه الله: إنما خص المصنف الكراهه ببنت الزوجه دون الأمه،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٤١

[الحديث ١٧]

١٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ الْعَاصِمِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ شُعَيْبِ الْعَقْرُقُوفِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ تَكُونُ لَهُ الْجَارِيَةُ يَقَعُ عَلَيْهَا يَطْلُبُ وَلَدَهَا فَلَمْ يُزْزَقْ مِنْهَا وَلَمَّا فَوَّهَبَهَا لِأَخِيهِ أَوْ بَاعَهَا فَوَلَدَتْ لَهُ أَوْلَادًا أَيْتَرَوُجُ وَلَمَّا مِنْ غَيْرِهَا وَلَمَّا أَخِيهِ مِنْهَا قَالَ أَعَدَّ عَلِيٌّ فَأَعَدَّتْ عَلَيْهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ١٨]

١٨ وَ أَمَّا الَّذِي رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ خَالِدِ الصَّيْرَفِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ كَرَّزَهَا عَلِيٌّ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّهُ كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ فَلَمْ تُزْزَقْ مِنِّي وَلَمَّا فَبَعْتُهَا فَوَلَدَتْ مِنْ غَيْرِي وَ لِي وَلَدٌ مِنْ غَيْرِهَا أَيْتَرَوُجُ وَ لَدَى مِنْ غَيْرِهَا وَ لَدَهَا قَالَ تُزْوَجُ مَا كَانَ لَهَا مِنْ وُلْدٍ قَبْلَكَ يَقُولُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ

لاختصاص الروايه المتضمنه للكراهه بذلك، فما ذكره جدى فى المسالك من أن الأولى التعميم ليس بجيد، لأن روايات الجواز عامه و روايه الكراهه مخصصه.

انتهى.

و لا يخفى أن روايه الحسين بن خالد تدل بمفهومه على الأمه أيضا.

الحديث السابع عشر: صحيح.

و الأمر بالإعاده لسمع غيره من الحاضرين، و لثلا يشتهوا بمسأله أخرى فيروونها عنه عليه السلام.

الحديث الثامن عشر: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٤٢

[الحديث ١٩]

١٩ وَ الَّذِي رَوَاهُ زَيْدُ بْنُ الْجَهْمِ الْهَلَالِيُّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ امْرَأَةً وَ يُزَوِّجُ ابْنَهُ ابْنَتَهَا فَقَالَ إِنْ كَانَتْ لِابْنَتِهَا لَهَا قَبْلُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا فَلَا بَأْسَ.

فَهَذَانِ الْحَبْرَانِ مَحْمُولَانِ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْكِرَاهِيَةِ دُونَ الْحَظْرِ لِأَنَّ أَسْبَابَ الْحَظْرِ مَعْرُوفَةٌ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا مَوْجُودًا هَاهُنَا فَلَمَّا وَرَدَ هَذَانِ الْحَبْرَانِ حَمَلْنَاهُمَا عَلَى الْكِرَاهِيَةِ لِئَلَّا تَتَنَاقَضَ الْأَخْبَارُ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْكِرَاهِيَةَ دُونَ الْحَظْرِ مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٢٠]

٢٠ الصَّفَّارُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي هَمَّامِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ هَمَّامٍ قَالَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ ع قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ ع فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ وَ يُزَوِّجُ ابْنَهُ فَيُفَارِقُهَا وَ يَتَزَوَّجُهَا آخَرَ بَعْدَ فِتْلَةٍ مِنْهُ بِنْتًا فَكْرَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا أَحَدٌ مِنْ وُلْدِهِ لِأَنَّهَا كَانَتْ امْرَأَتَهُ فَطَلَّقَهَا فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ وَ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ أَبًا لَهَا.

فَهَذَا الْحَبْرُ صَرِيحٌ بِالْكِرَاهِيَةِ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ أَيْضًا زَائِدًا عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مَا رَوَاهُ

الحدِيث التاسع عشر: مجهول.

الحدِيث العشرون: صحيح.

إذ الظاهر أن أبا الحسن - الرضا عليه السلام، و محمد بن علي - الباقر عليه السلام. و في الاستبصار قال أبو الحسن عليه السلام، و هو يؤيد ما ذكرنا، و كون كنيه بعض الرواه بعيد.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٤٣

[الحدِيث ٢١]

٢١ الصَّفَّارُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبْرَقِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِدْرِيسَ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنْ جَارِيَةٍ كَانَتْ فِي مِلْكِي فَوَطَّئْتُهَا ثُمَّ خَرَجْتُ مِنْ مِلْكِي فَوَلَدَتْ جَارِيَةً يَحِلُّ لِابْنِي أَنْ يَتَزَوَّجَهَا قَالَ نَعَمْ لَا بَأْسَ بِهِ قَبْلَ الْوَطْءِ وَ بَعْدَ الْوَطْءِ وَاحِدٌ.

[الحدِيث ٢٢]

٢٢ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ قَالَ كَتَبَ إِلَيَّ بَعْضُ إِخْوَانِي أَنْ أَسْأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع - عَنْ مَسَائِلَ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْأَسِيرِ هَلْ يَتَزَوَّجُ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَقَالَ أَكْرَهُ ذَلِكَ فَإِنْ فَعَلَ فِي بِلَادِ الرُّومِ فَلَيْسَ هُوَ بِحَرَامٍ وَ هُوَ نِكَاحٌ وَ أَمَّا فِي التُّرْكِ وَ الدَّيْلَمِ وَ الْخَزَرِ فَلَا يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ.

[الحدِيث ٢٣]

الحديث الحادى و العشرون: مجهول.

الحديث الثانى و العشرون: ضعيف.

قوله عليه السلام: فليس هو بحرام لأنهم أهل كتاب. و قال الشهيد الثانى رحمه الله فى المسالك بعد نقل الأقوال فى نكاح الكتابيه: و اعلم أنه لا فرق فى أهل الكتاب بين الحربى منهم و الدمى لشمول الاسم لهما، لكن تتأكد الكراهه فى نكاح الحربيه، حذرا من أن تسرق و هى حامل منه.

الحديث الثالث و العشرون: صحيح.

و سيجى ء فى باب الطلاق و العتق، و لا مناسبة له بهذا الباب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٢، ص: ٤٤٤

عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَتَبَ إِلَى امْرَأَتِهِ بِطَلَاقِهَا أَوْ كَتَبَ بَعْتِ مَمْلُوكِهِ وَ لَمْ يَنْطِقْ بِهِ لِسَانَهُ قَالَ لَيْسَ بِشَيْءٍ حَتَّى يَنْطِقَ بِهِ.

[الحديث ٢٤]

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٢، ص: ٤٤٤

٢٤ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ لَيْسَ لِلْمَرِيضِ أَنْ يُطَلَّقَ وَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ فَإِنْ تَزَوَّجَ فَدَخَلَ بِهَا فَجَائِزٌ وَ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ فِي مَرَضِهِ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ وَ لَا مِيرَاثَ لَهَا.

[الحديث ٢٥]

٢٥ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ بَنَانٍ عَنِ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ ع أَنَّ امْرَأَةً اسْتَعْدَتْ عَلَى زَوْجِهَا أَنَّهُ لَا يَنْفِقُ عَلَيْهَا وَ كَانَ زَوْجُهَا مُعْسِرًا فَأَبَى عَلِيُّ ع أَنْ يَحْبِسَهُ فَقَالَ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا

الحديث الرابع و العشرون: صحيح.

و قال فى الشرائع: نكاح المريض مشروط بالدخول، فإن مات فى مرضه و لم يدخل بطل العقد و لا مهر لها و لا ميراث، و هو روايه زراره عن أحدهما عليهما السلام.

و قال أيضا: يكره للمريض أن يطلق، و لو طلق صح، و هو يرث زوجته ما دامت فى العده الرجعيه، و لا يرثها فى البائن و لا بعد العده، و ترثه هى سواء كان طلاقها بائنا أو رجعيًا ما بين الطلاق و بين سنه ما لم تتزوج، أو يبرأ من مرضه الذى طلقها فيه، فلو برأ ثم مرض ثم مات لم ترثه إلا فى العده الرجعيه.

الحديث الخامس و العشرون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٤٥

[الحديث ٢٦]

٢٦ الحسن بن محبوب عن جميل عن البرقي عن عبد الله بن القاسم عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ع أن أمير المؤمنين ع ضرب رجلاً تزوج امرأة فى نفاسها الحد.

[الحديث ٢٧]

٢٧ محمد بن علي بن محبوب عن علي بن محمد عن القاسم بن سليمان بن داود المنقري عن عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن الزهري عن علي بن الحسين ع فى رجل ادعى على امرأه أنه تزوجها بولي و شهود و أنكرت المرأة ذلك و أقامت أخت هذه المرأة على الرجل البيئه أنه تزوجها بولي و شهود و لم يوقت و فتا أن البيئه بيئه الزوج و لا تقبل بيئه المرأة لأن الزوج قد استحق بضع هذه المرأة و تريد أختها فساد النكاح فلا تصدق و لا تقبل بيئتها إلا بوقت قبل وقتها أو بدخول بها.

[الحديث ٢٨]

٢٨ و عنه عن أحمد بن الحسن بن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة

الحديث السادس و العشرون: ضعيف.

و حمل الحد على التعزير مع الدخول، أو إذا كانت متوفى عنها زوجها و لم ينقض أبعد الأجلين.

الحديث السابع و العشرون: ضعيف.

و قد مر.

الحديث الثامن العشرون: موثق.

و قد مر.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٤٦

عَنْ عَمَّارِ السَّيَّاطِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ وَكَلَّتْ رَجُلًا بِتَرْوِيجِهَا مِنْهُ وَقَالَتْ أَخْرَجَ وَأَشْهَدُ وَهِيَ فِي أَهْلِ بَيْتِ أَ يَجُوزُ ذَلِكَ قَالَ لَمَا قُلْتُ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ وَإِنْ كَانَتْ أَيْمًا قَالَ وَإِنْ كَانَتْ أَيْمًا قُلْتُ فَإِنْ وَكَلَّتْ غَيْرَهُ بِتَرْوِيجِهَا فَزَوَّجَهَا مِنْهُ قَالَ نَعَمْ جَائِزٌ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِلرَّضَاعِ يَتَزَوَّجُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَبَلْتَهُ فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ.

وَ لَا يُنَافِي هَذَا الْخَبْرُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣٠]

٣٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَبَلْتَهُ وَ لَا ابْنَتَهَا.

[الحديث ٣١]

٣١ وَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْمِرٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع عَنْ قَابِلِهِ أَيْ حِلِّ الْمَوْلُودِ أَنْ يَنْكِحَهَا قَالَ لَا وَ لَا ابْنَتَهَا هِيَ بَعْضُ أُمَّهَاتِهِ.

لِأَنَّ هَيْدِينَ الْخَبْرَيْنِ نَحْمَلُهُمَا عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْكِرَاهِيَةِ إِذَا كَانَتِ الْقَابِلَةُ قَدْ قَبِلَتْ وَ رَبَّتِ الْمَوْلُودَ فَأَمَّا إِذَا لَمْ تُرَبِّهِ فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ كِرَاهِيَةٌ عَلَى حَالٍ وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

و يدل على جواز تولى واحد طرفى العقد، و يمكن حمله على الكراهه.

الحديث التاسع و العشرون: صحيح.

الحديث الثلاثون: ضعيف أو موثق.

الحديث الحادى و الثلاثون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٤٧

[الحديث ٣٢]

٣٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الْقَابِلَةِ تَقْبَلُ الرَّجُلَ أَلَّهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَقَالَ إِنْ كَانَتْ قَبْلَتْهُ الْمَرَّةَ وَالْمَرَّتَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ فَلَا بَأْسَ وَإِنْ كَانَتْ قَبْلَتْهُ وَرَبَّتُهُ وَكَفَلَتْهُ فَإِنِّي أَنهَى نَفْسِي عَنْهَا وَوَلَدِي. وَفِي خَبَرٍ آخَرَ وَصَدِيقِي.

[الحديث ٣٣]

٣٣ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ خَشْفُ أُمِّ وَلَدِ عَيْسَى بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَفْطِينٍ فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ وَ مَائَتَيْنِ تَسْأَلُ عَنْ تَزْوِيجِ ابْنَتِهَا مِنَ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ أَخْبَرَكَ يَا سَيِّدِي وَ مَوْلَايَ أَنْ ابْنَهُ مَوْلَاكَ عَيْسَى بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَفْطِينٍ أَمَلَكْتُهَا مِنْ ابْنِ عُبَيْدِ بْنِ يَفْطِينٍ فَبَعِدَ مَا أَمَلَكْتُهَا ذَكَرُوا أَنَّ جَدَّهَا أُمُّ عَيْسَى بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَفْطِينٍ كَانَتْ لِعُبَيْدِ بْنِ يَفْطِينٍ ثُمَّ صَارَتْ إِلَى عَلِيِّ بْنِ يَفْطِينٍ فَأَوْلَدَهَا عَيْسَى بْنُ عَلِيِّ فَذَكَرُوا أَنَّ ابْنَ عُبَيْدٍ قَدْ صَارَ عَمَّهَا مِنْ قَبْلِ جَدِّهَا أُمَّ أَبِيهَا كَانَتْ لِعُبَيْدِ بْنِ يَفْطِينٍ فَرَأَيْكَ يَا سَيِّدِي وَ مَوْلَايَ أَنْ تَمَنَّ عَلَى مَوْلَاتِكَ بِتَفْسِيرِ مِنْكَ وَ تُخْبِرْنِي هَلْ تَحِلُّ لَهُ فَإِنَّ مَوْلَاتِكَ يَا سَيِّدِي فِي عَمِّ اللَّهِ بِهِ عَلِيمٌ فَوَقَّعَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ

يمكن حمل القابله على المرضعه المريبه، فلا- حاجه إلى حمل الخبرين على الكراهه، و المشهور الكراهه فى القابله و بنتها، و ظاهر الصدوق فى المقنع الحرمة فيهما، و خصها الشيخ و جماعه من الأصحاب بل أكثرهم بالمريبه.

الحديث الثانى و الثلاثون: موثق.

الحديث الثالث و الثلاثون: صحيح.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: المكتوب إليه يحتمل أن يكون الرضا و الجواد و الهادى و العسكري عليهم السلام لأن محمد بن عيسى أدر كههم جميعا،

ملاذ الأختيار فى

بَيْنَ السَّطْرَيْنِ إِذَا صَارَ عَمًّا لَا تَحِلُّ لَهُ وَالْعَمُّ وَالِدٌ وَعَمٌّ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مُصَنِّفُ هَذَا الْكِتَابِ هَذَا الْحَدِيثُ مِثْلُ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ الْجَهْمِ وَالْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدِ الصَّيْرَفِيِّ فِي أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ لِلرَّجُلِ سُورِيَّةٌ فَوَطَّئَهَا ثُمَّ صَارَتْ إِلَى غَيْرِهِ فَرَزَقَتْ مِنَ الْآخِرِ الْأَوْلَادَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُرَوِّجَ أَوْلَادَهَا مِنْ غَيْرِهَا بِأَوْلَادِهَا مِنَ الْمَوْلَى الْآخِرِ لِمَكَانِ وَطْئِهَا لَهَا وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْكِرَاهِيَةِ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ قَبْلَ الْوَطْءِ أَوْ بَعْدَ الْوَطْءِ فِي أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَحْظُورٍ عَلَى أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا صَارَ عَمًّا لِأَنَّ حِدَّتَهَا حَيْثُ كَانَتْ لِعُبَيْدِ بْنِ يَقْطِينٍ وَلَدَتْ مِنْهُ الْحُسَيْنَ بْنَ عُبَيْدِ بْنِ يَقْطِينٍ وَ لَيْسَ فِي الْخَبَرِ أَنَّ الْحُسَيْنَ كَانَ مِنْ غَيْرِهَا ثُمَّ لَمَّا أُدْخِلَتْ إِلَى عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ وَلَدَتْ مِنْهُ أَيْضًا عَيْسَى فَصَارَا أَخَوَيْنِ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ وَ ابْنَى عَمِّينِ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ فَإِذَا رُزِقَ عَيْسَى بِنْتًا كَانَ أَخُوهُ هَذَا الْحُسَيْنِ بْنُ عُبَيْدٍ مِنْ قَبْلِ أُمِّهِ عَمًّا لَهَا وَ لَوْ كَانَ الْحُسَيْنُ بْنُ عُبَيْدٍ مَوْلُودًا مِنْ غَيْرِهَا لَمْ تَحْرُمْ بِنْتُ عَيْسَى عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ لَأَنَّهُ كَانَ يَكُونُ ابْنَ عَمِّ لَهُ لَا غَيْرُ وَ ذَلِكَ غَيْرُ مُحْرَمٍ التَّنَاسُخَ عَلَى حَالٍ

[الحديث ٣٤]

٣٤ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ

و هو باعتبار التاريخ يحتمل الرضا و الجواد عليهما السلام، لأن وفاه الرضا عليه السلام كان في سنة ثلاث و مائتين، فيمكن أن يكون آخر زمان الرضا أو أول زمان الجواد عليهما السلام.

قوله عليه السلام: إذا صار عما قال الوالد العلامه نور الله مرقده: أى إذا صار

عما، بأن يكون الحسين منها و أرضعتها يكون حراما، و إلا فليس هو بعم و إنما هو بمنزله العم فيكون مكروها.

الحديث الرابع و الثلاثون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٤٩

كَتَبْتُ إِلَيْهِ جُعِلْتُ فِدَاكَ رَجُلٌ لَهُ غُلَامٌ وَ جَارِيَةٌ زَوْجٌ غُلَامُهُ جَارِيَتُهُ ثُمَّ وَقَعَ عَلَيْهَا سَيِّدُهَا هَلْ يَجِبُ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ قَالَ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَمَسَّهَا حَتَّى يُطَلِّقَهَا الْغُلَامُ.

هَذَا الْخَبْرُ لَمَّا يُتَأَمَّرُ مَا قَدَّمَ مِنْ أَنْ الطَّلَاقَ فِي مِثْلِ هَذِهِ بِيَدِ الْمُؤَلَى لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْخَبْرِ لَا يَقْرَبُهَا حَتَّى تَصِيرَ فِي حُكْمِ مَنْ طَلَّقَهَا الْغُلَامُ وَ قَدْ تَدَخَّلَ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ بِأَنْ يَأْمُرَهَا بِاعْتِرَالِهِ وَ يَسْتَبْرِي رَحِمَهَا ثُمَّ يَطَّأَهَا حَسَبَ مَا قَدَّمَ مِنْهُ

[الحديث ٣٥]

٣٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْقَاسِمِ الصَّقِيلِ قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ أُمُّ عَلِيٍّ تَسْأَلُ عَنْ كَشْفِ الرَّأْسِ بَيْنَ يَدَيْ الْخَادِمِ وَ قَالَتْ لَهُ إِنَّ شَيْعَتَكَ اخْتَلَفُوا عَلَيَّ فِي ذَلِكَ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا بَأْسَ وَ قَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَجِلُّ فَكَتَبَ عَ سَأَلَتْ عَنْ كَشْفِ الرَّأْسِ بَيْنَ يَدَيْ الْخَادِمِ لَا تَكْشِفِي رَأْسَكَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَإِنَّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ.

[الحديث ٣٦]

٣٦ وَ عَنْهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مَسِيكِينَ عَنْ عَبْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَكُونُ عِنْدَهُ جَوَارٍ فَلَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَطَّأَهُنَّ يَعْمَلُ لَهُنَّ شَيْئًا يُلَذِّذُهُنَّ بِهِ قَالَ أَمَّا مَا كَانَ مِنْ جَسَدِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٣٧]

٣٧ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ نُوحِ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ شِهَابِ

و المكتوب إليه الهادى أو العسكرى عليهما السلام.

الحديث الخامس و الثلاثون: مجهول.

و القاسم الصيقل من أصحاب الهادى عليه السلام. و ظاهره عدم محرومية المملوك مطلقا.

الحديث السادس و الثلاثون: مجهول.

الحديث السابع و الثلاثون: حسن.

و اختلف الأصحاب فى نفقه الزوجه أنها مقدره أم لا، فذهب الشيخ فى الخلاف

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٥٠

بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ مَا حَقُّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا قَالَ يَسِدُّ جُوعَتَهَا وَيَسْتُرُ عَوْرَتَهَا وَلَا يُقْبِحُ لَهَا وَجْهًا فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَقَسَدَ وَاللَّهُ
أَدَى إِلَيْهَا حَقَّهَا قُلْتُ فَالِدُّهُنَّ قَالَ غَيْبًا يَوْمًا وَيَوْمًا لَا قَالَ قُلْتُ فَاللَّحْمُ قَالَ فِي كُلِّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مَرَّةً فِي الشَّهْرِ عَشْرَ مَرَّاتٍ لَا أَكْثَرَ مِنْ
ذَلِكَ قُلْتُ فَالضَّبْعُ قَالَ فِي كُلِّ سِنِّهِ أَشْهُرٍ وَيَكْسُوها فِي كُلِّ سِنِّهِ أَرْبَعَةَ أَثْوَابٍ ثَوْبَيْنِ لِلشَّتَاءِ وَثَوْبَيْنِ لِلصَّيْفِ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُقْفِرَ
بَيْتَكَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءِ الْخَلِّ وَالزَّيْتِ وَدُهْنِ الرَّأْسِ وَقَوْتَهُنَّ بِالْمُدِّ فَإِنِّي أَقْوْتُ عِيَالِي بِالْمُدِّ وَلِيَقْدَرُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ قُوَّتَهُ فَإِنْ شَاءَ
أَكَلَهُ وَإِنْ شَاءَ وَهَبَهُ وَإِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ بِهِ

أنها مقدره رطلان و ربع، و المشهور أنها غير مقدره بل هى بقدر الكفايه.

قوله عليه السلام: و لا يقبح لها وجهها أى: بأن يضربها و يخذش وجهها، أو يجوعها

ليغير وجهها، أو يكلفها خدمات توجب لذلك. و في الكافي كما في بعض النسخ الكتاب " وجهها " أى لا يعبس وجهه لها، أو بأحد المعانى السابقه. و في الكافي بعد قوله " حقها"، قلت: فالدهن؟

قال: غبا يوم و يوم لا. أى: للدهان أو للأكل أو الأعم.

قوله عليه السلام: فى كل سته أشهر قيل: إنه الصبغ بمعنى الإدام، و المراد أنه ينبغى للزوج أن يشتري من الصبغ لأهله فى كل سته أشهر مقدار ما يكفيها فى تلك المده لتطمئن نفسها. و قيل: يعطيها يوما و يوما لا، فيكون فى كل سنه سته أشهر، و لا يخفى بعده.

ثم بين عليه السلام جنس الصبغ بقوله " و لا ينبغى أن يقفر بيته " و إقفار البيت

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٥١

وَلَمَّا يَكُونُ فَاكِهَةٌ عَامَّةٌ إِلَّا أَطْعَمَ عِيَالَهُ مِنْهَا وَ لَا يَدْعُ أَنْ يَكُونَ لِلْعِيدَيْنِ مِنْ عِيدِهِمْ فَضْلًا مِنَ الطَّعَامِ أَنْ يُبَيِّلَهُمْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا لَا يُبَيِّلُهُمْ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ.

[الحديث ٣٨]

٣٨ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ فَضَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَحَدَهُمَا عَنِ رَجُلٍ فَجَرَ بِأَمْرِهِ أَيْتَزَوَّجُ أُمَّهَا مِنَ الرِّضَاعِ أَوْ ابْتَنَاهَا قَالَ لَا

بتقديم القاف إخلاؤه، و قيل: هو الصبغ بالفتح إما بمعنى الثياب المصبوغة، أو يشتري لهم من الحناء و الوسمة ما يكفيهن سته أشهر. و فى بعض النسخ " البضع " بمعنى الوطاء، و الأول أظهر.

قوله عليه السلام: و لا يدع فى الكافي: و لا يدع أن يكون للعيد عندهم فضل من الطعام أن يسنى لهم من ذلك شيئا لا يسنى لهم فى سائر الأيام.

فى الصحاح: سناه أى فتحه و سهله.

أى: يزيد فى العيدين لهم طعاما خاصا، كالحلوات

و الطيور المسمنه و الفواكه اللذيذه لا يطعمهم فى سائر الأيام.

الحديث الثامن و الثلاثون: حسن كالصحيح.

و يدل على ما هو المشهور من أن الزنا السابق ينشر الحرمة؟ و أن حكم الرضاع فى ذلك حكم النسب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٥٢

[الحديث ٣٩]

٣٩ وَ عَنْهُ عَنْ فَضَّالِ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي بَابٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَمَكَثَتْ عِنْدَهُ أَيَّامًا لَا يَسِيءُ تَطِيعُهَا غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ رَأَى مِنْهَا مَا يَحْرُمُ عَلَى الرِّجَالِ ثُمَّ طَلَّقَهَا وَ لَهَا ابْنَةٌ قَالَ لَا يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَتَهَا وَ قَدْ رَأَى مِنْهَا مَا رَأَى.

[الحديث ٤٠]

٤٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عُبَيْسِ بْنِ هِشَامٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْمِنْقَرِيِّ عَنْ يُونُسَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا تُتَزَوَّجُ الْمُنَافِقَةُ عَلَى الْمُؤْمِنِ وَ تُتَزَوَّجُ الْمُؤْمِنَةُ عَلَى الْمُنَافِقِ.

[الحديث ٤١]

٤١ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَزِيدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَ لَمْ يُسَمِّ لَهَا مَهْرًا فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُطَلَّغَةِ

الحديث التاسع و الثلاثون: موثق حسن.

و حمل فى المشهور على الكراهه، كما مر.

الحديث الأربعون: ضعيف.

و حمل على الكراهه. و المنافقه غير الاثنى عشرية.

الحديث الحادى و الأربعون: ضعيف.

غير معمول به، إذ المشهور فى المفوضه أنه يثبت لها بالطلاق قبل الدخول المتعه إذا لم يتفقا على شىء، و إلا فنصف ما فرض. و لو مات أحدهما قبل الدخول أو الطلاق، فإن كان الموت قبل الفرض فلا شىء لها، و إن كان بعد الفرض ففى استحقاقها نصف المفروض أو كله قولان، فيمكن حمل الخبر على الاستحباب.

[الحديث ٤٢]

٤٢ عَنْهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ صَيْفَوَانَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يُرِيدُ الْمَجُوسِيَّةَ فَيَقُولُ لَهَا أَسْلِمِي فَتَقُولُ إِنِّي لَأَشْتَهِي الْإِسْلَامَ وَ أَخَافُ أَبِي وَ لِكِنِّي أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخِيَدُهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَ رَسُولُهُ قَالَ يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا قُلْتُ فَإِنْ رَأَيْتَهَا بَعْدَ ذَلِكَ لَا تُصَلِّي وَ رَأَيْتَ عَلَيْهَا الزُّنَارَ وَ رَأَيْتَهَا تَتَشَبَّهُ بِالْمَجُوسِ قَالَ إِنْ شِئْتَ فَأَمْسِكْهَا وَ إِنْ شِئْتَ فَطَلِّقْهَا.

[الحديث ٤٣]

٤٣ عَنْهُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ مَنْ اتَّخَذَ جَارِيَةً فَلْيَأْتِهَا فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا مَرَّةً.

[الحديث ٤٤]

٤٤ عَنْهُ عَنْ يَعْقُوبَ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَمَّنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا أَتَى الرَّجُلُ جَارِيَتَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ الْأُخْرَى تَوَضَّأَ

الحديث الثانى و الأربعون: حسن على الظاهر، بناء على كون أبى إسحاق إبراهيم ابن هاشم.

و قال الوالد العلامة طاب ثراه: المسؤول هو الرضا عليه السلام، و لا ينافى الإسلام ما تفعله للخوف.

الحديث الثالث و الأربعون: مرسل.

محمول على الاستحباب.

الحديث الرابع و الأربعون: مرسل.

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: يدل على استحباب الوضوء للجنب إذا أراد الجماع. و يحتمل أن يكون المراد به غسل ذكره لتلا يخلط الماء.

[الحديث ٤٥]

٤٥ وَ عَنْهُ عَنْ يَعْقُوبَ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ بَيْنَ جَارِيَتَيْنِ.

[الحديث ٤٦]

٤٦ عَنْهُ عَنْ أُيُوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ سَيِّدِ الْمَأْمُونِ أَبِي الْفَضْلِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ قَالَ قَالَ اللَّهُ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَدِيٍّ اللَّهُ عَ الرَّجُلُ تَصُبُّ عَلَيْهِ جَارِيَهُ امْرَأَتَهُ إِذَا اغْتَسَلَ وَ تَمَسَّحُهُ بِالذَّهْنِ قَالَ يَسْتَحِلُّ ذَلِكَ مِنْ مَوْلَاتِهَا قَالَ قُلْتُ جَعَلْتُ فِدَاكَ إِذَا أَحَلَّتْ لَهُ هَلْ يَحِلُّ لَهُ مَا مَضَى قَالَ نَعَمْ وَ عَنِ الرَّجُلِ يَبْتَاعُ الْجَارِيَةَ وَ لَهَا زَوْجٌ حُرٌّ قَالَ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَمَسَّهَا حَتَّى يُطَلِّقَهَا زَوْجَهَا الْحُرُّ.

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُبَيِّنُ الْوَجْهَ فِيهَا فِيمَا بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

[الحديث ٤٧]

٤٧ وَ عَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَخِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ يَفِطِينٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمَاضِي ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَمْلُوكِ أَيْحِلُّ لَهُ أَنْ

الحديث الخامس و الأربعون: مرسل.

الحديث السادس و الأربعون: صحيح.

قوله: هل يحل له ما مضى أى: بمحض تحليل ما بعد، و هو بعيد. أو مع التصريح بتحليل ما مضى، فالمراد سقوط حق الناس، و بالتوبه يسقط حق الله. و يحتمل أن يكون مراده هل يحل له ما مضى ذكره من الصب و المسح و غيرهما فيما بعد؟ لكنه بعيد.

قوله عليه السلام: لا يحل لأحد المشهور أن للمشتري الخيار فى الفسخ، و إن كان الزوج حراً.

الحديث السابع و الأربعون: صحيح.

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٥٥

يَطَأُ الْأَمَةَ مِنْ غَيْرِ تَزْوِيجٍ إِذَا أَحَلَّ لَهُ مَوْلَاهُ قَالَ لَا يَحِلُّ لَهُ.

[الحديث ٤٨]

٤٨ وَ عَنْهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ خَلَادٍ عَنِ الرَّضَاءِ أَنَّهُ قَالَ قَالَ أَيْ شَيْءٌ يَقُولُونَ فِي إِيْتَانِ النِّسَاءِ فِي أَعْجَازِهِنَّ فَقُلْتُ لَهُ بَلَّغْنِي أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ لَا يَزُونَ بِذَلِكَ بَأْسًا فَقَالَ إِنَّ الْيَهُودَ كَانَتْ تَقُولُ إِذَا أَتَى الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ مِنْ خَلْفِهَا خَرَجَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى نِسْأَوْكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتَوْا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ قَالَ مِنْ قَبْلِ وَ مِنْ دُبُرٍ خِلَافًا لِقَوْلِ الْيَهُودِ وَ لَمْ يَعْنِ فِي أَذْبَارِهِنَّ.

وَ هَذَا الْخَبْرُ قَدْ قَدَّمَ نَاهُ وَ لَيْسَ فِيهِ تَنَافٍ لِجَوَازِ مَا قَدَّمَ نَاهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَضَمَّنَ أَنَّ تَأْوِيلَ الْآيَةِ عَلَى مَا ذَكَرَ وَ لَيْسَ فِيهِ أَنَّ مَنْ فَعَلَ الْفِعْلَ الْمَخْصُوصَ فَقَدْ ارْتَكَبَ مَحْظُورًا وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَنْ جَوَازِ ذَلِكَ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤٩]

٤٩ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ يُونُسَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَوْ لِأَبِي الْحَسَنِ

ع

و يدل على عدم جواز التحليل للمملوك، كما هو المشهور.

الحديث الثامن والأربعون: موثق.

وقد مر بروايه أحمد بن محمد بن عيسى عن معمر، و كان فيه " أهل المدينة " مكان " أهل الكتاب " وهو أظهر.

الحديث التاسع والأربعون: مجهول.

قوله: و نذرت في بعض النسخ " تعزرت " قال في النهاية: عز يز إذا اشتد.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٥٦

إِنِّي رُبَّمَا أَتَيْتُ الْجَارِيَةَ مِنْ خَلْفِهَا يَعْنِي دُبْرَهَا وَ نَذَرْتُ فَجَعَلْتُ عَلَى نَفْسِي إِنْ عُدْتُ إِلَى امْرَأَةٍ هَكَذَا فَعَلَيْ صَدَقَهُ دِرْهَمٌ وَ قَدْ ثَقُلَ ذَلِكَ عَلَيَّ قَالَ لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ وَ ذَلِكَ لَكَ.

[الحديث ٥٠]

٥٠ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ إِذَا أَتَى الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فِي الدُّبْرِ وَ هِيَ صَائِمَةٌ لَمْ يُنْقِضْ صَوْمُهَا وَ لَيْسَ عَلَيْهَا غُسْلٌ.

[الحديث ٥١]

٥١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حُمْرَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَ الْقَمَرُ فِي الْعُقُوبِ لَمْ يَرِ الْحُسْنَى.

[الحديث ٥٢]

٥٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَحِيهِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ جَارِيَةً أَوْ تَمَتَّعَ بِهَا فَحَدَّثَهُ رَجُلٌ ثِقَةً أَوْ غَيْرَ ثِقَةٍ فَقَالَ إِنَّ هَذِهِ امْرَأَتِي وَ لَيْسَتْ لِي بَيْنَهُ فَقَالَ إِنْ كَانَ ثِقَةً فَلَا يَقْرَبُهَا وَ إِنْ كَانَ غَيْرَ ثِقَةٍ فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ

و ظاهره عدم الكراهه أيضا، إذ النذر ينعقد في ترك المكروه، إلا أن يحمل النذر على عدم التلفظ بالصيغة الشرعية و عدم ذكر

اسم الله تعالى.

الحديث الخمسون: مرسل.

و مخالف للمشهور في جزئيه و موافق لقول بعض الأصحاب.

الحديث الحادى و الخمسون: مجهول.

الحديث الثانى و الخمسون: موثق.

قوله عليه السلام: إن كان ثقه قال الوالد العلامه طاب مضجعه: كأنه على الاستحباب، و الاحتياط فى الترك مطلقا.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٥٧

[الحديث ٥٣]

٥٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا قَالَ كَانَ أَبُو الْحَسَنِ الْمَاضِي عِندَ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَالْيَ مَكَّةَ وَهُوَ زَوْجُ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَكَانَتْ لِمُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بِنْتُ تَلْبَسِيهَا الثِّيَابَ وَتَجِيءُ إِلَى الرِّجَالِ فَيَأْخُذُهَا الرَّجُلُ وَيَضُمُّهَا إِلَيْهِ فَلَمَّا تَنَاهَتْ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَ أَمْسَكَهَا بِيَدَيْهِ مَمْدُودَتَيْنِ قَالَ إِذَا أَتَتْ عَلَى الْجَارِيَةِ سِتُّ سِنِينَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقْبَلَهَا رَجُلٌ لَيْسَ هِيَ بِمَحْرَمٍ لَهُ وَ لَا يَضُمُّهَا إِلَيْهِ.

[الحديث ٥٤]

٥٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ سُوقَةَ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ

الحديث الثالث و الخمسون: مرسل.

و قال الوالد العلامه قدس الله روحه: و روى الاجتناب من التقبيل بعد خمس سنين، و الغالب حصول اللذه و الشهوه من التقبيل و الضم و الوضع فى الحجر، فأما الرؤيه فلا بأس. انتهى.

و قال فى التذكرة: الصبيه الصغيره التى ليست فى مظنه الشهوه يجوز للرجل النظر إليها. و لا فرق بين حد العوره و غيره، لكن لا يجوز النظر إلى فرجها، و أما إذا كانت فى مظنه الشهوه فلا يجوز النظر إليها، و سأل أحمد بن النعمان الصادق عليه السلام فقال له: جويزيه ليس بينى و بينها رحم و لها ست سنين، قال: لا تضعها فى حجرک. و عن الصادق عليه السلام قال: إذا بلغت الجاریه ست سنين فلا تقبلها، و الغلام لا يقبل المرأه إذا جاء سبع سنين. انتهى.

الحديث الرابع و الخمسون: مرسل.

و يمكن الجمع بينه و بين الخير المتقدم بحمل هذا على الاستحباب أو الإنزال، فإنه لا خلاف فى وجوب الغسل مع الإنزال.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٥٨

قَالَ

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ يَأْتِي أَهْلَهُ مِنْ خَلْفِهَا قَالَ هُوَ أَحَدُ الْمَأْتِينَ فِيهِ الْغُسْلُ.

[الحديث ٥٥]

٥٥ البزقي عن القاسم بن محمد عن العلماء بن رزين عن محمد بن مسلم قال قلت لأبي جعفر ع الرجل تكون تحته الحرة يغزل عنها قال ذلك إليه إن شاء عزل وإن لم يشأ لم يغزل.

[الحديث ٥٦]

٥٦ الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ع قال

قوله: أحد المأتين بفتح التاء و الياء مخففاً تشبيه المأتى على وزن مفعول، أو بكسر التاء و تشديد الياء المفتوحة تشبيه مأتى كرمى. و فى بعض النسخ "المائتين" بفتح التاء فهو تخفيف المأتين على الوجه الأول.

الحديث الخامس و الخمسون: ضعيف.

و قال فى المسالك: ذهب الأكثر إلى جواز العزل مع كراهيه، و قد ظهر من الخبر المعبر فى الحكم أن الحكم مختص بالزوجه الحره مع عدم الشرط، و زاد بعضهم كونها منكوحه بالعقد الدائم، و كون الجماع فى الفرج.

الحديث السادس و الخمسون: صحيح.

و قال الوالد العلامة طاب ثراه: الغرض أن قوله تعالى "أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ*" المراد به الجماع، لا مطلق اللمس، كما ذهب إليه جماعه من العامه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٥٩

مُلَامَسَةُ النِّسَاءِ هِيَ الْإِبْقَاعُ بِهِنَّ.

[الحديث ٥٧]

٥٧ أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن أبي مريم الأنصاري قال سألت أبا جعفر ع عن رجل قال يوم أتى فلانته أطلب ولدها فهى حرة بعد أن يأتيها أله أن يأتيها ولا ينزل فيها فقال إذا أتتها فقد طلب ولدها.

[الحديث ٥٨]

٥٨ الحسن بن محبوب عن ابن سنان عن أبي عبد الله ع قال ليس للمرأه مع زوجها أمر فى عتي و لا صدقه و لا تدبير و لا هبه و لا نذر فى مالها إلا ياذن زوجها أو زكاه أو بر والديتها أو صلح قرابتها.

٥٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ

الحديث السابع والخمسون: صحيح.

وقال الوالد العلامة قدس سره: يدل على أنه يلحق به الولد وإن عزل، ولم يجب عليه السلام بأنها تصير حره أم لا، فإنه لو ضم صيغه النذر أو العهد أو اليمين تنعتق وإلا فلا.

الحديث الثامن والخمسون: صحيح.

قوله عليه السلام: أو زكاه قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: عطف على المستثنى، ويؤيده ما فى الفقيه والكافى إلا بإذن زوجها إلا فى حج أو زكاه، وكأنه سقط من القلم.

الحديث التاسع والخمسون: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٦٠

أَصْحَابِنَا فِي الْمَرْأَةِ تَهَبُ مِنْ مَالِهَا شَيْئًا بَعِيرٍ إِذْنِ زَوْجِهَا قَالَ لَيْسَ لَهَا.

٦٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ وَخَلْفِ بْنِ حَمَادٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَالْفَضَائِلِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَ مَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ قَالَ إِنْ أَنْفَقَ عَلَيْهَا مَا يُقِيمُ صِلَتَهَا مَعَ كِسْوَةٍ وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا

قوله عليه السلام: ليس لها خلاف المشهور، والأحوط العمل به.

الحديث الستون: مختلف فيه ضعيف على المشهور.

قوله تعالى وَ مَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ صَدْرُ الْآيَةِ "لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ" أى: بعض ما يناسب سعته، ولا ينظر إلى من فوجه ولا إلى من دونه، فيقع فى الإسراف والتقتير المنهيين "وَمَنْ قُدِرَ" أى:

ضيق عليه رزقه "فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ" أى: على حسب حاله وما يناسب مقدرته، قيل: فيه دلالة على أن المعبر فى النفقة حال

لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا آتَاهَا" أي: لا يكلف الله أحدا ما لا يقدر عليه "سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا" أي: بعد ضيق سعه و بعد فقر غنى و بعد صعوبه سهوله، و فيه تطيب لقلوب الفقراء و المنفقين على العسر و وعد لهم بالعوض و تبادل العسر باليسر.

و قال فى النافع: و لا تتخير الزوجه لو تجدد العجز عن الإنفاق.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٦١

[الحديث ٦١]

٦١ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنِ امْرَأَةٍ أَحَلَّتْ لِرَوْجِهَا جَارِيَتَهَا فَقَالَ ذَلِكَ لَهُ قُلْتُ فَإِنْ خَافَ أَنْ تَكُونَ تَمْرُحَ قَالَ وَ كَيْفَ لَهُ بِمَا فِي قَلْبِهَا فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا تَمْرُحُ فَلَا

و قال السيد رحمه الله: هذا أحد القولين فى المسأله و أشهرهما، و نقل عن ابن الجنيد أنه أثبت لها الخيار بذلك، و حكى الشيخ فخر الدين عن المصنف أنه نقل عن بعض علمائنا قولاً بأن الحاكم بينهما، و ربما كان مستنده صحيحه ربعى و فضيل و صحيحه أبى بصير، و هما صحيحتا السند فيتجه العمل بهما. انتهى.

و أقول: ظاهر الآيه و جوب الصبر و عدم الحكم عليه مع القدره، فيشكل العمل بالخبر مع معارضته للآيه، إلا أن يقال: ليس فى الآيه دلالة على عدم خيار الفسخ، و إنما تدل على الصبر على ما يقدر عليه مع بقاء الزوجيه و عدم تكليف الزائد على قدرته.

و الخبر أيضا محمول على ذلك، بأن يكون عليه السلام دفع ما يمكن أن يتوهم من ظاهر الآيه من جوب صبر الزوجه، بأن ليس فى الآيه إلا عدم تكليف الزوج ما لا يقدر عليه، و أما صبر الزوجه مع تلك الحاله فلا دلالة للآيه

عليه، بل هذا بالنسبة إلى الزوجه تكليف ما لا يطاق، فيمكن أن يقال بإيماء الآيه إلى ذلك أيضا، فتأمل.

الحديث الحادى و الستون: صحيح.

و يدل على أن مع الشك فى المزاح بل مع الظن به يمكنه العمل بالتحليل، و فى الأخير إشكال. و يمكن حمل العلم على ما يشمل الظن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٦٢

[الحديث ٦٢]

٦٢ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ سِنْدِيِّ بْنِ رَبِيعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَا يَحِلُّ لِأَخِي أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ ثِنْتَيْنِ مِنْ وُلْدِ فَاطِمَةَ عَ إِنَّ ذَلِكَ يَبْلُغُهَا فَيَشُقُّ عَلَيْهَا قُلْتُ يَبْلُغُهَا قَالَ إِي وَ اللّٰه.

[الحديث ٦٣]

٦٣ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ ابْنَيْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ يَحْيَى بْنِ بَسَّامٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَمَّا يَزُورِ النَّاسَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَ عَنْ أَشْيَاءَ مِنَ الْفُرُوجِ لَمْ يَكُنْ يَأْمُرُ بِهَا وَ لَا يَنْهَى عَنْهَا إِلَّا نَفْسَهُ وَ وُلْدَهُ فَقُلْنَا كَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ قَالَ أَحَلَّتْهَا آيَةٌ وَ حَرَّمَتْهَا آيَةٌ أُخْرَى فَقُلْنَا هَلِ الْآيَتَانِ تَكُونُ إِخِيْدَاهُمَا نَسِيْحَتِ الْأُخْرَى أَمْ هُمَا مُحْكَمَتَانِ يَتَّبَعِي أَنْ يُعْمَلَ بِهِمَا فَقَالَ قَدْ بَيَّنَّ لَهُمْ إِذْ نَهَى نَفْسَهُ وَ وُلْدَهُ قُلْنَا مَا مَنَعَهُ أَنْ يُبَيِّنَ ذَلِكَ لِلنَّاسِ قَالَ خَشِيَ أَنْ لَا يُطَاعَ فَلَوْ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَ ثَبَّتَ قَدَمَاهُ أَقَامَ كِتَابَ اللّٰهِ كُلَّهُ وَ الْحَقَّ كُلَّهُ.

[الحديث ٦٤]

٦٤ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَاطِطٍ عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ الْمَاحِمِرِيِّ عَنْ أَبِي هِلَالٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّٰهِ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ تَحِلُّ لَهُ جَارِيَةٌ أَمْرَأَتِهِ قَالَ لَا حَتَّى

الحديث الثانى و الستون: مجهول.

و لم أر عاملا به، و لعله محمول على الكراهه.

الحديث الثالث و الستون: موثق.

و يدل على أن الأخبار الواردة على هذا السياق منزله على التحريم، بخلاف ما يفهمه الأكثر منه من الكراهه.

الحديث الرابع و الستون: مجهول.

تَهَبَّهَا لَهُ إِنَّ عَلِيًّا عَقَدَ قَضَىٰ فِي هَذَا أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ تَسْتَعِدِّي عَلَىٰ زَوْجِهَا فَقَالَتْ إِنَّهُ قَدْ وَقَعَ عَلَيَّ جَارِيَتِي فَأَحْبَلَهَا فَقَالَ الرَّجُلُ إِنَّمَا وَهَبْتَهَا فَقَالَ عَلِيٌّ عَ آتِنِي بِالْبَيِّنَةِ وَإِلَّا رَجَمْتُكَ فَلَمَّا رَأَتِ الْمَرْأَةُ أَنَّ الرَّجْمَ لَيْسَ دُونَهُ شَيْءٌ أَقْرَبَتْ أَنَّهَا وَهَبَتْهَا لَهُ فَجَلَدَهَا عَلِيُّ عَ حَدًّا وَأَمْضَىٰ ذَلِكَ لَهُ.

[الحديث ٦٥]

٦٥ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَمَّا يَرْجِعُ الرَّجُلُ فِيْمَا يَهَبُ لِامْرَأَتِهِ وَ لَا امْرَأَةً فِيْمَا تَهَبُ لِزَوْجِهَا حَازًا أَوْ لَمْ يَحَازَا أَلَيْسَ اللَّهُ يَقُولُ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا وَقَالَ فَإِنْ

قوله صلوات الله عليه: و إلا رجمتك لعله تهديد للحيلة الشرعية. و المراد بالهبة ما هو أعم من العين و المنفعة ليشمل التحليل.

الحديث الخامس و الستون: صحيح.

قوله عليه السلام: جازا أو لم يجازا فى بعض النسخ "جزا أو لم يجاز" أى: سواء كانت معرضه أم لا. و فى بعضها "قبضها أو لم يقبضا" و فى الكافى "حيز أو لم يحز" قال فى القاموس:

الحوز الجمع.

و المشهور كراهه رجوع أحد الزوجين فيما وهبه للآخر، و ذهب جماعه إلى عدم الجواز كالرحم، لصحيحه زواره

و هذه الصحيحه، و ربما يقدح فيهما باشتمالهما على الزوم قبل القبض، و لم يقل به أحد، و منهم من حمل هذه الحيازه على قبض

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٦٤

طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا وَ هَذَا يَدْخُلُ فِي الصَّدَاقِ وَ الْهَبَةِ.

[الحديث ٦٦]

٦٦ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَا يُوجِبُ الْمَهْرَ إِلَّا الْوَقَاعُ فِي الْفَرْجِ.

[الحديث ٦٧]

٦٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع مَتَى يَجِبُ الْمَهْرُ فَقَالَ إِذَا دَخَلَ بِهَا.

[الحديث ٦٨]

٦٨ وَ عَنْهُ عَنِ الزِّيَّاتِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ دَخَلَ بِامْرَأَةٍ قَالَ إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانَ وَ جَبَّ الْمَهْرُ وَ الْعِدَّةُ

آخر جديد غير القبض الأول جمعا بين الأدله.

قوله عليه السلام: و هذا يدخل أى: بعمومه يشملهما.

الحديث السادس و الستون: موثق.

الحديث السابع و الستون: موثق.

قوله عليه السلام: إذا دخل بها يشمل القبل و الدبر، كما هو المقطوع به فى كلام الأصحاب.

الحديث الثامن و الستون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٦٥

[الحديث ٦٩]

٦٩ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مَتَى يَجِبُ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ قَالَ إِذَا أَدْخَلَهُ وَجِبَ الْغُسْلُ وَالْمَهْرُ وَالرَّجْمُ.

[الحديث ٧٠]

٧٠ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ ثُمَّ خَلَا بِهَا فَأَغْلَقَ عَلَيْهَا بَاباً أَوْ أَرْحَى سِتْرًا ثُمَّ طَلَّقَهَا فَقَدْ وَجِبَ الصَّدَاقُ وَخَلَاؤُهُ بِهَا دُخُولٌ.

[الحديث ٧١]

٧١ وَ مَا رَوَاهُ الصَّفَّارُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْحَشَّابِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ كَلُوبٍ

الحديث التاسع و الستون: موثق.

الحديث السبعون: ضعيف أو مجهول.

و المشهور أن المهر لا يستقر بمجرد الخلو، و حكى الشيخ في المبسوط عن بعض الأصحاب قولاً بأن الخلو كالدخل يستقر بها المسمى و تجب بها العده.

الحديث الحادى و السبعون: ضعيف على المشهور و ربما يعد موثقاً.

و قال فى النهاية: فى حديث الحج " أنه دخل البيت و أجاف الباب " أى:

رده عليه، و منه الحديث " أجيفوا أبوابكم " أى: ردوها.

و قال أيضاً: فيه " أيما رجل أغلق بابه على امرأته و أرخى دونه أستاره " الأستاره من الستر كالستار، و هى كالإعظامه فى العظام، و لو رويت أستاره جمع ستر كان حسناً. انتهى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٦٦

عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع كَدَانَ يَقُولُ مَنْ أَحْجَفَ مِنَ الرِّجَالِ عَلَى أَهْلِهِ بَاباً أَوْ أَرْحَى سِتْرًا فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الصَّدَاقُ.

فَلَا يُنَافَى هَذَا مِنَ الْخَبَرِ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ لِأَنَّ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ مَحْمُولَانِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ مُتَّهَمَيْنِ بَعْدَ خُلُوهِمَا فَأَنْكَرَ الْمُوَاقَعَةَ فَإِنَّهُ مَتَى كَانَ الْأَمْرُ عَلَى هَذَا لَا يَصِيحُّ دَقَانَ عَلَى أَقْوَالِهِمَا وَيُلْزَمُ الرَّجُلُ الْمَهْرَ كُلَّهُ وَالْمَرْأَةُ الْعِدَّةَ وَ مَتَى كَانَا صَادِقَيْنِ أَوْ كَانَ هُنَاكَ طَرِيقٌ يُمَكِّنُ أَنْ يُعْرَفَ بِهِ صِدْقُهُمَا فَلَا يُوجِبُ الْمَهْرَ إِلَّا الْمُوَاقَعَةُ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا

كَانَا مُتَّهَمَيْنِ كَانَ الْحُكْمُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٧٢]

٧٢ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَيُزْجِي عَلَيْهَا وَعَلَيْهَا السُّتْرُ أَوْ يُغْلِقُ الْبَابَ ثُمَّ يُطَلِّقُهَا فَتَسْأَلُ الْمَرْأَةَ هَلْ أَتَاكَ فَتَقُولُ مَا أَتَانِي وَ يُسْأَلُ هُوَ هَلْ أَتَيْتَهَا فَيَقُولُ لَمْ آتِهَا قَالَ فَقَالَ لَا يُصَدِّقَانِ وَ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تُرِيدُ أَنْ تَدْفَعَ الْعِدَّةَ عَنْ نَفْسِهَا وَ يُرِيدُ هُوَ أَنْ يَدْفَعَ الْمَهْرَ.

وَ الَّذِي يُدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ طَرِيقٌ يُعْلَمُ بِهِ صِدْقُهُمَا لَمْ يُعْتَبَرِ فِيهِ غَيْرُ الْجَمَاعِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٧٣]

٧٣ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ جَارِيَةً لَمْ تُدْرِكْ لَا يُجَامِعُ مِثْلَهَا أَوْ تَزَوَّجَ رَتْقَاءً فَأَدْخَلَتْ

و أقول: ورود تلك الأخبار من طرق المخالفين مما يؤيد الحمل على التقيه، و مؤيده أيضا أن رواه هذا الخبر من العامه، و سيأتي ما يزيد ذلك تأييدا في الأخبار.

الحديث الثاني و السبعون: موقوف.

الحديث الثالث و السبعون: صحيح.

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٦٧

عَلَيْهِ فَطَلَّقَهَا سَاعَهُ أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ قَالَ هَاتَانِ يَنْظُرُ إِلَيْهِنَّ مَنْ يُوثِقُ بِهِ مِنَ النِّسَاءِ فَإِنْ كُنَّ كَمَا دَخَلْنَ عَلَيْهِ فَإِنَّ لَهَا نِصْفَ الصَّدَاقِ الَّذِي فَرَضَ لَهَا وَ لَمَّا عَدَّ عَلَيْهِنَّ مِنْهُ قَالَ فَإِنَّ مَيَاتَ الزَّوْجِ عَنْهُنَّ قَبْلَ أَنْ يُطَلَّقَ فَإِنَّ لَهَا الْمِيرَاثَ وَ نِصْفَ الصَّدَاقِ وَ عَلَيْهِنَّ الْعِدَّةُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا.

[الحديث ٧٤]

٧٤ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ عَنْ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَهْرِ مَتَى يَجِبُ قَالَ إِذَا أُرْحِيتِ السُّتُورُ وَ أُجِيفَ الْبَابُ وَ قَالَ إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فِي حَيَاةِ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ ع وَ إِنَّ نَفْسِي نَاقَتْ إِلَيْهَا فَذَهَبَتْ إِلَيْهَا فَهَنَانِي أَبِي فَقَالَ لَا تَفْعَلْ يَا بَنِي لَا تَأْتِهَا فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَ إِنِّي أَبَيْتُ إِلَّا أَنْ أَفْعَلَ فَلَمَّا دَخَلْتُ عَلَيْهَا قَدَفْتُ إِلَيْهَا بِكِسَاءٍ كَانَ عَلِيٌّ وَ كَرِهَتْهَا وَ ذَهَبَتْ لِأَخْرَجَ فَقَامَتْ مَوْلَاهُ لَهَا فَأَرْحَتِ السُّتْرَ وَ أَجَافَتِ الْبَابَ فَقُلْتُ مَهْ قَدْ وَجَبَ الَّذِي تُرِيدِينَ.

فَلَيْسَ يُبَافِي هَذَا الْخَبْرُ أَيْضًا مَا قَدَّمَ نَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْخَبْرِ أَنَّهُ وَجَبَ الْمَهْرُ بَلْ لَمَّا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ وَجَبَ الَّذِي

تُرِيدِينَ مِنْ مَّصَالِحِهَا عَلَى شَيْءٍ تَرْضَوْنَ

بِهِ وَ لَوْ كَانَ فِيهِ ذِكْرُ الْمَهْرِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَنْ الَّذِي أَوْجَبَ الْمَهْرَ هُوَ إِزْحَاءُ

الحديث الرابع و السبعون: موثق.

قوله عليه السلام: و إنى أبيت قال الوالد العلامة نور الله قبره: مخالفته لأبيه صلوات الله عليهما على تقدير صحتها محموله على أن النهى إرشادى متعلق بالأمر الديني و لا- محذور فى المخالفه. و يمكن أن يكون دفع المهر كاملا- لثلا تذهب إلى الولاه و يطلبونه، و فى بعض تلك الأخبار إشعار بالتقيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٦٨

السُّرِّ وَ الْخُلُوُّ بِهَا بَلْ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ هُوَ عِ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ ذَلِكَ تَبَرُّعاً مِنْهُ دُونَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَاجِباً فِي الْأَصْلِ وَ الَّذِي يُدَلُّ عَلَى هَذَا أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ بِعَيْنِهَا أَنَّهُ قَالَ لَهُ أَبُوهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ع لَيْسَ لِهَذَا إِلَّا نِصْفُ الْمَهْرِ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَدْ أُعْطِيَ الْمَهْرَ كُلَّهُ فَإِنَّمَا أُعْطِيَ ذَلِكَ تَبَرُّعاً دُونَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَاجِباً فِي الْأَصْلِ

[الحديث ٧٥]

٧٥ رَوَى ذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ ابْنَيْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً قَالَ فَكِرَهُ ذَلِكَ أَبِي فَمَضَيْتُ فَتَزَوَّجْتُهَا حَتَّى إِذَا كَانَ بَعِيدَ ذَلِكَ زُرْتُهَا فَنَظَرْتُ فَلَمْ أَرَ مَا يُعْجِبُنِي فَقُمْتُ لِأَنْصِرِفَ فَبَادَرْتَنِي الْقَائِمَةُ مَعَهَا الْبَابَ لِتُغْلِقَهُ فَقُلْتُ لَا تُغْلِقِي لَكَ الَّذِي تُرِيدِينَ فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى أَبِي فَأَخْبَرْتُهُ بِالْمَأْمَرِ كَيْفَ كَانَ فَقَالَ إِنَّهُ لَيْسَ لَهَا عَلَيَّكَ إِلَّا النِّصْفُ يَعْنِي نِصْفَ الْمَهْرِ وَ قَالَ إِنَّكَ تَزَوَّجْتَهَا فِي سَاعَةٍ حَارَةٍ.

[الحديث ٧٦]

٧٦ وَ رَوَى عَلِيُّ بْنُ مَهْزِيَارٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنِ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ تَزَوَّجَ أَبُو جَعْفَرٍ امْرَأَةً فَأَغْلَقَ الْبَابَ فَقَالَ افْتَحُوا وَ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ فَلَمَّا فَتَحُوا صَالَحَهُمْ.

وَ كَانَ ابْنُ أَبِي عَمِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ إِنَّ الْأَحَادِيثَ قَدْ اخْتَلَفَتْ فِي ذَلِكَ فَالْوَجْهُ

الحديث الخامس و السبعون: موثق.

الحديث السادس و السبعون: موثق.

قوله: و كان ابن ابي عمير هو من كلام الشيخ او ابن مهزيار صاحب الكتاب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٦٩

فى الجمع بينهما على الجايم أن يحكم بالظاهر و يلزم الرجل المهر كله إذا أرخى الستر غير أن المرأة لا يحل لها فيما بينهما و بين الله أن تأخذ إلا نصف المهر و هذا وجه حسن و لما ينافى ما قدمناه لنا إنما أوجبنا نصف المهر مع العلم بعدم الدخول و مع التمكن من معرفه ذلك فأمّا مع ارتفاع العلم و ارتفاع التمكن فالقول ما قاله ابن ابي عمير و الذى يؤكد ما ذكرناه أيضا ما رواه

[الحديث ٧٧]

٧٧ الصّفار عن أحمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل عن زريف عن ثعلبة عن يونس بن يعقوب قال سألت أبا عبد الله عن رجل تزوج امرأة فأدخلت عليه فأغلق الباب و أرخى الستر و قبل و لمس من غير أن يكون وصل إليها بعيد ثم طلقها على تلك الحال قال ليس عليه إلا نصف المهر.

[الحديث ٧٨]

٧٨ الصّفار عن يعقوب بن يزيد عن علي بن أحمد عن يونس قال ذكر الحسين أنه كتب إليه يسأله عن حد القواعد من النساء اللاتي إذا بلغت جاز لها أن تكشف رأسها و ذراعها فكتب ع من قعدن عن النكاح

و قوله " و هذا وجه حسن " كلام الشيخ قطعاً.

الحديث السابع و السبعون: موثق.

الحديث الثامن و السبعون: مجهول.

و قال الفاضل الأردبيلي قدس سره فى آيات الأحكام: فى الكشف القاعد التي تعدت عن الحيض و الولد لكبرها " لا يزجون نكاحاً " لا- يطمعون فيه، و المراد بالثياب الثياب الظاهره، كالمحفه و الحلباب الذى فوق الخمار " غير متبرجات بزينة " غير مظهرات زينه يريد الزينه الخفيه التي أرادها فى قوله " و لا يبيدين زينتهن إلا لبعولتهن " أو غير قاصدات بالوضع التبرج، و لكن التخفف إذا احتجن إليه، و الاستعفاف من الوضع خير لهن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٧٠

[الحديث ٧٩]

٧٩ عنه عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن إسماعيل بن عمارة عن جعفر عن أبيه ع أن علي بن أبي طالب ع كان يقول من شرط لامرأته شرطاً فليف لها به فإن المسلمين عند شروطهم إلا شرطاً حراماً أو أحلاً حراماً.

[الحديث ٨٠]

٨٠ عَنْهُ عَنِ السُّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ ابْنِ مُشِيكَانَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ أَوْلَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ قَالَ هُوَ الْأَحْمَقُ الَّذِي لَا يَأْتِي النِّسَاءَ

و فيه تأمل، إذ قد تقدم جواز إظهار الزينه الظاهره، فليس على غير القاعد من النساء أيضا جناح في وضع الثياب الظاهره، و الظاهر من سوق هذه الآيه أن القاعد من النساء مستثناه من الحكم السابق الذى هو وجوب التستر و تحريم كشف الزينه الباطنه و مواضعها المتقدمه.

الحديث التاسع و السبعون: ضعيف على المشهور. و قيل: موثق حسن.

و قد مضى الكلام فى الشروط.

الحديث الثمانون: صحيح.

قوله عليه السلام: هو الأحمق تفسير لغير أولى الإربه المذكور فى الآيه.

و قال فى الكشاف: الإربه الحاجه قيل: هم الذين يتبعونكم ليصيبوا من فضل طعامكم، و لا حاجه لهم إلى النساء، لأنهم بله لا يعرفون شيئا من أمرهن، أو شيوخ

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٧١

[الحديث ٨١]

٨١ عَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ يُونُسَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فِي بَلَدٍ مِنَ الْبُلْدَانِ فَسَأَلَهَا أَلَيْكَ زَوْجٌ فَقَالَتْ لَا فَتَزَوَّجَهَا ثُمَّ إِنَّ رَجُلًا آتَاهُ فَقَالَ هِيَ امْرَأَتِي فَأَنْكَرَتِ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ مَا يَلْزَمُ الزَّوْجَ فَقَالَ هِيَ امْرَأَتُهُ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ.

[الحديث ٨٢]

٨٢ عَنْهُ عَنِ مُوسَى بْنِ عُمَيْرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ يُونُسَ عَنْ نَصْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ هِاشِمٍ عَنِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوْلَى ع قَالَ إِذَا تَزَوَّجَتِ الْبِكْرُ بِنْتُ تِسْعَ سِنِينَ

صلحاء إذا كانوا معهن غضوا أبصارهم أو بهم عنايه.

وقال فى مجمع البيان: قد اختلف فى معناه، فقيل: معناه التابع الذى يتبعك لينال من طعومك ولا حاجه له فى النساء، و هو الأبله المولى عليه، عن ابن عباس و قتاده و ابن جبیر، و هو المروى عن أبى عبد الله عليه السلام.

وقيل: هو العين الذى لا إرب له فى النساء لعجزه، عن عكرمه و الشعبى.

وقيل: إنه الخصى المحبوب الذى لا رغبه له فى النساء، عن الشافعى و لم يسبق إلى هذا القول.

وقيل: إنه الشيخ ألهم لذهاب إربه، عن يزيد بن أبى حبيب.

وقيل: هو العبد الصغير، عن أبى حنيفة و أصحابه.

الحديث الحادى و الثمانون: مجهول.

و عليه عمل الأصحاب.

الحديث الثانى و السبعون: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٧٢

فَلَيْسَتْ مَخْدُوعَةً.

[الحديث ٨٣]

٨٣ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ وَ ابْنِ سَيِّدَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمَرْأَةِ تَضَعُ أَيْحَلُّ لَهَا أَنْ تَزُوجَ قَبْلَ أَنْ تَطْهَرَ قَالَ إِذَا وَضَعَتْ تَزُوجَتْ وَ لَيْسَ لِرُزُوجِهَا أَنْ يَدْخُلَ بِهَا حَتَّى تَطْهَرَ.

[الحديث ٨٤]

٨٤ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ أَدْنَى مَا إِذَا فَعَلَهُ الرَّجُلُ بِامْرَأَةٍ لَمْ تَحِلَّ لِابْنِهِ وَ لَا لِأَبِيهِ قَالَ الْحَدُّ فِي ذَلِكَ الْمُبَاشَرَةُ ظَاهِرَةً أَوْ بَاطِنَةً مِمَّا يُشْبِهُ مَسَّ الْفَرْجَيْنِ.

[الحديث ٨٥]

٨٥ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ ع قُلْتُ أَشْتَرِي الْجَارِيَةَ فَتَمُكُّ عِنْدِي الْأَشْهُرَ لَا تَطْمُتُ وَ لَيْسَ ذَلِكَ مِنْ كِبَرٍ قُلْتُ وَ أَرَيْتُهَا النَّسَاءَ فَيَقْلَنَ لَيْسَ بِهَا حَبْلٌ أَفَلَى أَنْ أَنْكَحَهَا فِي فَرْجِهَا

و يدل على بلوغ المرأة بالتسع، و على جواز نكاحها بغير ولى.

الحديث الثالث و الثمانون: صحيح.

و عليه الفتوى.

الحديث الرابع و الثمانون: مرسل.

و مخالف للمشهور، و قال به بعض الأصحاب كما مر. و هو محمول على ما إذا كان بغير عقد إما بزنا أو شبهه، فإن العقد يكفى فى التحريم. و قوله "مما يشبه" لعله تفسير للباطنه.

الحديث الخامس و الثمانون: صحيح.

و قد اختلف الأصحاب فى تحريم وطئ الأمة الحامل أو كراهته بسبب اختلاف

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٧٣

قَالَ فَقَالَ إِنَّ الطَّمْتَ قَدْ تَحْبِسُهُ الرَّبْحُ مِنْ غَيْرِ حَمْلٍ فَلَا بَأْسَ أَنْ تَمَسَّهَا فِي الْفَرْجِ قُلْتُ فَإِنْ كَانَ حَمْلًا فَمَا لِي مِنْهَا إِنْ أَرَدْتُ فَقَالَ لَكَ مَا دُونَ الْفَرْجِ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ فِي حَمْلِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ فَإِذَا جَازَ حَمْلُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ فَلَا بَأْسَ بِنِكَاحِهَا فِي الْفَرْجِ قُلْتُ إِنَّ الْمُغْيِرَةَ وَأَصِيحَابَهُ يَقُولُونَ لَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْكِحَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَامِلٌ وَقَدْ اسْتَبَانَ حَمْلُهَا حَتَّى تَضَعَ فَتَعْدُوَ وَلَدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ أَفْعَالِ الْيَهُودِ.

[الحديث ٨٦]

٨٦ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنِ السَّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَزَّازِ الْكُوفِيِّ عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ وَهَبِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع سُئِلَ عَنِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا إِذَا بَلَغَهَا ذَلِكَ وَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَالْحَدَّ إِذَا يَجِبُ عَلَيْهَا فَقَالَ عَلِيُّ ع إِذَا لَمْ يَبْلُغْهَا حَتَّى تَنْقُضَ عِدَّتُهَا فَقَدْ ذَهَبَ ذَلِكَ

الروايات، فقوم حكموا بالكراهه مطلقا، و قوم حكموا بالتحريم قبل مضى أربعه أشهر و عشره أيام و بالكراهه بعد ذلك، و هو قول الأكثر.

قوله: فتغذو ولده قال فى النهايه: فيه " لا تغذوا أولاد المشركين " أراد وطئ الحبالى من السبى، فجعل ماء الرجل للحمل كالغذاء.
قوله عليه السلام: هذا فعال اليهود لعل المراد بالفعل هنا القول.

الحديث السادس و الثمانون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٧٤

[الحديث ٨٧]

٨٧ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَلَوِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاعَ عَنْ تَرْوِجِ الْمُطَلَّقَاتِ ثَلَاثًا فَقَالَ لِي إِنَّ طَلَّاقَكُمْ لَا يَحِلُّ لِغَيْرِكُمْ وَ طَلَّاقَهُمْ يَحِلُّ لَكُمْ لِأَنَّكُمْ لَا تَرَوْنَ الثَّلَاثَةَ شَيْئًا.

[الحديث ٨٨]

٨٨ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ ثَلَاثٌ يَتَرَوْنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ الَّتِي يَيْسَتْ مِنَ الْمَحِيضِ وَ مِثْلَهَا لَا تَحِيضُ قُلْتُ وَ مَتَى تَكُونُ كَذَلِكَ قَالَ

مخالف للمشهور من كون الاعتداد من حين بلوغ الخبر، و ذهب ابن الجنيد إليه مع العلم بوقت الوفاء، و سيأتى قول للشيخ أيضا به مع قرب المسافه.

الحديث السابع و الثمانون: مجهول.

قوله عليه السلام: إن طلاقكم أى: الثلاث و غيره مما لا تعتقدون صحته.

قال فى المسالك: لو كان المطلق مخالفا يعتقد الثلاث لزمته، كذا وردت النصوص، و لا فرق فى الحكم على المخالف بوقوع ما يعتقد بين الثلاث و غيرها مما لا يجتمع شرائطه عنده، كتعليقه على الشرط و وقوعه بغير إشهاد و مع الحيض و باليمين و بالكنايه و غيرها، و ظاهر الأصحاب الاتفاق على الحكم.

الحديث الثامن و الثمانون: صحيح.

قوله عليه السلام: إذا بلغت ستين سنة في الكافي " إذا كان لها خمسون سنة " و هو الظاهر. و المشهور في اليأسه

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٧٥

إِذَا بَلَغَتْ سِتِّينَ سَنَةً فَقَدْ يَسَتْ مِنَ الْمَحِيضِ وَ مِثْلَهَا لَا تَحِيضُ وَ الَّتِي لَمْ تَحِضْ وَ مِثْلَهَا لَا تَحِيضُ قُلْتُ وَ مَتَى تَكُونُ كَذَلِكَ قَالَ مَا لَمْ تَبْلُغْ تِسْعَ سِنِينَ فَإِنَّهَا لَا تَحِيضُ وَ مِثْلَهَا لَا تَحِيضُ وَ الَّتِي لَمْ يُدْخَلْ بِهَا.

[الحديث ٨٩]

٨٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنِ الْخَيْرِيِّ عَنِ الْمُفَضَّلِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَوْ لَا أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع لَمْ يَكُنْ لِفَاطِمَةَ ع كُفُوٌ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ آدَمَ فَمَنْ دُونَهُ.

وَ لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ

يَتَزَوَّجُ بِأَمْرِهِ قَدْ طَلَّقَتْ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ عَلَى غَيْرِ السُّنَّةِ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٩٠]

٩٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ

و الصغيره إذا طلقنا بعد الدخول عدم العده، و ذهب السيد و ابن زهره إلى أن عليهما العده.

الحديث التاسع و الثمانون: ضعيف.

الحديث التسعون: ضعيف كالموثق.

و حمل على ما إذا كان من غير المخالف لما مر.

و قال فى المسالك: اتفق الأصحاب على أن الطلاق المتعدد بلفظ واحد كالثلاث لا يقع بمجموعه، و أنه يشترط لوقوع العدد تخلل الرجعه، و لكن اختلفوا فى أنه يقع باطلا- من رأس أو يقع منه واحده و يلغو الزائد، فذهب الأ-كثر إلى الثانى، لوجود المقتضى و عدم صلاحية التغير للمانعيه، و به مع ذلك روايات كثيره، و ذهب المرتضى فى القول الآخر و ابن عقيل و ابن حمزه إلى الأول، لصحيحه أبى بصير.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٧٦

الْحَكَمَ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِيَّاكَ وَ الْمُطَلَّقَاتِ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ فَبِأَنَّهُنَّ ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ.

[الحديث ٩١]

٩١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُوسَى الْوَرَّاقِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَفْصِ بْنِ الْبَحْتَرِيِّ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ فِي الرَّجُلِ يُرِيدُ تَزْوِيجَ الْمَرْأَةِ وَ قَدْ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا كَيْفَ يَصِغُ فِيهَا قَالَ يَدْعُهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ يَأْتِي زَوْجَهَا وَ مَعَهُ رَجُلَانِ يَقُولُ قَدْ طَلَّقْتَ فَلَانَهُ فَإِذَا قَالَ نَعَمْ تَرَكَهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ خَطَبَهَا إِلَى نَفْسِهَا

الحديث الحادى و التسعون: موثق.

قوله عليه السلام: يدعها حتى تطهر يمكن حمله على الاستحباب لاطمئنان النفس، إذ الظاهر صدور هذا الطلاق من المخالف، و هو واقع كما مر، فلا يكون مخالفا لقول من قال بوقوع الطلقه الواحده.

و يمكن أن تكون المرأه مؤمنه،

فلذا لم يجز عليها حكم طلاقهم، والأظهر حمل هذا الخبر على ما إذا طلق في طهر المواقعه، كما يدل عليه قوله عليه السلام "يدعها حتى تحيض و تطهر".

و يدل عليه ما رواه ابن أبي عمير عن أبي أيوب قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فجاء رجل فسأله فقال: رجل طلق امرأه ثلاثا، فقال: بانت منه. فقال:

فذهب ثم جاء آخر من أصحابنا، فقال: رجل طلق امرأته ثلاثا، فقال: تطليقه.

و جاء آخر فقال: رجل طلق امرأته ثلاثا، فقال: ليس بشىء. ثم نظر إلى فقال:

هو ما ترى. قال: قلت كيف هذا؟ قال: فقال: هذا يرى أن من طلق امرأته ثلاثا حرمت عليه، و أنا أرى أن من طلق امرأته ثلاثا على السنه فقد بانت منه، و رجل طلق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٧٧

[الحديث ٩٢]

٩٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ شُعَيْبِ الْحَدَّادِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ مِنْ مَوَالِيكَ يُقْرِئُكَ السَّلَامَ وَقَدْ أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً وَقَدْ وَافَقْتُهُ وَأَعْجَبَهُ بَعْضُ شَأْنِهَا وَقَدْ كَانَ لَهَا زَوْجٌ فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا عَلَى غَيْرِ السُّنَّةِ وَقَدْ كَرِهَ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى تَزْوِيجِهَا حَتَّى يَسْتَأْمَرَكَ فَتَكُونِ أَنْتَ تَأْمُرُهُ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع هُوَ الْفَرْجُ وَ أَمْرُ الْفَرْجِ شَدِيدٌ وَ مِنْهُ يَكُونُ الْوَلَدُ وَ نَحْنُ نَحْتَاطُ فَلَا يَتَزَوَّجُهَا.

[الحديث ٩٣]

٩٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا قَالَ يَقُولُ الرَّجُلُ أُوَاعِدُكَ بَيْتَ أَبِي

امراته ثلاثا و هى على طهر فإنما هى واحده، و رجل طلق امرأته على غير طهر فليس بشىء.

و فى هذا الخبر إشارة إلى الجمع بين الأخبار، كما تفتن به الشهيد الثانى رحمه الله، و ذهب الشيخ و جماعه إلى وقوع الطلاق بقوله " نعم " عند سؤاله هل طلقت امرأتك؟ لهذا الخبر.

الحديث الثانى و التسعون: صحيح.

و محمول على الكراهه، أو إذا كان المطلق مؤمنا، أو كان فى طهر المواقعه أو بغير شهود، بأن يكون قوله " على غير السنه " قيدا

احترازيا.

الحديث الثالث و التسعون: ضعيف على المشهور.

و قال الفاضل الأردبيلي قدس سره فى آيات الأحكام: "سرا" أى جماعا، عبر

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٧٨

فَلَمَّا نِ يُعْرَضُ لَهَا بِالرَّفَةِ وَ يُوقَّتُ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَ الْقَوْلُ الْمَعْرُوفُ التَّعْرِيفُ بِالْخُطْبَةِ عَلَى وَجْهِهَا وَ
حُكْمِهَا وَ

لَا تَعْرَمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ.

[الحديث ٩٤]

٩٤ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ مَيْسِرَةَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الْمُحْرِمِ تَزْوِجِ امْرَأَةٍ فِي عِدَّتِهَا قَالَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَلَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا

عنه بالسر لأنه مما يسر، والمراد المواعده بما يستهجن، مثل عندي جماع أرضيك أو أجامعك كل ليله ونحوه "إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا" كان المستثنى فيه محذوف، أى: لا تواعدوهن مواعده إلا مواعده معروفه، أو إلا مواعده بقول معروف. والمراد بالقول المعروف الخطبه تعريضا. و يحتمل أن يراد غير الخطبه تعريضا، مثل الوعد بحسن المعاشره وغيره. انتهى.

ثم اعلم أنه لا خلاف في عدم جواز التعريض والتصريح بالخطبه لذات العده الرجعيه، والمشهور جواز التعريض للمعتده بالعده البائنه دون التصريح، بل هو أيضا موضع وفاق لهذه الآيه، و صدرها هكذا: "وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَسْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عِلْمَ اللَّهِ أَنْكُمْ سَيَتَذَكَّرُونَ هُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا" و التعريض هو الإتيان بلفظ يحتمل الرغبه في النكاح وغيرها.

الحديث الرابع و التسعون: ضعيف.

و محمول على العلم أو الدخول كما مر، و اجتماع السببين هنا لا يؤثر على

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٧٩

[الحديث ٩٥]

٩٥ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ وَهْبِ بْنِ حَفْصِ بْنِ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ وَ طَلَّقَ وَاحِدَهُ يَضِيْفُ إِلَيْهَا أُخْرَى قَالَ لَا حَتَّى تَنْقُضِيَ الْعِدَّةَ فَقُلْتُ مَنْ يَعْتَدُ فَقَالَ هُوَ قُلْتُ وَإِنْ كَانَتْ مُتْعَةً فَقَالَ وَإِنْ كَانَتْ مُتْعَةً.

[الحديث ٩٦]

٩٦ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنِ صِيَمَوَانَ قَالَ سَأَلَهُ الْمَرْزُبَانَ عَنِ الرَّجُلِ يَفْجَرُ بِالْمَرْأَةِ وَ هِيَ جَارِيَةٌ قَوْمِ آخِرِينَ ثُمَّ اشْتَرَى ابْنَتَهَا أَيْحِلُّ لَهُ ذَلِكَ قَالَ لَا يُحْرِمُ الْحَلَالَ وَ رَجُلٍ فَجَرَ بِامْرَأَةٍ حَرَامًا أَيْتَزَوَّجَ ابْنَتَهَا قَالَ لَا يُحْرِمُ الْحَرَامَ الْحَلَالَ

المشهور، إذ ذهب الأكثر إلى أنه إذا عقد المحرم على امرأه، فإن كان عالما بالتحريم حرمت عليه أبدا، و منهم من أطلق التحريم

من غير فرق بين العالم و الجاهل، و جماعه أطلقوا التحريم مع العلم و مع الدخول فى حاله الجهل، و الأول أظهر.

الحديث الخامس و التسعون: موق.

قوله عليه السلام: لا- حتى تنقضى العده حمل فى العده البائنه على الاستحباب، و كذا المتعه سواء حملت على الداخله أو الخارجه، إلا على القول بكون المتعه من الأربع، و هو نادر.

قوله: فقلت من يعتد لعله استبعاد منه ظنا منه أن الاعتداد مختص بالنساء، و يمكن أن يراد بالاعتداد ضبط العدد.

الحديث السادس و التسعون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٨٠

فَالْوَجْهُ فِي هَذَا الْخَبَرِ مَا قَدَّمَ نَاهُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفُجُورُ دُونَ الْمَوَاقِعِ فَأَمَّا مَعَ الْمَوَاقِعِ فَلَا يَجُوزُ حَسَبَ مَا قَدَّمَ نَاهُ وَ يَزِيدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٩٧]

٩٧ الصَّفَّارُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رِيَّاطٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ فَجَرَ بِأَمْرَاهُ أَيْتَرَوُجُ ابْتِنَاهَا قَالَ إِنْ كَانَ قَبْلَهُ أَوْ شَبَّهَهَا فَلَا بَأْسَ وَإِنْ كَانَ زَنَى فَلَا.

[الحديث ٩٨]

٩٨ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ وَهْبِ بْنِ حَفْصٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ص أَنْ يُقَالَ لِلْمَاءِ يَا بِنْتَ كَذَا وَ كَذَا وَ قَالَ لِكُلِّ قَوْمٍ نِكَاحٌ.

[الحديث ٩٩]

٩٩ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَغْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يُلَاعِنُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ الَّتِي يَتَمَتَّعُ بِهَا

الحديث السابع و التسعون: موق.

الحديث الثامن و التسعون: موق.

قوله: يا بنت كذا و كذا أى: يا بنت الحرام، أو يا بنت الزنا، و لا خلاف فى عدم جوازه.

الحديث التاسع و التسعون: صحيح.

و لا خلاف فى اشتراط دوام العقد فى لعان نفى الولد، لأن ولد المتمتع بها ينتفى بغير لعان، و أما اشتراطه فى لعان القذف فهو قول المعظم، و يدل عليه روايات منها هذه الروايه.

و قال السيد: يقع اللعان بالمستمع بها لعموم الآيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٨١

[الحديث ١٠٠]

١٠٠ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ أُخْتِ أَخِيهِ قَالَ مَا أَحَبُّ لَهُ ذَلِكَ.

[الحديث ١٠١]

١٠١ البرقي عن النضر بن سويد عن يحيى الحلبي عن عمرو بن أبي المقدام عن أبيه عن علي بن الحسين ع قال الفواحش ما ظهر منها وما بطن ما ظهر نكاح امرأه الأب وما بطن الزنى.

[الحديث ١٠٢]

١٠٢ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ

الحديث المائة: ضعيف.

و حمل الكراهه بل هو الظاهر.

الحديث الحادى و المائة: ضعيف.

قوله عليه السلام: ما ظهر نكاح امرأه الأب لعله على التمثيل، و لما كان نكاح امرأه الأب شائعا فى الجاهليه و كانوا يتظاهرون به، سماه الله تعالى "فاحشاً" و جعله مما ظهر منها، و لما كان الزنا مما يفعل سرا عده بطن.

قال بعض المسفرين: إنهم كانوا لا يرون بالزنا فى السر بأسا و يمنعون منه علانيه، نهى الله سبحانه عنه فى الحالتين. و روى قريب منه عن أبى جعفر عليه السلام أن ما ظهر هو الزنا و ما بطن هو المخاله. و فى بعض الروايات ما ظهر هو ما ظهر تحريمه من ظهر القرآن، و ما بطن هو ما ظهر تحريمه من بطن القرآن.

وقيل: مطلق الذنوب سرا و علانيه، أو أفعال الجوارح و أعمال القلوب.

الحديث الثاني و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٨٢

عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ مَا أَحَبُّ لِلرَّجُلِ الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ ضَرَّةً كَانَتْ لِأُمِّهِ مَعَ غَيْرِ أَبِيهِ.

[الحديث ١٠٣]

١٠٣ الْحَسَيْنُ بْنُ مَجْبُوبٍ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ لَيْسَ لِلْمَرِيضِ أَنْ يُطْلَقَ وَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ فَإِنْ تَزَوَّجَ وَ دَخَلَ بِهَا فَجَائِزٌ وَ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ فِي مَرَضِهِ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ وَ لَا مَهْرَ لَهَا وَ لَا مِيرَاثَ.

[الحديث ١٠٤]

١٠٤ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ بُنَّانٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ السُّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ع فِي الْمَرْأَةِ إِذَا زَنَتْ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَ لَا صَدَاقَ لَهَا لِأَنَّ الْحَدِيثَ كَانَ مِنْ قِبَلِهَا.

[الحديث ١٠٥]

١٠٥ وَ عَنْهُ بِالِاسْتِنَادِ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع أُتِيَ بِرَجُلٍ تَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ عَلَى خَالَتِهَا فَجَلَدَهُ وَ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا

قوله عليه السلام: ما أحب على الكراهه كما هو الظاهر، و ذكره الأصحاب.

الحديث الثالث و المائة: صحيح على الظاهر.

و قد مر فى هذا الباب بعينه و فى سنده على بن رثاب.

الحديث الرابع و المائة: ضعيف على المشهور.

و عمل به الصدوق رحمه الله، و قد مر الكلام فيه فى باب العيوب.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: حمل على التفريق بالطلاق تأديبا و تعزيرا.

الحديث الخامس و المائة: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٨٣

[الحديث ١٠٦]

١٠٦ عَنْهُ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ الْيَعْقُوبِيِّ عَنِ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْهَاشِمِيِّ عَنِ أَبِيهِ عَنِ حَيْدَةَ قَالَتْ قَالَ عَلِيُّ ع لَأَبَأْسَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فِي نَفْسِهَا وَ لَكِنْ لَا يُجَامِعُهَا حَتَّى تَطْهَرَ مِنْ دَمِ النَّفَاسِ.

وَ لَا يُنَافِي هَذَا الْخَبْرُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٠٧]

١٠٧ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع ضَرَبَ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً فِي نَفْسِهَا الْحَدَّ.

لَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ هَذَا الْحَدِيثُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَقَامَ عَلَيْهِ الْحَدَّ لِأَنَّهُ وَقَعَهَا قَبْلَ خُرُوجِهَا مِنْ دَمِ النَّفَاسِ دُونَ أَنْ يَكُونَ أَقَامَ عَلَيْهِ الْحَدَّ لِأَنَّهُ تَزَوَّجَ بِهَا وَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَا تَضَادَّ بَيْنَ الْخَبْرَيْنِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ رَاوِيَ هَذَا الْحَدِيثِ وَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سِنَانٍ قَدْ رَوَى مِثْلَ هَذَا الْخَبْرِ

قوله عليه السلام: فجلده المراد الحد مع العلم و الوطء و التعزير مع عدمهما، و كل ذلك مع عدم تجويز المخالفة كما مر.

الحديث السادس و المائة: مجهول.

الحديث السابع و المائة: ضعيف.

قوله: لأنه واقعها فالمراد بالحد التعزير خمسة و عشرون سوطا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٨٤

[الحديث ١٠٨]

١٠٨ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَضَعُ أَيْحِلُّ أَنْ تَتَزَوَّجَ قَبْلَ أَنْ تَطْهَرَ قَالَ نَعَمْ وَ لَيْسَ لِزَوْجِهَا أَنْ يَدْخُلَ بِهَا حَتَّى تَطْهَرَ.

[الحديث ١٠٩]

١٠٩ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَلَوِيِّ عَنِ الْعُمَرَكِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ لَهُ امْرَأَتَانِ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا لَيْتِي وَ يَوْمِي لَكَ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا أَوْ مَا كَانَ أَيْجُوزُ ذَلِكَ قَالَ إِذَا طَابَتْ نَفْسُهَا وَ اشْتَرَى ذَلِكَ مِنْهَا فَلَا بَأْسَ.

١١٠ عَنْهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيِّ عَنْ بَعْضِ مَشِيخَتِهِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي امْرَأَةٍ تُوْفِي زَوْجَهَا وَهِيَ حُبْلَى فَوَلَمَدَتْ قَبْلَ أَنْ يَمْضِيَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَتَزَوَّجَتْ قَبْلَ أَنْ تُكْمِلَ الْأَرْبَعَةَ الْأَشْهُرَ وَالْعَشْرَ فَقَضَى أَنْ يُطَلِّقَهَا ثُمَّ لَا يَخْطُبَهَا حَتَّى يَمْضِيَ آخِرُ الْأَجَلَيْنِ فَإِنْ شَاءَ مَوْلَى الْمَرْأَةِ أَنْكَحُوهَا وَإِنْ شَاءُوا أَمْسَكُوهَا وَرَدُّوا عَلَيْهِ مَالَهُ

الحديث الثامن و المائة: صحيح.

الحديث التاسع و المائة: مجهول.

قوله عليه السلام: و اشترى ذلك منها أى: أرضاها بعوض.

الحديث العاشر و المائة: مرسل.

و قال الوالد العلامة نور الله مرقدہ: يدل على أن المتوفى عنها زوجها تعتد بأبعد الأجلين و الطلاق بالمعنى اللغوى، و الأحسن أن يقرأ بالتخفيف، فإن وطئها

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٨٥

١١١ عَنْهُ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ زِيَادٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ آبَائِهِ ع أَنَّ النَّبِيَّ ص قَالَ لَا تُجَامِعُوا فِي النِّكَاحِ عَلَى الشُّبْهَةِ يَقُولُ إِذَا بَلَغَكَ أَنَّكَ قَدْ رَضَعْتَ مِنْ لَبَنِهَا وَ أَنَّهَا لَكَ مَحْرَمٌ وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْوُقُوفَ عِنْدَ الشُّبْهَةِ خَيْرٌ مِنَ الْإِفْتِحَامِ فِي الْهَلَكَةِ.

١١٢ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ جَعْفَرٍ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ وَ سُئِلَ عَنِ التَّرْوِيجِ فِي شَوَالٍ فَقَالَ إِنَّ النَّبِيَّ ص تَزَوَّجَ عَائِشَةَ فِي شَوَالٍ وَ قَالَ إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ فِي شَوَالٍ أَهْلِ الزَّمَنِ الْأَوَّلِ وَ ذَلِكَ أَنَّ الطَّاعُونَ وَقَعَ فِيهِمُ الْإِبْكَارُ وَ الْمَمْلَكَاتُ فَكَرِهُوا لِدَلِكِ لَا لِغَيْرِهِ

حرمت عليه أبدا، و إن لم يطأها مع الجهل بالعهده أو التحريم كان لكل منهما الخيار فى الرضا بتزويج جديد و عدمه.

الحديث الحادى عشر و المائة: صحيح على الظاهر.

و يدل على رجحان الاحتياط فى الفروج أكثر من غيرها.

قوله: يقول التفسير من الصادق عليه السلام أو من الرواه.

" إذا بلغك " أى: بغير ثبوت شرعى، و لعله على الكراهه، و إن كان الأحوط العمل به.

الحديث الثانى عشر و المائة: صحيح على الظاهر.

و لعل الناس أخيرا تشأموا بنكاح الملعونه التى كانت أم الفتن و الفساد و ترتب على نكاحها الشرور إلى يوم التناد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٨٦

[الحديث ١١٣]

١١٣ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَيْدٍ عَنْ عَمَارٍ قَالَ سِئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ فَمُوتُ إِحْدَاهُنَّ فَهَلْ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْرَى مَكَانَهَا قَالَ لَا حَتَّى يَأْتِيَ عَلَيْهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا سِئِلَ فَإِنْ طَلَّقَ وَاحِدَةً هَلْ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ قَالَ لَا حَتَّى يَأْتِيَ عَلَيْهَا عِدَّةُ الْمُطَلَّغَةِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا الْخَبْرُ مَحْمُولٌ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْإِسْتِحْبَابِ لِأَنَّهُ إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ جَازَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْكِحَ امْرَأَةً أُخْرَى مَكَانَهَا فِي الْحَالِ

[الحديث ١١٤]

١١٤ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كُلُّ قَوْمٍ يَعْرِفُونَ النِّكَاحَ مِنَ السَّفَاحِ فَنِكَاحُهُمْ جَائِزٌ.

[الحديث ١١٥]

١١٥ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ مَنْصُورِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ سَهْلٍ الْكَاتِبِ عَنْ أَبِي طَالِبِ الْغَنَوِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ حَرَّمَ اللَّهُ النِّسَاءَ عَلَى عَلِيٍّ ع مَا دَامَتْ فَاطِمَةُ ع حَيَّةً قَالَ قُلْتُ كَيْفَ قَالَ لِأَنَّهَا طَاهِرَةٌ لَا تَحِيضُ

الحديث الثالث عشر و المائة: موثق.

الحديث الرابع عشر و المائة: ضعيف على المشهور.

الحديث الخامس عشر و المائة: ضعيف.

قوله عليه السلام: لأنها طاهره قال الوالد العلامة طاب مضجعه: أى لم يكن من قبلها مانع من الوطاء، فلم يكن عليه السلام يحتاج

إلى زوجه أخرى مع رعايه حرمتها. انتهى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٨٧

[الحديث ١١٦]

١١٦ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَخْيُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ مَخْرَبِ بْنِ مَرْثَدَةَ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنِ الْخَصِيِّ يُحَلَّلُ قَالَ لَا يُحَلَّلُ

و يمكن أن يكون المراد الطهاره من الذنوب و هى العصمه، أى صارت عصمتها و طهارتها من الأدناس الظاهره و الباطنه سببا لهذا الحكم.

الحديث السادس عشر و المائة: مجهول.

قوله عليه السلام: لا- يحل قال الوالد العلامه نور الله قبره: لعل المراد حليه نظره إلى المرأه، و يمكن أن يكون المراد حليه عقده بدون الإخبار بعيبه، و الأول أظهر و حمل على الكراهه.

انتهى.

أقول: يمكن أن يقرأ من باب الأفعال، أى لا- يكفى لكونه محللا لاشتراط الدخول فى المحل، لكن المتعارف فى هذا المعنى باب التفعيل. و يمكن أن يقرأ الخصى بكسر الخاء، أى: جعل الإنسان خصيا أو الأعم، فيكون فى غير الإنسان محمولا على الكراهه، أو بضم الخاء جمع الخصيه أى لا يحل أكلها.

و يؤيد ما ذكرنا أولا أنه رواه فى الاستبصار

بهذا السند، و سيأتي أيضا في باب الطلاق وفيهما " يحلل " في الموضوعين، و كان الشيخ قدس سره جرى قلمه هكذا و لم يرجع إلى الأصل أو هو من النسخ.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٨٨

[الحديث ١١٧]

١١٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ جَارِيَةً أَوْ تَمَتَّعَ بِهَا ثُمَّ جَعَلْتَهُ مِنْ صِدَاقِهَا فِي حِلٍّ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَبْلَ أَنْ يُعْطِيَهَا شَيْئًا قَالَ نَعَمْ إِذَا جَعَلْتَهُ فِي حِلٍّ فَقَدْ قَبَضْتَهُ مِنْهُ فَإِنْ خَلَّاهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا رَدَّتِ الْمَرْأَةُ عَلَى الرَّجُلِ نِصْفَ الصَّدَاقِ.

[الحديث ١١٨]

١١٨ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ عَنْ أَبِي عَازِمٍ قَالَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهَا كَمَا يَرَى امْرَأَةً تَدْخُلُ إِلَى قَوْمٍ وَ تَخْرُجُ فَيَسْأَلُ عَنْهَا فَقِيلَ لَهُ إِنَّهَا أُمَّتُهُمْ وَ اسْمُهَا فَلَانَةٌ فَقَالَ لَهُمْ زَوْجُونِي فَلَانَةٌ فَلَمَّا زَوَّجُوهُ عَرَفُوا عَلَى أَنَّهَا أُمُّهُ غَيْرِهِمْ قَالَ هِيَ وَ وَلَدَهَا لِمَوْلَاهَا قُلْتُ فَجَاءَ إِلَيْهِمْ فَخَطَبَ إِلَيْهِمْ أَنْ يُزَوِّجُوهُ مِنْ أَنْفُسِهِمْ فَزَوَّجُوهُ وَ هُوَ يَرَى أَنَّهَا مِنْ أَنْفُسِهِمْ فَعَرَفُوا بَعْدَ مَا أَوْلَدَهَا أَنَّهَا أُمُّهُ قَالَ الْوَلَدُ لَهُ وَ هُمْ ضَامِنُونَ لِقِيمَةِ الْوَلَدِ لِمَوْلَى الْجَارِيَةِ

الحديث السابع عشر و المائة: موثق.

و قال السيد رحمه الله في شرح النافع: إذا أبرأت الزوج من الصداق ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصفه، و هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب، و حكى العلامة في القواعد و الشيخ في المبسوط وجها بعدم الرجوع، و هو قول لبعض العامة.

الحديث الثامن عشر و المائة: ضعيف على المشهور معتبر عندي.

قوله عليه السلام: هي و ولدها لمولاها يمكن أن يكون المراد لزوم فلك الولد بالقيمه، أو يحمل على أنه وطئها بعد

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٨٩

[الحديث ١١٩]

١١٩ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَلَوِيِّ عَنِ الْعَمْرِكِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ تَحْتَهُ يَهُودِيَّةٌ أَوْ نَصْرَانِيَّةٌ أَوْ أُمَّةٌ نَفَى وَ لَدَهَا وَ قَدَفَهَا هَلْ عَلَيْهِ لِعَانٌ قَالَ لَا.

[الحديث ١٢٠]

١٢٠ الْحَسَنُ بْنُ مَخْبُوبٍ عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ امْرَأَةٍ حُرِّهَ نَكَحَتْ عَبْدًا فَأَوْلَدَهَا أَوْلَادًا ثُمَّ إِنَّهُ طَلَّقَهَا فَلَمْ تُقِمَّ مَعَهُ وَوَلَدَهَا وَتَزَوَّجَتْ فَلَمَّا بَلَغَ الْعَبْدُ أَتَاهَا تَزَوَّجَتْ أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ وَوَلَدَهَا مِنْهَا وَقَالَ أَنَا أَحَقُّ بِهِمْ مِنْكَ إِذْ تَزَوَّجْتَ قَالَ فَقَالَ لَيْسَ لِلْعَبْدِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا وَوَلَدَهَا وَإِنْ تَزَوَّجْتَ حَتَّى يُعْتَقَ هِيَ أَحَقُّ بِوَلَدِهَا مِنْهُ مَا دَامَ مَمْلُوكًا فَإِذَا أُعْتِقَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِمْ مِنْهَا.

[الحديث ١٢١]

١٢١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ يَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فِي بَلَدٍ مِنَ الْبُلْدَانِ فَسَأَلَهَا أَلَمْ يَكِ زَوْجٌ قَالَتْ لَا فَتَزَوَّجَهَا ثُمَّ إِنَّ رَجُلًا أَتَاهُ فَقَالَ

العلم بكونها أمه و عدم إذن المولى، بل لا يبعد أن يقال في قوله " فلما زوجوا عرفوا " إشعار بذلك.

الحديث التاسع عشر و المائة: مجهول.

و نفى اللعان فيهن خلاف المشهور، و حملة الصدوق على الأمه الموطوءه بالملك و الذميه التي يطأها بالملك.

الحديث العشرون و المائة: صحيح على الظاهر مختلف فيه.

و عليه عمل الأصحاب.

الحديث الحادى و العشرون و المائة: صحيح.

و المكتوب إليه الرضا أو الجواد أو الهادى عليهم السلام.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٩٠

هِيَ امْرَأَتِي فَأَنْكَرَتِ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ مَا يَلْزِمُ الزَّوْجَ فَقَالَ هِيَ امْرَأَتُهُ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ.

[الحديث ١٢٢]

١٢٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَ لَهَا زَوْجٌ وَ هُوَ لَا يَعْلَمُ فَطَلَّقَهَا الْأَوَّلُ أَوْ مَاتَ عَنْهَا ثُمَّ عَلِمَ الْأَخِيرُ أَيْرَاجِعَهَا قَالَ لَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا.

[الحديث ١٢٣]

١٢٣ ابْنُ مَخْبُوبٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي بَصْتِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ كَانَتْ لَهَا زَوْجٌ غَائِبٌ عَنْهَا فَتَزَوَّجَتْ زَوْجًا آخَرَ فَقَالَ إِنْ رُفِعَتْ إِلَى الْإِمَامِ ثُمَّ شَهِدَ عَلَيْهَا شُهُودٌ أَنَّ لَهَا زَوْجًا غَائِبًا وَ أَنَّ مَا دَاتَهُ وَ حَبْرَهُ يَأْتِيهَا مِنْهُ وَ أَنَّهَا تَزَوَّجَتْ

زَوْجاً آخَرَ كَانَ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَحِدَّهَا وَيُفَرِّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الَّذِي تَزَوَّجَهَا قِيلَ لَهُ فَالْمَهْرُ الَّذِي أَخَذْتَ مِنْهُ كَيْفَ يَصِيحُ بِهِ قَالَ إِنْ أَصَابَ مِنْهَا شَيْئاً مِنْهُ فَلْيَأْخُذْهُ وَإِنْ لَمْ يُصِبْ مِنْهَا شَيْئاً فَإِنَّ كُلَّ مَا أَخَذْتَ مِنْهُ حَرَامٌ عَلَيْهَا مِثْلُ أَجْرِ الْفَاجِرِ.

[الحديث ١٢٤]

١٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنِ ثَعْلَبَةَ وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ هِلَعَالٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ وَلَدَ الرَّئِي قَالَ لَا بَأْسَ إِنَّمَا يُكْرَهُ ذَلِكَ مَخَافَةَ الْعَارِ وَإِنَّمَا الْوَلَدُ لِلصُّبِّ

الحديث الثاني والعشرون و المائة: صحيح.

و حمل على جهل المرأة أيضا و عدم الوطاء.

الحديث الثالث و العشرون و المائة: موثق.

و يدل على أن الوطاء بذات البعل يوجب التحريم المؤبد.

الحديث الرابع و العشرون و المائة: موثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٩١

وَ إِنَّمَا الْمَرْأَةُ وَعَاءٌ قُلْتُ الرَّجُلُ يَشْتَرِي خَادِمًا وَلَدَ زَيْ فَيَطُوهَا قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ١٢٥]

١٢٥ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ رَبَابٍ وَ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ نَصِيرَانِيهِ كَانَتْ تَحْتَ نَصِيرَانِي فَطَلَّقَهَا هَلْ عَلَيْهَا عِدَّةٌ مِثْلُ عِدَّةِ الْمُسْلِمَةِ قَالَ لَا لِأَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ هُمْ مَمَالِيكُ لِلْإِمَامِ أَمَا تَرَى أَنَّهُمْ يُؤَدُّونَ الْجِزْيَةَ كَمَا يُؤَدِّي الْعَبْدُ الصَّرِيْبَةَ إِلَى مَوْلِيهِ قَالَ وَ مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ فَهُوَ حُرٌّ تَطَرَّحَ عَنْهُ الْجِزْيَةَ قُلْتُ لَهُ فَإِنْ أَسْلَمَتْ بَعْدَ مَا طَلَّقَهَا فَمَا عِدَّتُهَا إِنْ أَرَادَ الْمُسْلِمُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا قَالَ إِنْ أَسْلَمَتْ بَعْدَ مَا طَلَّقَهَا كَانَتْ عِدَّتُهَا عِدَّةَ الْمُسْلِمَةِ قُلْتُ فَإِنْ مَاتَ عَنْهَا وَ هِيَ نَصِيرَانِيَّةٌ وَ هُوَ نَصِيرَانِي فَأَرَادَ رَجُلٌ مُسْلِمٌ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا قَالَ لَا يَتَزَوَّجُهَا الْمُسْلِمُ حَتَّى تَعْتِدَّ مِنَ النَّصِيرَانِي أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا عِدَّةَ الْمُسْلِمَةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا قُلْتُ لَهُ كَيْفَ جُعِلَتْ عِدَّتُهَا إِذَا طَلَّقَهَا عِدَّةَ الْأَمَةِ وَ جُعِلَتْ عِدَّتُهَا إِذَا مَاتَ عِدَّةَ الْحُرِّهِ الْمُسْلِمَةِ وَ أَنْتَ تَذَكُرُ أَنَّهُمْ مَمَالِيكُ لِلْإِمَامِ قَالَ لَيْسَ عِدَّتُهَا فِي الطَّلَاقِ كَمِثْلِ عِدَّتِهَا إِذَا تُوفِّيَ عَنْهَا زَوْجَهَا.

[الحديث ١٢٦]

١٢٦ الْحَسَنُ بْنُ بِنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ شُعَيْبِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يُفَوِّضُ إِلَيْهِ صَدَاقَ امْرَأَةٍ

الحديث الخامس والعشرون والمائة: صحيح.

ولا خلاف في أن عده الذميه في الوفاء عده الحره، والمشهور في الطلاق أيضا كذلك، وقيل: تعتد عده الأمه لهذه الروايه.

الحديث السادس والعشرون والمائة: صحيح.

قوله عليه السلام: يلحق بمهر نساها حمله الأصحاب على الاستحباب، ولا خلاف في أنه يمضى حكمه، قليلا كان

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٩٢

فَيَنْقُصُ عَنْ صَدَاقِ نِسَائِهَا فَقَالَ يَلْحَقُ بِمَهْرِ نِسَائِهَا.

[الحديث ١٢٧]

١٢٧ ابْنُ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ سَيِّدَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ هَاجَرَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَتَرَكَ امْرَأَتَهُ فِي دَارِ الْكُفْرِ ثُمَّ إِنَّهَا بَعْدُ لَحِقَتْ بِهِ أَلَهُ أَنْ يَمْسَهَا بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ أَوْ قَدْ انْقَطَعَتْ عِصْمَتُهَا مِنْهُ قَالَ يَمْسُهَا وَهِيَ امْرَأَتُهُ.

[الحديث ١٢٨]

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٢، ص: ٤٩٢

١٢٨ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ سَيِّدَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَبِيهِ عَ أَنْ عَلِيًّا عَ قَالَ فِي الْمَفْقُودِ لَا تَتَزَوَّجُ امْرَأَتَهُ حَتَّى يَبْلُغَهَا مَوْتُهُ أَوْ طَلَاقُ أَوْ لُحُوقُ بِأَهْلِ الشُّرُوكِ.

[الحديث ١٢٩]

١٢٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنِ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الْمَفْقُودِ كَيْفَ تَصِيَّبُ امْرَأَتُهُ قَالَ مَا سَكَتَتْ

أم كثيرا، ومع قطع النظر عن أقوال الأصحاب يمكن حمل هذا الخبر على غير الزوجين جمعا.

الحديث السابع والعشرون والمائة: صحيح.

قوله عليه السلام: يمسهها و هي امرأته يمكن أن يكون المراد أنهما أسلما و هاجر الزوج قبلها، و الحكم حينئذ ظاهر أو أسلم الزوج و بقيت الزوجه على الكفر، فيحمل إما على الكتابيه أو على الإسلام قبل مضي العده.

الحديث الثامن والعشرون والمائة: ضعيف على المشهور.

و المراد بالحقق بأهل الشرك الارتداد، فإنه موجب لفسخ النكاح.

الحديث التاسع والعشرون والمائة: صحيح.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٩٣

وَ صَبِرَتْ فَخَلَّ عَنْهَا وَ إِن هِيَ رَفَعَتْ أَمْرَهَا إِلَى السُّلْطَانِ أَجَلَهَا أَرْبَعَ سِنِينَ ثُمَّ يَكْتُبُ إِلَى الصُّغْعِ الَّذِي فَقَدَ فِيهِ فَيْسِيَّ أَلَّ عَنْهُ فَإِنْ خُبِّرَتْ عَنْهُ بِخَبْرٍ صَبِرَتْ وَ إِن لَمْ تُخْبَرْ عَنْهُ بِشَيْءٍ حَتَّى تَمُضِيَ أَرْبَعَ سِنِينَ دُعِيَ وَلِيُّ الزَّوْجِ الْمَفْقُودِ فَقِيلَ لَهُ لِلْمَفْقُودِ مَالٌ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ أَنْفَقَ حَتَّى يُعْلَمَ حَيَاتُهُ مِنْ مَوْتِهِ وَ

إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِرَالٌ قَبْلَ لِلْوَلِيِّ أَنْفَقَ عَلَيْهَا فَإِنْ فَعَلَ فَلَا سَبِيلَ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ مَا أَنْفَقَ عَلَيْهَا فَإِنْ أَبِي أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا أُجِبَ الْوَلِيُّ عَلَى أَنْ يُطَلِّقَ تَطْلِيقَهُ فِي اسْتِقْبَالِ الْعِدَّةِ وَهِيَ طَاهِرٌ فَيَصِيرُ طَلَاقُ الْوَلِيِّ طَلَاقًا لِلزَّوْجِ فَإِنْ جَاءَ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا مِنْ يَوْمِ طَلَقَهَا الْوَلِيُّ فَبَدَأَ لَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا فَهِيَ امْرَأَتُهُ وَهِيَ عِنْدَهُ عَلَى تَطْلِيقَتَيْنِ وَإِنْ انْقَضَتِ الْعِدَّةُ قَبْلَ أَنْ يَجِيءَ أَوْ يُرَاجِعَ فَقَدْ حَلَّتْ لِلزَّوْجِ وَ لَا سَبِيلَ لِلأَوَّلِ عَلَيْهَا.

[الحديث ١٣٠]

١٣٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَفْقُودِ فَقَالَ إِنْ عَلِمْتَ أَنَّهُ فِي أَرْضٍ فَهِيَ مُنْتَظَرَةٌ لَهُ أَبَدًا حَتَّى يَأْتِيَهَا مَوْتُهُ أَوْ يَأْتِيَهَا طَلَاقٌ وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ أَيُّنَ هُوَ مِنَ الْأَرْضِ وَ لَمْ يَأْتِهَا مِنْهُ كِتَابٌ وَ لَا خَبْرٌ فَإِنَّهَا تَأْتِي الْإِمَامَ فَيَأْمُرُهَا أَنْ تَنْتَظِرَ أَرْبَعَ سِنِينَ فَيُطَلَّبُ فِي الْأَرْضِ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ لَهُ خَبْرٌ حَتَّى تَمُضِيَ الْأَرْبَعُ سِنِينَ أَمْرًا أَنْ تَعْتَدَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا ثُمَّ تَحِلُّ لِلزَّوْجِ فَإِنْ قَدِمَ

قوله عليه السلام: في استقبال العدة أي: في غير طهر المواقعه، أو في غير الحيض، إذ لا- يمكن في هذا الفرض بقاؤها في طهر المواقعه، فقوله "و هي طاهر" تأكيد و توضيح له.

الحديث الثلاثون و المائة: موق.

و قال في النافع: المفقود لا- خيار لزوجته إن عرفت خبره أو كان له ولي ينفق عليها، ثم إن فقد الأمران و رفعت أمرها إلى الحاكم أجلها أربع سنين، فإن وجدته

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٩٤

زَوْجُهَا بَعْدَ مَا تَنْقُضِي عِدَّتَهَا فَلَيْسَ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعُهُ وَإِنْ قَدِمَ وَ هِيَ فِي عِدَّتِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا فَهُوَ أَمْلَكُ

[الحديث ١٣١]

١٣١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عُمَانَ بْنِ عَيْسَى عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَذْخَلَ جَارِيَةَ لِيَتَمَتَّعَ بِهَا ثُمَّ أُنْسِيَ حَتَّى وَقَعَهَا
أَيَجِبُ عَلَيْهِ الْحُدُّ حُدُّ الزَّانِي قَالَ لَا وَ لَكِنْ يَتَمَتَّعُ بِهَا بَعْدَ النِّكَاحِ وَ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِمَّا أَتَى

و إلا أمرها بعده الوفاه ثم أباحها النكاح.

وقال السيد قدس سره: المستند خبر بريد و الحلبي و أبي الصباح الكناني و سماعه، لكن مقتضى ما عدا روايه سماعه أنها تبين بالطلاق، و ظاهرها فى العده عده الطلاق، و أما روايه سماعه فمقتضاها الاكتفاء بأمرها بالاعتداد، و أن عدتها عده الوفاه، و ضعفها بمنع العلم بها، و جزم العلامه فى القواعد بأنها تبين بالطلاق، و مع ذلك جعل عدتها عده الوفاه، و هو أحوط. و هذا الحكم مختص بزوجه المفقوده فلا يتعدى إلى ميراثه و لا عتق أم ولده، و قوفا فيما خالف الأصل على مورد النص. انتهى.

و يمكن الجمع بين الخبرين بالحمل على التخير.

الحديث الحادى و الثلاثون و المائة: موثق.

و قال الوالد العلامه نور الله ضريحه: يمكن أن يكون الاستغفار للتخلى بالأجنبيه، أو للتقصير فى مبادئ النسيان.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٩٥

[الحديث ١٣٢]

١٣٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ يَكُونُ لِلرَّجُلِ الْخَصِيُّ يَدْخُلُ عَلَى نِسَائِهِ فَيُنَاوِلُهُنَّ الْوَضُوءَ فَيَرَى شُعُورَهُنَّ فَقَالَ لَا.

[الحديث ١٣٣]

١٣٣ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنْ قِنَاعِ النِّسَاءِ الْحَرَائِرِ مِنَ الْخَصِيَّاتِ فَقَالَ كَانُوا يَدْخُلُونَ عَلَى بَنَاتِ أَبِي الْحَسَنِ ع وَ لَا يَتَقَنَّعْنَ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا الْخَبْرُ خَرَجَ مَخْرَجَ التَّقِيَّةِ وَ الْعَمَلِ عَلَى الْخَبْرِ الْأَوَّلِ وَ إِنَّمَا أَجَازُوا فِي الْخَبْرِ الثَّانِي تَقِيَّةً مِنْ سُلْطَانِ الْوَقْتِ

وَ قَدْ رَوَى فِي حَدِيثٍ آخَرَ أَنَّهُ لَمَّا سُئِلَ عَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ أَمْسَكَ عَنْ هَذَا وَ لَمْ يُجِبْهُ.

الحديث الثاني و الثلاثون و المائة: موثق كالصحيح على الظاهر، إذ في الكافي " عن محمد بن إسحاق " و هو الصواب.

و يمكن حمله على ما إذا لم يكن لها مملوكا، بل الظاهر أنهم مماليك للزوج.

الحديث الثالث و الثلاثون و المائة: صحيح.

و ذكر الشيخ في المبسوط ما يدل على جواز نظر المملوك مطلقا إلى مالته، و يؤيده روايات صحيحة، و إن كان قد رجع عنه أخيرا، و الأكثر على تخصيص الجواز بالخصي، و قيل: بالمنع فيه أيضا.

ملاذ الأختار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٩٦

[الحديث ١٣٤]

١٣٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْقَوَاعِدِ مِنَ النِّسَاءِ مَا الَّذِي يَصْلُحُ لَهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ مِنْ تِيَابِهِنَّ فَقَالَ الْجِلْبَابُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ أُمَّهُ فَلَيْسَ عَلَيْهَا جُنَاحٌ أَنْ تَضَعَ خِمَارَهَا

الحديث الرابع و الثلاثون و المائة: مجهول.

و القواعد جمع القاعد، لأنها من الصفات المختصة بالنساء، أي: اللاتي قعدن عن الحيض و الولد لكبرهن من النساء، حال اللاتي لا يرجون نكاحا، أي:

لا يطمعن فيه، و الموصول بصلته في محل الرفع صفة للمبتدأ، أو في محل الجر صفة للنساء.

" فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ " أي: إثم أن يضعن

ثيابهن، فسرهما الأكثر بجلابيهن اللاتي فوق الخمار و الرداء، قالوا: و قرأ أبو جعفر و أبو عبد الله عليهما السلام " من ثيابهن "، و روى ذلك عن ابن عباس و ابن جبير.

" غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ " أى: غير مظهرات بزينه، قيل: من الزين الخفيه.

و فى المجمع: أى غير قاصدات بوضع ثيابهن إظهار زينتهن، بل يقصدن به التخفيف على أنفسهن، فإظهار الزينه فى القواعد و غيرهن محظور. و أما الشابات فإنهن يمنعن من وضع الجلباب أو الخمار و يؤمرن بلبس أكثف الجلابيب لثلا يضعن ثيابهن، و قد روى عن النبى صلى الله عليه و آله أنه قال: للزوج ما تحت الدرع، و للابن و الأخ ما فوق الدرع، و لغير ذى محرم أربعة أثواب درع و خمار و جلباب و إزار.

و على هذا فالفرق بين القواعد و غيرهن أن غيرهن لا- يجوز لهن وضع الجلابيب و نحوها إذا كن فى محضر من الرجال الأجانب، قصدن بالوضع إظهار الزينه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٩٧

[الحديث ١٣٥]

١٣٥ وَ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَحْرِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا بَلَغَتِ الْجَارِيَةُ سِتَّ سِنِينَ فَلَا يَتَّبِعِي لَكَ أَنْ تُقْبَلَهَا.

[الحديث ١٣٦]

١٣٦ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمُدَبَّرَةِ يَقَعُ عَلَيْهَا سَيِّدُهَا فَقَالَ نَعَمْ.

[الحديث ١٣٧]

١٣٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُوسَى عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي

أو لا، فإن ظاهر وضعهن الجلباب مطلقا إرادته إظهار شىء من ذلك.

" وَ أَنْ يَشْتَبِعْنَ " أى: القواعد بترك الجلباب خير لهن من الوضع كذا قيل، و ظاهر أكثر الأصحاب جواز النظر إلى محاسن العجوزه التى لا يجوز النظر إليها من الشواب.

قال فى التذكرة: و أما العجوز فقد قيل: أنها كالشابه، و الأقرب أنها إذا بلغت المرأه فى السن إلى حيث ينتفى الفتنة بالنظر إليها جاز النظر إليها، لقوله تعالى " وَ الْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ " الآية. انتهى. و الاحتياط لا يترك.

الحديث الخامس و الثلاثون و المائة: ضعيف.

أورده فى التذكرة روايه كما مر.

الحديث السادس و الثلاثون و المائة: صحيح.

معمول به.

الحديث السابع و الثلاثون و المائة: ضعيف كالموتق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٩٨

جَعْفَرِ ع قَالَ لَا تَحِلُّ الْهَبَةُ لِأَحَدٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ص.

[الحديث ١٣٨]

١٣٨ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ قَرَأْتُ فِي كِتَابِ عَلِيِّ ع أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ فَرَنَى مِنْ قَبْلِ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا لَمْ تَحِلَّ لَهُ لِأَنَّهُ زَانٍ وَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَ يُعْطِيهَا نِصْفَ الصَّدَاقِ.

[الحديث ١٣٩]

١٣٩ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ أَبِي الْمَعْرَى عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَحْضُرُهُ الْمَوْتُ فَيَبْعَثُ إِلَى جَارِهِ فَيُرْوِجُهُ ابْنَتَهُ عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ أَوْ يَجُوزُ نِكَاحَهُ فَقَالَ نَعَمْ.

وَ لَا يَنَافِي هَذَا الْخَبْرُ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا كَانَ النِّكَاحُ بَاطِلًا لِأَنَّا نَحْمِلُ هَذَا الْخَبَرَ عَلَى مَنْ عَقَدَ وَ دَخَلَ بِالْمَرْأَةِ فَحِينَئِذٍ يَكُونُ نِكَاحَهُ جَائِزًا

[الحديث ١٤٠]

١٤٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ

و يدل على أن الهبة من خصائصه صلى الله عليه و آله كما ذكره الأصحاب.

الحديث الثامن و الثلاثون و المائة: ضعيف كالموتق.

و ذهب ابن الجنيدي رحمه الله إلى أن مطلق الزنا من الرجل و المرأة قبل العقد و بعده عيب يجوز معه الفسخ، و المشهور خلافه.

الحديث التاسع والثلاثون و المائة: موثق.

قوله: لأننا نحمل قال الوالد العلامة قدس سره: الظاهر أن المريض زوج ابنته بجاره، لا ما فهمه الشيخ رحمه الله.

الحديث الأربعون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٤٩٩

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ وَ لَهَا زَوْجٌ فَإِذَا لَمْ يُرْفَعْ إِلَى الْإِمَامِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِخُمْسِهِ أَصْوَاعٍ دَقِيقًا.

[الحديث ١٤١]

١٤١ عَنْهُ عَيْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ ع قَالَ إِذَا اغْتَصَبَ الرَّجُلُ أُمَّهُ فَافْتَضَّهَا فَعَلَيْهِ عَشْرُ قِيَمَتِهَا وَإِنْ كَانَتْ حُرَّةً فَعَلَيْهِ الصَّدَاقُ.

[الحديث ١٤٢]

١٤٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا ع فِي رَجُلٍ أَقْرَأَ أَنَّهُ غَضِبَ رَجُلًا عَلَى جَارِيَتِهِ وَقَدْ وُلِدَتْ

و قال فى الشرائع: من تزوج امرأه فى عدتها فارق و كفر بخمسه أصوع من دقيق، و فى وجوبها خلاف، و الاستحباب أشبه.

و قال فى المسالك: القول بالوجوب للشيخ فى النهاية ظاهرا و ابن حمزه صريحا، و كذا العلامة فى القواعد و التحرير و ولده فى الشرح، و المستند روايه أبى بصير، و حملوا المعتده على ذات البعل، أما فى الرجعية فظاهر، و أما فى البائنه فلعدم فرق الأصحاب، و لا- يخفى ضعفه. ثم فرض المسأله فى المعتده دون المزوجه مع ورود النص فيها ليس بجيد، و أنكر ابن إدريس الوجوب. انتهى.

ثم الظاهر من الروايه أن الكفاره مع عدم الرفع إلى الإمام، فىكون بدلا من الحد، و أطلق الأصحاب ذلك.

الحديث الحادى و الأربعون و المائة: ضعيف كالموثق.

قوله عليه السلام: إذا اغتصب الرجل امرأه فى بعض النسخ " أمه " و الصواب كما سيأتى.

الحديث الثانى و الأربعون و المائة: مرسل كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥٠٠

الْجَارِيَةُ مِنَ الْغَاصِبِ قَالَ تَرُدُّ الْجَارِيَةَ وَوَلَدَهَا عَلَى الْمَغْضُوبِ إِذَا أَقْرَبَ بِذَلِكَ أَوْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ.

[الحديث ١٤٣]

١٤٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ يَحْيَى بْنِ مِهْرَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْقَرَامِلِ قَالَ وَمَا الْقَرَامِلُ قُلْتُ صُوفٌ تَجْعَلُهُ النِّسَاءُ فِي رُءُوسِهِنَّ فَقَالَ إِذَا كَانَ صُوفًا فَلَا بَأْسَ بِهِ وَإِنْ كَانَ شَعْرًا فَلَا خَيْرَ فِيهِ مِنَ الْوَأْصِلِ وَالْمَوْصُولِ.

[الحديث ١٤٤]

١٤٤ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ أَعْتَقَ مَمْلُوكَهُ لَهُ وَجَعَلَ صَدَاقَهَا عِتْفَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ فَقَالَ قَدْ مَضَى عِتْفُهَا وَتَرُدُّ عَلَى السَّيِّدِ نِصْفَ قِيمَتِهَا تَشْعَى فِيهِ وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا.

[الحديث ١٤٥]

١٤٥ عَنْهُ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي رَجُلٍ أَعْتَقَ أُمَّهُ وَلَدًا لَهُ وَجَعَلَ عِتْفَهَا صِدَاقَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ يَسْتَشْعِرُهَا فِي نِصْفِ

و يدل على أن ولد الزنا ملك لمولى الجارية، كما ذكره الأصحاب.

الحديث الثالث والأربعون والمائة: مجهول.

و مقطوع إن كان ضمير "سألته" راجعا إلى عبد الله، و يحتمل رجوعه إلى الصادق عليه السلام كما في سائر المضمرات.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: يدل على كراهه الوصل، إلا أن يكون من شعر الإنسان، لبطلان الصلاة على المشهور أو للتدليس.

الحديث الرابع والأربعون والمائة: صحيح.

و ظاهره جواز الابتداء بالعتق، و قد مر الكلام فيه، و على أنه بالطلاق قبل الدخول يلزمها نصف ثمنها، كما ذكره الأصحاب.

الحديث الخامس والأربعون والمائة: موثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥٠١

قِيمَتِهَا فَإِنْ أَبَتْ كَانَ لَهَا يَوْمٌ وَ لَهُ يَوْمٌ مِنَ الْخِدْمَةِ قَالَ وَ إِنْ كَانَ لَهَا وَلَدٌ وَ لَهُ مَالٌ أَدَّى عَنْهَا نِصْفَ قِيمَتِهَا وَ أَعْتَقَتْ.

[الحديث ١٤٦]

١٤٦ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَارِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْأُمَّةَ فَتَلِدُ مِنْهُ أَوْلَادًا ثُمَّ يَشْتَرِيهَا فَتَمَكُّثُ عِنْدَهُ مَا شَاءَ اللَّهُ لَمْ تَلِدْ مِنْهُ شَيْئًا بَعْدَ مَا مَلَكَهَا ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فِي بَيْعِهَا قَالَتْ هِيَ أُمَّةٌ إِنْ شَاءَ بَاعَ مَا لَمْ يَحْدُثْ عِنْدَهُ حَمْلٌ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ شَاءَ أَعْتَقَ

و يدل على أنه يلزم الولد نصف قيمه الأم إن كان له مال، كما ذهب إليه الشيخ، و المشهور العدم. و يمكن حمله على الاستحباب، و عن ابن حمزه أنه أوجب على الولد السعي في فك باقيها، و هو أبعد.

الحديث السادس و الأربعون و المائة:

صحيح.

و يدل على أنه يشترط في الاستيلاء أن يكون العلق في ملكه، و فيه خلاف.

قال في التحرير: لو علت منه في غير ملكه بحر، بأن يطأها للشبهه أو يشتربها فيظهر استحقاقها، فلا تصير أم ولد في الحال، فإن ملكها بعد ذلك قال الشيخ:

تصير أم ولد، و عندى فيه نظر.

و قال: لو تزوج أمه فأحبها، فالولد مملوك للبائع أن اشترط رقيته و إلا فهو حر، فإن اشتراها معا تحرر الولد، قال الشيخ: و تصير الأمه أم ولد، و كذا تصير أم ولد لو اشتراها قبل الولاده. انتهى.

و بالجمله المشهور عدم الاستيلاء بذلك، و ذهب الشيخ في المبسوط و الخلاف إلى أنها تصير أم ولد، فعلى قوله يمكن حمل الروايه على ما إذا كانت الأولاد أرقاء لغيره بالشرط أو مطلقا على قول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥٠٢

[الحديث ١٤٧]

١٤٧ عَنْهُ عَنْ دَاوُدَ الرَّقِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمَيْدَبَرَةِ إِذَا مَاتَ عَنْهَا مَوْلَاهَا قَالَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عِدَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا مِنْ يَوْمٍ يَمُوتُ سَيِّدُهَا إِذَا كَانَ سَيِّدُهَا يَطُوقُهَا قِيلَ لَهُ فَالرَّجُلُ يُعْتَقُ مَمْلُوكَتَهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَاعَةٍ أَوْ بِيَوْمٍ ثُمَّ يَمُوتُ قَالَ فَقَالَ هَيْدِهِ تَعْتَدُ بِنِثَانِهِ أَشْهُرًا أَوْ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ مِنْ يَوْمٍ أَعْتَقَهَا سَيِّدُهَا.

[الحديث ١٤٨]

١٤٨ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمَّ اسْتَبَانَ لَهُ بَعْدَ مَا دَخَلَ بِهَا أَنَّ لَهَا زَوْجًا غَائِبًا فَتَرَكَهَا ثُمَّ إِنَّ الزَّوْجَ قَدِمَ فَطَلَّقَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا أَيْتَزَوَّجَهَا بَعْدَ هَذَا الَّذِي كَانَ تَزَوَّجَهَا وَ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ لَهَا زَوْجًا قَالَ فَقَالَ مَا أَحَبُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ

الحديث السابع و الأربعون و المائة: صحيح على الظاهر مختلف فيه.

و المشهور بين الأصحاب أنه لو دبر الموطوءه اعتدت بعد وفاته عده الحره المتوفى عنها زوجها، و خالف فيه ابن إدريس، فجعل عدتها عده الأمه، و هذا الخبر حجه عليه، و لو كان ضعيفا فضعفه منجبر بالشهره.

و المشهور أيضا أنه لو أعتق الموطوءه اعتدت بثلاثه أقرء، و لو لم تكن من ذوات الأقرء فثلاثه أشهر، و الروايات في ذلك

كثيره.

الحديث الثامن والأربعون والمائة: صحيح.

قوله: و لم يعلم أن لها زوجا حمل على عدم الوطاء، إذ ظاهر قوله عليه السلام " ما أحب " الكراهه، بل الظاهر نفى الكراهه بتخلل المحلل، و يمكن حمل " ما أحب " على الحرمة و لفظه " حتى " على التعليليه، أى: لينكحها غيره، هذا على المشهور من حرمة

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥٠٣

[الحديث ١٤٩]

١٤٩ عَنْهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى بَيْتٍ فِي دَارٍ لَهُ وَ لَهُ فِي تِلْكَ الدَّارِ شُرَكَاءَ قَالَ جَائِزٌ لَهُ وَ لَهَا وَ لَا شَفْعَةَ لِأَحَدٍ مِنَ الشُّرَكَاءِ عَلَيْهَا.

[الحديث ١٥٠]

١٥٠ وَ عَنْهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يُزَوِّجَهُ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْبُصَيْرَةِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ فَزَوَّجَهُ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ قَالَ خَالَفَ أَمْرَهُ عَلَى الْمَأْمُورِ نِصْفُ الصَّدَاقِ لِأَهْلِ الْمَرْأَةِ وَ لَمَّا عَدَّ عَلَيْهَا وَ لَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا قَالَ فَقَالَ لَهُ بَعْضُ مَنْ حَضَرَ فَإِنْ أَمْرَهُ أَنْ يُزَوِّجَهُ امْرَأَةً وَ لَمْ يُسَمَّ أَرْضًا وَ لَا قَبِيلَةً ثُمَّ جَحَدَ الْأَمْرُ أَنْ يَكُونَ أَمْرَهُ بِذَلِكَ بَعِيدٌ مَا زَوَّجَهُ قَالَ إِنْ كَانَ لِلْمَأْمُورِ بَيْنَهُ أَنَّهُ كَانَ أَمْرَهُ أَنْ يُزَوِّجَهُ كَانَ الصَّدَاقُ عَلَى الْأَمْرِ لِأَهْلِ الْمَرْأَةِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيْنَهُ فَإِنَّ الصَّدَاقَ عَلَى الْمَأْمُورِ لِأَهْلِ الْمَرْأَةِ وَ لَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا وَ لَا عِدَّةَ وَ لَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ إِنْ كَانَ فَرَضَ لَهَا صِدَاقًا وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَمِيَ لَهَا صِدَاقًا فَلَا شَيْءَ لَهَا

ذات البعل إذا زوجها و دخل بها، و ذهب جماعه إلى عدم التحريم مع الجهل، و ظاهر بعض الأخبار ذلك.

الحديث التاسع والأربعون والمائة: صحيح.

و استدل به على عدم الشفعة فى المهر، و يمكن أن يكون للقسمه، كما هو ظاهر الخبر، أو تعدد الشركاء كما هو الظاهر أيضا.

الحديث الخمسون و المائة: صحيح.

و لم يعمل به بعض الأصحاب لمخالفته لأصولهم، لأن البضع إنما يضمن بالاستيفاء على بعض الوجوه لا مطلقا، و قد وردت روايه بخصوص عقد الأم أنها

[الحدِيث ١٥١]

١٥١ عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ فِي رَجُلٍ زَوَّجَ مَمْلُوكَهُ لَهُ مِنْ رَجُلٍ حُرٍّ عَلَى أَرْبَعِمَائِهِ دِرْهَمَ فَعَجَّلَ لَهُ مَائَتِي دِرْهَمٍ وَأَخَّرَ عَنْهُ مَائَتِي دِرْهَمٍ فَدَخَلَ بِهَا زَوْجَهَا ثُمَّ إِنَّ سَيِّدَهَا بَاعَهَا بَعْدَ مِنْ رَجُلٍ لِمَنْ تَكُونُ الْمَائَتَانِ الْمُؤَخَّرَتَانِ عَلَى الزَّوْجِ قَالِ إِنَّ كَانَ الزَّوْجُ دَخَلَ بِهَا وَهِيَ مَعَهُ وَلَمْ يَطْلُبِ السَّيِّدُ مِنْهُ بَقِيَّةَ الْمَهْرِ حَتَّى بَاعَهَا فَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهِ وَلَا لِغَيْرِهِ وَإِذَا بَاعَهَا السَّيِّدُ فَقَدْ بَانَتْ مِنَ الزَّوْجِ الْحُرِّ إِذَا كَانَ يَعْرِفُ هَذَا الْأَمْرَ فَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَنْ يَبِيعَ الْأَمَةَ طَلَّاقُهَا

تضمن المهر و ظاهرها الجميع. و حملها بعض الأصحاب على دعوى الوكالة، و اعترض عليه الشهيد الثانى رحمه الله بما ذكر. و لهذا الخبر مخالفه أخرى لما ذهب إليه أكثرهم من أن الطلاق منصف لا- غير، لكن يشكل تلك المعارضات فى مقابله الخبر الصحيح.

و هاهنا ثلاثة أقوال: لزوم كل المهر على الوكيل، و هو اختيار الشيخ فى النهاية. و الثانى لزوم نصف المهر عليه، و هو المشهور. و الثالث بطلان النكاح ظاهرا و عدم المهر، و هو مختار المحقق رحمه الله.

الحدِيث الحادى و الخمسون و المائة: مجهول كالحسن.

و هذا موافق لما دلت عليه بعض الروايات أن ما بقى من المهر بعد الدخول ليس للزوج مطالبته، و عمل بها بعض الأصحاب كأبى الصلاح، و عمل بخصوص هذه الرواية الشيخ فى النهاية، فقال: إذا زوج الرجل جاريه من غيره و سُمى لها مهرا معيناً و قدم الرجل من جملة المهر شيئاً معيناً، ثم باع الرجل الجاريه، لم يكن له المطالبة بباقى المهر

و لا لمشتريها إلا أن يرضى بالعقد. و تبعه ابن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥٠٥

[الحديث ١٥٢]

١٥٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ رَبِثٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ عِلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الَّذِي

البراج.

و المشهور أنه لو باعها بعد الدخول كان المهر للأول، سواء أجاز الثانى أو فسخ، لاستقراره فى ملكه، و فيه أقوال آخر. و لو باعها قبل الدخول سقط المهر لانفساخ العقد من جانب المرأه، فإن أجاز المشتري كان له المهر، لأن إجازته كالعقد المستأنف.

و قال الوالد العلامه تغمده الله بالرحمه: الظاهر أن المراد بقوله " و إذا باعها السيد " أن يبعها سبب لفسخ المشتري العقد إذا كان يعرف هذه المسأله، يعنى:

لما كان حكم الله جواز الفسخ فكأن الزوج أقدم عليه عالما بأن الأمه إذا بيعت و أراد المشتري فسخ العقد بفسخه ينفسخ، فكأنه أدخل هو على نفسه ذلك.

و يؤيده ما رواه الكلينى فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال: قلت له: الرجل يزوج أمته من رجل آخر ثم أراد أن ينزعها منه و يأخذ منه نصف الصداق؟ فقال: إن كان الذى زوجها منه يبصر ما أنتم عليه و يدين به، فله أن ينزعها منه و يأخذ منه نصف الصداق، لأنه قد تقدم من ذلك على معرفه أن ذلك للمولى، و إن كان الزوج لا يعرف هذا و هو من جمهور الناس، فعامله المولى على ما يعامل به مثله، فقد تقدم على معرفه ذلك منه.

و يمكن أن يكون قوله " فقد تقدم " من الصدوق أو غيره من الرواه، بأن يكون مثل هذا الخبر تقدم

في كتبهم، و الظاهر أن الشيخ نقله من الفقيه.

الحديث الثاني و الخمسون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥٠٦

بِيَدِهِ عَقْدَهُ النِّكَاحَ فَقَالَ هُوَ الْأَبُّ وَالْأَخُّ وَالْمَوْصِي إِلَيْهِ وَالَّذِي يَجُوزُ أَمْرُهُ فِي مَالِ الْمَرْأَةِ مِنْ قَرَابَتِهَا فَيَبِيعُ لَهَا وَيَشْتَرِي قَالَ فَأَيُّ هَؤُلَاءِ عَفَا فَعَفُوهُ جَائِزٌ فِي الْمَهْرِ إِذَا عَفَا عَنْهُ.

[الحديث ١٥٣]

١٥٣ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ أَبِي بَنِي تَعْلَبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَلَمْ تَلْبُثْ بِعَيْدٍ مَا أُهْدِيَتْ إِلَيْهِ إِلَّا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ حَتَّى وَلَعَدَتْ جَارِيَةً فَأَنْكَرَ وَلَدَهَا وَزَعَمَتْ هِيَ أَنَّهَا حَمَلَتْ مِنْهُ قَالَ فَقَالَ لَا يُقْبَلُ مِنْهَا ذَلِكَ وَإِنْ تَرَفَعَا إِلَى السُّلْطَانِ تَلَاعَنَا وَفُرِّقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا.

[الحديث ١٥٤]

١٥٤ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ الرَّاجِزِ عَنْ سِنَانِ بْنِ طَرِيفٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

و قد مر الخبر و الكلام فيه.

و قال الوالد العلامة طاب ثراه: حمل في الأخ على استحباب تنفيذ الأخت، أو على كونه وكيلًا.

الحديث الثالث و الخمسون و المائة: ضعيف.

قوله عليه السلام: تلاعنا لعل المراد ما إذا لم يثبت عند الحاكم ذلك فيحتاج إلى اللعان، و إلا فمع ثبوت عدم الزيادة على أربعة أشهر لا لعان فيه، كما ذكره الأصحاب.

الحديث الرابع و الخمسون و المائة: حسن.

و قال الوالد العلامة قدس سره: في كتب الرجال "إلزام" مكان "الزاجر" أي: من يثقب أنف البعير للمهار.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥٠٧

ع قَالَ سَيْئِلٌ عَنْ رَجُلٍ كُنَّ لَهُ ثَلَاثُ نِسْوَةٍ ثُمَّ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أُخْرَى فَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُعْتِقَ أُمَّهُ وَيَتَزَوَّجَهَا قَالَ فَقَالَ إِنَّهُ هُوَ طَلَّقَ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْرَى مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ قَالَ وَ إِنَّهُ هُوَ طَلَّقَ مِنَ الثَّلَاثِ نِسْوَةَ الَّتِي دَخَلَ بِهِنَّ وَاحِدَةً لَمْ يَكُنْ لَهُ

أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً أُخْرَى حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّةُ الَّتِي طَلَّقَهَا.

[الحديث ١٥٥]

١٥٥ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ جَرِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ إِنَّ عِنْدَنَا بِالْكُوفَةِ امْرَأَةً مَعْرُوفَةً بِالْفُجُورِ أَيْحُلُّ أَنْ أَتَزَوَّجَهَا مُتَعَةً قَالَ فَقَالَ رَفَعْتُ رَأْيَهُ قُلْتُ لَا لَوْ رَفَعْتُ رَأْيَهُ أَخَذَهَا السُّلْطَانُ قَالَ فَقَالَ نَعَمْ تَزَوَّجَهَا مُتَعَةً قَالَ ثُمَّ إِنَّهُ أَصْبَغَنِي إِلَى بَعْضِ مَوَالِيهِ فَأَسْرَّ إِلَيْهِ شَيْئًا قَالَ فَدَخَلَ قَلْبِي مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ قَالَ فَلَقِيتُ مَوْلَاهُ فَقُلْتُ لَهُ أَيُّ شَيْءٍ قَالَ لَكَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِ قَالَ فَقَالَ لِي لَيْسَ هُوَ شَيْئًا تَكْرَهُهُ فَقُلْتُ فَأَخْبَرَنِي بِهِ قَالَ فَقَالَ إِنَّمَا قَالَ لِي وَ لَوْ رَفَعْتُ

رَأَيْتَهُ مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي تَزْوِيجِهَا شَيْءٌ إِلَّا نَمَّا يُخْرِجُهَا مِنْ حَرَامٍ إِلَى حَلَالٍ.

[الحديث ١٥٦]

١٥٦ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع فِي رَجُلٍ زَوَّجَ

قوله عليه السلام: فلا بأس أن يتزوج الظاهر أن المراد به الفرق بين البائن و عبر عنها بفرد منها تمثيلا و الرجعي، فيجوز في الأول دون الثاني.

الحديث الخامس و الخمسون و المائة: موثق.

و قال الوالد العلامة: يدل على جواز التمتع بالزانية، أو المشتهره بالزنا، و هو أظهر، لأن الشهره ربما كانت كاذبه و إن كانت ذات رايه.

الحديث السادس و الخمسون و المائة: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥٠٨

مَمْلُوكًا لَهُ مِنْ امْرَأَةٍ حُرِّهَ عَلَى مَائَةِ دِرْهَمٍ ثُمَّ إِنَّهُ بَاعَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا قَالَ يُعْطِيهَا سَيِّدُهُ مِنْ ثَمَنِهِ نِصْفَ مَا فَرَضَ لَهَا إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ دَيْنٍ لَوْ كَانَ اسْتَدَانَهُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ.

[الحديث ١٥٧]

١٥٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الْعِيدَيْنِ وَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ لَا إِلَّا امْرَأَةٌ مُسِنَّةٌ.

[الحديث ١٥٨]

١٥٨ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي الْمَرْأَةِ يَنْقَطِعُ عَنْهَا دَمُ الْحَيْضِ فِي آخِرِ أَيَّامِهَا فَقَالَ إِذَا أَصَابَ زَوْجَهَا شَبَقٌ فَلْيَأْمُرْهَا أَنْ تَغْسِلَ فَرْجَهَا ثُمَّ يَمْسُهَا إِنْ

و المشهور بين الأصحاب أن مع إذن المولى يستقر المهر في ذمته. و قيل:

يتعلق بكسب العبد. و احتمال العلامة في القواعد ثبوته في رقبته، و ما تضمن من تنصيف المهر، إما مبني على أن بالعقد يثبت

نصف المهر، أو على أن الفسخ كالطلاق منصف.

ثم إن الخبر يدل على جواز الفسخ لمشتري العبد و تحته حره، كما ذهب إليه الشيخ و جماعه، و ذهب ابن إدريس و من تأخر عنه إلى عدم الخيار.

الحديث السابع و الخمسون و المائة: ضعيف على الظاهر.

و يدل على كراهه خروج الشابه من النساء إلى العيدين و الجمعه.

الحديث الثامن و الخمسون و المائة: صحيح.

و قد مر الكلام فيه فى كتاب الطهاره.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥٠٩

شَاءَ قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ.

[الحديث ١٥٩]

١٥٩ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَنَامَ الرَّجُلُ بَيْنَ الْأَمْتَيْنِ وَ الْحُرَّتَيْنِ إِنَّمَا نَسَاؤُكُمْ بِمَنْزِلَةِ اللَّعِبِ.

[الحديث ١٦٠]

١٦٠ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُطَهَّرٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الْعَسِيكَرِيِّ ع أَنِّي تَزَوَّجْتُ بِأَرْبَعِ نِسْوَةٍ وَ لَمْ أَسِدِّأَلْ عَنْ أَسِيمَائِهِنَّ ثُمَّ أَرَدْتُ طَلَّاقَ إِخِيْدَاهُنَّ وَ تَزْوِيْجَ أَمْرَاهِ أُخْرَى فَكَتَبَ ع انْظُرْ إِلَى عَلَامِهِ إِنْ كَانَتْ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ فَتَقُولُ اشْهَدُوا أَنْ فُلَانَهُ الَّتِي بِهَا عَلَامُهُ كَذَا وَ كَذَا طَالِقٌ ثُمَّ تَزَوَّجِ الْأُخْرَى إِذَا انْقَضَتِ الْعِدَّةُ.

[الحديث ١٦١]

١٦١ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع لَا تَلِدُ الْمَرْأَةُ لِأَقَلِّ مِنْ سِتِّهِ أَشْهُرٍ

الحديث التاسع و الخمسون و المائة: موثق.

قوله عليه السلام: بمنزله اللعب اللعب بضم اللام و فتح العين جمع لعبه بالضم، أى: كما أنك تلعب بأنواع اللعب فكذا يجوز لك أن تنام بينهما و تلعب معهما.

و قال الوالد العلامه نور الله ضريحه: أى: ما يلعب بها من التماثيل، أى:

يمكن استرضاهما لقله العقل، و قد تقدم كراهته فى الحرّتين.

الحديث الستون و المائة: مجهول.

الحديث الحادى و الستون و المائة: مرفوع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥١٠

[الحديث ١٦٢]

١٦٢ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ قَدَفَ رَجُلًا رَجُلًا مَجُوسِيًّا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَالَ لَهُ مَهْ فَقَالَ الرَّجُلُ يَنْكِحُ أُمَّهُ وَ أُخْتَهُ فَقَالَ نَعَمْ ذَاكَ عِنْدَهُمْ نِكَاحٌ فِي دِينِهِمْ.

[الحديث ١٦٣]

١٦٣ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ وَ سِنْدِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ شُعَيْبِ الْعَقْرُقُوفِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لَهَا زَوْجٌ وَ لَمْ يَعْلَمْ قَالَ تُرْجَمُ الْمَرْأَةُ وَ لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ شَيْءٌ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ قَالَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي بَصِيرٍ قَالَ فَقَالَ لِي وَ اللَّهُ لَقَدْ قَالَ جَعْفَرٌ ع تُرْجَمُ الْمَرْأَةُ وَ يُجْلَدُ الرَّجُلُ الْحَدَّ وَ قَالَ بِيَدِيهِ عَلَى صَدْرِي فَحَكَّهُ مَا أَظُنُّ صَاحِبِنَا تَكَامَلَ عِلْمُهُ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ لَا تَنَافَى بَيْنَ مَا رَوَاهُ شُعَيْبٌ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع وَ بَيْنَ مَا سَمِعَ أَبُو بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع لِأَنَّ الَّذِي سَأَلَ أَبَا الْحَسَنِ ع

قوله عليه السلام: لا تلد أى: تاما.

الحديث الثانى و الستون و المائة: حسن.

الحديث الثالث و الستون و المائة: موثق.

و هو مشتمل على قدح عظيم فى أبى بصير، و الظاهر أنه يجرح خال أبى بصير، و هذا يؤيد ما قيل فى توجيه كون أبى بصير هذا واقفيا، بأنه كان واقفا على أبى عبد الله عليه السلام، أى كان ناووسيا، فأطلق عليه الواقفى بحسب اللغة، إذ لا معنى لكونه واقفيا بالمعنى المصطلح، مع أنه مات قبل وفاه الكاظم عليه السلام بثلاث و ثلاثين سنة.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥١١

يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَزْوِجَ بِالْمَرْأَةِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّ لَهَا زَوْجًا فَأَفْتَاهُ بِأَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ

الَّذِي سَمِعَ أَبُو بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ يَكُونُ فِيمَنْ تَزَوَّجَ بِهَا وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ لَهَا زَوْجًا وَ دَخَلَ بِهَا فَأَوْجَبَ عَلَيْهِ هُوَ أَيْضًا الْحَدَّ لِأَنَّ هَذَا زَنَى وَ لَا تَنَافَى بَيْنَ الْخَبْرَيْنِ وَ الْفُتْيَانَيْنِ وَ إِنَّمَا اشْتَبَهَ الْأَمْرُ عَلَى أَبِي بَصِيرٍ فَلَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ إِحْدَى الْمَسْأَلَتَيْنِ مِنَ الْأُخْرَى فَظَنَّ أَنَّ بَيْنَهُمَا تَنَافِيًا

[الحديث ١٦٤]

١٦٤ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ حُمْرَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَتْ فِي عِدَّتِهَا بِجَهَالَةٍ مِنْهَا بِذَلِكَ قَالَ فَقَالَ لِمَا أَرَى عَلَيْهَا شَيْئًا وَ يُفَرِّقُ بَيْنَهَا وَ بَيْنَ الَّذِي تَزَوَّجَ بِهَا وَ لَا تَحِلُّ لَهُ أَيْدًا قُلْتُ فَإِنْ كَانَتْ قَدْ عَرَفَتْ أَنَّ ذَلِكَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهَا ثُمَّ تَقَدَّمَتْ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ إِنْ كَانَتْ تَزَوَّجَتْهُ فِي عِدَّتِهِ لَزَوْجِهَا الَّذِي طَلَّقَهَا عَلَيْهَا فِيهَا الرَّجْعَةُ فَإِنِّي أَرَى أَنَّ عَلَيْهَا الرَّجْمَ وَ إِنْ كَانَتْ تَزَوَّجَتْ فِي عِدَّتِهِ لَيْسَ لَزَوْجِهَا الَّذِي طَلَّقَهَا عَلَيْهَا فِيهَا الرَّجْعَةُ فَإِنِّي أَرَى عَلَيْهَا حِدَّ الزَّانِي وَ يُفَرِّقُ بَيْنَهَا وَ بَيْنَ الَّذِي تَزَوَّجَهَا وَ لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا.

[الحديث ١٦٥]

١٦٥ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ سِنْدِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرَّازِ وَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ الْحَنَاطِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى فِي رَجُلٍ ظَنَّ أَهْلُهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ فَنَكَحَتْ امْرَأَتَهُ وَ تَزَوَّجَتْ سُرِّيَّتَهُ

الحديث الرابع و الستون و المائة: حسن.

الحديث الخامس و الستون و المائة: موثق.

و ذهب الشيخ و المحقق في الشرائع إلى أن الولد رق، و يجب على الأب فكه في ما إذا ادعى الأمه الحريه، و الأشهر أنه مع الشبهه يكون الولد حرا، و يجب على الأب قيمته يوم ولد حيا.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥١٢

فَوَلَدَتْ كُفْلًا وَ أَحَدَهُ مِنْهُمَا مِنْ زَوْجِهَا ثُمَّ جَاءَ الزَّوْجُ الْأَوَّلُ أَوْ جَاءَ مَوْلَى السُّرِّيَّةِ قَالَ فَقَضَى فِي ذَلِكَ أَنَّ يَأْخُذَ الْأَوَّلُ امْرَأَتَهُ فَهِيَ أَحَقُّ بِهَا وَ يَأْخُذُ السُّرِّيَّةُ سُرِّيَّتَهُ وَ وَلَدَهَا أَوْ يَأْخُذَ رِضًا مِنَ التَّمَنِ تَمَنِ الْوَالِدِ.

[الحديث ١٦٦]

١٦٦ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى فِي وَليدِهِ بَاعَهَا ابْنُ سَيِّدِهَا وَ أَبُوهُ غَائِبٌ فَاشْتَرَاهَا رَجُلٌ فَوَلَدَتْ مِنْهُ غُلَامًا ثُمَّ قَدِمَ سَيِّدُهَا الْأَوَّلُ فَخَاصَمَ سَيِّدَهَا الْأَخِيرَ فَقَالَ هَرِيدَهُ وَ لِيَدَتِي بَاعَهَا ابْنِي بَعِيرٍ إِذْنِي فَقَالَ خُذْ وَ لِيَدَتِكَ وَ ابْنَهَا فَنَاشَدَهُ الْمُشْتَرِي فَقَالَ خُذْ ابْنَهُ يَعْنِي الَّذِي بَاعَكَ الْوَالِدَةَ حَتَّى يُنْفَذَ لَكَ مَا بَاعَكَ فَلَمَّا أَخَذَ الْبَيْعَ الْإِبْنِ قَالَ أَبُوهُ أَرْسِلْ ابْنِي قَالَ لَا وَ اللَّهُ لَا أَرْسِلُ ابْنَكَ حَتَّى تُرْسِلَ ابْنِي فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ سَيِّدُ الْوَالِدَةِ الْأَوَّلُ أَجَازَ بَيْعَ ابْنِهِ.

[الحديث ١٦٧]

١٦٧ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ

الحديث السادس و الستون و المائة: موثق.

و قد مضى فى باب بيع الحيوان.

قوله عليه السلام: وليدتك و ابنها أى: لتأخذ قيمه الابن يوم ولد حيا" و خذ ابنه " أى: لتأخذ منه ما غرمت بتغيره، و كأنه عليه السلام أذنه فى الواقع، فاحتال ليظهر للناس أيضا، كما فى سائر الحيل.

الحديث السابع و الستون و المائة: ضعيف كالموثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥١٣

ع قَالَ إِذَا نَعِيَ الرَّجُلُ إِلَى أَهْلِهِ أَوْ أَخْبَرُوهَا أَنَّهُ قَدْ طَلَّقَهَا فَاعْتَدَّتْ ثُمَّ تَزَوَّجَتْ فَجَاءَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ فَإِنَّ الْأَوَّلَ أَحَقُّ بِهَا مِنْ هَذَا الْأَخِيرِ دَخَلَ بِهَا الْأَوَّلُ أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَ لَيْسَ لِلْأَخِيرِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا أَبَدًا وَ لَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا.

[الحديث ١٦٨]

١٦٨ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْأَصَمِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا نَعِيَ رَجُلٌ إِلَى أَهْلِهِ أَوْ أَخْبَرُوهَا أَنَّهُ قَدْ طَلَّقَهَا فَاعْتَدَّتْ ثُمَّ تَزَوَّجَتْ فَجَاءَ زَوْجُهَا بَعْدُ فَإِنَّ الْأَوَّلَ أَحَقُّ بِهَا مِنْ هَذَا الْأَخْرِ دَخَلَ بِهَا الْأَوَّلُ أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَ لَيْسَ لِلْأَخْرِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا أَبَدًا وَ لَهَا الْمَهْرُ مِنَ الْأَخْرِ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا.

[الحديث ١٦٩]

١٦٩ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ امْرَأَةٍ نَعِيَ إِلَيْهَا زَوْجَهَا فَاعْتَدَّتْ وَ تَزَوَّجَتْ فَجَاءَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ فَطَلَّقَهَا فَفَارَقَهَا الْأَخْرُ كَمْ تَعْتَدُّ لِلثَّانِي فَقَالَ ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ وَ إِنَّمَا تَسْتَبْرِئُ رَحِمَهَا بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ وَ تَحِلُّ لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ قَالَ زُرَّارَةُ وَ ذَلِكَ أَنَّ أَنَسًا قَالُوا تَعْتَدُّ عِدَّتَيْنِ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ عِدَّةً فَأَبَى ذَلِكَ أَبُو جَعْفَرٍ وَ قَالَ تَعْتَدُّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَ تَحِلُّ لِلرِّجَالِ.

[الحديث ١٧٠]

١٧٠ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ مَا أَحَبُّ لِلرَّجُلِ الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ ضَرَّةً كَانَتْ لِأُمِّهِ مَعَ غَيْرِ أَبِيهِ

الحديث الثامن و الستون و المائة: مجهول.

قوله عليه السلام: و ليس للأخير أى: مع الدخول.

الحديث التاسع و الستون و المائة: ضعيف كالموثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥١٤

[الحديث ١٧١]

١٧١ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَضَعُ أَيْحُلُ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ قَبْلَ أَنْ تَطْهَرَ قَالَ نَعَمْ وَ لَيْسَ لِرُزُوجِهَا أَنْ يَدْخُلَ بِهَا حَتَّى تَطْهَرَ.

[الحديث ١٧٢]

١٧٢ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ فَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَزَنَى مَا عَلَيْهِ قَالَ يُجْلَدُ الْحِدَّ وَ يُحْلَقُ رَأْسُهُ وَ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ أَهْلِهِ وَ يُنْفَى سَنَةً.

[الحديث ١٧٣]

١٧٣ وَ رَوَى طَلْحَةُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ قَرَأْتُ فِي كِتَابِ عَلِيِّ ع أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ فَزَنَى قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا لَمْ تَحِلَّ لَهُ لِأَنَّهُ زَانٍ وَ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَ يُعْطِيهَا نِصْفَ الصَّدَاقِ

و المشهور أنه يجب عليها استئناف عده لو طء الشبهه بعد إكمال الأولى، و نسب المحقق إلى بعض الأصحاب القول بالاجتراء بعده واحده عنهما، و لا يعلم قائله.

الحديث السبعون و المائة: صحيح.

و حمل على الكراهه.

الحديث الحادى و السبعون و المائة: صحيح.

الحديث الثانى و السبعون و المائة: صحيح.

الحديث الثالث و السبعون و المائة: ضعيف كالموثق.

و قد مضى فى الباب.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥١٥

[الحديث ١٧٤]

١٧٤ وَ فى رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ قَالَ عَلِيُّ ع فى الْمَرْأَةِ إِذَا زَنَتْ قَبِيلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا زَوْجُهَا قَالَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَ لَا صَدَاقَ لَهَا لِأَنَّ الْحَدَثَ كَانَ مِنْ قَبْلِهَا.

[الحديث ١٧٥]

١٧٥ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يُونُسَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ ع عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَزَنَتْ قَالَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَ تُحَدُّ الْحَدَّ وَ لَا صَدَاقَ لَهَا.

[الحديث ١٧٦]

١٧٦ عَنْهُ عَنِ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةٍ عَنِ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فى رَجُلٍ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يُزَوِّجَهُ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْبَصِيرَةِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ فَزَوَّجَهُ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ قَالَ خَالَفَ أَمْرَهُ وَ عَلَى الْمَأْمُورِ نِصْفُ الصَّدَاقِ لِأَهْلِ الْمَرْأَةِ وَ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا وَ لَا مِيرَاثًا بَيْنَهُمَا فَصَالَ بَعْضُ مَنْ حَضَرَهُ فَإِنْ أَمَرَهُ أَنْ يُزَوِّجَهُ امْرَأَةً وَ لَمْ يُسَمِّ أَرْضًا وَ لَا قَبِيلَةً ثُمَّ جَحَدَ الْأَمْرُ أَنْ يَكُونَ أَمْرُهُ بِعَدْلِكَ بَعْدَ مَا زَوَّجَهُ

الحديث الرابع و السبعون و المائة: ضعيف.

الحديث الخامس و السبعون و المائة: موثق كالصحيح.

الحديث السادس و السبعون و المائة: صحيح.

و قد مر آنفا.

الحديث السابع و السبعون و المائة: ضعيف كالموثق.

و قد مر أيضا.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥١٦

فَقَالَ إِنَّ كَانَ لِلْمَأْمُورِ بَيْنَهُ أَنَّهُ كَانَ أَمْرُهُ أَنْ يُزَوِّجَهُ كَانَ الصَّدَاقُ عَلَى الْأَمْرِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيْنَهُ كَانَ الصَّدَاقُ عَلَى الْمَأْمُورِ لِأَهْلِ

الْمَرْأَةِ وَ لَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا وَ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا وَ لَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ إِنْ كَانَ فَرَضَ لَهَا صَدَاقًا.

[الحديث ١٧٧]

١٧٧ طَلَحَهُ بِنُ زَيْدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا ع قَالَ إِذَا اغْتَضَبَ الرَّجُلُ أُمَّهُ فَاقْتَضَّهَا فَعَلَيْهِ عَشْرُ ثَمَنِهَا فَإِنْ كَانَتْ حُرَّةً فَعَلَيْهِ الصَّدَاقُ.

[الحديث ١٧٨]

١٧٨ وَ رَوَى الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ يَعْقُوبَ الْجَعْفِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع يَقُولُ لَا بَأْسَ بِالْعَزْلِ فِي سِتِّهِ وَجُوهِ الْمَرْأَةِ الَّتِي أُيْقِنَتْ أَنَّهَا لَا تَلِدُ وَ الْمُسِنَّةِ وَ الْمَرْأَةِ السَّلِيْطَةِ وَ الْبَدِيَّةِ وَ الْمَرْأَةِ الَّتِي لَا تُرْضِعُ وَ لَدَّهَا وَ الْأُمِّهِ

الحديث الثامن و السبعون و المائة: ضعيف.

و قال فى المسالك: المراد بالعزل أن يجامع، فإذا جاء وقت إنزال الماء أخرج فأنزل خارج الفرج، و قد اختلفوا فى جوازه و تحريمه، و ذهب الأكثر إلى جوازه على كراهيه، و قد ظهر من الخبر المعتبر فى الحكم أن الحكم مختص بالزوجه الحرة مع عدم الشرط، و زاد بعضهم كونها منكوحه بالعقد الدائم و كون الجماع فى الفرج. و روى الصدوق و الشيخ بإسناد ضعيف عن يعقوب الجعفى قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: لا بأس بالعزل فى سته و جوه- و ذكر الخبر.

لقد تم شرح المجلد الثالث من كتاب تهذيب الأحكام مع توزع البال و اختلال الأحوال، على يد مؤلفه الحقيقير محمد باقر بن محمد تقى عفا الله عن جرائمهما، فى شهر ذى القعدة الحرام، من شهر سنه ست و تسعين بعد الألف الهجرية، و قد كنت علقت الحواشى فى سالف الزمان، فجمعتها الآن لثلا تتفرق بكرور الدهور،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٢، ص: ٥١٧

هَذَا آخِرُ الْجُزْءِ الْخَامِسِ مِنْ تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ وَ يَتْلُوهُ فِي السَّادِسِ كِتَابُ الطَّلَاقِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ *

و الله الموفق لكل ميسور و معسور، و

الحمد لله أولاً وآخراً، و صلى الله على محمد سيد المرسلين و آله الطاهرين.

و تم استنساخ الكتاب تحقيقاً و تصحيحاً و تعليقا عليه، على يد العبد السيد مهدي الرجائي، في اليوم السادس عشر من رجب المرجب، سنة ألف و أربعمائة و سبع هجرية، في بلدة مشهد الإمام الرضا عليه السلام، و الحمد لله رب العالمين.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ ه ق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

